

الدين القبيح

# زيتون الموارد

مواريث حقه    مواريت باطلة    بدعة العول  
انحلاقات الصحابة    ضلالات في المواريت

تأليف  
الدكتور محمد طه زهير



الدين القيم

# حُدُودُ الْمَوَارِيثِ

مواريث حقه    مواريث باطلة    بدعة العول  
اختلافات الصحابة    ضلالات في المواريث

تأليف  
الدكتور محمد طلبة زايد

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م

# إقرأ للمؤلف

- كمال الشريعة الإسلامية
- ديوان الطلاق
- ديوان الجنابات
- الخمر القذف السرقة الزنا الردة الحراقة
- المارقون الناكثون البغاة
- ديوان القصاص
- القتل العمد والخطأ إصابات العمى والخطأ ديات النفس والأعضاء دية الجنين القسامة
- خطبة المذاهب

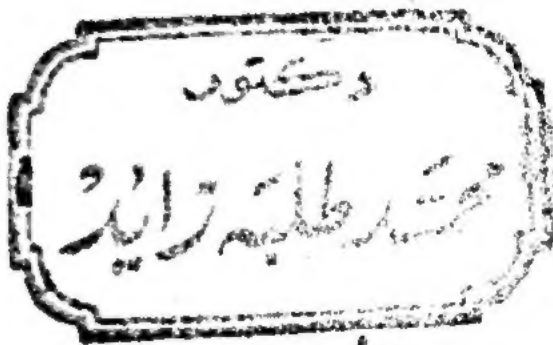
## الموزعون بالقاهرة

- ١ - مكتبة وهبه ١٤ شارع الجمهورية (عابدين) ت ٩٣٧٤٧٠
- ٢ - دار التراث ٢٢ شارع الجمهورية (عابدين) ت ٩١٤٢٢٣
- ٣ - مؤسسة الأهرام شارع الجلاء ت ٧٥٥٥٠٠
- ٤ - مؤسسة أخبار اليوم شارع الصحافة ت ٧٤٨٨٤٤
- ٥ - دار حراء ٢٣ شارع شريف ت ٧٤٨٩٦٣
- ٦ - مكتبة نهضة مصر ٩ شارع عدلى ت ٩١٠٩٩٤
- ٧ - دار النشر للجامعات المصرية ٤١ شارع شريف ت ٧٧٤٦٠٦

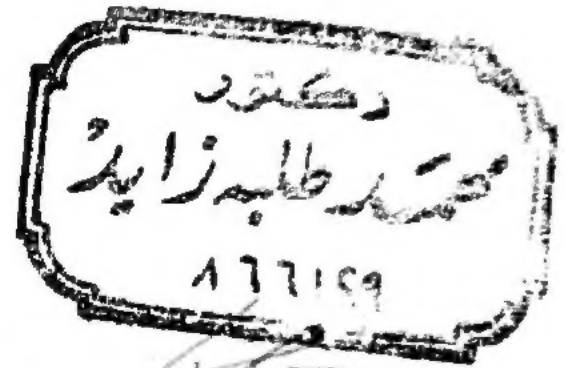
# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تنبیه هام

كل نسخة من هذا الكتاب غير موهورة بختم المؤلف وتوقيعه تعتبر مطبوعة بغير إذن المؤلف وبدون علمه وتحمل كافة الآثار القانونية المترتبة على ذلك .



المكتبة زايد



أحمد

عنوان المؤلف

دكتور محمد طلحة زايد

٢٣ شارع الدكتور أحمد أمين - مصر الجديدة - القاهرة

ت ٢٤٣٦١٢٩



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين فإن كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلث ما ترك إن كانت واحدة فلها النصف ولأبويه لكل واحد منهما السدس مما ترك إن كان له ولد فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمه الثلث فإن كان له إخوة فلأمه السدس من بعد وصية يوصي بها أو دين آباؤكم وأبنائكم لا تدرون أيهم أقرب لكم نفعا فريضة من الله إن الله كان عليماً حكيماً ﴾ النساء ١١

﴿ ولكم نصف ما ترك أزواجكم إن لم يكن لهن ولد ، فإن كان لهن ولد فلكم الربع مما تركن من بعد وصية يوصين بها أو دين ، ولهن الربع مما تركتم إن لم يكن لـكم ولد فإن كان لـكم ولد فلهن الثمن مما تركتم من بعد وصية توصون بها أو دين . وإن كان رجل يورث كلالة أو امرأة وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس . فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث من بعد وصية يوصي بها أو دين غير مضار وصية من الله والله عليم حكيم ﴾

النساء ١٢

﴿ يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة إن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك وهو يرثها إن لم يكن لها ولد فإن كانتا إثنين فلهما الثلثان مما ترك وإن كانوا إخوة رجالاً ونساء فللذكر مثل حظ الأنثيين بين الله لـكم أن تضاوا والله بكل شيء عليم ﴾

النساء ١٧٦

صدق الله العظيم

## مقدمة

الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجاً ، قيماً لينذر بأساً شديداً من لدنه ويبشر المؤمنين الذين يعملون الصالحات أن لهم أجراً حسناً ، ما كثر في أبدأ ، قرآناً عربياً غير ذي عوج لعلهم يتقون ، كتاب لا تناقض فيه ولا اختلاف ، كتاب أحكمت آياته ثم فصلت من لدن حكيم خبير ، كتاب عزيز لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد ، كتاب محكم الأمر ، رفيع القدر ، سابغ النعمة ، عظيم الرحمة .

ولكن الناس اختلفوا في الكتاب ، وتقطعت بهم الأسباب ، فخلطوا الباطل بالحق والخطأ بالصواب ، فتولدت في الدين المذاهب ، واعوجت بالناس الطرق ، صبغهم الشقاق فتمزقوا في الآفاق ﴿ ذلك بأن الله نزل الكتاب بالحق وإن الذين اختلفوا في الكتاب لفي شقاق بعيد ﴾ كانوا أمة واحدة ، فلما اختلفوا تفرقوا شيعاً ومذاهب وأحزاباً ، ﴿ وإن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون فتقطعوا أمرهم بينهم زبراً كل حزب بما لديهم فرحون ﴾ ثم تفاقم التناقض ، وتشعب الخلاف ، حتى تفرقت بهم المسالك ، ولا يهلك على الله إلا هالك .

وأشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له ، نزل على عبده الفرقان ليكون للعالمين نذيراً ، قد فرق به بين الحق والباطل ، والهدى والضلال ، والحلال والحرام ، والخير والشر ، أنزل عليه الفرقان ليخرج الناس من الظلمات إلى النور بإذن ربهم ، ويهديهم إلى صراطاً مستقيماً ، ولكن الناس تجاهلوا الفرقان ، وانسلخوا من القرآن ، فأنبعهم الشيطان ، فكانوا من الغاوين ، وما كان أكثرهم مؤمنين .

وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، بيّن الذكر تبياناً ، وفصل القرآن تفصيلاً ، وحذّر من الاختلاف في الكتاب أعظم تحذير ، فقال ﷺ [ إنما هلك من كان قبلكم باختلافهم في الكتاب ] <sup>(١)</sup> وقال ﷺ [ لا تختلفوا فإن من كان قبلكم اختلفوا فهلكوا ] <sup>(٢)</sup> فما عكروا بعده عن الخلاف ، وما توقفوا يوماً عن الشقاق ، بل غيروا وبدلوا تبديلاً كما أخبر بذلك الصادق الأمين ﷺ في أحاديث كثيرة تكشف أن ذلك التغيير والتبديل سيقع من نفس أصحاب رسول الله ﷺ ، نذكر منها حديث الحوض المتواتر في الصحيحين (البخاري ومسلم) رواه البخاري عن ثلاث عشرة من الصحابة ، كل واحد منهم قد سمع رسول الله ﷺ يقول ذلك ، رواه البخاري من بضعة وعشرين طريقاً ، حسبنا أن نذكر منها هنا طريقين ، وقد ذكرناها بتفصيل أوسع في مؤلفنا (خطيئة المذاهب) في الباب الحادي عشر فقرة « نبأنا الله ورسوله » ، ثم الحديث بكامل طريقه مدوّن في الصحيحين لمن أراد أن يطالع ليزداد يقيناً وإيماناً .

١ - روى البخاري في صحيحه عن أنس عن النبي ﷺ أنه قال : [ لِيَرِدَنَّ عَلَى نَاسٍ مِنْ أَصْحَابِي الْحَوْضَ حَتَّى إِذَا عَرَفْتَهُمْ اخْتَلَسَ جَوَادُونِي ، فَأَقُولُ أَصْحَابِي ، فَيَقُولُ إِنَّكَ لَا تَدْرِي مَا أَحْدَثُوا بَعْدَكَ ] <sup>(٣)</sup> .

٢ - وعن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ أنه قال : [ لِيَرِدَنَّ عَلَى أَقْوَامٍ أَعْرَفَهُمْ وَيَعْرِفُونِي ثُمَّ يَحَالُ بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ فَأَقُولُ لَهُمْ مَنِي فَيَقَالُ إِنَّكَ لَا تَدْرِي مَا أَحْدَثُوا بَعْدَكَ ، فَأَقُولُ سَحَقًا سَحَقًا لِمَنْ غَيْرِ بَعْدِي ] <sup>(٤)</sup> .

وأصلى على رسول الله وعلى آله وأسلم تسليماً ، راجياً من الله عز وجل أن ألتق رسول الله على الحوض غير مبدل ولا مغير ومتضرعاً إلى الله جل وعلا أن يجعلني دائماً ملتزماً بالكتاب والسنة وحدهما مبرعاً من الفرق والشيع والمذاهب كلها ، غير مكترث بتعصب المقلدين ، ولا بسفاهة الجاهلين ، ولا بمجحود المستكبرين ، حسبي الله ونعم الوكيل .

(٣) ( ٢٤١٠ - ٢٤٧٦ فح )  
(٤) ( ٦٥٨٤ فح )

(١) ( مسلم ٥٧/٨ )  
(٢) ( ٦٥٨٢ فح )



### أما بعد

فإن حقيقة الوضع الذي صار إليه المسلمون الآن ، والذي هو نتيجة التردى المتواصل ، في مهاوى الضلال والباطل ، طوال الأربعة عشر قرناً الماضية ، بعد قبض رسول الله ﷺ مباشرة ، وحتى يومنا هذا ، حقيقة هذا الوضع الرهيب ، خافية تماماً على السواد الأعظم من المسلمين ، عوامهم وخواصهم .

كل هذا السواد القائم ، من البشر المتلاطم ، يعتقد أن الإسلام بخير وأن مابين أيديهم من الشرائع والشعائر هو الحق والصواب ، لا يخطر ببال أحدهم قط أن فيما يتعاملون به ويتعبدون ، أو فيما يدينون به ويتحاكمون إليه ، مثقال ذرة من خطأ أو باطل فهم يحبون الباطل الذي بين أيديهم ويسخرون من الحق عندما يأتيهم ، يتلقون الحجج والبيانات ، بالصد وعدم الالتفات ، ﴿ فلما جاءتهم رسلهم بالبينات فرحوا بما عندهم من العلم وحق بهم ما كانوا به يستهزئون ﴾<sup>(١)</sup> .

ويدخل في هذا السواد الغامر ، جميع الذين تخرجوا من المعاهد الدينية سواء من هذه البلاد ، أو من غيرها من البلاد ، هم جميعاً في غمرة ساهون ، فرحون بما تعلموا ، معجبون بمكانتهم في قلوب العوام ، يحسبون أنهم على شيء وهم في الحقيقة واهمون ، أكثر الذي تعلموا مناقض للكتاب والسنة ، ملء بالأباطيل والضلالات قد فندناه في دواويننا تفصيلاً ، فحقيقة علمهم أنهم على شرائع مفتراه ، يفتنون ويحكمون بغير ما أنزل الله .

هم جميعاً كذلك إلا النزر اليسير منهم ، إلا من كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد ، إلا من سمع فوعى ، ونظر فأبصر ، وسبق له البرهان فتأمل وتدبر ، إلا من أثر الحق على التعصب ، إلا من هداه الله إلى حقائق العلم فلم تأخذه العزة بالإثم .

والسبب في ذلك العمل الحابط ، والميزان الخاسر ، هو أن هؤلاء جميعاً قد لقنوا دراسات مذهبية ، فأشربت قلوبهم ضلالات جاهلية ، هو

أنهم سقوا شرائع التبديل والتغيير التي نقضت الكتاب والسنة نقضاً ، هو أن مصادرهم الآراء والأهواء ، ومذاهب الفقهاء ، لا شرائع للسماء ، فهم ينهلون من منابع غير نقية ، ومصادر لا راشدة ولا رضية ، فهم يحملون معاول الهدم ، ومحسبون أنهم يرفعون رايات العلم ، هم يخربون شرائع الدين ، ومحسبون أنهم من المهتدين ﴿ وهم ينهون عنه ويتأولون عنه وإن يهلكون إلا أنفسهم وما يشعرون ﴾ <sup>(١)</sup> ، تلك مداركهم ، وتلك معارفهم لا يعرفون غيرها ، يحسبونها هدى وهم عن الحق غافلون ،

نهى الله تعالى عن الاختلاف في الكتاب أشد النهي ، وتوعد عليه بأشد الوعيد ، حتى لقد جعل رسوله بريثاً من المختلفين في الكتاب ، قال تعالى ﴿ لسب منهم في شيء ﴾ <sup>(٢)</sup> ، ومع ذلك فالفقهاء يقرون الاختلافات في الكتاب ، ويعتبرونها اجتهادات مرضية ، ويدلسونها بنعوت خرافية ، ﴿ يوحى بعضهم إلى بعض زخرف القول غرورا ﴾ <sup>(٣)</sup> يقولون اختلافهم رحمة ، وهو أعظم نقمة ، ويقولون كلهم من رسول ملتمس ، بل كلهم في معصية الله منغمس ، لو اتمسوا من رسول الله ﷺ ما اختلفوا أبداً ، حاش لله ، ما كان رسول الله قط مختلفاً ، لا مع تفصيل نفسه ، ولا مع تنزيل ربه ، يقتربون الآثام ثم ينسبونها إلى الله ورسوله ، قال تعالى : ﴿ وإذا فعلوا فاحشة قالوا وجدنا عليها آباءنا والله أمرنا بها قل إن الله لا يأمر بالفحشاء أتقولون على الله ما لا تعلمون ﴾ <sup>(٤)</sup> ، يصنفون الشرائع المفتراه بأهوائهم وآراء أنفسهم على خلاف أمر الله ورسوله ، ثم يقولون هذا شرع الله ، وهذا دين الله ، قال تعالى ﴿ فويل للذين يكتبون الكتاب بأيديهم ثم يقولون هذا من عند الله ليشتروا به ثمناً قليلاً فويل لهم مما كتبت بأيديهم وويل لهم مما يكسبون ﴾ <sup>(٥)</sup> راجع مؤلفنا (خطيئة المذاهب) فإن فيه بيانا حافلاً لكثير من شبهات المتكلمين والرد عليها .

ويدخل في هذا الخضم العارم من المسلمين الغافلين عن حقائق الدين

(١) الأنعام ٢٦ (٢) الأنعام ١٥٩ (٣) الأنعام ١١٢

(٤) الأعراف ٢٨ (٥) البقرة ٧٩

جميع الخريجين من الجامعات والمعاهد غير الدينية ، وفي مقدمتهم الحكام والرؤساء والكبراء ، هؤلاء جميعا معلوماتهم الدينية سطحية للغاية ، وهي مع سطحيها خاطئة كاذبة : قد استقوها من كتب ألفها لهم مدرسو الدين ؛ هؤلاء ليسوا إلا أبناء الأروقة المذهبية ؛ وكل إناء بما فيه ينضح ، فإذا عسى هؤلاء الحكام والرؤساء أن يعرفوا عن الدين ، إلا كل شرع كاذب يفضى في الدنيا إلى المصائب ، وفي الآخرة إلى عذاب واصب ؟

ولكن الله تبارك وتعالى لم يترك عباده في أى زمن من الأزمان ، بغير هداة صادقين ، على الحق ظاهرين ، يجاهدون في سبيل الله ، لا يخافون في الله لومة لائم ، لا يضرهم من خذلهم ولا من خالفهم ، قال تعالى ﴿ وما كان الله ليضل قوماً بعد إذ هداهم حتى يبين لهم ما يتقون إن الله بكل شيء عليم ﴾ التوبة ١١٥ ؛ ولقد أخبرنا الصادق الأمين ﷺ أنه لا يخلو زمان من هؤلاء الهداة قال ﷺ [ لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق حتى يأتهم أمر الله وهم على ذلك ] (١) .

فن أراد الحق والهدى سعى اليهم ، ومن أحب الله ورسوله وآثر الدار الآخرة انضم اليهم فإن القرين بالمقارن يقتدى ، وحسن أولئك رفيقا - هذا هدى وبلاغ فمن تاب وأناب فأولئك هم أولوا الألباب ، ومن أصر على التياب فوعده يوم الحساب ، هذا بشير للناس ونذير ﴿ أن تقولوا ما جاءنا من بشير ولا نذير ﴾ فقد جاءكم بشير ونذير والله على كل شيء قدير (٢) .

فالمسلمون من حيث علمهم بالدين ، وموقفهم من الدين ، طوائف أربعة :

١ - طائفة الغوغاء : لا يعلمون الكتاب إلا أمانى وإن هم الا يظنون هؤلاء هم جماعلة جرارة من العوام ، يركضون خلف كل امام ، همهم في الأرض تمتع وطعام ، يتبعون كل ناعق ، ولا يعلمون شيئا عن الحقائق ،

(١) راجع مؤلفنا خطيئة المذاهب ( الباب الثاني - فقرة طائفة ظاهرة )

(٢) السائدة ١٩



٢ - طائفة دهاقين الأخبار ، يلبسون الطيالس ويحملون الأسفار ، لهم طبل ومزمار ، علمهم كله تقليد ، وعملهم ترتيل الأناشيد ، بما يخدم أهواء الحاكم العتيد ؛ ويستخف طعام العبيد .

٣ - طائفة الحكام والرجال العظام هؤلاء لا يعلمون الدين ولا يريدون أن يعلموه ، همهم الاستعلاء ، والتمكين للكبرياء ، والانهماك في الثراء ، يلوحون للملايين بلعاعة من الدنيا وفتات من الرزق ؛ ويستخدمون الدهاقين في تزيين الباطل ، والنشويش على كل مناضل ، دينهم تقرر في المناسبات ، وتصدر الاحتفالات وتوزيع الابتسامات ، على مختلف التحلات ، ميامن الناس ومياسرهم ، ومعابدهم ومراقصهم ، تتكافأ عندهم في التقديرات .

٤ - طائفة الصدق الظاهرة ، هؤلاء ندرة نادرة ، من القلوب الطاهرة ، قد حباهم الله النور والهدى ، فاعتصموا بالله ، وبرثوا مما سواه ، يدعون إلى الله على بصيرة ، لا يداهنون ولا يخادعون ، وبالحق والصدق يصدقون ، هم بنعمة ربهم ألين الناس قلوباً للحق وأهله ، وأشد الناس مراساً للباطل وأهله ، تراهم ركعاً سجداً يبتغون فضلاً من الله ورضواناً سيماهم في وجوههم من أثر السجود ﴿<sup>(١)</sup>﴾ .

هذه هي حقيقة الوضع بالنسبة إلى شعوب المسلمين ، لا يعلم حقيقة الدين منهم إلا آحاد في الملايين وصدق الله العظيم ﴿ وما أكثر الناس ولو حرصت بمؤمنين ﴾<sup>(٢)</sup> . وصدق الله العظيم ﴿ ثلثة من الأولين وقليل من الآخرين ﴾<sup>(٣)</sup> .

أما حقيقة الوضع بالنسبة إلى الإسلام نفسه كدين ، فهو عدم مطلق العدم ، هل تعرف العدم ؟ هل تسمع شيئاً أو تبصر شيئاً أو تحس شيئاً إذا انتقلت من الوجود إلى العدم ؟ الإسلام اليوم هو محض العدم ، ليس اليوم فقط ، ولكن من قرون خلت ، قد مات يوم ولدت المذاهب .

أكثر الناس لا يعلمون ، ولذلك فهم يندهشون لما يسمعون ، يقولون

كيف يكون الإسلام عدماً ونحن يقال لنا مسلمون ؟ بلادنا يقال لها بلاد الإسلام ؟ ودين الدواة الرسمي يقال هو الإسلام ؟ والصلوات في المساجد تقام ؟ وما توقفت قط شعائر الحج ولا الصيام ؟

بلى هناك حج وصيام ، وصلاة وقيام ، وشعارات واعلام ، ولكن ليس ذلك هو جوهر الإسلام ، حتى ولو نفذ ذلك ظاهرياً على ما يرام ، فكيف وقد مسخ كل ذلك مسخاً ؟

أرأيت إلى الكفر هل هو من الإسلام ؟ ألسنا نحكم بقوانين أهل الكفر من فرنسيين وإنجليز وغيرهم ؟ . ولا نحكم بما أنزل الله ؟ ألم يقل الله ﴿ ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون ﴾ <sup>(١)</sup> . ﴿ ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون ﴾ <sup>(٢)</sup> ، ﴿ ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون ﴾ <sup>(٣)</sup> فنحن بكلام الله كافرين ظالمون فاسقون ، فكيف مع ذلك نكون مسلمين ؟

أرأيت إلى الشرك هل هو من الإسلام ؟ . قد فرقنا ديننا شيعاً ومذاهب وأحزاباً ؟ ! فالله تعالى قد سمى ذلك شركاً ، قال تعالى ﴿ ولا تكونوا من المشركين من الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً كل حزب بما لديهم فرحون ﴾ <sup>(٤)</sup> فنحن بكلام الله مشركون ، فكيف مع ذلك نكون مسلمين ؟ !

أرأيت إلى افتراء الكذب على الله هل هو من الإسلام ؟ ألسنا أحللنا الربا وهو عند الله حرام ؟ ألسنا استحللنا المكوس وهي عند الله رجس حرام ؟ ألسنا حرمننا على الرجل الطلاق إلا بإذن الزوجة وهو عند الله حلال ؟ ألسنا حرمننا على الرجل الزواج بامرأة ثانية إلا بعلم المرأة الأولى وبأذنها وهو عند الله حلال ؟ فتحریم ما أحل الله ، وتحليل ما حرم الله ، هو افتراء الكذب على الله ، قال تعالى ﴿ ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام لتفتروا على الله الكذب ان الذين يفترون على الله الكذب لا يفلحون متاع قليل ولهم عذاب أليم ﴾ <sup>(٥)</sup> .

(١) المائدة ٤٤ (٢) المائدة ٤٥ (٣) المائدة ٤٧ (٤) الروم ٣٢

(٥) التحمل ١١٦

فنحن بكلام الله مقرون على الله الكذب ، فكيف نكون مسلمين ؟ .  
أرأيت إلى استحداث البدع في الدين هل هو من الإسلام ؟ ألسنا قد  
هتكنا الحجاب ، واستحدثنا العرى للنساء في كل المجالات ؟ قد كشفن  
شعورهن وأعناقهن ونحورهن وأذرعتن وأفخاذهن وبرزن متبرجات ؟  
ولا نسل عن الشواطىء حيث العرى الكامل ، واختلاط الحابل بالنابل ،  
والتهاب غرائز الأنس ، وطغيان الفجور من كل جنس ، قال ﷺ :  
[ ونساء كاسيات عاريات مميلات مائلات رؤوسهن كأسنمة البخت المائلة  
لا يدخلن الجنة ولا يجدن ريحها وإن ريحها ليوجد من مسيرة كذا وكذا ] (١)  
وقد فعل كل ذلك فكيف يكونوا مسلمين ؟ .

أرأيت إن عددت بضعاً وسبعين ضلالة في شعائر الصلاة والقيام ، ومثل  
ذلان في مناسك الحج والصيام ، وعشرات أضعاف ذلك في جميع الشرائع  
والأحكام ، أكنت بعد ذلك ترى أننا على شيء من الإسلام ؟ إن دواويننا  
لتزخر بالملثات من تلك الضلالات التي طغت على شرائع الإسلام ، بثها  
الفقهاء في شرائع الدين بثاً بالأهواء والأوهام فدمرتها تدميراً ، وبدلت  
نعمه الله تبديلاً .

لقد بكى الصحابي الجليل أنس ابن مالك خادم رسول الله ﷺ على  
ما رأى من ضياع شرائع الإسلام ، حتى الصلاة نفسها ، رأى ذلك  
الضياع وشاهد ذلك الدمار ، ولما يمض على قبض رسول الله ﷺ .  
إلا قليل من الأعوام ، لقد وقع التبديل والتغيير مبكراً جداً ، فإننا لله  
وإننا إليه راجعون .

روى البخاري في صحيحه عن أنس قال [ ما أعرف شيئاً مما كان على  
عهد النبي ﷺ . قيل الصلاة . قال أليس صنعتم ما صنعتم فيها ] (٢) ؟  
وروى البخاري في صحيحه عن عثمان ابن أبي داود قال سمعت الزهري  
يقول دخلت على أنس ابن مالك بدمشق وهو يبكي فقلت ما يبكيك ؟



[ قال لا أعرف شيئاً مما أدركت إلا هذه الصلاة . وهذه الصلاة قد ضيّعت <sup>(١)</sup> ]

ولقد اشتعلت الاختلافات في الكتاب ، والتناقضات في الأحكام بين الصحابة في خلافة عمر وما بعدها ، وقد ذكرنا طائفة من تلك الاختلافات في هذا الديوان ، وفي مؤلفنا ( خطيئة المذاهب ) .

فلترجع ليتبين للقارئ كيف أن الاختلافات في الكتاب التي حذر الله منها ورسوله قد بدأت مبكراً جداً بعد قبض النبي ﷺ مباشرة .

أما اختلافات التابعين ، وتابعي التابعين ، وجماهير العلماء والمتفهمين ، فقد تجاوزت كل تقدير ، إذ لم تغادر صغيرة ولا كبيرة من مسائل الفقه إلا أوسعها نزاعاً وشقاقاً وتناقضاً ، فأى بلاء أعظم من هذا ؟ أزيقت الآزفة ، ليس لها من دون الله كاشفة .

من أجل ذلك ألفنا دووايننا ، لكي يطلع المسلمون على الحقائق : ولكي يقبض الباحثون بأيديهم على كل الدقائق ، وليرى الجميع بأعينهم دين الإسلام وهو في بحر الضلال غارق .

فمن كان في علم الله موفقاً لإصلاح شيء من ذلك ، ومسدد لإخراج المسلمين من تلك المهالك ، فسوف يجد في دووايننا عوناً كبيراً على إنجاز ذلك ، لقد كشفنا له كل مطمور ، ومهدنا للحق طريق الظهور ، فلم يبق إلا انتفاضة وعزيمة وعبور ، فاذا الحق يعلو والباطل ينحور ثم يعود النور ، وتشرق الأرض بنور ربها ومكر أولئك هو يبور .

إن فجيعة الشقاق والاختلاف التي مسخت شرائع الإسلام وشوهت وجه للدين ، وفرقته شيعاً ومذاهب وأحزاباً ، ومزقت الأمة الإسلامية كل ممزق ، قد ظلت مجهولة طوال تلك القرون ، تنخر في الخفاء ، وتقوض البناء ، وتطمس كل ضياء : والإسلام يتفكك ويتحلل دون توقف أو إبطاء ، والناس في غفلة تامة عن مصدر البلاء ، وجهل مطبق بأصل الداء ، حتى أذن الله عز وجل لتلك الدواوين أن تظهر وتكشف عن

تلك الاختلافات الرهيبة، ونقص على الملأ أخبارها ، وثبتت خسارها وبوارها .

إن بشاعة الاختلافات التي كشفها تلك الدواوين لتفوق كل تصور ، وتربو على كل حساب وتقدير ، ولكن نصاعة الحجج التي تدحضها وتؤثمها وتدينها وتجرمها ، تعيد السكينة وترد الطمأنينة وتذهب الغم وتشفي مافي الصدور ، وتخرس كل مكابر مغرور ، أومعاند مورتور (١) والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون (٢) ، سبحانه وتعالى يعز جنده وينصر دينه ويكبت كل كفور (٣) والذين جاهلوا فينا لهديتهم سبانا وإن الله لمع المحسنين (٤) فأبشروا بآداعة الحق بنصر ربكم (٥) ولينصرون الله من ينصره إن الله لقوى عزيز الذين إن مكناهم في الأرض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر والله عاقبة الأمور (٦) .

فهذا الديوان يضيف حلقة جديدة إلى سلسلة دواوين ( الدين القيم ) ويسوق مدداً متلاحقاً من الأدلة الحاسمة على فداحة مصيبة الإسلام بتلك الاختلافات والتناقضات ، ويدلل بالبراهين القاطعة على أن حقيقة الوضع الآن هو أن الأمة الإسلامية في مشارق الأرض ومغاربها هم مسلمون بلا إسلام لا يعرفون من الإسلام إلا الشعارات والأوهام ولا يطبقون منه في بلادهم إلا النزر اليسير من الأحكام ، وذلك النزر اليسير الذي يطبقونه مجذع الأطراف . مشوه الأوصاف ، قد اعتوره التغيير والتبديل ، الذي أوقعهم في التضليل ، وأحلهم دار البوار ، قال تعالى ( ألم تو إلى الذين بدلوا نعمة الله كفراً واحلوا قومهم دار البوار جهنم يصلونها وبشس القرار وجعلوا لله أنداداً ليضلوا عن سبيله قل تمتعوا فإن مصيركم إلى النار ) (١) وقد توعد الله المبدلين أشد العقاب ، قال تعالى : ( ومن يبدل نعمة الله من بعد ما جاءته فإن الله شديد العقاب ) (٢) .

فالوضع إذاً في أشد الحاجة إلى جهاد لا يفتر وصبر لا ينفد ، وتوكل

(١) يوسف ٢١ (٢) العنكبوت ٦٩ (٣) الحج ٤٠ (٤) ابراهيم ٢٩-٣٠ (٥) البقرة ٢١١

على الله وحده ، لإيقاظ المسلمين من غفوتهم وإطلاعهم على محنتهم ، والأخذ  
بأيديهم للنهوض من كبوتهم ، وإقامتهم مرة أخرى على سواء محبتهم ، ومن  
يصدق الله يصدق الله ومن يتق الله يجعل له مخرجاً .

ولقد عرضنا مؤلفنا (خطيئة المذاهب) على مندوبي الدول الإسلامية ،  
في مؤتمر السيرة النبوية المنعقد في اسلام آباد عاصمة باكستان في العام الماضي  
( ربيع الأول سنة ١٤٠٦ ) فوجدنا عيوننا قد تفتحت وقلوبنا قد تنبت ،  
وشعوراً دافقاً بالاهتمام حتى لقد صاح مندوب الهند في قاعة البرلمان ( حيث  
كان المؤتمر منعقداً ) وأقبل إلينا مهرولاً ينادي أريد نسخة من (خطيئة المذاهب)  
فأعطيناه ما طلب ، فانقلب بها مهلاً طافحاً بالبشر وجهه ، ورأينا تجاوباً  
مثل ذلك كثيراً ؛ والله الحمد .

كما رأينا بعض طيالة الأخبار من أهل هذه الديار ، يلوون رؤوسهم  
في غمغمة واستنكار ، ولا عجب فقد صدموا صدمة قوية بتأثير المذهبية ،  
لأن دراساتهم كلها مذهبية ، كما رأينا أناساً غير متعصبين يتساءلون عن الحق  
يريدون العلم وهل يأتي الدين الحق والعلم الحق إلا من عند الملك الحق جل  
جلاله ؟ فانتبهوا أيها الغافلون وارتدعوا أيها المبطلون ، فإن أجل الله لآت ،  
وهو السميع العليم .

نسأل الله السداد والرشاد ، والعفو والعافية ؛ إنه نعم المولى ونعم  
النصير .

عبد الله الفقير إلى عفو ربه وإحسانه  
محمد ابن طلبه ابن خليفة آل زايد



# ١ - باب النصوص

( متون النصوص ومراجعتها )

١ - ﴿ يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين فإن كن نساءً فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك وإن كانت واحدةً فلها النصف ولأبويه لكل واحد منهما السدس مما ترك إن كان له ولد . فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمه الثلث فإن كان له إخوة فلأمه السدس من بعد وصية يوصي بها أو دين . آبائكم وأبنائكم لا تدرُونَ أيهم أقرب لكم نفعاً فريضة من الله إن الله كان عليماً حكيماً ولكم نصف ما ترك أزواجكم إن لم يكن لهن ولد . فإن كان لهن ولد فلكن الربع مما تركن من بعد وصية يوصين بها أو دين . ولهن الربع مما تركتم إن لم يكن لكم ولد فإن كان لكم ولد فلهن الثمن مما تركتم من بعد وصية توصون بها أو دين . وإن كان رجل يورث كلالةً أو امرأة وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث من بعد وصية يوصي بها أو دين غير مضارٌ وصية من الله والله عليمٌ حلِيمٌ ﴾ <sup>(١)</sup>

٢ - ﴿ يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة إن أمرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك وهو يرثها إن لم يكن لها ولد . فإن كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك وإن كانوا أخوة رجالاً ونساءً فللذكر مثل حظ الأنثيين بين الله لكم أن تضلوا والله بكل شيء عليم ﴾ <sup>(٢)</sup>

٣ - ﴿ ولكل جعلنا موالى مما ترك الوالدان والأقربون والذين عقدت أيمانكم . فآتوهم نصيبهم إن الله كان على كل شيء شهيداً ﴾ <sup>(٣)</sup>

٤ - ﴿ وإذا حضر القسمة أولوا القربى واليتامى والمساكين فارزقوهم منه وقولوا لهم قولا معروفاً ﴾ <sup>(٤)</sup>

(١) النساء ١١ ، ١٢ (٢) النساء ١٧٦ (٣) النساء ٣٣ (٤) النساء ٨

٥ - ( ٦٧٣١ فح ) حدثنا عبدان أخبرنا عبد الله أخبرنا يونس عن ابن شهاب حدثني أبو سلمة عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال [ أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم فمن مات وعليه دين ولم يترك وقاء فعلينا قضاؤه ومن ترك مالا فلورثته ] .

٦ - ( ٦٧٦٣ فح ) حدثنا أبو الوليد حدثنا شعبة عن عدي عن أبي حازم عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ( أنه قال [ من ترك مالا فلورثته ومن ترك كلا فإلينا ] .

٧ - ( ٦٧٤٥ فح ) حدثنا محمود أخبرنا عبيد الله عن اسماعيل عن أبي حصين عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ( أنه قال [ أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم فمن مات وترك مالا فإله لموالي العصابة، ومن ترك كلا أو ضياعاً فأنا وليه فلا دعي له ] .

٨ - ( مسلم ٦٢/٥ ) حدثني زهير ابن حرب حدثنا أبو صفوان الأبوي عن يونس الأيلي عن ابن شهاب عن أبي سلمة ابن عبد الرحمن عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال : [ أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم فمن توفي وعليه دين فعلى قضاؤه ومن ترك مالا فهو نورثته ] .

٩ - ( مسلم ٦٢/٥ ) حدثني حرمة ابن يحيى ( واللفظ له ) قال أخبرنا عبد الله ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب عن أبي سلمة ابن عبد الرحمن عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال [ أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم فمن توفي وعليه دين فعلى قضاؤه ومن ترك مالا فهو نورثته ] .

١٠ - ( مسلم ٦٣/٥ ) حدثنا عبد الله ابن معاذ العنبري حدثنا أبي حدثنا شعبة عن عدي أنه سمع أبا حازم عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال [ من ترك مالا فللورثة ومن ترك كلا فإلينا ] .

١١ - ( مسلم ٦٣/٥ ) وحدثنه أبو بكر ابن نافع حدثنا غندر قال حدثنا شعبة عن عدي أنه سمع أبا حازم عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال [ من ترك مالا فللورثة ومن ترك كلا وليته ] .

١٢ - ( مسلم ٦٣/٥ ) حدثني زهير بن حرب حدثنا عبد الرحمن ابن مهدي قال حدثنا شعبة عن عدي أنه سمع أبا حازم عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ( م ٢ - ديوان المواريث )

ﷺ أنه قال [ من ترك مالا فلولورثة ومن ترك كلاً فإلينا ] .

١٣ - (مسلم ٦٢/٥) حدثنا عبد الملك بن شعيب بن الليث حدثني أبي عن جدي حدثني عقيل عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال [ أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم فمن توفي وعليه دين فعلى قضاؤه ومن ترك مالا فهو لورثته ] .

١٤ - (مسلم ٦٢/٥) حدثني زهير بن حرب حدثنا يعقوب بن إبراهيم حدثنا ابن أخي ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال [ قال أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم فمن توفي وعليه دين فعلى قضاؤه ومن ترك مالا فهو لورثته ] .

١٥ - (مسلم ٦٢/٥) حدثنا ابن نمير حدثنا أبي حدثنا ابن أبي ذئب عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال [ أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم فمن توفي وعليه دين فعلى قضاؤه ومن ترك مالا فهو لورثته ] .

١٦ - (مسلم ٦٢/٥) حدثني محمد بن رافع حدثنا شبانه قال حدثني ورقاء عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال [ والذي نفس محمد بيده إن على الأرض مؤمن إلا أنا أولى الناس به فأياكم ما ترك ديناً أو ضياعاً فأنا مولاه وأياكم ترك مالا فإلى العصابة من كان ] .

١٧ - (مسلم ٦٢/٥) حدثنا محمد بن رافع حدثنا عبد الرازق أخبرنا معمر عن همام بن منبه قال هذا ما حدثنا أبو هريرة عن رسول الله ﷺ فذكر أحاديث ومنها قال رسول الله ﷺ [ أنا أولى الناس بالمؤمنين في كتاب الله عز وجل فأياكم ما ترك ديناً أو ضيعةً فادعوني فأنا وليه وأياكم ما ترك مالا فليؤثر بماله عصبته من كان ] .

١٨ - (٦٧٣٢ مخ) حدثنا موسى بن اسماعيل حدثنا وهيب حدثنا ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ أنه قال [ ألحقوا الفرائض بأهلها فما بقي فهو لأولى رجل ذكر ] .

١٩ - (٦٧٣٥ مخ) حدثنا مسلم بن إبراهيم حدثنا وهيب (بإسناد

رقم ١٧) [الحقوا الفرائض بأهلها فما بقي فهو لأولى رجل ذكر] ،

٢٠ - (٦٧٣٧ مخ) حدثنا سليمان بن حرب حدثنا وهيب (بإسناد

رقم ١٨) [الحقوا الفرائض بأهلها فما بقي فهو لأولى رجل ذكر] .

٢١ - (٦٧٤٦ مخ) حدثنا أمية بن بسطام حدثنا يزيد بن زريع عن

روح عن عبد الله بن طاوس عن أبيه عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال

[الحقوا الفرائض بأهلها فما تركت الفرائض فلاولى رجل ذكر]

٢٢ - (مسلم ٥٩/٥) حدثنا عبد الأعلى بن حماد حدثنا وهيب عن

ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس عن رسول الله ﷺ قال [الحقوا  
الفرائض بأهلها فما بقي فهو لأولى رجل ذكر] .

٢٣ - (مسلم ٥٩/٥) حدثنا أمية بن بسطام حدثنا يزيد بن زريع حدثنا

روح بن القاسم عن عبد الله بن طاوس عن أبيه عن ابن عباس عن رسول  
الله ﷺ قال [الحقوا الفرائض بأهلها فما تركت فلاولى رجل ذكر] .

٢٤ - (مسلم ٥٩/٥) حدثنا اسحاق بن ابراهيم حدثنا عبد الرزاق

اخبرنا معمر عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس قال قال رسول الله  
ﷺ [اقسموا المال بين أهل الفرائض على كتاب الله فما تركت الفرائض  
فلاولى رجل ذكر] .

٢٥ - (مسلم ٥٩/٥) حدثنا محمد بن رافع اخبرنا عبد الرزاق اخبرنا

معمر عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس قال قال رسول الله ﷺ [بلفظ  
حديث رقم ٢٤] .

٢٦ - (مسلم ٥٩/٥) حدثنا عبد ابن حُمَيْد اخبرنا عبد الرزاق

[بلفظ رقم ٢٥] .

٢٧ - (مسلم ٦٠/٥) حدثني محمد بن العلاء أبو كريب الهمداني حدثنا

زيد بن حباب عن يحيى بن أيوب عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس عن  
رسول الله ﷺ بنحو حديث وهيب وروح [رقم ٢٢ و ٢٣] .

٢٨ - (مسلم ٦٠/٥) حدثنا أبو عاصم عن ابن جريج عن ابن شهاب



عن علي بن حسين عن عمرو بن عثمان عن أسامة بن زيد أن النبي ﷺ قال [ لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم ] .

٢٩ - (مسلم ٥/٥٩) حدثنا يحيى بن يحيى أخبرنا ابن عيينه عن الزهري عن علي بن حسين عن عمرو بن عثمان عن أسامة بن زيد أن النبي ﷺ قال [ لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم ] .

٣٠ - (مسلم ٥/٥٩) حدثنا أبو بكر بن شيبة حدثنا عيينه عن الزهري عن علي بن حسين عن عمرو بن عثمان عن أسامة بن زيد عن النبي ﷺ قال [ لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم ] .

٣١ - (مسلم ٥/٥٩) حدثنا اسحاق بن ابراهيم حدثنا عيينه بالإسناد السابق [ لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم ] .

٣٢ - (٢٥٣٥ مخ) ، (٦٧٥٦ مخ) عن ابن عمر [ نهى النبي ﷺ عن بيع الولاء وهبته ] .

٣٣ - (٢٣٥٦ مخ) عن عائشة عن النبي ﷺ [ اعتقها فأثما الولاء لمن أعطى الورق ] .

٣٤ - (٣١٧٢ فح) ، (٦٧٥٥ فح) خطب علي فقال [ ما عندنا من كتاب نقوؤه إلا كتاب الله وما في هذه الصحيفة فقال فيها الجراحات وأسنان الأبل والمدينة حرم ما بين عسير إلى كذا فن أحدث فيها حدثاً أو آوى فيها محدثاً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل منه صرف ولا عدل ومن تولى غير مواليه فعليه مثل ذلك وذمة المسلمين واحدة فمن أخفر مسلماً فعليه مثل ذلك ] .

### « تحليل النصوص »

بيناً في مؤلفنا (ديوان الطلاق - باب مبطلات الاحتجاج) أن بعض الأحاديث المدونة في الصحيحين ، هي باطلة من الناحية الموضوعية رغم كون أكثرها صحيح من الناحية الشكلية ، ومعنى صحتها من الناحية الشكلية هو صحة المتن والسند والأستاد ، أى أن لفظ الحديث قد قاله المصدر فعلاً ، وأن رواه قد نقلوه نقلاً صحيحاً من المصدر إلى المخرج ، وأن مدون الحديث

قد سمعه من المخرج ( وهو آخر الرواة ) بهذا اللفظ وهذا التركيب :

وأما سبب عدم الصحة من الناحية الموضوعية ، فهو أنها رغم كونها صحيحة من الناحية الشكلية إلا أن في متنها من العلل ما يجعلها غير قابلة للعمل بها أو الاحتجاج بها ، كالوهم والسهو والخطأ والنسخ وغير ذلك من المبطلات التي عددنا في ذلك الموضوع ، فمثل تلك الأحاديث بالضرورة لا تصلح للاحتجاج ولا للعمل .

ومن البديهي أن انعدام الصحة الشكلية ، هو من البداية موجب لسقوط الاحتجاج بالحديث أو العمل به من البداية ، لأنه غير مقبول أصلاً فلا محل للنظر فيه أو الاعتداد به .

والحديثان الرئيسيان في نصوص المواريث هما : (١) حديث ميراث الفرائض ، (٢) حديث ميراث البواقي ، وهما حديثان صحيحان قويان متوازيان غير أن في بعض طرقهما نكارة شديدة توجب بتر تلك الطرق المكذوبة ونبذها وعدم العمل بها للأسباب الآتي بيانها في التحليل ، وأنه لما عملاً القلب أسى وحسرة أن تلك الطرق الشاذة الضالة المكذوبة رغم قلتها في مقابل الطرق الكثيرة القوية الصحيحة المتواترة قد استهوت الفقهاء فتعلقوا بها واستخرجوا منها أحكاماً في غاية الفساد والضلالة ينقضون بها النصوص القطعية الثبوت المتواترة . وهذا أمر يدعو إلى الحسرة والعجب والحزن إذ كيف يستبدلون الباطل المعلوم الظنين بالحق الناصع المبين !! وفيما يلي تحليل كل من الحديثين على حدة مع بيان أدلة بطلان الطرق الشاذة المعلولة في كل منهما : -

### « حديث ميراث الفرائض »

هذا الحديث الصحيح يقضى بأن ما تركه الميت هو لورثته ، لا لعصبته ولا لصهره ولا للدوى رحمه ولا لغير ذلك مما يهرف به المتشدقون ، زوراً وبهتاناً ، وظلماً وعدواناً ، والورثة قد عرفهم القرآن ، بأدق تحديد وأوضح بيان ، أنزل الله تعالى في الكتاب العزيز بيان جميع الورثة الذين لهم حق الميراث ، وقدّر فرائضهم في شتى الظروف والاحتمالات ، فمن زاد على ذلك

أو نقص. مثقال ذرة ، فأنا هو متحكم في دين الله برأى نفسه ، مناقض للنصوص القطعية الثبوت ، مقرر على الله الكذب ، بتحريم شيء مما أحل الله لمستحقيه ، وتحليل شيء مما حرم الله على غير مستحقيه ، لا يغني عنه الاعتداد بالأكاذيب الموضوعة ، أو الطرق المعلولة ، أو المفاهيم السقيمة ، فلا تزيده المعاذير غير تحسير ، بل لا تزال وجوه المختلفين في الكتاب مسودة وصدورهم مرتدة ، ذلك بأنهم تبادوا الخبيث بالطيب والذي هو أدنى بالذي هو خير ، ذلك بأنهم اشتروا الضلالة بالهدى والعذاب بالمغفرة فما أصبرهم على النار !!

أني لأعجب غاية العجب ، هل يمكن أن يطوف برأس قاض من القضاة أدنى شك في الحكم الذي يجب أن يقضى به إذا شهد عنده في قضية من القضايا عشرة من الشهود العدول الثقات ، بشهادة واحدة ، ولفظ واحد ، وبيان منير كفتل الصبح ، ثم تسكع أمامه ثلاثة من الشهود الفجرة الملعونين المجروحين ، بشهادة مريضه ، وتناقضات بغیضة ، هل يتصور عاقل أن يرفض القاضي شهادة العشرة العدول ، ويقبل شهادة الثلاثة غير العدول ثم يقضى لهم بما ظلموا وفسقوا ؟ إن إغراض الفقهاء عن الحق الكبير ، وتمسكهم بالباطل الحقيق ، لأعجب من ذلك !!

إن حديث أبي هريرة عن رسول الله (ﷺ) في ميراث الفرائض ، قد شهدت عشر طرق صحيحة منه بأن المال للورثة ، بينما شهدت طرق الأفك الثلاثة المعتلة بأن المال للعصبة ، فأين الثلاثة من العشرة ؟ وأين العدول من الفجرة ؟ فكيف تحكمون ؟ .

ثم إن الطرق العشرة الصحيحة تدعمها الآيات دعماً قوياً . بينما الطرق الثلاثة المعتلة قد جاءت شيئاً فرياً ، فأى الفريقين أحق بالتصديق إن كنتم تعقلون ؟ :

الكثرة والحق والصدق في يمين الميزان ، والقلة والباطل والكذب في يسار الميزان ، فأى مبرر رجحتم كفة الخسران ، يامن حملتم أمانة القرآن ، وأمرتم بالبيان ، ونهيتهم عن الكتمان ؟

هذا تساؤل محزون حيران ، عن الذين نقضوا السنة والقرآن ،

وفجعونا بذلك البهتان ، هذا تساؤل لا بد له من بيان ، فلنقرعهم بالحجة والبرهان ، لا برأى انسان كائن من كان ، حتى يشهد الله ويعلم المؤمنون أى الفريقين على هدى ، وأيهما فى ضلال مبین .

### ( مقارنة )

قبل أن نسوق أدلة البطلان ، بطلان الطرق الثلاثة الشاذة لحديث أبى هريرة الذى فى الصحيحين عن النبى ﷺ عن مبراث الفرائض ، يحسن بنا أن نعقد مقارنة بين الطرق العشرة الصحيحة والطرق الثلاثة المعتلة لهذا الحديث فى الصحيحين ( البخارى ومسلم ) ، وذلك بتدوينها هنا بمقارنتها متراصة جنباً إلى جنب ، زيادة فى إبراز الفوارق ، وحتى يستطيع الناقد أن يجمع بينها فى لمحة واحدة ، كلما رماها رمية بالحدق ، نصع الحق وانبتق ، وخبا الباطل واختنق ، وظهر الفارق بأجلى وضوح ، وأبصر الباحثون ، أن الغاوين المبطلين ، الذين استدبروا الحق واتبعوا الباطل ، كانوا فى ضلال مبین .

سيجد الناقد عند عقد المقارنة بين تلك الطرق فوارق لفظية ومعنوية كثيرة ، لكن أهمها وأخطرهما جميعاً هو الفارق العظيم بين ما قررته الطرق العشرة الصحيحة من أن [ المال للورثة ] ، وما قررته الطرق الثلاثة الخاطئة من أن [ المال للعصبة ] ، الأول هو حق اليقين ، والثانى ضلال مبین : وسيأتى تفصيل ذلك عند سياق الأدلة على بطلان الطرق الخاطئة .

متون الطرق العشرة الصحيحة عند البخارى ( خ ) وعند مسلم ( م ) بأرقام نصوصها فى هذا الديوان ( باب النصوص ) .

• خ [ أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم فن مات وعليه دين ولم يترك وقاء فعلينا قضاؤه ومن ترك مالا فلورثته ] .

٦ خ [ من ترك مالا فلورثته ومن ترك كلاً فلإلينا ] .

٨ م [ أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم فن توفى وعليه دين فعلى قضاؤه ومن ترك مالا فهو لورثته ] .

٩ م [ أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم فمن توفى وعليه دين فعلى قضاؤه ومن ترك مالا فهو لورثته ] .

١٠ م [ من ترك مالا فللورثة ومن ترك كلاً فإلينا ] .

١١ م [ من ترك مالا فللورثة ومن ترك كلاً وليته ] .

١٢ م [ من ترك مالا فللورثة ومن ترك كلاً فإلينا ] .

١٣ م [ أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم فمن توفى وعليه دين فعلى قضاؤه ومن ترك مالا فهو لورثته ] .

١٤ م [ أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم فمن توفى وعليه دين فعلى قضاؤه ومن ترك مالا فهو لورثته ] .

١٥ م [ أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم فمن توفى وعليه دين فعلى قضاؤه ومن ترك مالا فهو لورثته ] .

متون الطرق الثلاثة الخاطئة عند البخارى ( خ ) وعند مسلم ( م )

مرقمة بأرقام نصوصها في هذا الديوان ( باب النصوص ) .

٧ خ [ أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم فمن مات وترك مالا فماله لمولى العصابة ومن ترك كلاً أوضياعاً فأنا وليه فلا دعى له ] .

١٦ م [ والذى نفس محمد بيده إن على الأرض مؤمن إلا أنا أولى الناس به فأبكم ما ترك ديناً أوضياعاً فأنا مولاه . وأبكم ما ترك مالا فالى العصابة من كان ] .

١٧ م [ أنا أولى بالمؤمنين في كتاب الله عز وجل . فأبكم ما ترك ديناً أوضيعةً فادعوني فأنا وليه . وأبكم ما ترك مالا فليؤثر بماله عصبته من كان ] .

يتبين لأول وهلة من المقارنة أن الطرق العشرة الصحيحة لحديث أبي هريرة في البخارى ومسلم كلها تقول بلفظ واحد أن [ المال للورثة ] ، بينما الطرق الثلاثة الموضوعة المغتررة تقول بألفاظ مختلفة أن [ المال للعصابة ] وهذا هو المنزلق الخطير الذى تردى منه أكثر الفقهاء إلى مهاوى الضلال في أحكام الموارث ، كما سيأتى تفصيله في أبواب هذا الديوان .



### ( أدلة بطلان الطرق الثلاثة المفتراه )

نذكر فيما يلي أدلة بطلان الطرق الشاذة لهذا الحديث ، بالحجة الدامغة والبرهان القاطع من النصوص القطعية الثبوت لا برأى أحد من الناس كائنا من كان فلما بُرءاء من الحكم في شرائع الدين برأى أى انسان ، بل الله يقذف بالحق على الباطل فيدمغه فاذا هو زاهق ، ولكم الويل مما تصفون .

#### ١ - مخالفة القرآن :

القرآن أمر بتوريث غير العصبية ، وطرق البهتان تنهى عن توريث غير العصبية فهذا عتوٌّ في الصَّدِّ والعدوان ، من فعله جاهلاً فهو في مشيئة الرحمن ، ومن أصرَّ عامداً فقد استحب الكفر على الإيمان ، ولِمَن شاقَّ الله ورسوله كِفلان ، له في الدنيا كبت وخزى وهوان : وله في الآخرة عذاب النيران ، ذق إنك أنت العزيز الكريم ! !

ذلك بأن الكتاب والأحاديث القطعية الثبوت تأمر بتوريث فئات معينة من الأقارب ، منهم العصبية ، ومنهم غير العصبية : تأمر بتوريث الأب والأبناء والأخوة للأب وهؤلاء عصبية ، وتأمر بتوريث الزوج والأم والأخوة للأم وهؤلاء قد يكونون من غير العصبية ، فالميراث في كتاب الله وسنة رسوله مفروض للعصبية ولغير العصبية ، بل قد يقع الميراث كله لغير العصبية .

فمثلاً التي ماتت عن زوج وأم وأخوة للأم ، كلهم غير عصبية ، ولا وارث لها غيرهم ، فهؤلاء يستغرقون كل الميراث مع أنهم غير عصبية للزوج النصف والأم السدس والأخوة شركاء في الثلث ، بنص القرآن الكريم ، فهذا ميراث بأكمله ورثه غير العصبية ، لم يأخذ العصبية منه مثقال ذرة : فما جواب المبطلين المتقواين على الله ورسوله غير الحق ، الذين يكذبون على رسول الله ( ﷺ ) وينسبون إليه أنه قال [ من مات وترك مالاً فإله إلى العصبية من كان ] ! !

وهذا من أحق البهتان ، لأن معناه أن رسول الله ﷺ أمر بمخالفة القرآن !! حاشاه ﷺ فأنى تؤفكون ؟ !

ونحن نرى أن أكبر أنصبة الميراث قد جعلها الله تعالى في القرآن للزوج له النصف ولو كان غير عصبية ، ولو كان من قبيلة أخرى غير قبيلة امرأته التي ورثها أفمنعه من الميراث لأنه غير عصبية ، تنفيذاً لمزاعم المفتريين ؟ ! فثبت من القرآن الكريم أن الميراث يكون للعصبة وأغير العصبية ، وهذا حاسم في إبطال فرية ( من ترك مالا فللعصبة من كان ) .

## ٢ - اضطراب المتن :

اضطراب المتن يوجب إسقاط الاحتجاج بالحديث وإبطال العمل به ، ذلك لأن الاضطراب يوقع الشك في صحة الحديث ، هل هكذا قاله مصدره أم لا ؟ !

وإذا وقع الشك في النص بطل العمل به ، لأنه لا حكم في الدين إلا بيقين ، الشهادة المضطربة في عامة التقاضي لا يعمل بها ولا يعتد بها ، فكيف بالشهادة في شرائع الدين ؟ !

قد فطن علماء الحديث إلى علة اضطراب المتن ، فجعلوها - بحق - نافية لصحة الحديث ، مانعة من الاحتجاج به أو العمل به . والاضطراب في متون الطرق المفتراة ظاهر ، فوجب الحكم ببطلان تلك الطرق بسبب تلك العلة .

لفظ المتن في جميع الروايات العشرة الصحيحة متحد لا اختلاف فيه ، وهو [ فماله لا ورثة ] بينما لفظ المتن في الطرق الثلاثة الخاطئة مضطرب ، ففي أحد هذه الطرق يقول [ فماله لموالى العصبية ] وفي الطريق الثاني يقول [ فماله إلى العصبية من كان ] وفي الطريق الثالث يقول « فليؤثر به عصبته من كان » لفظ يعم كل العصبية ، واللفظ يخص موالى العصبية ، ولفظ بحث على إثارة العصبية ، فأى اضطراب أظهر من هذا ؟ ! هذا اضطراب وأفر ، وشك ظاهر ، لا يذنب عليه يقين ، ولا تقوم به شرائع الدين ، فالفرق بين المتن المتحد المتكامل في الطرق العشرة ، وبين المتن المضطرب

المتخاذل في الطرق الثلاثة ، هو الفرق بين الحق والباطل ، فالاضطراب في متون الطرق الثلاثة المفتراة ، هو دليل آخر على بطلانها .

### ٣ - انحطاط اللفظ :

الفصاحة والعي لا يستويان ، وتكلف الصناعة لا يرقى إلى سليقة البلاغة ، وكلام رسول الله ﷺ ليس بكلام أحد من الناس ، إن رسول الله ﷺ قد أوتي جوامع الكلم لا تحفى بلاغة لفظه على من تذوق كلام النبوة ، قالت أم المؤمنين عائشة [ إن رسول الله ﷺ لم يكن يسرد الحديث كسر دكم ] <sup>(١)</sup> وكل كلام فيه صناعة أو تكلف هو أبعد شيء عن منطوق النبي ﷺ وأقوال المنافقين والخراصين والكذابين لها لحن آخر يعرفه أولو الحس والذوق والنهى قال تعالى : ﴿ ولتعرفنهم في لحن القول والله يعلم أعمالكم ﴾ <sup>(٢)</sup> . وتلك الطرق الثلاثة الخاطئة فيها من الصناعة والتكلف ما لا يخفى ، ورسول الله ﷺ منزّه عن كل ذلك قال تعالى : ﴿ قل ما أسألكم عليه من أجر وما أنا من المتكافئين ان هو إلا ذكر للعالمين ﴾ <sup>(٣)</sup> .

ان الناظر إلى تركيب العبارة في تلك الطرق الثلاثة ، يجدها بادية الركافة ويراها أبعد شيء عن جوامع الكلم ويجد فيها من شقشقة اللسان ما يجافى لحن النبوة ﴿ ولا يثبتك مثل خبير ﴾ .

لا شك أن جزالة اللفظ وقوة التعبير في الطرق العشرة الصحيحة في حديث الفرائض ، تؤكد صحة الرواية ، وتشهد بأن هذا هو منطوق النبي ﷺ ، بينما ركافة التعبير ، ونموض المقصود ، في الطرق الثلاثة الخاطئة : تقطع بأنها من الفاظ الرواة ، وليست من منطوق النبي ﷺ . وهكذا تضاعفت أدلة انكار هذه الطرق ، وتتابع من بين أيديها ومن خافها ، لتعلن بطلانها ، وتنفي نسبتها إلى رسول الله ﷺ .

### ٤ - شذوذ الرواية :

إذا نقل الخبر الواحد من ناحيتين ، ناحية كثيرة الطرق متحدة اللفظ ،

(١) ( ٢٥٦٨ فح ) (٢) محمد ٣٠ (٢) ص ٨٦ - ٨٧

وناحية قليلة الطرق مختلفة اللفظ ، بطلت الروايات الشاذة المختلفة ، وسقط اعتبارها ، خصوصا إذا خالفت الطرق المتواترة ، في معناها ومقصودها (إن عدد طرق حديث أبي هريرة عن ميراث الفواض هو ثلاثة عشر طريقا) . ولقد بينا ، عشرة منها متحدة اللفظ والمعنى ، وثلاثة منها مختلفة اللفظ والمعنى ، وهذا فضلا عن تواتر الرواية في الطرق العشرة الصحيحة إذ يروى العديد من الرواة عن كل راو واحد في سلسلة السند وهذا هو التواتر المستفيض .

( رواية الجهم الغفير عن الجهم الغفير والكل عدول ثقات حفاظ ) فهذا التواتر يكسب الخبر قوة وصحة واستمسكا ، بينما الروايات في الطرق الثلاثة الخاطئة هي كلها رواية آحاد ( رواية فرد عن فرد ) هذا فضلا عن كون روايتها أقل ثقة وعدلا من رواة الطرق المتواترة فلم تتأكد رواية أى فرد منهم باثنين يشهدون له على صحة مقالته وهذا هو الفارق الكبير بين النقل الشاذ والنقل المتواتر .

فثلا نجد في الطرق العشرة الصحيحة المتفقة اللفظ أن ابن شهاب قد روى عنه مباشرة ثلاثة من الرواة الحفاظ العدول ، هم يونس الأيلي وعقيل وابن أبي ذئب كما نجد أن شعبة قد روى عنه نفس الرواية أربعة من الرواة الثقات العدول الحفاظ هم عبد الرحمن ابن مهدي وغندر ومعاذ العنبري وأبو الوليد ، وهكذا في هذه الشبكة القوية من الرواة الثقات نرى تواترا جارفا مستفيضاً ، من المستحيل في أصول التدليل ، وقواعد الجرح والتعديل ، أن تقف أمامه الروايات الشاذة الهزيلة ، فشذوذ الرواية إذاً في مقابل التواتر المستفيض في دواوين الصحاح ، هو دليل حاسم على بطلان الرواية الشاذة .

#### ٥ - ميوعة الأمر :

إن الأمر من عند الله وعند رسوله ، لا يستبهم ولا يستعجم ، ولا يستحي ولا يستخفى ، ولا يدهان ولا يحابي ، بل يأتي ساطعا كالشمس ، قاطعا لانغموض فيه ولا لبس ، صادعا بالحق ، جازما بالصدق ، محمداً في كل شيء .

لما أمر الله تعالى بالكفارات حدّدها وفصلها ، ولما شرع الديات للنفس والأعضاء حدّدها وفصلها ، ولما أمر بقسمة الموارث حدّدها وفصلها ، وهكذا في كل شرعة فرضها وأنزلها . تأتي محددة مفصلة بصيغة الأمر الجازم ، لا بأسلوب الرجاء الناعم ، قال تعالى : ﴿ فَأَتَوْهُنَّ أَجُورَهُنَّ فَرِيضَةً ﴾ وقال تعالى ﴿ فَأَدْفَعُوا إِلَيْهِنَّ أَمْوَالَهُنَّ وَلَا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَنْ يَكْبَرُوا ﴾ وقال تعالى ﴿ وَآتُوا الْيَتَامَى أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَبْدِلُوا الْخَيْثَ بِالطَّيِّبِ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ إِنَّهُ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا ﴾ وقال تعالى ﴿ وَآتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً ﴾ وهكذا في كل انزال بصيغة الأمر اللازم ، لا مبيوعة فيه ولا دهان ، ولا غفلة فيه ولا نسيان .

فأما شرعة في الدين ، وجدناها رخصة مطاطة ، أو مهمة غير مفصلة ، لاتحدّد أشخاص المكلفين ، ولا تصوغ الأمر بوضوح ويقين ، أيقنا من فورنا أنها شرعة من صنع الوضاعين ، لا فريضة منزلة من رب العالمين ، وجزمنا بلا تردد أن من نسبها إلى الله ورسوله زوراً وبهتاناً ، إنما هو مفتر من الأفاكين الكذابين ، متقول على الله ورسوله غير الحق ، فليتبوأ مقعده من النار .

وتلك الطرق الكاذبة الخاطئة : التي لاتوجب فرضاً ولا تجزم أمراً ، التي توصي بالأيثار ، ولا تحدد الأشخاص ولا المقدار - ، إنما هي افك من صنع الفسقة الفجار الذين يترخصون الكذب على الله ورسوله ، فما أصبرهم على النار .

يقول قائلهم ( فليؤثر بماله عصبته من كان ) !!!  
 أى العصبية تعنى يا صاح ؟ ! ألم تعلم أن عصبية الميت قبيلة بأسرها ؟ !  
 أتريد أن تبدد تركة الميت في قبيلة بأسرها ؟ ! فلا ينال أحدهم منها إلا بلغة ؟ ! ولا يحور في بطنه منها إلا مضغعة أو بعض مضغعة ؟ !  
 أم أنت تضمير في نفسك تورث نصف القبيلة ، أو ثلث القبيلة أو ربع القبيلة ؟ ! فهلا أفصحت لنا عن نيتك الدخيلة ؟ ! ثم حتى لو كان الأمر

كذلك فمن من هؤلاء الأشخاص هو الذى سوف يسعد بالعطاء : دون  
سائر الشركاء ؟ ! ما أحق فريتك ، وما أضيع شرعتك ! !  
ثم حتى هذا الشرع الشائع الضائع ، ماصاغه مفتريه بصيغة الأمر الجازم  
ليعلم أنه عن الفرض اللازم ، بل صاغه بأسلوب من الترجى والملاينة ، هو  
أقرب للاستعطاف والمداهنة . قال ( فليؤثر بماله ) وما هكذا تنزل  
الشرائع على المكلفين .

فلاشك فى أن ألفاظ تلك الطرق الخاطئة هى من عند الرواة الوضاعين  
لا من منطوق النبي ﷺ . . . تلك شذوثة نعرفها من اخزم . . .  
إن القوم قد غشيتهم حمى العصبية والتعصب ، فهم بها يهرفون كهذيان  
المحموم بما لا يدري ، ما جعل الله فى الميراث من عصبية ولا تعصب تلك دعوى  
بلا برهان ما أنزل الله بها من سلطان ، حاش الله أن يتقول عليه رسوله  
الأمين شيئاً من الأقاويل .  
فمبوعة الأمر بالأيثار هو داليل آخر على بطلان الطرق الكاذبة الخاطئة  
وأنها من صنع الوضاعين ، لا من مقول النبي الكريم ﷺ .  
جهالة القدر :

الشرائع التى هى من عند الله لا تأمر بمجهول ، والفرائض التى أنزل الله  
لاتبهم المقدار ، بل تحدده أدق تحديد ، فلما أمر الله بفرائض الميراث  
فصلها أحكم تفصيل : جعل لهذا النصف فى حال والرابع فى حال ، ولهذا  
الثالث فى حال والسادس فى حال ، ولهذا الربع فى حال والثلث فى حال :  
ولهؤلاء الثلثان ، ولهذا النصف ولهؤلاء الذكر مثل حظ الأنثيين ولهؤلاء  
الذكر مثل الأنثى ، وهكذا ما ترك شاردة ولا واردة إلا بينها أحسن  
تبيين .

ولما قال رسول الله ﷺ ( فماله لورثته ) فقد أشار إلى نذر معلوم ،  
إذ الورثة فى كتاب الله معلومون محدودون ، هم الأزواج والأولاد والأبوان  
والأخوة ، لا وارث بفرائض فى دين الله غيرهم ، فكل شرع وكل فرض  
فى كتاب الله وسنة رسوله هو محدود معلوم ، والأشخاص معلومون  
والمقادير معلومة .



لكن الطرق المفتراة التي تقول ( فماله لعصبته من كان ) فتلك أكاذيب موضوعة ، كلها جهالات وميوعة ، إنما تطلق قولاً غير محدود ولا معلوم لا تبين لنا الأشخاص ولا المقادير ، تلك فرية نخوض في الحجج من الجاهيل فضلاً عن حماقة تقسيم التركة على جميع أفراد العصبية ، وعدم تحديد المختارين من العصبية ، وإغفال من ورثهم الله من غير العصبية ، فضلاً عن ذلك فهناك جهالات كيفية التقسيم ، هل نقسم عليهم بالسوية رجالاً ونساء ؟ ! أم للذكر مثل حظ الأنثيين ؟ ! أم نقسم لهم بأنصبية متفاوتة تبعاً لدرجة قرابتهم من الميت ؟ ! وهل هذا التفاوت على غرار فرائض القرآن ؟ ! أم هو تفاوت من طراز جديد مستحدث ؟ ! ثم كيف تكون أنصبية العصبية الذين لم يورثهم القرآن ؟ ! أم نقسم المال على من حضر من العصبية ارتجالاً وعشوائياً ؟ !

كل تلك الجهالات التي تحملها شرعة الضياع والانقطاع ، تقطع ببطلان الطرق الخاطئة الكاذبة التي تقول لنا ( ومن ترك مالا فماله للعصبية من كان ) ، وهذا الضياع والانقطاع لا تجده أبداً في الشرائع الحقّة المنزلة من عند الله ، ولكنه دائم وملزم لكل أنواع الضلال ، وشرائع الألف والحبال .

فحيثما وجدت تلك الجهالة عرفت قطعاً أنها شرائع الجبال ؛ إنما هي جثالة ونخالة ، لا يبالهم الله بآله .

#### ٧ - تناقض الراوى مع نفسه :

الطريقان الخاطئان المعتلان لهذا الحديث عند مسلم رواهما راو واحد هو محمد ابن رافع ( نص ١٦ و ١٧ ) وقد تناقضت أقواله في كل جزء من أجزاء الروايتين ، مع أنهما عن مسألة واحدة هي ميراث الفرائض ومع أنها عن مصدر واحد هو أبو هريرة عن النبي ﷺ . المن المتناقض في الروايتين منسوب إلى النبي ﷺ أى أن مخرج الحديث محمد ابن رافع يقول لنا أن رسول الله ﷺ نطق بلفظ كل من الطريقين المتناقضين ، وهذا مستحيل إذ لا اختلاف البتة فيما كان من عند الله وعند رسوله ، إنما الاختلاف فيما جاء من عند الناس ، لا فيما كان من عند الله

قال تعالى ﴿ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا﴾<sup>(١)</sup> فحيثما وجد التناقض فهذا قطعا وبكل تأكيد ليس من كلام الله ولا من كلام رسوله ، فوجود التناقض في هذين الطريقين الحاطين الذين رواهما محمد ابن رافع هو دليل قاطع على أن ذلك الكلام ليس من كلام رسول الله ﷺ ، فهو باطل لا يعمل به ولا يحتج به ، هذان المتنان الفاسدان هما من كلام هذا الراوى أو من فرقته من الرواة الذين نقل عنهم ، ولكنه ليس من كلام النبي ﷺ بأى حال من الأحوال ، وفيما يلي مقارنة بين ألفاظ الروایتين تبرز هذا التناقض :

أ - قال الراوى في إحدى روايته ( وأيكم ترك مالا ) قال العصبية (من كان ) وقال في الأخرى ( وأيكم ما ترك مالا ) فليؤثر بماله عصبته (من كان ) .

ب - قال في إحدى روايته ( فأيكم ما ترك ديناً أو ضياعاً فأنا مولاه ) وقال في الأخرى ( فأيكم ما ترك ديناً أو ضيعةً فادعوني فأنا وليه ) .

ج - قال في إحدى روايته ( إن على الأرض مؤمن إلا أنا أولى الناس به ) وقال في الأخرى أنا أولى بالمؤمنين في كتاب الله عز وجل ) .

د - قال في إحدى روايته ( والذي نفس محمد بيده ) ولم يذكر في الرواية الأخرى أى قسم أو أية إشارة إلى قسم .

فثبت من كل ما تقدم ثبوتاً مؤكداً أن ألفاظ الروایتين ليست من منطوق النبي ﷺ ، وإنما هي من تصرف الراوى ، روى بألفاظ من عند نفسه ما سمع أو ما فهم أو ما ظن أنه قيل ، رواية بالمعنى دون النص ، والرواية بالمعنى لا تصلح أساساً للشرائع ولا للأحكام ، لا حكم في الدين إلا بيقين :

هذا فضلا عن مخالفة الروایتين للكتاب والسنة ، اللذان تأمر نصوصهما

أن تكون تركة الميت للورثة لا للعصبة ، وتلك مخالفة غليظة ، في جوهر التشريع ، تدمره تدميراً .

فتناقض الراوى مع نفسه هو دليل آخر على بطلان تلك الطرق الخاطئة الكاذبة — فسقطت تلك الطرق سقوطاً ذريعاً ، سقوطاً بعد سقوط ، قد دكتها البراهين دكاً ، ( قل جاء الحق وزهق الباطل ، إن الباطل كان زهوقاً ) .

#### ٨ - تقييم الروايات :

يتبين من التأمل في الروايات العشرة الصحيحة ، والروايات الثلاثة الخاطئة ، أن الروايات الصحيحة المتحصلة اللفظ في الطرق العشرة قد تعززت بحصول رواية العديد من الرواة عن الراوى الذى فوقهم الذى سمعوا منه ونقلوا عنه ، حصل ذلك في عدة مواضع من تلك الطرق ، الأمر الذى يقطع بصحة تلك الروايات ، وتفوقها المسلم به على رواية الآحاد ، بينما الروايات في الطرق الثلاثة الخاطئة هي كلها بلا استثناء من رواية الآحاد ، من رواية الفرد الواحد عن الفرد الواحد ، ليس في أى مرحلة من مراحل روايتها اثنان قد سمعا من الراوى الذى فوقهما ، فهي كلها رواية آحاد ، ولا يخفى انحطاط رواية الآحاد عن رواية الجماعة الثقات العدول ، كما لا ينكر أحد قوة تعدد الشهود العدول في أية شهادة ، ورجحانها على شهادة الواحد الفرد مهما كان عدلاً ، تعدد الشهود العدول هو عماد الأثبات في الشريعة الإسلامية ، إذ جعلت الحد الأدنى لقبول الشهادة اثنان من العدول ؛ فما زاد كان أوثق وأثبت .

ثم إن جميع الرواة في الطرق الثلاثة الخاطئة ، ليس منهم راو واحد في مجموعة الرواة في الطرق العشرة الصحيحة ، وكذلك رواة الطرق الصحيحة ليس منهم راو واحد في الطرق الخاطئة ، فكأن المبطلون لا يصلحون لرواية الصحيح . والمحقون لا يسفون إلى رواية الباطل ، هؤلاء بمعزل كامل عن هؤلاء .

ولا يمكن أن تمر هذه الملاحظة دون مغزى عند التأمل في تطوع الرجال

( م ٣ - ديوان المواريث )

في نقل الأحاديث ، وما ينطوي عليه أحدهم ، من باعث صدق حيث :  
أو ترويج كذب خبيث : ليس الذين نقلوا الحق والصدق ، كالذين نقلوا  
الكذب والباطل : شتان بين صادق الرسالات ، وكاذب المفتريات ، والله  
أعلم حيث يجعل رسالته ﴿ هذا بصائر من ربكم وهدى ورحمة لقوم  
يؤمنون ﴾ (١) .

فهذه الأضواء الكاشفة ، لما في الطرق الثلاثة السالفة ، تقطع بطلانها ،  
وتوجب نبذها ، وعدم العمل أو الاحتجاج بها .

#### ٩ - الشرائع والمعاملات كلها اجبار لا اختيار :

فرائض الدين في المواريث كلها جبرية ، حتمية التنفيذ ، لا خيرة فيها  
لأحد ، لا تقبل مساومة ولا إدهاناً ، ولا زيادة ولا نقصاناً ؛ ترد  
النصوص بشأنها بصيغة الأمر والفرض ، لا بصيغة الترغيب والعرض ،  
قال تعالى : ﴿ وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن  
يكون لهم الخيرة من أمرهم ومن يعص الله ورسوله فقد ضلّ ضلالاً  
مبيناً ﴾ (٢) .

وفرية توريث العصبية فقط دون سواهم من الورثة ، تلك الفرية التي  
نادت بها الطرق الثلاثة الخاطئة الكاذبة ، قد صيغت بصيغة الندب  
والتحريض ، لا بصيغة الجزم والإيجاب ، قالت ( فيلوثر بماله عصبته )  
والدعوة إلى الإيثار ، هي دعوة ندب وخيار ، لا أمر فرض وإجبار ، وما  
هكذا تنزل الفرائض .

حيثما ورد لفظ الإيثار ، علمت إرادة الخيار ، وانتفت إرادة الإجبار  
قال تعالى ﴿ ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة ﴾ (٣) فهنا إيثار في  
الضيافة والأكرام ، تطوع به فاعلوه دون فرض عليهم ولا إجبار ، وقال  
تعالى حكاية عن إخوة يوسف ﴿ قال الله لقد آثرك الله علينا ﴾ (٤) .

فهذا إيثار تفضل وانعام من الفاعل المختار جل جلاله الذي لا ملزم له ولا  
مستكره وقال ﷺ [ مستجدون بعدى أثره شديدة فاصبروا حتى  
تلقوني على الحوض ] (٥) فهذا إيثار في المتاع والجاه والمناصب ، فعله فاعلوه

(١) الأعراف ٢٠٣ (٢) الأحزاب ٣٦ (٣) الحشر ٩ (٤) يوسف ٩١

(٥) خ مناقب الأنصار ٨ مسلم أماره ٤٥ و ٤٨ (٢٧٩٢ و ٩٣ و ٩٤ و ٧٠٥٧) فح

بمحض إختيارهم دون فرض أو إجبار .

فالإيثار هو دائماً خيار ، لا فرض فيه ولا إجبار ، والفرائض هي دائماً إيجاب وإجبار ، لا مجال فيها لأى خيار ، فصياغة شرع التوريث في صيغة الخيار ، دون الإيجاب والإجبار هو قلب للأوضاع ، لا يصدر إلا عن مفتر وضاع ، قد ضلت به الأفهام ، واستحوذت عليه الأوهام .

فصياغة شرعة التوريث في الطرق الخاطئة بغير صيغة الأمر هو علامة أخرى على أن تلك الفاظ الراوى وليست منطوق النبي ﷺ وأما شرعة هي من تأليف الناس لا اعتبار لها ولا حجة فيها ، من عمل بها وقع في العذاب وتقطعت به الأسباب .

فثبت من تلك البراهين التسعة الدامغة ، بطلان الطرق الثلاثة الكاذبة الخاطئة في حديث مواريث الفرائض ، وثبت ضلال الفقهاء الذين اتبعوا تلك الطرق الشاذة الضالة ، ورتبوا عليها الأحكام الخاطئة ، وأعرضوا عن الطرق العشرة الصحيحة المتواترة في الصحيحين ) .

( أبا لباطل يؤمنون وبنعمة الله هم يكفرون )<sup>(١)</sup>

« حديث ميراث البواقي »

آفة الطرق المعتلة في هذا الحديث هي نفس آفة الطرق المعتلة في حديث ميراث الفرائض ، تلك الآفة المشتركة هي آفة تخصيص (العصبة) في شرائع المواريث تخصيصاً بالباطل ما انزل الله به من سلطان . إن هذا إلا افك مفترى . إن هي إلا فرية أشربتها قلوبهم فاقبلوا بها يزفون .

لا يوجد في أى نص من نصوص المواريث المتيقنة الصحة أى ذكر لكلمة العصبة . ولا تخصيص للعصبة على من سواهم في أية فريضة من فرائض المواريث ، إنما فرض الله فرائض الميراث لأهلها تبعاً لدرجة قرابتهم من الميت ، عصبة كانوا أو غير عصبة ، لا تبعاً لمرتبتهم في شجرة العصبة ، فالزوح وهو غير عصبة له أكبر فرائض الميراث ، له النصف ، والأب وهو أصل العصبة له السدس ، والله تعالى يقضى بالحق ، وهو بكل شئ عليم .

(١) المنكبات ٦٧

لا ذكر لكلمة العصبية في أية شرعة من شرائع المال إلا في الديات فقط ، ولكن القوم شغفوا بالعصبية والتعصيب ، فحشروها في غير موضعها كفعالهم في المواريت .

لفظ حديث البواقى القطعى الثبوت فى الصحيحين هو [ الحقوا الفرائض بأهلها فما أبقت الفرائض فلاولى رجل ذكر ] ولفظ حديث البواقى المكنوب المفترى ، فى غير الصحيحين هو ( ... فلاولى عصبية ذكر ) لقد زين لهم الشيطان خرافة العصبية فأولعوا بها ، وراحوا يزمرون بها فى كل موطن ، ولئن استطاع الوضاعون أن يلبسوا على الشيخين خرافة العصبية مرة واحدة ، فأدخلوها عليهم فى حديث الفرائض فى ثلاث طرق من ثلاثة عشر طريقاً : فإنهم لم يستطيعوا ذلك بعد هذه المرة ، لم يستطيعوا أن يلبسوها فى حديث البواقى ، حيث قد خلت تماماً كل طرق هذا الحديث فى الصحيحين من فرية العصبية ، ولكنهم استطاعوا ذلك فيما دون الصحيحين ، فقد تسللوا بها عند أبى داود والنسائى . وهكذا عجزت فرية العصبية عن التسلل إلى الصحيحين فى حديث البواقى كما تسللت إليهما فى حديث الفرائض ، فظلت قابضة فى أرض البغاث ، عند الذين يجمعون فى مصنفاتهم الأضغاث .

حديث البواقى الذى فى الصحيحين رواه ابن عباس عن رسول الله ﷺ بالنص الذى ذكرنا آنفاً ، والذى سجلنا فى باب النصوص تحت الأرقام ( ١٨ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ ) وعدد طرق هذا الحديث فى الصحيحين هو كما ترى عشرة طرق منها أربعة فى البخارى وستة فى مسلم . وهذا العدد الكبير من الطرق تحمّله الجهم الغفير من الرواة الثقات العدول عن أمثالهم عن أمثالهم ، من المصدر إلى المخرج ، فهو حديث متواتر فى أصح الصحاح . فهو أصل فى الشرائع وحجة فى الأحكام ، ولفظ الحديث فى جميع الطرق متحد وهو [ فلاولى رجل ذكر ] ، وهو حديث متفق عليه فهو فى الذروة من الصحة والضبط والتوثيق .

( أدلة بطلان الطرق المعناة )

١ — مخالفة أمر الله تعالى :

أمر الله تعالى بتوريث البواقى قد بلغه رسوله ﷺ بالحديث البالغ



الصححة المتواتر في صحيح البخارى ومسلم من عشر طرق كلها بلفظ واحد متحد لا عوج فيه ولا انحراف [ فما ابقت الفرائض فلاولى رجل ذكر ] هذا هو أمر الله تعالى بلسان رسوله في أصح الصحاح .

أما اللفظ المفترى ، في طرق التهقرى ، فقد رواه أبو داود ( ديات ١٨ ) ، ورواه النسائي ( قسامة ٢٤ ) بقولهم فيما بقى من الفرائض ( فما فضل فللعصبة ) وهذا مناقض لأمر الله تعالى فهو كاذب باطل حرام ، الله يأمر بالبواقي لأولى رجل ذكر ، والأفاكون يأمرون بالبواقي للعصبة ، ! ! فهل بعد ذلك يشك مؤمن أى المقالين حق وأيهما باطل ؟ !

## ٢ - خذلان المرجوح :

حديث الحق والصدق قد أعلت دعائمه بالروايات الجامعة ، وحديث الزور والأفك قد خاست قوائمه في الأرض السابعة ، هذا تحمل صرحه عشر شداد في أصح الصحاح ، وذاك ترجف تحته طريقان نخرتان في غير الصحاح فأين الثرى من الثريا ؟ !

ان جتماع الأحاديث أنفسهم إذا وصفوا في أسفارهم حديثاً بأنه صحيح ثم وجدوا عند الشيخين حديثاً يخالفه ، قالوا بلا تردد ( وما في الصحيحين أصح ) فما بالك بعشر باسقات عند الشيخين ، في مقابل عرجونين أعجفين عند غير الشيخين ؟ ! !

إذا تساوى الجوهر ، فالغلبة للأكثر ، أما إذا تفاضل الجوهر ، فالغلبة للأظهر ، حتى ولو كان عدده عشر الأصغر ، قال تعالى ﴿ ان يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين وان يكن منكم مائة يغلبوا ألفاً من الذين كفروا بأنهم قوم لا يفقهون ﴾ <sup>(١)</sup> . فكيف إذا اجتمع الصدق والكثرة في جانب والأفك والقلّة في الجانب المقابل ؟ !

طرق حديث البواقي في أصح الصحاح قد جمعت الحق والكثرة ، وفي غير الصحاح قد جمعت الباطل والقلّة ، فهل يثبت الرماد للريح العاصف ؟ ؟ قد نسفت فرية ( البواقي للعصبة ) وذهبت أدراج الرياح .

(١) الأنفال ٦٥

### ٣ — ميوعة الأمر :

راجع نفس الدليل في حديث الفرائض منعاً من التكرار .

### ٤ — جهالة القدر :

راجع نفس الدليل في حديث الفرائض منعاً من التكرار .

ولقد ترتب على هذا التحريف والتزييف ، واقتراء الكذب على الله ورسوله ، خرق أحكام باطلة . واقتراف شرائع بالغة الطيش والنزق ، ضالة مضلة ؛ قد فصلناها وفندناها في باب ( ضلالات التعصيب ) الآتي بيانها ، وهل يهلك الناس إلا حصائد ألسنتهم ، نعوذ بالله من الاختلاف في الكتاب ، وشر المنقلب وسوء الحساب ، والتردد في هاوية العذاب ، ونعوذ بالله من التقول على الله ، ومن الكذب على رسول الله ، فلا تستخفنكم الأكاذيب يامعشر الفقهاء ، واعتصموا بالثابت المتيقن من الأحاديث ، تأمنوا من الزلل ، وتكونوا من الراشدين ، والحمد لله رب العالمين .

## ٢ — باب المواريث الحقة

### ١ — ( قواعد عامة )

هناك قواعد للميراث ، تضبط مسائله ، وتقيمها على الطريق السوي ، وتحفظها من الزيغ ومن الخيالات الطائشة ، ومن نزغ الآراء والأهواء ، هذه القواعد ليست من تأليف مؤلف ، أو تصنيف مصنف ، فالدين ليس من وضع البشر ، ولا يجعل ذلك لإنسان ، كائناً من كان ، إنما هو تنزيل من رب العالمين ، وتفصيل من الرسول الأمين .

فالقواعد التي سنسوقها فيما يلي ، ليست ابتداءً برأينا ، ولا برأى أحد من الناس ، فالرأى في الدين شرك ، والشرك ظلم عظيم ، وإنما هذه القواعد هي ترجمة ما أمرت به النصوص القطعية الثبوت ، قد وضعت في صورة قواعد ، تيسيراً لتطبيق شرائع المواريث ، وضبطاً للموازن لكل وارث ، وإنارة لسبيل كل باحث ، ولكن المردّ عند كل اشتباه أو التباس هو دائماً للنصوص ، ولذلك فنحن نسوق تلك القواعد ، ونسوق معها النصوص التي

صيغت منها هي حُجَّتُها وعُدَّتُها ، وبذلك يسهل على كل من أشكل عليه فهمها ، أو شك في أى شيء منها أن يرجع إلى النصوص المهيمنة عليها ، لكي يتبين له الحق ، ويزول عنه كل شك ، فالنصوص لا يأتيا الباطل ، ولا ينطرق إليها أدنى شك ، هي نهاية كل مطاف ، وحسم كل خلاف ، هي ملاذ الحائرين وجماع المسلمين على خير ائتلاف .

١ - القاعدة الأولى : لا ميراث بفريضة معلومة إلا لمن سماهم القرآن

وإنما دعانا إلى إخراج هذه القاعدة ما صنعه الفقهاء وغير الفقهاء من حشر أشخاص عديدين في الميراث لم يذكرهم القرآن ، فورثوهم بغير حق . وما صنعه بعض الحكومات من إقحام نفسها كشريك في الميراث ظلماً وعدواناً ، فتفرض لنفسها منه فريضة لم يفرضها الله تعالى . تفرضها زوراً وبهتاناً . تقتطعها من مال الأيتام ، وتغتصبها من حقوق الوارثين قهراً وطغياناً ، وتأكلها سحتاً ونيراناً ، تستحل ما حرم الله ، وتبطل بغير مبالاة ، قد تعلوا بشتى المعاذير التى لا تغنى عنهم من الله شيئاً ، فإن الحرام لا تخره المعاذير الباطلة ، إن الله طيب لا يقبل إلا طيباً ﴿ إنما يتقبل الله من المتقين ﴾ أما أدلة صدق هذه القاعدة وبراهين صحتها فهي تلك النصوص المتينة الصحة والقطعية الثبوت التى استخرجت منها ، وهى نصوص عامة كثيرة نذكر بعضها فيما يلى :

١ - قول الله تعالى ﴿ أم لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله ولولا كلمة الفعل لقضى بينهم وإن الظالمين لهم عذاب أليم ﴾ <sup>(١)</sup> فالله تعالى لم يأذن هؤلاء الورثة الذين جلبهم الفقهاء وغير الفقهاء وحشروهم مع أهل الفرائض الذين سماهم الله حشراً جهولاً بالباطل ، ولم يأذن الله بشيء من الميراث لتلك الحكومات التى التهمت حوباً كبيراً وإنما مبيناً ، ففعل كل هؤلاء هو ينص القرآن شرك وظلم عظيم .

فثبت بهذا النص صدق هذه القاعدة وهو تحريم الميراث بفريضة معلومة على كل من لم يسمهم القرآن في أهل الفرائض ، لأن هذا التوريث الباطل هو شرع ما لم يأذن به الله .

٢ — قال تعالى ﴿ ولا تقولوا لما تصف السنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام لتفتروا على الله الكذب . إن الذين يفترون على الله الكذب لا يفلحون متاع قليل ولهم عذاب أليم ﴾<sup>(١)</sup> . فالذين ورثوا من لم يسمهم القرآن ، قد أحلوا ما حرم الله وحرموا ما أحل الله ، وذلك بانتقاصهم ما اقتطعوا من حقوق أصحاب الفرائض وحرموهم منها ، فهذا تحريم ما أحل الله ، وبإعطائهم ذلك الميراث المقتصب لغير من سماهم القرآن ، وهو عليهم حرام ، فهذا تحليل ما حرم الله .

فثبت بهذا النص أيضاً صدق هذه القاعدة ، وهي تحريم توريث من لم يسمهم القرآن بفريضة معلومة ، لأنه تحليل ما حرم الله وتحريم ما أحل الله ،

٣ — وقال تعالى ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ﴾<sup>(٢)</sup> . والأموال المنتزعة من أصحاب الفرائض والمعطاة لغير أصحاب الفرائض : هي أموال مأكولة بالباطل دون أدنى شك ، فثبت بهذا النص أيضاً صدق هذه القاعدة .

٤ — وقال تعالى ﴿ إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً إنما يأكلون في بطونهم نارا وسيصلون سعيراً ﴾<sup>(٣)</sup> . والذين استباحوا أموال اليتامى واغدقوها على من لم يسمهم القرآن ، لاشك قد أكلوا أموال اليتامى ظلماً ، فهنيئاً لأكلة النار ، ما اقترفوا من خسار وما وردوا من بوار ، فثبت بهذا النص أيضاً صدق هذه القاعدة .

٥ — وقال ﷺ [ فإن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام .... ]<sup>(٤)</sup> فالذين ورثوا من لم يسم القرآن انتزاعاً من الذين سماهم القرآن قد اغتصبوا المال الحرام من مستحقه فكأنما سفكوا دماءهم أو هتكوا أعراضهم ، فثبت بذلك أيضاً صدق هذه القاعدة .

وفي النصوص العامة الكثير مما يؤيد هذه القاعدة ويقطع بصحتها ، ويوجب العمل بها ، وفيها ذكر الكفاية وفوق الكفاية .

٢ — ( القاعدة الثانية ) : حتمية مراعاة الأواوية عند تقسيم الميراث

(١) النحل ١١٦ (٢) النساء ٢٩ (٣) النساء ١٠ (٤) ١٧٣٩ ١٧٤١ ١٧٤٢ ١٧٤٣ ١٧٤٤ ١٧٤٥ ١٧٤٦ ١٧٤٧ ١٧٤٨ ١٧٤٩ ١٧٥٠ ١٧٥١ ١٧٥٢ ١٧٥٣ ١٧٥٤ ١٧٥٥ ١٧٥٦ ١٧٥٧ ١٧٥٨ ١٧٥٩ ١٧٦٠ ١٧٦١ ١٧٦٢ ١٧٦٣ ١٧٦٤ ١٧٦٥ ١٧٦٦ ١٧٦٧ ١٧٦٨ ١٧٦٩ ١٧٧٠ ١٧٧١ ١٧٧٢ ١٧٧٣ ١٧٧٤ ١٧٧٥ ١٧٧٦ ١٧٧٧ ١٧٧٨ ١٧٧٩ ١٧٨٠ ١٧٨١ ١٧٨٢ ١٧٨٣ ١٧٨٤ ١٧٨٥ ١٧٨٦ ١٧٨٧ ١٧٨٨ ١٧٨٩ ١٧٩٠ ١٧٩١ ١٧٩٢ ١٧٩٣ ١٧٩٤ ١٧٩٥ ١٧٩٦ ١٧٩٧ ١٧٩٨ ١٧٩٩ ١٨٠٠ ١٨٠١ ١٨٠٢ ١٨٠٣ ١٨٠٤ ١٨٠٥ ١٨٠٦ ١٨٠٧ ١٨٠٨ ١٨٠٩ ١٨١٠ ١٨١١ ١٨١٢ ١٨١٣ ١٨١٤ ١٨١٥ ١٨١٦ ١٨١٧ ١٨١٨ ١٨١٩ ١٨٢٠ ١٨٢١ ١٨٢٢ ١٨٢٣ ١٨٢٤ ١٨٢٥ ١٨٢٦ ١٨٢٧ ١٨٢٨ ١٨٢٩ ١٨٣٠ ١٨٣١ ١٨٣٢ ١٨٣٣ ١٨٣٤ ١٨٣٥ ١٨٣٦ ١٨٣٧ ١٨٣٨ ١٨٣٩ ١٨٤٠ ١٨٤١ ١٨٤٢ ١٨٤٣ ١٨٤٤ ١٨٤٥ ١٨٤٦ ١٨٤٧ ١٨٤٨ ١٨٤٩ ١٨٥٠ ١٨٥١ ١٨٥٢ ١٨٥٣ ١٨٥٤ ١٨٥٥ ١٨٥٦ ١٨٥٧ ١٨٥٨ ١٨٥٩ ١٨٦٠ ١٨٦١ ١٨٦٢ ١٨٦٣ ١٨٦٤ ١٨٦٥ ١٨٦٦ ١٨٦٧ ١٨٦٨ ١٨٦٩ ١٨٧٠ ١٨٧١ ١٨٧٢ ١٨٧٣ ١٨٧٤ ١٨٧٥ ١٨٧٦ ١٨٧٧ ١٨٧٨ ١٨٧٩ ١٨٨٠ ١٨٨١ ١٨٨٢ ١٨٨٣ ١٨٨٤ ١٨٨٥ ١٨٨٦ ١٨٨٧ ١٨٨٨ ١٨٨٩ ١٨٩٠ ١٨٩١ ١٨٩٢ ١٨٩٣ ١٨٩٤ ١٨٩٥ ١٨٩٦ ١٨٩٧ ١٨٩٨ ١٨٩٩ ١٩٠٠ ١٩٠١ ١٩٠٢ ١٩٠٣ ١٩٠٤ ١٩٠٥ ١٩٠٦ ١٩٠٧ ١٩٠٨ ١٩٠٩ ١٩١٠ ١٩١١ ١٩١٢ ١٩١٣ ١٩١٤ ١٩١٥ ١٩١٦ ١٩١٧ ١٩١٨ ١٩١٩ ١٩٢٠ ١٩٢١ ١٩٢٢ ١٩٢٣ ١٩٢٤ ١٩٢٥ ١٩٢٦ ١٩٢٧ ١٩٢٨ ١٩٢٩ ١٩٣٠ ١٩٣١ ١٩٣٢ ١٩٣٣ ١٩٣٤ ١٩٣٥ ١٩٣٦ ١٩٣٧ ١٩٣٨ ١٩٣٩ ١٩٤٠ ١٩٤١ ١٩٤٢ ١٩٤٣ ١٩٤٤ ١٩٤٥ ١٩٤٦ ١٩٤٧ ١٩٤٨ ١٩٤٩ ١٩٥٠ ١٩٥١ ١٩٥٢ ١٩٥٣ ١٩٥٤ ١٩٥٥ ١٩٥٦ ١٩٥٧ ١٩٥٨ ١٩٥٩ ١٩٦٠ ١٩٦١ ١٩٦٢ ١٩٦٣ ١٩٦٤ ١٩٦٥ ١٩٦٦ ١٩٦٧ ١٩٦٨ ١٩٦٩ ١٩٧٠ ١٩٧١ ١٩٧٢ ١٩٧٣ ١٩٧٤ ١٩٧٥ ١٩٧٦ ١٩٧٧ ١٩٧٨ ١٩٧٩ ١٩٨٠ ١٩٨١ ١٩٨٢ ١٩٨٣ ١٩٨٤ ١٩٨٥ ١٩٨٦ ١٩٨٧ ١٩٨٨ ١٩٨٩ ١٩٩٠ ١٩٩١ ١٩٩٢ ١٩٩٣ ١٩٩٤ ١٩٩٥ ١٩٩٦ ١٩٩٧ ١٩٩٨ ١٩٩٩ ٢٠٠٠ ٢٠٠١ ٢٠٠٢ ٢٠٠٣ ٢٠٠٤ ٢٠٠٥ ٢٠٠٦ ٢٠٠٧ ٢٠٠٨ ٢٠٠٩ ٢٠١٠ ٢٠١١ ٢٠١٢ ٢٠١٣ ٢٠١٤ ٢٠١٥ ٢٠١٦ ٢٠١٧ ٢٠١٨ ٢٠١٩ ٢٠٢٠ ٢٠٢١ ٢٠٢٢ ٢٠٢٣ ٢٠٢٤ ٢٠٢٥ ٢٠٢٦ ٢٠٢٧ ٢٠٢٨ ٢٠٢٩ ٢٠٣٠ ٢٠٣١ ٢٠٣٢ ٢٠٣٣ ٢٠٣٤ ٢٠٣٥ ٢٠٣٦ ٢٠٣٧ ٢٠٣٨ ٢٠٣٩ ٢٠٤٠ ٢٠٤١ ٢٠٤٢ ٢٠٤٣ ٢٠٤٤ ٢٠٤٥ ٢٠٤٦ ٢٠٤٧ ٢٠٤٨ ٢٠٤٩ ٢٠٥٠ ٢٠٥١ ٢٠٥٢ ٢٠٥٣ ٢٠٥٤ ٢٠٥٥ ٢٠٥٦ ٢٠٥٧ ٢٠٥٨ ٢٠٥٩ ٢٠٦٠ ٢٠٦١ ٢٠٦٢ ٢٠٦٣ ٢٠٦٤ ٢٠٦٥ ٢٠٦٦ ٢٠٦٧ ٢٠٦٨ ٢٠٦٩ ٢٠٧٠ ٢٠٧١ ٢٠٧٢ ٢٠٧٣ ٢٠٧٤ ٢٠٧٥ ٢٠٧٦ ٢٠٧٧ ٢٠٧٨ ٢٠٧٩ ٢٠٨٠ ٢٠٨١ ٢٠٨٢ ٢٠٨٣ ٢٠٨٤ ٢٠٨٥ ٢٠٨٦ ٢٠٨٧ ٢٠٨٨ ٢٠٨٩ ٢٠٩٠ ٢٠٩١ ٢٠٩٢ ٢٠٩٣ ٢٠٩٤ ٢٠٩٥ ٢٠٩٦ ٢٠٩٧ ٢٠٩٨ ٢٠٩٩ ٢١٠٠ ٢١٠١ ٢١٠٢ ٢١٠٣ ٢١٠٤ ٢١٠٥ ٢١٠٦ ٢١٠٧ ٢١٠٨ ٢١٠٩ ٢١١٠ ٢١١١ ٢١١٢ ٢١١٣ ٢١١٤ ٢١١٥ ٢١١٦ ٢١١٧ ٢١١٨ ٢١١٩ ٢١٢٠ ٢١٢١ ٢١٢٢ ٢١٢٣ ٢١٢٤ ٢١٢٥ ٢١٢٦ ٢١٢٧ ٢١٢٨ ٢١٢٩ ٢١٣٠ ٢١٣١ ٢١٣٢ ٢١٣٣ ٢١٣٤ ٢١٣٥ ٢١٣٦ ٢١٣٧ ٢١٣٨ ٢١٣٩ ٢١٤٠ ٢١٤١ ٢١٤٢ ٢١٤٣ ٢١٤٤ ٢١٤٥ ٢١٤٦ ٢١٤٧ ٢١٤٨ ٢١٤٩ ٢١٥٠ ٢١٥١ ٢١٥٢ ٢١٥٣ ٢١٥٤ ٢١٥٥ ٢١٥٦ ٢١٥٧ ٢١٥٨ ٢١٥٩ ٢١٦٠ ٢١٦١ ٢١٦٢ ٢١٦٣ ٢١٦٤ ٢١٦٥ ٢١٦٦ ٢١٦٧ ٢١٦٨ ٢١٦٩ ٢١٧٠ ٢١٧١ ٢١٧٢ ٢١٧٣ ٢١٧٤ ٢١٧٥ ٢١٧٦ ٢١٧٧ ٢١٧٨ ٢١٧٩ ٢١٨٠ ٢١٨١ ٢١٨٢ ٢١٨٣ ٢١٨٤ ٢١٨٥ ٢١٨٦ ٢١٨٧ ٢١٨٨ ٢١٨٩ ٢١٩٠ ٢١٩١ ٢١٩٢ ٢١٩٣ ٢١٩٤ ٢١٩٥ ٢١٩٦ ٢١٩٧ ٢١٩٨ ٢١٩٩ ٢٢٠٠ ٢٢٠١ ٢٢٠٢ ٢٢٠٣ ٢٢٠٤ ٢٢٠٥ ٢٢٠٦ ٢٢٠٧ ٢٢٠٨ ٢٢٠٩ ٢٢١٠ ٢٢١١ ٢٢١٢ ٢٢١٣ ٢٢١٤ ٢٢١٥ ٢٢١٦ ٢٢١٧ ٢٢١٨ ٢٢١٩ ٢٢٢٠ ٢٢٢١ ٢٢٢٢ ٢٢٢٣ ٢٢٢٤ ٢٢٢٥ ٢٢٢٦ ٢٢٢٧ ٢٢٢٨ ٢٢٢٩ ٢٢٣٠ ٢٢٣١ ٢٢٣٢ ٢٢٣٣ ٢٢٣٤ ٢٢٣٥ ٢٢٣٦ ٢٢٣٧ ٢٢٣٨ ٢٢٣٩ ٢٢٤٠ ٢٢٤١ ٢٢٤٢ ٢٢٤٣ ٢٢٤٤ ٢٢٤٥ ٢٢٤٦ ٢٢٤٧ ٢٢٤٨ ٢٢٤٩ ٢٢٥٠ ٢٢٥١ ٢٢٥٢ ٢٢٥٣ ٢٢٥٤ ٢٢٥٥ ٢٢٥٦ ٢٢٥٧ ٢٢٥٨ ٢٢٥٩ ٢٢٦٠ ٢٢٦١ ٢٢٦٢ ٢٢٦٣ ٢٢٦٤ ٢٢٦٥ ٢٢٦٦ ٢٢٦٧ ٢٢٦٨ ٢٢٦٩ ٢٢٧٠ ٢٢٧١ ٢٢٧٢ ٢٢٧٣ ٢٢٧٤ ٢٢٧٥ ٢٢٧٦ ٢٢٧٧ ٢٢٧٨ ٢٢٧٩ ٢٢٨٠ ٢٢٨١ ٢٢٨٢ ٢٢٨٣ ٢٢٨٤ ٢٢٨٥ ٢٢٨٦ ٢٢٨٧ ٢٢٨٨ ٢٢٨٩ ٢٢٩٠ ٢٢٩١ ٢٢٩٢ ٢٢٩٣ ٢٢٩٤ ٢٢٩٥ ٢٢٩٦ ٢٢٩٧ ٢٢٩٨ ٢٢٩٩ ٢٣٠٠ ٢٣٠١ ٢٣٠٢ ٢٣٠٣ ٢٣٠٤ ٢٣٠٥ ٢٣٠٦ ٢٣٠٧ ٢٣٠٨ ٢٣٠٩ ٢٣١٠ ٢٣١١ ٢٣١٢ ٢٣١٣ ٢٣١٤ ٢٣١٥ ٢٣١٦ ٢٣١٧ ٢٣١٨ ٢٣١٩ ٢٣٢٠ ٢٣٢١ ٢٣٢٢ ٢٣٢٣ ٢٣٢٤ ٢٣٢٥ ٢٣٢٦ ٢٣٢٧ ٢٣٢٨ ٢٣٢٩ ٢٣٣٠ ٢٣٣١ ٢٣٣٢ ٢٣٣٣ ٢٣٣٤ ٢٣٣٥ ٢٣٣٦ ٢٣٣٧ ٢٣٣٨ ٢٣٣٩ ٢٣٤٠ ٢٣٤١ ٢٣٤٢ ٢٣٤٣ ٢٣٤٤ ٢٣٤٥ ٢٣٤٦ ٢٣٤٧ ٢٣٤٨ ٢٣٤٩ ٢٣٥٠ ٢٣٥١ ٢٣٥٢ ٢٣٥٣ ٢٣٥٤ ٢٣٥٥ ٢٣٥٦ ٢٣٥٧ ٢٣٥٨ ٢٣٥٩ ٢٣٦٠ ٢٣٦١ ٢٣٦٢ ٢٣٦٣ ٢٣٦٤ ٢٣٦٥ ٢٣٦٦ ٢٣٦٧ ٢٣٦٨ ٢٣٦٩ ٢٣٧٠ ٢٣٧١ ٢٣٧٢ ٢٣٧٣ ٢٣٧٤ ٢٣٧٥ ٢٣٧٦ ٢٣٧٧ ٢٣٧٨ ٢٣٧٩ ٢٣٨٠ ٢٣٨١ ٢٣٨٢ ٢٣٨٣ ٢٣٨٤ ٢٣٨٥ ٢٣٨٦ ٢٣٨٧ ٢٣٨٨ ٢٣٨٩ ٢٣٩٠ ٢٣٩١ ٢٣٩٢ ٢٣٩٣ ٢٣٩٤ ٢٣٩٥ ٢٣٩٦ ٢٣٩٧ ٢٣٩٨ ٢٣٩٩ ٢٤٠٠ ٢٤٠١ ٢٤٠٢ ٢٤٠٣ ٢٤٠٤ ٢٤٠٥ ٢٤٠٦ ٢٤٠٧ ٢٤٠٨ ٢٤٠٩ ٢٤١٠ ٢٤١١ ٢٤١٢ ٢٤١٣ ٢٤١٤ ٢٤١٥ ٢٤١٦ ٢٤١٧ ٢٤١٨ ٢٤١٩ ٢٤٢٠ ٢٤٢١ ٢٤٢٢ ٢٤٢٣ ٢٤٢٤ ٢٤٢٥ ٢٤٢٦ ٢٤٢٧ ٢٤٢٨ ٢٤٢٩ ٢٤٣٠ ٢٤٣١ ٢٤٣٢ ٢٤٣٣ ٢٤٣٤ ٢٤٣٥ ٢٤٣٦ ٢٤٣٧ ٢٤٣٨ ٢٤٣٩ ٢٤٤٠ ٢٤٤١ ٢٤٤٢ ٢٤٤٣ ٢٤٤٤ ٢٤٤٥ ٢٤٤٦ ٢٤٤٧ ٢٤٤٨ ٢٤٤٩ ٢٤٥٠ ٢٤٥١ ٢٤٥٢ ٢٤٥٣ ٢٤٥٤ ٢٤٥٥ ٢٤٥٦ ٢٤٥٧ ٢٤٥٨ ٢٤٥٩ ٢٤٦٠ ٢٤٦١ ٢٤٦٢ ٢٤٦٣ ٢٤٦٤ ٢٤٦٥ ٢٤٦٦ ٢٤٦٧ ٢٤٦٨ ٢٤٦٩ ٢٤٧٠ ٢٤٧١ ٢٤٧٢ ٢٤٧٣ ٢٤٧٤ ٢٤٧٥ ٢٤٧٦ ٢٤٧٧ ٢٤٧٨ ٢٤٧٩ ٢٤٨٠ ٢٤٨١ ٢٤٨٢ ٢٤٨٣ ٢٤٨٤ ٢٤٨٥ ٢٤٨٦ ٢٤٨٧ ٢٤٨٨ ٢٤٨٩ ٢٤٩٠ ٢٤٩١ ٢٤٩٢ ٢٤٩٣ ٢٤٩٤ ٢٤٩٥ ٢٤٩٦ ٢٤٩٧ ٢٤٩٨ ٢٤٩٩ ٢٥٠٠ ٢٥٠١ ٢٥٠٢ ٢٥٠٣ ٢٥٠٤ ٢٥٠٥ ٢٥٠٦ ٢٥٠٧ ٢٥٠٨ ٢٥٠٩ ٢٥١٠ ٢٥١١ ٢٥١٢ ٢٥١٣ ٢٥١٤ ٢٥١٥ ٢٥١٦ ٢٥١٧ ٢٥١٨ ٢٥١٩ ٢٥٢٠ ٢٥٢١ ٢٥٢٢ ٢٥٢٣ ٢٥٢٤ ٢٥٢٥ ٢٥٢٦ ٢٥٢٧ ٢٥٢٨ ٢٥٢٩ ٢٥٣٠ ٢٥٣١ ٢٥٣٢ ٢٥٣٣ ٢٥٣٤ ٢٥٣٥ ٢٥٣٦ ٢٥٣٧ ٢٥٣٨ ٢٥٣٩ ٢٥٤٠ ٢٥٤١ ٢٥٤٢ ٢٥٤٣ ٢٥٤٤ ٢٥٤٥ ٢٥٤٦ ٢٥٤٧ ٢٥٤٨ ٢٥٤٩ ٢٥٥٠ ٢٥٥١ ٢٥٥٢ ٢٥٥٣ ٢٥٥٤ ٢٥٥٥ ٢٥٥٦ ٢٥٥٧ ٢٥٥٨ ٢٥٥٩ ٢٥٦٠ ٢٥٦١ ٢٥٦٢ ٢٥٦٣ ٢٥٦٤ ٢٥٦٥ ٢٥٦٦ ٢٥٦٧ ٢٥٦٨ ٢٥٦٩ ٢٥٧٠ ٢٥٧١ ٢٥٧٢ ٢٥٧٣ ٢٥٧٤ ٢٥٧٥ ٢٥٧٦ ٢٥٧٧ ٢٥٧٨ ٢٥٧٩ ٢٥٨٠ ٢٥٨١ ٢٥٨٢ ٢٥٨٣ ٢٥٨٤ ٢٥٨٥ ٢٥٨٦ ٢٥٨٧ ٢٥٨٨ ٢٥٨٩ ٢٥٩٠ ٢٥٩١ ٢٥٩٢ ٢٥٩٣ ٢٥٩٤ ٢٥٩٥ ٢٥٩٦ ٢٥٩٧ ٢٥٩٨ ٢٥٩٩ ٢٦٠٠ ٢٦٠١ ٢٦٠٢ ٢٦٠٣ ٢٦٠٤ ٢٦٠٥ ٢٦٠٦ ٢٦٠٧ ٢٦٠٨ ٢٦٠٩ ٢٦١٠ ٢٦١١ ٢٦١٢ ٢٦١٣ ٢٦١٤ ٢٦١٥ ٢٦١٦ ٢٦١٧ ٢٦١٨ ٢٦١٩ ٢٦٢٠ ٢٦٢١ ٢٦٢٢ ٢٦٢٣ ٢٦٢٤ ٢٦٢٥ ٢٦٢٦ ٢٦٢٧ ٢٦٢٨ ٢٦٢٩ ٢٦٣٠ ٢٦٣١ ٢٦٣٢ ٢٦٣٣ ٢٦٣٤ ٢٦٣٥ ٢٦٣٦ ٢٦٣٧ ٢٦٣٨ ٢٦٣٩ ٢٦٤٠ ٢٦٤١ ٢٦٤٢ ٢٦٤٣ ٢٦٤٤ ٢٦٤٥ ٢٦٤٦ ٢٦٤٧ ٢٦٤٨ ٢٦٤٩ ٢٦٥٠ ٢٦٥١ ٢٦٥٢ ٢٦٥٣ ٢٦٥٤ ٢٦٥٥ ٢٦٥٦ ٢٦٥٧ ٢٦٥٨ ٢٦٥٩ ٢٦٦٠ ٢٦٦١ ٢٦٦٢ ٢٦٦٣ ٢٦٦٤ ٢٦٦٥ ٢٦٦٦ ٢٦٦٧ ٢٦٦٨ ٢٦٦٩ ٢٦٧٠ ٢٦٧١ ٢٦٧٢ ٢٦٧٣ ٢٦٧٤ ٢٦٧٥ ٢٦٧٦ ٢٦٧٧ ٢٦٧٨ ٢٦٧٩ ٢٦٨٠ ٢٦٨١ ٢٦٨٢ ٢٦٨٣ ٢٦٨٤ ٢٦٨٥ ٢٦٨٦ ٢٦٨٧ ٢٦٨٨ ٢٦٨٩ ٢٦٩٠ ٢٦٩١ ٢٦٩٢ ٢٦٩٣ ٢٦٩٤ ٢٦٩٥ ٢٦٩٦ ٢٦٩٧ ٢٦٩٨ ٢٦٩٩ ٢٧٠٠ ٢٧٠١ ٢٧٠٢ ٢٧٠٣ ٢٧٠٤ ٢٧٠٥ ٢٧٠٦ ٢٧٠٧ ٢٧٠٨ ٢٧٠٩ ٢٧١٠ ٢٧١١ ٢٧١٢ ٢٧١٣ ٢٧١٤ ٢٧١٥ ٢٧١٦ ٢٧١٧ ٢٧١٨ ٢٧١٩ ٢٧٢٠ ٢٧٢١ ٢٧٢٢ ٢٧٢٣ ٢٧٢٤ ٢٧٢٥ ٢٧٢٦ ٢٧٢٧ ٢٧٢٨ ٢٧٢٩ ٢٧٣٠ ٢٧٣١ ٢٧٣٢ ٢٧٣٣ ٢٧٣٤ ٢٧٣٥ ٢٧٣٦ ٢٧٣٧ ٢٧٣٨ ٢٧٣٩ ٢٧٤٠ ٢٧٤١ ٢٧٤٢ ٢٧٤٣ ٢٧٤٤ ٢٧٤٥ ٢٧٤٦ ٢٧٤٧ ٢٧٤٨ ٢٧٤٩ ٢٧٥٠ ٢٧٥١ ٢٧٥٢ ٢٧٥٣ ٢٧٥٤ ٢٧٥٥ ٢٧٥٦ ٢٧٥٧ ٢٧٥٨ ٢٧٥٩ ٢٧٦٠ ٢٧٦١ ٢٧٦٢ ٢٧٦٣ ٢٧٦٤ ٢٧٦٥ ٢٧٦٦ ٢٧٦٧ ٢٧٦٨ ٢٧٦٩ ٢٧٧٠ ٢٧٧١ ٢٧٧٢ ٢٧٧٣ ٢٧٧٤ ٢٧٧٥ ٢٧٧٦ ٢٧٧٧ ٢٧٧٨ ٢٧٧٩ ٢٧٨٠ ٢٧٨١ ٢٧٨٢ ٢٧٨٣ ٢٧٨٤ ٢٧٨٥ ٢٧٨٦ ٢٧٨٧ ٢٧٨٨ ٢٧٨٩ ٢٧٩٠ ٢٧٩١ ٢٧٩٢ ٢٧٩٣ ٢٧٩٤ ٢٧٩٥ ٢٧٩٦ ٢٧٩٧ ٢٧٩٨ ٢٧٩٩ ٢٨٠٠ ٢٨٠١ ٢٨٠٢ ٢٨٠٣ ٢٨٠٤ ٢٨٠٥ ٢٨٠٦ ٢٨٠٧ ٢٨٠٨ ٢٨٠٩ ٢٨١٠ ٢٨١١ ٢٨١٢ ٢٨١٣ ٢٨١٤ ٢٨١٥ ٢٨١٦ ٢٨١٧ ٢٨١٨ ٢٨١٩ ٢٨٢٠ ٢٨٢١ ٢٨٢٢ ٢٨٢٣ ٢٨٢٤ ٢٨٢٥ ٢٨٢٦ ٢٨٢٧ ٢٨٢٨ ٢٨٢٩ ٢٨٣٠ ٢٨٣١ ٢٨٣٢ ٢٨٣٣ ٢٨٣٤ ٢٨٣٥ ٢٨٣٦ ٢٨٣٧ ٢٨٣٨ ٢٨٣٩ ٢٨٤٠ ٢٨٤١ ٢٨٤٢ ٢٨٤٣ ٢٨٤٤ ٢٨٤٥ ٢٨٤٦ ٢٨٤٧ ٢٨٤٨ ٢٨٤٩ ٢٨٥٠ ٢٨٥١ ٢٨٥٢ ٢٨٥٣ ٢٨٥٤ ٢٨٥٥ ٢٨٥٦ ٢٨٥٧ ٢٨٥٨ ٢٨٥٩ ٢٨٦٠ ٢٨٦١ ٢٨٦٢ ٢٨٦٣ ٢٨٦٤ ٢٨٦٥ ٢٨٦٦ ٢٨٦٧ ٢٨٦٨ ٢٨٦٩ ٢٨٧٠ ٢٨٧١ ٢٨٧٢ ٢٨٧٣ ٢٨٧٤ ٢٨٧٥ ٢٨٧٦ ٢٨٧٧ ٢٨٧٨ ٢٨٧٩ ٢٨٨٠ ٢٨٨١ ٢٨٨٢ ٢٨٨٣ ٢٨٨٤ ٢٨٨٥ ٢٨٨٦ ٢٨٨٧ ٢٨٨٨ ٢٨٨٩ ٢٨٩٠ ٢٨٩١ ٢٨٩٢ ٢٨٩٣ ٢٨٩٤ ٢٨٩٥ ٢٨٩٦ ٢٨٩٧ ٢٨٩٨ ٢٨٩٩ ٢٩٠٠ ٢٩٠١ ٢٩٠٢ ٢٩٠٣ ٢٩٠٤ ٢٩٠٥ ٢٩٠٦ ٢٩٠٧ ٢٩٠٨ ٢٩٠٩ ٢٩١٠ ٢٩١١ ٢٩١٢ ٢٩١٣ ٢٩١٤ ٢٩١٥ ٢٩١٦ ٢٩١٧ ٢٩١٨ ٢٩١٩ ٢٩٢٠ ٢٩٢١ ٢٩٢٢ ٢٩٢٣ ٢٩٢٤ ٢٩٢٥ ٢٩٢٦ ٢٩٢٧ ٢٩٢٨ ٢٩٢٩ ٢٩٣٠ ٢٩٣١ ٢٩٣٢ ٢٩٣٣ ٢٩٣٤ ٢٩٣٥ ٢٩٣٦ ٢٩٣٧ ٢٩٣٨ ٢٩٣٩ ٢٩٤٠ ٢٩٤١ ٢٩٤٢ ٢٩٤٣ ٢٩٤٤ ٢٩٤٥ ٢٩٤٦ ٢٩٤٧ ٢٩٤٨ ٢٩٤٩ ٢٩٥٠ ٢٩٥١ ٢٩٥٢ ٢٩٥٣ ٢٩٥٤ ٢٩٥٥ ٢٩٥٦ ٢٩٥٧ ٢٩٥٨ ٢٩٥٩ ٢٩٦٠ ٢٩٦١ ٢٩٦٢ ٢٩٦٣ ٢٩٦٤ ٢٩٦٥ ٢٩٦٦ ٢٩٦٧ ٢٩٦٨ ٢٩٦٩ ٢٩٧٠ ٢٩٧١ ٢٩٧٢ ٢٩٧٣ ٢٩٧٤ ٢٩٧٥ ٢٩٧٦ ٢٩٧٧ ٢٩٧٨ ٢٩٧٩ ٢٩٨٠ ٢٩٨١ ٢٩٨٢ ٢٩٨٣ ٢٩٨٤ ٢٩٨٥ ٢٩٨٦ ٢٩٨٧ ٢٩٨٨ ٢٩٨٩ ٢٩٩٠ ٢٩٩١ ٢٩٩٢ ٢٩٩٣ ٢٩٩٤ ٢٩٩٥ ٢٩٩٦ ٢٩٩٧ ٢٩٩٨ ٢٩٩٩ ٣٠٠٠ ٣٠٠١ ٣٠٠٢ ٣٠٠٣ ٣٠٠٤ ٣٠٠٥ ٣٠٠٦ ٣٠٠٧ ٣٠٠٨ ٣٠٠٩ ٣٠١٠ ٣٠١١ ٣٠١٢ ٣٠١٣ ٣٠١٤ ٣٠١٥ ٣٠١٦ ٣٠١٧ ٣٠١٨ ٣

مراعاة الأولوية عند تقسيم الميراث أمر حتمى تفرضه النصوص ، لا بد أن تُقدم من قِدم الله ، وأن تُؤخر من أخّر الله ، وأدلة إيجاب ذلك ، وبيان ترتيب ذلك قد فصلناه في باب الأولويات فليرجع إليه ، ولكننا نلخص هنا الأولويات ، دون تعرض للتفاصيل فنقول :

الأولوية في قسمة الفرائض المعلومة هي : للأزواج ثم الوالدين ثم الأولاد ثم الأخوة .

أما الأولوية في ميراث البواقي فهي - بعد الرجال من أهل الفرائض - للأحفاد ثم الأجداد ثم الذين فصلنا في باب الأولويات .

٣ - (القاعدة الثالثة) احتساب جميع الفرائض من رأس المال (مما ترك) كل فريضة فرضها القرآن لأى وارث من الورثة إنما تحتسب من جميع رأس المال ، أى كل ما ترك الميت ؛ لا من بعض ما ترك ولا من باقى ما ترك بعد استقطاع ما سبق صرفه من أنصبة الآخرين .

من كانت فريضته النصف أعطيتاه نصف ما ترك الميت ، ومن كانت فريضته الثلث أعطيتاه ثلث ما ترك الميت ، وكذلك سائر الفرائض لصاحب الربع ربع ما ترك الميت ولصاحب السدس سدس ما ترك الميت ولصاحب الثمن ثمن ما ترك وهكذا .

وهذا منطق طبيعى قد يستغرب القارئ ما الحاجة إلى ذكره وتقريره ؟! وهو تصرف معلوم لا يصح غيره ، وهذا تساؤل حق وصدق ، ولكن أجبنا إليه ودعانا إلى تقرير ذلك ما فعله الفقهاء ، وما ابتدعوه من ضلالة إعطاء أصحاب الفرائض ، فرائضهم المسماة في القرآن الكريم على أساس ( ما بقى ) من التركة بعد فرائض سبق صرفها كاملة معتذرين عن تلك المخالفة وذلك التبديل لكلمات الله بعدم كفاية ما بقى من ( التركة ) لصرف الفرائض كاملة واحتساباً من جميع التركة !!!

الفعل باطل ، والعذر باطل ، وكل ذلك ضلال غافل ، تعجب منه ابن عباس وقال لأجد في كتاب الله ( ما بقى ) وحق له أن يتعجب كل ذلك مخالف للأمر الذى أكدّه القرآن الكريم أعظم تأكيد ، بتكراره عبارة

مما ترك - مما ترك - مما ترك قرين كل فريضة فرضها ، كرر ذلك ثمانية مرات في آيات المواريث لفظاً مذكوراً وكررها في الباقى إضماراً معلوماً ومقداراً مفهوماً ، وقد كان بعض ذلك التكرار كافياً وشافياً ، ولكن المزيد هو أبلغ في التأكيد ، وعلى الرغم من ذلك فقد وقع التغير والتبديل والشقاق البعيد .

إحتساب فرائض أهل الميراث (مما بقى) من التركة هو فعل باطل لأنه شرع ما لم يأذن به الله ، وهو باطل لأنه بدعة استحدثت في دين الله ، لم يفعلها أو يأمر بها رسول الله ، بل ولا حتى فعلت في زمانه بغير علم منه . ولقد فصلنا بطلان ذلك العمل المخالف للكتاب والسنة في أبواب شتى من هذا الديوان ، مثل باب (بدعة العول) وباب (ضلالات في المواريث) وسائر الأبواب الأخرى فليرجع إليها .

٤ - (القاعدة الرابعة) : ميراث البواقي لرجل واحد .

أى أن ما أبقت الفرائض لا يقسم على عديد من الرجال ، ولا على خليط من النساء والرجال ، ليس للنساء مدخل في البواقي بأى حال ، وتصديق ذلك هو النص الصريح الفصيح المتواتر عند الشيخين ولفظه [ ألحقوا الفرائض بأهلها فما أبقت الفرائض فلاولى رجل ذكر ] ولقد أتى الفقهاء في هذا النص بأقبح التخليط ، وما كان حجتهم في كل ما قالوا إلا ركاما من المكابرات والأغاليط قد أعاننا الله عليها فنسفناها نسفاً فله الحمد والفضل والمنه كل ذلك مفصل في باب (ميراث البواقي) فليرجع إليه من شاء .

ب - (من هم الوارثون)

الميراث شرع من شرائع الدين . فرضه الله رب العالمين ، وحدد أهله ومقاديره وأحواله . فهو كغيره من شرائع الدين ، معلوم العدد والصورة بيقين ، لا يحل فيه ابتداء ولا ظن ولا تخمين ؛ هو كهيئة الفسك والعبادة ، لا يقبل النقص أو الزيادة ، من أمضاه على وجهه فقد أطاع وغنم ، ومن بدله برأى نفسه فقد خاب وندم ، قال تعالى ﴿ ومن يبدل نعمة الله من بعد ما جاءته فإن الله شديد العقاب ﴾ (١) .

ولكن الفقهاء أكثروا فيه من التفتانين ، وطاشوا فيه ذات الشمال وذات  
اليمين ، يعطون ويمنعون ، وينقصون ويزيدون ، ويحلون ويحرمون ،  
ويستحدثون شرائع ويبتدعون ، كأنهم للتراث ما لكون ، وبالأرزاق  
موكلون !!! فيأعجبنا لهم !!!

ليس التراث نثار عرس ، من حضر وجد ، ومن غاب فقد .  
ليس التراث وليمة أيتام ، تزدجى الطعام للغرثى من الأنعام .  
ليس الميراث صدقات يرخص بها الأقربون ، ولا غنائم فيء يؤلف  
بها الأحدثون .

ليس الميراث عطاء عون يقسمه الموكلون ، ولا امداد غوث يتلقفه  
المنكوبون .

ليس الميراث شيئاً من ذلك كله وإنما هو شرع في كتاب الله معلوم ،  
ورزق بأمر الله مقسوم ، لا مجال فيه لاقتراح أحد ولا تعديل أحد ، بل  
تعطى الفريضة لصاحبها ولو كان غنيا مترعاً بالمال ، وتُحجب عن غير  
صاحبها ولو كان مدقماً كثير العيال ، ليس لبشر من الأمر شيء إنما الحكم لله  
الكبير المتعال .

ولكن الفقهاء كعادتهم يتحكمون في شرائع الدين بأرائهم ، فيبدلون  
ويغيرون ، ويحلون ويحرمون ، يدخلون في الورثة من لم يورثهم الله ،  
وبقولون هؤلاء أحق بالميراث ، ويتأولون المعنى المجازي للكلمات ،  
فيجعلون له مثل ما للمعنى الحقيقي من الفرائض التي في الآيات ، ويتبعون  
الأحاديث الباطلة المعلولة ، ويرجحونها على الأحاديث المتواترة المتيقنة  
الصحة ، ويتخذون أقوال الصحابة وأفعالهم غير المرفوعة إلى رسول الله ﷺ  
مصادر الأحكام . حتى ولو كانت مخالفة لنصوص الكتاب والسنة ،  
كما هو مفصل في مواضعه من هذا الديوان ، يجعلون لأقوال العلماء  
وأفعالهم مثل هذا التقدير !!! وهذا كله باطل ، لاجبة في قول أحد ولا فعل  
أحد كائناً من كان دون رسول الله ﷺ ، فتكون النتيجة الحتمية لهذا الزيغ  
عن الحق ، والأعراض عن الهدى ، وتنكب الصراط ، خروج شرائع أخرى



غير الى أنزل الله وفصل رسوله ، وتأتى شرائع هؤلاء الفقهاء خليطاً من الحق الذى أنزل الله فاطاعوه ، والباطل الذى ابتدعوه فاتبعوه ، وتراها مزيجاً من الظن واليقين ، تنكر منه أكثر مما تستبين .

وسوف ترى فى هذا الديوان . العجب العجائب من تلك التفانين التى أدخلوها فى شرائع الوارثين ، سوف ترى تغييراً وتبديلاً ، ومسحاً وبيلاً ، يفعلون كل ذلك وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا .

إن شرائع الميراث التى فى كتب الفقهاء لتضرب لنا مثلاً صارخاً لتلك التبديل ، والمسح الوبيل ، بما حشروا فيه من غير الوارثين . وبما غيروا من فرائض المستحقين ، وبما استحدثوا من البدع والتفانين .

قد فرض الله الميراث فى القرآن الكريم ، بأنصبة معلومة لعدد محدود من أقرب الأقربين للميت ، لا يرث بفريضة معلومة أحد سواهم ، وهم أربعة أصناف نذكرهم بترتيب أولويتهم عند قسمة الميراث :

١ - الأزواج ( زوج الميت أو زوج الميتة ) .

٢ - الأبوان ( الأب والأم فقط ) لا أبو الأب ولا أمه ولا أبو الأم ولا أمها .

٣ - الأولاد ( ابن الصلب أو بنت الصلب مباشرة أو ولد الميتة من بطنها مباشرة ) .

٤ - الأخوة أشقاء أو غير أشقاء .

لا يرث بالفرائض المفروضة فى القرآن أحدٌ أبداً غير هؤلاءهم وخدمهم دون سواهم مهما كانت قرابته من الميت ، ومهما زعم الزاعمون أن هذا أولى أو ذاك أولى ، ليست الشرائع بآراء الناس ولا بأهوائهم ، والله يعلم وأنتم لا تعلمون ، قال تعالى ﴿ أَبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعاً فَرِيضَةٌ مِنْ اللَّهِ إِنْ اللَّهُ كَانَ عَلِيماً حَكِيماً ﴾ <sup>(١)</sup> ، وإن كان بكم رحمة بضعيف أو مسن من أقارب الميت أو بذكر أو أنثى من أجداده أو أحفاده فالله عز وجل أرحم بكل هؤلاء منكم ، فاربعوا على أنفسكم ولا تتجاوزوا حدودكم وأقدروا الله

حق قدره ولا تقترحوا على الله ورسوله شيئاً ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْدُمُوا  
بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَاسِعٌ عَلِيمٌ ﴾<sup>(١)</sup> ولا تتوثبوا اغتراراً  
بما في رؤسكم ، قاله أعلم واحكم وأرحم . لو شاء الله لورث كل هؤلاء ،  
لا يزينن لكم الشيطان أن هوأجس قلوبكم هي أكمل وأمثل مما فرض الله  
فهلکوا وأنتم لاتشعرون .

هذه هي مواريث الفرائض ، ثم بعد ذلك مواريث البواقي إذا فضل  
شيء بعد الفرائض ؛ فقد فصل رسول الله ﷺ أنه إذا بقي من التركة شيء  
بعد أخذ الورثة فرائضهم فإن هذا الباقي يأخذه رجل واحد هو أولي الأحياء  
من أقارب الميت . وأن هذا الباقي هو لهذا الرجل وحده لا يشترك معه فيه  
أحد من سائر أقارب الميت وذلك تطبيقاً للنص المتواتر الفصيح الصريح الذي  
يقول (لأولي رجل) ولم يقل (لأولي رجال) ، وذلك خلافاً لخراقات الفقهاء  
في هذه المسألة ، وخزعبلاتهم العارية عن النص والبرهان ، إلا مجرد الوهم  
والظن والاستحسان ، راجع باب (ميراث البواقي) .

فقضية الميراث السهلة الواضحة في كتاب الله وسنة رسوله ، قد عقدها  
افقهاء أئمة تعقيد ، وجعلوها أحاجي وأغزاً بما طرحوا فيها من خيالات  
وتصورات باطلة ، وضلالات متخاذلة .

المواريث الحقة هي الفرائض للأزواج والأبوين والأولاد والأخوة ،  
لا شيء غير ذلك البتة ، ثم البواقي لرجل واحد هو [ أولي رجل ذكر ]  
ولكن الفقهاء أدخلوا الأجداد والجدات ، وأدخلوا الأحفاد والحفيدات ،  
وأدخلوا أبناء الأخوة . وأدخلوا ورثة لم يورثهم الله ، قالوا هؤلاء  
يرثون بالتعصيب ، وأدخلوا ورثة آخرين لم يورثهم الله وقالوا هؤلاء يرثون  
لأنهم أولو أرحام . وأدخلوا مواريث أخرى باطلة ، لا برهان لهم بها ،  
إلا افتراء الكذب على الله ورسوله ، وإلا شرع ما لم يأذن به الله ، وإلا  
استحداث المبتدعات في الدين التي لم تكن على عهد رسول الله (ﷺ) ،  
وهي كلها أحداث مرفوضة ؛ وبدع مردودة .

وسنفصل كل ذلك ان شاء الله تعالى في الأبواب التالية خصوصا أبواب  
( مواريث باطلة ] .

هذا ما غيروا وبدلوا في أشخاص الوارثين ، وقد فعلوا مثل ذلك في  
مقادير الفرائض المسماة ، زادوا منها ونقصوا ، وتناولوا بالتحريف والتزييف  
أنواع الكلالة ، وجاءوا بفضلالات كثيرة كضلالة التوريث بالتعصيب ،  
وخرقوا أحكاماً للاخوة الأشقة غير التي للاخوة غير الأشقة ( اخوة للأب  
فقط أو للأم فقط ) وجاءوا ببدعة العول ، وغير ذلك ، كل ذلك فتقاً برأى  
أنفسهم ، ليس لهم عليه أدنى دليل ، وما هكذا يجب أن تكون شرائع  
الدين ، خرساً بالظنون والتخمين ، أفحسب المصنفون أن يتخذهم المؤمنون  
أولياء من دون الله ، يسمعون لهم ويطيعون ، فيما يحلون برأهم ويحرمون ؟  
ساء ما يحكمون .

فلما استباح الفقهاء تركات الميتين ، يعطون منها ويمنعون . كما يشاؤون  
لم يكن مستغرباً أن يدخل في الغصب من هو أقوى منهم وأقدر على البطش  
والقهر ، فدخلت بعض الحكومات في الميراث تقتسم لنفسها مع الوارثين ،  
قالوا نحن أول الوارثين ، الدولة أحق بكل ضرع سمين ، لانبأى أحراماً  
كان أم حلالاً . ولا طوعاً أخذناه أم اغتيالاً ، لقد اغتصبنا أموال الناس  
من قبل بالتأميم . فما علينا ألا نأكل أيضاً أموال اليتيم ، هذه كلها مكاسب ،  
وليأطم الكارهون وجوههم بالشباشب ، والشرع ما شرعنا . والحلال ما  
أحللنا ، والحرام ما حرمنا .

هذا مجرد سرد للعناوين ، أما تفاصيل الأثم العظيم ، وبيان مفرداته .  
ودحض شبهاته . ودفع ضلالاته ، فذلك ما تجده في أبواب هذا الديوان ان  
شاء الله تعالى .

### ج - ( قسمة الميراث )

نذكر هنا الإطار العام لقسمة الموارث الحققة ، ونبين كيف تكون  
لضرورة العلم ابتداءً بالكيفية الصحيحة للقسمة في الموارث الحققة حتى يتها  
القارئ تمييز الفضلات التي يأتي عليها سواء في القسمة الباطلة أو الموارث  
الحاطة بما عنده من خلفية واضحة للحق والصواب أما التفاصيل الكاملة

لكل نوع من الموارث ، فسيأتي في الأبواب الخاصة بذلك ان شاء الله تعالى .  
لاقسمة لأية تركة إلا بعد أداء جميع الديون والحقوق التي على الميت ،  
ثم بعد استئصال الوصية بعد الديون والحقوق ، فما بقي بعد ذلك قسم على  
الورثة على كتاب الله وسنة رسوله ، أما كيفية أداء الديون والحقوق فمفصل  
في ديوان الوصايا فليرجع اليه ، والقسمة على الورثة تكون على النحو التالي : —

### ( الأزواج )

يبدأ بالأزواج قبل كل أحد ، إن كان الميت هو الرجل فامرأته  
أو نساؤه من أول من يرث ، وميراث الزوج الرجل له وجهان : —  
الوجه الأول : ان لم يكن لامرأته ولد ، ولدها مباشرة لا ولد ولدها ،  
سواء كان الولد من هذا الزوج أو من غيره ، فللزوج نصف ما تركت المرأة .  
الوجه الثاني : إن كان لامرأته ولد ( ولدها مباشرة لا ولد ولدها )  
سواء كان هذا الولد من هذا الزوج أو من غيره وفللرجل ربع ما تركت امرأته

### ( الأبوان )

والمقصود بالأبوين الأب والأم مباشرة ، لا الأجداد ولا الجدات ،  
لا أبو الأب ولا أم الأب ، ولا أبو الأم ولا أم الأم كما قال المفترون  
الذين زعموا أن أبا الأب أب وأمه أم ، وخاضوا في هذه التخاليط الحمقاء  
خوضا قد فندناه في باب ( ميراث الآباء ) ، والأب والأم متساويان في  
كتاب الله في الميراث من أولادهم . حظ الأب مثل حظ الأم في جميع  
الأحوال ، وها هنا ثلاثة أحوال للميراث ،

الأول : إذا كان الميت لا ولد له ولا اخوة فلابويه لكل واحد منهما  
الثلث مما ترك .

الثاني : إذا كان الميت له ولد ( ذكر أو أنثى ) فلابويه لكل واحد  
منهما السدس مما ترك .

الثالث : إذا كان الميت لا ولد له ولكن له اخوة ( أخ أو أخت )  
فلابويه لكل واحد منهما السدس مما ترك .

### ( الأولاد )

والمقصود بالأولاد هنا أولاد الرجل من صلبه مباشرة لا أحفاده ولا حفيداته ، وأولاد المرأة مباشرة من بطنها ، لا أحفادها ولا حفيداتها ، وأحوال الميراث كالآتي : -

الأول : إذا كان للميت أولاد ذكور فقط ، واحد فأكثر ، فلهم كل ما بقى من التركة بعد فرائض الأزواج والأبوين ، الذكر الواحد يأخذ كل ما بقى من التركة ، واثنان فأكثر يقسم الباقي بينهم بالسوية .

الثاني : إذا كان للميت بنت وحيدة ليس معها أخوة لذكور ولا إناث . فلها نصف ما ترك الميت . وفي هذه الحالة يكون ميراثها بعد الأزواج مباشرة وقبل ميراث الأبوين .

الثالث : إذا كان للميت بنات فقط ليس معهن أخوان ذكور . وكن اثنتان فصاعداً ، فلهن ثلث ما ترك الميت ، يقسم بينهن بالسوية كيفما كان عددهن . وفي هذه الحالة يكون ميراثهن بعد الأزواج مباشرة وقبل ميراث الأبوين .

الرابع : إذا كان للميت أولاد ذكور وإناث فلهم كل ما بقى بعد ميراث الأزواج والأبوين ، يقسم بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين .

### ( الأخوة )

والمقصود بالأخوة أى أخوة كانوا ، أشقاء أو أخوة للأب فقط . أو أخوة للام فقط ، لا فرق في الميراث بين شيء من ذلك البته ( راجع باب ميراث الأخوة ) والأخوة لا يدخلون الميراث إلا إذا كان ميراث كلاله ، أى إذا كان الميت لا ولد له ذكراً كان أو أنثى ، أما إذا كان الميت له ولو بنت واحدة فلا مدخل للأخوة في الميراث أشقة كانوا أو غير أشقة ، والأحفاد والحفيدات لا يمنعون الأخوة من الميراث كما توهم المفترون ، الأحفاد والحفيدات لا فرائض لهم في القرآن ، والأخوة لهم فرائض مسمية في القرآن فمن الحماسة الكبرى أن يتخيل واهم مفتون أن الذى لا فريضة له يمنع ميراث من له فريضة !!! وأحوال ميراث الأخوة كالآتي : -

الأول : إذا دخل الأخوة الميراث شركاء مع غيرهم من أصحاب الفرائض كالأزواج أو الأبوين :

أ - إذا كان أخ واحد أو أخت واحدة فلكل واحد منهما السدس لافرق بين شقيق أو غير شقيق قد برىء الكتاب والسنة من هذا التزوير والتلفيق .  
ب - إذا كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث يقسم بينهم بالسوية للذكر مثل الأنثى لافرق بين شقيق وغير شقيق .

الثاني : إذا دخل الأخوة الميراث منفردين أى ليس للميت وارث غير أخوته ، لأزواج ولا أبوان ولا أولاد .

أ - إذا كان للميت أخ واحد ذكر فهو يرث جميع ما ترك الميت لافرق بين شقيق أو أخ لأب فقط أو أخ لأم فقط .  
ب - إذا كان للميت إخوة ذكور فقط . فهم يقتصمون التركة كلها فيما بينهم بالسوية لافرق بين شقيق وأخ لأب فقط وأخ لأم فقط .  
ج - إذا كان للميت أخت واحدة فقط لا وارث له غيرها فهي ترث نصف ما ترك ، شقيقة كانت أو أختاً للأب فقط أو أختاً للأم فقط .  
د - إذا كان للميت أختان فأكثر لا وارث له غيرهن فلهن ثلثا التركة يقتصمنها بينهم بالسوية لافرق بين شقيقة وغير شقيقة .  
هـ - إذا كان للميت إخوة رجالاً ونساء فلهم جميع التركة يقتصمونها بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين .

### ( البواقي )

وهو إذا تبقى من التركة شيء بعد أن يأخذ أصحاب الفرائض فرائضهم فإنه يورث على الوجه الآتى : -

أ - يُعطى هذا الباقي كله بأكمله إلى رجل واحد هو الأول في جميع أقاربه .

ب - لا يُعطى أى شيء من هذا الباقي لأية امرأة مهما كانت قرابتها من الميت .

ج - لا يشترك في هذا الباقي أى عدد من الرجال . بل هو لرجل واحد فقط هو الأولي .

( م ٤ - ديوان المواريث )

( من لا وارث له )

الميت المعدوم الأهل بالمرّة فميراثه لبيت المال .

## ٣- باب مواريث باطلة

( القسم الأول )

### توريث الأجداد والأحفاد

المواريث الحقّة في كتاب الله وسنة رسوله هي كما قدمنا لثلاثة أصناف

من الناس فقط هم : -

١ - الصنف الأول : صنف يرث بفرائضه المسماة في القرآن ، لا يمنعه ولا يحجبه عن الميراث أي وارث آخر ، وهؤلاء هم ثلاث فئات (١) فئة الأزواج (٢) فئة الأبوين (٣) فئة الأولاد ،

٢ - الصنف الثاني : هو صنف يرث بفرائضه المسماة في القرآن في حال دون حال ، يرث فقط في حال الكلاله ، وهي الميت الذي ليس له ولد ، ولا يرث إن كان للميت ولد ( ذكر أو أنثى ) ، وهذا الصنف هو الأخوة ( أشقة أو غير أشقة ) .

٣ - الصنف الثالث : هو صنف يرث بغير فرائض مسماة في القرآن يرث مابقى من أصحاب الفرائض .

ولا يرث البتة أي ميت أو ميتة أحد غير هؤلاء الأصناف الثلاثة ولكن الفقهاء أقحموا على المواريث أصنافاً أخرى برأى أنفسهم ، ليست في كتاب الله ولا في سنة رسوله ، أقحموها زوراً وعدواناً بمحض آرائهم واستحساناتهم ، فهي باطلة بطلان كلياً ، وساقطة سقوطاً حتمياً ، كبطلان أي شرع في الدين لم يأذن به الله ، وكسقوط أي دعوى بلا برهان ، ولقد اختلف الفقهاء اختلافاً شديداً في تلك المواريث التي فتقوها وفرضوا لها فرائض من عند أنفسهم ، ولقد قسمناها إلى أقسام مستقلة لسهولة الرجوع إليها ، ثم رددنا عليها بالحجة والبرهان لا برأى أنفسنا ، ولا برأى أي إنسان



كائنًا من كان ، وليس الدين برأى أحد من البشر ، إنما هو تنزيل من رب العالمين ، وتفصيل حق وصدق من الرسول الأمين ﷺ ، ولا حجة في الدين في قول أحد أو فعل أحد دون رسول الله ﷺ .

## أقوال الفقهاء

المذهب والمرجع	رأى المذهب وحجته والرد المختصر رمزا صواب ↑ خطأ ↓
عمر ابن الخطاب	قال : ثلاثة وددت أن رسول الله ﷺ لم يفارقنا حتى يعهد إلينا عهداً ، الجدة والكلالة وأبواب من أبواب الربا <sup>(١)</sup> .
ابن عباس <sup>٢</sup> الفخر الرازي <sup>٣</sup> البخاري <sup>٤</sup>	يرثني ابن ابني دون إخوتي ↓ ولا أرث أنا ابن ابني ↑ قال أجمع الصحابة على أنه ليس للجد حكم مذكور في القرآن ↑ ابن الإبن يحوز المال إذا لم يكن دونه ابن ↓ والجد يرث جميع المال إذا لم يكن دونه أب ↓
ابن حجر <sup>٥</sup>	قال انعقد الإجماع على أن الجد لا يرث مع وجود الأب ↑ ليس الإجماع هو البرهان إنما البرهان إنعدام النص بتوريثه .
عمر ابن الخطاب <sup>٦</sup>	تفاقض في حكم الجد في مائة قضية ↓ عن محمد ابن سيرين عن عبيدة ابن عمرو قال ( إني لأحفظ عن عمر في الجد مائة قضية ينقض بعضها بعضاً .
علي ابن أبي طالب <sup>٧</sup>	كتب ابن عباس إلى علي ابن أبي طالب يسأله عن ستة إخوة وجد <sup>٨</sup> فكتب إليه ما يلي : -
	١ - أن اجعله كأحدهم وامح كتابي ↓ لو كان حقاً ما أمر بالمحو والكتمان »
	٢ - أعط الجد سبعة ولا تعط أحداً بعده ↓ لو كان صواباً مانهاه عن الحكم به بعد ذلك .

(١) ٥٥٨٨ فح (٢) فح ١٨/١٢ - ٢٨ وكذلك - المحل ١٠/٣٧٤

(٣) التفسير الكبير ٢٠٩/٨ (٤) فح ١٤/١٢

المذهب والمرجع	رأى المذهب وحجته والرد المختصر رمزا صواب ↑ وخطأ ↓
	<p>٣ - كان يجعل الجدة أختا حتى يكون سادسا ↓ ثم ماذا بعد السادس ؟ !</p> <p>٤ - كان يشرك الجد مع الأخوة إلى السدس ↓</p> <p>٥ - أعطى الجد السدس ↓ ولم يكن أحد من الصحابة يفعل غير ذلك .</p> <p>٦ - كان ينزل بنى الأخوة مع الجد منازل آبائهم ↓</p>
ابن مسعود <sup>١</sup>	<p>قضى في امرأة تركت زوجها وأما وأختا لأب وجدها فجعل للزوج النصف وللأم السدس وللأخت السدس ↑ وللجد السدس ↓</p>
عمر ابن الخطاب <sup>١</sup>	<p>كان يعطى الجد السدس ↓ ثم كتب إلى ابن مسعود أن أعطه الثلث ففعل ↓ وكان عمر يرى الجد أولى بالميراث من الأخوة ↓ وكان عمر يعطى الأخوة الوجه الذي يراه على قدر كثرتهم وقلتهم ↓</p>
علي ابن أبي طالب	<p>كان يعطى الجد الثلث ↓ ثم تحول إلى السدس ↓</p>
زيد ابن ثابت <sup>١</sup>	<p>كان يشرك الجد مع الأخوة إلى الثلث ↓ وكان يرى الأخوة أحق بالميراث من الجد ↑ الجد لاميراث له بفريضة أصلا - وكان لا يرث الأخوة للأب شيئا ↓</p> <p>قالوا فانفرد زيد عن باقي الصحابة في معاملة الجد بالأخوة بالأب مع الأخوة الأشقاء ، وكان الفقهاء يقولون الأخوة من الأب لا يرثون مع الأشقاء ↓</p>

رأى المذهب وحجته والرد المختصر رمزا صواب ↑ خطأ ↓	المذهب والمرجع
وسأل ابن عباس زيدا ابن ثابت عن ذلك فقال : إنما أقول برأى كما تقول أنت برأىك ↓	
قالوا بقول زيد ابن ثابت في الجد : ان كان معه إخوة أشقاء قاسمهم ما دامت المقاسمة خيرا له من الثلث ↓ وإن كان الثلث خيرا له أعطاه إياه ↓ ولا يرث الأخوة من الأب مع الجد شيئا ↓ قالوا ولا يرث بنو الأخوة ولو كانوا أشقاء ↑	مالك والشافعي وأبو يوسف <sup>١</sup>
توقف في الجد ↓ أخذ بقول علي ↓ الأخذ بالقرآن والسنة لا بقول أحد كائنا من كان	محمد ابن الحسن <sup>١</sup> ابن أبي ليلى <sup>١</sup>
قال الجد كواحد من الأخوة ↓ الإبن الذكر يرث معه الجد والجددة ↓ هذا أفك مبين قال ولا يرث معه ابن الإبن ↓ الحفيد لاميراث له لامع الإبن ولا بدونه .	احمد ابن حنبل <sup>١</sup> ابن حزم <sup>٢</sup>
وقال ترث الجددة عند عدم الأم ↓ هذا أغراق في الضلال لا ترث البتة لا مع الأم ولا بدونها ، قال ولكنها ترث عند وجود الأب ↓ باطل عريض ، آله أذن لكم أم على الله تفترون !!	
لا يرث الاجدتان فقط أم الأم وأم الأب ↓ لا ترث الجدات بتنا .	الزهري وربيعه وأبو ثور وأبو سليمان ومالك والشافعي <sup>٣</sup>

المذهب والمرجع	رأى المذهب وحجته والرد المختصر رمزا صواب ↑ خطأ ↓
ابن مسعود <sup>١</sup> والأوزاعي ومسروق <sup>١</sup>	وبه يقول أحمد ابن حنبل : كانوا يورثون ثلاث جدات ↓ وفي رواية كان يورث . ما قرب وما بعد من الجدات ↓
زيد ابن ثابت <sup>٢</sup>	ورث ثلاث جدات اثنتين من قبل الأم وواحدة من قبل الأب ↓ وفي رواية عكس ذلك ↓ لا ميراث للجدات بتائفاً من أى وجه .
ابن عباس والحسن البصري <sup>٢</sup>	ورث أربع جدات ↓
أبو حنيفة والثوري <sup>٢</sup>	ترث كل جدة إلا جدة بينها وبين الميت أب أو أم ↓
أبو بكر <sup>٢</sup>	كان يورث جدة واحدة ( أم الأم ) ↓ ثم رجع عن ذلك ↑
عمر ابن الخطاب	وعلى وابن عمر وشريح وسعيد ابن جبير : توقفوا في الجد لم يقولوا شيئاً ↓
طائفة <sup>٣</sup>	قالت قاسم الجد الأخوة إلى اثني عشر فيكون هو الثالث عشر ↓
طائفة <sup>٣</sup>	• • • سبعة • • • ثامنهم ↓
طائفة <sup>٣</sup>	• • • ستة • • • سابعهم ↓
طائفة <sup>٣</sup>	• • إلى السادس ولا ينقص عنه • • • ما كثر الأخوة ↓
طائفة <sup>٣</sup>	قالت له الثلث ↓

(١) الحل ٢٥١/١٠ (٢) الحل ١٠ / ٢٥٢ - ٢٥٣  
(٣) الحل ١٠ / ٢٦٣ - ٢٦٩ •

رأى المذهب وحجته والرد المختصر رمزا صواب ↑ خطأ ↓	المذهب والمرجع
ميراث الجدة مثل ميراث الأب سواء بسواء إذا لم يكن هناك أب وارث ↓ ولا يرث مع الجد أخ ↓	طائفة <sup>١</sup>
وروى عن علي : كانوا يقاسمون الجد مع الأخوة بينه وبين أن يكون السدس خيرا له من مقاسمة الأخوة ↓	عمرو ابن مسعود <sup>٢</sup>
يرى أن الأجداد يرثون الأحفاد دون اخوتهم ↓ وسبق أن ابن عباس يرى العكس يرى أن الحفيد يرث الجد ويحجب الأخوة ↓ وان الجد لا يرث ↓	عمر ابن الخطاب <sup>٣</sup>
أم الأم لا ترث مع الأم شيئا وفيما عدا ذلك فلها السدس فريضة ↓ !!!	مالك <sup>٤</sup>
وأم الأب لا ترث مع الأب شيئا وفيما عدا ذلك فلها السدس فريضة ↓ !!!	
فان اجتمعتا وليس للمتوفى دونهما أب ولا أم فان كانت أم الأم أقعدهما فلها السدس دون أم الأب ↓ وان كانت أم الأب أقعدهما أو كانتا في القعدة من المتوفى بمنزلة سواء فالسدس بينهما ↓	
ولا ميراث لأحد من الجدات إلا الجديتين ↓ لا ميراث بتاتا لأية جدة .	
وروى عن عمرو عثمان وبه يقول الشافعي : قال إذا ورث الجد مع الأخوة قاسمهم ما كانت القسمة خيرا له من الثلث ↓ فاذا كان الثلث خيرا له من المقاسمة أعطيه ↓	زيد بن ثابت <sup>٥</sup>

(١) الهل ٣٧٨/١٠ (٢) الهل ٣٦٣-٣٦٩/١٠ (٣) الهل ٣٧٥/١٠  
(٤) الموطأ ٣١٨ (٥) الأم ١١/٤

المذهب والمرجع	رأى المذهب وحجته والرد المختصر رمزا صواب ↑ خطأ ↓
الشافعي <sup>١</sup>	قال هذا قول زيدوعنه قبلنا أكثر الفرائض ↓
ابن قدامة <sup>٢</sup>	الجلدة لها السدس إذا لم تكن أم ↓ فان كانت فلا ترث
	الجلدة معها شيئا وحجته اجمع على ذلك أهل العلم !!! قال
أبو بكر وعمر <sup>٢</sup>	وترث الجلدة أم الأب وابنها حتى ↓
ابن عباس <sup>٢</sup>	قال كل منهما في خلافته للجلدة مالك في كتاب الله
ابن قدامة <sup>٢</sup>	ولا سنة رسوله شيء قط ↑ ↑
ابن قدامة <sup>٢</sup>	الجلدة بمنزلة الأم ؟ ! ! ماذا يراد بهذا القول ؟ !
ابن قدامة <sup>٢</sup>	أهي عواطف واحترامات ؟ ! أم فرائض وتشريعات ؟ !
	الجدات وإن كثرن لم يزدن على السدس فرضا !!! ↓
	حجته أجمع على ذلك أهل العلم قال في الجدة مع الأخوة
	ثلاثة مذاهب : -
	١ - مذهب علي وبه يقول الشعبي والنخعي والمغيرة
	ابن مقسم وابن أبي ليلى .
	٢ - مذهب ابن مسعود وبه يقول مسروق وعائقة
	وابن شريح
	٣ - مذهب زيد ابن ثابت وبه يقول أحمد والثوري
	والأوزاعي ومالك والشافعي وأبو يوسف ومحمد ابن الحسن
	وأكثر أهل العلم .
	( مذهب علي )
	١ - ( جد مع أخوات ) يأخذ الأخوات فروضهن والباقي
	للجد ولا ينقص عن السدس ↑ شرط عدم النص عن السدس
	لا معنى له .

المذهب والمرجع	رأى المذهب وحجته والرد المختصر رمزا صواب ↑ خطأ ↓
أبو حنيفة <sup>١</sup>	<p>ب - ( جد مع أخت شقيقة وأخوة الأب ) للأخت النصف ثم يقاسم الجد الأخوة فيما بقى ولا ينقص عن السدس ↓</p> <p>ج - ( جد مع أخوة كلهم عصبه ) قاسمهم الجد إلى السدس ↓</p> <p>د - ( جد مع أخوة أشقة وأخوة لأب ) سقط الإخوة لأب لم يدخلوا المقاسمة مع الجد ↓</p> <p>هـ - ( جد مع أخوة لأب فقط ) قاموا مقام الأشقة في المقاسمة ↓</p>
	<p>( مذهب ابن مسعود )</p> <p>أ - صنع في الجد مع الأخوات كصنع على ↑</p> <p>ب - وصنع كصنع زيد في الجد مع الأخوة : أعطى الجد من خيارات ثلاثة ↓ ( ١ ) المقاسمة مع الأخوة ( ٢ ) ثلث ما بقى ( ٣ ) سدس جميع المال ↓</p> <p>( مذهب زيد ابن ثابت )</p> <p>أ - إن كان مع الجد أخوة قاسم الجد الأخوة بمنزلة أخ ، إذا كانت المقاسمة أحظ له من الثلث وإلا أخذ ثلث جميع المال ↓</p> <p>ب - إن كان مع الجد أخوة وأصحاب فرائض ، يقاسم الجد الأخوة بعد الفرائض فيأخذ الأحظ له من المقاسمة أو سدس جميع المال ↓</p> <p>للجدة السدس ↓ حجته حديث منكر ( أطعموا الجدات السدس ) .</p>

المذهب والمرجع	رأى المذهب وحجته والرد المختصر رمزا صواب ↑ خطأ ↓
أبو حنيفة <sup>١</sup>	للجد السدس مع ولد أو ولد ابن ↓
أبو حنيفة <sup>٢</sup>	للجدة السدس مطلقا فصاعداً أذكن ثابتات منحاذايات في الدرجة لأن القربى تحجب البعدى ↓ لا ميراث للقربى ولا للبعدى .
أبو حنيفة <sup>٣</sup>	تسقط الجدات مطلقا ( جدات الأب وجدات الأم ) بالأم ↓ لا ميراث البنت لأية جدة لا مع الأم ولا بدون الأم . قال ولا تسقط الجدات الأبويات ( أى أم الأب أو أم الجد ) بالأب ولا بالجد ↓ هذا هو الأفك المفترى هذا هو دين القهقرى .
ابن عباس <sup>٤</sup>	قال أنا لا أرث ابن ابني أى الجد لا يرث الحفيد ↑ الجد لا فريضة له أصلاً .
ابن قدامة <sup>٥</sup>	قال فى أخ شقيق وأخ لأب وجد قال : يقتسمون على ثلاثة أسهم ثم يرجع الأخ الشقيق على الأخ للأب فيأخذما فى يده ↓

(١) الدر المختار ٦/٧٧٠ (٢) الدر المختار ٦/٧٧٢ (٣) الدر المختار ٦/٧٨٢  
(٤) قح ١٢ - ١٨ (٥) المفق ٦/٢٢٠



### ( الرد المفصل بالنص والبرهان لا بالرأى )

لا شرع قط في الدين إلا بنص صحيح في كتاب الله أو في سنة رسوله .  
لا شرع قط في الدين من قول أو فعل أى إنسان غير رسول الله ﷺ  
صاحبها كان ذلك الإنسان أو ما دون ذلك من التابعين أو غير التابعين ،  
لا شرع قط في الدين من إجماع من يسمونهم أهل العلم ، أو من إجماع  
غيرهم كائناً من كانوا ، حتى ولو اجتمع على ذلك أهل الأرض جميعاً ،  
خسى أهل الأرض أجمعين ، أن يكونوا مصدرأ لشرائع الدين ، لا دين  
قط إلا ما أنزله رب العالمين ، وفصله الرسول الأمين ، أى شرع في الدين  
ليس في كتاب الله ولا في سنة رسوله ، هو شرك بالله وظلم عظيم ، قال  
تعالى ﴿ أم لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله . ولولا كلمة  
الفصل لقضى بينهم وإن الظالمين لهم عذاب أليم ﴾ <sup>(١)</sup> ذلك لأن صانع ذلك  
الشرع الذى لم يأذن به الله ورسوله إنما طاش برأسه الغرور ، وران على  
قلبه الحجاب المستور ، فلم يدر أخيراً ما يصنع أم هو مكر سىء يبور ،  
صانع ذلك الشرع الذى ليس في كتاب الله ولا في سنة رسوله ، إنما نصب  
نفسه شريكاً لله تعالى في التشريع للعباد ، الله تعالى يشرع للعباد ، وهذا  
الظالم المشرك هو أيضاً يشرع للعباد ، قد جعل نفسه لله نداً ، وتلك هى  
أبشع خطايا الهالكين ، إلا من سبقت لهم من الله الحسنى ، فأذنهم بغفران  
جميع ذنوبهم ما تقدم منها وما تأخر ، فذلك علمه عند علام الغيوب ،  
هو عز وجل يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد .

أى شرع ليس في كتاب الله ولا في سنة رسوله ، إنما هو افتراء الكذب  
على الله ، لأنه يحل ما حرم الله ويحرم ما أحل الله ، أو هما معاً ، قال تعالى  
﴿ ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام لتفتروا  
على الله الكذب إن الذين يفترون على الله الكذب لا يفلحون متاع قليل ولهم  
عذاب أليم ﴾ <sup>(٢)</sup> فصانع ذلك الشرع المفترى قد افترى إنما عظيماً ،

أى شرع في الدين ليس في كتاب الله ولا في سنة رسوله إنما هو بدع

مردود وحدث مرفوض قال ﷺ [ من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد ]<sup>(١)</sup> وقال ﷺ [ من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد ]<sup>(٢)</sup> ذلك لأن الدين تام كامل قال تعالى ﴿ اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عنايتكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً ﴾<sup>(٣)</sup> والكامل لا يحتاج إلى تكميل وشرائع الإسلام في منتهى الأحكام ، لا ينقصها أي شيء ، قال تعالى ﴿ ما فرطنا في الكتاب من شيء ﴾<sup>(٤)</sup> فمن جاء بشرعة في الدين ليست في كتاب الله ولا في سنة رسوله ، يزعم بذلك أنه يتم نقصاً في الدين ، أو يصبو خطأ في الدين ، فقد نطق بكفر مبین ، وجاء بإفك عظيم . وهو شقي في المالكين ، إلا أن يتداركه الله بتوبة صدق من قبل أن يأتيه اليقين .

هذا الشرع المستحدث إما أن يكون فعلاً في كتاب الله وسنة رسوله . ولكن عَمَى مكانه على المطلعين ، فليس يعيب الدين جهل الجاهلين ، ولا عَمَى المستبصرين وإما ألا يكون أصلاً في كتاب الله ولا في سنة رسوله ، فهذا إذاً إفك مبین ، وفساد عظيم ، ليس أحد أحكم ولا أعلم ولا أقدر ولا أخير من رب العالمين .

ومن جاء بشرع في الدين ليس في كتاب الله ولا في سنة رسوله ، وألصقه زوراً وبهتاناً بالله وبرسوله ، فأفتى المسلمين أنه شرعة من شرائع الدين ، مستنداً إلى خبر مكذوب ، أو حديث موضوع ، أو تاويل فاسد ، أو أنه فعل فلان من الكبراء ، أو أنه رأى عامة العلماء ، فهذا امرؤ متنطع جهول ، قد تبدل الخبيث بالطيب . والضلالة بالهدى ، والعذاب بالمغفرة . وباء بالخسران المبین .

لا الإفك مقبول عند رب العالمين ، ولا الأعذار الباطلة تنجي المجرمين ولا الكبراء ولا العلماء بأذنون بشرع مالم يشرع رب العالمين ، هؤلاء لا ينصرون أنفسهم ولا ينصرون التابعين العابدين قال تعالى ﴿ ويوم القيامة يكفرون بشرككم ولا ينبئك مثل خبير ﴾<sup>(٥)</sup> .

(١) مسلم ١٣٣/٥ (٢) ٢٦٩٧ نج ، مسلم ١٣٢/٥ (٣) المائة ٣ (٤) الأنعام ٣٨ (٥) فاطر ١٤

هؤلاء الذين يفترون الشرائع الباطلة ، أمرهم في غاية العجب ، يترك أحدهم الحديث الصحيح المتواتر ، ويمسك بذيل المكذوب الشاذ النافر ، يعرض عن محكم الآيات ويتهافت على المشابهات ، يتفلسف من المعنى الحقيقي القويم ، ويتعلق بالمعنى المجازي الذي لا يستقيم ، فسبحان مقلب القلوب العليم الحكيم ﴿ من يشأ الله يضلله ومن يشأ يجعله على صراط مستقيم ﴾ (١) ليس في القرآن الكريم وارث بفريضة مسماة إلا أربع فئات هم : (الأزواج والأبوان والأولاد والأخوة) ليس في دين الإسلام وارث يرث بفريضة معلومة غيرهم ، ثم بعد ذلك ما أبقت الفرائض قد بين الحديث الصحيح المتواتر أنه لرجل واحد هو [ أولى رجل ذكر ] .

ليس في شرائع الحق وارث غير هؤلاء ، أربعة أصناف بفرائض ، وواحد للبواقي ، ولكن الفقهاء أقحموا على تلك الشرائع الحق ، بمحض أهوائهم ، ورأى أنفسهم ، خلقا كثيرا من الوارثين المزيفين ، فورثوا الأجداد والجندات ، وورثوا الأحفاد والحفيدات ، وورثوا أولاد الأخوة ، وورثوا أناسا بالتعصيب ، وورثوا أناسا بصلة الأرحام ، ورثوهم بغير أمر من الله ، افتراء على الله ، فضلوا وأضلوا كثيرا وضلوا عن سواء السبيل .

وسوف يرى القارئ هنا في أبواب الموارث الباطلة ركائما من تلك الخرافات ، وألوانا من الضلالات ما أنزل الله بها من سلطان ، نجانا الله وإياكم من تلك الموبقات ، وألزمنا وإياكم كلمة التقوى ، وسلك بنا وبكم طريقا إلى رضوانه والجنة ، بيده الخير وهو على كل شيء قدير -

### ( أدلة بطلان توريث الأجداد والأحفاد )

#### ١ - انعدام النص :

انعدام أي نص صحيح في كتاب الله أو في سنة رسوله هو في ذاته أقوى دليل على بطلان فرية توريث الأجداد والأحفاد ، إذ يستحيل بداهة قيام أي شرع في دين الله بغير نص صحيح في كتاب الله أو في سنة رسوله ،

لا تشريع إلا بنص ، وكل شرعة بغير نص إنما هي فرية لا محالة وحالة لا يبالهم الله باله .

أمن عند الله هذا التوريث الذي تفترون ؟ ﴿ قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين ﴾ .

أم أذن الله لكم بما تشاؤون ؟ ! فأتونا بصك التفويض أو إثارة من علم إن كنتم صادقين .

ما أذن الله لأحد من رسله بالتشريع ، أفأنتم المأذونون ؟ ﴿ قل آله أذن لكم أم على الله تفترون ﴾ .

كلا . . لاحق في شرائع الوضاعين ، ولا صدق في أقوال المفترين ، ولا عدل ولا خير إلا في شرائع رب العالمين ، كفرنا بشرككم وبماتفرون . إذا شرع العزيز الحكيم جل وعلا خضعت الأعناق ، وأخبت القلوب ، واطمأنت النفوس ، وأشرقت الأرض بنور ربها ، وساد الأمن ، وعم البر . وتقلب العباد في النعمة فارحين .

أما إذا شرع الوضاعون من العباد ، أو فرض الطغاة بتعبر وعناد ، فقد ظهر في الأرض الفساد ، وعم الظلم والاستبداد ، وأبغت رؤوس للحصاد ، وتهيأت جهنم للوقاد ، قل للمفترين موعدكم يوم التناد .

## ٢ - ﴿ سقوط الاحتجاج بالكاذب ﴾ :

لادعوى بلا برهان ، والبرهان الباطل كلا برهان ، فإذا سقطت الحجة سقط المحتج له ، والذين افتروا توريث الأجداد احتجوا بحديث مكذوب من صنع الوضاعين لفظه [ اطعموا الجذات السدس ] ولا يخفى كذب هذه الفرية وفيما يلي أدلة بطلانها : -

### ( ١ ) الإرسال والجهالة :

لم يذكر المحتج بهذه الفرية أى إسناد أو رواية ، بل أرسلها وهو ليس في الصحيحين ولا عند الستة فهو معضل من أجهل المجاهيل ، ولا حجة في مرسل ولا معضل ولا مجهول ، إنما هو كلام من سقط المتاع لا يشتري ولا يباع ، فتباً لكل كذاب وضاع .

### ( ب ) معارضة القرآن :

أما شرعة تضيف إلى القرآن ما ليس فيه هي اتهام بالنقصان ، وذلك أفحش البهتان ، فلا مكان لها إلا حفر القمامة أو أتون النيران ، أحصى القرآن أهل الفرائض ولم يذكر الأجداد ولا الجدات ، فمن أفتراها فقد عارض القرآن ، واتهمه بالنقصان نعوذ بالله من الخزي والخسران . لا مرجحاً بالظالمين ، ولا بشرى للمجرمين .

### ( ج ) غموض المقصود :

شرائع الدين لا غموض فيها ، بل هي تبيان شامل ، قال تعالى ﴿ تبياناً لكل شيء وهدى ورحمة وبشرى للمسلمين ﴾<sup>(١)</sup> انظر إلى فرائض الميراث في القرآن الكريم ، كيف فصلها الله تعالى أعظم تفصيل ، فصل الفرائض للذكر والأنثى ، وللواحد والاثنتين والجماعة ، وعند وجود الولد وعند عدمه ، ومع الأخوة وعند عدم الأخوة ، وفي حال الانفراد بالميراث ، وعند الشركاء في الميراث ، تفصيل كامل شامل لا يغادر صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها ، وهذا الإفك السقيم ، يقول في غموض بهم [ أطلعوا الجدات السادس ] !! ،

### ( د ) قلب الاوضاع :

أما شرعة تخص الجنسين إما أن تنفرد بصيغة التذكير لتعم الجنسين كقوله تعالى ﴿ فهم شركاء في الثلث ﴾ يريد الذكر والأنثى ، أو يذكر الجنسين على التفصيل كقوله تعالى : ﴿ وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس ﴾ ، ولكن لا يذكر الإناث فقط يريد به الجنسين ومن المستحيل في الإسلام خص الأنثى بميراث دون الذكر لكن العكس صحيح من الممكن خص الذكر بميراث دون الأنثى كقوله **﴿ في البواقي ﴾** [فالأولى رجل ذكر] فهذه القرية النكراء قلبت الأوضاع ، فخصت الجدات دون الأجداد ، وهذا ذهول من المفترى الوضع ، قد كشف الكذب عن وجهه القناع .

الإجرام صنو الجنون ولا يسأل عن ذنوبهم المجرمون ، فقلب الأوضاع

هنا دليل على بطلان هذه الفرية ، وأنها من مقول الوضاعين ، لا من منطوق الرسول الأمين .

أى الجندات تعنى يا صاح ؟ ! أتقصد أم الأم ، أم أم الأب ، أم جميع الجندات ؟ ! وفى أى حال يكون الميراث ؟ ! أمع الأب والأم أو عند عدمهما ؟ ! أم فى حال دون حال ؟ ! وما مقدار الميراث ؟ ! الكل جدة سدس ، أم هن جميعاً شركاء فى السدس ؟ !

لا غموض فى السنة ولا فى القرآن ، فالغموض هنا دليل الإفك والبهان .

### ( هـ ) التكلف والصناعة :

لحن التكلف فى هذا القول لا يخفى ، وريح الصناعة تفوح من تلك البضاعة :

ليس التكلف من لغة النبوة ، ذل المتكلفون الوضاعون أن يقلدوا جوامع الكلم التى أوتىها رسول الله ﷺ ، قد نزه الله ورسوله عن التكلف ، قال تعالى ﴿ قل ما أسألكم عليه من أجر وما أنا من المتكلفين ﴾ (١) ، وهؤلاء يتعسرون فى كد الذهن والقلم ، يريدون محاكاة جوامع الكلم ويبالغون فى الإنجاز ، يضاهئون بلاغة الإعجاز ، فلا تتمخض جهودهم إلا عن فرية شوهاء ، كسيحة عرجاء ، لا قصد فيها ولا غناء ، خلوا عنكم تكلف البيان ، إنما أنتم أخوة الكهان ، تغمغمون بالأحاجى لأتباع الشيطان .

والتكلف والصناعة تنفيان نسبة هذا الإفك إلى رسول الله ﷺ وتقطعان ببطلان الحديث المفترى وقد خاب من افترى .

### ٣ - ( عبادة الاحبار ) :

اتباع الشرائع من مبتكرات الاحبار ، هو عبادة هؤلاء الاحبار . وهو من أخطر مزالق البوار . إن فى الحلق لمراة ، وفى القلب غضاضة ، من تلك الضلالة الفاشية .

ترى كثيراً من الفقهاء يقدفون بالشرائع المفتراة التى ليست فى كتاب الله . ولا فى سنة رسوله ولا هى حتى من صنع الفقهاء الذين قدفوا بها ولكنها

متوارثة عن الفقهاء الأقدمين فصار الفقهاء الأحداثون للأقدمين من العابدين والناس للأحدثين من العابدين فتلك مساقط الجسار ، الفقهاء عباد الأحياء والناس عباد الأحياء فياله من بوار هلك التابع والمتبوع قال تعالى : ﴿ قَاتِلْهُمْ اللَّهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾ (١) يقول الفقهاء في تبرير توريث الأجداد والجدات ( وجدنا على ذلك أكثر من نحفظ عنهم من أهل العلم ) لم يقل أى فقيه منهم وجدت ذلك في كتاب الله أو أمر بذلك رسول الله فهم عن الكتاب والسنة معرضون وهم لأشياخهم عابدون قاتلهم الله أَنَّى يُؤْفَكُونَ فماذا نقول في أناس قاتلهم الله لما عبدوا من سواء ؟ !!

فسرعة مصدرها عبادة الأحياء هي شرعة ضالة مضلة وباطلة بطلانا كلياً ،  
٤ - ( فساد الاستدلال بالمجاز ) .

شرائع الله لا تقوم أبداً على المعنى المجازى ، ولكن على المعنى الحقيقى ، جعل المجاز للمبالغة في الصفات ، أو التأكيد في الصلوات ، لا في الفرائض والتشريعات .

لقد قال أصحاب فرية توريث الأجداد أن الجد أب فهو يرث كما يرث الأب رددوا أقوال بعض الصحابة أن الجد أب ، وأن الجدة بمنزلة الأم ، وقالوا مثل ذلك في الأحفاد والحفيدات ، ونحن لا ننكر التعبير المجازى على أحد ، بل نقول لهم نعم هم بمنزلة الآباء والأمهات ولقد قال القرآن الكريم ﴿ رَبِّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الْأُولِينَ ﴾ يعنى الأجداد ، فالأجداد سماهم آباء ، هذا صحيح ، ولكنهم آباء على المعنى المجازى لا على المعنى الحقيقى ، والمعنى المجازى لا يعمل به في الشرائع ، فقد سمي القرآن الكريم العم أباً ، قال تعالى حكاية عن نبي يعقوب لأبيه ﴿ نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ ﴾ (٢) فسمى إسماعيل أباً لهم وهو عم لهم ، والعم في القرآن الكريم وبلقرار الجميع لا يرث شيئاً مع أصحاب الفرائض ، وسمى الله تعالى زوجات النبي ﷺ أمهات المؤمنين ، ومن لا يرثن أحداً من المؤمنين بهذه الأمومة المجازية ، كما

(١) التوبة ٣٠ - ٣١ (٢) البقرة ١٣٣

ترث الأمهات الحقيقيات ، وسمى الله المؤمنين إخوة ، وهم لا يرثون قط بهذه الأخوة المجازية ، فثبت بذلك أن المعنى المجازى لا يعمل به في الشرائع كما يعمل بالمعنى الحقيقي في الفرائض وغيرها .

فاستدل أصحاب فرقة توريث الأجداد بالمعنى المجازى هو استدلال فاسد ساقط قال **عليه السلام** [ هلك المنتظمون . . . قالها ثلاثا ] .

#### ٥ - ( تناقض الاحكام ) .

قد أنزل الله تعالى في كتابه علامة نعرف بها ما كان صدقاً من التنزيل وما كان إفكاً من التضليل ، أما ما كان من عند الله فلا اختلاف فيه البتة ، لا يتناقض ولا يتعارض ، وأما ما كان من عند الناس فهو كثير الاختلاف ، يتناقض ويتعارض ، قال تعالى : ﴿ ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً ﴾ <sup>(١)</sup> فأما شرعة من شرائع الدين ، تناقضت مع صحيح الأحكام فهي شرعة باطلة حتماً .

وهذا هو الحال في مفتريات توريث الأجداد والأحفاد هي مفتريات عديدة ينقض بعضها بعضاً لأنها من عند غير الله ، وتناقضها هو من أدلة بطلانها .

#### ٦ - ( حجة الرأى في الدين باطلة )

الحكم في الدين بالرأى باطل : لاحكم في الدين أبداً إلا بنص صحيح من كلام الله أو كلام رسوله ، رأى أى انسان هو فهمه أو ظنه أو فكره أو رغبته أو استحسانه ، وكل ذلك : وأمثال ذلك إنما هي تعبيرات شتى عن هواه ، واتباع الهوى يفضل عن سبيل الله ، فلا ينبغي الحكم في دين الله بهوى أى إنسان ، كائناً من كان حتى لو كان نبياً ، قال تعالى لداود ﴿ فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله ، ان الذين يضلون عن سبيل الله لهم عذاب شديد بما نسوا يوم الحساب ﴾ <sup>(٢)</sup> وقال تعالى ﴿ فاحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم عما جاءك من الحق ﴾ <sup>(٣)</sup> وقال تعالى ﴿ وأن احكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم واحذرهم أن يفتنوك

(١) النساء ٨٢ (٢) ص ٢٦ (٣) المائدة ٤٨



عن بعض ما أنزل الله إليك<sup>(١)</sup> وقال تعالى ﴿ولو اتبع الحق أهواءهم لفسدت السماوات والأرض ومن فيهن بل أتيناهم بذكرهم فهم عن ذكرهم معرضون﴾<sup>(٢)</sup> وقال تعالى ﴿وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى علمه شديد القوى﴾<sup>(٣)</sup> هذا وبال الحكم في الدين بالرأى والهوى .

والحكم في الدين بالرأى دون النص هو شرع مالم يأذن به الله ، وهذا شرك وظلم قال تعالى ﴿أم لهم شركاء شرعوا لهم من الدين مالم يأذن به الله ولولا كلمة الفصل لقضى بينهم وإن الظالمين لهم عذاب أليم﴾<sup>(٤)</sup> .

والصحابة الذين تورطوا في الحكم بتوريث الأجداد ، كلهم جميعاً بلا استثناء قد أقروا بأنهم فعلوا ذلك برأى أنفسهم ، لا بنص في كتاب الله بل أقروا أنهم لا يجدون في كتاب الله شيئاً للجد ، بل عدل أكثرهم عن ذلك الشرع الباطل بعد التورط فيه ، رجع عنه ورفض الحكم به كما فعل أبو بكر الصديق رضي الله عنه لما جاءته الجدة تطلب ميراثاً قال لها لا أجد لك في كتاب الله شيئاً ، وكذلك فعل عمر ابن الخطاب رضي الله عنه ، ولقد أعلن عمر الشك المريب في توريث الأجداد بعد ما حكم فيه بأحكام متناقضة فترة من الزمن ، ولقد كرهه علي ابن أبي طالب رضي الله عنه أن يطلع أحد على حكمه بتوريث الجد فكتب إلى ابن عباس أن أعط الجد السبع ولا تعط بعده أحداً وامح كتابي ، وسأل ابن عباس زيد ابن ثابت عن توريثه الجد مع الإخوة قائلاً (أبنيص<sup>\*</sup> من كتاب الله فعلت ذلك؟!!) فأجابه إنما أقول برأى كما تقول أنت برأيك .

فالحكم بتوريث الأجداد الذي تورط فيه الصحابة ، والذي نقله الفقهاء عنهم ، كان حكماً بالرأى لا بنص من كتاب الله ، وهو باطل قطعاً ، لا يحل لأحد أبداً ، وكما أسلفنا منهم من عدل ورجع ، ومنهم من أعلن الريبة ومنهم من تناقض مع نفسه .

فثبوت استناد الحكم بتوريث الأجداد إلى الرأى هو دليل آخر على بطلانه ووجوب الغائه .

(١) المائدة ٤٩ (٢) المؤمنون ٧١ (٣) النجم ٣ - ٥ (٤) الشورى ٢١

## ٧ - ( العواطف الفاسدة حجج داحضة ) :

ضلّ وكفر ، وخاب وخسر ، من ظن في نفسه أنه أرحم بالعباد ، من رب العباد جل جلاله ! ! هذا شطط رهيب ، وشك مريب ، تلك عواطف فاسدة ، تبطل الشرع وتهدم قواعده ، لا جرم أن حججهم عند الله داحضة نعوذ بالله من زيغ القلوب .

زعم بعض من جمحت بهم الأهواء ، وطاشت بهم الآراء ، أن الجد أولى بالميراث من الأشقاء ، قالوا ذلك وهم يعلمون أن الله تعالى قد فرض الميراث للإخوة ولم يفرضه للأجداد ، ذكر القرآن فرائض الميراث للإخوة ولم يذكر للأجداد شيئاً ، وعلى الرغم من علمهم بأمر الله ، فقد فرضوا بأهوائهم للأجداد فرائض ، وقالوا الجد أولى بالميراث من الإخوة !!  
فيا عجباً لهؤلاء ! ! أعميت عليهم الأنبياء ؟ أم عصفت بهم الأهواء فحسبوا أنهم أرحم بالجد من أرحم الرحماء ، أم هم أعلم بالنفع من مدبر الأمر جل شأنه ؟ ! تعالى الله عما يصفون ، له الحجة البالغة ، يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد .

الله تعالى الذي فرض الميراث للأخ ولم يفرضه للجد ، هو أرحم بالأخ والجد منهم بأنفسهم ، وهو أعلم بالخير والنفع ، وهو اقضى بالحق ، وأحكم بالأمر ، من أهل السموات والأرض مجتمعين ، فيا عجباً لضلالة هذا الظن ، وجهالة هذا الزعم قال الله تعالى ﴿ قل ءأنتم أعلم أم الله ﴾<sup>(١)</sup> . وقال تعالى ﴿ قل أتعلمون الله بدينكم والله يعلم ما في السموات وما في الأرض والله بكل شيء عليم ﴾<sup>(٢)</sup> وقال تعالى ﴿ أم تنبئونه بما لا يعلم في الأرض أم بظاهر من القول ﴾<sup>(٣)</sup> .

من ظن أنه يكمل نقصاً في القرآن ، أو يجبر على الله بنحساً في الميزان ، فقد باء بالخزي والخسران ، سبحانه الله وتعالى عن ذلك البهتان .

ان الله تعالى يعلم أن مثل تلك الهواجس الفكرية قد تشور في بعض الرؤوس وقد تختلج في بعض النفوس ، فتكاد ترديها ، فألقى اليهم بمواعظ القرآن

(١) البقرة ١٤٠ (٢) الحجرات ١٦ (٣) الرعد ٣٣

تعلماً وتنبيهاً ، قال تعالى ﴿ آباؤكم وأبناؤكم لا تدرون أيهم أقرب إليكم نفعا فريضة من الله إن الله كان عليماً حكيماً ﴾<sup>(١)</sup> فإن كنتم تحسبون الفرائض محض منافع ، فالله تعالى أعلم بمواقع المنافع ، وهو الأحكم والأعدل في قسمة المنافع .

إن الله تعالى الذي كتب على نفسه منافع كل دابة في الأرض وأوفى السماء لم يجعل الجسد المحرم الفقير في مضيعة ، إن الله تعالى الذي لم يجعل للجسد فريضة ميراث قد فرض نفقته على أهله الأقرب فالأقرب ومن لا أهل له فنفقته في بيت المال ، قال تعالى ﴿ وما كنا عن الخلق غافلين ﴾<sup>(٢)</sup> ، وإذا لم يكن للحفيد ورثة من الرجال وكان ورثته جميعاً من النساء فإن الله تعالى قد جعل ميراث البواقي للجسد ، يرث هو ما أبقت الفرائض إن كان هو [أولى رجل ذكر] فحيثما قلبت الأمر وجدت للجسد عند الله رزقا مكتوباً وقدرأ محسوباً إن لم يكن من الفرائض فمن البواقي فإن لم يكن من البواقي فمن النفقة التي على أقربيه فإن عدموا فمن بيت المال فتبارك الله الكبير المتعال .

أنتم تغفلون أيها المتحمسون أما رب العرش جلّ جلاله فلا يغفل عن دابة ، ولا ذات كبد رطبة ، فاربعوا على أنفسكم أيها الناس ، ولا تغفروا فرائض الله ، وأعلموا أن الله هو أرحم الراحمين ، وهو أحكم الحاكمين ، والله يعلم وأنتم لا تعلمون .

أسلموا وجوهكم لله ، واختبوا لأمر الله ، ولا تبدلوا كلمات الله ، ولا تظنوا بالله ظن السوء ظن الجاهلية ، إن مثل تلك العواطف الطائشة ، والرافة الجاهلة ، والخاوف الباطلة قد تطوف ببعض الناس ، فتبعدهم عن الصواب وتدينهم من العذاب ، فتزل قدم بعد ثبوتها ، فمثلاً قد تحملهم الرافة الزائفة على تعطيل حدود الله في السرقة أو الزنا أو غيرها ، ولقد حذر الله تعالى من مثل تلك الرافة فقال ﴿ ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله إن كنتم تؤمنون بالله واليوم والآخر ﴾<sup>(٣)</sup> وقد تتجاوز تلك العواطف الزائفة ، والأهواء الجارفة حد التهاون والتقصير ، فتنقلب إلى الطعن والعيب والتشهير ،

(١) النساء ١١ (٢) المؤمنون ١٧ (٣) النور ٢

فتصير كفرةً بواحاً : وإلحاداً صراحاً ، يقول المالكون منهم في حد الزنا هذا وحشية ، ويقول في حد السرقة هذا همجية ، ويقولون في سائر الشرائع أنها تخلف ورجعية ، فسبوا الله عدواً بغير علم فإذا حان الحين ووقع القول على الفجار ، علا صوت المجرمين بالجوار عندما تنزعهم يوم الحشر السنة النار ، فتطرحهم في جهنم وبئس القرار .

فتلك أدلة بطلان توريت الأجداد والأحفاد ، قاطعة لا تُردّ وساطعة لا تُصدّ .

ونقول مرةً أخرى ، أيها الناس ليس الحكم في الدين بالعاطفة والهوى ، بل بشرع الله الذي لا يتبدّل ﴿ ومن أحسن من الله حكماً لقوم يوقنون ﴾ . إن الذين يمنعون الأخوة ما كتب الله لهم من الميراث في القرآن ، ويعطون الأجداد والأحفاد ما لم يكتب الله لهم من الميراث في القرآن ، ويقولون بأفواههم الجسد أحق من الأخوة بالميراث ، هؤلاء ليسوا فقط قد شرعوا من الدين ما لم يأذن به الله — وهو شرك وظلم عظيم — ، وليسوا فقط قد اتبعوا أهواءهم فضلوا عن سبيل الله ، ولكنهم فوق هذا وذاك قد خطأوا حكم الله ، وعابوا شرع الله ، وهذا تنفطر السموات منه ، وتنشق الأرض ، وتخرّ الجبال هدأً .

هؤلاء تقلبوا في الضلال ، وأصروا على الحبال .

تارة يقولون الجدّ أب ، والأب له فريضة ، فلا بدّ أن يكون للجد فريضة !!! تمحكوا بالحجاز تعللاً بالأوهام فأحلوا الحرام وقد فندناهم بطلان الحكم بالحجاز .

وتارة يقولون بأفواههم الجد أولى بالميراث من الأخوة ، فورثوا الجد ومنعوا الأخوة ، ففندناهم بطلان الحكم في الدين بالآراء ، ونحسران أتباع الأهواء .

وتارة يقولون قال الله ﴿ وبالوالدين إحساناً ﴾ ولم يقل ذلك للأخوة ، والأخوة لهم فرائض ميراث في القرآن ، فيجب أن يكون للجد فرائض أكبر من فرائض الأخوة !!! ومادام القرآن لم يفرض للأجداد شيئاً ، فقد تولوا هم بأنفسهم فرض ما يشبهون ففرضوا للجد الثلث ، أو يقاسم الأخوة على

ما هو أحظ له من الثلث ، وتاهوا في مهامه الضلال تبهاً بعيداً !!!  
فأختاروا أيها الناس بين فرائض القرآن ، وفرائض الأفك والبهتان ،  
اسلكوا سبيل الرضوان ، أو اقتحموا أبواب النيران ، اختاروا ما شئتم  
فقد جرى بالشهداء ووضع الميزان .  
ونحن نقول لم أليس الذي قال ﴿ وبالوالدين إحساناً ﴾ هو الذي فرض  
الفرائض للأخوة ولم يفرض للجسد شيئاً ؟ ﴿ أفؤمنون ببعض الكتاب ،  
وتكفرون ببعض ﴾ .

ونقول لم الاستدلال بالأمر بالأحسان بالوالدين على وجوب توريث  
الأجداد هو تنطع بالغ ، ومكابرة صفيقة ، إذ الأحسان مكتوب على الناس  
في كل شيء في النكاح والطلاق والعتاق والأسرو القتل والبيع والشراء وفي  
كل ما أمر الله ، فالأحسان في التوريث هو أن تورث من ورث الله ، وتمنع  
من الميراث من منع الله ، الأحسان أن تطيع الله ، وليس الأحسان أن  
تعصى الله .

ثم ليس أغداق المال دليلاً على مزيد الأحسان ، ولا إقلال المال دليلاً  
على نقص الاحسان ، قال تعالى للذين ظنوا ذلك الظن الخاطيء كلا . . قال  
لم كلاً . ﴿ فأما الانسان إذا ما ابتلاه ربه فأكرمه ونعمه فيقول ربى أكرم من .  
وأما إذا ما ابتلاه فقدر عليه رزقه فيقول ربى أهاننى . كلاً ﴾ <sup>(١)</sup> والذي  
أمر بالوالدين إحساناً لم يجعل فريضتهم أكبر الفرائض ، بل قد تكون أصغر  
الفرائض . كميت ترك أباً وإبناً فللأب السدس وللأبن خمسة سداس ،  
ورث الحفيد خمسة أضعاف جدّه فهل أهان الله بذلك جدّه إن كنتم  
تعقلون !!!

أيها الناس اريحونا من الرد على تلك الخرافات والمهاترات . . .  
امضاء فرائض الميراث التي في القرآن طاعة ، والإحسان بالوالدين  
طاعة ، واقتراض فرائض للأجداد والأحفاد لم يفرضها الله معصية ،  
قد رجحتم المعصية على الطاعة ، فهل هذا هو الإحسان ؟!

كان عمر بن الخطاب قد رأى برأيه توريث العمة ، فكتب بذلك كتاباً ثم دعا به فمحاها ثم قال ( لورضيحك الله وارثة أقرئك ) قالها مرتين . فهذا من الأخبات والطاعة ، غلب حكم الله على رأى نفسه .

ليس للأجداد ولا للأحفاد ميراث بفرائض . ولكن إذا ابقت الفرائض شيئاً وكان أحدهم ( الجد أو الحفيد ) هو [ أولى رجل ذكر ] في أقارب الميت الأحياء ، أخذ ما ابقت الفرائض بأمر الله وأمر رسوله . فله ميراث النواصي لكن ليس له من ميراث الفرائض شيء ، قال تعالى ﴿ اتبعوا ما أنزل إليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه أولياء قليلاً ما تذكرون ﴾ <sup>(١)</sup> وقال تعالى ﴿ ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزاً عظيماً ﴾ <sup>(٢)</sup> .

( إرتياب الصحابة وتناقضهم في الأجداد والأحفاد )

قد جمعنا هذه النبذة — توضيحاً للمقصود — من أقوال الفقهاء فمن شاء راجعها لمعرفة مصادرها .

١ — أبو بكر الصديق : كان يورث جدة واحدة هي أم الأم ثم رجع عن ذلك .

٢ — أبو بكر الصديق : قال في خلافته لجدة أخته تطلب الميراث : ما لك في كتاب الله ولا في سنة رسوله شيء .

٣ — عمر ابن الخطاب : قال في خلافته لجدة أخته تطلب الميراث : ما لك في كتاب الله ولا في سنة رسوله شيء .

٤ — عبد الله بن مسعود كان يورث ثلاث جدات ، وفي رواية عنه كان يورث ما قرُب وما بَعُد من الجدات .

٥ — ابن عباس : كان يورث أربع جدات .

٦ — زيد بن ثابت : كان يورث ثلاث جدات ، اثنتين من قبَل الأم وواحدة من قبل الأب . وفي رواية عنه عكس ذلك اثنتين من قبل الأب وواحدة من قبل الأم .

٧ — عمر ابن الخطاب قال : ثلاثة وددت لو أن رسول الله ﷺ لم يفارقنا حتى يعهد إلينا عهداً ( الجدة والكلائة وأبواب من أبواب الربا ) .

٨ — عمر ابن الخطاب : كان يرى أن الأجداد يرثون الميث دون أخوة الميث . أى أن الأجداد يحجبون الأخوة عن الميراث .

٩ — ابن عباس : كان يرى عكس ذلك ، كان يرى أن الأجداد لا يرثون الميث ولكن أحفاد الميث يرثونه دون أخوته . أى أن أحفاد الميث يحجبون أخوته عن الميراث .

١٠ — عمر ابن الخطاب : تناقض في توريث أحكام الجد في مائة قضية ينقض بعضها بعضاً ، عدّها عليه عبيدة ابن عمرو .

١١ — عمر ابن الخطاب : كان يورث الجد إلى السدس ثم عدل إلى الثلث وأمر به .

١٢ — علي ابن أبي طالب : كان يورث الجد إلى الثلث ثم عدل إلى السدس .

١٣ — عمر ابن الخطاب كان يرى الجد أولى بالميراث من الأخوة .

١٤ — زيد ابن ثابت : كان يرى الأخوة أولى بالميراث من الجد .

١٥ — عمرو علي وابن مسعود كانوا يقاسمون الجد مع الأخوة إلى السدس

١٦ — زيد ابن ثابت وعمر وعثمان كانوا يقاسمون الجد مع الأخوة

إلى الثلث .

١٧ — زيد ابن ثابت كان لا يورث الأخوة للأب مع الجد شيئاً .

١٨ — علي ابن أبي طالب كتب إلى ابن عباس : —

أجعل ميراث الجد كأحد الأخوة وامح كتابي

وكتب مرة أن اجعل ميراث الجد سبعمائة ولا تعط أحداً بعده

وكان يجعل ميراث الجد كأحد الأخوة حتى يكون سادساً

١٩ — عمرو علي وابن عمر توقفوا في الجد لا يقولون عنه شيئاً ،

٢٠ — زيد ابن ثابت انفرد عن باقي الصحابة في معاملة الجد بالأخوة

بالأب مع الأخوة الأشقاء .

٢١ — ابن عباس سأل زيد بن ثابت عن معاملة الجد بالأخوة للأب هل هو في كتاب الله فقال أقول برأى كما تقول أنت يرأيك !!  
قال ابن قدامة : في الأخوة مع الجد ثلاثة مذاهب : —  
١ — مذهب علي ابن أبي طالب وبه يقول الشعبي والنخعي والمغيرة ابن مقسم وابن أبي ليلى .

٢ — مذهب ابن مسعود وبه يقول مسروق وعلقمة وشريح .

٣ — مذهب زيد ابن ثابت وبه يقول أحمد والثوري والأوزاعي ومالك والشافعي وأبو يوسف ومحمد ابن الحسن وأكثر أهل العلم .

وليس أقطع في الدلالة على بطلان تلك الشريعة المفتراة ( شرعة توريث الأجداد والأحفاد ) ، بعد الذى سقناه من نصوص وحجج حاسمة ، من هذا الشك المريب ، والتناقض الرهيب ، الذى غشى الصحابة ، وزلزل أحكامهم في تلك الشريعة المفتراة ، ينقض أحدهم حكم نفسه بنفسه ، وبقضى أحدهم بالحكم في حال ويأبى تطبيقه في جميع الأحوال ، ويكتب بالحكم لبعض الصحاب ، ثم يأمر بمحو الكتاب ، ويقول أحدهم عكس ما يقول الآخر تماماً ، في فوضى فكرية منقطعة النظير ، وما ذاك إلا لأنها شرائع من عند الناس ، فلا بد فيها من الاختلاف والشقاق البعيد ، ذلك قضاء محتوم على أية شرعة من عند غير الله ، من عند البشر الخطائين غير المعصومين ، قال تعالى ( ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً ) .

هذه الشريعة المفتراة ، هي شرعة باطلة صارخة البطلان ، تجلجل الصرخ وال إعلان ، أنها رجس من عمل الشيطان ، ليس لها أى دليل أو برهان ، وهل لنوازغ الرأى من برهان ؟! يكاد المريب يقول خذونى !!

والأمر الذى يجب أن يافت أنظار المسلمين ، ويشد انتباه الباحثين ، هو اندلاع فتنة الحكم في دين الله بالرأى دون النص ، بين الصحابة ، بعد قبض رسول الله ﷺ مباشرة ، دون تراث أو إمهال ، فكان حصاده المحتوم ، ذلك الخلاف الشديد ، والشقاق البعيد .



لقد وقع ما نهى الله عنه ، وحذر منه أشد التحذير (١) .  
لقد وقع الخلاف الشديد ، والشقاق البعيد ، لما أفلت الزمام الرشيد .  
لقد فرقوا دينهم وكانوا شيعاً من الملاحظة الأولى بعد مالحق الرسول ﷺ  
بالرفيق الأعلى .

كل واحد له رأيه ومذهبه في شرائع الدين ، هذا مذهب على وهذا  
مذهب ابن مسعود وهذا مذهب زيد ابن ثابت وهذا قول عمر ونقيضه قول  
ابن عباس ، والفقهاء أوزاع كل فريق يتشيع لرأى من تلك الآراء والأمة  
أشيع لتلك الفرق المتناحرة ، ثم تتابعت الضلالات في التابعين ، واطبقت  
الظلمات على المتأخرين ، ظلال من فوقها ظلل ، كقطع الليل المظلم ، تلك  
هي الآزفة ، ليس لها من دون الله كاشفة فإننا لله وإنا إليه راجعون .

### « تخاليط الفقهاء »

لقد بلغت تخاليط الفقهاء في الموارث حداً بعيداً .  
أما عن الأجداد

فمنهم من قال : الجدد يمنع جميع الأخوة من الميراث ، فلا يرث أحد  
منهم معه شيئاً ، قالوا الجدد أحق بالميراث من الأخوة ، وهذا باطل قد فندناه ،  
الجدد لا ميراث له بفريضة في كتاب الله مسماه ، فكيف يمنع من الميراث  
أصحاب الفرائض المسماة !!؟

ومنهم من قال : الجدد لا يمنع من الميراث إلا الأخوة للأب فقط ،  
فلا يرثون معه شيئاً ، وأما الأخوة الأشقاء فهم يرثون مع الجدد ، وهذا  
باطل عريض ، الجدد لا يمنع أحداً من الأخوة لا الأشقة ولا غير الأشقة ،  
الأخوة هم من أصحاب الفرائض في القرآن ، والجدد لا فريضة له في القرآن  
هم يرثون وهو لا يرث .

ومنهم من قال الجدد لا يمنع من الميراث أحداً من الأخوة ، ولكن يقاسمهم  
جميعاً الميراث إلى السدس . كلا لا ميراث ولا مقاسمة متى ورث الأخوة

---

(١) راجع مؤلفنا ( خطيئة المذاهب ) .

فلا ميراث للجد مع الأخوة ولا حتى من البواقي ، الأخوة أولى بالبواقي من الجد ومن غيره من غير أصحاب الفرائض .

ومنهم من قال : الجد يمنع الحفيد الميراث فلا يرث معه شيئاً ، وهذا ضلال آخر لا الجد يمنع الحفيد ولا الحفيد يمنع الجد ، هما معاً ممنوعان من ميراث الفرائض ، ليس لهما في القرآن شيء مع أصحاب الفرائض المسماة . لا يدخلان ميراث الفرائض ، فكيف يمنع بعضهم بعضاً ؟!

ومنهم من قال : الحفيد هو الذي يمنع الجد من الميراث قد فندنا ذلك الباطل .

ومنهم من قال : حفيد الميت هو الذي يمنع أخوة الميت من الميراث . إخصاً أيها الباطل ، الأخوة هم من أصحاب الفرائض المسماة في القرآن والأحفاد لا فرائض لهم ، فالأحفاد هم الممنوعون من ميراث الفرائض . لقد تكاثرت علينا الأباطيل ، فلا ندري أيها نبدأ أن نزيل .

ومنهم من قال : الجد يرث مطلقاً وله الثلث : من العبث أن يقال هؤلاء ( هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين ) هم أقروا ابتداءً أنهم لا يصدرون عن نص في كتاب الله ولا في سنة رسوله ، وأنهم يقولون برأى أنفسهم فانحط الجدال معهم عن مرتبة البراهين إلى نقض التمانين الأب الذي له ولد فريضته السدس ، فكيف تجعلون للجد الذي هو أبعد من الأب ( الثالث ) ؟ ! أليس الباطل صفيق الوجه عريض القفا ؟!

ومنهم من قال : الجد يرث مطلقاً وله السدس !!! ألحق هذا الباطل بالذي قبله . حتى تكتظ سلة المهملات ، ونستريح نهائياً من وابل الخرافات .

ومنهم من قال : الجد لا يرث حفيده ( أي أن الميت لا يرثه الجد ) وهذا هو الصواب المطابق للنصوص نعم لا يرث الرجل حفيده بفريضة مسماه لكن إذا أبقت الفرائض شيئاً وكان الجد هو [ أولى رجل ذكر ] من بين أقارب الميت الأحياء فهو يرث ذلك الباقي .

ومنهم من توقف في ميراث الجدة ، لا يُقره ولا يُنكره ، وهذا موقف لا يجوز ، الحلال بيّن والحرام بيّن وبينهما مشبهات ، وهذا ليس من المشبهات ، بل شرائع التوريت راسيات شاخات ، فالنكوص مع ذلك عن إحقاق الحق وإزهاق الباطل ، يفضي إلى بوار الشرائع كلها والله يحق الحق ويبطل الباطل ولو كره المجرمون .

توريت الأجداد والأحفاد مع أهل الفرائض ، حرام صارخ التحريم ، لا شك في بطلانه ولا تأثيم لمنعه ، لانعدام أى نص صحيح بتوريتهم ، ولقيام النصوص الصحيحة بعدم توريتهم ، أفتجهرون بنقض الصحيح ، وتتخافتون بستر القبيح ؟! اشهدوا بالحق ولا تخافوا في الله لومة لائم ان تنصروا الله ينصركم ويثبت أقدامكم ، ومن يتول فإن الله هو الغنى الحميد .

ومنهم من رجع عن توريت الجدة بعد أن كان يفعله ، وهذا الرجوع دليل على التورع عن فعل شيء حرام ، أو شيء مريب قد حاك في صدره وفاعل ذلك هو الصديق أبو بكر رضى الله عنه وكفى به ورعاً وتقوى وحسن بصيرة .

ومنهم من قال : ليس للجدة حكم مذكور في القرآن ، وهذا هو الحق الذى لا مرية فيه ، قالوا أجمع الصحابة على ذلك ، وما بمسلم حاجة إلى إجماع الصحابة أو غير الصحابة على أى شيء هو في القرآن ، إن كان الذى يزعمون في القرآن فقد وجدوه ، وسقط إجماع كل من في الأرض على نفي وجوده أفلا تبصرون ؟!! وإن كان غير موجود في القرآن فعلى من ادعى وجوده أن يدلنا عليه ، أنتجاجة إجماعاً من أحد على وجود الشمس في كبد السماء ونحن ننظر إليها ؟!! ولقد كان الصحابة إذا رايهم قول في الدين سألوا قائله أفى كتاب الله أو سنة رسوله هذا الذى تقول أم هو قول برأيك ؟! وكان مقتضى إجماعهم على أن ليس للجدة حكم في القرآن ، كان مقتضى ذلك أن تستحل الريبة عندهم في تلك الشرعة المفتراه إذ لم يجدوها في القرآن فيذروها ، ولكن إذا حم القضاء ، وقع البلاء ، فلا مفر ولا نجاء ،

ومنهم من قال : للجدة التى أتت تطلب ميراثاً ، لا أجد لك في كتاب الله

ولا في سنة رسوله شيئاً ، قالها أبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب رضي الله عنهما ، كل في خلافته وهذا هو الحق والصواب ، لا ميراث البتة لأية جدة لا من الفرائض ولا من البواقي ، أما الجدة فلا ميراث له من الفرائض ، ولكن قد يرث البواقي إن كان هو [ أولى رجل ذكر ] .

ومنها من قال : الجدة يرث مع الابن وابن الابن مطلقاً ، وله السدس ، أى أن الميت يرثه جده ولو كان للميت ولد ابن أول ابن ابن ، وهذا باطل مركب ، لا الجدة يرث ولا الحفيد يرث أحداً فلا معنى لتفريع الباطل على الباطل بقولهم حتى ولو كان له ابن أول ابن ابن .

ومنها من قال : الجدة لا يرث مع الابن أول ابن الابن ، لا معنى لهذا القيد فالجدة لا يرث مطلقاً سواء كان للميت ابن أول ابن ابن أول لم يكن له شيء من ذلك .

ومنها من قال : الجدة لا يرث مع وجود أبي الميت ؛ نعم ولكن لا معنى لهذا القيد ، لأنه لا يرث حتى مع عدم وجود أبي الميت ،

ومنها من قال : الجدة يرث مع بنى الأخوة ؛ أباطيل كالظلمات بعضها فوق بعض لا الجدة ولا بنى الأخوة يرثون بفرائض فلا معنى لهذا الرباط الأحق ؛ هم لا يرثون إطلاقاً بفرائض ؛ لا فرادى ولا مجتمعين .

ومنها من قال : ميراث الجدة مثل ميراث الأب سواء بسواء إن لم يكن هناك أب ، وقد بينا أن الجدة لا يرث أصلاً لا مع وجود أب ولا عند عدمه .

ومنها من قال : إذا اجتمع مع الجدة أخوة أشقاء وأخوة للأب فقط ، سقط الأخوة للأب ، وقاسم الجدة الأخوة الأشقاء . وهذا باطل آخر ، لا ميراث للجدة أصلاً ؛ وبالتالي لا مقاسمة ؛ ولا فرق بين الأخوة في ميراث الفرائض ؛ يستوى الشقيق وغير الشقيق ، الأخوة يرثون بالسوية والجدة لا يرث شيئاً .

ومنها من قال : الجدة يقاسم الأخوة جميعاً ( أشقاء وغير أشقاء ) للجدة السدس ولا ينقص عن السدس شيئاً ؛ قلنا لا ميراث للجدة أصلاً فلا مقاسمة ولا سدس ولا شيء من هذا الإفك المفترى .

ومنهم من قال : الجدة يقاسم الأخوة ويكون له مثل ما لأحدهم  
بلا تمييز وهذا كله باطل لا ميراث للجدة أصلاً .

ومنهم من قال : يقاسمهم إلى الثلث ، أى طالما لم تنقصه المقاسمة عن  
الثلث ، فإن أنقصته المقاسمة عن الثلث ، أخرجناه من المقاسمة وأعطيناه  
الثلث تلك قسمة ما يسمونه (الأحظ) يختارون له الأحظ في خيارات شتى ،  
نفس فكرة الخيار في القسمة هي فكرة جاهلية ، هي أبعد شيء عن العدل  
والقسط والحق والرشد .

ومنهم من قال : يقاسمهم إلى السدس .

ومنهم من قال : يقاسمهم إلى السبع .

ومنهم من قال : يقاسمهم إلى الثمن .

ومنهم من قال : يقاسمهم إلى ثلاث عشرة .

ومنهم من قال : يأخذ الجدة الأفضل له من ثلاث خصال .

١ — المقاسمة مع الأخوة .

٢ — ثلث ما بقي بعد أصحاب الفرائض .

٣ — سدس جميع المال ، ولا يقل عن ذلك بحال من الأحوال .

ومنهم من قال : الجدة يقاسم الأخوات لأب ولا يقاسم الأخوات  
الشقيقات ، قالوا الشقيقات يأخذن فرائضهن التي قسم الله لهن ، ثم بعد ذلك  
يقاسم الجدة الأخوات لأب ما بقي من الفرائض على ألا ينقص نصيب الجدة  
عن السدس شيئاً .

وأما عن الجدات :

فمنهم من قال : الجدة لا ترث مع أم الميت ، ولكن ترث مع أب  
الميت . لا ميراث للجدة بتاتاً في أى حال من الأحوال ولو عند عدم الأم  
وعدم الأب .

ومنهم من قال : أم الأم لا ترث مع الأم وفيما عدا ذلك فلها السدس

فريضة !! تعجب من قولهم فريضة !!! من ذا الذي فرض ؟! أنتم أم الله ؟! أنظر كيف يفترون على الله الكذب !!! وقالوا وكذلك أم الأب لا ترث مع الأب وفيما عدا ذلك فلها السدس فريضة !!! الافتراء على الله هو أفحش الكذب على الإطلاق قال تعالى : ﴿ وَإِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا وَاللَّهُ أَمَرْنَا بِهَا قُلْ إِنْ لِلَّهِ لَآيَأُمرٌ بِالفحشاء اتقولون على الله ما لا تعلمون ﴾ <sup>(١)</sup> . من كذب على رسول الله ﷺ وهو يعلم فليتبوأ مقعده من النار ، فكيف بمن يكذب على رب العالمين ؟! لا يفرض الفرائض على العباد ، الا رب العرش العظيم جل وعلا ﴿ تَاللَّهِ لَتَسْلُتُنَّ عِمَّا كُنتُمْ تَفْتَرُونَ ﴾ <sup>(٢)</sup> .  
ومنهم من قال : ترث الجدة مع الأب والجد ، قد طفع الكيل من افتراء المفتريين .

ومنهم من قال أم الأب وأم الأم إن اجتمعتا ، فإن كانت أم الأم أقعدهما فلها السدس دون أم الأب ، وإن كانت أم الأب أقعدهما ، أو كانتا في القعدة من المتوفى سواء ، فالسدس بينهما . . يخ بخ زيدوا من الإفك لتزدادوا من الجزاء .

ومنهم من قال : لا يرث من الجدات إلا جدتان أم الأب وأم الأم :  
 لا ميراث لأية جدة .

ومنهم من قال : يرث ثلاث جدات ولم يحددهن .  
ومنهم من قال : ترث أربع جدات

ومنهم من قال : ترث جميع الجدات ، ما قرب وما بعد من الجدات  
ومنهم من قال : ترث جميع الجدات إلا جدة بينها وبين الميت أب وأم .  
ومنهم من قال : الجدات ولا وكرن لا يزيد ميراثهن على السدس فرضا  
 انظر إلى قوله فرضا يقذفها ليجعل إفكه ضحكما فحما !

( تنفيد أقوال الفقهاء )

أصاب ابن عباس : في قوله لا أرث ابن ابني أي أن الجد لا يرث ،  
 نعم لا فريضة له في القرآن

وأصاب الصحابة في قولهم ليس للجد حكم في القرآن أى في الموارث  
وأصاب ابن حجر في قوله الجد لا يرث مع وجود الأب نعم ولا مع  
عدم وجوده

وأصاب أبو بكر الصديق (ض) في رجوعه عن توريث الجدة بعدما  
كان يفعل : لا ميراث للجدة . كان يرث جدة واحدة هي أم الأم ، ثم  
رجع عن ذلك

وأصاب ابن حزم في قوله لا يرث ابن الأبن ان كان معه ابن : الحفيد  
لا يرث بفريضة مطلقاً ، سواء مع الابن أو بدونه  
وأصاب أبو بكر وعمر : قال كل منهما في خلافته للجدة التي جاءت بها تطلب  
الميراث مالك في كتاب الله ولا في سنة رسوله شيء

وأصاب ابن حزم في قوله الابن الذكر لا يرث معه ابن الابن : لأن ابن  
الابن لا يرث بفريضة قط لا مع الابن ولا مع عدمه

وأخطأ ابن عباس في قوله يرثني ابن ابني دون اخوتي أى أن حفيد  
الميت يرثه ويحجب أخوة الميت عن الميراث وهو باطل شديد البطلان هذا  
ضد القرآن : الأخوة لهم فرائض في القرآن يرثون بها ، والأحفاد لا فرائض  
فهم لا يرثون

وأخطأ البخاري في قوله ابن الابن يحوز المال ، اذا لم يكن دونه ابن ،  
لأن نص بذلك فهو حكم باطل . الحفيد لا يرث بفريضة قط . سواء كان دونه  
ابن أو لم يكن

وأخطأ البخاري في قوله الجد يرث جميع المال إذا لم يكن دونه ابن ،  
لأن نص بذلك فهو حكم باطل : لا يرث الجد قط بفريضة

وأخطأ عمر ابن الخطاب إذ تناقض في حكم الجد في مائة قضية ينقض  
بعضها بعضاً والتناقض دليل الريبة والخطأ

وأخطأ علي ابن أبي طالب في قوله لابن عباس في توريث الجد مع الأخوة  
اجعله كأحدهما وامح كتابي ، لأن نص بذلك فهو باطل ، وهو في شك منه حتى  
أمر بمحو كتابه .

٢ - وفي قوله : أعط الجد سبعا ولا تعط أحدا بعده ، لانص بذلك فهو باطل ، والشك فيه ظاهر

٣ - وفي جعله الجد أخا حتى يكون سادسا ، لانص بذلك فهو حكم بالرأى باطل

٤ - وفي اعطائه الجد السدس ، ولم يكن أحد من الصحابة يفعله غيره .  
والرد كسابقه

٥ - وكان ينزل الأخوة من الجد منازل آبائهم لانص بذلك فهو حكم بالرأى باطل

وأخطأ ابن مسعود في توريث الجد السدس ، وكانت الميتة قد تركت زوجا وأما وأخا لأب والجد ؛ لافريضة للجد فيراثه باطل

وأخطأ عمر ابن الخطاب : إذ كان يعطى الجد السدس ثم كتب إلى ابن مسعود أن أعطه الثلث ففعل ، وكان عمر يرى أن الجد أولى بالميراث من الأخوة ، كل ذلك باطل ، وحكم بالرأى لانص به .  
وأخطأ ابن مسعود في طاعة عمر في الحكم بغير ما أنزل الله ، إنما الطاعة في المعروف

وأخطأ علي ابن أبي طالب : كان يعطى الجد الثلث ثم تحول إلى السدس كلاهما باطل ، لافريضة ميراث للجد .

وأخطأ زيد ابن ثابت : كان يشرك الجد مع الأخوة إلى الثلث ، الجد لاميراث له ، قالوا وكان زيد ابن ثابت يرى الأخوة أحق بالميراث من الجد عكس عمر ابن الخطاب ، وهذا الرأي وإن كان صوابا إلا أن فعله كان على خلاف ذلك الرأي ، فقد كان يشرك الجد مع الأخوة إلى الثلث وكان الواجب ألا يشركه معهم ، لأن الميراث لهم دونه . فهذا تناقض بعيد واختلاف في الكتاب شديد .

وأخطأ زيد ابن ثابت : إذ كان لا يرث الأخوة للأب مع الجد شيئا ، قالوا فانفرد بذلك عن باقي الصحابة في معاملة الجد للأخوة للأب مع الإخوة الأشقاء ، وكان الفقهاء يقولون ، الإخوة من الأب لا يرثون مع



الإخوة الأشقاء ، وهذه كلها احكام في الدين بالرأى باطلة لانص بها .  
وسأل ابن عباس زيد ابن ثابت عن ذلك ، فقال أقول برأى كما تقول .  
أنت برأيك !!

واخطأ مالك والشافعي وأبو يوسف : في قولهم يقول زيد ابن ثابت في  
الجد ان كان معه اخوة أشقاء قاسمهم مادامت المقاسمة خيرا له من الثلث ،  
فان كان الثلث خيرا له أعطاه اياه ولا يرث الإخوة من الأب مع الجد شيئا  
كل ذلك حكم بالرأى باطل ، لانص به ، ما قال الله لمالك ولا للشافعي  
ولا لأبي يوسف اتبعوا زيد ابن ثابت ولا غير زيد ابن ثابت ، ولكن قال  
عز وجل ﴿ اتبعوا ما انزل اليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه أولياء  
قليلًا مما تذكرون ﴾ ، ولو فعلوا ذلك ما ضلوا .

واخطأ محمد ابن الحسن : في توقفه في الجد ، لا ينبغي التوقف في شرائع  
الدين ولا ينبغي أن يعتمد مسلم بتوقفه أو بتوقف غيره من الفقهاء ، لوجاز  
التوقف اتباعا لمن توقف لتعطلت شرائع الدين كلها ، وما انزل الله هذا  
الدين لكي يتوقف الناس فيه ، التوقف جهل أوربية ، ولا ينبغي ان في  
شرائع القرآن ، الحق هو كل مذكور في التنزيل أو في التفصيل والباطل هو  
كل محشور غير مذكور لا في الكتاب ولا في السنة .

وأخطأ أحمد ابن حنبل : في قوله الجد كواحد من الإخوة . لانص  
بذلك ، فهو حكم بالرأى باطل .

وأخطأ ابن حزم : في قوله الإبن الذكر يرث معه الجد والجددة ،  
لانص بذلك فهو باطل .

وأخطأ في قوله لا ترث الجددة عند وجود الأم ولكن ترث عند وجود  
الأب : هذا حكم بالرأى لانص به فهو باطل : الجددة لا ترث مطلقا في  
جميع الأحوال ، لا ترث بفرائض ولا ترث من الباقي ولا عند عدم انسان  
أو وجوده ، هذه خرافات ملأت الآذان ما أنزل الله بها من سلطان هذا اختلاف  
في الكتاب شديد ، هذا هو الشقاق البعيد .

وأخطأ الزهري وربيعه وأبو قيس وأبو سليمان ومالك والشافعي : في قولهم  
لا يرث إلا جدتان فقط ، أم الأم وأم الأب ، باطل باطل باطل ، لا ترث

الجددة أبداً أى شىء بأى حال من الأحوال (الله أذن لكم أم على الله تفترون).  
وأخطأ ابن مسعود فى قوله : بتوريث ثلاث جدات ، وفى قوله فى رواية أخرى بتوريث ما قرب وما بَعُد من الجدات .

وأخطأ أحمد ابن حنبل والأوزاعى ومسروق فى قولهم : بقول زيد ابن ثابت بتوريث ثلاث جدات أو بتوريث ما قرب وما بعد من الجدات .  
وأخطأ زيد ابن ثابت فى قوله : بتوريث ثلاث جدات ، اثنتين من قبل الأم وواحدة من قبل الأب ، وفى رواية عكس ذلك . اثنتين من قبل الأب وواحدة من قبل الأم ، زور على زور ، كله إفك يبور .  
وأخطأ ابن عباس فى توريثه أربع جدات : هذا حكم بالرأى باطل ،

ومن عجب أن يقول ابن عباس فى الجدة المذكورة لا يرث ، وهذا هو الصواب ثم يحكم فى الجدة الأنثى بهذا الباب ، يرفع الباطل إلى أربعة أنساب .  
يا أمة القرآن ، ما لكم وللباطل المتهم على القرآن ، ألا يكفيكم الحق الذى فى القرآن ؟ ! ﴿ قل جاء الحق وما يبدىء الباطل وما يعيد ، قل ان ضللت فلانما أضل على نفسى ﴾<sup>(١)</sup>.

وأخطأ أبو حنيفة والثورى فى حكمهما بتوريث كل جدة إلا جدة يدها وبين الميت أب وأم : قد اجمعت الفقهاء فى تلك الفرية فزادوا بأضعاف الأضعاف حتى قد ستمنا من الرد على هذا الأسفاف ، ولكن لا بد من الصبر إلى آخر المطاف ، بعرض خطايا كل من سمعنا على نصوص الكتاب والسنة .

وأخطأ عمر وعلى وابن عمر وشريح وسعيد ابن جبير فى توقفهم عن الجدة لم يقولوا فيه شيئاً ، ﴿ يا أيها الذين آمنوا كونيوا أنصار الله ﴾ ان الله لا يستحي من الحق ، لم يورث الله الاجداد قط ، هذا هو الحق المبين ، أفأنتم له منكرون ؟ ! قل هاتوا برهانكم ان كنتم صادقين - فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فلا تتعدوا عن نصرة الحق متخاذلين .

وأخطأ طوائف المصنفين : إذ جاؤا فى الأفك بكل قول باطل ظنين :  
فهم من قال : يقاسم الجد الإخوة إلى اثني عشر فيكون هو ثالث عشر لهم

ومنها من قال : يقاسم الجدة الإخوة إلى سبعة فيكون هو ثامنهم .  
ومنها من قال : يقاسم الجدة الإخوة إلى ستة فيكون هو سابعهم .  
ومنها من قال : يقاسم الجدة الإخوة إلى السادس ولا ينقص عنه مهما كثر  
عدد الإخوة .

ومنها من قال : له الثلث .

ومنها من قال : ميراث الجدة مثل ميراث الأب سواء بسواء ، إذا لم  
يكن هناك أب وارث ، ولا يرث مع الجدة أخ : هذا حكم بالرأى لانص  
به فهو باطل .

وأخطأ عمر وابن مسعود وعلى : إذ كانوا يقاسمون الجدة مع الإخوة  
بينه وبين أن يكون السادس خيرا له من مقاسمة الإخوة ، لانص بذلك  
فهو باطل .

وأخطأ عمر ابن الخطاب في أن الأجداد يرثون الأحفاد دون إخوتهم ،  
وهو عكس قول ابن عباس وكلاهما باطل لا الأجداد ولا الأحفاد يحجبون  
الأخوة عن الميراث .

وأخطأ مالك في قوله : أن أم الأم لا ترث مع الأم شيئا وفيما عدا ذلك فإن  
لها السادس فريضة !!! وفي قوله أن أم الأب لا ترث مع الأب شيئا وفيما عدا ذلك فإن لها  
السادس فريضة !!! لاميراث للجدة بتاتا في أى حال من الأحوال واستطرد  
في تلك الأخطاء الضلالة المبينة على ضلالة أن الجدة ترث فقال : فإن اجتمعنا  
وليس للمتوفى دونها أب ولا أم ، فإن كانت أم الأم أقعدهما فلها السادس  
دون أم الأب . وإن كانت أم الأب أقعدهما أو كانتا في القعدة من المتوفى  
بمنزلة سواء فالسادس بينهما ، ولا ميراث لأحد من الجدات إلا الجديتين ، هذا  
كله باطل كما قدمنا إذ لانص بأى شيء من ذلك ، وفضلا عن ذلك فهو  
متناقض في تلك المفتريات والتناقض هو من أقطع علامات البطلان قال تعالى  
(ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا) <sup>(١)</sup> ، يقول إذا لم يكن  
دون أم الأم أم فلها السادس فريضة وأن أم الأب إذا لم يكن دونها أب فلها

السدس فريضة ثم يقول ان اجتمعنا فالسدس بينهما فاين ضاعت الفريضة؟  
فكيف ضيعت فرائضك التي فرضتها وشرعت من الدين ما لم يأذن به الله؟  
(تالله لتستأن عما كنتم تفترون) (١)

وأخطأ زيد ابن ثابت وعمر وعثمان في قولهم : إذا ورث الجد مع  
الأخوة قاسمهم ما كانت القسمة خيراً له من الثلث ، فإذا كان الثلث خيراً له  
من القسمة أعطيه

وأخطأ الشافعي في قوله هذا قول زيد وعنه قبلنا أكثر الفرائض وكل  
الشرائع لا تؤخذ إلا من الكتاب والسنة كما أمر الله تعالى ولا تؤخذ أبداً من  
آراء الناس وأقوالهم كائناً من كانوا كما حذر الله تعالى من ذلك أشد التحذير  
إذ جعلها عبادة للهؤلاء الناس إذ يطيعونهم فيما يشرعون على خلاف ما أمر  
الله وهذا الذي رآه زيد في المواريث يخالف لما أمر الله كما أسلفنا فلا حجة  
للتابع ولا للمتبع قال تعالى (اتبوا ما أنزل إليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه أولياء)

وأخطأ ابن قدامة في قوله : الجدة ترث السدس ان لم تكن أم فإن كانت  
فلا ترث الجدة معها شيئاً ، قد اثبتنا بطلان تلك المفتريات مراراً وكانت  
حجته ( اجمع على ذلك أهل العلم ) وتلك حجة داحضة لا تغني عنه من الله  
شيئاً ، حذر الله تعالى من هذا الضلال وما يفضي اليه من سوء المال ، فحكي  
جوار الضالين والمضلين جميعاً بقوله تعالى في الذكر الحكيم ( يوم تقلب  
وجوههم في النار يقولون ياليتنا أطعنا الله وأطعنا الرسولاً ، وقالوا ربنا إننا  
أطعنا ساداتنا وكبراءنا فأضلونا السبيلاً ، ربنا آتهم ضعف من العذاب  
والعظيم لعنا كبيراً ) (٢)

وأخطأ ابن قدامة في قوله وترث الجدة أم الأب وابنها حي!!! لا ترث  
الجدة أبداً بحال من الأحوال لأمع ولدها ولأمع عدمه أفلا تسمعون ؟ !  
وأخطأ ابن قدامة كما أخطأ أقرانه من تلاميذ الفقهاء القدامى في ترديد  
ما أفكوا زوراً وبهتاناً ، أخطأ في قوله الجدات وان كثرن لم يزدن على  
السدس فرضاً ، ينفخون الأباطيل والمفتريات ، بتلك الكلمات والتأكيدات

(فرضاً) (وإجماعاً) ولا يزيد الباطل نفخه الا بطلانا ولا يزيد طبله الا بهتاناً  
وذكر ابن قدامة ثلاثة مذاهب مختلفة لاحكام توريث الأجداد مع  
الأخوة والأخوات الأشقة وغير الأشقة إذا كان معهم ورثة أهل فرائض  
أو لم يكن معهم ، وسمى لكل مذهب اتباعه من الفقهاء ، وهم مذهب علي  
ومذهب ابن مسعود ومذهب زيد ابن ثابت واتباع كل واحد من تلك  
المذاهب من الفقهاء

وذكر ابن قدامة عدة أمثلة لأحكام تلك المذاهب المتناقضة ، كلها  
سبق ذكرها والرد عليها تفصيلاً ، والقضية كلها ضلالات وأباطيل ما أنزل  
الله بها من سلطان ، هي شرائع بآراء الذين اصطنعوها كلها مخالف للقرآن  
والسنة ، والمذاهب بجميع أنواعها هي الطامة الكبرى ، هي أعظم كارثة  
دمرت الإسلام كما دمرت شرائع الله التي أنزلها على الأمم السابقة فإنا لله  
وإنا اليه راجعون .

وأخطأ أبو حنيفة في قوله : للجدة السدس واحتج بحديث مكذوب  
موضوع قد فندناه ولفظه (أطعموا الجدات السدس) وأخطأ في قوله :  
للجدة السدس (مطلقاً وصاعداً ان كن ثابتات متحاذيات في القرىضة)  
وهذا الكلام قعقة كقعقة الكهان (يوحي بعضهم إلى بعض زخرف القول غرورا  
تلك شنشنة نعرفها من أخزم فلاحول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم : قال لأن  
القربى تحجب البعدى !! لا ميراث لأية جدة ، لا قربي ولا بعدى ، لا ثابتات  
ولا مزعزعات ، لا متحاذيات ولا متفاونات ؛ هيئات هيئات ، ما للمفترين على  
الله من إفلات .

وأخطأ أبو حنيفة في قوله : للجد السدس مع ابن أو ولد ابن ، لانص  
بذلك فهو كله باطل .

وأخطأ أبو حنيفة في قوله : تسقط الجدات مطلقاً بأمر الميت ولا تسقط بأمر  
الميت ( يريد الجدات للأب والجدات للأم ) قال ولا تسقط الجدات الأبويات  
بالأب ولا بالجد كل هذا هراء لا معنى له لانه باطل ترتب على باطل فهو أشد

بطلاناً وأعظم نكراً : وقد سبقه إلى تلك المفتريات غيره وقد فندناها جميعاً وأخطأ ابن قدامة في قوله : في أخ شقيق وأخ لأب وجد . قال يقتسمون على ثلاثة ( أسهم ) ثم يرجع الأخ الشقيق على الأخ للأب فيأخذ ما في يده !!! هذه الأعيب في الدين تجاوزت في هزليتها كل اعتبار . هذه هي عين السخرية التي ذكرها القرآن الكريم في قوله تعالى ﴿ ولا تتخذوا آيات الله هزواً واذكروا نعمة الله عليكم وما أنزل عليكم من الكتاب والحكمة يعظكم به واتقوا الله واعلموا أن الله بكل شيء عليم ﴾ (١) .

### ( حكم الشرع )

الأجداد والجدات والأحفاد والحفيدات لأفرائض لهم في كتاب الله ولا في سنة رسوله فهم لا يرثون مع أصحاب الفرائض بأي حال من الأحوال أما ميراث البواقي ( ما أبقت الفرائض ) فإن المذكور من هؤلاء أي الأجداد أو الأحفاد المذكور ، دون الجدات والحفيدات الإناث — قد يرث الواحد منهم البواقي إن كان هو [ أولى رجل ذكر ] في الأحياء من أقارب الميت ، ولا يكون ذلك إلا إذا كان جميع ورثة الميت من أصحاب الفرائض إناثاً ليس فيهن رجل ذكر كما قال النص المتواتر لأن أي رجل ذكر من أصحاب الفرائض هو أولى بميراث البواقي من أي رجل ذكر من غير أصحاب الفرائض ، فإن اجتمع على البواقي جد وحفيد ، فالحفيد أولى بها من الجد ، ( راجع باب الأولويات ) وإن كان للميت أخ شقيق أو غير شقيق ، فلا ميراث للأجداد ولا للأحفاد هنا ، بل الميراث للأخ ، هو أولى منهم لأنه من أصحاب الفرائض ، وهم لا فرائض لهم .

### ( سبب الخلاف )

الحكم في دين الله بالرأي دون النص ، بل وفي معارضة النص ، أو اتباع الأحاديث المكذوبة الموضوعة أو اتباع ما يسمونه اجماع أهل العلم ، أو اتباع المذاهب المختلفة أو غير ذلك من الضلالات .

---

(١) البقرة ١٢١

## ٤ - مواريث باطله التوريث بالتعصيب

أقوال الفقهاء

المذهب والمرجع	رأى المذهب وحجته والرد المختصر رمزا صواب ↑ خطأ ↓
أبو حنيفة <sup>١</sup> أبو حنيفة <sup>١</sup>	<p>تكلم عن الأولويات في الميراث فجعلها للعصبة ↓ قال العصبة ثلاثة أقسام ! ١ - نسبيه ٢ - سببيه ٣ - عصبة ولد الزنا . ثم فرع على ذلك التقسيم الخرافي فقال : - ١ - ( <u>العصبة النسبية</u> ) تنقسم إلى ثلاثة أقسام : أ - عصبة بنفسه : وهو كل ذكر لم يدخل في نسبته إلى الميت انثى ، فان دخلت لم يكن عصبة كالأخ للأُم ↓ ب - عصبة بغيره : قال البنت تصير عصبة بالإبن ↓ وكذلك بنت الإبن ليست عصبة ولكنها تصير عصبة بابن الإبن ↓ وكذلك الأخوات يصرن عصبات بأخوانهن ↓ ج - عصبة مع غيره : قال كالأخوات مع البنات ↓ أو مع بنات الإبن ↓ ٢ - ( <u>العصبة السببية</u> ) قال هي عصبة المعتوق جعل المالك عصبة لعبده إذا أعتقه ↓ ثم بعد موت المالك تصير عصبة المالك عصبة لمعتوقه ↓</p>

رأى المذهب وحجته والرد المختصر رمزا صواب ↑ خطأ ↓	المذهب والمرجع
<p>٣ - ( عصبية ولد الزنا أو ولد الملاعة ) قال أن عصبية كل منهما مولى الأم وأراد بذلك عصبية الأم ان كانت حرة ↓ أو مالك الأم إن كانت أمه ↓ .</p> <p>وهذا كله هباء ، من خيالات الفقهاء ما أنزل الله به من سلطان .</p>	
<p>قال الأخ من الأم إذا كان ابن عم يرث بالفرض وبالتعصيب ↓</p>	البخارى <sup>١</sup>
<p>يحوز العصبية بنفسه ما أبقت الفرائض ↓ وعند الانفراد يحوز جميع المال ↓</p>	أبو حنيفة <sup>٢</sup>
<p>قال أجمعوا على أن الذى يبقى بعد الفريضة للعصبية ↓ إذا كان مع بنات الإبن ذكر ، ابن ابن أو ابن ابن ابن ( أى إذا كان مع الحفيدة حفيد أو ابن حفيد ، فانه يعصبن أى يصرون به عصبية فيرثن معه ما بقى من الفرائض ↓</p> <p>قال هما كلاتان :</p>	النووى <sup>١</sup> ابن قدامة <sup>٣</sup>
<p>١ - كلاله الأخوة العصبية إذا لم يكن ولد ↓</p> <p>٢ - كلاله الأخوة غير العصبية ( للأم فقط ) إذا لم يكن والد ولا ولد ↓</p>	مالك <sup>٤</sup>
<p>قال أجمعوا على أن الأخوات عصبية البنات ، يرثن ما فضل من البنات ↓</p>	ابن بطال <sup>٥</sup>

(١) فتح ١٢ / ١٤ (٢) الدار المختار ٦ - ٧٧٣ (٣) المفتى ١٧٢/٦ - ١٧٣  
(٤) الموطن ٣١٩ . (٥) فتح ١٢ / ١٦



المذهب والمرجع	رأى المذهب وحجته والرد المختصر رمزا صواب ↑ وخطأ ↓
مالك والشافعي <sup>١</sup>	وأحمد وأبو حنيفة قالوا الأخوات عصبه البنات يأخذن ما فضل عنهن ↓
الماذري <sup>٢</sup>	قال مراتب التعصيب البنوة ثم الأبوة ثم الجدودة ↓
الفخر الرازي <sup>٣</sup>	إذا لم يكن للمورث غير أبويه فلائمه الثالث ، وللأب الباقي السدس فريضة والباقي بالتعصيب ↓
ابن الزبير <sup>٤</sup>	قال في ابنة وأخت ، للإبنة النصف ↑ والباقي للعصبة ↓
الطحاوي <sup>٥</sup>	قال مراد النبي ﷺ من قوله [الأولى رجل ذكر] هو ( للعصبة ) ↓↓↓
مالك <sup>٥</sup>	لأخوة من الأب والأم ( أى الأشقة ) يرثون مع البنت يكونون لها عصبة ↓
ابن قدامة <sup>٦</sup>	لأخوات مع البنات عصبة لمن ما فضل ↓ وليس لمن معهن فريضة ↑
ابن قدامة <sup>٧</sup>	إذا اجتمع أخوات شقيقات وأخوات لأب ورث الشقيقات دون الأخوات لأب إلا أن يكون معهن أخ ذكر فيعصبهن فيما بقى للذكر مثل حظ الأنثيين ↓
ابن عباس وأهل الظاهر <sup>٨</sup>	قالوا في بنت وأخت للبنت النصف ↑ والباقي للعصبة ↓
ابن حزم <sup>٩</sup>	الولاء يرثه ورثة الممتق من عصبته ↓
ابن قدامة <sup>١٠</sup>	ولد الملاءنة ترثه أمه أو عصبته ↓

(١) المحل ١٠/٣١٨-٣١٩ (٢) فتح ١٢/١٤ (٣) التفسير الكبير ٨/٢٠٩ (٤) فتح ١٢/١٦  
(٥) الموطأ ٣١٤ (٦) المغني ٦/١٦٦-١٦٨ (٧) المغني ٦/١٧٤-١٧٧ (٨) فتح ١٢/١٣  
(٩) المحل ٩/٣٩٥-٣٩٨ (١٠) المغني ١٦٠-١٦٨

## ( الرد المفصل بالنص والبرهان لا بالرأى )

( من هم العصبية )

عصبية المرء هم سلالته وسلالة آبائه وأجداده الذين يحمل اسمهم وينتمى إليهم ، بعضهم عصبية بعض ، ذكوراً وإناثاً .

والعصبية الصغيرة إذا انتسبوا إلى جد أعلى يجمعهم صاروا قبيلة واحدة منتمية إلى هذا الجذ الأعلى الذى نسلت منه كل تلك العصبية الصغيرة ، فحملوا جميعاً اسم القبيلة ، كما حملت كل عصبية من تلك القبيلة اسم جدها الأدنى الذى ينتمون إليه .

والقبائل الكثيرة إذا انتسبوا إلى جد أعلى يجمعهم جميعاً ، صاروا شعباً واحداً منتمياً إلى ذلك الجذ الأكبر الذى نسلت منه كل تلك القبائل ، فتكون الشعب من قبائل ، وتكونت القبائل من عصبية ، وهكذا كلما ارتفعنا فى السلالة تكونت مجموعات أكبر وأكبر حتى ينتهى الأمر إلى أبى البشر جميعاً آدم عليه السلام .

فمثلاً بنو هاشم هم جميعاً عصبية واحدة بعضهم عصبية بعض ذكوراً وإناثاً . وبنو أمية عصبية واحدة ، وبنو عبد شمس عصبية واحدة ، وبنو عدى وبنو أسد وغيرهم وغيرهم ، كل منهم يكون عصبية مستقلة تنتمى إلى الجذ الذى نسلوا منه .

وكل تلك العصبية تلتقى عند جد أعلى واحد هو ( فهر ) هم جميعاً من سلالته وينتمون إليه فتكونت من مجموعهم قبيلة قريش ، ثم تلتقى قريش ومضر وربيعه وغيرها من قبائل الجزيرة العربية عند الجذ الأكبر لهم جميعاً وهو اسماعيل عليه السلام ، فتكون من مجموعهم شعب العرب .

وعلى هذا النسق يتكون الشعب اليهودى بجميع قبائله وبطونه الذين هم جميعاً سلالة جد واحد أعلى ينتسبون إليه هو إسرائيل عليه السلام وعلى غرار ذلك تكونت الشعوب السامية والحامية والآرية وغيرها من البشر وتلتقى كل تلك الشعوب عند أبى البشر جميعاً وهو آدم عليه السلام .

والى ذلك يشير القرآن الكريم بقوله تعالى ﴿ يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم إن

الله عليم خبير<sup>(١)</sup>، والله تبارك وتعالى في خلقه حكم جليلة كثيرة ، لا يحصيها ولا يحيط بها علما إلا هو جل جلاله ، ولـسـكنه تبارك وتعالى في تلك الآية الكريمة قد أخبرنا عن واحدة من تلك الحكم العظيمة وذلك بقوله عز وجل ﴿ لتعارفوا ﴾ اذ يترتب على ذلك التعارف ما يترتب من تعاطف وتآلف وتكافل وتناصر وغير ذلك من المزايا الاجتماعية التي تربط الأصناف البشرية بأوثق رباط ، وأقوى ما يكون ذلك الرباط بين أفراد الأسرة الواحدة ، ذكر وأنثى وذريتهما ، ثم رباط العصبية الواحدة المكونة من عدة أسر متحدة الجذ ثم تعارف الشعب الواحد وارتباط قبائله ، ثم تعارف شعوب العالم ، وارتباطها برباط الإنسانية الشامل ، والله الحكمة البالغة ، وهو أحكم الحاكمين . ولقد رتب الله عز وجل على هذا التعارف والترابط حقوقاً وواجبات شرعية تزيد هذا التعارف والتآلف قوة وتوثيقاً ، سنذكرها في موضعها ، ان شاء الله تعالى .

فالعصبية الواحدة هم جميع الذين ينتسبون إلى رجل واحد ، تحدثت منه سلالاتهم ، هم عصبية واحدة ذكوراً وإناثاً ، وتنقطع العصبية عما وراء ذلك الأب المعلوم ، من نسب غير معروف .

وانما فصلنا كل ذلك التفصيل من أجل تحديد أفراد أية عصبية معينة ، واخضاعهم للمسئوليات الشرعية التي ألزمهم بها الإسلام ، فمن كان من أفراد عصبية بعينها ، وقع عليه كفل من المسؤولية التي لزمها ؛ وحق له قبلها ما فرضه الله من كفالتها ، ومن كان خارجاً عن تلك العصبية ، لم تلزمه مسئوليتها ، ولم يجب له كفالتها .

وليست العصبية صفة خاصة بالذكور دون الإناث ، بل كل من نسل من أهل هذه العصبية فهو من عصبيتها ذكراً كان أو أنثى ، فبنات مضر الإناث مثل بني مضر الذكور ، هم جميعاً من عصبية مضر ، لكل واحد منهم ذكراً كان أو أنثى . حق كفالتها . وعلى كل واحد منهم ذكراً كان أو أنثى كفل من مسئوليتها . وبنات ربيعة مثل بني ربيعة هم جميعاً عصبية ربيعة .

لكن ذرية بنات ربيعة المتزوجات من مضر ، ليسوا من عصبه ربيعة  
ولكنهم من عصبه مضر ، وكذلك ذرية بنات مضر المتزوجات في ربيعة ،  
ليسوا من عصبه مضر ولكنهم من عصبه ربيعة .

عصبه المرء هم سلالة وسلالته وأجداده الذين يحملون اسم القبيلة  
التي هو منها ، ذكوراً كانوا أو إناثاً ، فليس من عصبه أية قبيلة الرجال  
الذين يتزوجون نساء من تلك القبيلة ، وهم من قبيلة أخرى ، لا هم  
ولا ذرياتهم ، وليس من عصبه أية قبيلة النساء المتزوجات من تلك القبيلة  
وهن من قبيلة أخرى ، لكن ذرياتهن هم من عصبه تلك القبيلة لأن  
أزواجهن منها .

فأم الميت وجداته اللاتي من قبائل أخرى غير قبيلة الميت لسن من عصبته  
وإخوة الميت لأمه الذين آباؤهم من قبائل أخرى غير قبيلته ليسوا من عصبته  
لكن إخوته للأم الذين آباؤهم من قبيلة الميت هم عصبته رغم كونهم إخوة  
للأم فقط ، وأنحوال الميت الذين هم من قبيلة أخرى ليسوا عصبه له ،  
لكن أخواله الذين آباؤهم من قبيلة الميت هم له عصبه ، وكذلك أبناء الأخوات  
وأبناء البنات ، هم عصبه إن كان آباؤهم من نفس القبيلة ، وهم ليسوا  
بعصبه إن كان آباؤهم من قبائل أخرى .

### ( خرافة التعصيب )

ما جعل الله من عاصب ولا معصوب ولا تعصيب ، ما قال الله شيئاً  
من ذلك ولا رسوله ، ولكن الفقهاء لما فشت فيهم فرية ( الميراث للعصبه ) ،  
فرعوا لها فروعاً وجعلوا لها أحكاماً ، زادت الطين بلة ، وشوشت العقول  
تشويشاً .

لفظ العصبه يطاق على كل من جمعهم سلالة واحدة ، فمثلاً أفراد  
قبيلة خزاعة رجالاً ونساء هم عصبه واحدة ، يقال للرجل أو للمرأة منهم  
أنه من عصبه خزاعة ، وكذلك بنو بكر عصبه ، وقريش عصبه وكل قبيلة  
عصبه ، الرجال والنساء في ذلك سواء ، لا تفاوت بين صفة العصبه عند  
الرجل وعند المرأة ، لأنها مجرد انتساب الى الجلد الذي نسلوا منه ، وليست  
مقياساً لقوة ولا فضل ولا مال ، وليس أى من الجنسين يعصب الآخر ،

هذا وهم باطل ، لفظ العصبية هو مجرد دلالة ، على الانتماء لنفس السلالة .  
ولكن وساوس الشيطان نفخت في خيال الفقهاء خيالات عجيبة ما أنزل  
الله بها من سلطان ، وكان من تلك الخرافات ( خرافة التعصيب ) وهو ما يقع  
من الفاعل على المفعول به ، أسلوب خفى عجيب فيضئ عليه طاقة من  
التعصيب .

زعموا أن الأخ الذكر يعصب أخته الأنثى ، فيكسبها حقوقاً لم تكن لها  
لولا ذلك التعصيب ، فيجعلها ترث معه ما أبقت الفرائض ، أى أنه ان كانت  
الأخت الأنثى بدون أخ ذكر فلا ميراث لها من البواقي ، أما ان كان لها أخ  
ذكر فقد استحققت معه ميراث البواقي ! ! بما نفخ فيها من روح التعصيب  
العجيب ، فيتقاسمون البواقي ، للذكر مثل حظ الأنثيين ، الأخ الذكر هو  
العاصب والأخت الأنثى هى المعصوبة ، فتكتسب المعصوبة حق الميراث  
بتأثير العاصب فيها ، ألا تعجب من هذا الخيال الخصب ؟ ! ان هذا لشيء  
عجيب ! ! .

وزعموا أن الحفيد الذكر أو ابن الحفيد الذكر ، يعصب أخته الحفيدة  
الأنثى ، أو يعصب عمته الحفيدة الأنثى ، فيكسبها حق وراثته البواقي معه ،  
بنفس الطريقة السحرية السابقة ، للذكر مثل حظ الأنثيين ، تكتسب المعصوبة  
حق الميراث بفعل العاصب فيها ! ! تكسب الميراث الذى أتاها ، بفعل  
العاصب الذى تغشاها ، فياله من أثر عجيب ! ! يعصبها أو يُخصبها  
فتحمل ميراثاً لم يكن لها من قبل ، هذا فعل مدهش حقاً ، ولكن الأدهش  
منه قولهم أن الأنثى تعصب الأنثى فتصير لها عصبية . اذا كان تعصيب الذكر  
للأنثى يشير الى لون من الغشيان ، فتعصيب الأنثى للأنثى قد خرج عن  
مفهوم الإنسان ، فهل عند المفترين من بيان ؟

فقد زعموا أن أخت الميت تعصب بنت الميت ، فتصير لها عصبية ، وبذلك  
ترث الأخت مابقى بعد ميراث البنت ! ! وكما نرى فإن أثر التعصيب هنا  
معكوس ، إذ أن العاصب هنا هو الذى يستفيد من عملية التعصيب وليس  
المعصوب ، الأخت هى التى تكسب من هذا التعصيب لا البنت ، فالحال هنا  
مقلوب ، العاصب يستفيد دون المعصوب .

تري أين غاب هذا العلم المدهش عن صاحب الرسالة ﷺ ؟ أم أين  
توارى في القرآن ، أم أنزل عليكم أم لكم به برهان ؟  
أيها الناس من أين جئتم بهذا البهتان الذي ليس له ذكر لا في السنة ولا  
في القرآن ؟

أيها المسلمون هل في تلك الصورة الهازلة شيء من الجلد والوقار  
اللازم في شرائع الدين ؟ أم الوضاعون لا يرجون لله وقاراً ؟

لقد انطلق القوم في تصنيف تلك المهازل يشرعون من الدين ما لم يأذن  
به الله دون اكتراث أو مبالاة ﴿ تالله لتسلن عما كنتم تفترون ﴾

ثم هذا التعصيب المفترى كيف يتصورون حصوله ؟ كيف يقع من  
العاصب على المعصوب ؟ أهو يقول بقوله ، أم يفعل بفعله ؟ أم هو  
اختراق شعاعى ؟ أم هو نفخ روحى ؟ أم هو تيار كهربى ؟ أم هو سر  
غير ذلك خفى ؟ طاقة مجهولة يفرغها العاصب في المعصوبة فتكتسب الميراث  
بتلك الألعوبة نبئوننا عن سر تلك المفتريات ، كلا بل الإسلام برىء من  
تلك الجهالات والضلالات .

فخلو الكتاب والسنة من فرية العاصب والمعصوب والتعصيب هو أكبر  
دليل على بطلانها .

### ( جهالة التعصيب )

المراد من لفظ التعصيب مجهول غير معلوم ، لا الذين فتقوه ولا الذين  
نشروه يدركون له أى مفهوم ، لم يوضح لنا أى واحد من الذين يزمرون  
أنشودة ( التعصيب ) ، ماكنه هذا التعصيب ؟ ما مدخله وما مخرجه ؟  
ولا كيف يكتسب ولا كيف يقتصب ؟ ! أم هو تقليد جاهل ، ووهم  
جماعى ، هام به الهائمون فغوى به الغاؤون ؟ !

بنت الميت الذكر هى من عصابة الميت ، وأخت الميت من أبيه هى من  
عصابة الميت ، وابنة ابن الميت (حفيدة) هى من عصابة الميت ، فهل يحتاج  
الذى هو فى نفسه عصابة إلى تعصيب جديد ؟ أم غاضت صفة العصابة فيه  
فهو بحاجة إلى مزيد ؟ نفدت مع الايام طاقة العصابة فاحتاجت إلى التجديد

بشحنة قوية ، هل هذا التعصيب المفترى يحدث في ذات المعصوب أوفى صفاته شيئاً لم يكن فيه من قبل ؟

مادام لفظ العصبية يدل على أن الموصوف به هو من سلالة نفس الجد الذي نسل منه الميت ، إذا فصفة العصبية هي صفة غير قابلة للاستحداث ولا للتغير ولا للنقصان أو الزيادة ، لأنها صفة أمر قد سبق ، وإنسان قد خلق ، فلا استدراك لما سبق ، ولا تغيير لما خلق ، فكيف يعصبها أخوها أو ابن أخيها وهي مثله عصبية ؟ كلاهما من سلالة جد واحد ، هل فقدت عصبيتها فهو يحدد فيها صفة العصبية ؟ أم نقصت عصبيتها فهو يشحنها بمزيد من التعصيب لتصير كاملة العصبية ؟ مستحقة لميراث البواق معه ؟ هل هذا العاصب سيزيد المعصوب شيئاً ؟ أو يستحدث في كيانه شيئاً ؟ خبرونا ماهو ذلك الشيء وكيف يحدث ، وما برهان كل ذلك ؟ اثبتونا بأثارة من علم ان كنتم صادقين ، نحن لانهم مع الهائمين ، ولانزمر مع الغاوين ، نريد العلم الصحيح والحق اليقين ، لا قبل للقوم بذلك المطلوب ، انماهم يرددون ما لا يعلمون ، وينعقون بما لا يسمعون ، القضية كلها مجاهيل ، كلها خيالات وأباطيل ، جهالات عمياء ، وضلالات خرقاء ، لا رشد فيها ولا غناء .

### ( ضلالات التعصيب )

لو كان التعصيب مجرد قصة من الخرافات ، أو زلة رأى في الدراسات لضربنا عنه الذكر صفحاً ، ولمررنا به مر الكرام ، ولم نعره كل هذا الاهتمام ، ولكنهم جعلوه أصلاً لكثير من أحكام المواريث ، فصار مصدراً مستديماً للضلالات ، فكان لزاماً علينا التصدي له لاحقاق الحق وإزهاق الباطل .

فن تلك الضلالات عند فريق من الفقهاء حبس ميراث البواق على العصبية ، وهذا باطل شديد البطلان ، مناقض للنصوص المتواترة المتيقنة الصحة ، قد فندناه تفصيلاً ( راجع باب ميراث البواق )

ومن تلك الضلالات ، عند فريق آخر من الفقهاء ، جعل أولوية

( م ٧ - ديوان المواريث )

ميراث البواقي للعصبة ، وهذا باطل آخر مناقض للنصوص القطعية الثبوت  
قد فصلناه تفصيلاً (راجع باب الأولويات)

ومن تلك الضلالات ، فرض ميراث البواقي للعاصبين والمعصوبات ،  
من الأحفاد والحفيدات ، وهذا أيضاً باطل . نكر البطلان ، البواقي بالنص  
القاطع هي [ لأولى رجل ذكر ] وقد يكون الأولى غير الحفيد الذكر .  
وتوريث الحفيدة أو أمة امرأة من النساء ، هو نقض صارخ لذلك النص القاطع  
ومن تلك الضلالات ، توريث الأخت الأنثى مع البنت بحجة التعصيب  
وأمة أنثى بالنص القاطع المتواتر ما لها في البواقي من نصيب ، البواقي هي  
قصر على الرجال يأخذ منهم من كان هو [ أولى رجل ذكر ]

ومن تلك الضلالات ، التوريث الجماعي لرهط العصبة ، العاصبين  
منهم والمعصوين ، يقتسمون البواقي - بزعمهم - للذكر مثل حظ الأنثيين  
وهذا أيضاً باطل ، فكما أسلفنا البواقي لرجل واحد لالرهط من الرجال  
وضلالات أخرى من شكلها أو على غرارها قد فصلناها في باب البواقي ،  
فلا داعي لتكرارها هنا وجماع القول فيها كلها أن التعصيب أصلاً باطل  
وضلال وكل ما تفرع عن الضلال فهو بالضرورة ضلال ، ثم إن كل واحدة من  
تلك الضلالات بإعتبارها شرعة إفك دائمة التطبيق ، هي مصدر ظلم مستمر  
وسبب بوار للمسلمين ، فالأشارة هنا إلى الأسباب تغني عن كثير من الأطناب  
وحسبك من شر سماعه .

### ( ليست العصبة سبباً للميراث )

ليست العصبة سبباً لأي ميراث ، ليس أحد من الناس في دين الله يرث  
من أجل أنه من العصبة ، الميراث فرضه الله تعالى لفئات معينة من أقارب  
الميت ، منهم العصبة ومنهم غير العصبة ، فالذي يرث منهم إنما يرث من  
أجل تلك القرابة التي سماها القرآن ، لا بسبب كونه عصبة أو غير عصبة  
فليست العصبة شرطاً في الميراث ، جعل الله أعظم نصيب في الميراث  
للأزواج وهم غير عصبة . للزوج نصف التركة كلها ، وورث الله تعالى  
الأمهات وقد يكن من غير العصبة ، وورث الله الأخوات للأُم وقد يكن  
غير عصبة ، هذا في ميراث الفرائض ، أما في ميراث البواقي فقد يرث الخال



وقد يرث ابن الأخ للأُم أو ابن الأخت للأُم ان كان أى واحد منهم هو أولى رجل ذكر في الأحياء من أقارب الميت ، وهؤلاء غير عصبه ، فالتنطع بحبس الميراث على العصبه هو حماقة وجهل ، واشترط العصبه في كل وارث هو زور وجهتنان ، ما أنزل الله به من سلطان ، والتشديق بالعاصب والمعصوب والتعصيب في كل المواريث ، هو نزغ من وساوس الشيطان ، ما جعل الله في المواريث من عاصب ولا معصوب ولا تعصيب ، هذا محض هذيان ، لا وجود له في السنة ولا في القرآن ﴿ ذلكم قولكم بأفواهكم والله يقول الحق وهو يهتدي السبيل ﴾

لا ذكر للفظ العصبه البتة في أى نص صحيح من نصوص المواريث ، لافي السنة ولا في القرآن ، لكن جاء ذكر العصبه في شرائع أخرى ، مثلاً في الديات ، جعل الله دية الجنين على عصبه القاتلة (١) ، أما هنا في المواريث فلا ذكر البتة للفظ العصبه ، نحن نتكلم عن النصوص الصحيحة القطعية الثبوت ، أما مفتريات الوضعيين ، وضلالات الخراصين ، فما نحن بها بعابئين ، إن هي إلا فتنة الاختلاف في الكتاب ، ومحنة النكوص على الأعقاب ، نعوذ بالله من سوء الحساب .

### ﴿ مصادر فرية العصبه والتعصيب ﴾

بؤر القبح التي تفجر منها هذا الصديد ، وجدناها كامنة في الأكاذيب المصنوعة ، والألفاظ الموضوعة ، حشراً في بعض طرق الأحاديث ، ووجدناها في الأحكام الباطلة غير المرفوعة ، ووجدناها في الآراء الضالة المناقضة للأحاديث والنصوص القطعية الثبوت

وسنكشف النقاب عن تلك البؤر الخبيثة ، الواحدة تلو الأخرى ، وندمرها تدميراً ، بالحجة والبرهان ، من السنة والقرآن ، والله المستعان ، ﴿ كذلك يضرب الله الحق والباطل فأما الزبد فيذهب جفاء وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض كذلك يضرب الله الأمثال ﴾ (٢)

إن الشيطان قد سخر من أتباعه من شياطين الأنس الكذابين الوضّاعين ،

(١) راجع باب الديات في مؤلفنا ( ديوان القصاص ) (٢) الرعد ١٧

من يفترى على رسول الله ﷺ تلك الفرية النكراء ، فرية (الميراث للعصبة) ،  
دسّوها مرتين ، مرة دسوا كلمة (العصبة) مكان كلمة (الورثة) ، ومرة  
دسوا كلمة (فالعصبة) مكان كلمة [ فلاؤلى رجل ذكر ] ، كما سنبينه فى  
موضعه إن شاء الله تعالى :-

فلما اكتملت تلك الطبخة ، وطارت الفرية مع كل نسخة ، زبّنها الشيطان  
للمتفقهين فى كل الأمصار ، فتلقّوها بالسنتهم ، وقالوا بأفواههم ما ليس لهم  
به علم ، قالوا على رسول الله ما لم يقل زوراً وبهتاناً ، ثم فرّعوا لها فروعاً ،  
وبنوا عليها أحكاماً ، فراحوا يبتشّون الضلال وينشرون ، ويبنون الخيال  
ويعرثون ، فضلّوا وأضلّوا كثيراً وضلّوا عن سواء السبيل - وسنسوق  
فى فقرة (تحاليط القهواء) أمثلة مما يفترّون ، وما الله بغافل عما يعملون

### ( البؤرة الأولى )

بدّل الكذابون الوضاعون أصحاب النار لفظ رسول الله ﷺ بافظ مفترى ،  
من عند أنفسهم فى حديث أبى هريرة الذى رواه عن النبى ﷺ عن ميراث  
القرائض ، فكان اللفظ المفترى بؤرة صديد تفجر منها ذلك الشر المستطير  
من الضلالات ،

حديث أبى هريرة المتواتر فى الصحيحين من عشرة طرق ، لفظه الذى  
هو منطوق النبى ﷺ نصّه [ ومن ترك مالا فلولورثة ] ، بينما ألفاظ الطريق  
الشاذ المكذوب ، الذى هو من وضع الوضاعين ، نصّه [ ومن ترك مالا  
فالعصبة ] وقد فندنا تلك الفرية الخبيثة تفصيلاً فى فقرة (تحليل النصوص)  
من الباب الأول لهذا الديوان ، فليرجع إليها

### ( البؤرة الثانية )

امتدت يد الأجرام إلى حديث آخر ، هو حديث ابن عباس الذى رواه  
عن النبى ﷺ عن ميراث البواقي فبدّل الوضاعون لفظ رسول الله ﷺ بلفظ  
آخر مفترى من عند أنفسهم ، هو نفس اللفظ الذى افترّوه فى حديث أبى هريرة  
تمكيناً لنفس الضلالة فى شتى شرائع الموارث

ولفظ حديث ابن عباس فى الصحيحين من عشرة طرق ، ذلك اللفظ

الذى هو منطوق النبي ﷺ نصه [نما أبقت الفرائض فلاؤلى رجل ذكر] ،  
أما اللفظ المفترى على رسول الله ﷺ وعلى ابن عباس ، والذى ليس هو فى  
الصحيحين ، ولكنه عند أبى داود وعند النسائى فنصه (فما فضل فللعصبة) ،  
وقد فندنا هذه الطرق المكذوبة تفصيلاً فى فقرة (تحليل النصوص) من الباب  
الأول من هذا الديوان فليرجع إليها .

فكانت هذه الطرق المفتراه فى هذا الموضع بؤرة ثانية لبث نفس الضلالة  
(البؤرتان الثالثة والرابعة) :

وقد ذكرنا هاتين البؤرتين مجتمعتين لأنهما حكمان مختلفان من مصدرين  
مختلفين مجموعان فى حديث واحد فى صحيح البخارى .

الحديث (٦٧٣٦ فح) فى صحيح البخارى هو عن فتوين فى قضية  
ميراث ، أفتى فيها أبو موسى الأشعرى بحكم خاطئ مناقض للنصوص  
القطعية الثبوت ثم أفتى فيها ابن مسعود بحكم آخر خطأ فيه أبو موسى الأشعرى ،  
ولكنه هو الآخر حكم خاطئ ، بل هو أشد خطأ من حكم أبى موسى الأشعرى ،  
القضية تتناول ثلاثة مسائل ، أما أبو موسى فأصاب فى مسألتين وأخطأ فى مسألة  
واحدة ، وأما ابن مسعود فأصاب فى مسألة واحدة وأخطأ فى مسألتين ،  
والأحكام الخاطئة التى صدرت منهما هى أحكام بالرأى والوهم مخالفة  
للنصوص القطعية الثبوت ، وبكل تأكيد لا حجة فى تلك الأحكام الخاطئة  
اخلافية للنصوص ، لمجرد صدورهما من صحابين ، حتى ولو اتفقا عليها ،  
فما بالك وهما مختلفان فيها بخطئ أحدهما الآخر !!! الحكم لله ورسوله لا لأحد  
سواهما ، رب العرش العظيم هو الحاكم ، ورسوله الأمين هو المنفذ ، لا حكم  
فى دين الله لأى إنسان ، كائناً من كان ، صحابياً أو غير صحابى ،

ولكن الفقهاء احتجوا بهذين الحكمين الخاطئين ، رغم تناقضهما ورغم  
أنهما غير مرفوعين إلى رسول الله ﷺ ، وفوق كل ذلك رغم كونهما  
مخالفين للنصوص المتواترة القطعية الثبوت .

وخرج الفقهاء من هذين الحكمين الخاطئين بضلالة أن الأخت تصير  
عصبة للبنت ، وبضلالة أنها من أجل ذلك ترث معها ما فضل عنها ، ترث

ما أبقت الفرائض !!! وهذا كله باطل شديد البطلان ، التعصيب كله خرافة باطلة ، وتعصيب الأخت للبنت هو أمعن في الضلال والبطلان ، والعصبة لا توجب ميراثاً لأحد ، والبواقي لا يرثها النساء ، بل هي للرجال دون النساء ، هي [لأولى رجل ذكر] طبقاً للنص المتواتر المتيقن الصحة ، ومما يلفت النظر هنا اغترار المرء بنفسه رغم حكمه في الدين بالرأى دون النص ، بل وفي معارضة النصوص المتيقنة الصحة ، يخطئ الآخريين برأى نفسه دون حجة أو برهان ، وحكمه أشد بطلاناً من الحكم الذي خطأه ، وهو في غاية الثقة بحكمه الخاطيء بحسبه قمة السداد ، إذ يقول بكل اعتداد ، قد ضللت إذاً وما أنا من المهتدين ، بل الحكم لله الملك الحق المبين ، ولا حكم في الدين إلا بيقين ، من نص صحيح مبين .

يقول الحديث غير المرفوع الذي تمخض عن إضلال كثير من الفقهاء ، وكثير ممن ضل بضلالهم ، وتعلق بأذيالهم ، يقول الحديث رقم (٦٧٣٦ فح) .  
( سئل أبو موسى عن ابنة وابنة ابن وأخت فقال للإبنة النصف وللأخت النصف واثنت ابن مسعود فسيتابعني ، فسئل ابن مسعود وأخبر بقول أبي موسى ، فقال لقد ضللت إذاً وما أنا من المهتدين ، أقضى فيها بما قضى النبي ﷺ ، للإبنة النصف ، ولإبنة الإبن السدس تكلمة الثلاثين وما بقي للأخت .

أما فتوى أبي موسى الأشعري فقد أصاب كما أصاب ابن مسعود وكما أصاب جميع الفقهاء بلا استثناء أن للبنت النصف كنص القرآن الكريم ( وإن كانت واحدة فلها النصف ) هذا لم يخطئ فيه أحد ، ثم أصاب أبو موسى أيضاً في عدم توريث ابنة الإبن ، لا فرائض للأحفاد والحفيدات في كتاب الله أو سنة رسوله ، ولكنه أخطأ في توريث الأخت النصف ، وهذا خطأ ذو شعبتين الأولى أن الأخت لا ترث بفريضة مع وجود البنت ، لأن الأخوة ذكوراً وإناثاً لا يدخلون الميراث بفرائضهم إلا عند الكلالة فقط ، وهي الميت الذي لا ولد له ، والميت هنا قد ترك إبنة ، فلا كلالة في هذه المسألة وبالتالي لا ميراث من الفرائض لأحد من الأخوة ، والثانية أن ميراث البواقي هو للرجال فقط دون النساء فلا محل لميراث الأخت في هذه

القضية لا من الفرائض ولا من البواقي : أصاب أبو موسى في توريث البنت وفي عدم توريث الحفيدة وأخطأ في توريث الأخت .

فكان خطأ أبي موسى في توريث الأخت بابا من أبواب الإضلال لمن احتج به ونهج نهجه فورث الأخت مع البنت فريضه أو ورثها البواقي ( ما فضل عن البنت ) لا حجة في قول أحد أو فعل أحد في الدين دون رسول الله ﷺ .

وأما فتوى ابن مسعود فقد أخطأ في حكمين : أولا أخطأ في توريث الحفيدة ( ابنة الابن ) لانص بتوريث الأحفاد فهو باطل ، الأحفاد لا فرائض لهم مسماة في القرآن مع أصحاب الفرائض ، وإن كان ورثها باعتبارها ابنة للميت - لا حفيدة - كما يدل على ذلك إعطاؤها السدس وقوله ( تكلمة الثلثين ) إذ أن ميراث البنات إن كن اثنتين فصاعداً هو الثلثان فاعتبار الحفيدة بنتاً للميت مباشرة هذا اعتبار فاسد لأن البنت شيء والحفيدة شيء آخر وخطأ الحقيقة بالحجاز هو تلبيس وتمويه غير رشيد ، وحتى هذا التلبيس الفاسد باعتبار الحفيدة بنتاً الشيء الذي ما كتبه الله ولا أمر به ، حتى هذا الشيء الذي لفقه وزيّفه مارعاه حق رعايته إذ كان مقتضى هذا الاعتبار غير الراشد أن يقسم للحفيدة مثل البنت - ما دام قد اعتبرها بنتاً للميت مباشرة - أي أن يقسم فريضة الثلثين بينهما بالسوية لكل واحد منهما الثلث للبنت الثلث وللحفيدة الثلث ، ولكنه من حيث الاعتبار جعلها ابنة للميت ، ومن حيث القسمة لم يجعلها بنتاً وفتق لها فريضة السدس برأى نفسه ما قاله الله ولا رسوله ، كالبكيلين وحكم في الشيء الواحد بنقيضين ، فكان هذا إثماً وجوراً وظلماً ، وتخبّطاً واضطراباً في الحساب ، واختلافاً وشقاقاً في الكتاب ، وما ذاك إلا لأن تلك الأحكام المضطربة المتناقضة من عند الناس لا من عند الله وصدق الله العظيم ﴿ ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً ﴾ (١)

ثانياً : أخطأ ابن مسعود في توريث الأخت البواقي ، جعل لها الثلث الباقي وهذا مناقض لأمر رسول الله ﷺ أن تكون البواقي [ لأولى رجل ذكر ]

ثم مع هذه المخالفة السافرة لأمر رسول الله ﷺ يقول اقضى فيها بقضاء رسول الله ﷺ !! وقد فندنا هذا الخطأ في فتوى أبي موسى الأشعري ، وأما قول ابن مسعود ( اقضى فيها بما قضى النبي ﷺ فهذا وهم منه لا حقيقة له ، إذ من المستحيل أن يقضى النبي ﷺ بقضاء يخالف القرآن ويخالف ما أمر هو به ، من المستحيل أن يفرض فرائض لم يسمها الله في القرآن ، ومن المستحيل أن يؤكد في حديثه توريت البواقي [ لأولى رجل ذكر ] ثم يقضى بالبواقي لامرأة أنثى ، ثم هذا الذي زعمه ابن مسعود هو ادعاء ، في الهواء ، لا وجود له ولا برهان له عليه ، ما هو هذا القضاء الذي قضاه رسول الله ﷺ وتدعى أنك تقضى بمثله ؟ ! ألا تذكر لنا قصته ؟ ! ألا نخبرنا خبره ؟ ! ألا تعلمنا من حدثك به أو حكى لك قصته ؟ ! أتبنون الأحكام على نسيج من الأوهام ؟ ! ومما يقطع بخطأ ابن مسعود في هذه القضية وأنه واهم فيما قال وفعل ما يأتي : -

### ( أدلة خطأ ابن مسعود )

#### ١ - ( مخالفة فتواه للنص القرآني )

النص القرآني ساطع كالشمس وحاسم في أن الأخوة لا يرثون أبدا إلا عند الكلالة .

والكلالة هي الميت الذي لا ولد له قال تعالى ﴿ يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة إن امرؤ هلك ليس له ولد ﴾<sup>(١)</sup> والميت هنا قد خاف بنتاً فلا كلالة في هذه القضية .

#### ٢ - ( مخالفة فتواه للحديث الصحيح )

الحديث المتواتر المتفق عليه في الصحيحين يأمر بتوريت ما أبقت الفرائض أولى رجل ذكر من أقارب الميت ، وهذا قاطع في عدم توريت النساء أي شيء من البواقي ، وابن مسعود أفنى بتوريت الأخت ما أبقت الفرائض ، وهذا نقض فاضح لأمر الله وأمر رسوله وذلك عين الباطل والضلال .

التأكيد على الرجولة وعلى الذكورة في الحديث المتواتر قد بلغ الذروة

فلا مجال لأى شك أو ريبه إلا أن يقول مكابر صفيق الوجه أن الأخت التي ورثها ابن مسعود البواقي هي رجل وهي ذكر ! لكن إذا طغى الضلال على الهدى ، وبلغ الخبال كل مدى ، ضاعت جوامع الكلم مدى ، لقد وهم ابن مسعود وما هو بمعصوم ، وتجاوز في حكمه كل منطق مفهوم .

٣ - (الإرسال وعدم الرفع)

الحديث (٦٧٣٦ فح) الذي روى لنا فتوى ابن مسعود ، ليس فيه أى نص مرفوع إلى رسول الله ﷺ ، فهو إذاً مجرد رأى رأى ابن مسعود ، أو محض فهم استقر في ذهن ابن مسعود ، ولا حجة البتة في الدين في رأى ابن مسعود أو فهم ابن مسعود ولا في رأى أو فهم أى إنسان غيره كائناً من كان ، ليس في ألفاظ الحديث أى نص مرفوع لرسول الله ﷺ كأن يقول مثلاً قال ﷺ [ ترث الأخت ما بقي بعد فريضة البنت ] أو ما شا كل ذلك ، فيكون نصاً عاماً قاطعاً في المسألة ، ولا ساق الحديث خبراً عن قضاء رسول الله ﷺ بالبواقي للأخت بعد فرائض البنت حتى يثبت عند المسلمين أن ابن مسعود في هذه القضية قد قضى فعلاً بما قضى به رسول الله ﷺ ، فأقصى ما في هذه المسألة عند من اكتظت صدورهم بالدفاع عن الباطل أن ابن مسعود قال ما قال واهما أن الذى أفتى به يشبه شيئاً ما عالقاً في زوايا مخه . خيل إليه أنه قول النبي أو فعله ، ولو قال لنا متيقناً ما يقول [ سمعت رسول الله ﷺ أو شهادته يحكم في مسألة كذا وكذا محمداً الوقائع والأشخاص ومستشهداً على قوله بالثقات العدول ] لو قال ذلك أو شبه ذلك لكان لمقاله شأن آخر ، وهذا من المستحيل أن يكون ، فإن رسول الله ﷺ لا يعصى ربه أبداً ، ولا ينقض أمر نفسه بنفسه ، حاشاه ﷺ قال ابن مسعود بلفظه لا بلفظ النبي ﷺ ، قال ما علق بهذا كثرته أو ارتسم في مخيلته مما ظن أنه سمعه من النبي أو نقله إليه السامعون ، فهذه كلها روايات بمفهوم أصحابها ، لا بمنطوق النبي ﷺ ، والفرق بينهما هائل ، هو الفرق بين الشك واليقين وبين الحق والباطل ، الرواية بالمعنى لا يحتج بها ولا يعمل بها (١) .

(١) راجع باب بطلان الاحتجاج في مؤلفنا (ديوان الطلاق)

هذا الحكم الذى قضى به ابن مسعود ، هو فى ذاته باطل ومردود ، لأنه غير مسند ولا مرفوع ، بل هو مرسل مقطوع ، أما فى مواجهة النصوص التى تأمر بعكسه وتقضى بخلافه فهذا الحكم منبوذ مرفوض : لا تبني الأحكام على الأوهام ، ولا تؤخذ الشرائع إلا من عند الملك العلام . وبلسان رسوله سيد الأنام .

#### ٤ - ( انعدام النص )

لا يوجد أى نص بما زعمه ابن مسعود وأفتى به ونسبه إلى رسول الله ﷺ لا يوجد أى نص بأن الله تعالى أمر بما أفتى به ابن مسعود . لا يوجد أى نص أن رسول الله ﷺ قضى بمثل ما أفتى به ابن مسعود ، فانعدام النص فى الكتاب والسنة بما أفتى به ابن مسعود ، انعدام الإثبات فى هذين المصدرين الوحيدين لشرائع الدين الإسلامى . حاسم فى نكارة هذه الفتوى وقاطع فى بطلانها بطلاناً كلياً ، إذ لا تشريع إلا بنص ، ولا نص إلا من هذين المصدرين العظيمين .

فإذا كان إرسال حديث ابن مسعود وعدم رفعه موجباً لسقوطه وعدم الاعتداد به ، فقد انهار الزعم على وجهه .

وإذا كان انعدام النص فى الكتاب والسنة بما أفتى به ابن مسعود موجباً لرفضه ونبذه ، فقد انهار الردم على ظهره ، أماته ثم أقبره .

فهذا إطباق على نقضه ، من فوقه ومن تحته . وهذا إجهاز على لفظه من أمامه ومن خلفه . لا يدع له بصيرة ، ولا يقبل معاذيره . قال تعالى ﴿ وجعلنا من بين أيديهم سداً ومن خلفهم سداً فأغشيناهم فهم لا يبصرون ﴾ (١)

انقطاع الرفع يبطله ، وانعدام النص يخذله ، وشرع الحق تقتله ، فأى شيء بعد ذلك يحمله ؟ ! قد نسفنه شرائع القرآن والسنة نسفاً ﴿ بل تقذف بالحق على الباطل فيدمغه فإذا هو زاهق ولكم الويل مما تصفون ﴾ (٢)

#### ٥ - ( تناقض الأحكام )

التناقض دليل البطلان ، نقض ابن مسعود حكم أبى موسى ولم يأت على

(١) يسن ٩ (٢) الأنبياء ١٨



نقضه برهان ، بل كان الناقض أشد خطأ من المنقوض ، أخطأ أبو موسى خطأ واحداً ، وأخطأ ابن مسعود خطأين ، وكان أحدهما غليظاً نسب إلى رسول الله ﷺ ما لم يقل ولم يفعل ، والحق الذي من عند الله لا يختلف ولا يتناقض ، لكن الباطل الذي من عند الناس ، من عند غير الله هو الذي يتناقض ، قال تعالى ﴿ ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً ﴾ (١) فلما تناقضا عرفنا أن في قولهم باطل ، فلما لم يأت أحدهما بدليل على صحة ما يقول ، ثبت في حقهما الباطل ، لادعوى بلا برهان . ولا برهان في الدين إلا من السنة أو القرآن .

### ٦ ( اكنوبة الإجماع )

ادعى أنصار مذهب ابن مسعود بتوريث الأخت مع البنت أن هناك إجماعاً على ذلك فقالوا ( اجمعوا على أن ( الأخوات ) عصبية ( البنات ) يرثن ما فضل من البنات ) (٢) وهذه دعوى كاذبة ، قضى بخلافها فقهاء من الصحابة والتابعين ، فقد قال ابن عباس وابن الزبير وأبو سليمان وابن حزم (٣) لا ترث الأخت أصلاً مع الإبنة ، وقال ابن عباس ما بقي بعد البنت هو للأخ دون الأخت (٤) لأن البواقي لا يرثها النساء .

وليست الحجة في مقابلة قول صحابي بصحابي آخر ، ولا في مقابلة أقوال فقهاء بفقهاء آخرين : ولا في أى إجماع على شيء من شرائع الدين ، حتى ولو أجمع عليه أهل الأرض أجمعون : إنما الحجة في النصوص الصحيحة المتيقنة الصحة من الكتاب والسنة ، ما وافقها فهو الحق والصواب وما خالفها فهو الخطأ والباطل وإنما ذكرنا أقوال الذين رفضوا بحق فتوى ابن مسعود الخاطئة ، لدحض فرية الأجماع التي يتعلل بها المبطلون كلما أرادوا أن ينصروا باطلاً . فدحض حجج المبطلين هو إبطال لشرائعهم المفتراه ، وإظهار للحق الذي اعرضوا عنه وخالفوه .

والأهم من إبطال فتوى ابن مسعود الخاطئة ، هو استنكار نسبتها إلى رسول الله ﷺ : حاشاه وحاش لله ؛ الرسول ﷺ هو الذي جاءنا بالآية

(١) النساء ٢ (٢) فتح ١٦/١٢ (٣) المحل ٣١٨/١٠ - ٢١٩ (٤) فتح

والحديث المناقضين لهذا التوريث ، الأخت لا ترث مع البنت أبداً ،  
الأخت لا ترث إلا كلاله ، والبواقي لا يرثها النساء قط ، اللهم اغفر لنا  
ولا بن مسعود ، أنت واسع المغفرة وأنت أرحم الراحمين .

### (البؤرة الخامسة)

حديث في صحيح البخارى ( عن سليمان عن إبراهيم عن الأسود ) قال  
( قضى فينا معاذ ابن جبل على عهد رسول الله ﷺ النصف للإبنة والنصف  
للأخت ثم قال سليمان قضى فينا ولم يقل على عهد رسول الله ﷺ ولقد أخطأ  
معاذ ابن جبل بتوريث الأخت مع البنت ، أخطأ نفس الخطأ الذى أخطأه  
ابن مسعود ، هذا الخطأ الذى أنكره ابن عباس وابن الزبير والذين سبق  
ذكرهم ، والرد على هذا هو نفس الرد على فعل ابن مسعود الذى أسلفنا ) .

وفي متن الحديث محاولة إصااق هذا الحكم الباطل برسول الله ﷺ ،  
وذلك بقولهم على عهد رسول الله ﷺ ، ثم تنصلوا من هذا الإصااق  
الكاذب الآثم فى آخر الحديث ، حيث جاء فى المتن « ثم قال سليمان وقضى  
فينا ولم يقل على عهد رسول الله ﷺ » فالحمد لله الذى أوصل لنا هذا  
التنصل لئلا نداد إيماناً مع إيماننا أن توريث الأخت مع البنت إلفك عظيم .

وعلى كل حال فوقوع تلك الأخطاء من العمال الذين ولاهم رسول  
الله ﷺ على أطراف الأرض ، ليس دليلاً على علم رسول الله ﷺ وإقراره ،  
وقد ذكرنا أنه من المحال أن يقر رسول الله ﷺ أى عمل مناقض للقرآن  
ومناقض لأمره هو شخصياً ﷺ ، فتلك الأخطاء وأمثالها مقصورة على  
فاعلها . وإن كان إضلالها منفسياً سارياً فى الناس سريان النار فى الهشيم .

فهذه بؤرة خامسة من بؤر الأفساد والأضلال ، لكل من تمسك بقول  
أو فعل أحد من الناس كائناً من كان دون رسول الله ﷺ . لكل من اتبع  
من دون الله أولياء ، لكل من عبد من دون الله الأحرار والفقهاء .

### (البؤرة السادسة)

ترجم البخارى فى صحيحه لحديث فتوى معاذ ابن جبل السالف الذكر  
بالعبارة الآتية :

« ميراث الأخوات مع البنات عصبية » فكأنه أعتقد من هذا الحديث ومما قبله أن الأخت عصبية للبنات وأنها لذلك ترث ما بقي من فريضتها ، وأنشأ هذه الترجمة بصيغة البت والجزم ، لا بصيغة الاحتمال والشك . كفعله في تراجم كثيرة عندما يكون رأيه الخاص غير متفق مع موضوع الترجمة .

وكان يجب أن يصرفه عن هذا الاعتقاد الخاطيء ، بل وينفره منه ، علمه - كشيخ من شيوخ الفقهاء - بالآيات الساطعة والأحاديث القاطعة التي تأمر بعكس ذلك ، فهذه زلة منه مثل زلات أخرى غير كثيرة ، نسأل الله تعالى لنا وله المغفرة ﴿ إن الله يغفر الذنوب جميعاً إنه هو الغفور الرحيم ﴾ (١).

ولما كان البخارى رجلاً قد اشتهر - بحق - بتحرى الدقة البالغة في جمع الأحاديث والأخبار حتى كان قمة لأقرانه في هذا المضمار ، وكان لتراجمه عند الدارسين والمتفقيين عظيم الاعتبار ، فإن ترجمة كهذه تنطوى على إفك وباطل شديد النكارة ، لاشك أنها تفضل كثيراً من المسلمين ، إذ يحملهم إجلال البخارى على تصديق كل ما يقول ، ويصرفهم عن تمحيص المريب مما يقول ، وينسيهم أنه بشر غير معصوم ، وأن ما علمه الله إياه من الصواب الكثير ، لا يننى وقوعه في الخطأ القليل ، وأنه لا تزر وازرة وزر أخرى .

ولذلك كانت هذه الترجمة إحدى بؤر الإفساد والأضلال ، التي توقع كثيراً من الناس في ضلالة ( الميراث للعصبية ) وفي ضلالة ( الأخوات للبنات عصبية ) وفي ضلالة ( البواقي يرث منها النساء ) .

وإذا زلت الأقدام ، فلا يعلم إلا الله مدى تسلط الأوهام ، واختلاط الأفهام وهل ستحيط الخطايا وترين على القلب الآثام ، أم يأذن الله برحمته فيثبشع الظلام ، وتبتدداً الأوهام ، ويتدارك نفسه بالمتاب من سبقت له من الله الحسنى .

## تخاليف الفقهاء

نذكر هنا بعض تخاليف الفقهاء في مسائل العصبية

### ١ - مسألة تعريف العصبية :

منهم من قال : العصبية أقسام نسبية وسببية وولد الزنا وولد الملاعة وجاء في ذلك بتعاريف خاطئة كقوله أن العصبية كل ذكر لم يدخل في نسبه إلى الميت أنثى ، فإن دخلت لم يكن عصبية كالأخ للأُم وهذا خطأ فالأخ للأُم إن كان أبوه من نفس القبيلة فهو من العصبية بلاشك ثم صفة العصبية ليست قاصرة على الذكر، بل كل من يحمل اسم القبيلة فهو من عصبته فبنت الهاشمي مثل ابن الهاشمي كلاهما من عصبته بنى هاشم .

### ٢ - مسألة خصائص العصبية :

منهم من قال : الأولوية في الميراث للعصبية وهذا باطل ، صاحب الأولوية الأولى في جميع الموارث هو الزوج وليس بعصبية .  
ومنهم من قال : ما أبقت الفرائض هو للعصبية وهذا باطل ، النص القطعي الثبوت المتواتر يقول أن البواقي هي [ لأولى رجل ذكر ] وقد يكون هو الزوج وليس بعصبية ، وقد يكون أخا للأُم وليس بعصبية وقد يكون الخال وليس بعصبية .

ومنهم من قال العصبية لها كلاله خاصة وغير العصبية لها كلاله أخرى فكلالة العصبية هي عدم الولد ، أما كلالة غير العصبية فهي عدم الولد والوالد ، وهذا منكر من القول وزور ما أنزل الله به من سلطان ، الكلاله شيء واحد هي عدم الولد ، فالميت الذي ليس له ولد يرثه أي أخ أو أخت ، العصبية وغير العصبية ، الأخوة للأب مثل الأخوة للأُم هم في الميراث سواء ما جعل الله شيئا من تلك الفوارق المفتراه . ولكن أكثرهم لا يعقلون .

ومنهم من قال الأولوية للعصبية بهذا الترتيب البنوة ثم الأبوة ثم الجدودة وهذا كله باطل من تفانين الرأي . الأم مقدمة في الأولوية على الجد ، والأخت مقدمة على الجدة وكلاهما قد لا يكون عصبية ، لاشأن للعصبية في ترتيب الأولويات .

ومنهم من قال : الولاء نرثه العصبية وهذا باطل الولاء لا يرث قط ،  
الولاء لا يحل إلا للذي اعتق ، للذي أعطى الورق .

ومنهم من قال : ولد الزنا وولد الملاحنة ترثه عصبية أمه ، وهذا باطل  
ولافك مفترى ، بل يرثه كل من سماهم القرآن ما عدا الأب ، أما عصبية  
أمه فليس لهم من ميراثه مثقال ذرة ، قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين .  
ومنهم من قال : البواقي لا يرثها إلا العصبية ، وهذا افك وبهتان وظلم  
وعُدوان ، الباقي يرثه [ أولى رجل ذكر ] عصبية كان أو غير عصبية ثم قام  
بعضهم فألبس تلك القرية ثوبى زور فقال البواقي للعصبية ( اجماعاً ) !

### ٣ - ( مسألة التعصيب )

منهم من قال : أن صاحب الفريضة ان كان عصبية يرث البواقي بالتعصيب  
وهذا باطل لبس أحد يرث بالتعصيب في أى حال من الأحوال ، صاحب  
الفريضة يرث فريضته المسماة له في القرآن سواء كان عصبية أم غير عصبية ،  
والبواقي يرثها [ أولى رجل ذكر ] سواء كان عصبية أو غير عصبية ، ففريضة  
التعصيب عند هؤلاء الفقهاء هي ران غامر ، يطمس البصائر :

ومنهم من قال : الحفيد الذكر يعصب أخته الحفيدة الأثني فترث معه البواقي  
وهذا باطل قد فندناه من كل وجه .

ومنهم من قال : ابن الحفيد يُعصب عمته الحفيدة ويقتسمان البواقي وهذا  
كله ضلال وخيالات لا أصل لها ولا برهان لهم بها .

ومنهم من قال : الأخوة الأشقة يرثون مع البنت لأنهم عصبيتها : قد  
نفشت فرية التعصيب بالباطل ، واقتحمت كل المعازل ، القرآن يقول لا يرث  
الإخوة ميتا له والد ، وهؤلاء يقولون يرث الأشقة لأنهم عصبية للبنت !  
ومنهم من يقول : الأخوات للأب لا يرثن مع الأخوات الشقيقات  
بالفرائض لكن إذا كان معهن أخ ذكر يعصبن فانهن يرثن معه ما بقى من الشقيقات  
هذا كله هذيان ، لا ذكر له في سنة ولا قرآن ولكن حمى التعصيب قد  
أصاب القوم ( بهلومة ) .

أفى هذا الجو الصاخب بالخرافات والعجائب نجد شيئاً من الحق ، أو  
اثارة من الصدق ؟ !

لا والله حتى تنزل الحالقة ، التى تكس الأقرام والعماقة . تلك هى  
الآزفة ، ليس لها من دون الله كاشفة .

### ( تفنيد أقوال الفقهاء )

ها هنا لم نجد فقيها واحداً أنكر خطيئة التوريث بالتعصيب . تلك الدعوى  
الباطلة التى لم نجد عليها أى دليل فى كتاب الله ولا فى سنة رسوله ، بل وجدنا  
نصوص التوريث القطعية الثبوت فى الكتاب والسنة كلها جميعاً بلا استثناء ،  
خالية من هذا الوباء ، الذى مس الناس بالشر والبلاء ، وحسبك انعدام  
البرهان دليلاً على بطلان أى دعوى وموجباً لسقوطها ، هذا فضلاً عما تحمله  
الدعاوى الكاذبة من وزر الإفك والبهتان ، ولقد سقنا من الأدلة على بطلان  
دعوى التوريث بما يسمونه التعصيب ، ما فيه هدى وشفاء للمؤمنين ، وما فيه  
ذكرى لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد .

أما الذين حملوا ما حملوا من خطيئة التعصيب ، فدونك بعض ما جاءت  
به ظهورهم من أوزار ، وما طارت شروره فى الأقطار والأمصار .

أصاب ابن الزبير فى قوله فى ابنة وأخت : للابنة النصف ولم يورث  
الأخت البواقي : أجل لأن البواقي لا يرثها النساء .

وأصاب ابن عباس وأهل الظاهر فى قولهم فى ابنة وأخت : للابنة النصف  
ولم يورثوا الأخت شيئاً لأن الأخت لا ترث مع وجود البنت ، ولا ترث  
البواقي لأن البواقي لا يرثها النساء .

وأخطأ أبو حنيفة فى قوله أن أولوية الميراث للعصبة لخالفته النصوص التى  
لا تجعل الأولويات للعصبة ولكن لترتيب آخر فيه العصبة وغير العصبة ( راجع  
باب الأولويات ) والأولوية الأولى هى للزوج وهو ليس بعصبة .

وأخطأ أبو حنيفة فى تفريع العصبة إلى فروع ( أولاً ) لأن هذا التفريع  
فى نفسه هو خطأ وباطل . ( وثانياً ) لأن تخصيص العصبة بـمميزات معينة  
فى الميراث هو ضلال محض قد أثبتنا بطلانه ، والتفريع على أمر هو فى نفسه

باطل ؛ انما هو لغو وعمل فاشل ، لا معنى له ولا لزوم له ، كل ما تفرع عن الباطل فهو باطل ، وكل تقسيم للضلال انما هو إمعان في الضلال وفيما يلي تلك التفاريع الضالة الفاشلة .

قال العصبية نسبية وسببية وولد زنا وولد ملاءنة : —  
والعصبية النسبية ثلاثة :

• ١ — عصبية بنفسه وهو كل ذكر لم يدخل في نسبه إلى الميت أنثى فإن دخلت لم يكن عصبية كالأخ للأم ، وهذا غفلة وقصور فهم ، الأخ للأم إن كان أبوه عما للميت فهو عصبية بكل تأكيد ، وكذلك الجد أبو الأم إن كان عما لأبي الميت ، وكذلك الحفيد ابن بنت الميت إن كان أبوه ابن أخ شقيق للميت فهو عصبية بكل تأكيد ، وهذا بينه وبين الميت أنثى هي بنت الميت ، فهذا القيد الذي ذكره أبو حنيفة ( قيد الأنثى ) هو قيد باطل وهو من الخذلانات الفارغة التي ملأت الفقه المذهبي فما زادته إلا بواراً وخساراً ، وهذه الخذلقة الفارغة إنما ترتبت على التفريعات الباطلة المتكلفة التي لا معنى لها ولا لزوم لها .

أولاً : لا داعي لحشر فرية العصبية في المواريث أصلاً ، ذلك عمل باطل وضلال غافل . ثانياً : ترتب على حشر العصبية تلك التفريعات التي هي محض لغو لا داعي له بالمرّة ( تفريعات النسبية والسببية وغيرها ) . ثالثاً : تفريع التفريع إذ أخرج من لغو النسبية والسببية تلك القيود الخاطئة البائدة كقيد الأنثى الذي كشفنا بطلانه وخذلانه فالقضية كلها ركاه من الأوهام والخيال والضلال ، لا حاجة إلى أي شيء من ذلك البتة .

بكل بساطة ويسر ووضوح . ميراث الفرائض هو لمن سماهم القرآن ( دون أي لغو أو حشو بكلمة العصبية ، وميراث البواقي هو لمن عوفهم الحديث بكل جلاء ووضوح [ أولى رجل ذكر ] ، بلا عصبية ولا نسبية ولا أي هراء من هذا النوع . أيها الناس أريحونا من هذا اللغو الفاسد ، والتعقيد المتنطع غير الراشد ، أيها الناس دعوا التكلف الذميمة ، إن ربي على صراط مستقيم .

( م ٨ — ديوان المواريث ) .

• ٢ - عصبه بغيره . قال البنت تصير عصبه بالإبن ، وبنت الإبن تصير عصبه بابن الإبن ، والأخوات يصرن عصبات بأخواتهن ، وهذا كله هراء فاسد إلى أقصى حد قد فندناه في الرد المفصل فليرجع إليه .

• ٣ - عصبه مع غيره . قال كالأخوات مع البنات ومع بنات الإبن ، قد فندنا كل هذا اللغو الفاسد في الرد المفصل فليرجع إليه ، كفى هزلاً وتكلفاً ولغواً في دين الله ، ما لكم لا ترجون لله وقاراً ؟ .

وكذلك الأمر مع باقي التفريعات الفاسدة لا داعي لتكرار ما قلنا عنها في الرد المفصل ولا داعي للاسترسال في الرد على هذا اللغو كلما جاء ذكره في مواضع شتى من هذا الديوان .

وأخطأ البخارى في قوله : الأخ من الأم إذا كان ابن عم يرث بالفرض وبالتعصيب ، هذا تعبير خاطيء ، وفهم خاطيء وشرع باطل . أما التعبير الخاطيء فهو قوله بالتعصيب يريد بالأولوية ، لا حقيقة للفظ التعصيب ولا لمداول التعصيب في المواريث كلها . وأما الفهم الخاطيء فهو تصويره أن الأخ من الأم إذا كان ابن عم فهو يحرز الميراثين ( ميراث الفرض وميراث البواقى الذى سماه بالتعصيب ) وليس ذلك ضرورياً فقد لا يرث شيئاً بالمرّة ( رغم كونه أخ من الأم وابن عم فى وقت واحد ) إذا كان للميت ولد . وقد يرث الفرض فقط ، إذا لم تكن هناك بواقى ، أو كانت هناك بواقى ولكن يوجد من الورثة من هو أولى منه فيأخذ البواقى دونه ، وأما الشرع الباطل فهو وهم كثير من الفقهاء الذى دخل فيه البخارى وهو أن ميراث البواقى للعصبه ولذلك قال البخارى لهذا الأخ من الأم أنه يرث بالتعصيب لأنه فى نفس الوقت ابن عم ، أى يرث البواقى لأنه عصبه . وهذا شرع باطل وضلال غافل . البواقى للأولى ، عصبه كان أو غير عصبه ، قال عليه السلام [ فما أبقت الفرائض فلأولى رجل ذكر ] .

وأخطأ أبو حنيفة فى قوله : يحوز العصبه بنفسه ما أبقت الفرائض : البواقى ليست للعصبه ، ولكن للأولى بالنص المتواتر المتفق عليه كما أسلفنا .

وأخطأ النووى فى قوله : أجمعوا على أن الذى يبقى بعد الفريضة للعصبه !



يا أسفا . . حتى هذا أقبل يزف مع الزامرين ، وينفق مع الناعقين !!!  
 يا أخا الإسلام هل هذا الإجماع المزعوم أعز عليك من رسول الله ﷺ ؟  
 هب الإجماع قال ذلك ، فإن رسول الله ﷺ قال غير ذلك ، الضالون المضلون قالوا  
 البواقى للعصبة ، والرسول الصادق الأمين قال البواقى [ لأولى رجل  
 ذكر ] ، أفأمرك الله أن تعصى رسوله وتطيع الأجماع الكاذب ؟ . ومع  
 ذلك فهذا الأجماع المزعوم غير حاصل ، فقد ورث عثمان ابن عفان الزوج  
 ما أبقت الفرائض ، والزوج ليس بعصبة ، فأين الأجماع هنا ؟ أم عثمان  
 عندكم ليس فى الحسبان ، ولا ثقل له فى الميزان ؟ ثم هب الأجماع فعلا  
 قد كان ، لم يشد عنه أى إنسان ، فما تقول فى أمر الرحمن ؟ ! ! ! الرحمن  
 أنزل عليكم فى القرآن ﴿ اتبعوا ما أنزل إليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه  
 أولياء قليلا ما تذكرون ﴾ <sup>(١)</sup> والرحمن أنزل بلسان نبيه أن البواقى [ لأولى  
 رجل ذكر ] والإجماع الكاذب قال البواقى للعصبة !!! أفقد اتخذتم أهل  
 الاجماع أولياء من دون الله فاتبعتموهم وأبيتم اتباع أمر الله ؟ ! ! هل هذا  
 إلا عبادة الأخبار واتخاذهم أرباباً من دون الله ؟ ! ! قال تعالى ﴿ قاتلهم الله  
 أنى يؤفكون . اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله ﴾ <sup>(٢)</sup> . أفأطعمتم  
 ترانيم الأحزاب ، وعصيتهم تعاليم الكتاب ؟ ! ! قال تعالى ﴿ وهم ينهون عنه  
 وينأون عنه وإن يهلكون إلا أنفسهم وما يشعرون ﴾ <sup>(٣)</sup> .

اللهم إني أشهدك أن إجماع أهل الأرض جميعاً ساقط داحض إذا  
 عارض أمراً لك أو لرسولك : آمناً بالله ورسوله وكفراً بكل إجماع  
 يعارضه .

وأخطأ ابن قدامة فى قوله إذا كان مع بنات الإبن ذكر (إبن إبن أو  
 إبن إبن إبن) فإنه يُعَصِّبُن (أى يصرون به عصبة) فيرثن معه ما بقى  
 من الفرائض . كل هذا باطل صحيح البطلان ، أولاد بنت الإبن هى فى نفسها  
 عصبة إن كان جدها قرشياً فهى قرشية مثله ، فكيف يُستحدث لها التعصيب  
 وهى فى نفسها عصبة ؟ ! ثانياً : بنت الإبن لا ميراث لها البتة وبأى حال

من الأحوال ، لاهى من أهل الفرائض الذين سماهم القرآن فترث معهم بفريضة ، ولاهى ذكر فترث البواقي إذ قصر الله ورسوله البواقي على الذكور دون النساء بالنص الفصيح الصريح القلعي الثبوت المتواتر في الصحيحين . ثالثا : خرافة التعصيب ما أنزل الله بها من سلطان . ما قاله الله ولا رسوله ، أفنترك السنة والقرآن ، ونزمر معكم بكل بهتان ؟ !!  
رابعا : ابن الإبن لا يرث البواقي إلا إذا كان هو [ أولى رجل ذكر ] في الموجودين من أقارب الميت ، فإن كان بينهم من هو أولى منه<sup>(١)</sup> لم يرث من البواقي شيئا ، فكيف يتفضل على غيره بالتوريث من هو محجوب عن الميراث ؟ !! فإن كان هو الأولي فسوف يرث البواقي وحده لا يشترك معه فيها ذكر ولا أنثى فإن الله بلسان نبيه أمر بالبواقي لرجل واحد فقط ، قال بالعربي الفصيح [ لأولى رجل ذكر ] ولم يقل ( لعصبة من الرجال ولا لخليط من النساء والرجال ) ، فهل حصحص الحق أيها الغافلون ؟ ! أم وجدنا آباءنا على أمة وإنا على آثارهم مقتدون ؟ ! إن في العناد والمكابرة لمتسع للجميع وقد خاب كل كفار عنيد .

وأخطأ مالك في قوله : هما كلاتان (١) كلاله الإخوة للعصبة إذا لم يكن ولد (٢) كلاله الأخوة غير العصبة (الأخوة من الأم فقط) إذا لم يكن والد ولا ولد ، نهشكم بامالك على تلك التفانين ، ما سبقكم بها من أحد من العالمين !!! ياليتك كنت حيا في عهد رسول الله ﷺ فتعلمه من مبتكراتك النادرة ما لم يأتيه علمها من الله !!! ألا قد ضل مالك عن حقيقة الكلاله ضلالا بعيدا ، لقد ضل في التعريف كما ضل في التفسير وكما ضل في الشروط (٢) !!!

أولا : لا دخل للعصبة في شرعة الكلاله بأي حال من الأحوال لا من ظاهرها ولا من باطنها ، ولا من أعلاها ولا من أسفلها ، ولا من بين يديها ولا من خلفها ، قد برئت الكلاله من قيد العصبة كما برىء الذئب من دم ابن يعقوب ، ولكن القوم قد امندت فيهم جذور فرية العصبة ، أفقيا ورأسيا فهم يسبحون بها بكرة وعشيا .

(١) راجع باب الأولويات من هذا الديوان (٢) راجع باب ميراث الكلاله

لقد اختلطت في صدورهم . فرية التعصيب وفرية توريث الأجساد والأحفاد وفرية منع الميراث عن غير الشقيق ، وآخر من شكله أزواج ، فكان من مجموع ذلك فتنة عارمة ، غيبتهم في الظلمات ، وكبتهم بالضلالات وكان أمر الله قدراً مقدوراً .

وأخطأ ابن بطلال في قوله : أجمعوا على أن الأخوات عصمة البنات ، يرثن ما فضل من البنات !!! مرة أخرى نلتقط هذه الفرية من سباطة القمامات ، لنكشف عفتها من جميع الجهات ، ونحذر من خطرها كل مستعبد بالله من الضلالات ، أيها المسلمون هذه فرية قد برىء منها الكتاب والسنة ، أليس لكم فيها عصمة وجنة ؟ ! هل تدينون بشرع ليس في السنة ولا في الكتاب ؟ ! أتشترون الضلالة بالهدى والعذاب بالمغفرة ؟ ! الخير كل الخير هو في السنة والكتاب ، وكل ما عدا ذلك رجس وتباب ، ما هذا الإجماع الذي يدعون ؟ ! على شرع باطل لم يأذن به الله ، وحكم فاسد مناقض لأمر الله ، ما هؤلاء الأجهال الذين تعبدون ؟ ! أو بإجماعهم المناقض لأمر الله تستمسكون ؟ ! ألا تبا لذلك الإجماع ، يتركون أمر الله ويقدمون الإجماع ، تالله إنكم لفي سكرة وضياح ،

تالله لو أجمع أهل الأرض على معصية أمر الله ، ما حل ذلك عند الله ، فكيف ولا إجماع هناك على هذه الفرية ، لقد أنكر فرية توريث الأخوات مع البنات ابن عباس وابن الزبير وأبو سليمان وابن حزم وأهل الظاهر ، فأين الإجماع هنا أيها المفتونون بضلالة الإجماع حتى ولو حرمت حلالاً أو أحلت حراماً ؟ ! ألا سحقا لأكذوبة الإجماع !!!

أجمع مجلس العموم البريطاني على اعتبار فاحشة اللواط ، رغبة شخصية من المباحات ، فصدر القانون بذلك وأخرجت جريمة اللواط من قانون العقوبات !!!

وأجمع مؤتمر الأيلوات والترزوات ، على تحريم الطلاق على الرجال إلا بإذن كتابي من الزوجات ، فصدرت بذلك التشريعات ؛ تنفيذا لتلك للزوات .

أعظم وأكرم بأجماع الجهاد والفضائل، على تحليل الحرام وتحريم الحلال ، أبشروا أيها المجرمون بالخزى والنكال ، وسوء المآل .

وأخطأ مالك والشافعي وأبو حنيفة وأحمد في قولهم الأخوات عصبة البنات يأخذن من الميراث ما فضل منهن !!! قد كررنا مرارا تنفيذ هذه الفرية ودمغناها بأقوى الأدلة من الكتاب والسنة ، ولكن الضلال الذي كتسح أمامه هؤلاء الفقهاء وجرفهم في لحج الافتراء قد طمس كل فهم وبصيرة عند العلماء والغوغاء على السواء تراهم يجمعون لا يلوون على حق ولا رشد ولا هدى ، لا يستمعون القرآن ولا يقبلون البرهان ، هذا الإفك الذي غرقوا فيه إلى الأذقان أحب إليهم من القرآن ، ومن كل بيان وصدق الله العظيم ﴿ وقال الرسول يا رب إن قومي اتخذوا هذا القرآن مهجورا ﴾ (١) فانا لله وإنا إليه راجعون .

وأخطأ المازري في قوله : مراتب التعصيب البنوة ثم الأبوة ثم الجدوده التعصيب فرية باطلة ، والترتيب الذي ذكره خاطيء (١) ، وربط الترتيب بالتعصيب ضلال ، الهدى كل الهدى في الكتاب والسنة ، فهما السداد والرشد والغنى كل الغنى في شرائع العباد ، كلها ضلال وفساد ، مهما زينوها بزخرف القول ، ما يصنع العاقل بروت الحمير ، ولولفوه له في ثوب من حرير !!! ولكن الناس هجروا القرآن ، وابتغوا شرائع الهذيان .

وأخطأ الفخر الرازي في قوله إذا لم يكن للميت من وارث غير أبويه فلائمه الثلث ، وللأب الباقي ، السدس فريضة والباقي بالتعصيب ، هذا كله ضلال ، الأب له الثلث لا السدس ، فريضة الأب كفريضة الأم في الميراث ثم الباقي بعد الفرائض يأخذه الأب لأنه هنا هو [أولى رجل ذكر] كنصر الحديث فهو يرث الباقي بالأولوية لا بالتعصيب كما يقول المبطلون .

وأخطأ ابن الزبير في قوله في ابنة وأخت ، لابنة النصف والباقي للعصبة ، الباقي لأولى رجل ذكر كالنص المتواتر وليس للعصبة وقد فصلنا ذلك مرارا وأخطأ الطحاوي خطأ فاحشا في قوله أن مراد النبي ﷺ من قوله :

(١) الفرقان ٣٠ (٢) راجع باب الأولويات

[ فما أبقت الفرائض فلاولى رجل ذكر ] قال مراده ( للعصبة ) !!! هذا من أبشع البهتان .

من كذب على رسول الله ﷺ متعمداً ، سواء كان صانعاً للأكذوبة أو ناقلاً لها فإنه يمتوه على السامعين بصحة الرواية وقوة السند وعدالة الرواة وصدق المصدر والمخرج وأمانة النقل وأنه هكذا سمعها فيستتر خلف كل ذلك ، ويمهد لترويح أكذوبته المسالك ، ولا شك أنه في النار هالك .

أما الذى أدعى لنفسه علم الغيوب ، والاطلاع على أسرار القلوب ، واختراق حجب القرون ، واستظهار ما فى البطون ، فقد بلغ بأفكه حد الجنون . فإذا تطاول بأفكه على سيد المرسلين ﷺ ، وزعم أنه يعلم ما فى نفسه وما يجيش فى صدره وما يخطر على قلبه ، وخرج على المسلمين يقذفهم بهذا البهتان ، ويقول لهم مراد النبي من لفظ كذا هو كذا ، كفعل صاحب هذه القرية الغليظة ، عندما قال : مراد النبي من قوله [ لأولى رجل ذكر ] هو ( للعصبة ) ، من فعل ذلك فقد تجاوز حد الجنون ، واستطار الشر من إفكه الملعون ، وفتح الباب لمزيد من الإجرام والعدوان على هذا الدين ، بإطلاق الكذب الغيبي بعد الكذب الوضعي على سيد المرسلين ﷺ .

إن السواد الأعظم من المسلمين ، ومن البشر فى كل ملة ودين ، لا قدرة لهم على تمحيص الأقوال والأخبار ، يل يصدقون كل ما يلقى إليهم وبيطرون به كل مطار ، ولذلك تنتشر الشائعات والمفتريات والضلالات فى الناس إنتشاراً ذريعاً ، وتسرى فيهم سرعان النار فى الهشيم ، فإذا سمعوا هذه الفرية أن مراد النبي ﷺ من قوله [ لأولى رجل ذكر ] هو ( للعصبة ) ، تداولوها باعتبارها حق وصدق ، وتناقلوها فى الأقطار والأمصار بسرعة البرق ، لا يشيهم عن ذلك واعظ ولا ناصح ، ومن كان منهم من المتفقهين أو الدارسين ، أو كان على شيء من العلم بالدين ، إذا سأله سائل هل قال رسول الله أن هذا هو مراده ؟ أجابه غاضباً هذا فى البخارى ، أنشك فى البخارى ؟ ! فإذا قلت له يا أخى هذا فى شرح البخارى وليس فى البخارى ، قال متأففاً : شرح البخارى من البخارى ، أنطعن فى الدين ؟ ! أنت عدو الإسلام والمسلمين ، فينسل الناصحون ، قبل أن يكون تهو وجنون .

وهكذا يطفئ الباطل على الحق ، ونستعمل الأوهام والظنون على حق اليقين .  
ما أدراك أيها الطحاوي بمراد النبي الكريم وأنه على خلاف ظاهر  
لفظه ؟!

هل نزل عليك جبريل يخبرك بهذا ؟! أم كلمك الله به تكليماً ؟!  
أم تريد أن تنصر ضلالة التعصيب ، بهذا الأفك الرهيب ؟!  
ثم رتب الطحاوي سلسلة من الأباطيل ، على هذا الباطل الوبيل ،  
فقال وما دامت البواقى هى للعصبة كما عُلِمَ من مراد الحديث .  
وما دامت الأخت ترث مابقى من البنت كما علم من قول ابن مسعود .  
إذاً فالأخت عصبة للبنت ما دام لا يرث البواقى إلا العصبة .

كلا كل هذا باطل فوق باطل ، لا البواقى للعصبة ، ولا الأخت ترث  
البواقى ، ولا الأخوات للبنات عصبة ، فسقط كل ما قال الطحاوي . وباء هو  
بأثم الافتراء على رسول الله ﷺ وبأثم من ضل بضلاله من المسلمين ،  
لا ينقص ذلك من آثامهم شيئاً ،  
ليس هذا الإفك المفترى من قول النبي ﷺ ولا هو مراده سبحانه  
هذا بهتان عظيم ، مراد النبي ﷺ يُعلم من ظاهر قوله المطابق للقرآن .

### حكم الشرع

لادخل للعصبة فى شرائع الميراث ، والتعصيب ضلالة غيبية ، الذين  
يرثون بفرائض سَمَّاهم القرآن ، والذين يرثون البواقى عرفهم الحديث  
القطعى الثبوت المتواتر فى الصحيحين ، وليست العصبة شرطاً لافى ميراث  
الفرائض ولا فى ميراث البواقى ، الذين يرثون الفرائض منهم العصبة وغير  
العصبة . وكذلك الذين يرثون البواقى قد يكونون عصبة وقد يكونون  
غير عصبة .

### سبب الخلاف

الحكم فى دين الله بالراى دون النص ، بل وفى معارضة النص ، واتباع  
الأحاديث الموضوعة والأخبار المكذوبة واتباع آراء الفقهاء وما يسمى  
بالأجماع وترجيح الأجماع الكاذب على النصوص القطعية من الكتاب والسنة .

## ٥- باب مواريث باطلة توريث أولى الأرحام أقوال الفقهاء

<p>رأى المذهب وحجته والرد المختصر رمزاً صواباً خطأ ↓</p>	<p>المذهب والمرجع</p>
<p>كان قد كتب كتاباً بتوريث العمه ثم دعا به فحاه بالماء ↑ وقال حتى نسأل عنها ونستخير فيها ثم قال « لو رضيك الله وارثة أقرك » قالها مرتين</p>	<p>عمر بن الخطاب<sup>١</sup></p>
<p>وقال عمر عجباً للعمه تورث ولا ترث ↑ عدّد من لاميراث لهم من أولى الأرحام فقال هم :- (١) ابن الأخ للأم (٢) الجد أبو الأم (٣) العم أخو الأب للأم (٤) الخال (٥) الجدة أم أبي الأم (٦) ابنة الأخ للأب والأم (٧) العمه (٨) الخالة ↓</p>	<p>مالك<sup>١</sup></p>
<p>عدّد أحد عشر صنفاً من أولى الأرحام قال هم الذين لا فرض لهم ولا تعصيب وهم :- ١ - ولد البنات ، ٢ - ولد الأخوات ، ٣ - بنات الأخوة ، ٤ - ولد الأخوة من الأم ٥ - العمات من جميع الجهات ، ٦ - العم من الأم ، ٧ - الأخوال ، ٨ - الخالات ، ٩ - بنات الأعمام ، ١٠ - الجد أبو الأم ، ١١ - كل جدة أدلت بأب بين أمّين أو بأب أعلا من الجد ↓</p>	<p>ابن قدامة<sup>٢</sup></p>
<p>قال وإذا لم يكن دونهم ذو فرض ولا عصبه ، أى إذا انفردوا بتركة الميت الذى ليس له وارث ، فالناس فيهم فريقان ، فريق يورثهم ، وفريق لا يورثهم ، ويرد التركة إلى بيت المال</p>	<p>عمر وعلى<sup>٢</sup></p>
<p>وعبدالله وأبو عبيدة ابن الجراح ومعاذ ابن جبل وأبو الدرداء ،</p>	<p></p>

المذهب والمرجع	رأى المذهب وحجته والرد المختصر رمزاً صواباً خطأ
زيد ابن ثابت <sup>١</sup> وابن جرير	وبه قال شريح وعمر ابن عبدالعزيز وعطاء وطاوس وعلقمة ومسروق هؤلاء كانوا يقولون بتوريث أولى الأرحام الذين عددهم ابن قدامة آنفاً ، ↓ وبه قال مالك والأوزاعي والشافعي وأبو ثور وداود هؤلاء كانوا لا يرون توريث أولى الأرحام الذين عددهم ابن قدامة آنفاً ↓
أبو حنيفة <sup>٢</sup>	قال : أولو الأرحام كل قريب ليس بذى سهم ولا عصبية ↓ وقال المنفرد منهم يحوز جميع المال ↓
ابن بطلال <sup>٣</sup>	قال اختلف الفقهاء في توريث أولى الأرحام ، وهم من لا سهم لهم وليسوا بعصبية ↓ ( كما يقول ابن بطلال ) منعوا أولى الأرحام من التوريث ↓
أهل الشام والحجاز <sup>٣</sup> الكوفيون واسحق وأحمد <sup>٣</sup> علي بن أبي طالب <sup>٣</sup> مالك والشافعي وأبيوسف <sup>٣</sup>	( كما يقول ابن بطلال ) يورثون أولى الأرحام ↓ كان ينزل بنى الأخوة مع الجد منزلة آبائهم ( أى من حيث الميراث ) ولم يكن أحد من الصحابة يفعله غيره ↓ قالوا : لا يرث بنو الأخوة ولو كانوا أشقاء ↓



## ( الرد المفصل بالنص والبرهان لا بالرأى ) ( تعريف أولى الأرحام )

( تمهيد ) :

صلات الدم بين البشر اثنتان لا ثالث لهما . هما صلة النسب أى الولادة ،  
وصلة الصهر أى النكاح ، قال تعالى ( وهو الذى خلق من الماء بشرا فجعله  
نسبا وصهرا وكان ربك قديرا )<sup>(١)</sup>

فكل من ولدته نساء قبيلة من القبائل من ذكور وإناث هم أبناء تلك  
القبيلة ، الذين يحملون اسم تلك القبيلة ( اسم جدها الأكبر ) هم نسبها  
وعصبتها ، العباس وحمزة وعلى وجعفر وفاطمة وصفية هم جميعا عصبة  
بنى هاشم ، نسلوا من أصلاب بنى هاشم ، هم جميعا عصبة واحدة .

وكل من نكح شيئا من بنات قبيلة من القبائل وهو من قبيلة أخرى  
فهو صهر لمن نكح ابنته ، وقبيلته قد ارتبطت بقبيلة من نكحها برباط  
المصاهرة فعثمان ابن عفان وهو من بنى عبد شمس لما نكح من بنات النبی  
ﷺ صار صهرا له وارتبطت بنو عبد شمس ببنى هاشم بهذا الرباط من المصاهرة  
ومصعب ابن عمير لما نكح صفية بنت عبد المطلب صار صهرا لبنى عبد المطلب  
وارتبطت قبيلة بنى هاشم بهذا الرباط من المصاهرة .

فلذلك هى الوشائج التى جعلها الله بين الناس ، وشيجة النسب وشيجة  
الصهر . ومن هاتين الوشيجتين العظيمتين تتكون جميع القرابات التى بين  
بنى الإنسان .

### ( التعريف الصحيح لأولى الأرحام )

جميع أقارب الميت من قبل النسب أو من قبل الصهر هم أولو رحمه ،  
عصبته هم أولو رحمه . وأصهاره من غير عصبته هم أولو رحمه ،  
فأولو الأرحام بالنسبة إلى أى إنسان هم جميع الذين يعلم أنهم يمتون إليه  
بنسب أو بصهر .

إذا اعتبرنا المعلوم وغير المعلوم من الأقارب ، كان جميع البشر أقارب

لأنهم جميعاً نسلوا من أب واحد هو آدم عليه السلام ، ولكن المعلوم بالبداية ان المقصود بأولى الأرحام الوارد ذكرهم في غير موضع من القرآن الكريم ، هو المعلوم منهم لأى انسان يحمل تكاليفهم المذكورة في الكتاب العزيز ، ونحن نرى أن الناس يعجز علم أحدهم عن أقاربه الذين يسكنون في دربه ، فضلاً عن أهل قريته أو مدينته أو مضره ، فأولوا الأرحام الذين أوصى الله تبارك وتعالى برعايتهم في القرآن الكريم بقوله جل شأنه ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ (١) هم عامة ما يعلم المرء منهم ، ثم هؤلاء الأقارب المعاومون ، بعضهم أولى بالرعاية من بعض ، الأقرب منهم فالأقرب ، وأعظمهم استحقاقاً للرعاية هم الذين سماهم القرآن الكريم بفئاتهم وسمى فرائضهم في الميراث فهم أهل الفرائض ، ثم يليهم الأقارب الذين لهم حق ميراث البواقي وهؤلاء الأقارب أصحاب البواقي بعضهم أولى من بعض وقد بين الكتاب والسنّة ترتيب أولوياتهم (٢) .

فأولوا الأرحام هم جميع أقارب المرء ، عصبتهم وغير عصبتهم وهذا هو التعريف الحق لأولى الأرحام ، ومما يثبت أن العصبية هم أولوا أرحام أن رسول الله ﷺ لما أمره الله تعالى أن ينذر خاصة قومه بقوله تعالى ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ (٣) هتف بأسماء بطون قريش كلها بطناً ثم بخاصة أهله وهم جميعاً عصبتهم فسماهم أولى أرحام بقوله ﷺ [ غير أن لكم رحماً سألها ببلالها ] (٤) فكان هذا قاطعاً في أن العصبية أولوا أرحام .

روى مسلم في صحيحه (مسلم ١٣٣/٨) عن أبي هريرة قال [ دعا رسول الله ﷺ قريشاً فقال يا بني كعب ابن لؤى أنقذوا أنفسكم من النار ، يا بني مرة ابن كعب أنقذوا أنفسكم من النار ، يا بني عبد شمس أنقذوا أنفسكم من النار ، يا بني عبد مناف أنقذوا أنفسكم من النار . يا بني هاشم أنقذوا أنفسكم من النار . يا بني عبد المطلب أنقذوا أنفسكم من النار ،

(١) الأنفال ٧٥ (٣) راجع باب الأولويات من هذا الديوان (٣) الشعراء ٢١٤

يافاطمة أنقذى نفسك من النار ، فإننى لا أملك لكم من الله شيئاً غير أن أكرم  
رحماً سألها ببلاها [ ١ ] .

وروى مسلم مثل هذا الحديث عن عائشة ذكرت فيه صفية بنت  
عبد المطلب بنحو ذلك ، وروى مسلم أيضاً طريقاً أخرى عن أبي هريرة فيها  
ذكر عباس ابن عبد المطلب وذكر صفية عمة رسول الله وذكر فاطمة بنت  
رسول الله وقوله ﷺ سألني ما سألت لا أغنى عنك من الله شيئاً .

وروى أحاديث أخرى عن ابن عباس وعن قبيصة ابن مُخارق وعن  
زهير ابن عمرو بهذا المعنى وروى البخارى مثل ذلك ( ٤٧٧٠ فح ) ، ( ٤٧٧١  
فح ) ، ( ٥٩٩٠ فح ) .

فكل عصبه هم أولو أرحام ، ولكن ليس كل أولى الأرحام عصبه ،  
أولو الأرحام أعم ، والعصبه أخص ، العصبه هم جزء من أولى الأرحام ،  
والأصهار هم جزء من أولى الأرحام ، أولو الأرحام تشمل الجميع ، هذا  
هو التعريف الحق الصحيح لأولى الأرحام .

( التعريف الخاطيء لأولى الأرحام )

عرّف بعض الفقهاء أولى الأرحام بأنهم من ليس بذى سهم ولا عصبه  
وهذا تعريف ضال خاطيء ، لا يستند إلى شرع ولا لغة ولا عقل ، فأعجب  
فؤلاء القوم كيف يحكمون وماذا يعرفون !!! كأن ذوى السهام ليسوا أولى  
أرحام . وكأن العصبه ليسوا أولى أرحام ، ومن الواضح كالشمس من  
أحاديث رسول الله ﷺ الآنفة الذكر أن العصبه أولو أرحام ، قال ﷺ  
[ غير أن لهم رحماً سألها ببلاها ] .

هذا هو تعريف أولى الأرحام من قبل الشرع ، وهو حاسم جازم  
لا يجادل فيه إلا كل متنطع عريض القفا ، وأما من ناحية اللغة فكلمة أولى  
الأرحام معناها بداهة كل صاحب رحم ، كما أن كلمة أولى الأبصار معناها  
كل صاحب بصيرة ، فهل ذوى السهام لا رحم لهم ، لا تربطهم أرحام ؟ وهل  
العصبه لا رحم لهم ، لا تربطهم أرحام ؟!! فأنسى تؤفكون !!

أعمام الميت أولو رحمه وأخوال الميت أولو رحمه وأصهار الميت أولو رحمه ، كلهم تربطهم بالميت أرحام فهم جميعاً أولو رحمه لا السهام تُبطل أرحامهم ولا العصبية تُبطل أرحامهم أفلا تعقلون ؟! قال تعالى ﴿ إِنَّا أَنزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ فيا أيها الأعاجم تعلموا لغة القرآن ، لتعلموا ما فرض عليكم ربكم في القرآن .

لو سلم الفقهاء من الشقاق في النزبل ، وسلم المتحذلقون من التكلف في التأويل ، ما احتاج لفظ أولى الأرحام إلى شرح مفصل ، إلا إذا احتاج النهار إلى دليل .

وعرف بعض الفقهاء أولى الأرحام بأناس معينين لفقوهم بمحض رأيهم دون أى دليل أو نص بذلك : ما لهم بذلك من علم إن هم لا يخرصون ، ستذكرهم إن شاء الله تعالى في فقرة تفنيد أقوال الفقهاء فلا داعي لذكرهم هنا تجنباً للتكرار ، قد اثبتنا أن جميع أقارب المرء هم أولو رحمه ، عصبية كانوا أو غير عصبية فتحدد جزء من الأقارب على أن هؤلاء هم أولو الأرحام ، وأن ما عداهم من الأقارب ليسوا أولى أرحام هو فهم جاهل ، وعمل باطل ، ترتب عليه ما ترتب من الاختلاف ، هل يرثون أو لا يرثون

### ﴿ الخصام في توريث أولى الأرحام ﴾

لا يرث أحد قط إلا أولو لأرحام ، ولكن ليس كل أولى الأرحام يرثون : الذين يرثون الفرائض عصبية كانوا أو غير عصبية هم أولو أرحام سماهم القرآن ، والذين يرثون البواقي عصبية كانوا أو غير عصبية هم أولو أرحام عرفهم الحديث المتواتر ، والذين لا ميراث لهم عصبية كانوا أو غير عصبية هم كذلك أولو أرحام . هم الذين لم يسمهم القرآن ولم يعرفهم الحديث ولقد ثار الخلاف بين الفقهاء على مسألتين هما (١) هل يرث أولو الأرحام أم لا يرثون ، (٢) من منهم يرث ومن منهم لا يرث . والسبب في ذلك الخلاف هو وهم خاطيء صور لهم أن أولى الأرحام هم جزء معين من الأقارب والحقيقة أن أولى الأرحام هم جميع الأقارب ، وهذا التقسيم الباطل هو الذى سوغ لهم الخلاف على توريثهم أو عدم توريثهم لأنهم لو عرفوا الحقيقة وفطنوا إلى أن جميع الأقارب هم أولو أرحام لما كان لهذا الخلاف أى مجال

من عرف تلك الحقيقة استحال عليه أن يتساءل هل يرث أولو الأرحام أم لا فافتلاع هذا الخلاف من جذوره يحصل بكلمة واحدة هي : - جميع أقارب الميت هم أولو أرحام ولكن يرث منهم من سماهم القرآن وعرفهم الحديث وجميع الباقي لا يرثون

من قال كل أولى الأرحام يرثون فهو خاطيء ، لانص بذلك فهو باطل ومن قال كل أولى الأرحام لا يرثون فهو خاطيء لأن وريثة الفرائض وورثة البواقي هم جميعاً أولو أرحام وهل هناك قريب للميت إلا وهو من أولى الأرحام ؟ !

لا يوجد شيء اسمه ميراث أولى الأرحام لأنه لا يوجد جزء معين من أقارب الميت اسمه أولو الأرحام ، جميع أقارب الميت أولو أرحام فبانعدام المسمى تنعدم كل القضايا المتعلقة به .

فوجه البطلان في قضية توريث أولى الأرحام . هو إنشاء حكم شرعي لشيء غير معين لا تدرى أين موقعه .

أما الأشخاص الذين عينهم بعض الفقهاء وقالوا هؤلاء هم أولو الأرحام الذين يرثون أو هؤلاء هم أولو الأرحام الذين لا يرثون ومن عداهم يرث فهذا كله محض آراء وأهواء لا نص بشيء منها فهي باطلة لا تستحق المداد الذي كتبت به .

### بطلان التعريف الخاطيء

احتج الفقهاء الذين حكوا بتوريث بعض أولى الأرحام ، احتجاجاً بآية في كتاب الله عز وجل ، زعموا أنها خاصة بتوريث من لم يسم الله ولا رسوله في أهل الفرائض وأهل البواقي ، ثم خرقوا لهم فرائض بغير علم ، حكماً باطلاً برأى أنفسهم ما أنزل الله به من سلطان ، ثم لم يأتوا على مزاعمهم الفاسدة بأى دليل ، وهذه الآية التي احتجاجوا بها هي قول الله تعالى : ﴿ وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله إن الله بكل شيء عليم ﴾ (١) وتلك حجة داحضة ، إذ لا تعلق بالآية الكريمة بالميراث من قريب أو بعيد

إنما هي ولاية النصر في الجهاد، ختم الله بها سورة الأنفال بعد سياق طويل للجهاد بأموالهم وأنفسهم والنصرة في الدين وأحكام كثيرة لشئون القتال ، فانظر أنى يؤفكون !!! وفيما يلي أدلة بطلان تلك الحجة وبالله التوفيق :-

#### ١ - فساد الاستدلال :

إن انتزاع المعانى التى لا يحماها اللفظ ، هو من أحقق أنواع التعسف والمكابرة باللغو ، انتصارا للباطل بما هو أشد منه بطلانا ، ليس فى لفظ الآية ولا فى معناها ولا فى سياقها أى ذكر أو إشارة إلى المواريث ، لا من قريب ولا من بعيد ، الولاية تحتل عدة معانى ليس الميراث واحدا منها ، ومعنى الولاية هنا كما يدل عليه السياق ، هو ولاية النصر والمؤازرة فى الجهاد ، فحشر المواريث هنا هو تنطع شديد ، وفهم بليد ، فحرى بأهل العقول . ألا ينقادوا لمثل هذا الرأى الجهول ، والهدر المخبول .

لفظ الولاية عموما لا تمت إلى الميراث بأدنى صلة ، قال تعالى ﴿ والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ، ويقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة ويطيعون الله ورسوله ﴾ (١) فهل معنى الولاية هنا أن المؤمنين والمؤمنات يرث بعضهم بعضا ؟ !! التدليل على صحة الدعاوى يكون بالحجة والبرهان ، لا بالثرثرة والبهتان ، فسقط هذا الدليل وسقط ما ترتب عليه من تضليل .

#### ٢ - انعدام النص :

توريت أولى الأرحام ، من ذكرهم الفقهاء ومن لم يذكرهم ، وكل من لم يسم الله ورسوله فى الكتاب والسنة ، هو شرعة مفتراة باطلة ، إذ لا نص بها فى القرآن ولا فى الأحاديث الصحيحة ، كما وردت النصوص بالمواريث الأخرى ، وكل شرعة فى الدين لم يأذن بها الله هى شرك وظلم عظيم ، هى افتراء الكذب على الله وقد نخاب من افترى ، لو أراد الله توريت هؤلاء لأنزل ذلك فى كتابه ، أو لأوحاه إلى رسوله فبينه للناس ،

(١) التوبة ٧١

فاذ لم يفعل فما أراد الله توريثهم ﴿ لا يضل ربي ولا ينسى ﴾ <sup>(١)</sup> ولو فعل لوجدناه ﴿ وما كان ربك نسيا ﴾ <sup>(٢)</sup> .

فانعدام النص هو أعظم دليل على بطلان تلك الفرية ، لا تشريع إلا بنص .

### ٣ - تعدى حدود الله

قد حدد الله حدوداً فمن تعداها فقد عصى الله ورسوله ، وبغى في الدين بغير الحق ، وظلم نفسه وأضل غيره ، وعمله مرفوض لا محالة ، فرض الله تعالى للمواريث فرائض ، وقال هذه حدود الله ، فمن فرض غيرها فقد تعدى الحدود ، وعصى الله ورسوله . قال الله تعالى بعد ذكر الفرائض في سورة النساء ﴿ تلك حدود الله ومن يطع الله ورسوله يدخله جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها وذلك الفوز العظيم ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده يدخله ناراً خالداً فيها وله عذاب مهين ﴾ <sup>(٣)</sup>

جميع أهل الميت هم أولو أرحام ، ولكن الله تعالى لم يشرع الميراث لجميع أهل الميت ، أى أنه لم يشرع الميراث لجميع أولى الأرحام ، بل شرعه لفريق معين من أولى الأرحام ، هم الذين سماهم القرآن ، وترك باقى أولى الأرحام لم يورثهم والله الحجة البالغة ، وهو أحكم الحاكمين ، فمن ورثهم على الرغم من القرآن ، فقد عاب القرآن ، واستنقص القرآن . وجاء بأثم مبين ، وضل عن سواء السبيل

بدا لعمر مرة أن يورث العمة فكتب بذلك كتاباً ثم دعا به ومحاه بالماء وقال ( لو رضيتك الله وارثة أقرئك ) قالها مرتين ، عرف عمر أن توريث من لم يورث الله عمل باطل وشرع حرام ، فرجع عنه ، عرف أن ذلك تعدى لحدود الله . فنهى نفسه عن تعدى حدود الله ، فهؤلاء الفقهاء الذين ورثوا من لم يورث الله . قد تعدوا حدود الله ما في ذلك شك ، ولو تورعوا كما تورع عمر لكان خيراً لهم

### ٤ - إنتهاك حرمة الأموال

حرم الله تعالى أموال الناس أشد التحريم . جعل حرمة المال كحرمة

(١) طه ٥٢ (٢) مريم ٦٤ (٣) النساء ١٣ - ١٤

( م ٩ - ديوان المواريث )

الدم وحرمة العرض ، وكحرمة اليوم الحرام في الشهر الحرام في البلد الحرام فمن هتك حرمة المال فكأنما سفك دماء الناس أو هتك أعراضهم .

ولاشك أن الذين ورثوا من لم يورث الله . قد انتهكوا حرمة المال ، هؤلاء لم يعطوا الذين ورثوهم زوراً وبهتاناً مالا حلالاً يملكونه . لم يعطوهم الميراث المفترى من مال أنفسهم . ولا من بيوت آبائهم أو أمهاتهم . بل انتزعوا ذلك المال انتزاعاً من الوارث الذي يستحقه . ودفعوه ظلماً وعدواناً إلى من لا يستحقه ، اغتصبوا المال من مالكة الشرعي الذي يستحقه عند الله ، وأطعموه لمن لا يستحقه عند الله ، أطعموه سحتاً وإثمأً مبيناً .

فهذا دليل آخر على شدة جرم الذين ورثوا من لم يورث الله .

#### ٥ - الجهالة والتناقض :

من المستحيل أن يأمر الله تعالى عباده بأمر مجهول . وذلك لاستحالة التنفيذ . والله تعالى لا يكلف عباده بمستحيل ﴿ لا يكلف الله نفساً إلا وسعها ﴾ والذين افتروا توريث بعض أولى الأرحام ، الذين لم يورثهم الله ورسوله ، منهم من ذكر بعض فئات من أولى الأرحام . يرون توريثهم ، ولكنهم لم يذكروا أنصبتهم ، ومنهم من افترى التوريث عامة دون تحديد الأشخاص ولا الأنصبة ، ومنهم من ذكر بعض الأنصبة لبعض الفئات دون تحديد الأفراد ولا أنصبة الأفراد ، والذين ذكروا شيئاً من الأنصبة تناقضوا فيها تناقضاً شديداً .

والجهالة والتناقض هما من سمات الشرائع المفتراه التي هي من عند الناس لا من عند الله ، أما الشرائع التي من عند الله فإنها محكمة جليلة يستحيل فيها التناقض أو الجهالة . وهؤلاء شرعهم المفتراة . لا هي محددة الأشخاص والأنصبة . ولا الآية التي استدلو بها فيها أي ذكر للمواريث أو الأشخاص أو الأنصبة . إنما هي شرعة مجاهيل ، وهذا هو سمت الأباطيل .

فوجود الجهالة والتناقض قاطع في بطلان الشرائع وانها مفتراه من عند غير الله . فثبت بهذا الدليل الآخر بطلان الشرعة المفتراه ، شرعة التوريث بتريعة الأرحام .



## « تخاليف الفقهاء »

نذكر فيما يلي بعض تخاليف الفقهاء في توريث أولى الأرحام

في مسألة تحديد المطلوب توريثهم من أولى الأرحام :

منهم من قال : الذين لا يرثون هم : - ابن الأخ للأُم . والجد أبو الأم ، والعم أخو الأب للأُم ، والحال ، والجددة أم أبي الأم . وابنة الأخ للأب والأم ، والعمة والحالة ، وهذا كله حكم بالرأى ، لانص به في الكتاب ولا في السنة فهو باطل . ولا فرق بين الذين ذكرهم والذين تركهم من أولى الأرحام . الجميع في الحكم سواء . وسنبين ذلك ان شاء الله عند تفنيد أقوال الفقهاء .

ومنهم من ذكر فئات أخرى قال هم الذين لا فرض لهم ولا تعصيب ، وقال إذا لم يكن دونهم ذو فرض ولا عصبية فهم يرثون ؛ فكأنهم جعلوا ما سوى تلك الفئات من أولى الأرحام هم الذين لا يرثون ، وكلا القولين باطل ، لا يرث من أولى الأرحام أحد إلا الذين سماهم القرآن والسنة .

ومنهم من قال لنفس الفئات السابقة أنهم لا يرثون ، وهؤلاء لم يبينوا لنا حكمهم في غير الفئات السابق ذكرها . وسواء تركوا الذين لم يذكروا ، وسواء حكموا بتوريث طائفة وعدم توريث أخرى ، أو عكسوا رأيهم ، فكل ذلك باطل . ليس أحد يرث لأنه من أولى الأرحام عامة . وليس أحد يرث لأنه من تلك الطائفة أو من الأخرى ، إنما يرث من يرث إذا كان من الذين سماهم الله ورسوله . سواء كان من هذه الطائفة أو من الأخرى أو من غيرهما . وسواء كان من العصبية أو من غير العصبية ، وسواء كان من الصهر أو من غير الصهر ( راجع أبواب الموارث الحق ) .

ومنهم من لم يعط رأياً في توريث أولى الأرحام ولكن قال أن الفقهاء اختلفوا في ذلك . وذكر أسماء الفريقين ( الذين يرثون والذين لا يرثون ) ، وهذا كله باطل . أولو الأرحام لا يرثون ميراثاً مطلقاً بلا قيود ، ولا يمنعون من الميراث منعاً مطلقاً بلا حدود بل يستحق الميراث من أولى الأرحام من كان مسمى في الكتاب والسنة . ولا يستحق الميراث من أولى الأرحام من لم يسم الله ولا رسوله .

ومنهم من ارتاب في توريث أولى الأرحام ، أمر بتوريثهم ثم نهي عن توريثهم .

وفي مسألة أنصبة الوارثين من أولى الأرحام :

منهم من حدد فرائض برأى نفسه . فجعل للجددة السدس ، وللجددة السدس والثالث ، وللجددة المقاسمة مع الأخوة إلى الثلث وإلى السبع وإلى الثمن وإلى . . . حتى ثلاثة عشر وكل ذلك باطل إذ لانص بشيء من ذلك ، ومنهم من قال يرثون البواقي قسمة بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين وكل هذا باطل لاميراث ولاقسمة .

ومنهم من قال : يرثون وترك الأمر بلا تحديد للأنصبة .

وفي مسألة تعريف أولى الأرحام :

منهم من قال : هم من ليس له سهم وليس بعصبة وهذا حكم بالرأى باطل . بل أصحاب الفرائض (أى السهام) وغير أصحاب الفرائض من أقارب الميت هم جميعاً أولو أرحام ، وكذلك العصبة منهم وغير العصبة (الصهر) هم جميعاً أولو أرحام (راجع الرد المفصل) .  
ومنهم من لم يتعرض للتعريف بكلمة وأطلقها قابلة لكل احتمال .

### د تنفيذ أقوال الفقهاء ،

أصاب عمر ابن الخطاب في إبطال ميراث العمة بعد ما أمر به ، لم يسم الله العمة مع أصحاب الفرائض ، وأما البواقي فلرجال فقط لا يرث النساء منه شيئاً .

وأصاب وأخطأ مالك والشافعى وأبو يوسف في قولهم لا يرث بنو الأخوة ونو كانوا أشقاء . أصابوا بالنسبة إلى ميراث الفرائض . لأن بنى الأخوة لا فريضة لهم في القرآن لا يرثون مع أصحاب الفرائض . وأخطأوا بالنسبة إلى ميراث البواقي . لأن الفرد من بنى الأخوة قد يرث البواقي ان كان هو (أولى رجل ذكر) من بين أقارب الميت الأحياء كما لو كان في أهل البواقي ابن أخ وعم وخال فالميراث لابن الأخ لأنه هو الأولى من بين هؤلاء .

وأخطأ مالك في حصره من لاميراث لهم من أولى الأرحام بالأصناف الآتية : - (ابن الأخ للأم ، والجد للأم ، والعم أخو الأب من الأم ، والخال ، والجددة أم أبي الأم ، وابنة الأخ للأب والأم ، العممة ، الخالة) أخطأ وأساء البيان للأسباب الآتية : -

أولا ذكر قليلا من النساء من أولى الأرحام وترك كثيرا مثل : - الجددة أم الأب ، الجددة أم الأم ، الجددة أم أبي الأب ، الجددة أم أم الأب ، الجددة أم أم الأم . كل ماوراء ذلك من جدات محتملات ، الجدات اخوات كل هؤلاء الجدات ، وترك الحفيدات بنات الأبناء ، وترك الحفيدات بنات البنات ، وترك بنات الحفيدات من كل وجه ، وترك بنات الأخوة للأب ، وبنات الأخوة للأم ، وبنات الأخوات من كل وجه للأب والأم أو للأب فقط أو للأم فقط ، وترك حفيدات الأخوة وحفيدات الأخوات من كل وجه ، وكل هؤلاء هن أقارب وأولو أرحام بلا أدنى شك . ونحن ما أحصيناهن عددا وإنما ضربنا بعض الأمثلة لمن ترك من النساء أولات الأرحام ، وماوراء ذلك كثيرا يضيق الزمان والمكان عن حصره .

واللاقي ذكرهن مالك ، واللاقي تركهن مالك ، ما كان به من حاجة إلى ذكر أى شيء منهن . لأن جميع النساء من أولى الأرحام مهما كانت درجة قربتهن بالميت لاميراث لهن البتة من البواق ، ميراث البواق هو بالنص الصحيح الصريح القطعي الثبوت المتواتر هو خاص بالرجال فقط دون النساء هو كما أمر النبي ﷺ [ (لأولى رجل ذكر) ] إلا أن يزعم أحد من الفقهاء أن آية واحدة منهن هي (رجل ذكر) ! فكان بحسب مالك وغير مالك عند بيان من لاميراث له من أولى الأرحام ، أن يقول كلمة واحدة ، تغنيه عن كل ذاك الفج الثقيل . كان بحسبه أن يقول الذين لا يرثون البواق . هن (النساء) .

ثانيا : ذكر مالك أربعة أصناف من الذكور زعم أنهم هم وحدهم الذين لا يرثون ، أى أن كل من عداهم يرث وهذا حكم بالرأى باطل لاسند له ولا برهان به . أى فرد ممن ذكر مالك وممن ترك مالك من الرجال من أولى الأرحام يحق له أن يرث البواق إذا انفرد بها أو إذا كان معه غيره ولكن كان هو الأولى منهم طبقاً لترتيب الأولويات الذى شرعه الله تعالى ، والذى فصلناه في باب الأولويات من هذا الديوان .

أخطأ أبو حنيفة وابن قدامة وابن بطال في قولهم أن أولى الأرحام هم  
من لا فرض لهم وليس بعصبه ولا نصر بشيء من ذلك بل هو حكم باطل ،  
وهم غافل ، جميع أقارب الميت هم أولو أرحام ، العصبه منهم وغير العصبه ،  
وذوو السهام وغير ذوى السهام ، راجع الرد المفصل .

أخطأ عمر وعلى وعبد الله وأبو عبيدة ابن الجراح ومعاذ ابن جبل  
وأبو الدرداء وشريح وعمر ابن عبد العزيز وعطاء وطاوس وعلقمة ومسروق  
في قولهم أن ( ١ ) — ولد البنات ، ٢ — ولد الأخوات ، ٣ — بنات  
الأخوة ، ٤ — ولد الأخوة من الأم ، ٥ — العمت من جميع الجهات ،  
٦ — العم من الأم ، ٧ — الأخوال ، ٨ — الخالات ، ٩ — بنات  
الأعمام ، ١٠ — الجد أبو الأم ، ١١ — كل جدة أدلت بأب بين أمين  
أو بأب أعلى من الجد ) ان لم يكن دونهم ذو فرض أو عصبه فإنهم يرثون .  
أولاً : هؤلاء الذين ذكروا فيهن نساء ، والنساء لا يرثن أى شيء  
من البواقي طبقاً للحديث الصحيح المتواتر القطعى الثبوت .

ثانياً : الذين ذكروا من الرجال هم قليل من كثير جداً من أولى  
الأرحام ، وجميع الرجال من أولى الأرحام يجوز لأحدهم أن يرث البواقي  
إذا انفرد بالميراث أو إذا كان هو الأولى في الأحياء الموجودين معه طبقاً  
لترتيب الأولويات ، فحصر الميراث في الأصناف الذين ذكروهم دون  
باقي الرجال من أولى الأرحام هو تخصيص باطل لا سند له ولا برهان عليه .  
ثالثاً : قيد وجود ذى فرض أو عصبه دونهم هو قيد باطل لا أساس  
له فلا اعتبار له بل يرث أحدهم مطلقاً ان كان هو الأولى .

رابعاً : ليست العصبه مقدمة على غير العصبه لا في ميراث الفرائض  
ولا في ميراث البواقي فحشرهم هنا هو حشر غافل عن أولويات الميراث  
التي شرعها الله .

خامساً : قولهم ( ان لم يكن دونهم ذو فرض ) فيه ذهول شديد  
عن أسس الميراث ! ! جميع من ذكرهم من أهل البواقي لا أهل الفرائض ،  
أهل الفرائض هم أصحاب الميراث في المقام الأول وقبل كل إنسان غيرهم ،

فإذا كان هناك ذو فرض فسيأخذ ميراثه قبل جميع أهل البواقي ، وأهل البواقي لا يرثون إلا أن فضل شيء من أهل الفرائض . فإذا أبقت الفرائض شيئاً وكان بين أصحاب الفرائض رجل فهو الذى سيأخذ البواقي بالإضافة إلى فريضته لأن أى فرد من أهل الفرائض له الأولوية على أى فرد من أهل البواقي .

واخطأ زيد ابن ثابت ومالك والأوزاعي والشافعي وأبو ثور وداود وابن جرير في قولهم : أن المذكورين في الفقرة السابقة لا يرثون . والجواب هو كما في الفقرة السابقة : لاميراث للنساء . وأى رجل من أولى الأرحام ، يرث إن كان هو الأولى . وتخصيص تلك الأصناف لأمعنى له فهو لغو باطل . واخطأ أبو حنيفة في قوله المنفرد من أولى الأرحام يحوز جميع المال . لأنه إذا كان هذا المنفرد امرأة فلاميراث لها البتة ، البواقي للرجال دون النساء بالنص القاطع الصريح .

واخطأ أهل الشام والحجاز ( طبقاً لرواية ابن بطلال ) في منعهم أولى الأرحام الميراث ، سبق الرد على هذا الزعم الباطل . واخطأ الكوفيون واسحاق وأحمد ( طبقاً لرواية ابن بطلال ) في توريثهم المذكورين في الفقرة السابقة وتوريث جميع أولى الأرحام : هذا لا يصح على إطلاقه بل لابد من التحديد .

أولاً : لاميراث للنساء البتة من البواقي .  
ثانياً : يرث من الرجال من كان هو ( أولى رجل ذكر ) .  
ثالثاً : ليس الميراث لجماعة من أولى الأرحام وإنما هو لرجل واحد كما أسلفنا .

واخطأ على ابن أبي طالب في كونه كان ينزل بنى الأخوة من الجد بمنزلة آبائهم . لأن توريث الجد مع الأخوة عمل باطل مناقض للنصوص القطعية الثبوت ، الأخوة أهل فرائض ، والجد لا فريضة له فلاميراث له من الفرائض البتة ، إنما يرث الجد البواقي إذا لم يوجد أهل فرائض أو لم يوجد فيهم رجل وكانوا جميعاً من النساء ، فوجود ابن أخ يبطل ميراث

الجد بالكلية . فمعاملة بنى الأخوة معاملة آبائهم مع الجد هو فرض باطل على باطل فهو خطأ مركب شامل .

### « حكم الشرع »

جميع أقارب الميت هم أولو أرحام ، العصبية منهم وغير العصبية ، (الأصهار) ، الذين يرثون الفرائض هم أولو أرحام العصبية منهم وغير العصبية ، والذين يرثون البواقي هم أولو أرحام العصبية منهم وغير العصبية . ليس هناك ميراث خاص بفئة معينة من الأقارب يطلق عليهم لفظ أولى الأرحام ، الجميع أولو أرحام .

### « سبب الخلاف »

الحكم في دين الله بالرأى دون النص أو على خلاف النص .

## ٦ - باب مواريث باطلت ميراث الحرابة

هذا نوع جديد من المواريث الباطلة ، لم يستحدثه الفقهاء ، كما استحدثوا المواريث الباطلة الآتفة الذكر التي فندناها وأثبتنا بطلانها وهي ( ميراث الأجداد والأحفاد - ميراث التعصيب - ميراث أولى الأرحام ) تلك المواريث الباطلة التي استحدثها الفقهاء بأرائهم وأهوائهم بلانص عنها في كتاب الله ولا في سنة رسوله فهي مواريث ضالة باطلة حرام .

ميراث الحرابة لم يستحدثه الفقهاء الأقدمون ولا الأحدثون ، ولذلك فلا ذكر له في مؤلفاتهم . هذا ميراث استحدثه أولو الأمر من الحكام في هذا الزمان ، تقاييداً لحكام الكافرين ، واقتداءً بهم . واتباعاً لخطواتهم حذو النعل بالنعل ،

ميراث الحرابة استحدثه بعض حكام هذا الزمان ، ففرضوا للدولة نصيباً من تركات الموقى ، جعلوها في المواريث نصيباً مفروضاً ، كما فعلوا من قبل في مهر النساء ، إذ جعلوا للدولة في تلك المهور نصيباً

مفروضاً ، وكما فعلوا في كل صفقة من صفقات البيوع الكبيرة ذات العنود ، وفي عمليات البيع الصغيرة ذات السجل المرصود ، جعلوا للدولة على كل صفقة بيع فرضاً مفروضاً على البائع وعلى المشتري على السواء ، وكما فعلوا في أشياء أخرى كثيرة ليس هذا مجال تفنيدها ، فعلوها تقليداً للكافرين في كل ما يفعلون ، دون التفات إلى حلال أو حرام ، ودون اكتراث بأمر أو نهى لله ورسوله ، لاني شرائع المواريث ولا في غيرها من الشرائع ، فهم عن ذلك معرضون كل الأعراض ، لاهم في أنفسهم على علم بأى شيء من شرائع الإسلام ، ولا هم يأتيهم أى توجيه أو تحذير أو ملام ، ممن يظن بهم العلم بشرائع الإسلام ، إن الفقهاء لا يجرون على التصدى لأى شيء من ذلك ، قد حصرت صدورهم أن يعترضوا على الحكام ، في كل ما فعلوه مناقضاً لشرائع الإسلام ودين الإسلام ، وأنى لهم الاعتراض وهم يخشون الحكام أشد من خشية الله ، ويلتمسون مرضاة الحكام قبل مرضاة الله ، يرجون لعاعة الدنيا التى بأيديهم ، فيغمضون أعينهم عن الموبقات ويكتمون ما أنزل الله من الهدى والبيانات ، فرضوا بما يقع من الخطيئات ، وتابعوا على تحليل المحرمات قال (ﷺ) [ من كره فقد برىء ومن أنكر فقد سلم ، لكن من رضى وتابع ]<sup>(١)</sup> ، وقال (ﷺ) [ لتنبعن سنن من كان قبلكم شبراً بشبر وذراعاً بذراع حتى لو سلكوا جحر ضب لسلكتموه قلنا يا رسول الله اليهود والنصارى ؟ قال فمن ؟ ]<sup>(٢)</sup> .

ولقد سمينا هذا الميراث الباطل (ميراث الخرابة) إشارة إلى غصب المال الحرام عن طريق القهر والبطش ، الأمر الذى يشكل جريمة الخرابة المنصوص عنها في الآية الكريمة (المائدة ٣٣) .

ميراث الخرابة هو فريضة ظالمة غاشمة ، ما أنزل الله بها من سلطان ، هى شرع ما لم يأذن به الله ، هى إنتهاك صاخر لحزمة الأموال ، تساوى في شناعتها وفظاعتها هتك الأعراض وسفك الدماء في البلد الحرام في الشهر الحرام وفيما يلى أدلة بطلان هذا الميراث وتحريمه : —

## « أدلة البطلان »

### ١ - انعدام النص على فرضيته :

لا يوجد أى نص فى كتاب الله ولا فى سنة رسوله يفرض فى المواريث شيئاً للحاكم ، لا نص بذلك من عند الله وعند رسوله نصاً صحيحاً صريحاً لا عوج فيه ولا التواء ولا تعسف بتأويل ساقط . لا شرع بذلك بنص من عند الله لا من عندالوضاعين أولى الأربة من الرجال ، وأى شرع فى الدين لانص به من عند الله فهو باطل حرام . فانعدام النص هو أقطع دليل على بطلان ميراث الحرابة وعدم شرعيته .

### ٢ - حرمة الأموال :

حرم الله تعالى أموال الناس أشد تحريم فلا يحل المساس بها إلا بحقها . كالزكاة وغيرها . ينص قطعى الثبوت فى الكتاب والسنة ، وجعل حرمتها كحرمة الدماء والأعراض فى الشهر الحرام فى البلد الحرام ، قال رسول الله ﷺ [ ألا أن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا فى شهركم هذا فى بلدكم هذا ، ألا قد بلغت ، اللهم فاشهد ] (١) . فاعتصاب الحاكم لأى شىء من تركات الموتى هو انتهاك صارخ لحرمة الأموال . وهو من أغلظ أنواع الحرابة التى نصت عليها الآية الكريمة ، وهو عدوان على حدود الله ومن يتعد حدود الله فأولئك هم الظالمون .

### ٣ - النهى عن أكل أموال الناس بالباطل :

قال تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم ﴾ (٢) فاقترع الحاكم أى جزء من أموال التركات هو أكل أموال الناس بالباطل وهو عدوان جبرى لا أثر فيه للتراضى . فهذا نص آخر من كتاب الله يثبت حرمة وبطلان ميراث الحرابة الغاشم .

### ٤ - افتراء الكذب على الله :

لا شك أن الحاكم الذى يغتصب شيئاً من تركات الموتى ، لن يقر بأنه معتد غاصب لأموال الغير . عاص لأمر الله ورسوله ، بل سيتبجح بأنه

(٢) النساء ٢٩

(١) (١٧٢١ و ٤١ و ٤٢ فح)



مصلح عادل مطيع لله ورسوله كما تبجح كل الفراعين الطغاة المفسدين في الأرض بأنهم هداة مصلحون ﴿ قال فرعون ما أريكم إلا ما أرى وما أهديكم إلا سبيل الرشاد ﴾ (١) . وسيقول هذا الذي اقتطعته من التركات هو حلال عند الله لأنه لمصالح الشعب ، وسيصفق له بطانة السوء وأتباع كل طاغوت من علماء وغير علماء ، فهذا التحايل للحرام الذي اغتصبه . وهذا التحريم للمال الذي انتزعه إذ حرمه على مستحقه من الورثة . هذا التحليل والتحريم الفاسق الكاذب هو افتراء الكذب على الله قال تعالى : ﴿ ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام لتفتروا على الله الكذب إن الذين يفترون على الله الكذب لا يفلحون ، متاع قليل ولهم عذاب أليم ﴾ (٢) . فهذا نص آخر من كتاب الله على بطلان ميراث الحرابة وجهالته وعدوانه .

• - انعدام البرهان على حله :

فضلا عن انعدام النص يفرضية اشتراك الحاكم في تركات الموتي الذي ذكرناه آنفاً ، فلا برهان للحاكم على جواز حل هذا الاشتراك من وجه آخر ، ومن زعم غير ذلك فليأتنا بالدليل ، وإلا سقطت الدعوى التي لا دليل عليها ، قال تعالى : ﴿ قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين ﴾ (٣) .

كل مال هو على أصل التحريم حتى يأتي برهان بجواز حله من وجه شرعي صحيح وإلا فهو باق على أصل التحريم . . مال البائع ومال المشتري هو كذلك على أصل التحريم حتى يقبض المشتري سلعته ويقبض البائع ثمنها ، فعند ذلك فقط يحل مال كل منهما لأخيه ، فإذا لم يقبض المشتري السلعة أو لم يقبض البائع الثمن ، بقي المال على أصل التحريم ، قال رسول الله ﷺ لمن باع ثمرة زرع له لم تخرج بعد ، باعها قبل خروجها وقبض الثمن ، ثم أمسك الله الثمرة فلم تخرج . حرم الثمن المقبوض على البائع لأن المشتري لم يقبض شيئاً في المقابل قال ﷺ [بم يأخذ أحدكم مال أخيه] (٤) أي أن أموال الناس هي دائماً على أصل التحريم ما لم يثبت حلها لآخذها بوجه مشروع صحيح . فهل عند مغتصبى الميراث ما يثبت حله لهم ؟ ! !

(١) غافر ٢٩ (٢) النحل ١١٦ (٣) النساء ١٠ (٤) (٤) ٢١٩٨ فح

٦ - أكل مال اليتامى ظلماً :

قال تعالى : ﴿ إِن الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا ﴾ (١) وهذا الميراث المقتصب هو من أموال اليتامى فهل أحل الله لكم أموال اليتامى أيها المقتصبون ؟ ! فما أجراهم على العدوان ! ! وما أصبرهم على النيران ! !

المال كله على أصل التحريم إلا ما جاء نص يحله أو برهان ، قد حلت الزكاة بنص وبرهان ، وحلت الديات بنص وبرهان ، وحلت المغارم بنص وبرهان ، وحلت المهور بنص وبرهان ، وحلت البيوع بنص وبرهان ، وحلت الهبات بنص وبرهان ، وحلت الصدقات بنص وبرهان ، وحلت الوصايا بنص وبرهان ، فهل لمغتصب ميراث الخرابة من نص أو برهان ؟ ! ! قد ذكرنا هذا البيان عن ميراث الخرابة إتماماً للبحث الضروري في ديوان المواريث لئلا نخطر ببال أحد من الجاهلين أنه ميراث حق قد فرضه الله . وأن ما فعله الحاكم إنما هو تنفيذ أمر الله ، فيزدادوا ضلالاً مع ضلالهم ، أو يقولوا ما جاءنا من بشير ولا نذير ، فقد جاءكم بشير ونذير والله على كل شيء قدير .

فعلناه وفاءً بميثاق الله الذي واثقنا به ، حيث قال جل جلاله : ﴿ وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ فَنَبَذُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ وَاشْتَرَوْا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا فَبُخْسَ مَا يَشْتَرُونَ ﴾ (٢) فكان لزاماً علينا البيان ، وكان حقاً علينا عدم الكتمان ، والحمد لله رب العالمين .

## ٧ - باب الاولويات

أقوال الفقهاء

الملمب والمرجع	رأى المذهب وحجته والرد المختصر رمزاً صواباً خطأ
ابن حجر (٣)	قال أقرب العصبات البنون ثم بنوهم وإن سفلوا ثم الأب ثم الجد والأخ إذا انفرد

(١) النساء ١٠ (٢) آل عمران ١٨٧ (٣) فتح ١٢/١٤

المذهب والمرجع

رأى المذهب وحجة والرد المختصر رمزاً صواباً خطأ ↓

قال بنو الأخوة هم بنوهم وإن سفلوهم الأعمام ثم بنوهم  
وإن سفلوا ↓

ومن أدلى بأبوين أولى ممن أدلى بأب ↑ ولكن يقدم  
الأخ من الأب على ابن الأخ من الأبوين ↑ ويقدم  
ابن أخ لأب على عم لأبوين ↑ ويقدم عم لأب على  
ابن عم لأبوين ↑

لما التقت عنده الفرائض ، ودافع بعضها بعضاً قال  
والله ما أدرى أيكم قدم الله عز وجل وأيكم آخر ↑  
فما أجد شيئاً هو أوسع من أن أقسم بينكم هذا المال  
بالخصص ↓ فأدخل على كل ذي حق ما دخل عليه  
من العول ↓

عمر ابن الخطاب (١)

قال وأيم الله لو قدم ما قدم الله عز وجل ما عالت  
فريضة ↑ قال ابن عباس قدم الله الزوج والزوجة ↑  
وقدم الأم ↑ قال ابن عباس فهذه الفرائض التي قدم الله .  
قال والتي آخر فريضة الأخوات والبنات ↑

ابن عباس (١)

قال ابن عباس فإذا اجتمع ما قدم الله وما آخر بدىء  
بمن قدم فأعطى حقه كاملاً ، وإن بقي شيء كان لمن  
آخر وإن لم يبق شيء فلا شيء له ↑

أتى في امرأة ماتت عن زوج هو ابن عمها وعن أخ  
الأم هو ابن عمها أيضاً ، فجعل للزوج النصف والباقي  
للأخ من الأم ↓

شريح (٢)

فأتوا علياً فأرسل إلى شريح فقال ما قضيت ؟ ! أبكتاب  
الله أم سنة من رسول الله ؟ ! فقال بكتاب الله ، قال  
أين ؟ ! قال (واولو الأرحام بعضهم أولى بعض في  
كتاب الله) قال فهل قال للزوج النصف وللأخ ما بقي ؟ !  
فأعطى الزوج النصف والأخ من الأم السدس ↑  
وما بقي قسم بينهما ↓

علي بن أبي طالب (٢)

المذهب والمراجع	رأى المذهب وحجته والرد المختصر رمز أصواب خطأ ↓
زيد ابن ثابت والجمهور (١)	قالوا أفتى زيد ابن ثابت علياً بالذي ذكرنا والجمهور على ذلك ↓ عمر وابن مسعود (٢) والحسن وأبو ثور وأهل الظاهر قالوا : الباقي للذي جمع القرابتين أي الأخ للأم وابن العم في نفس الوقت ↓ وحجتهم الأجماع وحديث أبي هريرة (فأله لموالي العصبية) : لا إجماع هناك فعلى وزيد ابن ثابت على خلاف ذلك وحديث أبي هريرة من صنع الوضاعين والزواج أيضاً جمع القرابتين فهو الأولي بلاريب .
مالك (٢)	قال الأمر المجتمع عليه عندنا والذي لا اختلاف فيه والذي أدركت عليه أهل العلم ببلدنا في ولاية العصبية : ١ - الأخ للأب والأم أولى بالميراث من الأخ للأب في ميراث البواقي لأنها لرجل واحد هو الأقوى قرابة من الآخر ، أما في ميراث الفرائض فالأخوة جميعاً سواء في الكلالة بنوعها . ↓ ↑ ٢ - الأخ للأب أولى بالميراث من بنى الأخ للأب والأم ↑ وبنو الأخ للأب أولى بالميراث من بنى ابن الأخ للأب والأم . ↑ ٣ - بنو ابن الأخ للأب أولى من العم الشقيق ↓ الأول على ٤ مراحل والثاني على ٣ فهو أقرب . ٤ - ابن العم للأب أولى من عم الأب أخى أبي الأب للأب والأم ↑ كلاهما على بعد أربعة مراحل من الميت لكن ابن العم يلتقي مع الميت في أب أدنى ( هو جد الميت ) أما عم الأب فيلتقي مع الميت في أب أبعد ( هو أبو جد الميت ) فابن العم أولى . ٥ - الجد أبو الأب أولى من بنى الأخ الشقيق ↓ وأولى من العم الشقيق ↑ ٦ - ابن الأخ الشقيق أولى من الجد بميراث

المذهب والمراجع

رأى المذهب وحجته والرد المختصر رمزاً صواباً خطأ ↓

الموالى ↓ ↓ ابن الأخ على بعد ٣ مراحل من السلالات والجد على بعد مرحلتين فقط فهو أقرب وأولى ، أما ميراث الموالى فضلاله الولاء لمن أعتق . لا لورثة من أعتق .

مالك (١)

قال وكل شيء سئلت عنه من ميراث العصبية ، أنسب المتوفى ومن ينازع في ولايته من عصبته . فإن وجدت أحداً منهم يلقى المتوفى إلى أب لا يلقاه أحد منهم إلى أب دونه ، أجعل ميراثه إلى الذى يلقاه إلى الأب الأدنى دون من يلقاه إلى فوق ذلك ↓ وإن وجدتهم كلهم يلقونه إلى أب واحد يجمعهم جميعاً فانظر أقعدهم في النسب ، فإن كان ابن أب فقط فأجعل الميراث له دون الأطراف وإن كان ابن أب وأم ↑ وإن وجدتهم مستوين ينتسبون من عدد الآباء إلى عدد واحد حتى يلقوا نسب المتوفى جميعاً ، وكانوا كلهم جميعاً بنى أب أو بنى أب وأم فأجعل الميراث بينهم سواء ↓ وإن كان والد بعضهم أخا والد المتوفى للأب والأم ، وكان من سواه منهم إنما هو أخو أبى المتوفى لأبيه فقط ، فإن الميراث لبنى أخى المتوفى لأبيه وأمه دون بنى الأخ للأب ↑ (نعم لو واحد لا للجميع) .

أبو حنيفة (٢)

تكلم عن الأولويات في الميراث فجعلها للعصبيات . ثم رتب الأولويات التالية ، الأولى أولى من الثانية . والثانية أولى من الثالثة وهكذا ، قال : —

- ١ — سلالة أبناء الميت وإن سفلت ↓
- ٢ — سلالة آباء الميت وإن علت ↓
- ٣ — سلالة اخوان الميت وإن سفلوا ↓
- ٤ — سلالة أعمام الميت وإن سفلوا ↓

المذهب والمرجع	رأى المذهب وحجته والرد المختصر رمزاً صواباً خطأ
ابن شهاب (١)	<p>٥ — سلالة أعمام أب الميت وإن سفلوا ↓</p> <p>٦ — فإن اتحدت السلالات فأقربهم درجة من الميت ↑</p> <p>٧ — فإذا استووا في الدرجة فأقواهم نسباً ↑</p> <p>قال والله لولا أنه (أى ابن عباس) تقدمه إمام عادل لكان أمره على الورع فأهضى أمراً مضى ، ما اختلف على ابن عباس من أهل العلم اثنان ↑↓</p>
زفرا (١)	<p>سمع مقالة ابن عباس فقال له : فما منعك يا ابن عباس أن تشير عليه بهذا الرأى ؟ قال ابن عباس هبته كان الله أحق أن يهاب لا يخافون في الله لومة لائم .</p>
ابن حزم (٢)	<p>قال وجدنا ثلاث حجج قاطعة ، موجبة صحة قول ابن عباس :</p>
	<p>١ — تقديم من لم يحطه الله عن فرض سمي ، على من حطه الله عن الفرض المسمى إلى أن لا يكون له إلا ما بقى ↓</p> <p>٢ — تقديم من لا يمنعه من الميراث مانع ، بل لا بد أن يرث على كل حال ، على من يرث وقد لا يرث ، قال عرفنا ذلك بضرورة العقل ، قال الزوجين والأبوين يرثون أبداً على كل حال ، والأخوات قد يرثن وقد لا يرثن ↓ والبنات لا يرثن إلا بعد ميراث من يرث معهن . ↓</p>
	<p>٣ — من أجمعوا على أنه ليس له فريضته المسماة له في القرآن ، ولكن له جزء منها فقط اتفقوا عليه ، فهذا حقه ↓ هذا رهيب جداً يرى اجماع الناس يبطل فرائض القرآن أو يغيرها !!!</p> <p>قال ومن اختلفوا فيه ، طائفة نقول له فريضته المسماة القرآن ، وطائفة تقول ليس له إلا بعض المسمى في القرآن . أعطيناه فريضته التي سميت في القرآن ، وتركنا</p>

المذهب والمرجع	رأى المذهب وحجته والرد المختصر رمزاً صواباً خطأ
ابن عباس (١)	من خالف القرآن !!! ضلالة الإجماع قد طغت على القرآن ، وطمست العقل والبرهان ، وأعمت العيون وأصمت الآذان !!! قال فريضة لم يهبطها الله إلا إلى فريضة ( الأزواج والأبوين ) فهذا الذى قدم الله ، وكل فريضة إذا زالت عن فرضها لم يكن له إلا ما بقى فذلك الذى آخر ( الأخوات والبنات لمن النصف والثلاثان ) فإذا أزالتهن الفرائض عن ذلك لم يكن لمن إلا ما بقى ↓
المازرى (٢)	مراتب التعصيب البنوة ثم الأبوة ثم الجدوده ↓ ثم ذكر المازرى أولويات كثيرة لاصحة لها ، ولا برهان له عليها ، فأعرضنا عنها تضناً بالجهد والوقت أن يستهلك بغير طائل ، وضناً بعقول الناس أن نقحمها في صراع مع الباطل ، فمن شاء أن يغامر ، وأعجبه نبش الحفائر ، وكشف السرائر ، فليراجعها في المرجع الذى أشرنا إلى اسمه ورقه .
أبو حنيفة (٣)	تكلم عن الأولويات في الميراث فجعلها للعصبات ↓

« الرد المفصل بالنص والبرهان لا بالرأى »

« حيرة الصحابة في الأولويات »

مراعاة الأولوية أمر حتمى عند تقسيم الموارث ، أمر الله تعالى بذلك في كتابه وعلى لسان نبيه ، وفرضته ضرورة انزال الفرائض منازلها ، بالعدل والقسط كما أمر الله تعالى .

ولقد فطن الصحابة رضوان الله عليهم إلى ضرورة مراعاة الأولوية في قسمة فرائض الميراث ، وإن كانوا لم يهتدوا إلى مراتبها وأدلة فرضيتها ، فهذا عمر ابن الخطاب رضى الله عنه يقول عندما انزلت عنده الفرائض ودافع بعضها بعضاً يقول : ( والله ما أدرى أيكم قدم الله عز وجل وأيكم آخر ) .

(١) المحل ٣٣٣/١٠ (٢) فح ٢٨/١٢ سطر ٨ (٣) الدر المختار ٧٧٣/٦ - ٧٨١

( م ١٠ ديوان الموارث )

وهذا ابن عباس لما سمع قضاء عمر في الفرائض بالحصص يقول ( وأيم الله لو قدم ما قدم الله عز وجل ما عالت فريضة ) ، أى ما أصابها العول وهو النقص ، فهذا إعلان منه بأصرح عبارة عن الأهمية القصوى لوجوب مراعاة الأولوية ( من قدم الله ومن آخر ) عند تقسيم فرائض الميراث حتى لاتعول فريضة .

وأما سائر الصحابة رضوان الله عليهم ، فمنهم من كان في مثل موقف عمر من أولويات الوارثين . لايدرى من منهم قدم الله ومن منهم أخر الله ، فصار إلى قسمة الميراث بالحصص ، وقد اختلفوا فيمن كان أول من ابتدع قسمة الميراث بالحصص ، بعضهم يقول هو عمر ، وبعضهم يقول هو زيد ابن ثابت ، أشار بها على عمر ففعلها عمر . وأكثرهم كان في موقف سلبى من تلك المسألة . لم يعلنوا حكمهم منها ، لالها ولا عليها .

وأما الفقهاء فقد تشاكسوا في تلك الأولويات . وتفرقوا فيها أبدي سبباً . تفرقت بهم السبل فهم لا يهتدون . وعميت عليهم الأنباء فهم لا يتساءلون . فمنهم من يقدم العصبيات ، ومنهم من يؤخر الأخوات والبنات . ومنهم من يقدم فئات ويؤخر فئات ، كل ذلك بمحض رأيهم بلا حجة ولا برهان . وتخالط أخرى كثيرة تجدها مفصلة في فقرة التخاليط ، وفقرة تفنيذ أقوال الفقهاء .

وفي غمرة تلك الخلافات المتضاربة . والضلالات المتراكبة . فتح الله تعالى على عبده فتوحاً . فشق له في الظلمات نوراً . وأنزل على قلبه سكينه وجبوراً . وأخرج له من البيئات كنزاً كان قبل مطموراً . فوضع يده على أدلة الأولويات وتحقق من فرضية الترتيب عند قسمة الموارث . فله الحمد والفضل والمنة في الأولى والآخرة ﴿ ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها وما يمسك فلا مرسل له من بعده وهو العزيز الحكيم ﴾ (١) . فنحن بفضل الله ونعمته وتوفيقه نبسط للناس من تلك البيئات . ليخرجوا برحمة من ربهم إلى النور بعد الظلمات . وليزدادوا إيماناً مع إيمانهم بصدق الآيات . قال تعالى ﴿ ومن يعتصم بالله فقد هدى إلى صراط مستقيم ﴾ (٢)



وقال تعالى ﴿والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا وإن الله لمع المحسنين﴾ (١) ،  
« علامة مما ترك »

كشف النور الذى أنزله الله فى تلك العلامة ، هو أحد الفتوحات السنية  
التي فتحها الله تعالى على عبده ، ولم يفتحها على أحد من قبله ﴿والله يختص  
برحمته من يشاء والله ذو الفضل العظيم﴾ (٢) .

أنزل الله تعالى تلك العلامة « مما ترك » وما اشتملت عليه من نور مند  
أربعة عشر قرناً ، فافطن أحد للعلامة ، ولا للنور الذى فى تلك العلامة ،  
طوال تلك القرون ، حتى فتح الله على عبده ما فتح ، فله الحمد والفضل  
والمنة .

تلك علامة أنار الله بها الطريق ، وهدى بها إلى حق اليقين على التحقيق ،  
وكشف لعبده عنها الغطاء ، فأراه بها الحق الذى ظل قروناً فى الخفاء ،  
فله الحمد على عظيم الآلاء ، وواسع الرحمة وسابغ النماء ﴿رب أوزعنى  
أن أشكر نعمتك التى أنعمت على وعلى والدى وأن أعمل صالحاً ترضاه  
وأدخلنى برحمتك فى عبادك الصالحين﴾ (٣) .

كل كلمة فى كتاب الله لها أهداف ومقاصد وحكم ، ليس فى كتاب  
الله لغو ولا حشو ولا عبث ، حاش لله ، فمن المقطوع به المتيقن أعظم  
يقين . أن الله تعالى لم ينزل هذه العلامة فى القرآن العظيم عبثاً ولا لغواً ،  
وأن الله تعالى لا بد قد أراد بها شيئاً ، لا بد من غرض مقصود من إدخال  
هذا النعت على تلك القرائن فما هو هذا الغرض المقصود من هذه العلامة ؟  
فله الحمد على ما أنزل فى كتابه من نور وبرهان قال تعالى : ﴿يا أيها الناس  
قد جاءكم برهان من ربكم وأنزلنا إليكم نوراً مبيناً﴾ (٤) والحمد لله الذى  
أحيا القلوب الميتة بهذا النور قال تعالى : ﴿أو من كان ميتاً فأحييناه وجعلنا  
له نوراً يمشى به فى الناس كمن مثله فى الظلمات ليس بخارج منها﴾ (٥) .  
لقد أنزل الله تعالى هذه العلامة « مما ترك » نعتاً لفرائض الميراث ،  
ذكر الله تعالى هذه العلامة ثمانية مرات فى الآيات ١١ و ١٢ و ١٧٦ من  
سورة النساء ، وخص بها فئات دون فئات ،

(١) العنكبوت ٦٩ (٢) البقرة ١٠٥ (٣) النمل ١٩ (٤) الأنعام ١٧٤ (٥) الأنعام ١٢٢

فأما الفئات التي اختصت بذكر هذه العلامة ذكراً مسطوراً أو اضراراً مسطوراً فهي :

١ - الأزواج :

خص الله الأزواج بهذه العلامة في كل حال ، سواء كان للميت ولد أو لم يكن له ولد قال تعالى ﴿ وإكم نصف ما ترك أزواجكم إن لم يكن لهن ولد فإن كان لهن ولد فلكم الربع مما تركن من بعد وصية يوصين بها أو دين ، ولن الربع مما تركتم إن لم يكن لكم ولد فإن كان لكم ولد فلهن الثلث مما تركتم من بعد وصية توصون بها أو دين ﴾ (١) فقدم الله الأزواج على غيرهم بذكر تلك العلامة ، وسيأتي ذكر علامات أخرى تتمم تحديد أولوية كل فئة وتضعها في موضعها الصحيح بإذن الله .

وتتميز فئة الأزواج عن غيرها من فئات الورثة بذكر هذه العلامة ذكراً متكرراً مسطوراً ، لا مضمراً ولا مستوراً ، في جميع الحالات ، وليس ذلك لغيرها من الفئات ، فهذا التمييز البارز ، بالتواطؤ مع ميزات أخرى ، قد جعل لفئة الأزواج الأولوية المطلقة على جميع الفئات ، بإجماع جميع الفقهاء ، أول من نقسم له الميراث هم الأزواج .

فهذه العلامة الربانية هي من معاهد الأولوية الحاسمة ، من كانت فريضته مشفوعة بهذه العلامة ، فله الأولوية على من كانت فريضته غير مشفوعة بها ، ومن كانت فريضته مشفوعة بتلك العلامة في كل الأحوال ، فله الأولوية على من كانت فريضته مشفوعة بتلك العلامة في حال دون حال ، أي في بعض الأحوال فقط لا في جميع الأحوال ، وليس ذلك إلا للأزواج فقط دون غيرهم من سائر فئات الورثة ، كل من عداهم من المتميزين بهذه العلامة ، إنما تلحقهم العلامة أحياناً وتركهم أحياناً ، ولذلك فالأزواج لهم الأولوية المطلقة على جميع فئات الورثة .

فعلمة « مما ترك » هي وثيقة أولوية لاتدافع .

٢ - البنات :

قد ميز الله فرائض البنات بتلك العلامة ، إذا كانت ذرية الميت كلها بنات ، ليس معهن أخوة ذكور ، خصهن الله بتلك العلامة ذكراً مسطوراً ، ان كن نساءً فوق اثنتين ، وذكراً مضمراً مستوراً ان كانت واحدة وحيدة قال تعالى : ﴿ إِنْ كُنْ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثَلَاثَا تَرَكَ ، وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ ﴾ (١) ولقد علم اضممار العلامة من عطف فريضة البنت على فريضة البنات في حملة واحدة ، فكان الحكم في الحالتين واحداً ، ذكر العلامة مسطورة في أول الآية لتقرير الإنجاز ، وذكرها مضمرة في آخر الآية لبلاغة الإنجاز -

وإنجاز الحذف أسلوب بلاغي معروف لأهل اللغة ، وله في القرآن الكريم أمثلة كثيرة ، تتلألاً ببلاغة وإعجازاً ، كقوله تعالى : ﴿ وَجَعَلَ لَكُم مَّرَائِيلَ تَقِيَكُمُ الْحَرَّ وَسَرَائِيلَ تَقِيَكُمُ الْبَأْسَ كَذَلِكَ يَتِمُّ نِعْمَتُهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَسْلَمُونَ ﴾ (٢) ذكر الحر ولم يذكر البرد مع أنه هو المطلوب الأهم من الحر أن يتقى بالسرايل ، لم يذكر البرد ذكراً معلناً مسطوراً ، بل أراده ذكراً مضمراً مستوراً ، مع أنه هو المراد أكثر من الحر ، ولكن الأضمار أعظم ابرازاً . وأبلغ إعجازاً ، فكان الحذف أبلغ من الذكر ، وكقوله تعالى : فإن كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن فتحرير رقبة مؤمنة . . . ثم استورد في نفس الآية فقال : ( وإن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق . . . ) ولم يقل وهو مؤمن ، مع أن هذا هو الشرط الحتمي في جميع السياق . شرائع الآية كلها هي حكم قتل ( المؤمن ) خطأ فأنزل كلمة مؤمن في الشطر الأول للآية ذكراً مسطوراً ، ولم يذكره في الشطر الآخر من الآية بل جعله ذكراً مضمراً مستوراً ، لنفس مقتضيات الإنجاز البلاغي بضرورة العلم بأن المؤمن هو المراد بالحكم .

فكلنا هنا ذكر ( مما ترك ) في الشطر الأول من الآية ولم يذكره في الآخر ، لضرورة العلم بذلك وللبلاغة الإعجاز ، الحكم واحد في جميع البنات المنفردات غير المصحوبات بأخوة ذكور ، فرائض ميراثهن تختص ( مما ترك ) في جميع الحالات .

### ٣ — الأبوان :

شفع الله فريضة الأبوين بعلامة (مما ترك) المذكورة في حالة ومضمرة في حالتين ، مذكورة ، إذا كان للميت ولد ، لقوله تعالى : ﴿ ولأبويه لكل واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولد ﴾ (١) ، ومضمرة إذا لم يكن للميت ولد ، لقوله تعالى : ﴿ فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمه الثلث ﴾ (١) ، ومضمرة أيضاً إذا كان للميت أخوة لقوله تعالى : ﴿ فإن كان له أخوة فلأمه السدس ﴾ (١) ، وإرادة « مما ترك » معلومة بالضرورة ومن أن الحكم في كل ذلك خاص بالأبوين ، والحكم في الشيء الواحد لا يتغير إلا بنص منفصل يثبت لإرادة التغير ، وإلا فهو على أصل الحكم المنزل الذي لم يلحقه تغير وإرادة « مما ترك » معلومة أيضاً بضرورة العقل ، لأنه إذا كانت فريضة ميراث الأبوين واجبة من جميع المال (مما ترك) عند كثرة الوارثين وقلة المال ، فمن باب أولى عند قلة الوارثين ووفرة المال . فقراض الأبوين هي أيضاً معززة بعلامة (مما ترك) ، فلهما بذلك الأولوية على فاقد تلك العلامة .

### ٤ — الأخوات :

إذا انفردن بالميراث ، أى لم يكن للميت وارث غيرهن ثم لم يكن معهن اخوان ذكور ، فقراضهن مشفوعة بعلامة (مما ترك) قال تعالى : في حالة الأخت الوحيدة : ﴿ ان امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك ﴾ وقال تعالى في حالة الأخوات البنات المنفردات عن أصحاب الفرائض وعن الأخوان الذكور : ﴿ فإن كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك ﴾ هن مقدمات في هذا النوع من الكلالة بطبيعة الحال إذ لا وارث للميت من أصحاب الفرائض غيرهن ، وهن مقدمات بطبيعة الحال على أهل البواقي ، وكانت هذه العلامة تأكيداً لحجم ميراثهن .

وأما الفئات المجردة من علامة « مما ترك » فهي :

### ١ — الأولاد :

ان كانوا ذكوراً فقط ، أو ذكوراً مع إناث ، فهؤلاء لم تنعت فرائضهم بعلامة « مما ترك » قد أخرجهم الله تعالى عن أحرز تلك العلامة فلا يرثون إلا بعد أصحاب تلك العلامة ، بعد الأزواج والأبوين ، يقسم عليهم ما بقى بعد الأزواج والأبوين ، للذكر مثل حظ الأنثيين .

٢ - الأخوة :

ذكوراً كانوا أو إناثاً أو خليطاً من الذكور والإناث ، إذا دخلوا الميراث مع شركاء (مع الأزواج والأبوين) ففريضتهم غير مشفوعة بعلامة « مما ترك » قد أخرجهم الله عن الأزواج والأبوين ، فهم من بعدهم شركاء في الثلث أو فيما بقى من بعد فرائض الأزواج والأبوين قال تعالى : ﴿ وإن كان رجل يورث كلالة أو امرأة وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث ﴾ (١) فهؤلاء لم يحرزوا العلامة فهم ممن أخرج الله تعالى .

ولما كان لا بد لكل قسمة من ترتيب ، نبدأ بإنسان ثم الذى بعده ثم الذى بعده حتى تنتهى القسمة أو حتى ينفد المال ، كان من الجلى الذى لا بد منه أن نبدأ بمن جعل الله له مزية على غيره ، فكانت علامة (مما ترك) مزية في القرآن الكريم توجب تقديم من أحرزها على من لم يحرزها .

(آية الأولويات)

جميع الفقهاء اختلفوا في أولويات المواريث ، يقدم بعضهم من يؤخر الآخرون . حكماً برأى أنفسهم لا يستند أحدهم إلى نص في كتاب الله ، ولا يأتون عليه بسلطان بين ، فجاءت أحكامهم خليطاً متناقضاً من الأباطيل ، على نحو ما هو مبين في أقوالهم .

ولكن الله تبارك وتعالى بمنه وعظيم فضله ، قد فتح على عبده من فتوحاته العلية . فهداه إلى آية في القرآن العظيم هي جماع الأمر في هذه القضية ، وهي القول الفصل الذى يحسم كل خلاف في ترتيب الأولويات ، وينير الطريق للباحثين والدارسين . ولقد عرضنا على هذه الآية الكريمة فئات الوارثين من أهل الفرائض ومن أهل البواقي . فوضعهم الآية على الطريق المستقيم ،

ونفت عنهم الخبث القديم ، وأنزلتهم منازلهم الحقة ، فسبحان الذى نزل على عبده الكتاب تبيانا لكل شيء ، وهدى ورحمة وبشرى للمسلمين .  
هذه الآية الكريمة التى رتب أولويات الأقارب ، فى قضية الأكل من البيوت ، والتى أشرقت بنورها على أولويات الوارثين ، هى الآية رقم ٦١ فى سورة النور ، وهى قوله تعالى : ﴿ ليس على الأعمى حرج ولا على الأعرج حرج ولا على المريض حرج ولا على أنفسكم أن تأكلوا من بيوتكم أو بيوت آبائكم أو بيوت أمهاتكم أو بيوت أخوانكم أو بيوت أخواتكم أو بيوت أعمامكم أو بيوت عماتكم أو بيوت أخوالكم أو بيوت خالاتكم أو ماملكتكم مفاتيحه ﴾ . . .

لاشك أن هذه الآية الكريمة التى عددت الأماكن التى يرفع فيها الجناح عن الآكلين من البيوت ، قد ذكرت تلك الأماكن بترتيب الأولوية ، أولى ما يأكل الإنسان من بيت نفسه وبيت أولاده ، والآية لم تذكر بيوت الأولاد بالاسم ، لأنها اعتبرت بيوت الأولاد فى حكم بيوت أنفسكم ، هى جميعاً بمنزلة سواء ، فأغنى التعبير عنها فى الآية بلفظ واحد ، لا جناح عليكم أن تأكلوا من بيوتكم ، يساوى فى المعنى ، بيوت أنفسكم وبيوت أبناءكم ، بيوت الأبناء أولى من بيوت الآباء ، وبيوت الآباء أولى من بيوت الأمهات فى الآية

وهذه الأولويات فى الأكل من بيوت الأقارب ، تصلح أولويات لميراث الأقارب ، هى كلها فى مراتب استحقاق الرزق بين الأقارب ، بعضهم من بعض ، لانص ينقضها أو يعارضها ، وليس فى كتب الله ولا فى سنة رسوله أى نص آخر لأولويات الوارثين ، والله تعالى ما فرط فى الكتاب من شيء فثبت من صلاح تلك الأولويات لترتيب قسمة الميراث ، ومن انعدام أى نص آخر بترتيب أولويات الوارثين ، ومن حتمية وجود بيان شرعى لأولويات الوارثين ، أن هذه الآية هى المنظمة لأولويات الوارثين أيضا .

هذه الآية الكريمة ما فطن لها أحد من الفقهاء من قبل ، ولكن الله يمن على من يشاء من عباده ، ما كان لى ولا لغيرى من المسلمين الذين يقرؤون

هذه الآية ماثات المرات ، أن تتفتح أعينهم على ما فيها من هدى ونور ، إلا أن ينعم الله على من يشاء ، فيشق الحجاب ويكشف الغطاء ، فتبارك الله يفعل ما يشاء

هذه أولويات نورانية . أنزلها الله في آية قرآنية ، ليبدد الظلام ، ويسدد الأحكام ، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم ، ذلك ليزداد الذين آمنوا إيماناً أن دين الله كامل فمن غاب عنه حكم مسألة من المسائل ، وجدت في كتاب الله إذا نظر بامعان ، وتوكل على الله المستعان الذي آذن عباده بقوله جل جلاله ﴿والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا وإن الله لمع المحسنين﴾ (١)

( مرتبة الأبناء )

لم يرد لفظ ( أو بيوت أبنائكم ) في آية ترتب الأولويات ، على الرغم من ذكر القرابات الأخرى ، التي هي بكل تأكيد أقل مرتبة في الأولويات من الأبناء ، فهل معنى ذلك أن الله تعالى قد أسقط الأبناء ، من سلسلة مراتب الأقرباء ؟ أم كان عدم ذكرها في الآية اغفلاً لشأن الأبناء ؟ أم كان نسياناً أم كان تفريطاً ؟ !

كلانا.. لا شيء من ذلك كله ، بل الأبناء هم أقرب الأقرباء إلى الأبوين ، هم أولى الناس بأبيهم الميت ، أو أمهم الميتة ، تأتي مرتبتهم بعد مرتبة الأزواج مباشرة ، الزوج هو أولى الناس بامرأته الميتة ثم بنوها ، والمرأة هي أولى الناس بزوجها الميت ثم بنوه ، لا يشك في ذلك أحد ، ولم يختلف في ذلك أحد من الفقهاء

ثم لانسيان شيء من الأحكام في كتاب الله ﴿لا يضل ربي ولا ينسى﴾ (٢) ﴿وما كان ربك نسياً﴾ (٣) ، ولا غفلة البتة عن الأبناء ، ولا عن دابة في الأرض ولا في السماء ، قال تعالى ﴿وما كنا عن المخلق غافلين﴾ (٤) ولا تفريط البتة في أي حكم من الأحكام ، لا في حكم الأبناء ولا في حكم شيء من الأشياء . قال تعالى ﴿ما فرطنا في الكتاب من شيء ثم إلى ربهم يحشرون﴾ (٥)

فإذا كان لأولوية لأحد من الأقارب أسبق وأحق من مرتبة الأبناء ،

(١) العنكبوت ٦٩ (٢) طه ٥٢ (٣) مريم ٦٤ (٤) المؤمنون ١٧ (٥) الأنعام ٢٨

وإذا كان لا غفلة ولا تفريط ولا نسيان ، لأية شرعة أوحكم في القرآن ، فما السبب إذاً في عدم ذكر الأبناء ، دون سائر من ذكر من الأقرباء في آية الأولويات ؟!

السبب في عدم ذكر الأبناء ، في سلسلة أولويات الأقرباء ، هو المبالغة في تأكيد مكانة الأبناء ، وأنهم بالفطرة والعقل والشرع هم أقرب الأقرباء إلى الأبوين ، ولذلك دمجهم دمجاً في مرتبة الأبوين ، لتكون مرتبتهم كأنها هي مرتبة الأبوين ، أبناء المرء كنفسه ، فلما قال الله تعالى ﴿ أن تأكلوا بيوتكم ﴾ لم يردفها بعبارة ﴿ أو بيوت أبنائكم ﴾ ، لأنها كبيوت أنفسكم ، هذه أقوى الوشائج ، لا يشك في ذلك أحد ، فليس عدم ذكر الأبناء في الآية إسقاطاً لحكمهم ، ولا إغفالاً لوجودهم ، ولا تحقيراً لشأنهم ، ولا تفريطاً ولا نسياناً ، بل هو على العكس من كل ذلك ، هو ترك أبلغ من الذكر ، فكأنه تعالى ينبه إلى أن مرتبة الأبناء وأولويتهم ، هي أظهر وأشهر من أن تحتاج إلى ذكر ، هذا لون رفيع من ألوان البلاغة في القرآن العظيم . له نظائر كثيرة كقوله تعالى في نفس الآية ﴿ فإذا دخلتم بيوتاً فسلموا على أنفسكم ﴾ نرك ذكر أهل البيوت ودمجهم في أنفس الداخلين ، جعلهم جميعاً كشيء واحد ، مبالغة في تأكيد قوة الصلة بين المؤمنين دمج بعضهم في بعض . ولو ذكرهم بالاسم فقال ( فسلموا على أهلها ) لكان الاظهار أقل وقعاً في نفس السامع من الأضمار ، ذلك هو الإعجاز البلاغي فله الحجة البالغة

وكذلك لما نهى الله بنى إسرائيل عن قتل بعضهم بعضاً ، وإخراج بعضهم بعضاً من ديارهم دمج البعض في النفس ، وجعل البعض كالنفس ، مبالغة في توثيق العرى وتقوية الصلات ، قل عز وجل : ﴿ وإذا أخذنا ميثاقكم لا تسفكون دماءكم ولا تخرجون أنفسكم من دياركم ثم أقررتم وأنتم تشهدون ﴾ (١) فكذلك هنا لما أراد الله تعالى المبالغة في تقرير أولوية الأبناء لدى الآباء : وأنها فوق أولويات كل الأقارب ، ذكر بيوت أنفسكم ، ولم يذكر بيوت أبنائكم ، ليؤكد أن بيوت أبنائهم هي كبيوت أنفسهم . هما شيء واحد ،



فلا حاجة بها إلى ذكر منفصل ، ثم ذكر بعد ذلك بيوت آبائهم ثم بيوت أمهاتهم ثم سائر القرابات ، قال تعالى ﴿ أن تأكلوا من بيوتكم أو بيوت آبائكم أو بيوت أمهاتكم أو بيوت أخوانكم أو بيوت أخواتكم . . ﴾ فلم يذكر بيوت أبنائكم لأنه دمجها في بيوت أنفسهم . جعلها شبيهاً واحداً ، فلا إسقاط هنا لحكم بيوت الأبناء بل هي مذكورة ذكراً مضمراً عظيم التوكيد رفيع البلاغة ، ومن المستحيل شرعاً وعقلاً ذكر حكم بيوت الأعمام والأخوال وغيرهم ، وإسقاط حكم بيوت الأبناء ، هذا ترك أبلغ من الذكر . وليس أقوى من ذلك الاضمار ، عند إرادة المبالغة في التقرير والإظهار فترتبة الأبناء هي ألصق شيء بمرتبة الآباء ، أو قل هي بضعة منها ملتحمة فيها ويشهد لذلك قول رسول الله ﷺ للذي خاصمه أبوه في النفقة عند النبي ﷺ قال له [ أنت ومالك لأبيك ] ، فهل يحتاج الآباء بعد هذا الإعلان إلى إذن منفصل للأكل من بيوت الأبناء ؟ بل لو قال قائل أن المقصود من قوله تعالى ﴿ ولا على أنفسكم أن تأكلوا من بيوتكم ﴾ هو بيوت الأبناء مباشرة وتحديدًا ، لكان ذلك المفهوم أقرب إلى الصواب . وأقطع في فصل الخطاب ، إذ لا حاجة لإنسان أن يقال له ( لا جناح عليك أن تأكل من بيتك ) ، لأن هذا تحصيل حاصل ، لا يسأل عنه سائل ، بينما لو قصد بالعبارة الأبناء مباشرة ، لبلغ مفهوم البيان ذروته ، وأعظم حجته

من أجل ذلك تركت الآية الكريمة ذكر لفظ الأبناء عمداً . للدلالة على أن مرتبة الأبناء ، في سلسلة الأقرباء ، هي الأولوية التالية لمرتبة أنفسهم مباشرة . دون حائل من أولويات أخرى إلا بنصر خاص في موضع خاص ، وسنفصل ذلك تفصيلاً إن شاء الله تعالى في فقرة ترتيب الأولويات فترتبة الأبناء لها الأولوية الأولى بعد مرتبة ( الأزواج ) الذين هم آباء الورثة من الأبناء . إلا أن يؤخر بعضهم مؤخر بدليل منفصل ، كما سيأتي بإذن الله

### فرضية الأولويات وأدلتها

مراعاة الأولوية عند تقسيم التركة على الورثة ، هو أمر حتمي ، وشرع مقضى . لا خيار فيه لأحد ، ولا تصح القسمة بدونه ، وفيما يلي أدلة فرضية الأولويات في الموارث :-

## ١ - الحديث المتواتر الذى يأمر بالأولوية

قال ﷺ [ ألحقوا الفرائض بأهلها فما أبقيت الفرائض فلاولى رجل ذكر ] فهذا نص حاسم ، وأمر جازم ، من الله ورسوله بمراعاة الأولوية ، لأولى رجل ذكر ، سواء كان هذا الأولى هو من أهل الفرائض أو هو من غيرهم . أى أن الأمر بمراعاة الأولوية قد شمل جميع الورثة ، وهم أهل الفرائض وأهل البواقي ، إن كان فى أهل الفرائض رجال . فهم الأولى بطبيعة الحال ، أما إن كان جميع أهل الفرائض من النساء ، فقد وجب البحث عن الرجل الأولى الذى سيدفع إليه ميراث البواقي فى غير أهل الفرائض من أقارب الميت لأننا وجدنا أهل الفرائض فى هذه الحالة جميعاً من النساء ، والبواقي لا تحل للنساء

فسواء كان الذى سيرث البواقي هو من أهل الفرائض أو من غيرهم فإن الحديث يأمرنا أن نبحث عن الرجل الذكر الأولى من هؤلاء أو هؤلاء لكى تدفع إليه البواقي

فثبت من هذا النص المتواتر أن مراعاة الأولوية عند قسمة الميراث هى فرض مفروض ، وأمر من الله غير مردود ، لا يحصى عنه

## ٢ - ما أوجبه القرآن الكريم من تقديم وتأخير

قدم الله بعض الورثة على بعض فى القرآن الكريم ، وهذا التقديم والتأخير معدة فرض الأولوية فى الميراث للذين قدمهم على الذين أخرهم ، فهذا التقديم والتأخير هو دليل آخر على فرضية الأولويات فى الميراث النذين قدمهم الله تعالى هم الأبوان والذين أخرهم الله تعالى هم الأولاد إن كانوا ذكوراً فقط أو كانوا خليطاً من الذكور والإناث . وفيما يلي ترتيب الأولاد أصلاً مقدمون على الآباء والأمهات فى ترتيب القرابت المبنية بآية النور . فأولاد الميت أصلاً وطبقاً لآية النور لهم الأولوية فى الميراث على الأبوين . الأولوية الأولى للأزواج ثم الأولاد ثم الأبوين . هذا هو الأصل كما بينته آية النور ، ولكن الله تعالى قد أخرج فريقاً من الأولاد عن موضعهم ، فجعلهم بعد الأبوين وقدم عليهم الأبوين وأبقى الفريق الآخر من الأولاد على أولويته الأصلية مقدماً على الأبوين

أما الفريق الذى أخره الله تعالى فهو الأولاد الذكور ، أو الذكور مع الإناث - هؤلاء لم يؤخرهم الله تعالى بنص لفظى يدل على التأخير ، ولكنه أوجب تأخيرهم لسبب عملى يستجوب ذلك كنتيجة حتمية لعدم تسمية فربضة لهم ، فكان لزاماً تأخيرهم عن الذين سميت لهم فرائض ، إذ من المستحيل معرفة ما يأخذه الأولاد الذين لم تسم لهم فرائض إلا بعد امتيزال فرائض الذين سميت فرائضهم ثم ما بقى بعد ذلك فللأولاد ، فهذا تقديم وتأخير أوجبه الضرورة العملية المترتبة على عدم تسمية فرائض الأولاد ، والله تعالى هو الذى قضى بعدم التسمية ، فهو عز وجل الذى أوجب هذا التقديم والتأخير . والله الحجة البالغة وهو أحكم الحاكمين .

وأما الفريق الذى أبقاه الله تعالى على أولويته الأصلية ، الذى أبقاه مقدماً على الأبوين ، فهو بنات الميت إذا كن منفردات ليس معهن إخوان ذكور وكانت ذرية الميت كلها بنات ، إذ فى هذه الحالة فإن الله تعالى قد جعلهن فرائض مسماة فى القرآن ، فلم يجب عليهن التأخير الذى وجب على الذكور بسبب عدم التسمية ، فبقين على أصل التقديم . الذى هو مقرر للأبناء على الأبوين ، لم يرحزن عن سبب ولا ضرورة ، للبنات الوحيدة نصف ما ترك وللبنات المنفردات ثلثا ما ترك .

فهذا التقديم والتأخير فى أولويات المواريث الذى أوجبه القرآن الكريم ، هو دليل آخر على فرضية الأولويات ، وأنها شرائع من عند الله ، وليست خياراً برأى الناس .

### ٣ - شرعة الكلالة :

منع الله أخوة الميت أن يرثوه إلا كلالة ( أى إن لم يكن للميت ولد ) وهذا المنع قد أخر ترتيب الأخوة فى أولويات الميراث إلى المرتبة الرابعة ( أى بعد ١ ) الأزواج وبعد ٢ ) الأبوين وبعد ٣ ) الأولاد ، والأخوة لا يرثون أبداً قبل هذه الفئات الثلاث ، فهذا التأخير بسبب الكلالة هو دليل آخر على فرضية الأولويات ، وعلى أنها شرعة من عند الله ، لا بدعة من عند الناس ، الذى شرع الكلالة هو الذى فرض بسببها هذا التقديم والتأخير فتبارك الله العليم الحكيم .

#### ٤ — علامة «مما ترك»

من كانت فريضته في القرآن مشفوعة بعبارة (مما ترك) ، يجب تقديمه في الميراث على من كانت فريضته في الميراث غير مشفوعة بهذه العلامة ، من ميزه الله بشيء من الفضل هو مقدم على من لم يميزه الله به ، من أمر الله بأعطائه نصف جميع الميراث (نصف مما ترك) ، كيف نهضه حقه ونعطيه فقط نصف ما بقي من الميراث أو دون حقه الذي فرض الله له ونقدم عليه من لم يميزه الله بعلامة (مما ترك) ؟! تلك إذا قسمة ضيزى ، باطلة مؤكدة البطلان ، إذ لا يتم تنفيذ ما أمر الله به وهو احتساب فريضته من جميع المال (مما ترك) إلا بتقديم أولويته على من لم يحرز هذه العلامة ، وما لا يتم الواجب إلا به فهو بالضرورة واجب فثبت أن علامة (مما ترك) هي دليل آخر على فرضية الأولويات في الموارث ، وأنه لا يمكن تقسيم الميراث على الوجه الصحيح المشروع إلا بمراعاة الأولوية .

#### مؤهلات الأولوية

هناك عدة مؤهلات للأولويات في الميراث ، بعضها أعلى من بعض ، فصاحب المؤهل الأعلى هو أحق بالبراث من صاحب المؤهل الأدنى ، وبعضها مترتب على بعض ، فلا ينظر في المؤهل الأعلى إلا بعد الفراغ من النظر في المؤهل الأدنى ، إذا تساوى الورثة في المؤهل الأدنى نظرنا فيما فوقه ، لتمييز بينهم فنعطى الأولوية لصاحب المؤهل الأعلى بالعدل والقسط .

نبدأ بالمؤهل الأدنى ، فنحازه فهو أولى ممن لم يحزه ، فإن اشتركوا في المؤهل الأدنى نظرنا من منهم يحوز مؤهلاً أعلى فنعطيه الأولوية عليهم فإن اشتركوا في هذا المؤهل الأعلى ، نظرنا من منهم يحوز مؤهلاً آخر أعلى منه . وهكذا حتى نضع الورثة في أماكنهم الصحيحة فلا نظلم من يستحق ، ولا نعطي من لا يستحق

ونمهيداً لترتيب تلك الأولويات نقول وبالله التوفيق : —

أولا الورثة قسمان ١ — أصحاب الفرائض سواء المسماة أو غير المسماة في

القرآن الكريم ٢ أهل البواقي وهم الذين يرثون ما بقي من أصحاب الفرائض

ثانياً : أصحاب الفرائض المنزلة في القرآن أربع فئات هم (١) الأزواج (٢) الأبوان (٣) الأولاد (٤) الأخوة ، لا يرث أحد بفرائض مفروضة غير هؤلاء .

ثالثاً : أهل البواقي هم جميع أقارب الميت الذكور فقط إذ لا يرث النساء أى شيء من البواقي مهما كانت درجة قرابتهم من الميت ، وإذا كان في أصحاب الفرائض ذكور فالبواقي ترد على الأولى فيهم

رابعاً : الفئات الثلاث الأولى من أصحاب الفرائض (الأزواج) ، (الأبوان) ، الأولاد ، هؤلاء لا يحجبهم عن الميراث أى حاجب أما الفئة الرابعة (الآخيرة) فهؤلاء يحجبهم عن الميراث أولاد الميت ، الأخوة لا يرثون إلا كلاله

أما أصحاب الفرائض ففئاتهم معروفة لا تتبدل وأولوياتهم ثابتة لا تتغير :  
الأزواج أولاً ثم البنات المنفودات ثم الأبوان ثم الأولاد (الذكر أو خليط الذكور والإناث) ثم الأخوة

وأما أهل البواقي فإن طريقة التعرف على الرجل الأوحد الذى هو أولى رجل ذكر في تلك المجموعة ، طريقة تحديده والتعرف عليه يستلزم اتباع الطريقة الآتية :-

ننظر أولاً في درجة القرابة فنختار أقربهم إلى الميت ، ومقياس القرب هو عدد مراحل النسل التى تفصله عن الميت ، فمن كان بينه وبين الميت مرحلتان فهو أقرب من الذى بينه وبين الميت ثلاث مراحل ، وهذا أقرب من الذى بينه وبين الميت أربع مراحل وهكذا

فلإذا وجدنا في أقارب الميت حفيداً وهداً وابن أخ وعماً وابن عم اخترنا الحفيد والهد لأن كلا منهما على بعد مرحلتين بينما ابن الأخ هو على بعد ثلاث مراحل من الميت والعم هو على بعد ثلاث مراحل من الميت وابن العم هو على بعد أربع مراحل من الميت

فإذا استووا في عدد المراحل . نظرنا أيهم يدلى إلى الميت بشخص هو أولى من الذي يدلى به الآخر في شجرة النسب فجعلنا له الأولوية ، فمثلاً هنا نجد أن الحفيد يدلى بابن الميت بينما الجد يدلى بأبي الميت وابن الميت له الأولوية على أبي الميت ، ولذلك فالأولوية هنا للحفيد على الجد ، الحفيد هو الذي يأخذ ميراث البواقي دون الجد ، لأن أولوية الصلة هي للحفيد على الجد

فإذا استووا في درجه القرابة وفي أولوية الصلة نظرنا أيهم أقوى وشيعة من الآخر فجعلنا له الأولوية فمثلاً إذا كان للميت عمان مرشحان لميراث البواقي أحدهما عم لأب والآخر عم شقيق كان الميراث للعم الشقيق لأنه أقوى وشيعة من العم للأب فقط وإن كانا مستويان في درجة القرابة وفي أولوية الصلة بالميت ، كلاهما على بعد ثلاث مراحل نسل من الميت . وكلاهما يدلى إلى الميت بطريق أبي الميت

فإذا استووا في كل ذلك ( في درجة القرابة وفي أولوية الصلة وفي قوة الوشيعة ) كأن كانا عمين شقيقين ، أقرعنا بينهما فأيهما خرج سهمه فالميراث له ، تلك خيرة الله عز وجل هو المعطى وهو أحكم الحاكمين ويستحسن فصل مؤهلات الأولوية عند أصحاب الفرائض عن مؤهلات الأولوية عند أهل البواقي فنقول وبالله التوفيق : -

### مؤهلات الأولوية لأصحاب الفرائض

#### ١ - مرتبة الوارث في آية النور

هذه الآية هي الترتيب الفد للأولويات في الموارث كما هي لترتيب أولوية البيوت التي لا جناح على المرء أن يأكل منها ، ليس في كتاب الله ولا في سنة رسوله بيان لتلك الأولويات غيرها ، القرابات المذكورة في هذه الآية ( النور ٦١ ) مرتبة ترتيباً تنازلياً ، أول مذكور فيها له الأولوية الأولى ، ثم الذي يلي ثم الذي يلي إلى آخر الآية ، وهذا الترتيب في أولوية الاقارب الذين يأكل المرء من بيوتهم هو نفس ترتيب أولوية الاقارب الذين يرثون من ممتلكاتهم ، إلا ما خصه الله بنص يأمر بغير ذلك ، لأن الله

تعالى قد فرض الأولويات في الموارث وجعلها واجبة الاتباع كما أثبتنا آنفاً ،  
وليس في كتاب الله ولا في سنة رسوله بيان للأولويات غير هذه الآية  
الكريمة ، فكانت بالضرورة فرضاً مفروضاً ، وكانت هي البرهان والنور  
المبين ، منزلاً من رب العالمين

فكل وارث تقع مرتبته في مكانها في هذه الآية ، تكون له الأولوية في  
الميراث على من كانت مرتبته في الآية دون ذلك ، فمثلاً النفس ( الزوج  
أو الزوجة ) أولى من الأبناء ، والأبناء أولى من الآباء ، والآباء أولى من  
الأمهات ، والأمهات أولى من الأخوان ، والأخوان أولى من الأخوات ،  
وهكذا إلى آخر الآية فالمكان في آية النور هو المؤهل الأول للميراث

## ٢ - علامة ( مما ترك )

جميع فرائض الموارث المسماة في القرآن العظيم بذكر نسبها ( الثلثان  
التصنيف - الثلث - الربع - السادس - الثمن ) هي كلها مشفوعة بعلامة  
( مما ترك ) إما ذكراً باللفظ ظاهراً ، وإما ذكراً بالمعنى مضمراً ، هي  
كلها كذلك ما عدا فريضة واحدة

أما الذكر باللفظ ظاهراً ففي الفئات التالية ( الأزواج - البنات فوق  
اثنين منفردات ليس معهن أخ ذكر - الابوان إذا كان الميت له ولد -  
الأخوات منفردات ليس معهن أخ ذكر إذا لم يكن للميت وارث غير اخوته )  
وأما الذكر بالمعنى مضمراً ففي الفئات التالية ( الوالدان إذا لم يكن للميت  
ولد - الوالدان ان كان للميت أخوة - البنت الوحيدة ليس للميت أولاد  
غيرها )

ومادام كل هؤلاء منعوتين بهذه العلامة ( مما ترك ) ، فالفاضل فيما  
بينهم لا أولوية الميراث إنما يكون بمرجحات أخرى ستأتى في موضعها إن شاء  
الله تعالى .

والحالة الوحيدة من أصحاب الفرائض المسماة غير المصحوبة بتلك العلامة  
هي حالة الاخوة إذا دخلوا الميراث شركاء مع ورثة آخرين من أهل  
الفرائض . وهؤلاء قد أخرجهم الله تعالى عن جميع أهل الفرائض ، من أجل  
( م ١١ - ديوان الموارث )

تحريم دخولهم الميراث إلا في حالة الكلالة ، إذا كان الميت لا ولد له فهو يورث كلاله ، فعند ذلك فقط يدخل الاخوة الميراث ، فيكونون آخر الوارثين ، بعد الأزواج وبعد الأبوين .

فعلامه ( مما ترك ) هي المؤهل الثاني لأحراز الأولوية بعد المؤهل الأول وهو مرتبة الوارث في آية النور .

### ٣ - تحديد الفرائض

من سميت لهم فرائض هم أولى بالميراث ممن لم تسم لهم فرائض ، فالأزواج والأبوان أولى بالميراث من الأولاد (الذكور أو الذكور مع الإناث) لأن الأزواج والأبوين لهم فرائض مسماة في القرآن الكريم (أى محددة المقدار) أما الأولاد فلهم فرائض غير مسماة (أى غير محددة المقدار) قد جعل الله تعالى ميراثهم ما بقي من أصحاب الفرائض المسماة ، قل أو أكثر للذكر مثل حظ الأنثيين ، فإن من تركت زوجاً وأولاداً أخذ الزوج الربع وبقي للأولاد ثلاثة أرباع التركة يقتسمونها للذكر مثل حظ الأنثيين ومن تركت زوجاً وأباً وأولاداً بقي للأولاد بعد الزوج والاب ثلاثة أسداس ونصف السدس ومن تركت زوجاً وأبوين وأولاداً بقي للأولاد سدسان ونصف السدس وهكذا يتبين أن فريضة الأولاد غير محددة بينما فرائض الأزواج والأبوين محددة وأنه لا يمكن صرف الفرائض غير المحددة إلا بعد صرف الفرائض المحددة ، من أجل ذلك كانت الأولوية لأصحاب الفرائض المحددة على أصحاب الفرائض غير المحددة فثبت أن تحديد الفرائض هو من مؤهلات الأولوية ، من حددت فرائضهم هم أولى بالميراث ممن لم تحدد فرائضهم .

### ٤ - أهل الفرائض أولى من أهل البواقي

أهل الفرائض هم الفئات الأربع المذكورة نصاً في القرآن الكريم بأسمائها وهم ( الأزواج - الأبوان - الأولاد - الاخوة ) وأهل البواقي هم كل من سوى ذلك من الذكور من أقارب الميت كالأحفاد والأجداد وأبناء الاخوة والأعمام والأخوال وذريه هؤلاء جميعاً ، فأهل الفرائض (محددة وغير محددة) لهم الأولوية على أهل البواقي ، أهل البواقي لا يرثون



إلا إذا فضل شيء عن أهل الفرائض ، فإن لم يبق شيء فلا ميراث لهم ، ثم أهل البواقي لا يرثون البواقي إذا كان في أهل الفرائض رجال ، أى أنه إذا بقى شيء بعد فرائض أهل الفرائض وكان فيهم رجال . فالبواقي مردودة على أولى رجل ذكر من أهل الفرائض ، هم أولى من أهل البواقي والنص يأمر بالبواقي الأولى ( فلاولى رجل ذكر ) ، أما إن كان أهل الفرائض في أى ميراث هم جميعا من النساء رد الباقي على أهل البواقي .

### مؤهلات الأولوية لأهل البواقي

#### ١ - درجة القرابة

الأقرب أولى من الأبعد ، ومقياس درجة القرابة هو عدد مراحل النسل التى بين الميت والوارث ، فمثلا الإبن أقرب إلى الميت من ابن الإبن ( الحفيد ) ، لأن الإبن على بعد مرحلة نسبية واحدة من الميت ، بينما الحفيد على بعد مرحلتين من مراحل النسل من الميت ، والأب أقرب إلى الميت من الجد ، الأب على مرحلة واحدة من الميت والجد على مرحلتين ، وكذلك الأم أقرب من الجدة لنفس السبب ، والحفيد أقرب من ابن الحفيد لأن الحفيد على مرحلتين وابن الحفيد على ثلاثة مراحل ، والجد أقرب إلى الميت من أبى الجد . والآخر أقرب إلى الميت من ابن الآخر والعم أقرب من ابن العم وهكذا . والاعتداد بالقرب والبعد معتبر فى السلالات المختلفة كما هو معتبر فى السلالة الواحدة ، فمثلا العم أقرب وأولى من حفيد الحفيد لأن العم على بعد ثلاث مراحل من الميت بينما حفيد الحفيد على بعد أربع مراحل من الميت . وهما من سلالتين مختلفتين ، العم من سلالة الاجداد ، وحفيد الحفيد من سلالة الابناء . ومثلا الجد أولى وأقرب من ابن الآخر ، الجد على بعد مرحلتين من الميت وابن الآخر على بعد ثلاث مراحل من الميت ، ومثلا ابن أخ الميت أقرب وأولى من ابن عم الميت ، ابن الآخر على ثلاث مراحل من الميت وابن العم على أربع مراحل .

#### ٢ - أولوية الصلة

إذا استوى الاقارب فى درجة القرابة ، فأيهم كانت صلته بالميت أولى من صلة الآخرين فأولوية الميراث له فمثلا الحفيد أولى من الجد ،

لأنه وإن كانت درجة قرابتهما من الميت متساوية ( الحفيد والجد كل منهما على بعد درجتين من الميت ) إلا أن الحفيد يتصل بالميت عن طريق الابن ، بينما الجد يتصل بالميت عن طريق الأب ، وصلة الابن أقوى من صلة الأب ، ومثلاً العم وابن الأخ ، ابن الأخ أولى من العم لانه وإن كانت درجة قرابتهما من الميت متساوية ، إذ كل منهما على بعد ثلاث مراحل نسبية من الميت وكان كل منهما يلتقى بالميت عند أبي الميت ، إلا أن ابن الأخ يدل على أبي الميت بأبن الأب بينما العم يدل على أبي الميت بأبي الأب ، وابن الأب أقوى صلة بالأب من أبي الأب ( الابن أولى من الأب ) ، فالأولوية لابن الأخ دون العم وهكذا في كل قضية يتساوى فيها المتنازعان في درجة من الميت ( عدد مراحل النسل بينه وبين الميت ) فأيهما كان في سلسلة قرابته من هو أولى ممن في سلسلة قرابة الآخر فأولوية الميراث له ، وسيأتى برهان كل ذلك عند الكلام على براهين أولويات أهل البوابة إن شاء الله تعالى .

### ٣ - قوة الوشيعة

والمقصود بقوة الوشيعة هو قوة العلائق القرابية بين الوارث والميت أى قوة صلات الرحم بينهما ، وصلات الرحم بين الناس هى النسب والصهر جميعاً ، فإن كانت صلات الرحم بين أحد المتنازعين على الورثة وبين الميت أقوى منها بين المتنازع الآخر وبين الميت فأولوية الميراث له ، فالأخ الشقيق أقوى صلة بالميت من الأخ للأب فقط ، لأن الأخ الشقيق تربطه بالميت وشيعة الأب وشيعة الأم بينما الآخر تربطه بالميت وشيعة الأب فقط . والأخ للأب أولى من الأخ للأم لأن وشيعة الأب أقوى من وشيعة الأم . وكذلك الأعمام الأخوة وأبناء الأعمام الأخوة وأبناء الأخوة من اتصل منهم بالميت عن طريق شقيق هو أولى ممن اتصل به عن طريق غير شقيق ، فالعم الشقيق أولى من العم غير الشقيق وابن العم الشقيق أولى من ابن العم غير الشقيق وابن الأخ الشقيق أولى من ابن الأخ غير الشقيق وهكذا لأن وشيعة الصلة في أحدهما أقوى منها في الآخر .

ومن اجتمعت له قرابتان فهو أولى من ذى القرابة الواحدة ، فمثلاً

أخوان للأُم أحدهما ابن عم والآخَر من قبيلة أخرى فلو القرابتين أولى بميراث البواقي من ذى القرابة الواحدة .

وإن كان متنازعان لكل منهما قرابتان بالميت ، لكن وشيجة أحدهما أقوى من وشيجة الآخر ، فأولوية الميراث لصاحب الوشيجة الأقوى ، فمثلاً أبنا عم أحدهما زوج الميتة والآخَر أخوها للام ، فميراث البواقي للزوج دون الاخ للام ، لأن الزوجية لها الأولوية الأولى في الميراث بينما الأخوة لها المرتبة الرابعة .

فإذا استوى المرشحون لميراث البواقي في درجة القرابة وفي أولوية الصلة وفي قوة الوشيجة ، ولم يعد لأحدهم مرجح على الآخَرين ، أقرعنا بينهم فأبهم خرج سهمه فالأولوية له ، وليس كبر السن ولا درجة العلم ولا غير ذلك معتبراً من المرجحات فالميراث ، الأولاد والأخوة نصيب الرضيع منهم مثل نصيب الكهل ، والقرعة هي تفويض الامر إلى الله تعالى في كل أمر من أمور الشرع لا نجد فيه مرجحاً مشروعاً لأحد الشركاء على الآخَرين فنجعل الحيرة لله عز وجل وهو أحكم الحاكمين .

### براهين مؤهلات الأولوية للبواقي

#### ١ - أدلة الأولوية لدرجة القرابة

##### ١- فرض الله الميراث للأقربين

فرض الله تعالى فرائض الميراث لاربعة فئات هم أقرب الأقرباء إلى الميت (الازواج والابوان والأولاد والأخوة) وهؤلاء هم أقرب الأقرباء لأى ميت ، وهذا برهان ناصع على اعتبار درجة القرابة موجباً لأولوية الميراث ودرجة القرابة غير صلة القرابة ، درجة القرابة تقاس بالفاصل بين الوارث وبين الميت من مراحل النسب ، أما صلة القرابة فتقاس بمكانة الوارث من الميت . القريب الأدنى أولى من القريب الأبعد ، فالمتصل بالميت عن طريق ابنه أقوى صلة من المتصل به عن طريق أبيه ، والمتصل به عن طريق أبيه أقوى من المتصل به عن طريق أخيه ، فالأولوية الأولى للفئات الأربع (أهل الفرائض) هي للازواج ، لأنهم أقرب الأقربين إلى الميت ، المسافة بينهم معدومة تماماً ، الزوج ملتصق بالميت التصاقاً ، لا يفصل بينهما أى مسافة من مراحل النسب

ثم بعد الأزواج في الأولوية الأبوان والأولاد ، وهاتان الفئتان كل منهما على بعد مرحلة من مراحل النسل ، ثم بعد هؤلاء في الأولوية يأتي الأخوة وهم على بعد مرحلتين من مراحل النسل والولادة من الميت ، فثبت بذلك ثبوتاً قاطعاً أن درجة القرابة المؤثرة في الأولوية تقاس بعدد مراحل النسل التي تفصل الوارث عن الميت .

فرض الله تعالى فرائض الميراث للآباء ولم يفرضها لآباء الآباء ولا لأمهات الآباء ، فرض الله فرائض الميراث للأبناء ولم يفرضها لأبناء الأبناء فرض الله فرائض الميراث للأخوة ولم يفرضها لأبناء الأخوة ، فأقرب القرب هو المعتبر ، ودرجة القرابة هي المسافة الفاصلة بين الوارث والميت  
ب - الوصاة بالأقربين في النفقات

ذكرت الوصاة في القرآن العظيم في مواطن كثيرة بالأقربين خاصة ، وبذوى القربى بصفة عامة ، وهذا التخصيص المتكرر للأقربين ، في مدهم بالأموال وتعهدهم بكل بر ، لا يبدع مجالاً للشك في أولوية الأقربين خاصة على ذوى القربى عامة ، قال تعالى ﴿ الوصية للوالدين والأقربين بالمعروف حقاً على المتقين ﴾<sup>(١)</sup> وقال تعالى ﴿ يستلونك ماذا ينفقون قل ما أنفقتم من خير فللوالدين والأقربين واليتامى ﴾<sup>(٢)</sup> ولما أراد أبو طلحة أن يتصدق بأحب أمواله إليه ( حائط بيرحاء ) واستفتى النبي ﷺ أين يضعه ، قال له [ أرى أن تجعلها في الأقربين ]<sup>(٣)</sup> ، فكلما دنت القرابة كلما وجبت الأولوية وكان صاحبها أحق بالميراث ، الأقرب فالأقرب .

ج - أولوية الأقرب في الإسلام

القرب له الأولوية في الإسلام في شتى الأمور  
قال تعالى ﴿ والجار ذى القربى والجار الجنب والصاحب بالجنب ﴾<sup>(٤)</sup>  
خص الله تعالى هؤلاء الأقربين بمالم يخص به نظائرهم من غير الأقربين.  
وقال تعالى ﴿ وأنذر عشيرتلك الأقربين ﴾<sup>(٥)</sup> جعل للأقربين الأولوية في المبادرة بالهداية والبلاغ والإنذار قبل الذين هم أبعد منهم

(١) البقرة ١٨٠ (٢) البقرة ٢١٥ (٣) البخارى شعبة ٤٤ (٤) النساء ٣٦

(٥) الشعراء ٢١٤ .

وقال عليه السلام لعائشة لما سألته عن توثره يهديها من جيرانها ، قال لها [ اقربها اليك باباً ] <sup>(١)</sup> اختص الأقرب بالهدية ، وهذا دليل آخر على فضل الأقرب في الإسلام وقال عليه السلام لما أراد أن يمنح فضل شرابه لبعض جلسائه البعيدين عن مجلسه ، قال لغلام كان عن يمينه [أناذن أن أعطى هؤلاء] <sup>(٢)</sup> جعل الأولوية بالمنحة للأقرب منه لا يتعداه إلا بإذنه .

فهذه براهين عديدة على اعتبار القرب عند تقرير الأولوية بميراث البواقي ، الأقرب أولى من الأبعد ، من كان بينه وبين الميت درجتان في سلسلة النسب فهو أولى بالميراث ممن كان بينه وبين الميت ثلاث درجات . ودرجة القربى الموجبة الأولوية كما في النصوص السابقة ، هي عدد مراحل النسل التي تفصل بين الميت وبين الوارث ، وليست القربى هي دنو الأب أو علو الأب الذي يلتقى عنده الوارث بالميت في شجرة النسب كما يزعم البعض ، هذا رأى باطل من أفكار الناس ، وليس شرعة من عند الله ، ودليل ذلك أن بعض الذين يلتقون بالميت عند أب أدنى يفصلهم عن الميت عدد أكبر من مراحل النسل عن يلتقى به في أب أعلى ، فليس دنو الملتقى وعلو الملتقى دليلاً على درجة القربى من الميت ، فمثلاً ابن حفيد الأخ يلتقى بالميت عند أبي الميت ( وهذا أب أدنى ) ولكن يفصله عن الميت خمس مراحل نسبية ، بينما عم الميت يلتقى بالميت عند جده الميت ( وهذا أب أعلى ) ولكن يفصله عن الميت ثلاث مراحل نسبية فقط فهو الأولى بالميراث رغم إلتقائه عند أب أعلى وذلك لأنه أقرب إلى الميت من الآخر يفصله عن الميت ثلاث درجات فقط لا خمس درجات كالآخر فالعبرة في درجة القربى ليست بعلو الأب ودنو الأب ولكن بطول الفاصل أو قصره ، بعدد مراحل النسل الفاصلة بينهما .

رابطة الأرحام تكسب المرتبط بها أولوية على غير المرتبط لقوله تعالى ( وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله ان الله بكل شيء عليم ) <sup>(٣)</sup> ولقوله تعالى ( وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله من المؤمنين والمهاجرين إلا أن تفعلوا إلى أوليائكم معروفًا كان ذلك في الكتاب

(١) البخارى شفه ٣ (٢) فتح ٥٦٢٠ (٣) الأنفال ٧٥

مسطوراً<sup>(١)</sup> فأولو الأرحام تربطهم وشائج الأرحام وقد اكتسبوا الأولوية المذكورة في الآية بسبب تلك الوشائج فلا شك أن من كانت وشيجته أقوى هو أولى ممن كانت وشيجته أقل قوة أو أقل عدداً كما أسلفنا في الأمثلة السابقة

### ترتيب الأولويات

تذكر فيما يلي تلك الأولويات بعناوينها فقط مع ترك التفاصيل لما هو آت في أبواب توريت كل فئة من هؤلاء الوارثين ، كل في بابها الخاص ؛ فنقول وبالله التوفيق أن تلك الأولويات مرتبة ترتيباً تنازلياً ، الأول هو أولى الجميع ثم الثاني ثم الثالث وهكذا

- ١ - الأزواج (الزوج الرجل أو الأزواج النساء)
- ٢ - البنات المنفردات (ليس معهن أخوة ذكور)
- ٣ - الأبوان (أبو الميت وأم الميت فقط لأبو الأب ولا أم الأب)
- ٤ - الأولاد (الذكور أو خليط الذكور مع الإناث)
- ٥ - الأخوة ان لم يكن للميت ولد (ذكر أو أنثى)
- ٦ - ميراث البواقي يرد على أولى رجل ذكر من أهل الفرائض إن وجد (الزوج ثم الأب ثم الأخ) فإذا تعدد الأخوة فالشقيق ثم الأخ للأب ثم الأخ للأم فإن كانوا جميعاً من جنس واحد (كلهم أشقاه أو كلهم لأب أو كلهم لأم) فالقرعة
- ٧ - إذا لم يكن في الورثة أهل الفرائض رجال أعطينا البواقي لأولى رجل ذكر من غير أهل الفرائض الأقرب فالأقرب
- ٨ - فإذا استووا في درجة القرابة فأوثقهم وشيجة كما فصلنا آنفاً
- ٩ - فإذا استووا في كل هذا فالقرعة ، من خرج سهمه كان هو الأولى

( كيفية استخراج الأولى بميراث البواقي )

( من خريطة شجرة النسب <sup>(٢)</sup> )

فضلاً عن وجوب احقاق الحق وابطال الباطل في كل شرائع الاسلام

(١) الأحزاب ٦ (٢) خريطة شجرة النسب في آخر الديوان

مهما كان الحق ضئيلاً أو تافهاً فإن ميراث البواقي قد يبلغ من الضخامة ملايين الدنانير عند الميت الثرى الذى ليس له ورثة من أهل الفرائض فلا وارث له إلا أهل البواقي فيكون العراك حامية على هذه التركة العظيمة ويكون التلاعب فى الحكم بها مسعوراً تؤزده الرشاوى والوسائط والغش والمحسوبية فما لم تكن ضوابطه الشرعية راسخة محكمة قوية فإن أبواب الشر والزور ستكون مفتوحة على مصاريحها لكل ظلم كفار ولذلك كانت القواعد التى أرسيناها والخريطة التى صممناها فى الدرجة القصوى من الأهمية تنفى كل خطأ متعمد أو غير متعمد ونزن الحق بالقسطاس المستقيم بما فتح الله عز وجل على عبده من نور وألقى عليه من حجة وبرهان فله الحمد والفضل والمنه

إذا بقى من ميراث أهل الفرائض بقية ، أو انعدم الورثة من أهل الفرائض وكانت التركة بأكملها ميراثاً لأهل البواقي ، وجب علينا النظر فى الموجودين من الرجال من أقارب الميت لمعرفة من منهم هو الأولى لندفع لهم تلك البقية من أهل الفرائض أو لندفع له الميراث بأكمله إن لم يكن هناك أحد من أهل الفرائض ، ندفعها له هو وحده دون سواه لأن البواقي لا يرثها إلا رجل واحد فقط هو الأولى ، تنفيذاً للنص المتواتر القطعى الثبوت [ فما أبقت الفرائض فلاولى رجل ذكر ]

والخريطة التى صممناها لهذا الغرض والملحقة بآخر هذا الديوان تجعل تلك المعرفة أمراً فى منتهى اليسر والسهولة ، مبرأ من أى خطأ فقد أنشئت الخريطة على أسس من النصوص المتيقنة الصحة ، لا دخل فيها لرأى أى إنسان ، كائناً من كان ، فهى مسلمة من جميع الاختلافات والتناقضات والأوهام والخبالات والأباطيل والخرافات التى خاض فيها الفقهاء ، وتقلبوا فيها ظهراً لبطن ، وهذا كله من فضل الله عز وجل ، ومن فيض فتوحاته السنية التى فتحتها على عبده ، فخرجت للمسلمين عندما قضت بذلك مشيئته قدراً مقدوراً وبرهاناً ونوراً مبيناً ، فله الحمد فى الأولى والآخرة وله الحكم وإليه ترجعون

أقول إن هذه المعرفة تم كلمح البصر بمجرد عرض أسماء المتنازعين على الميراث على فروع السلالات الميمنة بالخريطة وقراءة المستطيل المبين

لرقم الجيل الذي ينتمى إليه اسم طالب الميراث ومعرفة رقم درجة القرابة المدونة بجانب كل مستطيل ، فمن كان رقه هو الأصغر فهو الأولى بالميراث لأنه هو الأقرب إلى الميت ، فإذا كانوا جميعاً من جيل واحد لسلالة واحدة كان التفاضل بينهم بقوة القرابة ، أبهم كانت وشيخته أقوى كان هو الأولى بالميراث ، فمثلاً الشقيق أولى من غير الشقيق لأن وشيخته أقوى إذ يتصل بالميت بأبوين بينما الآخر يتصل بواحد فقط من الأبوين إما الأب فقط أو الأم فقط ، ومثلاً من كان ذا قرابتين فهو أولى من ذى القرابة الواحدة . مثلاً أخوان للأم أحدهما ابن عم في نفس الوقت والآخر أخ فقط فذو القرابتين أولى لأنه أقوى وشيخة

فإذا استورا في كل شيء فالقرعة بينهما ، أيهما خرج سهمه فالميراث له تلك خيرة الله عز وجل ؛ ومن أحسن من الله حكماً لقوم يوقنون .  
وزيادة في البيان نضرب بعض الأمثلة لكيفية استخراج الأولى باستخدام الخريطة التوضيحية وبالله التوفيق .

### ( أمثلة للتطبيق )

مثال رقم ١ : تقدم لميراث البوافي ابن أخى الميت ، وابن عمه ، وجده ، نظرنا في الخريطة فوجدنا ابن الأخ في سلالة الأخوة ( س ٣ ) في الجيل الثانى منها ووجدنا درجة قرابته بالميت المدونة بجوار مستطيل جيله هي ( ق ٧ ) ، ووجدنا ابن العم في سلالة الأعمام ( س ٤ ) في الجيل الثانى منها ووجدنا درجة قرابته بالميت المدونة بجوار مستطيل جيله هي ( ق ١٢ ) ، ووجدنا الجد في سلالة الأجداد ( س ٢ ) في الجيل الثانى منها ووجدنا درجة قرابته بالميت هي ( ق ٥ ) ، فكان الجد هو الأولى لأنه هو الأقرب ٥ أقرب من ٧ ، و٧ أقرب من ١٢ ، ويؤكد هذا الاستقراء الصائب الصحيح في الخريطة إذ نجد أن الجد على مرحلتين من الميت أى يفصله عنه مرحلتان فقط من مراحل النسل بينما ابن الأخ بينهما وبين الميت ثلاث مراحل وابن العم بينه وبين الميت أربع مراحل فالجد أقربهم جميعاً

مثال رقم ٢ : تقدم لميراث البوافي حفيد حفيد الميت ، وحفيد أخى



الميت ، وحفيد عم الميت : نظرنا فوجدنا حفيد حفيد الميت على الخريطة في سلالة الأبناء والأحفاد ( س ١ ) في الجيل الرابع من هذه السلالة ( ل ٤ ) ووجدنا درجة قرابته من الميت ( ق ١٠ ) ، ووجدنا حفيد أخى الميت في سلالة الأخوة ( س ٣ ) في الجيل الثالث منها ( ل ٣ ) ووجدنا درجة قرابته من الميت ( ق ١١ ) ، ووجدنا حفيد عم الميت في سلالة الأعمام ( س ٤ ) في الجيل الثالث منها ( ل ٣ ) ودرجة قرابته من الميت ( ق ١٦ ) ، فحفيد الحفيد هو الأولى إذ هو الأقرب ، درجة قرابته ( ١٠ ) بينهما الآخران ( ١١ ) ، ( ١٦ ) ، ويؤكد ذلك على الخريطة أن كلا من حفيد الحفيد وحفيد أخى الميت على أربع مراحل نسلية من الميت بينما حفيد العم على خمس مراحل فهو أبعد منهما ، ولكن حفيد الحفيد وإن تساوى مع حفيد الأخ في عدد المراحل إلا أنه تفوق عليه في صلة القرابة إذ حفيد الحفيد يتصل بالميت عن طريق ابن الميت بينما حفيد الأخ يتصل بالميت عن طريق أبيه والابن له الأولوية على الأب (١)

مثال رقم ٣ : تقدم لميراث البوابة (١) ابن عم أبي الميت ، ( ٢ ) حفيد حفيد أخى الميت (٣) ابن حفيد عم أبي الميت : نظرنا فوجدنا الأول درجة قرابته ١٧ ، والثاني درجة قرابته ٢٠ ، والثالث درجة قرابته ٢٥ ( ق ١٧ ، ق ٢٠ ، ق ٢٥ على الخريطة ) فالأول هو الأولى ويؤكد ذلك على الخريطة أن الأول على خمس مراحل من الميت ( ح ٥ ) والثاني على ست مراحل من الميت ( ح ٦ ) والثالث على سبع مراحل من الميت ( ح ٧ )

### تخاليف الفقهاء

جميع الفقهاء أقروا بضرورة العمل بالأولويات في الموارث ، وبأن تلك الأولويات هي من أمر الله عز وجل ، وأنه تعالى قد قدم بعض الورثة وآخر البعض الآخر ، ولكنهم اختلفوا في ذلك اختلافاً كبيراً ، ولم يأت أحد منهم بدليل صحيح على ما ذهب إليه من رأى

فمنهم من صرح بعدم علمه بمن قدم الله ومن آخر ، فالتمس الحلول برأى نفسه ، فشرع من الدين ما لم يأذن به الله ، فابتدع العول ، وقسم

(١) راجع ميراث الأولوية كما في آية النور.

الفرائض بالخصص .

ومنهم من امتلأ يقيناً بشرعية الأولويات ، وأقسم على ذلك بالله العظيم وعبر عن مفهومه لمن قدم الله ومن آخر ، بعبارات مبهمة الأسباب ، لا تركز على حجة قاطعة من السنة أو الكتاب ، فجاءت خليطاً من الخطأ والصواب ، وتأرجحت مقالته بين محتمل التعليل ومنكر التأويل فهو يشبه الوهم ، وسنفصل ذلك في فقرة تفنيد أقوال الفقهاء ان شاء الله تعالى .

ومنهم من آمن بهذا اليقين ولكنه تقاعس عن الجهر والإعلان وآثر الإنزواء والكتمان قال (والله لولا أنه تقدمه إمام عادل لكان أمره على الورع فأمضى أمراً مضي ، ما اختلف على ابن عباس من أهل العلم اثنان فيما قال ) ومنهم من جعل للاحفاد الأولوية على الآباء ، وهذا ضلال بعيد ،

اقحم الذين لا فرائض لهم على أهل الفرائض قال ( أقرب العصابات البنون ثم بنوهم وإن سفلوا ثم الأب !! ) فجعل للاحفاد الأولوية على الآباء !!! الآباء في المرتبة الثانية من أهل الفرائض بعد الأزواج ، والأحفاد ليسوا من أهل الفرائض بالمرّة !! فتقديم الأحفاد على الآباء هو اغراق في الباطل وذهول عن الحق والصواب الذي في القرآن العظيم .

ومنهم من أسقط أولوية الأب وثبت أولوية الام ، لانقول أن هذا هو فقط عكس الآية ، بل هو سقوط في الخضيض إلى النهاية ، الابوان في أصل الفريضة متساويان ، ان كان للميت ولد فلكل واحد منهما السدس ، وإن لم يكن للميت ولد فلكل واحد منهما الثلث (راجع باب ميراث الابوين) ، والآباء مقدمون على الامهات في آية النور فلهم الأولوية في قسمة الميراث فإن امرأة ماتت عن زوج وأبوين ، فللزوجة النصف فريضة ، وللأب الثلث فريضة وللأم ما بقي وهو السدس وإن كانت فريضتها في هذه الحالة الثلث لكن لما لم يبق بعد فرائض من قدمهم الله عليها إلا السدس فهذا ما قسم الله لها وهو أحكم الحاكمين .

الأب أولى من الام في كتاب الله ، والذكر مقدم على الانثى في دين الله والرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض .

قال صاحب هذا الاسقاط الخاطيء ( قدم الله الزوج والزوجة والام )  
أما الزوج والزوجة فنعم لا يختلف في ذلك اثنان وأما ذكر الام دون الاب  
فأنه يعكس مفهوماً خاطئاً تلبس به كثير من الفقهاء ، قال أصحاب هذا  
الفهم الخاطيء ( الام ترث الثلث فريضة والاب يأخذ ما أبقت الفريضة  
والسدس ، ! ! ! قد أزلهم إلى هذا للفهم الخاطيء ذكر الام دون  
الأب في آية المواريث إن لم يكن للميت ولد وقد بينا أن اضممار ذكر  
الأب مع اظهار لفظ الام في تلك الآية ليس اسقاطاً لفريضة الاب ولا مضماً  
لحقه بل هو على العكس من ذلك تماماً ، هو مزيد من التأكيد لفريضة  
الأب وحقه بأسلوب بلاغي رفيع قد فصلناه تفصيلاً في باب ( ضلالات  
في المواريث ) باب ( توريث الابوين ) فارجع إليه .

وأخطأ نفس الخطأ بذكر البنات دون البنين وذكر الاخوات دون  
الاخوان ، ذكر الاناث وترك الذكور وهذا عجيب لا مبرر له ولا مفهوم  
له إذا كان الحكم عاماً للجنسين فالمعلوم والمتبع في القرآن الكريم من أوله  
إلى آخره هو ذكر الرجال فقط دون النساء بغير عكس ، أو ذكر الجنسين جميعاً  
في الحالات التي تستدعي ذلك .

قال صاحب ذلك التخليط ، والتي أخر هي فريضة البنات والأخوات  
فضلاً عما في هذا الكلام من ضلالة اغفال ذكر الرجال مع النساء فإن فيه  
ضللاً آخر هو وضع من قدم الله مع من أخر إذ البنات ممن قدم الله  
لا ممن أخر ، البنات المنفردات ( ليس معهن أخوة ذكور ) هن مقدمات على  
الابوين . هن في الترتيب بعد الأزواج مباشرة ، هن فرائض مسماة في القرآن  
الكريم ووضعهن في أولويات آية النور قبل الآباء والأمهات قد فصلنا ذلك  
تفصيلاً في باب ميراث الاخوة فارجع إليه أما الاخوات فهن مع الاخوان  
( لا وحدهن ) في المرتبة الرابعة للأولويات يرثون جميعاً في آخر أهل الفرائض  
ولقد توهم صاحب تلك التخليط أن الذين أخر الله وهم الاولاد  
- بزعمه - والاخوة يرثون البواقي ، دون الفرائض المسماة ، وهذا  
خطأ فاحش ، هؤلاء بنص القرآن يرثون بفرائض مسماة ، ثم بعد

الفرائض إذا بقيت بواق يرثها منهم من كان هو [ أولى رجل ذكر ] في الأحياء من الأقارب الرجال

ومنهم من قدم الأخ على الزوج في ميراث البواق : وهذا باطل شديد البطلان الأزواج لهم الأولوية الأولى . والأخوان في المرتبة الرابعة من الأولويات ، هم بعد الأزواج والأبوين فالأولاد فما لكم كيف تحكمون !!  
ومنهم من جعل الأولوية للتعصيب ، هذا داء عند الفقهاء عطيب . قد

حطمتنا هذه الضلالة في أبواب المواريث الباطلة فلا داعي للتكرار هنا ولكن حسبنا هنا كلمة واحدة ، أليس الزوج هو صاحب الأولوية الأولى في جميع المواريث بأقرار كل الفقهاء بلا استثناء والزوج ليس بعصبة !!؟

ومنهم من جعل الأولوية لمن التقى بالميت في شجرة النسب عند أب أدنى على من يلتقى به عند أب أعلى . وليس هذا ضروريا فقد يكون العكس هو الصحيح ، قد تكون الأولوية لمن التقى عند أب أعلى على من التقى به عند أب أدنى إذا كانت درجة القرابة عند الأول أقرب منها عند الثاني . إذ العبرة بدرجة القرابة لا بنقطة الالتقاء ، فمثلا عم الميت له الأولوية على حفيد أخ الميت رغم أن عم الميت يلتقى معه في شجرة النسب عند الجد أبو أبي الميت وهو أب أعلى ؛ بينما حفيد الأخ يلتقى مع الميت في شجرة النسب عند أبي الميت ( وهو أب أدنى ) ، وذلك لأن عم الميت يفصله عن الميت ثلاث مراحل نسبية . فقط ، بينما حفيد الأخ يفصله عن الميت أربع مراحل نسبية ، فالعم أقرب إلى الميت من حفيد الأخ فالعم له الأولوية

لكن إذا تساوى عدد المراحل النسبية عند الوارثين المتنازعين ، كان صاحب الملتقى الأدنى أولى من صاحب الملتقى الأعلى ، أى أن دنو الملتقى أو علو الملتقى يصلح مرجحا للأولوية إذا تساوت درجة القرابة عندهما ، فمثلا ابن عم الميت هو على بعد أربع مراحل من الميت ، وحفيد أخ الميت هو أيضاً على بعد أربع مراحل من الميت لكن الحفيد يلتقى الميت عند الأب ، وابن العم يلتقى به عند الجد فالأولوية للحفيد الأخ على ابن العم ففي هذه الحالة وأمثالها يصلح دنو الملتقى مرجحا (١)

(١) راجع خريطة شجرة النسب الملحقة بآخر هذا الديوان

هذا المرجح ( دنو الأب وعلو الأب ) يدخل في البند الثاني من بنود مؤهلات الأولوية وهو بند ( أولوية الصلة ) فليراجع وهو يأتي عند التطبيق بعد المرجح الأول ( درجة القرابة ) ، النصوص تجعل الأولوية للأقربين فإذا تساوت درجة القرابة دخلت عناصر الصلة في ترجيح الأولوية ، فهؤلاء ما وقعوا في الأخطاء ، إلا بسبب حكمهم في الدين بالآراء ، ولو التزموا النصوص لسلموا من ذلك كله

ومنهم من جعل أبا الأب ( الجد ) أولى من الأخ الشقيق !!! وهذا أيضاً ذهول عن النصوص التي لو التزموها لعصمتهم من تلك الزلات ، الأخ ( شقيقاً كان أو غير شقيق ) هو من أهل الفرائض المسماة في القرآن الكريم ، وأبو الأب ( الجد ) ليس من أهل الفرائض ، لا فريضة للأجداد ولا للجدات في القرآن الكريم ، وأهل الفرائض مقدمون على جمع الأقارب ، لا يرث أحد من الأقارب جداً كان أو حفيداً أو كائناً من كان مثقال ذرة من الميراث إلا بعد أهل الفرائض جميعاً ، إلا إذا فصلت فضلة من أهل الفرائض فإن لم تفضل فضلة فلا ميراث لأحد ( جداً أو غير جد ) من الأقارب ، أنظر كيف عكسوا الآية ، طردوا صاحب الفريضة وورثوا معدوم الفريضة !!! مال هؤلاء القوم كيف يحكمون ؟! وأنى يؤفكون !!!

ومنهم من قال ابن الأخ الشقيق أولى من الجد بولاء الموالي !!! وهذا عجيب جداً ، قول نكبر فيه تخليط كثير سنفضله إن شاء الله في الفقرة التالية فقرة ( تفنيد أقوال الفقهاء ) ولكننا ذكرناه هنا للتنبيه إلى ما في هذا الكلام من تشويش غير مترابط ، الولاء لا يباع ولا يوهب ولا يورث ، هو للمعتق الذي أعطى الورق ، لا لأحد من ورثته ، والجد أولى من ابن الأخ لأنه أقرب منه درجة ، هو أولى من ابن الأخ أياً كان شقيقاً كان أو غير شقيق

### ( تفنيد أقوال الفقهاء )

أصاب عمر ابن الخطاب في قوله والله ما أدري أيكم قدم الله عز وجل وأيكم آخر ، أصاب في إقراره أن الوارثين منهم من قدم الله ومنهم من آخر ، وإن كان هو رضى الله عنه لا يدري من الذى قدم ومن الذى آخر حسبه الصدق والورع فتلك هي المناقب ، إن صدور ذلك القول من أمير المؤمنين

على ملأ من الناس بكل صراحة ووضوح ، مثل ذلك القول إنما يصدر من معدن الصدق الصافي ، والجرأة في الحق التي فطر عليها رضى الله عنه وأرضاه وأصاب ابن عباس في تعليقه على قول عمر ، وأيم الله لو قدم من قدم الله ما عالت فريضة ، وأصاب في وجوب تقديم من قدم الله ، أى في وجوب مراعاة الأولوية عند تقسيم الميراث ، يعطى الأولى فالأولى كامل فريضته التي فرضها الله له ، فإن أوفى الجميع فنعماً هي وإن تقاصرت التركة فما بقى بعد الفرائض الكاملة فلصاحب الأولوية التالية ليس له غير ذلك وما وراء ذلك من الورثة فلا شيء له ، ذلك ما قسم الله لهم وهو العزيز الحكيم ، وأما قوله ما عالت فريضة فغير ظاهر ، إذا قصد بالعول النقص فقد وقع النقص ، مراعاة الأولوية لا تمنعه ، وإذا قصد القسمة بالحصص فما أمر الله ولا رسوله بذلك ، ولا شيء في الأرض ولا في السماء يحل لأحد أن يشرع من الدين ما لم يأذن به الله

وجوب مراعاة الأولوية بتقديم من قدم الله ثابت بالأدلة التي سردناها في فقرة ( أدلة فرضية الأولويات ) ولكن مراعاة الأولوية لا تمنع نقص فرائض من آخر الله أو حتى حرمانهم بالمرة من الميراث ، والعول الذي ابتدعوا هو نقص جميع الفرائض فلا يمكن أن يكون مراد ابن عباس من قوله : ( ما عالت فريضة ) أى ما نقصت فريضة لأن الفرائض تنقص عند طاعة الله باتباع الأولوية كما تنقص عند معصية الله بفساد العول ، وربما كان مراده ( ما احتاج الأمر إلى بدعة العول )

ليس المطلوب وليس المقصود من الأولوية عدم إنقاص الفرائض ، فقد تنقص الفرائض وقد تبطل الفرائض المفروضة لمن أخر الله إذا كثر أهل الفرائض كما ذكرنا آنفاً ، إنما المقصود من تطبيق الأولوية هو طاعة الله عز وجل باتباع الحق الذي أمر به ، وما دامت بدعة العول تؤدي حتماً إلى إنقاص كل الفرائض ، فإنقاص بعض الفرائض طاعة لله باتباع الأولوية التي أوجبها أولى من إنقاص جميع الفرائض باتباع بدعة العول التي لم يأذن بها الله ومعصية الله باتباعها

وأصاب ابن عباس في قوله : قدم الله الزوج والزوجة لمطابقة النصوص

كما أسلفنا ، وهذا حق لم يختلف عاينه اثنان من الفقهاء والله الحمد  
وأصاب ابن عباس في قوله : إذا اجتمع ما قدم الله وما أخر ، بدىء  
بمن قدم وأعطى حقه كاملا ، وإن بقى شيء كان لمن أخر ، وإن لم يبق  
شيء فلا شيء له وذلك لمطابقة النصوص التي تفرض الأولوية ولا بد من  
اتباعها ، ولانعدام أى نص بنظام الحصص فيحرم اتباعها وتلزم طاعة الله  
باتباع الأولوية واجتناب معصيته باتباع بدعة الحصص التي ستفضي حتما  
إلى ما ذكر ابن عباس ، ولا يشك مؤمن أن طاعة الله هي كل الخير والبر  
والاحسان سواء كملت كل الفرائض أو نقص منها ما نقص إن الله تعالى هو  
الغنى المعطى المانع الضار النافع تبارك اسمه وتعالى جده ولا إله غيره

وأصاب ابن حجر في قوله : من أدلى بأبوين أولى ممن أدلى بأب  
لمطابقة نصوص القربى ، ذواللحمين أقرب إلى الميت من ذى اللحم الواحد  
هذه قرابة الوشيعة بعد قرابة الدرجة

وأصاب في قوله : ولكن يقدم الأخ من الأب على ابن الأخ من الأبوين ،  
لأن الأخ يفصله عن الميت مرحلتان فقط من مراحل النسل ، بينما ابن الأخ  
بينه وبين الميت ثلاث مراحل فالأخ أقرب إلى الميت ، والأولوية دائماً  
للأقرب ولو كانت وشيخته أضعف ، إنما ترجح الوشيعة إذا تساوت  
الدرجات ، أما إذا تفاضلت الدرجات فلا التفات إلى وشائج الصلات

وأصاب في قوله : يقدم ابن أخ لأب على عم لأبوين ، لأنهما وإن  
تساويا في درجة القربى ( كل منهما على بعد ثلاث مراحل من الميت ) إلا أن  
ابن الأخ يلتقي بالميت في شجرة النسب عند الأب ( أب أدنى ) بينما العم  
يلتقى به عند الجد ( أب أعلى ) ولا شك أن صلة الأب الأدنى أولى من صلة  
الجد ( الأب الأعلى ) ، ثم ابن الأخ نسل من الأخ ، والعم نسل من الجد ،  
والأخ أولى من الجد ، الأخ من أهل الفرائض والجد لأفريضة له

وأصاب في قوله : يقدم عم لأب على ابن عم شقيق نعم للتفاضل في  
درجة القرابة العم على ثلاث مراحل من الميت وابن العم على أربع مراحل  
وعند تفاوت الدرجات فلا التفات إلى قوة الصلات ، الترجيح بالصلات  
يكون إذا تساوت الدرجات

وأصاب مالك في قوله : الأخ الشقيق أولى بالميراث من الأخ للأب  
نعم هذا صواب في ميراث البواقي ، لأن البواقي لرجل واحد لا بد من اختيار  
أحدهما فقط ، أما في الفرائض فجميع الأخوة يستوون ، نصيب الشقيق  
مثل نصيب غير الشقيق ، ونضرب لذلك مثلاً فيه ميراث الفرائض والبواقي  
معاً : ميت ترك زوجة وأماً وثلاثة أخوة ( أخ شقيق وأخ لأب وأخ لأم )  
فللزوجة الربع وللأم السدس والأخوة الثلاثة شركاء بالسوية في الثلث فهذه  
مجموعها خمسة أسداس ونصف السدس فيبقى من التركة نصف السدس فهذا  
الباقى يرثه [ أولى رجل ذكر ] وهو هنا في هذه القضية هو الأخ الشقيق  
دون باقى الأخوين ، فالأخ الشقيق امتاز على الأخوين الآخرين في ميراث  
البواقي أما في ميراث الفرائض فقد كان نصيبه مثل نصيب أخويه بلا تمييز ،  
كانوا جميعاً شركاء في الثلث بالسوية بينهم

وأصاب مالك في قوله : الأخ للأب أولى بالميراث من بنى الأخ الشقيق ،  
وبنو الأخ للأب أولى من بنى ابن الأخ الشقيق ، الأقرب أولى من الأبعد  
في الدرجات ، وإذا تفاوتت الدرجات فلا التفات إلى وشائج الصلات ، إنما  
ترجح تلك الوشائج إذا تساوت الدرجات

وأصاب مالك في قوله أن ابن العم للأب أولى من عم الأب أخى الجـد  
الشقيق ، لأنهما وإن كان كل منهما يفصله عن الميت أربع درجات ، إلا  
أن ابن العم يلتقى بالميت في شجرة النسب عند الجد ، أما عم الأب فيلتقى  
معه عند أبى الجد ، فصاحب الملتقى الأدنى هو أقرب وأولى من صاحب  
الملتقى الأبعد ، أولوية الصلات تصلح مرجحاً إذا تساوت الدرجات

وأصاب مالك في قوله : الجد أبو الأب أولى من بنى الأخ الشقيق ،  
لأن بنى الأخ بينهم وبين الميت ثلاث درجات أما الجد فيبينه وبين الميت  
درجتان فقط ولا شك أنه أقرب وأولى وأصاب مالك في قوله : أن الجد  
أبا الأب أولى من العم الشقيق ، لأن العم الشقيق بينه وبين الميت ثلاث  
درجات ، بينما الجد أبو الأب بينه وبين الميت درجتان فقط فلا شك أن الجد  
هنا أقرب وأولى



وأصاب أبوحنيفة في قوله : إذا اتحدت سلالة الوارثين فأقربهم درجة من الميت ، وإذا استووا في الدرجة فأقواهم نسباً لمطابقة النصوص ، قرب الدرجة هو المعتبر أولاً سواء في السلالة الواحدة أو في السلالات المختلفة ( سلالة الأجداد أو سلالة الأبناء أو سلالة الأخوة أو سلالة الأعمام ) الأقرب درجة في أى من تلك السلالات هو الأولى بصرف النظر عن أولوية الصلة أو قوة الوشيعة

وأصاب ابن حزم وأخطأ في قوله : من حجج تقديم بعض الورثة على بعض ما يفرضه العقل من وجوب تقديم من يرث على كل حال على من قد يرث وقد لا يرث ، والأزواج يرثون أبداً على كل حال ، والأخوات قد يرثن وقد لا يرثن أصاب في صحة الوقائع وأخطأ في التدليل على صحتها ، الوقائع التي ذكرها أن الأزواج يرثون على كل حال وأن الأخوات قد يرثن وقد لا يرثن هي وقائع صحيحة لا ريب فيها ، لكن التدليل عليها بما يفرضه العقل هو تدليل خاطئ ، لأن حكم العقل لا ينهض دليلاً على أية شرعة من شرائع الدين ، شرائع الدين لا تثبت إلا بالنصوص القطعية الثبوت من الكتاب والسنة وقد فصلنا ذلك تفصيلاً فيما سبق من فقرات هذا الباب فليرجع إليها

وأخطأ ابن حجر في قوله : ( أقرب العصبات البنون ثم بنوهم وإن سفلوا ثم الأب ثم الجد والأخ إذا انفرد ثم بنو الأخوة ثم بنوهم وإن سفلوا ثم الأعمام ثم بنوهم وإن سفلوا ) وأخطأ ابن حجر من وجوه :

أولاً : جعل أولوية الميراث للعصبات ، وهذه ضلالة قديمة قد أثبتنا بطلانها أقوى إثبات في أبواب الموارث الباطلة باب ( التوريث بالتعصيب ) فليرجع إليه

ثانياً : ترتيب الأولويات الذي ذكره ابن حجر هو باطل في كل ما ذكره (١) بنو البنين ليسوا بأولى من الأب ، الأب من أولى أصحاب الفرائض المسماة في القرآن والأحفاد لأفريضة لهم ، فبأى عقل وبأى فهم يجوز تقديم الدخيل على الأصيل ، أفلا يعقلون ؟ (٢) الجد ليس بأولى من الأخ لنفس السبب (٣) بنو الأخوة وإن سفلوا ليسوا دائماً بأولى من العم ، العم على بعد ثلاثة مراحل من الميت ، وبنو الأخ من صلبه

مباشرة هم أيضاً على ثلاثة مراحل نسبية من الميت فهم أولى من العم  
بمرجح آخر هو أولوية الصلة، بنو الأخ يلتقون بالميت في شجرة النسب  
عند الأب والعم يلتقى عند الجد والأب أولى من الجد فأبناء الأخ  
أولى من العم لكن من سفل بعد ذلك من أبناء الأخ (أحفاد وأبناء  
أحفاد) هم على أربعة أو خمسة مراحل من الميت فالعم أولى منهم،  
ليست الأولوية لفرع على فرع كما ظن ابن حجر، ظن أن فرع الاخوة  
في شجرة النسب على اطلاقه أولى من فرع الأعمام على الاطلاق، لانص  
بشيء من ذلك فهو باطل، إن هو إلا وهم من الأوهام، النصوص  
كلها تجعل الأولوية للأقرب على الأبعد، لا لفرع بذاته على فرع  
آخر، والحكم في الدين بالنصوص لا بالأوهام ولا بهواجس الافهام

ثالثاً : لم يأت ابن حجر بدليل على مزاعمه، وكل دعوى بلا برهان هي  
دعوى ساقطة لا محالة ﴿ قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين ﴾

وأخطأ عمر ابن الخطاب (ض) في قوله : فما أجدر شيئاً هو أوسع من  
أن أقسم بينكم هذا المال بالخصص، فأدخل العول على الفرائض، لانص  
بذلك فهو باطل، ولو علم رضى الله عنه من قدم الله ومن آخر ما فعله.

وأخطأ ابن عباس رضى الله عنه في قوله : وقدم الله الأم (دون أن  
يذكر معها الأب) مع أنه مقدم مثلها بل هو مقدم عليها، كان يجب أن يقول  
وقدم الله الأب والأم، وأخطأ في قوله : والتي آخر الله فريضة الأخوات  
والبنات، صور ابن عباس بمفهومه من قدم الله ومن آخر دون استناد إلى  
نص أو برهان من الدين، فأصاب في طائفة وأخطأ في طائفة : -

قال قدم الله الزوج والزوجة وهذا صواب مطابق للنصوص التي  
أسلفنا، وهذا لم يختلف فيه اثنان من الفقهاء والله الحمد.

وقال وقدم الله الأم وهذا صواب ولكنه ينطوى على خطأ جسيم، وهو  
إغفال ذكر الأب مع الأم، كما ذكر الزوج مع الزوجة، فإن هذا الإغفال  
قد يؤهم أن الله تعالى قد آخر الأب وجعله دون الأم في الأولوية، وهذا ظن  
فاسد، وقول على الله منكر نعوذ بالله منه، ما قال الله ذلك قط ولا رسوله

حاشى الله لن تجد لذلك البهتان أثارة من ذكر أو بيان لا فى السنة ولا فى القرآن الأب والأم مستويان فى فريضة الميراث ، لكل واحد منهما السدس مما ترك إن كان له ولد واكل واحد منهما الثلث إن لم يكن له ولد ، قد غرهم ذكر الأم دون الأب فى فريضة الثلث فحسبوا الأب محروم الفريضة فى هذا الموضع ولم يفظنوا إلى أن عدم الذكر هو أبلغ من الذكر فى تقرير حقه فى هذا الموطن كأنه قيل أن حق الأب فوق الظنون والريب فذكرت الآية فريضة الأم التى هى مظنة الانتقاص ولم تذكر الأب لأنه فوق الظنون واستغنى عنه بذكر الأم لأنه متى ثبت الحق للأضعف فثبوته الأقوى غنى عن البيان ، راجع باب ( ضلالات فى المواريث - فقرة ٤ ) وباب ( ميراث الأبوين ) والأب له الأولوية على الأم فى المواريث يأخذ هو حقه أولاً ثم هى من بعده فإن عجزت التركة بعد فريضة الأب ، أخذت الأم ما بقى .

ليس هناك أدنى شك فى أن الله تعالى فضل الرجل على المرأة فى كل الأمور ، قال تعالى ﴿ الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم ﴾ <sup>(١)</sup> ، وقال تعالى ﴿ وللرجال عليهن درجة والله عزيز حكيم ﴾ <sup>(٢)</sup> وقال تعالى ﴿ وليس الذكر كالأنثى ﴾ <sup>(٣)</sup> والآيات والأحاديث كثيرة جداً فى هذا المعنى كالشمس الساطعة لا تحجبها أكف المبطلين ، ولا يوجد فى أى موضع فى الكتاب أو السنة حالة واحدة تكون فيها الأولوية للمرأة على الرجل ، بينما كل الحالات التى تفرض فيها الأولوية فإن الأولوية تكون دائماً للرجل على المرأة بلا مرأ وبلا استثناء ، وها هنا فى قضايا الميراث نصرب مثلاً امرأة تركت زوجاً وأبوين للزوج النصف فريضة والأب الثلث فريضة فما بقى وهو السدس فهو للأم ( نصف فريضتها ) ومثل آخر امرأة تركت زوجاً وثلاث بنات وأبوين ، للزوج الربع فريضة وللبنات الثلثان فريضة ولا يبقى إلا نصف السدس هو الأب لأن له الأولوية على الأم والأم لاشئ لها . وقال ابن عباس وآخر الله البنات وهذا فيه صواب فى موضع ، وفيه خطأ فى ثلاثة مواضع : -

(٢) آل عمران ٣٦

(٢) البقرة ٢٢٨

(١) النساء ٣٤

أما موضع صوابه فهو أن البنات فعلاً مؤخرات في الميراث عن الأزواج وعن الأبوين إذا كان معهن أخوة ذكور وذلك أن ميراثهن في هذه الحالة غير مسمى أى غير محدد بنسبة معينة من التركة (نصف أو ربع أو ما شاكل ذلك) وإنما يرثن ما بقى بعد فرائض الأزواج والأبوين، يقسم باقى الميراث عليهن مع الأخوة (للكر مثل حظ الأنثيين) من أجل ذلك أخر الله ميراثهن عن الأبوين حتى نعرف ماذا بقى فنقسمه ، أما مواضع خطأه فهي : -

أولاً : ذكر البنات فقط ولم يذكر البنين مع أن الجميع مؤخرون فذكر البنات وحدهن يوهم أن الله لم يؤخر البنين وهذا باطل بل البنون هم سبب التأخير لأن الذكور ليس لهم فرائض محددة وإنما يأخذون كل ما بقى من التركة بعد الأزواج والأبوين فلو كان للميت ولد واحد ذكر فهو مؤخر ولو كانوا ذكوراً أكثر من ذلك فهم جميعاً مؤخرون وإذا كان معهم أخوات بنات فهم جميعاً مؤخرون بسبب البنين الذكور محبوبهن معهم إلى ساحة التأخير من أجل جهالة التقدير .

ثانياً : البنت الوحيدة (ليس للميت ولد غيرها) هي ممن قدم الله تأخذ ميراثها قبل الأبوين وبعد الأزواج مباشرة لأن لها فريضة مسماة (فلها النصف) وأولويتها على الآباء والأمهات مقررة في آية النور (١) ولا شيء ينزلها عن أولويتها التي هي الأصل ويردها إلى حظيرة التأخير .

ثالثاً : البنات المنفردات (ليس معهن اخوان ذكور يرثون معهن) هؤلاء مقدمات في الميراث على الأبوين مثل البنت الوحيدة تماماً ولنفس الأسباب . فأولوين على الآباء والأمهات مصونة وفريضتهن غير مجهولة بل محددة معلومة (فإن كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك) فتلك مواضع غاب فيها الصواب عن ابن عباس غفر الله لنا وله .

وقال ابن عباس : وأخر الله الأخوات وهذا صواب ولكنه ينطوى على نفس الخطأ السابق وهو ذكر الإناث دون الذكور مع أن التأخير للجميع ، الأخوة ذكوراً وإناثاً قد أخرجهم الله عن جميع أهل الفرائض ،

(١) راجع ترتيب الأوليات في هذا الباب

هم آخر من يقسم له الميراث من أهل الفرائض ، وهم لا يدخلون الميراث إلا ككالة أى ان كان الميت لاولد له .

وأخطأ شريح في جعل الأولوية في ميراث البواقي للأخ دون الزوج ،  
وذلك أنه أتى في امرأة ماتت عن زوج هو ابن عمها وعن أخ للأُم هو ابن عمها أيضاً ، فجعل للزوج النصف والباقي للأخ ، والصواب غير ذلك .  
الصواب للزوج النصف فريضة ، وللأخ السدس فريضة والباقي وهو الثلث يرد على ( أولى رجل ذكر ) ولا شك أن الزوج أولى من الأخ . الزوج في المرتبة الأولى من الأولوية . والأخ في المرتبة الرابعة ، واحتج بعض المنتظمين بأن الأخ هنا ذو قرابتين ، هو أخ وهو ابن عم ، قالوا وأما الزوج هنا فذو قرابة واحدة ، هو ابن عم فقط ! ! ! وابن الزوجية ؟ ! أليست هي أقرب القرابات على الإطلاق ؟ ! أليس الزوج له الأولوية الأولى ولو كان من قبيلة أخرى ؟ ! هل هناك وشيجة من وشائج القرابي هي ألصق وأوثق من الزوجية ؟ ! فما بال هؤلاء القوم لا يكادون يفقهون حديثاً ؟ ! ! ألم يجعل الله الأولوية للزوج على الأبوين والأولاد والأخوة جميعاً ؟ ! لو كان للأخ عشر قرابات لا قرابتان فقط ولم يكن للزوج إلا قرابة الزوجية لبقى كما أقامه الله تعالى صاحب الأولوية الأولى على الجميع فما بالك وهو هنا في هذه القضية ابن عم أيضاً ؟ ! ثم إن وشائج القرابي لا التفات لها إلا عند تساوى الدرجات أما إذا تفاضلت الدرجات فالأولوية لأقرب الدرجات ، للدرجة القرابي على الدرجة البعدي ، حتى ولو كان صاحب الدرجة البعدي متعدد الصلات والوشائج بالميت . النصوص كلها تعطى الأولوية للأقربين ، وهل هناك قرابة هي أقرب من الزوج لو كنتم تعلمون ؟ ! الإبن أقرب إلى الميت من الحفيد لأن الإبن على بعد مرحلة واحدة من مراحل النسل من الميت ، والحفيد على بعد مرحلتين . أما الزوج فليس بينه وبين الميت أية مراحل ، هو ملتصق به التصاقاً أفلا يعقلون ؟ !

لقد فات شريحاً من الحق ما فات ، فتاه في الظلمات ولقد أنكر عليه على ابن أبي طالب قضاءه للأخ دون الزوج وإن كان رضى الله عنه لم يصب الحق كاملاً .

وأخطأ على ابن أبي طالب رضي الله عنه لما راجعوه في قضاء شريح فرده وجعل للزوج النصف والأخ السدس ثم قسم الباقي بينهما ، مع أن البواقي لا تقسم ، بل تعطى لرجل واحد هو ( أولى رجل ذكر ) طبقاً للنص المتواتر فالثلث الباقي يعطى للزوج وحده لأنه هو أولى رجل ذكر ولا يقسم بينهما ، البواقي لا تقسم ، النص في غاية الصراحة والوضوح لم يقل لأولى رجال ذكور بل قال لأولى رجل ذكر .

وأخطأ زيد ابن ثابت لأنه هو الذي أفتى علياً بما قضى به في قضية شريح لمخالفة النص وأخطأ الجمهور لأنهم تابعوا زيد ابن ثابت في فتواه .  
وأخطأ عمر وابن مسعود والحسن وأبو ثور وأهل الظاهر إذ قالوا الباقي لمن جمع القرايتين وحجتهم الإجماع والطريق المكذوب لحديث أبي هريرة ( ومن ترك مالا فماله لموالي العصبه ) وهذا كله باطل وضلال بعيد فتلك حجج داحضة .

أما الإجماع فحسبه سقوطاً وكذباً ما جاء من السياق في تلك السطور القلائل من صفعات وجيعة لفرية الإجماع هنا ، فقد خالف ذلك الحكم على ابن أبي طالب وزيد ابن ثابت والجمهور ، فأين الإجماع هنا يا من يتصيدون الإجماع بالباطل لمنصرة كل فرية مخدولة وكل رأى منهار مهافت ؟ !

وأما حديث أبي هريرة فلا مكان له هنا بأى وجه من الوجوه !! أين موالى العصبه هنا ؟ ! هذا فضلاً عن أن هذا الطريق الشاذ من طرق هذا الحديث هو طريق موضوع مكذوب قد مزقناه كل ممزق في باب النصوص لينتقل الله الضالين من النار ، والغافلين من البوار .

وأخطأ مالك في قوله بنو ابن الأخ للأب أولى من العم الشقيق . لا نص بذلك بل هو على خلاف النص ، هذا محض رأى والرأى في الدين باطل ، إنما غر مالك في هذا قاعدة تحدث بها ( راجع أقوال الفقهاء ) وهو قوله أن من التقي بنسب الميت في أب أدنى هو أولى بالميراث ممن التقي به في أب أعلى ، وقد فندنا هذه الضلالة وأثبتنا أن الأولى هو الأقرب ، لا الأدنى ولا الأعلى ، بذلك قالت النصوص ، وسواء أنشأ مالك هذه القاعدة برأى نفسه أو اتبع فيها غيره ، فهي باطلة كما أسلفنا والصواب في هذه القضية هو أن العم

(سواء كان شقيقاً أو غير شقيق) أولى من بنى ابن الأخ لأنه أقرب إلى الميت نسباً ، العم تفصله عن الميت ثلاثة مراحل نسبیه وبنى ابن الأخ تفصلهم أربعة مراحل ، والأولوية الأقرب ،

وأخطأ مالك في قوله ابن الأخ الشقيق أولى من الجدة بميراث الموالى ، لنفس السبب السابق ، الجدة على مرحلتين وابن الأخ على ثلاثة مراحل ، وأخطأ خطأ أغلظ وأدهى وهو ميراث الموالى ، هذا شرع ما لم يأذن به الله فهو شرك وظلم ، وهو أكل أموال الناس بالباطل ، النص حاسم في أن الولاء لمن أعتق ، لا لورثة من أعتق ، فمن أخذه من ورثة المعتق فإنما هو صحت يأكله سحتاً .

وأخطأ مالك في قوله أجعل الميراث للذى يلحق المتوفى إلى أب أدنى دون من يلحقه إلى فوق ذلك ، قد فندنا هذا آنفاً ، هذا المرجح يصلح فقط إذا تساوت الدرجات أما إذا تفاضلت الدرجات فالأولوية للأقرب دون الأبعد سواء كان الملتقى أدنى أو أعلا .

وأخطأ في قوله إن وجدتهم يستوون في عدد الآباء إلى عدد واحد حتى يلقوا نسب المتوفى وكانوا كلهم جميعاً بنى أب أو بنى أب وأم ، فأجعل الميراث بينهم سواء ، هذا خلاف النص المتواتر البواقى لا تقسم ولكن تعطى لرجل واحد هو الأولى لقوله يُتَرَكُ [فلأولى رجل ذكر] ولم يقل [لأولى رجال ذكر] فإذا استوى المتنازعون في كل شيء فالقرعة بينهم والميراث لمن خرج سهمه ، الميراث ميراث البواقى لرجل واحد فرد لا لرجال متعددين .

وأخطأ أبو حنيفة في قوله أن الأولويات في الميراث هي للعصبات ، هذه ضلالة قديمة تهدمها النصوص هدماً (راجع أبواب الموارث الباطلة باب التوريث بالتعصيب ألا يقرؤون القرآن ؟ ! قال تعالى : ﴿ قُلْ مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدَدًا ﴾ .

وأخطأ أبو حنيفة في ترتيبه الأولويات على أساس السلالات ، يجعله أبعد وارث في سلالة ما هو أولى من أقرب وارث في سلالة أخرى قال هي

(سلالة الأبناء ثم سلالة الآباء ثم سلالة الأخوان ثم سلالة الأعمام ثم سلالة أعمام الأب) وقد بينا آنفاً أن العم أولى من حفيد الأخ لأنه أقرب درجة رغم أن هذا من سلالة الأعمام وذاك من سلالة الأخوان ، ولا شك أن جد الميت أبا أبيه أولى من حفيد حفيد الميت رغم أن الجد من سلالة الآباء وحفيد الحفيد من سلالة الأبناء، وما ذاك إلا لأنه أقرب جداً إلى الميت، الجد على مرحلتين من الميت وحفيد الحفيد على أربعة مراحل من الميت والأولوية بالنصوص القطعية للأقربين لا لسلالة على سلالة أخرى .

أولوية الميراث هي لدرجة القرابة، الأقرب فالأقرب، وليست للملتقى الأدنى على الملتقى الأعلى، ولا لسلالة الأبناء على سلالة الآباء أو سلالة الأخوان على سلالة الأعمام ، وليست للعصبات على غير العصبات .

أيها المسلمون الله الله في دينكم اطرحوا شرائع الزور والبهتان والتزموا بنصوص السنة والقرآن، لا يحل الشرع في دين الله برأى أى إنسان ﴿اتبعوا ما أنزل من ربكم ولا تتبعوا من دونه أولياء قليلاً ما تذكرون﴾ (١) اتباع شرائع الفقهاء هي عبادة لهم قد حذر الله منها أشد تحذير، الشرع لله وحده والدين كامل لا يحتاج مزيداً من أحد فهل أنتم منتهون ؟ ! .

وأخطأ ابن شهاب في اعتذاره عن التوريث بالحصص بصدوره من إمام عادل . رغم إقراره بأنه خطأ ، وبأن قول ابن عباس هو الصواب والحق الذى لا يختلف عليه فيه اثنان، فإن صدور الخطأ من الإمام العادل لا يوجب اتباع ذلك الخطأ؛ بل رد الإمام العادل إلى الصواب هو الحق الذى وصى الله به المؤمنين الذين يحبهم ويحبونه ﴿يجاهدون في سبيل الله ولا يخافون لومة لائم ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله واسع عليم﴾ (٢) .

الحق أحق أن يتبع أيا كان مصدره . والخطأ في الدين لا ينبغي أن يتبع مهما كان مصدره . اعدل عادل من البشر غير معصوم ، فلا يجرمكم عدله في مئات القضايا أن تتبعوا خطأه ولو في قضية واحدة ، هو عادل في عامة صفاته ، ولكنه ليس معصوماً في جميع حالاته ، فالعدل منه محمود ، والباطل مردود والله الحمد والفضل والمنة .



وأخطأ ابن عباس في تقاعسه عن أن يأمر عمر بالحق الذي فتح الله عليه واعتذر عن ذلك بقوله (هيبته) فالله أحق أن يهاب قال تعالى ﴿أَتَخْشَوْنَهُمْ﴾ فالله أحق أن تخشوه إن كنتم مؤمنين (١) هذا مع أن المشهور عن عمر رضي الله عنه هو الرضوخ للحق متى استبان غفر الله لنا ولابن عباس وتجاوز عن سبائنا انه تعالى غفور حميم .

وأخطأ ابن حزم في قوله البنات لا يرثن إلا بعد ميراث من يرث معهن ، أخطأ في اطلاق هذا الحكم ، إذ الصواب أنه يصح في حال دون حال ، فقد أثبتنا بالنصوص والبراهين أن ذلك غير حاصل في حالة البنت الوحيدة التي لا واد للميت غيرها اذ هي في هذه الحالة مقدمة على الأبوين لها النصف تأخذه بعد ميراث الأزواج ، وكذلك البنات المنفردات ليس معهن أخوان ذكور فهن في هذه الحالات مقدمات على الأبوين لمن ثلثا ما ترك يأخذه بعد الأزواج وقبل الأبوين أما ان كان معهن إخوان ذكور فهن مؤخرات يرثن مع اخوانهن الذكور بعد الأزواج وبعد الأبوين (للمذكر مثل حظ الأنثيين) .

وأخطأ ابن حزم خطأ فاحشاً في قوله (اجمعوا على أن البنات لا يجب في جميع مسائل العول لمن ما جاء في نص القرآن ولكن إما بعض ذلك وإما لا شيء فكان إجماعهم حقاً بلا شك) !!!

إن دوامة الإجماع المترعة بالشرك والظلم وعبادة الأجبار ، قد جرفت ذلك الشيخ السني الطيب الأثر في أكثر من موطن ، ففي هذه المرة هوى إلى القاع ، وضيعته ضلالة الإجماع ، فنحن نرثي له ، قد ألقي نفسه وحيداً ، أو شبه وحيد ، في القرن الخامس الهجري ، بنافع مرفوع الرأس في صلابة وصبر وجلد ضد ضلالات الإجماع ، كما تشهد مؤلفاته بذلك ، فإذا انخث رأسه في بعض المرات فإن الله غفور رحيم ﴿ان الحسنات يذهبن السيئات﴾ ذلك ذكرى للذاكرين (٢) كلا يا أخا الإيمان ، الإجماع لا ينقض القرآن ، ذل من في السموات والأرض أن يعلو أحدهم على القرآن ، ابداً ابداً ذلك لا يكون ابداً ، القرآن أجل وأصدق وأزكى من كل إجماع . . . ربنا اغفر لنا

وله ، وأقل عثرتنا ، واجبر زللتنا ، نعوذ بعفوك من عقوبتك ، وبرضاك من سخطك ، وبك منك ، لا إله إلا أنت سبحانه إنا كنا ظالمين .

الخطأ هنا رهيب جداً من حيث المبدأ لأنه ترجيح لرأى البشر الخطائين على شرع رب العالمين ، شرع الناس لا ترجع شرع الله حتى ولو كانوا على ذلك مجمعين ، طاعة الأ-مار على خلاف أمر رب العالمين ، هي عبادة الأخبار ، وهي شرك وظلم لأنها شرع ما لم يأذن به الله ، وهي افتراء الكذب على الله بتحليل ما حرم الله وتحريم ما أحل الله ، فأين تذهبون ؟ !

أما من حيث الموضوع فهذا الذى قاله ابن حزم والذين نقله عنهم ، باطل محض ، ليس فيه اثارة من حق ، بنات الميت ان كن منفردات أو كانت ابنة وحيدة هن لسن مؤخرات كما توهموا ، بل هن مقدمات فى الميراث على الأبوين ، قد شرحنا ذلك مراراً بالحجة القاطعة والبرهان ( راجع فقرات الرد المفصل ، ثم راجع باب ( ميراث الأبناء ) ، البنات مؤخرات ان كن يرثن مع اخوانهن الذكور فعندئذ يؤخرن إلى ما بعد الأبوين لأن ميراثهن يكون مجهولاً غير محدد فلا بد من تأخيرهن عن أصحاب الفرائض المحددة ، أما الوحيدة والمنفردات فلهن فرائض محددة ، النصف للبنت والثلاثان للبنات ، فانهدم موجب التأخير ، فبقين على أولويتهم الأصلية المقررة هن فى القرآن الأبناء بعد الأزواج مباشرة وقبل الآباء والأمهات .

كفرونا بكل إجماع يناقض أمر الله تعالى ، ولو أطبق عليه أهل الأرض أجمعون ، لا نعبد الأخبار ، ولا نتبع أهواءهم ، ولا نتبع إلا ما أنزل إلينا من ربنا عز وجل . لاجرم . ان عبادة الأخبار ، هي عين البوار والخسار .

## حکم الشرع

أما ميراث الفرائض فالأولوية فيه كالآتى :

- ١ — الأزواج ( الزوج الرجل أو الزوج المرأة ) النساء أزواج الميت لا أولوية بينهم ، كلهن سواء .
- ٢ — بنات الميت إن كن منفردات ( أى ليس معهن أخ ذكر يرث معهن ) .

- ٣ - الأبوان ( الأب يرث أولاً ثم الأم بعده .  
٤ - الأولاد : ذكوراً فقط أو ذكوراً وإناثاً .  
٥ - الأخوة ذكوراً أو إناثاً ، أشقاء أو غير أشقاء ، لا أولوية في الفرائض لشقيق على غير شقيق ، كلهم سواء ، إنما ذلك عند ميراث البواقي لا الفرائض .

وأما ميراث البواقي :

فأولويتهم كالآتي وسنرمز لهم برموز تبين مواقعهم على خريطة شجرة النسب التي في آخر هذا الديوان لكي يرجع إليها الباحث والدارس وليتأكد من صحتها ودقتها ويقضي بها مطمئناً في كل قضية من ميراث البواقي وهذه الرموز هي : -

س : ويرمز إلى رقم السلالة التي خرج منها طالب الميراث س ١ ، س ٢ ، س ٣ ...

ل : ويرمز إلى رقم الجيل في أية سلالة ل ١ ، ل ٢ ، ل ٣ أي الجيل الأول والثاني ...

ح : ويرمز إلى رقم المراحل النسبية التي تفصل طالب الميراث عن الميت ح ١ ، ح ٢ ، ح ٣ ...

ق : ويرمز إلى درجة قرابة الطالب من الميت الرقم الأصغر هو الأقرب ق ١ ، ق ٢ ، ق ٣ ...

وفيما يلي تلك الأولويات بالتسلسل الأول فالأول :

( أقرب القرابات - انعدام المراحل )

- ١ - الزوج : هذا ملتحم بالميت لا يفصله عنه فاصل فلا سلالة ولا أجيال ولا مراحل س صفر ، ل صفر ، ح صفر ، ودرجة قرابته ق ١ له الأولوية الأولى على كل الورثة .

( أقارب على مرحلة واحدة )

- ٢ - الأب : هذا من السلالة الثانية من الجيل الأول ، على مرحلة نسبية واحدة من الميت ودرجة قرابته ق ٢ له الأولوية الثانية ( بعد الزوج ) -

{ أقارب على مرحلتين }

٣ - الأخوة : هم من السلالة الثالثة ورموزهم س ٣ ، ل ١ ، ح ٢ ،  
ق ٣ الأولوية الثالثة .

٤ - الأحفاد : هؤلاء من السلالة الأولى س ١ ، ل ٢ ، ح ٢ ، ق ٤  
الأولوية الرابعة .

٥ - الجد : س ٢ ، ل ٢ ، ح ٢ ، ق ٥ الأولوية الخامسة .

{ أقارب على ٣ مراحل }

٦ - أبناء الأحفاد : س ١ ، ل ٣ ، ح ٣ ، ق ٦ الأولوية السادسة .

٧ - أبناء الأخوة : س ٣ ، ل ٢ ، ح ٣ ق ٧ .

٨ - أعمام الميت : س ٤ ، ل ١ ، ح ٣ ق ٨ .

٩ - أبو الجد : س ٢ ، ل ٣ ، ح ٣ ، ق ٩ .

{ أقارب على ٤ مراحل }

١٠ - أحفاد الأحفاد : س ١ ، ل ٤ ، ح ٤ ، ق ١٠ .

١١ - أحفاد الأخوة : س ٣ ، ل ٣ ، ح ٤ ، ق ١١ .

١٢ - أبناء الأعمام : س ٤ ، ل ٢ ، ح ٤ ، ق ١٢ .

١٣ - أعمام أبي الميت : س ٥ ، ل ١ ، ح ٤ ، ق ١٣ .

١٤ - جد الجد : س ٢ ، ل ٤ ، ح ٤ ، ق ١٤ .

{ أقارب على ٥ مراحل }

١٥ - أبناء أحفاد الأخوة : س ٣ ، ل ٤ ، ح ٥ ، ق ١٥ .

١٦ - أحفاد الأعمام : س ٤ ، ل ٣ ، ح ٥ ق ١٦ .

١٧ - أبناء أعمام الأب : س ٥ ، ل ٢ ، ح ٥ ، ق ١٧ .

١٨ - أعمام جد الميت : س ٦ ، ل ١ ، ح ٥ ، ق ١٨ .

١٩ - أبو جد الجد : س ٢ ، ل ٥ ، ح ٥ ، ق ١٩ .

{ أقارب على ٦ مراحل }

٢٠ - أحفاد أحفاد الأخوة : س ٣ ، ل ٥ ، ح ٦ ، ق ٢٠ .

٢١ - أبناء أحفاد الأعمام : س ٤ ، ل ٤ ، ح ٦ ، ق ٢١ .

٢٢- أحفاد وأعمام الأب : س ٥ ، ل ٣ ، ح ٦ ، ق ٢٢ .

٢٣- أبناء أعمام الجد : س ٦ ، ل ٢ ، ح ٦ ، ق ٢٣ .

( أقارب على ٧ مراحل )

٢٤- أحفاد أحفاد الأعمام : س ٤ ، ل ٥ ، ح ٧ ، ق ٢٤ .

٢٥- أبناء أحفاد أعمام الأب : س ٥ ، ل ٤ ، ح ٧ ، ق ٢٥ .

٢٦- أحفاد أعمام الجد : س ٦ ، ل ٣ ، ح ٧ ، ق ٢٦ .

( أقارب على ٨ مراحل )

٢٧- أبناء أحفاد أحفاد الأعمام : س ٤ ، ل ٦ ، ح ٨ ، ق ٢٧ .

٢٨- أحفاد أحفاد أعمام الأب : س ٥ ، ل ٥ ، ح ٨ ، ق ٢٨ .

٢٩- أبناء أحفاد أعمام الجد : س ٦ ، ل ٤ ، ح ٨ ، ق ٢٩ .

( أقارب على ٩ مراحل )

٣٠- أبناء أحفاد أحفاد أعمام الأب : س ٥ ، ل ٦ ، ح ٩ ، ق ٣٠ .

٣١- أحفاد أحفاد أعمام الجد : س ٦ ، ل ٥ ، ح ٩ ، ق ٣١ .

( أقارب على ١٠ مراحل )

٣٢- أحفاد أحفاد أحفاد أعمام الأب : س ٥ ، ل ٧ ، ح ١٠ ، ق ٣٢ .

٣٣- أبناء أحفاد أحفاد أعمام الجد : س ٦ ، ل ٦ ، ح ١٠ ، ق ٣٣ .

( أقارب على ١١ مرحلة )

٣٤- أحفاد أحفاد أحفاد أعمام الجد : س ٦ ، ل ٧ ، ح ١١ ، ق ٣٤ .

( أقارب على ١٢ مرحلة )

٣٥- أبناء أحفاد أحفاد أحفاد أعمام الجد : س ٦ ، ل ٨ ، ح ١٢ ،

ق ٣٥ .

والأخوال يرثون البواقي إذا انفردوا . أى إذا لم يكن أحد من الأقارب  
غيرهم . يرثون بشروط القرابة التى فصلنا فى أول الباب ، يرث الواحد  
منهم إذا كان هو ( أولى رجل ذكر ) كنص الحديث ، لا نص يمنعهم من  
الميراث عندئذ .

## ( سبب الخلاف )

الحكم في دين الله بالرأى دون النص بل وفي معارضة النص القائم وشرع ما لم يأذن به الله ، وافتراء الكذب على الله بتحليل ما حرم الله وتحريم ما أحل الله ، واتباع ضلالة الإجماع حتى ولو خالفت أمر الله ، وعبادة الأحرار من فقهاء وعلماء من دون الله وذلك بطاعتهم فيما يحلون ويحرمون على خلاف أمر الله ، واتباع الأولياء من دون الله ، واتخاذ الأنداد .

# ٨ باب بدعة العول

المذهب والمرجع	رأى المذهب وحجته والرد المختصر رمزاً صواباً ↑ خطأ ↓
عمر ابن الخطاب (١)	لما التقت عنده الفرائض ودافع بعضها بعضاً قال والله ما أدري أيكم قدم الله وأيكم آخر ، فما أجد شيئاً هو أوسع من أن أقسم بينكم هذا المال بالحصص ↓ وأدخل على كل ذي حق ما دخل عليه من العول ، قالوا كان أول من أعال الفرائض ،
ابن عباس (١)	قال وأيم الله لو قدم من قدم الله عز وجل ما عالت فريضة .
زيد ابن ثابت (٢)	قالوا أول من قال بالعول في الفرائض زيد ابن ثابت ↓ ووافقه عليه عمر ابن الخطاب .
شريح ومالك وأحمد والشافعي وأبو حنيفة (٢)	يقولون بالعول كقول زيد ابن ثابت .
ابن عباس (٢)	قال الفرائض لا تعول ↓ أي أنه أنكر بدعة العول في الموارث .
زيد ابن ثابت (٢)	قالوا هو أول من عال الفرائض ↓ قاله عنه ابنه خارجة .

<p>رأى المذهب وحجته والرد المختصر رمزاً صواباً خطأ ↓</p>	<p>المذهب والمرجع</p>
<p>هو أول من عال الفرائض ↑ قاله عنه ابن عباس ، قال من شاء باهله أن المسائل لا تعول ↑ ولذلك سميت هذه مسألة المباهلة ، قال ان الذي أحصى رمال عاليج عدداً أعدل من أن يجعل في مال نصفاً ونصفاً وثلاثاً ، هذان نصفان ذهبا بالمال فأين موضع الثلث؟ قال ذلك في زوج وأخت وأم .</p>	<p>عمر ابن الخطاب (٢) ابن عباس (٣)</p>
<p>لما سمع بالمسألة السابقة (زوج وأخت وأم) وهي أول مسألة عاتلة حدثت في زمن عمر ابن الخطاب ، فجمع العباس الصحابة واستشارهم فيها ، فقال العباس أرى أن تقسم المال بينهم على قدر سهامهم فأخذ به عمر واتبعه الناس على ذلك ↓ فخالقهم ابن عباس وروى عنه أنه قال وأيم الله لو قدم من قدم الله عز وجل ما عالت فريضة وقال من شاء باهله على ذلك فقال له زفر .</p>	<p>العباس (٣)</p>
<p>قال فمن الذي قدمه الله ؟ ! قال : الذي أهبطه الله من فرض إلى فرض فذلك الذي قدمه ، والذي أهبطه من فرض إلى ما بقي فذلك الذي أخره الله .</p>	<p>زفر (١) ابن عباس (١)</p>
<p>قال له زفر فمن أول من أعال الفرائض ؟ ! قال عمر ابن الخطاب قال ألا أشرت عليه قال ابن عباس هبته وكان امرأاً مهيباً .</p>	<p>ابن عباس (١)</p>
<p>قال يشرح مقالة ابن عباس قال قوله من أهبطه الله من فريضة فذاك الذي قدمه يريد أن الزوجين والأم لكل واحد منهما فرض ثم يحجب إلى فرض آخر لا ينقص منه ، وأما من أهبط من فرض إلى ما بقي</p>	<p>ابن قدامة (٢)</p>

(١) المحل ٣٣٠/١٠ - ٣٣٢ (٢) المفتى ١٨٤/٦ (٣) المفتى ١٨٤/٦ (٤) المفتى ١٨٥/٦

( م ١٣ - ديوان المواريث )

المذهب والمرجع	رأى المذهب وحجته والرد المختصر رمزاً صواباً خطأ
ابن عباس (١)	يريد البنات والأخوات فإنهن يفرض لهن فإذا كان معهن أخوتهن ورثوا بالتعصيب فكان لهن ما بقى قل أو أكثر ، فكان مذهبه أن الفروض إذا ازدحمت رد النقص على البنات والأخوات.
المتأخرون (١)	قال إذا اجتمع ما قدم الله عز وجل وما آخر ، بدىء بمن قدم وأعطي حقه كاملاً فإن بقى شيء كان لمن آخر وإن لم يبق شيء فلا شيء له وبه يقول عطاء ومحمد ابن علي ابن أبي طالب ومحمد ابن علي ابن الحسين وأبو سليمان وأنصاب ابن حزم.
ابن حزم (١)	قالوا ليس بعضهم أولى بالخطيئة من بعض فالواجب أن يكونوا كالغرماء والموصى لهم يضيق المال عن حقوقهم ، فالواجب أن يعموا بالخطيئة.
ابن حزم (١)	تشبيهمهم بالغرماء والموصى لهم باطل وتشبيهه فاسد ، المال لو اتسع وسع الغرماء والموصى لهم ، ولوجد بعد التحاص مال للغريم يقسم على الغرماء والموصى لهم أبداً حتى يسعهم وليس كذلك أمر العول نعم لكن تحريم العول يثبت بالنصوص لا بفساد التشبيه أو صلاحه .
الفخر الرازي (٢)	يرى أكثر الصحابة في زوج وأبوين أن للزوج النصف والأم الثلث الباقي ثم يأخذ الأب الباقي.
ابن عباس (٢)	قال لا أجد في كتاب الله الثلث ما بقى قال يدفع إلى الزوج نصفه ثم إلى الأم الثلث ويدفع الباقي إلى الأب . قد عكس الآية . بل الأب أولاً قبل الأم ثم للأم ما بقى .
ابن سيرين (٢)	قالوا في هذه المسألة أنه وافق ابن عباس في الزوجة وخالفه في الزوج . قال لأن حكم ابن عباس في حال الزوج يفضي إلى أن يكون حظ الأنثى مثل حظ الذكركين . أخطأ ابن سيرين في الموافقة على شق من الحكمين لأن كليهما خطأ .



( الرد المفصل بالنص والبرهان لا بالرأى )

( ماهية بدعة العول )

العول في المواريث هو حكم مبتدع ليس في كتاب الله ولا في سنة رسوله ، فهو باطل أساساً ، وتسميته بالعول هي من صنع الذين ابتدعوه ، فلا صحة للشرعة المبتدعة ، ولا ذكر للتسمية المخترعة ، وصورة العول عندهم هي أن تزيد فرائض الوارثين لأى ميت عن رأس مال التركة ، فلا يجدون وفاء لجميع الورثة ، إذا أخذ كل وارث فريضته المسماة له في القرآن ، بكامل تسميتها من جميع رأس مال التركة ، كما في زوج وأبوين وأخوة يرثون ميتة فإن للزوج النصف ، والأبوين لكل واحد منهما السدس ، والأخوة جميعاً هم شركاء في الثلث ، فمجموع تلك الأنصبة يعادل رأس مال التركة مرة وسدس المرة ، فمن أين نأتى بالسدس الزائد ؟ ! !

قالوا تحول الفرائض إلى أسهم موحدة القيمة بحيث يتناسب عدد الأسهم المخصصة لكل وارث مع حجم فريضته المسماة له في القرآن ، ثم نجمع تلك الأسهم وننسبها إلى الواحد الصحيح ، فتصير تلك النسبة هي القيمة المستحدثة للأسهم المخفضة ، ثم نعطي كل وارث من رأس مال التركة بقدر مجموع ماله من تلك الأسهم المخفضة .

ولو كان الدين بالرأى لكان هذا الحل لمشكلة ( ما يسمونه بالعول ) حلاً حسناً مقبولاً عقلاً ، ومستساغاً عدلاً ، ولكن حكمة الله عز وجل ، هي أعلا وأجل من عقول البشر ولوجهلها أكثرهم ، وهو تبارك وتعالى أحكم الحاكمين ، ما ترك الله فرائضه لتحويل العباد بالآراء والأهواء ، بل أكمل لهم دينهم ، وأتم عليهم نعمته ، غير ناس ولا غافل ولا مفرط ، وإذا كان الحكم قد خفى في بعض الشرائع على أقوام ، أوعيت عليهم الأنبياء على مر الدهور والأعوام ، فليس ذلك دليلاً على انعدام الحكم الصحيح في الكتاب ، بل هو موجود فيه يقيناً ، قال تعالى ﴿ ما فرطنا في الكتاب من شيء ثم إلى ربهم يحشرون ﴾ (١) ولكن الله تعالى يفتح رحمته متى شاء على من يشاء ﴿ ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها ، وما يمسك فلا موصل

له من بعده وهو العزيز الحكيم (١) ، وإنا لباسطوها إن شاء الله في موضعها بالنص والبرهان ، من كتاب الله وسنة رسوله ، لا برأى أحد من الناس كائناً من كان .

وكيفية القسمة بالحصص في المسألة التي أوردنا ، هي أن تحول فريضة كل واحد من ذكر إلى أسداس ، توحيداً للشكل دون تغيير في الحجم فيقال للزوج الذي فريضته النصف له ثلاثة أسداس ، والأب سدس وللأم سدس ولجميع الأخوة سدسان فيصير مجموع الأسهم التي بيد جميع الورثة سبعة أسهم من نوع واحد ، كل سهم منها هو سدس التركة . ولما كانت التركة - كأي شيء كامل صحيح - لا تزيد على ستة أسداس أو سبعة أسباع أو تسعة أتباع فإننا نقسم التركة على عدد الأسهم التي بيد الورثة وعددها بعد التعديل سبعة أسهم بدلا من ستة أسهم وتنحط قيمة السهم من السدس إلى السبع فيصير للزوج ثلاثة أتباع بدلا من ثلاثة أسداس ولكل من الأب والأم سبع بدلا من سدس وكذلك الأخوة مجتمعين لهم سبعان بدلا من سدسين فبذلك تنقسم التركة على جميع الورثة لا تغادر أحداً ولكن بأنصبة مخفضة ، هذه هي طريقة القسمة بالحصص .

وكما قلنا من قبل هذه الشريعة المبدلة هي شرعة مبتدعة ، لم يأذن بها الله عز وجل . ولم يفعلها رسوله ، فهي بدعة مردودة وحدث مرفوض قال ﷺ [ من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد ] (٢) وقال ﷺ [ من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد ] (٣) فبدعة العول هي شرعة ضالة باطلة بكل تأكيد ، هي شرع مالم يأذن به الله وكفى به إثماً مبيناً .  
منشؤها :

تحكى لنا أقوال الفقهاء أن أول قضية ميراث ظهر فيها زيادة فرائض الوارثين على رأس المال الذي تركه الميت ، كان في خلافة عمر ابن الخطاب رضي الله عنه ، فحكم فيها بقسمة التركة بين الورثة بنظرية الحصص لا ، بالفرائض المسماة في القرآن ، فنقصت بذلك فريضة كل وارث عما سمي

الله له في القرآن ، قالوا فكان عمر أول من أعال الفرائض ( أى أنقصها ) ،  
وهم يروون عن صاحب فكرة العول ومنشأ ثلاثة أقوال : -

١ - أن عمر ابن الخطاب هو صاحب هذه الفكرة إذ قال لما التقت عنده  
الفرائض ودافع بعضها بعضاً ( والله ما أدرى أيكم قدم الله عز وجل  
وأيكم أخر فما أجد شيئاً هو أوسع من أن أقسم بينكم هذا المال بالحصص  
٢ - أن زيد ابن ثابت هو أول من أعال الفرائض ، حكاه عنه ابنه خارجة ،  
وأن عمر ابن الخطاب أخذ بقوله ، فالرأى لزيد والفعل لعمر .

٣ - أن العباس قد جمع الصحابة واستشارهم في ذلك ، وقال العباس  
لعمر أرى أن تقسم المال بينهم على قدر سهامهم ، فأخذ به عمر وأتبعه  
الناس على ذلك ، حتى خالفهم ابن عباس ، فكان الناس في مسألة  
الفرائض الزائدة عن رأس المال فريقين : -

### ( اختلاف الصحابة )

كان الصحابة في هذه القضية فريقين : -

١ - فريق يرى العول ويقسم بالحصص وهم عمر ابن الخطاب وزيد ابن  
ثابت وتابعهم الناس على ذلك .  
٢ - فريق ينكر العول أشد الإنكار ، حتى لقد تحدى المخالفين بالمباهلة  
على بطلانه وعلى رأسهم ابن عباس ومن تابعه ، ويرى هذا الفريق  
قسمة المال على من قدم الله من الورثة بفرائضهم المسماة في القرآن .  
بلانقص ، فلا تعول فرائضهم ، كما يرى رد الورثة من أصحاب  
الفرائض ، الذين زعموا أن الله تعالى قد أخرهم ، يرى ردهم إلى  
ما أبقت الفرائض ، فإن لم تبق الفرائض شيئاً فلا ميراث لهم .

### ( مناقشة الحكمين )

وكلا الحكمين خطأ وفيما يلي البيان :

أما حكم القائلين بالعول وهو القسمة بالحصص ، فهو باطل على الفور ،  
بطلاناً لا خفاء فيه ، هو باطل كأي شرع لم يأذن به الله قال تعالى ( أم لهم  
شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله ولولا كلمة الفصل لقضى بينهم

وان الظالمين لهم عذاب أليم ﴿١﴾ وهو عمل مردود لقوله ﷺ [من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد] (٢) ولقوله ﷺ [من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد] (٣) .

وكان يجب على من ابتدع العول ألا يتورطوا فيه لو أنهم فطنوا إلى فداحة إثم من شرع من الدين ما لم يأذن به الله ، ولو أنهم تركوا الحكم في الدين برأى أنفسهم والتزموا النصوص لكان خيراً لهم فأدركوا الصواب وهدوا إلى الحق ، قال تعالى : ﴿ ومن يعتصم بالله فقد هدي إلى صراط مستقيم ﴾ (٤) ، ولكنهم لم يجدوا حرجاً في أن يسأل بعضهم بعضاً رأيه في شرائع الدين ، فيجيب المستؤل بكل بساطة أرى كذا وأرى كذا ! ! كأن شرائع الدين قد طرحت للفقهاء وغير الفقهاء ، يتفكهون فيها بالآراء والأهواء ، فيبدلون كلام الله ويقولون على الله مالا يعلمون ، لقد اقتحموا الحمى وهم لا يشعرون .

وأما الرافضون لبدعة العول ، فالرفض حق بل هو واجب ، ولكن الحكم الذي جاؤا به بديلاً للعول ، وقالوا أنه هو الحكم الشرعي الصحيح لتقسيم الموارث هو حكم ينطوي على أخطاء كثيرة ، وإن كان صحيحاً من حيث المبدأ ، الذي هو ضرورة مراعاة الأولوية عند تقسيم الميراث ، وضرورة إعطاء أهل الفرائض فرائضهم كاملة غير منقوصة ، دون تغيير أو تبديل حتى تنفذ التركة ، فإن بقي شيء بعد فرائض المتقدمين ، فهو لصاحب الأولوية التالية لهم ، وإن لم يبق شيء فلا شيء لمن بقي من الورثة . وأما الأخطاء التي انطوى عليها حكم الرافضين لبدعة العول فتفصيلها كالاتي :

#### ١ - تأخير البنات :

قال المبطلون لبدعة العول ( والذين أخر الله عز وجل هم البنات والأخوات ) والقول بتأخير البنات هو حكم باطل ، مبني على فهم غافل ، البنات المنفردات هن ممن قدم الله عز وجل ، لا ممن أخر كما يتوهمون ، البنات المنفردات

(١) الشورى ٢١ (٢) مسلم ١٣٣/٥ (٣) ٢٦٩٧ فح ، مسلم ١٣٢/٥

(٤) آل عمران ١٠١

أى اللاتي ليس معهن أخ ذكر يرث معهن إذ ليس للميت ولد غيرهن ، هؤلاء هن الأولوية على الأبوين يرثن قبلهما ، ذلك لأن الأصل أن الأبناء لهم الأولوية على الآباء والأمهات كما في آية النور ولكن الله تعالى أخر من لم تكن له فريضة مسماة وكان ميراثه ما بقي من أصحاب الفرائض المسماة وهؤلاء هم الأولاد الذكور أو الذكور مع البنات فهؤلاء ميراثهم بعد الأبوين ، أما البنات المنفردات فلهن فرائض مسماة في القرآن الكريم ، فهن على أصل الأولوية لم يطرأ عليهن ما يؤخرهن ، البنت الوحيدة لها النصف والبنات المنفردات هن ثلثا ما ترك . فهن مقدمات غير مؤخرات يرثن قبل الأبوين أما ان كان معهن أخوة ذكور فقد صرن مثلهم يرثن ما بقي من أهل الفرائض للذكر مثل حظ الأنثيين ، قد فقدن الفريضة المسماة وزحزن عن أولويتهم إلى الفرائض غير المسماة إلى ما بقي من أهل الفرائض فعندئذ يرثن بعد الأبوين متأخرات .

قد خفي هذا النور عن المبطلين لبدعة العول فنظروا إلى البنات من زاوية واحدة هي حالة اشتراكهن مع الذكور في الميراث ، ميراث البواقي ، وغفلوا عن أولويتهم التي في آية النور ، وغفلوا عن تمتعهن بالفرائض المسماة في القرآن الكريم ، فعميت عليهم الأنبياء فحكموا بما حكموا . . . ﴿ يهدي الله لنوره من يشاء ويضرب الله الأمثال للناس والله بكل شيء عليم ﴾ (١) . غفر الله لنا ولهم وأدخلنا وإياهم برحمته في عباده الصالحين .

## ٢ - إغفال الذكور :

قال المبطلون لبدعة العول : الذين قدم الله عز وجل هم الزوجان والأم ، والذين أخر الله عز وجل هم البنات والأخوات ، ذكروا الأم وأغفلوا ذكر الأب . ذكروا البنات وأغفلوا البنين ، ذكروا الأخوات وأغفلوا الأخوان . فاحكم هؤلاء الذين أغفلوا ، أم من قدم الله أم هم ممن أخر الله أم سقطوا بالمرّة فلا حكم لهم ؟ ! !

إن شرائع الله في القرآن العظيم ، في المواريث وغير المواريث ، ما غفلت قط عن ذكر ولا أنثى ﴿ وما كنا عن الخلق غافلين ﴾ (٢) فما بال هؤلاء

يغضون عن الشطر الأكبر من الوارثين ١١٩ بل هم في ريب مما يقولون ،  
يسكتون عن ذكر الأب مع الأم لأنهم رأوا أشياخهم كذلك يفعلون  
ولا يجروّن أن يصرحوا بأن الأب ممن أخر الله لأنهم من ذلك يستحون وفي  
ذلك يرتابون والإثم ما حاك في الصدر وخشيت أن يطلع عليه الناس ، بل  
الأب له نفس حكم الأم وهو عليها مقدم ، وحكم الأخوات كحكم الأخوان  
في التأخير ، والبنون مؤخرون إذا انفردوا أو كانوا مع البنات ، والبنات  
مقدمات إذا كن منفردات ، الله أكبر هذا هو الحق الذي لا يتلعم ولا يتعثر  
(إن ربي على صراط مستقيم) (١) .

### ٣ - خرافة المجموعتين :

قال المبطلون لبدعة العول أما الذين قدم الله هم الزوجان والأم وأما  
الذين أخر الله فهم البنات والأخوات ، وهذا التقسيم إلى مجموعتين بمجموعة  
متقدمة ومجموعة متأخرة ، هو تقسيم خرافي لا معنى له ولا حقيقة له ، ما جعل  
الله في الموارث من أحزاب ولا تكتلات ، ولا مجموعات فوق مجموعات ،  
ولكن جعل سلسلة من الأولويات لكل فئة مرتبة فيها ، وكل واحدة هي  
أدنى من التي سبقتها وأعلى وأولى من التي تليها ليست الأم التي جعلوها ممن قدم الله  
مقدمة في كل حال ، وليس البنات اللاتي جعلوهن ممن أخر الله مؤخرات  
في كل حال الأم مؤخرة عن الأزواج ومقدمة على الأولاد والبنات مقدمات  
على الأبوين ان كن منفردات ومؤخرات عنهما ان كن مع البنين ، والأولاد  
مؤخرون عن الأبوين ومقدمون على الأخوان والأخوات ، والأخوة مؤخرون  
عن الأولاد ومقدمون على أهل البواقي ، وأهل البواقي كل منهم مؤخر  
عن سبقة في الأولويات ومقدم على من يليه في الأولويات فكل فئة وكل  
فرد هو مؤخر ومقدم في نفس الوقت وليس هناك مجموعتان مجموعة مقدمة  
دائماً ومجموعة مؤخرة دائماً ، هذا تقسيم خاطيء قاصر بفضي إلى مزيد من  
الضلال والأوهام .

ونحن لا نعلم نصاً يوجب ذلك التقسيم ، ولا نعلم له جدوى ، بل نراه  
مضلاً مربكاً ، لا يحمل رأياً سديداً ، بل يزيد المشكلة تعقيداً ، إذ المفهوم أن

كل مرتبة من مراتب الأولويات هي في نفسها متقدمة على المرتبة التي بعدها ، وهي في نفس الوقت متأخرة عن المرتبة التي قبلها ، فكل فئة لها مرتبتها المستقلة ، لا ترتبط مع فئة أخرى في مرتبتها ، ولا تتشكل معها في وصف مجعتهما ، بل لكل فئة على حدة مرتبتها وأولويتها، ليست الأم مقدمة دائماً لأنها في مجموعة من قدم الله بل قد تكون الأم مؤخرة عن البنات إذا كن منفردات ، وليس البنات مؤخرات دائماً لأنهن في مجموعة من آخر الله ، بل هن مقدمات على الأبوين إذا كن منفردات ، والبنات دائماً مقدمات على الأخوات ، والأب دائماً مقدم على الأم ، فما معنى تلك المجموعات ؟ مجموعة من قدم الله ومجموعة من أخر الله ؟ ! ليس المقدم مقدماً في كل حال ، ولا المؤخر مؤخراً في كل حال ، بل أنزل الله سلسلة من الأولويات ، كل فئة من الفئات هي مقدمة على ما بعدها وهي في نفس الوقت مؤخرة عن التي قبلها حسبنا النصوص التي رسمت لنا الأولويات فيها شرع ربنا ينجينا من الضلال ويحل لنا كل اشكال والله الحمد والفضل والمنة .

#### ٤ - فساد نظرية الإهباط :

قال المبطلون لبدعة العول : الذين قدم الله هم الذين أهبطوا من فرض إلى فرض ، وهم الزوجان والأم ، والذين أخر الله هم الذين أهبطوا من فرض إلى ما بقي ، وهن البنات والأخوات ، وهذا القول فاسد من عدة وجوه : - أولاً : لانص في كتاب الله ولا في سنة رسوله بقول أن من أهبطه الله من فرض إلى فرض هو الذي قدم الله ، وأن من أهبطه من فرض إلى ما بقي فهو الذي أخر الله ، إنما هو مجرد فكر خطر لصاحب هذا المقال ، فهذا هو مفهومه وليس ذلك تبياناً في الكتاب ولا تفصيلاً من مبلغ الرسالة ، ولكنه وجد في الفرائض خفضاً ورفعاً فنظر في تلك الأنماط ، واستنبط منها نظرية الإهباط . التفكير في آيات الله عظيم . ولكن الالتزام بالنصوص أعظم .

ثانياً : هذه النظرية باطلة في حالة الأم مع البنات ، البنات الوحيدات أو المنفردات عن الأخوة الذكور هن مقدمات على الأم ، لهن الأولوية على الأبوين ، يرثن بعد الأزواج مباشرة بفرائضهن المسماة في القرآن والمؤكدة بعلامة مما ترك ، ويتقدمن على الآباء والأمهات بأولويتهم التي في آية النور ،

فالأم في هذه الحالة هي ممن أخر الله على الرغم من أنها ممن ( أهبط من فرض إلى فرض ) . والبنات في هذه الحالة هن ممن قدم الله ، على الرغم من أنهن ممن ( أهبط الله من فرض إلى ما بقي ) على حد تعبير صاحب النظرية فنكست بذلك نظرية الإهباط على رأسها .

ثالثاً : هذه النظرية باطلة أيضاً في حالة الأب لأنه مثل الأم له فريضة الثلث ان لم يكن للميت ولد والسدس ان كان للميت ولد أو كان له أخوة والبنات كما أسلفنا مقدمات على الآباء والأمهات ان كن منفردات ومؤخرات عن الآباء والأمهات ان كن مع أخوة ذكور .

رابعاً : هذه النظرية فاسدة أيضاً في حالة الأخوات لأنهن أيضاً من أصحاب الفرائض الكبيرة في حال والصغيرة في حال آخر ، الأخت لها النصف في أحد نوعي الكلاية ولها السدس في نوع آخر من الكلاية فهن ( على حد تعبير نظرية الإهباط ) ممن أهبطن من فرض إلى فرض فيجب في شرع تلك النظرية أن يكن ممن قدم الله والواقع غير ذلك هن آخر من أخر الله . لا يرثن أبدا إلا في دبر أهل الفرائض أجمعين ، قد ساخت نظرية الإهباط في سبع أرضين .

خامساً : ليس كل من أهبط من فرض إلى فرض هو ثبت على تلك الحال ، بل قد تكون في بعض الأحوال ممن أهبط من فرض إلى ما بقي . ونضرب مثلاً لذلك الأم : امرأة ماتت عن زوج وبنت وأبوين : لزوج الربع وللبنات النصف والأب السدس والأم ما بقي وهو نصف السدس . فالأم هنا قد أهبطت من فرض إلى ما بقي إذا فهي ليست دائماً ممن أهبط من فرض إلى فرض بل قد أهبطت من فرض إلى ما بقي كما في هذه المسألة فكان يجب أن تكون الأم ( طبقاً لنظرية الإهباط ) ممن أخر الله لا ممن قدم الله سادساً : نظرية الإهباط شأنها ككل تعاليل خاطيء لشرائع الدين ، تحدث تشويشاً ولبلة في الأفهام ، وتفضي إلى مزيد من الأخطاء والآثام ، لا يمرر لها ولاخير فيها . وحسبك من ذلك ما أوردنا في الأمثلة السابقة ، بينم نظام الأولويات الذي جاءت به النصوص . يطمئن القلب وينفي كدر الشوائب ، ويهدي إلى الصواب .

سابعاً : لفظ الإهباط يشعر بالعقوبة ، كإهباط آدم عليه السلام من



الجنة ، والله تعالى ماعاقب أحداً من الوارثين بجعل فريضة متغيرة مع عدد الورثة قلة وكثرة ، ولكنها قسمة عدل وقسط بينهم تزيد الفريضة في حال وتنقص في حال ، لا تشعر أحداً بجزاء ولا عقوبة ، ثم حقيقة الإهباط لم تقع قط في أى ميراث ، ما كان وارث في أية تركة على فريضة ما ثم أنزله الله عنها أو رفعه إلى إعلانها ، كل ميراث له عدد وارثيه ومقداره وخصائصه ولا إهباط لأحد في أى ميراث من الموارث ثم هذا اللفظ (الإهباط) ماورد في أية شرعة من شرائع الموارث ، لا في الكتاب ولا في السنة ، فلفظ القرآن أجزل وأسهل ، وبيانه أحكم وأفضل ، وسياقه أهدى وأمثل إذا فليس التقديم والتأخير في الموارث هو بسبب الإهباط ، ولكنه بسبب الأولويات المحكمة التي نظمها النصوص والآيات .

### خطأ المثل المضروب :

ضرب المبطلون لبدعة العول مثلاً : زوج وأم وأخت . وقالوا كانت هذه أول قضية ظهر فيها العول في الميراث وكانت في عهد عمر (رضي الله عنه) وهذه مسألة لا عول فيها البتة : هذه مسألة لا عجز فيها عن الوفاء بالفرائض المسماة في القرآن وفاء كاملاً . بل على العكس من ذلك يبقى من الفرائض في تلك المسألة فضل يرد على أهل البواقي ، على (أولى رجل ذكر) .

الحكم في هذه القضية هو : للزوج النصف والأم السدس قال تعالى : ﴿ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ ﴾ والأخت السدس قال تعالى : ﴿ وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ ﴾ ثم يبقى بعد فرائض الزوج والأم والأخت سدس نرده على زوج لأنه هو (أولى رجل ذكر) .

ولكنهم قالوا : للزوج النصف والأخت النصف فهذان ذهبا بالتركة كلها والأم الثلث فمن أين نأتي لها بالثلث !!! أنظر كيف يطيش التطبيق الخاطيء بالقوانين ويقلب كل الموازين !!!

ولأنما توهموا العول (أى عجز الفرائض عن أهلها) من الظن الخاطيء أن للأخت النصف والأم الثلث ، فاجتمع - بحسابهم الخاطيء - نصف

للزوج ونصف الأخت وثالث للأم فوق العجز في التركة أن تنى بتلك الفرائض الضالة ، وظنهم أن الأخت النصف في هذه المسألة هو خطأ فاحش بنى على عمية تامة عن النصوص القرآنية الساطعة كالشمس ، وفيما يلي البيان :

١ - كيف غاب عنهم أن الأم هنا فريضة السدس لا الثلث ، بسبب وجود أخت في الورثة والقرآن الكريم في منتهى الوضوح والصراحة أنه إذا كان في الورثة أحد من الأخره ( أختاً أو أختاً ) فالأم لها السدس لا الثلث قال تعالى : ﴿ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ ﴾ قد أوقعهم في هذه الضلالة ضلالة أخرى سبقتها هي قولهم لا يحط فريضة الأم من الثلث إلى السدس إلا ثلاثة من الأخوة فصاعداً ، وقد فندنا هذا الذهول العميق تفصيلاً في باب ( ضلالات في الموارث - فقرة حظيطة الأم من الثلث إلى السدس وفي باب ( ميراث الأبوين ) وفي أبواب متفرقة من هذا الديوان فلتراجع ، نعم لفظ الأخوة ( جمع ) لكن يراد به به الجنس ولا يراد به العدد فأى واحد من جنس الأخوة ( ذكر كان أو أنثى ) يحط فريضة الأم من الثلث إلى السدس ألا ترون أن الله تعالى في نفس الآية استعمل لفظ ( ولد ) وهو اسم جمع وأراد به الجنس ولم يراد به العدد ، إذا كان للميت واحد فقط من جنس الولد فإنه يحط ميراث الأم من الثلث إلى السدس ولا يلزم لتلك الحظيطة ثلاثة أولاد فصاعداً وجميع الفقهاء أقرؤا بذلك ولم يختلف فيه أحد فما لكم تقبلون هنا ما لا تقبلون هناك ؟ ! ! أتكيلون في القرآن بكياين ؟ ! ! إن الشيطان للإنسان لعدو مضل مبين .

٢ - كيف غاب عنهم أن الأخت لا ترث النصف إلا في النوع الثاني من الكلالة المبين بالآية ( ١٧٦ النساء ) أى عندما ينفرد الأخوة بالميراث فلا يكون للميت وارث غيرهم أما إذا دخل الأخوة الميراث مع ورثة آخرين من أصحاب الفرائض فليس الأخ أو الأخت إلا السدس كما في الكلالة الأولى المبينة بالآية ( ١٢ النساء ) أين غبتم عن الحق والنور أو عمياً عليكم ؟ ! !

ففي هذه المسألة دخلت الأخت الميراث مع الزوج ومع الأم فليس لها إلا السدس تطبيقاً لحكم الآية التي ذكرنا .

فإذا صوبنا تلك الأخطاء الفاحشة المناقضة للقرآن ، كان الحكم الصحيح في هذه المسألة كما ذكرنا للزوج النصف ، والأم السدس والأخت السدس والسدس الباقي من الفرائض يرد على (أولى رجل ذكر) وهو هنا الزوج بأولويته الأولى على جميع الورثة وبأنه هنا هو الرجل الفرد ، لا رجال في الورثة غيره .

لا عول في هذه المسألة بالذات ، ولا صحة لضلالة العول أصلاً ، وإذا كان قد غاب عنهم ذلك النور فقد فتحه الله على عبده ، فنحن بنعمة الله نبين لهم ﴿ يهدي الله لنوره من يشاء ويضرب الله الأمثال للناس والله بكل شيء عليم ﴾ (١) ، وسيأتي تفصيل ذلك في باب ( ميراث الكلالة ) إن شاء الله تعالى .

### ﴿ بطلان بدعة العول ﴾

الذين أنكروا بدعة العول ، وتفتحت بصائرهم على الحق ، وصفت إليه قلوبهم ، إنما اعتنقوه عاطفياً ، ومالوا إليه ميلاً فطرياً ، حبه الله إليهم دون أن يأتوا عليه بحجة أو دليل ، من محكم التنزيل أو التفصيل ، ولكنهم احتضنوه بإصرار وقوة ، وتحذوا مخالفهم في ذلك بالمباهلة .

كان حماساً للحق عظيماً حتى لقد قالوا ان الذي أحصى رمال عالج عدداً لأعدل من أن يجعل في ميراث نصفاً ونصفاً وثلاثاً ، أيها الأخوة الأحبة في الله ، هو عز وجل أعدل مما نعلم وتعلمون ولكن لا يطعن في عدله ذاك الذي يقولون ، هو عز وجل قد جعل في بعض التركات فرائض أكثر من رأس المال كما جعل في بعض التركات فرائض أقل من رأس المال ولكنه لم يفرض الوفاء لكل تلك الفرائض بل فرض الأولويات فمن أدرك فريضة كاملة فذاك الذي أعطاه الله ومن أدركها ناقصة مما بقي فذاك الذي قسم الله له . ومن فاته الميراث بالمرّة فالله تعالى هو المعطي وهو المانع وهو الضار والنافع ، كل شيء عنده بمقدار وهو أحكم الحاكمين على المستوفى والمنقوص والمحروم عليهم جميعاً أن يشكروا الله تعالى شكراً خالصاً من قلوبهم ذلك هو الإحسان والله لا يضيع أجر المحسنين ولا يظنوا ببرهم ظن السوء أبداً .

من قسم بالأولوية التي فرض الله فقد أطاع الله ومن رضى بالنقص أو الحرمان الذي كتب الله ، فقد أخبت الله ومن كره حكم الله فليس بمعجز في الأرض ( فلينظر هل يذهبن كيده ما يغيظ )

قد أثبتنا بطلان نظرية الإهباط ، ونحن بنعمة الله ونوفيقه نسوق فيما يلي أدلة بطلان بدعة العول : -

### { أدلة بطلان بدعة العول }

#### ١ - انعدام النص :

ما من شرعة في الدين يحل للمسلمين تصديقها والعمل بها ، إلا إذا كان عندهم عليها من الله برهان ، في كتاب الله أو في سنة رسوله ، لأن الدين كله بجميع شرائعه كامل في الكتاب والسنة ، لا تشرذع عنهما شاردة ، ولا تندد منهما أبدية ، فأما شرعة يزعم زاعم أنها من شرائع الدين ، ثم لا تجدوها في كتاب الله ولا في سنة رسوله ، فإنما هي ضلالة وإثم مفترى ، إنما هي ظلم وشرك ، لأنها شرع ما لم يأذن به الله قال تعالى : ﴿ أم لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله ولولا كلمة الفصل لقضى بينهم وإن الظالمين لهم عذاب أليم ﴾ (١) وإنما هي بدعة مردودة ، وحدث في الدين مرفوض قال ﷺ [ من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد (٢) ] وقال ﷺ [ من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد ] (٣) .

هذه العلامة الصادقة على صحة أو عدم صحة أى شرعة من شرائع الدين ، وهي وجود الشرعة المتحرى عنها أو عدم وجودها في الكتاب والسنة ، هي برهان حاسم غير زائف ، وهي نور ساطع كاشف ، وإن الاستضاءة بهذا النور لكفيلة بوقاية المسلمين من كل ضلال ، ولو أنهم عرضوا كل الشرائع على الكتاب والسنة ، فما وحدوه فيها قبلوه ، وما شذ عنهما نبذوه ، ما دخلت عليهم ضلالة واحدة وما استطاع الوضاعون والكذابون والمرجفون أن يقحموا على الإسلام ما ليس منه فانعدام أى نص يأمر أو يقر بدعة العول هو برهان حاسم على بطلانها .

(١) الشورى ٢١ (٢) مسلم ١٣٣/٥ (٣) ٢٦٩٧ فتح ، مسلم ١٣٢/٥

٢ — علامة (مما ترك) :

ليس في كتاب الله لغو ولا حشو ولا عبث (حاش لله) ، وهذه العبارة (مما ترك) قد تكررت في آيات المواريث ثمان مرات ، وكل كلمة في كتاب الله لها حكمة وقصد معين ، فإذا تكررت دل ذلك على تأكيد المقصود منها ، تأكيداً يتناسب مع التكرار كلما زاد التكرار زاد تأكيد المقصود ووجب على كل غافل بعد هذا التكرار المتعدد أن يفيق من غفلته ويتنبه إلى ما يريد به رب العرش العظيم من هذا التكرار الكثير في كتابه العزيز عن هذا الموضوع .

لما يأمر الله جل جلاله أن يرث الزوج النصف مما تركت روجه ان لم لها ولد والرابع مما تركت ان كان لها ولد فعني ذلك بكل وضوح انه عز وجل لا يريد غير ذلك فلا يرضى أن يعطى الزوج أقل من ذلك ولا يقبل أن يعطى غير ذلك فتحديد الفريضة بنسبة معينة يبطل ماعدا ذلك ؛ إذا حدد النصف لا يجوز الثلث وإذا حدد الربع فلا يجوز السدس وهكذا وإذا قال عز وجل (مما ترك) فلا يجوز (مما بقى) ولما كانت بدعة العول تحط بجميع الفرائض فتجعل النصف ثلثاً أو تجعل الثلث ربعاً أو تجعل السدس تسعاً أو ما شاكل ذلك فمن الواضح أن ذلك التصرف مناقض لأمر الله تعالى الذى كرهه وأكدته فلا يحل دفع فريضة ميراث لصاحبها احتساباً من بعض التركة ، احتساباً مما بقى ، بل مما ترك ، من جميع المال . كل فريضة تعطى لصاحبها من جميع المال كاملة غير منقوصة ، لا قسمةً بالحصص بنسبة الأسهم المخصصة فهذا الأمر الذى أكدته الله أعظم تأكيد بذكر وتكرار عبارة (مما ترك) (مما ترك) (مما ترك) . . . يبطل بدعة العول بطلاناً جذرياً ، ماذا تريدون من الله عز وجل أكثر من هذا التأكيد المتكرر لكي تطيعوا أمره ولا تبدلوا كلماته ؟ ! ! فالعول لا محالة باطل لمخالفته للأمر الربانى الأكيد .

لا يحل أبداً دفع الفرائض المسماة في القرآن العظيم منقصوصة إلا ما اضطررنا إليه بعد دفع آخر فريضة كاملة عندما تبقى بقية لا تنفى بفريضة صاحب الدور ، فذلك أمر الله وقضاؤه وهو أحكم الحاكمين ، لقد أطعنا الله عز وجل بدفع فرائض الوارثين كاملة كما سماها ، وأطعناه بالتزام الأولوية التى فرضها ، وأطعناه بتسليم ما تبقى لصاحب الدور لانه لافريضة

وفاء لانملك إلا ذلك ولا نستطيع غير ذلك ، ولا يكلف الله نفساً إلا وسعها ،  
والجناح مرفوع عند الاضطرار ، قال تعالى : ﴿ وقد فصل لكم ما حرم  
عليكم إلا ما اضطررتم إليه ﴾ (١)

أما إذا أعطينا صاحب الأولوية الأولى ( الزوج ) بعض فريضته لا كل  
فريضته ونحن نقدر أن نعطيه فريضته كاملة كما أمر الله نصف ما ترك ، فقد  
عصينا الله عز وجل دون ريب ، وكذلك لو فعلنا مثل ذلك في الذي بعده  
والذي بعده حتى يعجز المال الذي في أيدينا عن الوفاء بفرائض المتأخرين  
كاملة مما ترك كما أمر الله ، فهذا حكم الله عز وجل لهم والأمر كله لله .

### ٣ - مخالفة الأولويات :

فرض الله تعالى الأولويات في الميراث ، وقد أثبتنا فرضيتها في الباب  
السابق ، وقسمة العول لا تراعى الأولويات ، فهي مناقضة ومعارضة للأمر  
الثابت بالنصوص القطعية الثبوت ومخالفة أمر الله إثم حرام ، فالعول شرعة  
باطلة حرام .

لاربية في الحق ، أما الباطل فكله ريبة قال ﷺ [ الاثم ما حاك في  
صدرك وكرهت أن يطلع عليه الناس ] (٢) فارتباب جميع الصحابة في العول ،  
سواء منهم من فعله ومن أنكره ، قاطع في الدلالة على بطلان بدعة العول ، إنما فعلها  
من فعلها وهو كاره ، لأنه لا يعلم حلاً غير ذلك ، لأنه لا يدري من قدم الله من  
الورثة ومن آخر ، ولو علم ذلك علم اليقين لبادر بإعطاء الأول فالأول .

### ﴿ الحكم الصائب ﴾

الحكم في المواريث التي تزيد فرائضها على التركة لا يختلف عنه في  
المواريث التي تقل فرائضها عن التركة أو التي تنطبق عليها إنطباقاً إلا في  
وجود ورثة بلا ميراث أو بميراث ينقص عن فرائضهم كما سيتضح ذلك  
في الفقرة التالية ، فقرة ( مسائل للتطبيق ) ، وفيما عدا ذلك فنهج التوريث  
واحد للجميع .

الأولوية في المواريث هي دائماً للأزواج ( الرجل أو المرأة ) ثم البنات

(١) الأنعام ١١٩ (٢) مسلم ٧/٨

المنفردات ثم الأم ثم الأب ثم الأولاد الذكور أو خليط الذكور مع الإناث ثم الإخوة ذكوراً أو إناثاً ، فنبداً بالزوج أو الزوجة نعطي أحدهما فريضة كاملة غير منقوصة ثم البنات المنفردات ، فنعطيهن فرائضهن كاملة غير منقوصة ثم الأب إن وسعه ما بقي بعد الأزواج والبنات فنعطيه فريضته كاملة غير منقوصة وإلا أخذ ما بقي وصار من بعده بلاميراث ، وإن بقي بعد الأب شيء فهو للأُم إما فريضة كاملة أو ما تيسر مما بقي من الأب فإن لم يكن في الورثة بنات منفردات فما بقي بعد الأم فهو الأولاد (ذكوراً وإناثاً) يقسم بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين ، فإن لم يكن للميت ولد فلاخوة لكل واحد منهما السدس (أخ أو أخت) أو هم شركاء في الثلث فإن بقي من الأخوة شيء فهو لأهل البواقي

### ( مسائل للنطبيق )

مثال رقم ١ : زوج وثلاث بنات وأبوين ، للزوج الربع ( فريضته كاملة )

وللبنات الثلثان ( فريضتهن كاملة ) وما بقي بعد ذلك وهو نصف السدس فهو للأب ( نصف فريضته ) ولا شيء للأُم ،

مثال رقم ٢ : زوج وبنت وحيدة وأبوان ، للزوج الربع ( فريضته كاملة )

والبنت الوحيدة النصف ( فريضتها كاملة ) ، وللأب السدس ( فريضته كاملة ) ، وللأُم ما بقي وهو نصف السدس ( نصف فريضتها )

مثال رقم ٣ : زوج وأبوان وإخوة : للزوج النصف ( فريضته كاملة )

وللأب السدس ( فريضته كاملة ) ثم للأُم السدس ( فريضتها كاملة ) ثم للإخوة السدس الباقي يقسم عليهم بالسوية ( للذكر مثل الأنثى )

مثال رقم ٤ : زوج وأبوان : للزوج النصف ( فريضته كاملة ) وللأب

الثلث ( فريضته كاملة ) ثم ما بقي وهو السدس للأُم ( نصف فريضتها )

مثال رقم ٥ : زوجة وثلاث بنات وأبوان للزوجة الثمن ( فريضتها كاملة )

( م ١٤ - ديوان المواريث )

وللبنت الثلثان ( فريضة كاملة ) وللأب السدس ( فريضة كاملة ) ثم ما بقى وهو ربع السدس للأُم ( ربع فريضة )

مثال رقم ٦ : زوجة وبنت وحيدة وأبوان وأربعة إخوة : للزوجة الثمن ( فريضة كاملة ) وللبنت الوحيدة النصف ( فريضة كاملة ) ثم ما بقى وهو ربع السدس فلأخوة الأربعة يقسم بينهم بالسوية الذكر مثل الأنثى

مثال رقم ٧ : زوجة وأبوان وأخوة ( ذكور وإناث ) : للزوجة الربع ( فريضة كاملة ) ثم للأب السدس ( فريضة كاملة ) ثم للأُم السدس ( فريضة كاملة ) ثم الأخوة شركاء في الثلث ( فريضتهم كاملة ) ثم ما بقى وهو نصف السدس يرد على الأب لأنه هنا هو [ أولى رجل ذكر ]

### ( تنفيذ أقوال الفقهاء )

أصاب ابن عباس في قوله : وأيم الله لو قدّم من قدّم الله عز وجل ما عالت فريضة أى ما احتاج الأمر إلى بدعة العول ( إلى القسمة بالحصص ) ، بالتأكيد . . وهل يحتاج من اتبع شرائع الله إلى شرعة مفتراة قط ؟ ! فهذا لإيمان من ابن عباس بوجوب قسمة الميراث كما أمر الله دون تغيير فرائضه وأصاب ابن عباس في قوله : إذا اجتمع ما قدم الله عز وجل وما آخر بدىء بما قدم وأعطى حقه كلاً ، فإن بقى شيء كان لمن آخر وإن لم يبق شيء فلا شيء له ، أصاب إذ أطاع الله بإعطاء الفرائض كاملة ( مما ترك ) كما أمر الله ، وأصاب بمراعاة الأولوية بإعطاء الأول فالأول ، ولا جناح عليه فيمن فاته الميراث أو بقى له أقل من فريضته ، ليس ذلك من عمله ، ذلك قضاء الله تعالى وهو أحكم الحاكمين

وأصاب محمد ابن علي ابن أبي طالب ومحمد ابن علي ابن الحسين وعطاء وأبو سليمان وأصحاب ابن حزم في قولهم بقول ابن عباس

وأصاب ابن حزم في موافقته قول ابن عباس أن للورثة فرائضهم كاملة كما سميت في القرآن وإنكاره القسمة بالحصص قياساً على الغرماء وأهل



الوصايا إذا عجز المال عن جميع حقوقهم لأن هذا هو الحق المطابق لجميع النصوص ، غير أنه علل عدم المحاصة في الورثة تشبها بالغرماء والموصى لهم ، هل ذلك ، بأن العول ليس كالغرماء والموصى لهم ، وهذا فيه اعتراف ضمني بصحة المحاصة في الغرماء والموصى لهم ، وهذا باطل لانص يأمر بذلك وسيأتي تفصيل ذلك عند الكلام على الوصايا وعلى الديون في مواضعه إن شاء الله تعالى

وأصاب ابن عباس في قوله : انكاراً على الصحابة الذين قالوا باحتساب فرائض المتأخرين من الورثة ( مما بقي ) من فرائض المتقدمين وأصاب في قوله انكاراً لذلك الفعل ( لأجد في كتاب الله مما بقي ) صدق ولكنه يجد في كتاب الله ( مما ترك ) لا ( مما بقي ) احتساب الفرائض ( مما بقي ) هو تبديل لكلمات الله حرام لا يحل

وأخطأ عمر ابن الخطاب في قوله : ( فما أجد شيئاً هو أوسع من أن أقسم بينكم هذا المال بالحصص ) لأنه رغم اقراره بأن الله تعالى قد قدم ورثة وأخر آخرين ولكنه لا يدري من الذي قدم الله ولا من الذي أخر ، أقول أنه رغمًا من علمه بذلك وإقراره فقد قسم الميراث بالحصص دون تقديم أو تأخير كما أمر الله ، وكان ينبغي أن يتوقفوا لينظروا جميعاً في كتاب الله ولا يسأل بعضهم رأى بعض ، فليس الدين برأى أحد من الناس كائناً من كان ، لو فعلوا لهداهم الله قطعاً إلى الحق والصواب ، قال تعالى : ﴿ والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا وإن الله لمع المحسنين ﴾ (١) وقال تعالى ﴿ ومن يعصم بالله فقد هدى إلى صراط مستقيم ﴾ (٢)

وأخطأ زيد ابن ثابت إذ أشار على عمر بشرعة باطلة حرام برأى نفسه هي قسمة الميراث بالحصص لخالفه النصوص

وأخطأ شريح ومالك والشافعي وأحمد وأبو حنيفة إذ قالوا بقول زيد ابن

ثابت ( قسمة الميراث بالحصص ) لخالفه النصوص

وأخطأ العباس في اشارته على عمر بقسمة الفرائض على قدر سهامهم

حكما برأى نفسه لمخالفة ذلك النصوص

وأخطأ ابن عباس في قوله : الذى أهبطه الله من فرض إلى فرض  
فذلك الذى قدمه الله والذى أهبطه من فرض إلى مابقى فذلك الذى أخره الله  
لانص بذلك فهو باطل ، وقد أثبتنا بطلان هذه النظرية في الرد المفصل  
فليرجع إليها

وأخطأ ابن عباس في كتمان ما يعلمه حقا من الدين عن عمر ابن الخطاب  
بسبب هيئته إياه ، فالله أحق أن يهاب قال تعالى ﴿ اتخشونهم فالله أحق أن  
تخشوه ان كنتم مؤمنين ﴾<sup>(١)</sup> وقد أخذ الله تعالى ميثاق الذين أوتوا الكتاب  
بالبیان وعدم الكتمان قال تعالى ﴿ وإذ أخذ الله ميثاق الذين أوتوا الكتاب  
لتبيننه للناس ولا تكتمونه فنبذوه وراء ظهورهم واشتروا به ثمناً قليلاً  
فبئس ما يشترون ﴾<sup>(٢)</sup>

وأخطأ ابن قدامة في تفسيره قول ابن عباس السابق بأنه أراد بمن قدمه  
الله الزوجين والأم ، وأن من أخر الله هم الأخوات والبنات ، قد أثبتنا  
بطلان كل ذلك في الرد المفصل ، للصواب هو الأولويات التى فرضها الله  
في النصوص ، تقسم الفرائض لأهلها الأولى فالأولى

وأخطأ المتأخرون في نصرة ضلالة العول بقولهم انها حطيطة مثل حطيطة  
الغرماء والموصى لهم ، إذا عجز المال عن الوفاء بجميع حقوقهم ، قالوا  
فليس أحد أولى بالحطيطة من أحد ، أى ليس الغرماء والموصى لهم أولى  
بالحطيطة من الورثة

هذا حكم في شرائع الدين بالقياس والقياس في الدين كله فاسد حرام  
لأنه شرع ما لم يأذن به الله ، هذا هو التماس غي جديد اقتداء بغى قديم ،  
إن هذا هو الجهل البهيم !!! كالذين قالوا لنبيهم ﴿ اجعل لنا إلها كما لهم آلهة  
قال انكم قوم تجهلون ، إن هؤلاء متبر ما هم فيه وباطل ما كانوا يعملون ﴾<sup>(٣)</sup>  
حطيطة الغرماء والموصى لهم ضلال قديم والتماس حطيطة للورثة كحطيطة  
الغرماء هو اقتداء وخيم بجهل قديم ما جعل الله من حطيطة الغرماء ولا للموصى

(١) التوبة ١٣ (٢) آل عمران ١٨٧ (٣) الأعراف ١٣٨ - ١٣٩

لهم ، ما فرض الله شيئاً من ذلك ولا أمر به : تلك تفانين المصنفين ، أفلتتمسون  
شرعة من التفانين ١١٩

حطيطه الغرماء والموصى لهم شرعة باطلة وفرية ساقطة ما قالها الله ولا  
رسوله ، ثم الشرائع لا تنشأ بالقياس على شرائع أخرى ، جميع شرائع الدين  
توقيفية منزلة من رب العالمين ، لا مستولدة بالآراء والتفانين ، الأصل المقبس  
عليه فاسد ، والقياس في الدين عمل غير راشد ، قال ابن حزم أن هذا القياس  
فاسد لعدم الشبه بين الورثة والغرماء أو الورثة والموصى لهم ، وهذا منه  
تثريب خفيف على شرع مفترى يستوجب غاية التعنيف ، بل قياس الباطل  
على الباطل ، هو امعان في الباطل لم يفرض الله المحاصة لا في هؤلاء ولا في  
هؤلاء ، والقياس في الدين ضلالة عمياء

وأخطأ الفخر الرازي في قوله في زوج وأبوين : للأم ثلث الباقي بعد  
فريضة الزوج ثم يأخذ الأب الباقي ! ! هذا ضلال ثابت ورأى متهافت ،  
قد فندناه آنفاً ( راجع مثال رقم ٤ في فقرة مسائل للتطبيق ) ثلث الباقي  
هذا بهتان ، ما أنزل الله به من سلطان . قد أخطأ الرازي في تقديم الأم على  
الأب ، وفي تأخير الأب من ورثة الفرائض إلى ورثة البواقي ، لو أمسك  
الذين يجهلون عن الافتاء ، بدلا من التخبط في الظلماء ، واغراق المسلمين  
في لجح من البلاء !!!

وأخطأ ابن عباس لما قال في نفس المسألة التي ساقها الرازي : يأخذ  
الزوج نصيبه ويدفع الثلث إلى الأم ويدفع الباقي للأب ! ! هذا تنكيس  
الشرع ، وقلب لصحة الوضع ، الأب قبل الأم أيها الناس ، الأب هو الذي  
له الثلث ثم الأم تأخذ ما بقي بعد ذلك

المفاهيم بحاجة قصوى إلى جلاء ، والمصرح المنهاري يستصرخ كل مصلح  
بناء ، هل قال الله ورسوله في أية شرعة من شرائع الدين المرأة قبل  
للرجل ، الأنثى قبل الذكر ؟ ! اتنوني بأثارة من علم إن كنتم صادقين

وأخطأ ابن سيرين في موافقته على حكم ابن عباس في حالة الزوجة  
وعدم موافقته إياه في حالة الزوج أي في المسألة السابقة ( زوج وأبوان )  
عندما تكون الزوجة هي الوارثة وعندما يكون الزوج هو الوارث قال ابن

سيرين لأنه في حالة الزوج سيكون نصيب الأنثى مثل نصيب الذكـرين  
نظر إلى النتائج ولم ينظر إلى أصل الحكم ، أصل الحكم كله خطأ لأنه يقوم  
على توريث الأم من الفرائض دون الأب في الحالتين ، وعلى خروج الأب من  
ميراث الفرائض إلى ميراث البواق في الحالتين ، وهذا باطل فظيع في الحالتين ،  
هذا قلب الأوضاع ، الأب له الأولوية على الأم في كل حالة ، ولا يطرد من  
الفرائض إلى البواق أبداً بأي حال من الأحوال ، إذا فسدت المبادئ لم  
تصلح النتائج مهما بدت سخية أو وفيرة ، لا يقبل الله صدقة من غلول ، وقال  
الشاعر : كطعمة الأيتام من كد فرجها ، يشس الطعام ويشس الرجس الحرام •

### { حكم الشرع }

قسمة الميراث بالأولوية الشرعية ، يعطى الوارث فريضة كاملة كما سماها  
الله في القرآن ، الأولى فالأولى ، فان بقي شيء فهو لصاحب الأولوية التالية ،  
وإن لم يبق شيء فلا شيء له

### { سبب الخلاف }

الحكم في دين الله بالرأى دون النص بل وفي معارضة النص ، وعلم  
الالتزام بالكتاب والسنة

## ٩- باب أخطاء الصحابة

## واختلافاتهم

### { مقدمة }

نحن نذكر هنا أخطاء الصحابة رضوان الله عليهم ، واختلافاتهم في  
شرائع المواريث ، لا تشهيراً ولا انتقاصاً من مكانتهم ، معاذ الله من ذلك ،  
فهم ذخوة الناس وخير القرون ، ليس فوقهم أحد من البشر إلا الأنبياء  
عليهم السلام ، قال ﷺ [ خير القرون قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين  
يلونهم ]<sup>(١)</sup> ، ونحن بنعمة الله نعرف من مكانتهم ورفعة قدرهم ما لا يعرفه

الكثيرون ، لقد أسبغ الله عليهم رضوانه قال تعالى : ﴿ لقد رضى الله عن المؤمنين إذ يبايعونك تحت الشجرة ﴾ <sup>(١)</sup> وألقى الله عليهم محبته قال تعالى : ﴿ فسوف يأتى الله بقوم يحبهم ويحبونه أذلة على المؤمنين أعزة على الكافرين يجاهدون فى سبيل الله ولا يخافون لومة لائم ذلك فضل الله يؤتیه من يشاء والله واسع عليم ﴾ <sup>(٢)</sup> ، ووصفهم الله تعالى فى الكتب المنزلة على الأمم السابقة بأكرم النعوت قال تعالى ﴿ محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار رحماء بينهم تراهم ركعاً سجداً يبتغون فضلاً من الله ورضواناً سيأهم فى وجوههم من أثر السجود ذلك مثلهم فى التوراة ومثلهم فى الانجيل كزرع أخرج شطأه فآزره فاستغلظ فاستوى على سوقه يعجب الزراع ليغيظ بهم الكفار وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات منهم مغفرة وأجر أعظيماً ﴾ <sup>(٣)</sup> ولقد غفر الله تعالى ما تقدم وما تأخر من ذنوبهم قال ﷺ [ لعل الله اطلع إلى أهل بدر فقال اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم ] (٤)

ولسنا نذكر تلك الأخطاء والاختلافات فقط من أجل أمانة العلم ، ووجوب ذكر جميع الحقائق ، إتماماً للبيان وبراءة من التستر والكتمان ووفاء بعهد الله عز وجل أن نبين الناس ما آتانا من العلم بفضله ومنه وعظيم رحمته حيث قال جل جلاله ﴿ وإذا أخذ الله ميثاق الذين أوتوا الكتاب لتبيننه للناس ولا تكتمونه فنبذوه وراء ظهورهم واشتروا به ثمناً قليلاً فبئس ما يشترون ﴾ (٥)

أقول مرة أخرى بكل قوة وصدق وإخلاص أننا لانذكر تلك الأخطاء والاختلافات بقصد أى نيل من هؤلاء الأخوة الكرام والسادة الأعلام الذين يعلم الله تعالى ما نكن لهم من حب ووفاء والذين نحب وندعو كل مؤمن أن يمكن لهم فى قايه وقلب من يحب غاية ما يستطيع من الاعزاز والاكبار اعترافاً بفضل هذا الرهط الغالى من المهاجرين والأنصار ، الذين نصرنا الله ورسوله ، وعزروه ووقروه وسبحوه بكرة وأصيلاً ، فنصرهم الله نصراً عزيزاً وثبت أقدامهم ومكن لهم فى الأرض تمكيناً

(١) الفتح ١٨ (٢) المائدة ٥٤ (٣) الفتح ٢٩ (٤) (٤٢٧٤٣٩٨٣ فح) (٥) آل عمران ١٨٧

ولو كنا معهم في زمان واحد ، لكنا باذن الله أصرح الناس وأسرع الناس إلى مكاشفتهم بتلك الأخطاء ، ومناصحتهم بكل ود وأخاء ، عسى الله أن يقبل منا ومنهم أحسن ما نقول ونعمل ، ويتجاوز عن سيئاتنا (١) في أصحاب الجنة وعد الصدق الذي كانوا يوعدون (٢)

مكان هؤلاء الأخوة الأعزة وفضلهم ثابت أعظم ثبوت ، لامراء فيه لفته ، ولكنه لا يمنع أنهم بشر غير معصومين ، وأنهم يخطئون كما يخطئ غيرهم ، وأنه لا حجة في الدين في قول أحد أو فعل أحد من الناس كائنا من كان دون رسول الله ﷺ فيما يبلغ عن ربه

فمن أجل تنزيه هؤلاء الصحابة أن يعبدهم أحد من الضلال أو الجهال ، ويحسبونهم معصومين ، ويحسبون أقوالهم وأفعالهم في الدين شرائع تتبع فيضلوا ويضلوا ، ومن أجل اقتلاع تلك العبادة المهلكة من صدور الذين لا يعلمون ، ومن أجل تنقية شرائع الدين من شوائب الحكم بالآراء ، وعواصف الشطط بالأهواء ، وتنقيته من شقاق الاختلاف في الكتاب

من أجل كل ذلك ذكرنا تلك الأخطاء القطعية الثبوت ، ليعلم كل إنسان ، كائنا من كان ، حين يتكلم في الدين برأى نفسه دون النصوص ، أنه خاطيء ملهم ، وناكب عن الصراط المستقيم ، وأن ما قاله أو فعله برأى نفسه يستحيل أن يكون شرعا من شرائع الدين يرضاه الله ويقبله المؤمنون ، وهو لا يلزم أحداً من المسلمين إلا قهراً وبطشا ، ونبذه ومخالفته واجب على كل مسلم ما استطاع إلى ذلك سبيلا .

إن من أبشع الأخطاء ، أخذ شرائع الدين من أفواه الكبراء والفقهاء ، بلا دليل من نصوص الكتاب والسنة ، وإن من أدوأ الأدواء ، عبادة الأخبار والعلماء ، ذلك إلك قاتله الله ، قال تعالى ( قاتلهم الله أنى يؤفكون ) اتخذوا أخبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله (٢) ولقد علمنا رسول الله ﷺ أن تلك العبادة ليست ركوعاً ولا سجوداً ولكنها طاعة الفقهاء والكبراء في شرائعهم المفتراة التي ليست في كتاب الله ولا في سنة رسوله ، قال ﷺ

لعدى ابن حاتم الطائي الذي كان في الجاهلية نصرانيا فلما بعث النبي ﷺ دخل في الاسلام ، قال له رداً على استفساره عن معنى الآية الكريمة ، [ ألم يكونوا يحلون لهم ويحرمون فيطيعون ؟ قال بلى قال فتلك عبادتهم ]

لقد علم الله سبحانه وتعالى ، أن ملائكته السكرام لا يقبلون أبداً أن يعبدهم أحد من الخلائق من دون الله ، وعلم براءتهم من تلك العبادة الضالة ومع ذلك فقد سألهم عن ذلك ، ليسمع الضالون وليتوبوا عن ضلالتهم ويخرجوا من عمايتهم قال تعالى : ﴿ ويوم يحشرهم جميعاً ثم يقول للملائكة أهؤلاء إياكم كانوا يعبدون ، قالوا سبحانك أنت ولينا من دونهم بل كانوا يعبدون الجن أكثرهم بهم مؤمنون ﴾ (١)

ولقد علم الله سبحانه وتعالى أن رسله عليهم السلام ، لا يرضون أبداً أن يعبدهم أحد من الناس ، ومع ذلك فقد سأل عيسى عن تلك العبادة الحمقاء ، سألوه وهو يعلم براءته منها ، سألوه ليسمع الناس إنكاره وتبرأه ، فيتوب التائبون ويهلك الهالكون وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون قال تعالى ﴿ وإذ قال الله يا عيسى ابن مريم أأنت قلت للناس اتخذوني وأمي إلهين من دون الله ، قال سبحانك ما يكون لي أن أقول ما ليس لي بحق إن كنت قلته فقد علمته تعلم ما في نفسي ولا أعلم ما في نفسك أنك انت علام الغيوب . ما قلت لهم إلا ما أمرتني به أن اعبدوا الله ربي وربكم وكنت عليهم شهيدا ما دمت فيهم فإما توفيتني كنت أنت الرقيب عليهم وأنت على كل شيء شهيد ﴾ (٢)

وكذلك يسأل الله جميع المعبودين من دون الله أكانوا راضين بعبادة من عبدوهم أم كانوا منكربين قال تعالى : ﴿ ويوم يحشرهم وما يعبدون من دون الله فيقول انتم اضللتم عبادي هؤلاء أم هم ضلوا السبيل قالوا سبحانك ما كان ينبغي لنا أن نتخذ من دونك من أولياء ولكن متعتهم وآباءهم حتى نسوا الذكر وكانوا قوماً بوراً فقد كذبوكم بما تقولون فما تستطيعون صرفاً ولا نصراً ومن يظلم منكم نذقه عذاباً كبيراً ﴾ (٣)

ولكن على الرغم من هذا النهي الشديد عن عبادة الأحرار من فقهاء وعلماء

فإن السواد الأعظم من الناس ، في كل أمة وفي كل ملة ، يعبدون الأحرار وهم لا يشعرون ، وهذا هو الدمار المحقق لجميع الشرائع في جميع الأديان ، ينطلق أحرار كل دين في كل أمة من الأولين والآخرين ، بالافتاء برأى أنفسهم على خلاف ما أنزل الله لهم من كتاب افترأ على الله يتبعون في ذلك أهواءهم ورغباتهم وشهواتهم ، فيحرفون الكلم عن مواضعه ويشتركون بآيات الله ثمناً قليلاً ، متاع الحياة الدنيا ، مدهنة للحكام ، واتباعاً لأهواء للعوام ، وهذا هو السبب الأكبر في هلاك الأمم كلها ، السابقين منهم واللاحقين ولما كان الصحابة رضوان الله عليهم ، هم أعظم أحرار هذه الأمة ، وأول علماء هذا الدين ، تلقوه مباشرة من رسول الله ﷺ ، وكان الناس جميعاً إلا النادر الذي لا حكم له ، يعبدونهم وهم لا يشعرون ، إذ يتخذون أقوالهم وأفعالهم في الدين قضية مسلمة ، وشرائع محتمة ، وهذا باطل أشد ما يكون البطلان ، لاجبة في الدين في قول أحد ولا فعل أحد كائناً من كان دون رسول الله ﷺ

ولما كان ما أوقع الناس في هذا الباطل إلا اعتقادهم أن الصحابة معصومون من الخطأ والهوى والضلال ، وأن كل ما يقولون أو يفعلون في الدين هو حق وصواب لا يخالطه وهم ولا سهو ولا خطأ ولا باطل ، وأن هذا الاعتقاد الفاسد هو وهم كاذب وسراب خادع حتى إذا لقوا الله تعالى علموا أنهم كانوا مخدوعين ضالين وأنهم لم يكونوا على شيء ، إنما أمسكوا بالهواء ، وتعلقوا بالهباء ( كسر اب بـ ) بقية بحسبه الظمان ماء حتى إذا جاءه لم يجده شيئاً ووجد الله عنده فوفاه حسابه والله مريع الحساب (١)

من أجل ذلك رأينا أن نبسط أخطاء الصحابة واختلافاتهم في شرائع المواريث التي نحن بصددتها ليعلم كل مسلم علم اليقين أنه لا معصوم من الخطأ في الدين إلا رسول الله ﷺ قد عصمه الله تعالى بعصمته وأن كل من عداه عرضة لاتباع الهوى واتباع الظن وسوء التأويل وتصديق الأكاذيب والانخداع بزخرف القول وسيرى كل ناظر في تلك الأخطاء والاختلافات ما لم يكن في حسابه ولا يخطر على باله من مخالفة النصوص القطعية الثبوت والتفرق في شرائع الدين إلى هذا المدى ، سيرى ذلك بكل جلاء ووضوح



ورأى العين ملموساً ومحسوساً ، فمن أصر بعد ذلك على اتباع تلك الأخطاء ، لا شيء إلا لصدورها عن هؤلاء العظماء ، فقد قبل في دينه الباطل والضلال ، ماله من الله من ولى ولا وال ، فلا يلوم من إلا نفسه ، قد أدينا الأمانة ، وأتممنا البيان وبرئنا من الكتمان ، ( ان تقولوا ما جاءنا من بشير ولا نذير فقد جاءكم بشير ونذير والله على كل شيء قدير )<sup>(١)</sup>

وفيما يلي طائفة من تلك الأخطاء والاختلافات والرد عليها من النصوص القطعية الثبوت بما هو حق وصواب

### ( طائفة من الأخطاء )

١ - أخطأ أبو موسى الأشعري (ض) <sup>(٢)</sup> عندما أفنى في ابنة وابنة ابن وأخت

أن للابنة النصف وللأخت النصف ، أخطأ في توريث الأخت مع وجود البنت والأخوة لا يرثون إلا كلاله أى عند عدم الولد (ذكر أو أنثى) ؛ وما هنا الميت له بنت فلا دخول لأحد من الأخوة ذكورا أو إناثاً في ميراث الفرائض ، وأصاب في عدم توريث الحفيدة ( ابنة الابن ) لأن الأحفاد لا فرائض لهم في كتاب الله

٢ - وأخطأ ابن مسعود (ض) <sup>(٣)</sup> عندما ردت له فتوى أبي موسى فقضى

فيها - خلافاً لقول أبي موسى - أن للابنة النصف ، ولابنة الابن السدس تكملة الثلثين وما بقى فللأخت ، أخطأ في توريث الحفيدة التي لا فريضة لها وأخطأ في توريث الأخت ما بقى لأن ميراث البواقي لا يحل للنساء ، البواقي بالنص الصريح الصحيح [ لأولى رجل ذكر ]

٣ - وأخطأ ابن عباس (ض) <sup>(٤)</sup> في قوله يرثني ابن ابني دون اخوتي ،

أخطأ في توريث الحفيد ، الأحفاد لا فرائض لهم ، وأخطأ في منع الأخ من الميراث لوجود الحفيد ، الأخ من أهل الفرائض والأحفاد لا فرائض لهم ، الأخ لا يحجبه عن الميراث إلا ولد الميت لا أحفاده ، الحفيد ولد مجازاً والابن ولد حقيقة ، الفريضة للولد الحقيقي لا للولد المجازي ، قد حكموا بالآراء والأهواء والرأى في الدين مضلة وهباء

(١) المائة ١٩ (٢) ٦٧٣٦ فح (٣) ١٨/١٢ - ٢٨

٤ - وأخطأ عمر ابن الخطاب (ض) <sup>(١)</sup> عندما تناقض في حكم الجدة في مائة قضية ، قال عبدة ابن عمرو ( إلى لأحفظ عن عمر في الجدة مائة قضية ينقض بعضها بعضاً ) وكان يعطى الجدة السدس ثم تحول إلى الثلث ، وكان يرى الجدة أحق بالميراث من الأخوة ، وكل هذا خطأ ، لا تورث الجدة من الفرائض لأنه لا فريضة له أصلاً لا سدس ولا ثلث ولا شيء ، والتحول من السدس إلى الثلث قاطع في الريبة والظن وعدم اليقين ، الجدة لا ميراث له من الفرائض بالمرّة ، والأخوة - على عكس ما يرى - هم أحق من الجدة بالميراث ، الأخوة أهل فرائض في القرآن والجدة لا فريضة له في القرآن

٥ - وأخطأ على ابن أبي طالب (ض) <sup>(١)</sup> في تورث الجدة مع الأخوة على صور متناقضة ، التناقض هو صفة الباطل ، الحق لا يتناقض ، ولكن حتى لو ورث الجدة مع الأخوة على صورة واحدة غير متناقضة فهذا باطل ، لأن الجدة لا ميراث له مع الأخوة ، الأخوة أهل فرائض ، والجدة لا فريضة له ، أما الصور المتناقضة التي قضى فيها للجدة مع الأخوة هي قوله للجدة السبع ثم قال له السدس ثم قال له الخمس ثم قال له الربع ثم قال له الثلث ، وكتب بذلك لابن عباس وقال له في آخر كتابه ( امح كتابي ) وكل ذلك باطل ، الجدة لا ميراث له بالمرّة مع الأخوة ، وكتب لابن عباس مرة ( اعط الجدة السبع ولا تعط أحد أبعد ) وهذه الريبة القوية كافية لإبطال كل تلك الأحكام لاحكم في الدين إلا بيقين

٦ - وأخطأ زيد ابن ثابت (ض) <sup>(١)</sup> لحكمه بإشراك الجدة مع الأخوة إلى الثلث ، والجدة لا ميراث له البتة مع الأخوة ، الأخوة أهل فرائض والجدة لا فريضة له ، وكان يرى الأخوة أحق بالميراث من الجدة وهذا صواب ، وهو عكس ما كان يرى عمر ابن الخطاب ، وكان زيد لا يورث الأخوة للأب مع الأخوة الأشقة شيئاً ، لانص بذلك وإنما هو حكم بالرأى باطل ، وانفرد زيد عن الصحابة في معاملة الجدة

بالأخوة بالأب مع الأخوة الأشقة ، وسأله ابن عباس عن ذلك بقوله .  
أفي كتاب الله هذا الذي تقول أم برأيك فأجاب زيد بن عباس أقول  
برأيي كما تقول أنت برأيك ١١١ .

٧ - وأخطأ ابن مسعود (ض) (١) في توريث الجدات ، قالوا كان يورث  
إلى ثلاث جدات ، وقالوا كان يورث جميع الجدات ، ما قرب وما  
بعد ، والجدات لا ميراث لهن البتة لامن الفرائض ولا من البواقي

٨ - وأخطأ زيد ابن ثابت (ض) (٢) قالوا كان يورث ثلاث جدات ،  
اثنتين من قبل الأم وواحدة من قبل الأب ، وفي رواية عكس ذلك ،  
اثنتين من قبل الأب وواحدة من قبل الأم ، وكل ذلك باطل ،  
الجدات لا ميراث لهن البتة من أي وجه

٩ - وأخطأ ابن عباس (ض) (٣) في توريث الجدات قالوا كان يورث  
أربع جدات

١٠ - وأخطأ عمر ابن الخطاب (ض) (٤) كان يرى الأجداد يرثون الأحفاد  
دون اخوتهم وهذا عكس قول ابن عباس الذي كان يرى أن الأحفاد  
يرثون الأجداد دون اخوتهم ، وكلا للقولين باطل ، الأخوة أهل  
فرائض والأجداد والأحفاد لا فرائض لهم ، ولا الأجداد ولا الأحفاد  
يرثون مع الأخوة شيئاً

١١ - وأخطأ زيد ابن ثابت (٥) في قوله : الجدة أم الأم لا ترث مع وجود  
الأم ، والجدة أم الأب ترث مع وجود الأب ، وميراثها السدس ،  
وكل هذا باطل ، الجدة لا ترث مطلقاً لا مع الأم ولا مع الأب ولا  
بذواتهما ، لانص بشيء من ذلك

١٢ - وأخطأ عمر ابن الخطاب (ض) (٥) في إعالة الفرائض وقسمتها  
بالحصص قال : ( والله ما أدرى أيكم قدم الله عز وجل وأيكم آخر  
فما أجد شيئاً هو أوسع من أن أقسم بينكم هذا المال بالحصص ) ،

(١) المحل ٢٥١/١٠ (٢) المحل ٢٥٢/١٠ - ٢٥٣ (٣) المحل ٢٧٥/١٠  
(٤) المعنى ٢٠٦/٦ (٥) المحل ٢٢٢/١٠ - ٢٢٣

وخالفه ابن عباس فقال : ( وأيم الله لو قدم من قدم الله عز وجل ما عالت فريضة )

١٣ - وأخطأ ابن عباس في قوله : أن البنات والأخوات هن ممن أحرأ الله لأنهن ممن أهبط الله من فرض إلى ما بقى وأنهن لا يرثن إلا ما أبقت للفرائض ، وهذا فيه تخليط كثير وخطأ كبير وقد فندنا ذلك كله بأسباب وتفصيل في باب الأولويات وأثبتنا فساد نظرية الأهباط فليراجع ، ونقول هنا بكل اختصار البنات مقدمات في حال ومؤخرات في حال آخر ، والبنات والأخوات هن من أصحاب الفرائض المسماة في القرآن فهن يرثن بها مع أهل الفرائض ، والقول بأنهن يرثن ما أبقت الفرائض خطأ كبير ، هن من أهل الفرائض لا من أهل البواقي ، والبواقي لا يرثها أحد من النساء هي للرجال فقط بالنص القاطع [ لأولى رجل ذكر ] ولا نعرف أحداً غاص حياؤه وتبلد فهمه إلى حد أن يقول هن [ أولى رجل ذكر ]

١٤ - وأخطأ زيد ابن ثابت (ض) (١) في إعالة الفرائض ، قالوا هو أول من أعال الفرائض ، حكاه عنه ابنه خارجة ، قالوا فأخذ عمر برأيه ، وخالفه ابن عباس قال الفرائض لا تعول

١٥ - وأخطأ العباس (ض) (٢) في إعالة الفرائض قالوا أشار بذلك على عمر فأخذ بقوله واتبعه الناس ، قال لعمر أرى أن تقسم المال بينهم على قدر مهامهم ، والدين ليس بالرأى ، ولا يحل لأحد تغيير شرائع الدين برأى نفسه

١٦ - وأخطأ ابن عباس (ض) (٣) في (توريث الأم من الفرائض وتوريث الأب من البواقي) ففضل الأم على الأب في الأنصبة وفي الأولوية ، وهذا بطلان صارخ يأباه الشرع والعقل والعرف لأدري كيف استساغه !!! قال في زوج وأبوين يأخذ الزوج نصيبه وتأخذ الأم الثلث ويأخذ الأب ما بقى (السدس) !!! بل العكس هو الصواب

(١) الحل ٣٣٠-٣٣٢ (٢) المغنى ١٨٤/٦ (٣) التفسير الكبير ٨/٣١٣-٣١٤

يأخذ الأب الثلث وتأخذ الأم ما بقي (السدس) الأبوان فريضتهما واحدة لكن الأب مقدم على الأم

١٧ - وأخطأ الصحابة (ض) (١) في توريث الأم من الفرائض وتوريث الأب من البواقي قالوا بصرف الفريضة (مما بقي) خلافاً للقرآن الذي يأمر بصرفها (مما ترك) ، قالوا في زوج وأبوين : يدفع للزوج نصيبه ثم يدفع للأم ثلث (ما بقي) ثم يدفع للأب الباقي ، نصيب الزوج النصف والأم السدس والأب الثلث ، المقادير صحيحة لكن الطريقة خاطئة ، والصواب هو للزوج النصف (فريضة كاملة) والأب الثلث (فريضة كاملة) وللأم ما بقي وهو السدس (نصف فريضتها)

١٨ - وأخطأ ابن عباس (ض) (١) في قوله لا يحط ميراث الأم من الثلث إلى السدس إلا ثلاثة إخوة فصاعداً ، حجته أن لفظ الآية (فإن كان له إخوة فلأمه السدس) فيه كلمة (إخوة) وهي اسم جمع ولا يصح الجمع إلا بثلاثة فصاعداً ، وقد بددنا هذه الشبهة بالتفصيل الدامغ في مواضع شتى من هذا الديوان خصوصاً باب توريث الأبوين وبيننا أن اسم الجمع هنا لا يراد به العدد وإنما يراد به الجنس كما في كلمة (ولد) في نفس الآية وهو اسم جمع يراد به الجنس ولا يراد به العدد ، ولد واحد للميت يكفي لحط فريضة كل من الأبوين من الثلث إلى السدس ، والكل متفق على ذلك ، ولم يشترط أي فقيه في الأولين ولا في الآخرين ثلاثة أولاد فصاعداً لحط فريضة الأم من الثلث إلى السدس فكذلك الأخوة يكفي أخ واحد أو أخت واحدة لحط الفريضة ثم ضربنا أمثلة عديدة من القرآن الكريم تؤدي هذا المعنى ، ثم لا يوجد أي نص بأن النبي ﷺ اشترط ثلاثة أخوة لحط الفريضة ، فالموافقة على ولد واحد لحط الفريضة ، وعدم الموافقة على أخ واحد لحط الفريضة هو غاية التعسف والكيل في شرائع الدين بكيلين ، نعوذ بالله من الزيغ والزلل (٢)

(١) التفسير الكبير ٨/ ٢١٣ - ٢١٤ (٢) راجع باب ضلالت في الموارث فقرة حط فريضة الأم

١٩ - وأخطأ الصحابة (ض) (١) في قولهم لا يحط فريضة الأم من الثلث إلى السدس إلا إثنان من الأخوة فصاعداً باعتبار الاثنين جمعاً قياساً على أن القرآن الكريم قد جعل حكم الأختين الثلثين . وجعل حكم الثلاث بنات الثلثين ، فجعل الاثنين كالثلاث أى أن الاثنين تعتبر جمعاً ، والمهم أنهم جعلوا الأخ الواحد والأخت الواحدة في الورثة لا يحط فريضة الأم من الثلث إلى السدس ، وهذا هو الخطأ الذي فندناه فليراجع (٢)

٢٠ - أخطأ على ابن أبي طالب ومعاذ ابن جبل (ض) (٣) في قولهما في زوج وأبوين للزوج النصف وللأم ثلث جميع رأس المال وللأب ما بقى وهو السدس وخالفهما ابن مسعود قال ما كان الله ليراني أفضل أما على أب وهذا هو الحق والصواب ، وخالفهما أيضاً عمر وعثمان وزيد ابن ثابت في قولهم أن للأم ثلث ما بقى بعد الزوج ، والجميع أخطأوا في جعل الأولوية للأم على الأب

٢١ - أخطأ عمر وعثمان وزيد ابن ثابت إذ قالوا في زوج وأبوين ، للأم ثلث ما بقى بعد الزوج وللأب ما بقى بعد الأم ، وهذا باطل من وجوه : - الأول أن الأولوية في كتاب الله هي للآباء على الأمهات بغير عكس<sup>(٤)</sup> ، فينتظم توريث الأب قبل توريث الأم ، الثاني فرائض الميراث تدفع لأهلها من جميع رأس المال لامماً فضل عن الآخرين قال تعالى (مما ترك) ولم يقل (مما بقى) ، الثالث أنصبة الميراث للأب والأم في الفرائض متساوية ، وأنصبة الذكور في جميع شرائع الدين إما ضعف الأنثى وإما مساوية لها ولكن يستحيل أن تكثر أقل منها

٢٢ - وأخطأ ابن عباس (ض) (٥) في قوله الابنتان لهما النصف مثل الواحدة ، والبنات الثلاث لهن الثلثان ، وخالفه الجمهور أن للبنتين الثلثين مثل البنات الثلاث وهذا هو الصواب فإن الله تعالى في ميراث الأخوات (٦)

(١) التفسير الكبير ٢١٣/٨ - ٢١٤ (٢) راجع باب ضلالات في المواريث فقرة حط فريضة الأم (٣) المحلى ٣٢٦/١ (٤) راجع باب الأولويات (٥) التفسير الكبير ٢٠٤/٩ - ٣٠٥ (٦) النساء ١٧٦

في آية الكلاله جعل للأختين كما للأخوات الثلاثة (الثلاثان ما ترك)  
فالاثنان مثل الثلاثة في الأخوات فكذلك في البنات الاثنان مثل الثلاثة  
لامثل الواحدة

٢٣ - وأخطأ معاذ ابن جبل (ض) (١) في توريث الأخت مع البنت قال  
لبنت النصف وللأخت النصف وهذا باطل الاخوة لا ميراث لهم  
بفرائض إذا كان الميت له ولد (ابن أو بنت) الاخوة لا يرثون إلا  
كلاله والبواقي لاحظ للنساء فيها ، البواقي للرجال فقط كالنصف القطعي  
المتواتر [ فما أبقت الفرائض فلاولى رجل ذكر ] فالأخت لا ترث  
مع البنت على أى وجه من الوجوه لا وجه الفرائض ولا وجه البواقي  
وقد أنكر ابن عباس وابن الزبير (٢) توريث الأخت مع البنت قالوا:  
لا ترث الأخت أصلاً مع البنت

٢٤ - وأخطأ زيد ابن ثابت (ض) (٣) في توريث الأحفاد بفريضة الأبناء  
عند عدم وجود الأبناء قال برأيه : ولد الأبناء بمنزلة الولد إذا لم يكن  
دونهم ولد ذكر ، ذكرهم كذكرهم ، وأنثاهم كأنثاهم ، يرثون كما يرثون  
ويحجبون كما يحجبون !!! هذا تشريع بالرأى جامع يقتحم الحدود  
ويناطح ، ماله من سند ولا برهان راجح ، قد اشتهر عن زيد ابن ثابت  
محاهرته بالحكم في الدين بمحض رأيه ، لما سأله ابن عباس عن بعض  
فنياء ، أفى كتاب الله هذا الذى تقول أم برأيك ؟ قال أقول برأى كما  
تقول أنت برأيك !!!

الدين شرائع من عند الله وليس برأى أحد كائناً من كان ، والأحفاد  
لا فرائض لهم فلا يرثون بفرائض مفتراة من عند الناس

٢٥ - وأخطأ ابن مسعود (ض) (٤) في قوله لبنات الإبن (الحفيدات)  
الأضر بهن من المقاسمة أو السدس ، يعنى إن كان السدس أضر بهن  
أخذن السدس وإن كانت المقاسمة أضر بهن قاسم بينهما وهذا كله  
باطل من تخيلات الرأى ، ما قال الله ذلك ولا رسوله ، الحفيدات

(١) ١٧٣٦ فح (٢) فح ١٨/١٢ (٣) فح ١٦/١٢ (٤) التفسير الكبير ٢٠٩/٩

(م ١٥ - ديوان الموريث)

الحفيدات لاميراث لمن البنت ، إذ لم يفرض الله لمن في القرآن كما فرض لأهل الفرائض ، فلا ميراث لمن من الفرائض ، ثم لا يرثن شيئاً من البواقي لأن ميراث البواقي هو للرجال فقط

٢٦ - وأخطأ على وزيد ابن ثابت (ض) <sup>(١)</sup> في قولهما في زوج وأخ من الأم للزوج النصف وللأخ للأم السدس وما بقي فيبينهما ، البواقي لا تقسم ، هي بالنص المتواتر لرجل واحد هو [أولى رجل ذكر] ، وقد خالفهما في القسمة عمر وابن مسعود جعلوا البواقي لرجل واحد طبقاً للنص وهذا هو الصواب وقولهما (أخ للأم) في هذه المسألة لا يقدم ولا يؤخر ، الحكم واحد لأي أخ سواء من الأم فقط أو من الأب فقط أو منهما معاً

٢٧ - وأخطأ عمر وابن مسعود (ض) <sup>(١)</sup> إذ قضيا في نفس القضية أن الباقي للأخ من الأم وحده وذلك لخالفه نصوص الأولويات ، الزوج أولى من الأخ فالميراث له وحده

٢٨ - وأخطأ ابن مسعود <sup>(٢)</sup> (ض) إذ كان ينزل كل ذي رحم مكان من يجر إليه ، فيجعل العمة كالأب ، والحالة كالأُم ، ويقسم المال بينهما أثلاثاً هذا خطأ متراكب وهو من نسج الخيال والتحكم في الدين بالرأى ، لأن نص به في كتاب الله ولا في سنة رسوله فلا يصح ولا يحل العمل به بحال من الأحوال ، وليس الدين برأى أحد من الناس كائناً من كان والقسمة أثلاثاً هي فريضة مبتدعة لا وجود لها في القرآن فهي باطلة ، والعمة والحالة لاميراث لهما البنت ، لا بالفرائض ولا من البواقي ، وكان عمر ابن الخطاب قد كتب كتاباً بتوريث العمة ثم عاد فحاه وقال (لو رضيك الله وارثة أقرك)

٢٩ - وأخطأ ابن مسعود (ض) <sup>(٣)</sup> في قوله في البواقي : لا ترد البواقي على ابنة ابن مع بنت ، ولا على أخت من أب مع أخت من أبوين ، هذه كلها لا معنى لها ولا مبرر لها ولا أصل لها ، بل هي اشتراطات ضالة

(١) فع ٢٢/١٢ (٢) المحل ٣١٨/١٠ - ٤١٩، ٣١٩ (٣) المنع ٢٠١/٦ - ٢٠٣



مضلة توهم أن البواق ترد على ابنة الابن إذا انفردت وتسرده على الأخت للأب عند عدم الأخت الشقيقة وهذا كله باطل وهباء لا يرث البواق النساء على أى وجه أو صورة ١١١ أنا في حيرة وعجب شديد كيف استدبر الناس تلك النصوص القطعية الثبوت الحاسمة الصريحة الفصيحة وأمعنوا في الأوهام والخيالات إلى هذا المدى السحيق ١١٩

٣٠ - وأخطأ زيد ابن ثابت (ض) (١) في قوله لا يرد على أحد فوق فريضته ، هذا تحكم في الدين بالرأى لانص به فهو باطل ، وهو ضرب من الظن وأن الظن لا يغني من الحق شيئاً ، وهو مخالف للنص المتيقن المتواتر [ فلأولى رجل ذكر ] الذي يأمر بدفع البواق إلى الأولى ، ولا شك أن أهل الفرائض هم أولى من غيرهم ممن ليسوا من أهل الفرائض ، فإذا كان في أهل الفرائض رجل فلا شك أنه هو الأولى والنص يحتم دفع البواق للأولى ، ومخالفة النص وترجيح الرأى على النص مع العلم به هو معصية وفساد ، باصرار وعناد ، نعوذ بالله ذلك ، ولقد خالفه في ذلك الصحابة ، خالفه عثمان ابن عفان (٢) إذ رد البواق على الزوج وهو صاحب الأولوية الأولى في أهل الفرائض جميعاً وصاحب أكبر فريضة من فرائض الميراث ، وخالفه على ابن أبي طالب فقد رد البواق على الأخ وهو من أهل الفرائض ، وخالفه عمر وابن مسعود في رد البواق على الأخ أيضاً ، ثم هو قد ناقض نفسه بنفسه إذ رد البواق على الزوج والأخ معاً ( راجع فقرة ٢٦ السابقة )

٣١ - وأخطأ معاوية ابن أبي سفيان (٣) في قوله : نرث أهل الكتاب ولا يرثونا ، هذا حكم بالرأى باطل ، وهو مناقضة صارخة للحديث القطعي الثبوت [ لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم ] ، ولا حجة له في ذلك إلا محض الخيال الآثم ، والاجترأ الظالم قال كما يحل لنا النكاح فيهم ولا يحل لهم ( أى النكاح فينا ) وهذا مثل على فساد الحكم في الدين بالقياس ، قد والله بدلوا تبديلاً ، فإذا استبيحت

(١) ٣١٨/١٠ - ٣١٩ ، ٤١٦ (٢) المغني ٢٠١/٦ - ٢٠٣ (٣) فتح ١٢/٥١

الشرائع المحكمة<sup>(١)</sup> بمثل هذا القياس فعلى الشريعة السلام قالوا كان شريح يقضى بعدم التوريث طبقاً للنص فلما كتب له معاوية يأمره بالتوريث فعل ما أمره وصار يقول هكذا قضى أمير المؤمنين !!! بالناس !! هم كذلك من قديم الأزل اشتروا بآيات الله ثمناً قليلاً فبئس ما يشتررون ، والله لو خرج شريح من هذا الرجس وترك لمعاوية قضاءه الآثم مانقص من عمره ولارزقه ولكن بذلك عند الله وجهاً ، لاطاعة لمخلوق في معصية الخالق

٣٢ - وأخطأ معاذ ابن جبل (ض)<sup>(١)</sup> في توريث المسلم الكافر : قالوا سئل وهو باليمن أن يهودياً مات وترك أختاً مسلماً فقال سمعت رسول الله ﷺ يقول [يزيد الإسلام ولا ينقص] مستدلاً بذلك على أن المسلم يرث الكافر ، وهذا استدلال باطل من وجوه أولاً ، هذا الحديث المزعوم ليس في الصحيحين وليس متيقين الصحة ثانياً : هذا الحديث مخالف للحديث الصحيح القطعي الثبوت في الصحيحين الذي يقول [بدأ الإسلام غريباً وسيعود غريباً كما بدأ فطوبى للغرباء] ويشهد لذلك الواقع الساطع الذي يراه كل أحد ولا ينكره أحد وهو أن الإسلام (كدين) قد نقص نقصاناً ذريعاً حتى لم يبق منه إلا الرسوم والأسماء ، فدعوى أن الإسلام يزيد ولا ينقص هي دعوى كاذبة كذبا صفيقاً كالحا لا يصدقها أحد مما يقطع بأن هذا الحديث المنسوب رواية عن معاذ هو حديث موضوع ضال مضل ثالثاً لاعلاقة بين زيادة الإسلام كدين وزيادة المال (بالميراث أو بغيره) كدنيا ، فحتى لو انتشر الإسلام كدين قد يكون مصحوباً بقلّة في المال لا بزيادة هذا كله فضلاً عن مناقضة النص القطعي الثبوت الحاسم في منع ميراث المسلم من الكافر ، قد انهمرت الأكاذيب والضلالات فلنا لله ولنا إليه راجعون .

٣٣ - أخطأ عمر وزيد ابن ثابت وعائشة وابن عمر وأم سلمة (ض)<sup>(٢)</sup> في

قولهم المكاتب عبد ما بقى عليه درهم لا يرث ولا يورث، ليس الخطأ في قولهم أنه عبد، بل الخطأ في قولهم لا يرث ولا يورث وذلك للأسباب الآتية : - أولاً هذا الحديث غير مرفوع فهو مجرد رأى ولا حجة في الدين في قول أحد كائنا من كان دون رسول الله ﷺ ثانياً لان نص يمنع المكاتب من الميراث ، ولا تشريع إلا بنص ، وبانعدام النص ينعدم التحريم ويبقى الوضع على الأصل من حل الميراث لإي إنسان من أهله كما شرع الله له ثالثاً إذا مات المكاتب وترك وفاء لما بقى من كتابته أعطى لسيدته وما فضل فهو يورث عنه لأنه أصبح بعد الوفاء حراً يورث ككل الأحرار

٣٤ - أخطأ عمر وعلى (ض) (٢) في قولهم : إذا أدى المكاتب النصف فلا رق عليه ، وهذا باطل من وجوه : - أولاً : هذا مجرد رأى ولا حجة في قول أحد دون رسول الله ﷺ ، هذا ناقض للقول السابق في الفقرة ٣٣ أن المكاتب عبد ما بقى عليه درهم والتناقض علامة البطلان ثانياً لان نص بهذا القول ولا تشريع إلا بنص فبانعدام النص والبرهان تسقط الدعوى

٣٥ - وأخطأ ابن مسعود (٢) في قوله : المكاتب إذا أدى ثلثاً أو ربعاً فهو غريم ، يريد أن يقول أنه بذلك الأداء الجزئى قد تحول من عبد مملوك إلى حر غريم مدين فقط ، وهذا باطل وأدلة البطلان كما أتى الفقرة السابقة ويزيد عليها التردد بين مقدارين ( الثلث والربع ) لأن هذا التردد يفيد الشك ولا حكم في الدين إلا بيقين إذا كان الثلث شرطاً فالربع لا يصلح

٣٦ - وأخطأ ابن عباس (ض) (٢) في قوله عن المكاتب إذا كتب الصحيفة فهو غريم وبرهانه كسابقه

٣٧ - وأخطأ عثمان ابن عفان (ض) (٣) في قوله ترث المبتوتة إن طلقها في مرضه ومات في عدتها ، هذا باطل بطلانا كلياً للأسباب الآتية : -

(١) المنع ٢٦٧/٦ - ٢٦٨ (٢) المجلد ١٠/٢١٨ - ٣١٩ (٣) المنع ٢٢٩/٦ - ٢٣١

أولا لانص يشيء من ذلك في كتاب الله ولا في سنة رسوله فهو شرع  
 ما لم يأذن به الله وكل شرع في الدين لم يأذن به الله فهو ظلم وشرك  
 قال تعالى ( أم لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله ولولا  
 كلمة الفصل لقضى بينهم وإن الظالمين لهم عذاب أليم )<sup>(١)</sup> ثانيا :  
 الميتة لانفقة لها فن باب أولى لاميراث لها ، طلقت فاطمة بنت قيس  
 آخر ثلاث تطليقات فسألت رسول الله ﷺ هل لها نفقة فقال لها  
 [ لانفقة لك ولاسكني ]<sup>(٢)</sup> ثالثا لافرق بين وقوع الطلاق في الصحة  
 أو في المرض ، وأى طلاق فهو يقطع العلاقة بين الزوجين فور  
 وقوعه فلا يحل أحدهما للآخر ولا يرث أحدهما الآخر ، فقيده الطلاق  
 بالمرض هو وهم باطل في خيالات الظانين ، الدين براء من تلك  
 التفتانين ، لاحق ولا صدق ولا عدل ولا قسط إلا ما أنزل الله وبلغ  
 رسوله ، الشرائع بالنصوص ، لاهواجس الرؤوس ، أو ماتشهي  
 النفوس

٣٨ - وأخطأ عمر وعلى وزيد ابن ثابت وابن مسعود وابن عباس (ض)<sup>(٣)</sup>

في قولهم : قاتل الخطأ لا يرث ، هذا حكم في الدين بالرأى لانص  
 به ، ولا تشريع إلا بنص ، ( قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين )

٣٩ - وأخطأ على ابن أبي طالب (ض)<sup>(٣)</sup> في قوله : قاتل الخطأ يرث المال

دون الدية وهذا أيضاً حكم في الدين بالرأى لانص به فلا يصح ثم هذا  
 مناقض للقول السابق بمنعه من الميراث مطلقا ، وهنا منعه من ميراث  
 الدية وأباح له ميراث المال ولا برهان على ذلك التخصيص

٤٠ - وأخطأ ابن عباس (ض)<sup>(٣)</sup> في قوله : لا ترث الأخت مع ابنة أصلا

ولا ترث مع ابنة ابن ، أصاب في الأولى وأخطأ في الثانية ، وذكرناهما  
 معاً لبيان المفارقة ، لا ترث الأخت مع البنت لأن وجود البنت ينفي  
 الكلاله ، والاخوة ( ذكورا أو إناثا ) لا يرثون إلا كلاله ، أما  
 الحفيدة ( ابنة الابن ) فهي نفسها لا ميراث لها البتة على أية صورة

(١) الشوري ٢٦ (٢) مسلم ١٩٥/١ (٣) المغني ٢٩١/٦

من الصور ، فكيف يحجب الأخت عن ميراثها الحق الذي أوجبه الله لها ؟ ! الأخوة من أهل الفرائض المسماة في القرآن أما الأمهات فلا فرائض لهم ، فكيف يحجب الدخيل الأصيل ؟ ! ! ابنة الميت من صلبه مباشرة هي ابنة على الحقيقة ، أما حفيدته فهي ابنة على المجاز ، أعار الواهمون ثوب الحقيقة للمجاز ، فجعلوا له ما الحقيقة من انجاز !!! لقد فندنا ذلك تفصيلاً في باب (ضلالات في المواريث) فلتراجع

٤١ - وأخطأ ابن مسعود وسعد ابن أبي وقاص خطأ مدمراً رهيباً إذ

زادا في القرآن الكريم ما ليس من القرآن ، فضل بتلك القراءة الباطلة العديد من الدارسين والمتفقيين ، وشرعوا على أساسها ما لم يشرع الله من الدين ، فأضلوا بذلك جيلاً كثيراً من المسلمين : قالوا كان ابن مسعود وسعد ابن أبي وقاص يقرأ الآية رقم ١٢ من سورة النساء ، على غير حقيقتها التي أنزلها الله ، على غير صورتها المدونة في المصحف الآية المحفوظة في كتاب الله تعالى لفظها ﴿ وإن كان رجل يورث كلالة أو امرأة وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس ﴾ فالقراءة التي يحكونها عن ابن مسعود هي ( وله أخ أو أخت من أم فلكل واحد منهما . . ) والحمد لله الذي أتم نعمته وصدق وعده فحفظ كتابه من ذلك التبديل الوبيل ووقاه تلك الطعنات الدامية فكانت كلها في أساطير المؤلفين بعيدة عن المصحف الامام

٤٢ - وأخطأ عمر وعلى وعبدالله وأبو عبيدة ابن الجراح ومعاذ ابن جبل

وأبو الدرداء : في توريثهم نساء من أولى الأرحام من غير أهل الفرائض هن ( بنات الأخوة - العمات من جميع الجهات - الحالات - بنات الأعمام - كل جدة أدلت بأب بين أمين أو أب أعلى من الجد لأن النساء لاميراث لهن من البواقي البتة سواء كن من أهل الفرائض أو من غير أهل الفرائض ، البواقي التي بقيت من أهل الفرائض هي بالنص الصريح الفصيح القطعي الثبوت في الصحيحين المتواتر عن بضعة عشر طريقاً هي في كل تركة تعطى لرجل واحد هو [أولى رجل ذكر]

### ( اختلافات الصحابة )

نذكر فيما يلي طائفة من المسائل التي اختلفوا فيها في شرائع المواريث بسبب الحكم فيها برأيهم لا بالنصوص من كتاب الله وسنة رسوله وسننهم في كل مسألة الحكم الصحيح المذكور تفصيلاً بأدلته وبراهينه ومراجعته في فرد المفصل وأقوال الفقهاء

### ١ - ( مسألة توريث الأجداد )

#### ( عمر بن الخطاب )

قال ثلاثة وددت لو أن رسول الله ﷺ لم يفارقنا حتى يعهد إلينا عهداً ( الجد والكلالة وأبواب من أبواب الربا ) فهو على غير بينة منها

وروى عنه أنه تناقض في الجد في مائة قضية

وكان يعطى الجد السدس ثم كتب إلى ابن مسعود أن أعطه الثلث ففعل ↓  
وكان يرى الجد أولى بالميراث من الأخوة ↓ وروى عنه أنه توقف في الجد لم يقل فيه شيئاً

وكان يرى أن الجد يرث الميت دون إخوة الميت ↓ ابن عباس عكس ذلك تماماً  
وكان يقاسم الجد مع الأخوة بينه وبين أن يكون السدس خيراً له من مقاسمة الأخوة ↓  
وكان يقاسم الجد مع الأخوة بينه وبين أن يكون الثلث خيراً له من مقاسمة الأخوة ↓

#### ( عثمان ابن عفان وزيد ابن ثابت )

كانا إذا ورثا الجد مع الأخوة قاسماه مع الأخوة ما كانت القسمة خيراً له من الثلث ، فإذا كان الثلث خيراً له من المقاسمة أعطيه ↓

#### ( علي ابن أبي طالب )

كتب إلى ابن عباس يأمره في الجد بالآتي :-

١ - اجعل الجد كواحد من الأخوة وامح كتابي ↓

٢ - إعط الجد سبعة ولا تعط أحداً بعده ↓

٣ - اجعل الجد أخاً حتى يكون سادساً ↓

٤ - أعط الجد السدس ↓

٥ - وكان ينزل بنى الأخوة مع الجد منازل آبائهم ↓

وكان يعطى الجد الثلث ثم تحول إلى السدس ↓ عكس عمر تماماً تحول من السدس إلى الثلث ↓

وروى عنه أنه توقف في الجد لم يقل فيه شيئاً وهذا قاطع في الشك والريبة

وروى عنه أنه كان يقاسم الجد مع الأخوة بينه وبين أن يكون السدس

خيراً له من المقاسمة ↓

وروى عنه في الجد مع الأخوة الأحكام التالية :-

١ - الجد مع الأخوات : يأخذ الأخوات فروضهن ، والباقي للجد

لا ينقص عن السدس ↓

٢ - الجد مع أخت شقيقه وأخوة لأب ، للأخت النصف ثم يقاسم

الجد مع الأخوة ما بقي ولا ينقص عن السدس ↓

٣ - الجد مع الأخوة كلهم عصبة : قاسمهم الجد إلى السدس ↓

٤ - الجد مع أخوة أشقة وأخوة لأب ، سقط الأخوة لأب ولم يدخلوا

مع الجد المقاسمة ↓

٥ - الجد مع أخوة لأب فقط ، قاموا مقام الأشقة في المقاسمة ↓

{ ابن عباس }

قال لأرث أنا ابن ابني : أي الجد لا يرث الميت بفرائض هذا هو الصواب ↑

{ زيد ابن ثابت }

كان لا يرث الأخوة من الأب مع الجد شيئاً ↓

قال وإن كان مع الجد أخوة وأصحاب فرائض ، يقاسم الجد الأخوة

بعد أصحاب الفرائض فيأخذ الألف له من المقاسمة أو سدس جميع المال ↓

{ ابن مسعود }

ورث الجد السدس مع أهل الفرائض (زوج ، وأم وأخ لأب وجد) ↓

وكان يرث الجد مع الأخوة بينه وبين أن يكون السدس خيراً له من

مقاسمة الأخوة ↓

### ( حكم الشرع )

جميع الأحكام السابقة خاطئة وباطلة لمخالفة النصوص وصدورها عن محض الرأي إلا حكم ابن عباس بعدم توريث الجد من الفرائض فهو الصواب المطابق للنصوص وقد فندنا كل ذلك عند سرد الأخطاء فلا نكرره هنا ، الجد لا فريضة له فلا ميراث له مع أهل الفرائض والأخوة من أهل الفرائض فحيث وجد الأخوة المذكور فلا ميراث للجد البتة ، البواقي ترد على الأخوة دونه

### ٢ - ( مسألة توريث الجدات )

( أبو بكر الصديق )

كان يورث جدة واحدة هي أم الأم ثم رجع عن ذلك ↑  
وقال في خلافته لجدة جاءت تطلب الميراث ( مالك في كتاب الله ولا في سنة رسوله شيء ↑ )

( عمر ابن الخطاب )

قال في خلافته لجدة جاءت تطلب الميراث ( مالك في كتاب الله ولا في سنة رسوله شيء ↑ )

( ابن عباس )

ورث أربع جدات ( أي في الميراث الواحد ) ↓  
وقال الجدة بمنزلة الأم ( أي في الميراث ) ↓

( ابن مسعود )

كان يورث ثلاث جدات ↓ وفي رواية كان يورث ما قرب وما بعد من الجدات ↓

( زيد ابن ثابت )

ورث ثلاث جدات اثنتين من قبل الأم وواحدة من قبل الأب ، وفي رواية عكس ذلك ↓

وقال الجدة أم الأم لا ترث مع وجود الأم ، والجدة أم الأب ترث مع وجود الأب وميراثها السدس ↓



( حكم الشرع )

الجددة لاميراث لها البتة لا بفرائض ولا من البواقي وأياً كانت صلتها بالميت أم أم أو أم أب أو أى شيء

٣ - ( مسألة توريث الأحفاد )

( ابن عباس )

قال يرثني ابن ابني دون أخوتي ( أى أن الحفيد يرث ويحجب الاخوة ) ↓

( زيد ابن ثابت )

قال ولد الأبناء بمنزلة الولد إذا لم يكن دونهم ولد ذكر ذكرهم كذكرهم وأنثاهم كأنثاهم ، يرثون كما يرثون : ويحجبون كما يحجبون ↓

( ابن مسعود )

قال لبنات الابن ( الحفيدات ) الأضر بهن من المقاسمة أو السدس ↓

( حكم الشرع )

الأحفاد لا فرائض لهم فلا يرثون مع أهل الفرائض والحفيدات لاميراث لهن البتة لا بفرائض ولا من البواقي

٤ - ( مسألة البنات أو الأخوات مع الأحفاد )

( ابن عباس )

قال لا ترث الأخت مع ابنة ابنة ↓ أى الحفيدة تحجب الأخت ↓

وقال لا ترث الأخت مع البنت أصلاً ↑

( أبو موسى الأشعري )

لم يورث الحفيدة مع البنت ↑

وورث الأخت مع البنت ↓

( ابن مسعود )

ورث الحفيدة مع البنت ↓

وورث الأخت مع البنت ↓

( معاذ ابن جبل )

ورث الأخت مع البنت ↓

{ حكم الشرع }

البنات كالولد تمحجب الاخوة والحفيدة لاميراث لها بالمرءة

٥ - ( مسألة ميراث الأبوين )

{ ابن عباس }

ورث الأم فريضتها ( الثلث ) وجعل للأب ما بقي من الفرائض ↓  
وقال لا يحط ميراث الأم من الثلث إلى السدس إلا لثلاثة أخوة فصاعدا ↓  
وأنكر احتساب الفرائض مما بقي من التركة وأوجب احتسابها من جميع التركة وقال لا أجد في كتاب الله مما بقي ↑

وأنكر على زيد ابن ثابت احتسابه الفريضة ( مما بقي ) لا من جميع رأس المال ↑ وقال لزيد أتقوله برأيك أم نجده في كتاب الله ؟ ! فأجابه زيد : أقوله برأيي لا أفضل أما على أب ↑ ↓  
وقال للأم الثلث على كل حال ↓

{ زيد ابن ثابت }

قال الأم لها ثلث ( ما بقي ) من ميراث الزوج أو الزوجة ↑ قال لا أفضل أما على أب

{ ابن مسعود }

قال الأم لها ثلث ( ما بقي ) بعد ميراث الزوج أو الزوجة ↓ قال ما كان الله ليراني أفضل أما على أب

{ عمر وعثمان }

قالا الأم لها ثلث ما بقي من ميراث الزوج أو الزوجة ↓

{ علي ومعاذ ابن جبل }

قالا في زوج وأبوين ، امرأة وأبوين ، الأم لها ثلث رأس المال ↑ ↓

{ علي وابن عباس }

قالا الأم لها الثلث على كل حال ↓

{ أكثر الصحابة }

قالوا لا يحط ميراث الأم من الثلث إلى السدس إلا لإثنان من الأخوة فصاعدا ↓

### ( حكم الشرع )

إذا لم يكن للميت ولد ولا أخوة ففريضة الأب مثل فريضة الأم هي الثلث احتساباً من جميع التركة قال تعالى ( مما ترك ) لا ( مما بقى ) ، والأب مقدم على الأم في أولويات الميراث وفي غيرها فيسندفع إليه ميراثه قبل الأم ثم بعده الأم فإذا كان ما قبل ذلك من الفرائض مستغرقاً لأكثر التركة فقد لا يدرك الأب فريضة كاملة ( الثلث ) ثم لا يكون للأم شيئاً ، وقد يدرك الأب فريضته كاملة ولا يبقى للأم وفاء فريضتها كاملة لكن احتساب أى فريضة مسمأة لا يكون أبداً إلا من جميع رأس المال ( مما ترك ) لا ( مما بقى ) سواء وفي المال بالفريضة كاملة أم لم يوف ، ولا يحل أبداً توريث الأم قبل الأب ، قد جعل القرآن الأولوية للأب دائماً ، وأخ واحد أو أخت واحدة تحط فريضة الأبوين من الثلث إلى السدس كما أن ابناً واحداً أو بنتاً واحدة تحط فريضة الأب والأم من الثلث إلى السدس قال تعالى ( فإن كان له ولد ) وقال تعالى ( فإن كان له أخوة ) وكلا الكلمتين ( ولد ) ، ( أخوة ) اسم جمع وليس المراد بهما العدد ولكن المراد الجنس جنس الولد أو جنس الأخوة ، فرداً واحداً من أبيهما يكفي لخطيئة فريضة الأب وفريضة الأم من الثلث إلى السدس

### ٦ - ( مسألة ميراث الأخوة : الكلالة )

( عمر ابن الخطاب )

قال : ثلاثة وددت أن رسول الله ﷺ لم يفارقنا حتى يعهد إلينا عهداً [ الجدة والكلالة وأبواب من أبواب الربا ] فلم يلك مستيقنا من حكم ميراث الكلالة .

كان عمر يورث الأخوة على الوجه الذى يراه على قدر كثرتهم وقلتهم ↓ وقال : إني لأدع بعدى شيئاً أهم عندي من الكلالة ، ما راجعت رسول الله في شيء ما راجعته في الكلالة ، وما أغلظ لى في شيء ما أغلظ فيه حتى طعن بأصبعه في صدرى وقال يا عمر ألا تكفيك آية النصف التي في آخر سورة النساء ١٢ فهذا يكشف ما كان يستغلق عليه فيها

وقال الكلالة هي ما سوى الولد فقط ↑

( ابن عباس )

قال الأخ للأُم والأخت للأُم برثنان مع الأب ↑ أى أن الأب لا يحجب  
الاخوة عن الميراث ، ولا كلاله بفقد الأب : الكلاله هى عدم الولد فقط

## ٧ - ( مسألة الأولويات )

( عمر ابن الخطاب )

قال والله ما أدري أيكم قدم الله عز وجل وأيكم آخر ↓ أى أنه ليس على  
بينه من الأولويات وقضى في زوج وأخ للأُم أن البواق للأخ للأُم ↓

( ابن عباس )

قال قدم الله الزوج والزوجة ↑ والأُم ↓ وأخر الله البنات والأخوات ↓  
وقال الفريضة التى أهبط الله إلى فريضة هى التى قدم الله ، والفريضة  
التي أهبط الله إلى ما بقى هى التى أخر الله ↓

قال فإذا اجتمع ما قدم الله عز وجل وما أخر بدىء بمن قدم فأعطى  
حقه كاملاً ، فإن بقى شيء كان لمن أخر ، وإن لم يبق شيء فلا شيء له ↑

( ابن مسعود )

قال في زوج وأخ لأُم أن البواق للأخ للأُم ↓

## ( حكم الشرع )

الأولويات في الميراث في كتاب الله هى بالترتيب ( الأزواج ثم البنات  
المنفردات ثم الأبوان ثم الأولاد ثم الاخوة ) كل فئة من هؤلاء هى مقدمة  
على ما بعدها مؤخرة عما قبلها ، ولا توجد فئة هى مقدمة فى كل حال أو  
مؤخرة فى كل حال . الزوج مقدم على الأخ ، الزوج هو أول الأولويات  
والأخ هو آخر الأولويات ، وبينهما ثلاث فئات من أهل الفرائض هم  
مؤخرون عن الأزواج ومقدمون على الاخوة

## ٨ - ( مسألة البواق )

( عمر ابن الخطاب )

قضى في زوج وأخ للأُم هو في نفس الوقت ابن عم قضى بالباقى للأخ  
دون الزوج ↓ ↑ أخطأ في جعل البواق للأخ فالزوج أولى بكثير ، وأصاب

في جعل البواقي لرجل واحد طبقاً للنص وخلافاً للخاطئين الذين يقسمون على أكثر من واحد

(على ابن أبي طالب)

قضى في القضية السابقة (زوج وأخ للأُم) بالبواقي قسمة بين الزوج والأخ ↓

(ابن مسعود)

قضى في زوج وأخ للأُم مثل قضاء عمر السابق ↓ ↑  
وقال لا يرد على بنت ابن مع بنت ، ولا أخت من أب مع أخت من أبوين ↓  
الشرط لغو لأن البواقي محرمة على النساء .

(زيد ابن ثابت)

قضى في زوج وأخ للأُم مثل قضاء على السابق ↓  
وقال لا يرد على أحد فوق فرضه ↓ أي لا تدفع البواقي لأهل الفرائض  
وهذا مناقض لقضائه السابق

(حكم الشرع)

البواقي للرجال دون النساء ، ولا تقسم على عديدين بل هي لرجل واحد  
هو بالنص [أولى رجل ذكر] وأهل الفرائض لهم الأولوية على غير أهل  
الفرائض فترد البواقي على الأولى فيهم إن وجد ،

٩ - (مسألة العول)

(عمر ابن الخطاب)

لما زادت عنده الفرائض عن التركة قال ما أجده شيئاً أوسع من أن أقسم  
عليكم هذا المال بالحصص (أي العول) ↓  
(ابن عباس)

قال الفرائض لا تعول ↓

وقال وأيم الله لو قدم (عمر) من قدم الله ما عالت عنده فريضة ↓

وقال من شاء بأهله أن المسائل لا تعول ↑

(زيد ابن ثابت)

قالوا هو أول من قال بالعول ووافقه عمر على ذلك ↓

( العباس )

أشار على عمر ابن الخطاب بقسمة الميراث بالحصص ( للعول ) فوافقهم على ذلك .

( حكم الشرع )

العول شرعة مفترأة لم يأذن بها الله وجميع الفرائض المسماة تحتسب من كل التركة قال تعالى ( مما ترك ) ولم يقل ( وما بقى ) وشرع الله الأولويات فتدفع الفرائض لأهل الفرائض كاملة الأولى فالأولى فإن بقى بعد الفرائض الكاملة شئ فهو لصاحب الدور في الأولوية وإن لم يبق شئ فلا شئ لمن تأخرت أولويته ،

١٠ - ( مسألة توريث أولى الأرحام )

( عمر ابن الخطاب )

كان قد كتب كتاباً بتوريث العمة ثم دعا به فحاه بالماء ↑ وقال حتى يسأل عنها ويستخير فيها ثم قال ( لو رَضِيكَ اللهُ وارثة أقرك ) قالها مرتين ↓ وقال عجباً للعمة تورث ولا ترث ↑ وقال بتوريث ( ولد البنات وولد الأخوات وولد الأخوة من الأم والعم من الأم والأخوال والجد أبو الأم ) من أولى الأرحام ↑ وقال بتوريث ( بنات الأخوة ، والعمات من جميع الجهات ، والخالات ، وبنات الأعمام ، كل جدة أدلت بأب بين أمين أو بأب أعلا من الجد ) ↓

( علي ابن أبي طالب )

كان يقول بتوريث الدين ورثهم عمر ابن الخطاب وعددناهم آنفاً ↑ ↓ ( ابن مسعود وأبو عبيدة ابن الجراح ومعاذ بن جبل وأبو الدرداء ) كانوا يقولون بتوريث من عددنا آنفاً من أولى الأرحام ↓ ↓

( زيد ابن ثابت )

كان يقول بتوريث من عددنا آنفاً من أولى الأرحام ↓ ↑

( علي بن أبي طالب )

كان ينزل بنى الأخوة مع الجد منزلة آبائهم ( أى من حيث الميراث ) ، ولم يكن أحد من الصحابة يفعل غير ذلك ↓

( ابن مسعود )

كان ينزل كل ذى رحم منزلة من يجر إليه ، فيجعل العمة كالأب  
والخاله كالأم ، ويقسم المال بينهما أثلاثاً ↓

( حكم للشرع )

جميع أقارب الميت هم له أولو أرحام سواء منهم العصبة وغير العصبة ،  
سواء منهم للنسب والصهر ، يرث من أولى الأرحام ( بالفرائض ) من سماهم  
للقرآن الكريم ، ويرث من أولى الأرحام ( البواقى ) أى رجل من الأحياء  
إن كان هو أولى الموجودين على قيد الحياة ، أو كان هو الوحيد الباقى حياً  
ولا يرث أحد من النساء مهما كانت قرابته مثقال ذرة من البواقى ، النص  
القطعى الثبوت المتواتر فى الصحيحين حاسم فى أن البواقى للرجال لا للنساء قال  
ﷺ [ ألحقوا الفرائض بأهلها فما أبقت فلاولى رجل ذكر ] وتحديد فريضة  
مسماة لغير أهل الفرائض الذين سماهم القرآن بقولهم ينزل كذا منزلة كذا  
وينزل كذا منزلة من يجر إليه وغير ذلك من الأقوال هو حكم بالظن والرأى  
باطل بطلاناً كلياً ، هو شرع ما لم يأذن به الله ، وأى شرع لم يأذن به الله هو شرع  
مفترى وهو شرك وظلم عظيم

١١ - ( مسألة ميراث الكافر )

( أسامة ابن زيد )

روى مسلم فى صحيحه ( مسلم ٥/٥٩ ) من ثلاثة طرق عن أسامة ابن زيد  
أن رسول الله ﷺ قال [ لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم ]  
( معاوية ابن أبى سفيان )

قال نرث أهل الكتاب ولا يرثونا ، كما يحل لنا النكاح فيهم ولا يحل  
لهم ↓↓↓

( معاذ ابن جبل )

سئل وهو باليمن أن يهودياً مات وترك أختاً مسلماً فقال سمعت رسول  
الله ﷺ يقول [ يزيد الإسلام ولا ينقص ] يريد بذلك تحليل ميراث المسلم من  
الكافر ↓↓↓

( ١٦م - ديوان المواريث )

( حكم الشرع )

النص القطعي الثبوت في حديث أسامة قاطع كالسيف لامع كأسنان الرمح لا يطعم معانداً إلا البوار وما للظالمين من أنصار .

١٢- ( مسألة ميراث المكاتب )

( عمر وابن عمر وزيد ابن ثابت وعائشة وأم سلمة )

قالوا المكاتب عبد ما بقي عليه درهم ↑ ولا يرث ولا يورث ↓

( عمرو علي )

قالا إذا أدى المكاتب النصف فلا رق عليه ↓

( ابن مسعود )

قال إذا أدى المكاتب ثلثاً أو ربعاً فهو غريم ( أى لا رق عليه ) ونحوه

من رقيق إلى حر مدين ↓

( ابن عباس )

قال إذا كتب المكاتب الصحيفة فهو غريم ( أى لا رق عليه ) ↓

( حكم الشرع )

المكاتب عبد كاتب سيده على مبلغ يعتقه بعد تمام أدائه ، فقبل هذا التمام لا إلزام على المالك يعتقه لأن شرط العتق لم يتم ، والعبد لا يعتق نفسه ، ولا نص بشيء من تلك التفاني التي فتقوها بأرأسهم وأهواشهم من قولهم إذا أدى النصف ، إذا أدى الثلث ، إذا أدى الربع ، إذا كتب الصحيفة فكل ذلك باطل شرعاً لا اعتبار له ولا يعمل به ، ولقد ناقض عمر نفسه في ذلك تارة يقول هو عبد ما بقي عليه درهم ( وهو الصواب ) وتارة يقول إذا أدى النصف فهو غريم . والصواب هو أن المكاتب عبد حتى يؤدي آخر نجومه . هو عبد ما بقي عليه درهم كما قالوا .

والمكاتب يرث ، لأن نص يمنعه من ذلك ، وهو يورث إن ترك وفاء لباقي نجومه الواجبة عليه لسيده فما تركه بعد تلك النجوم فهو لورثته وإن لم يترك وفاء فهو على أصل الرق لم يتغير وهو ميراث لورثة سيده وما أداه قبل ذلك من بعض نجومه فهو من حق سيده ، كل مالك له كامل الحق أن يستغل رقيقه فيما يشاء ويأخذ كسب يده .



### ١٣ - ( مسألة ميراث المبتوتة )

( فاطمة بنت قيس )

روى مسلم في صحيحه ( ١٩٥/٤ - ١٩٧ ) أن فاطمة بنت قيس (ض) طلقها زوجها البتة فخاصمته إلى النبي ﷺ في السكنى والنفقة فقال لها النبي ﷺ [ لا نفقة لك ولا سكنى فأسكنها النبي ﷺ عند ابن أم مكتوم الأعشى حتى أتمت عدتها أنكحها أسامة ابن زيد ] .

( ابن عباس )

قال تعتد المبتوتة حيث شاءت<sup>(١)</sup> ↑ أي لا سكنى لها على مطلقها .

( علي ابن أبي طالب )

المبتوتة لا نفقة لها<sup>(٢)</sup> ↑

( ابن مسعود )

قالا يلجأ بالسكنى للمبتوتة ↓ هذا ضد النص .

( عمر ابن الخطاب )

لمطلقة ثلاثا لها السكنى والنفقة ما دامت في عدتها ↓ هذا ضد النص .

( عبد الله ابن الزبير )

لا ترث المبتوتة في عدتها<sup>(٣)</sup> ↑

( عثمان ابن عفان )

ترث المبتوتة إن طلقها في مرضه ومات في عدتها ↓

( حكم الشرع )

قضاء رسول الله ﷺ أن المبتوتة ليس لها على مطلقها لا سكنى ولا نفقة حاسم في قطع كل علاقة بينها وبين مطلقها وما دامت لا نفقة لها فمن باب أولى لا ميراث لها . وكيف ترث الأجنبية من رجل انقطعت كل علاقة لها به ؟ !!  
وقيد المرض هو شرط باطل ، كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل لا فرق بين الطلاق في المرض أو في الصحة ، خيالات الفقهاء لا تنعش شرائع الدين

(١) المحل ١١/٦٧٠ . (٢) المحل ١١/٦٧٤ - ٧٥ . (٣) نج ٩/٣٦٦ .

### ١٤ - { مسألة ميراث القاتل }

( عمر وزيد ابن ثابت وابن مسعود وابن عباس )

قالوا قاتل الخطأ لا يرث ↓ لا نص بهذا فهو باطل :

( على ابن أبي طالب )

قال قاتل الخطأ يرث المال دون الدية ↓ هذا تخصيص بالرأى لا نص به فهو

باطل .

### { حكم الشرع }

قاتل الخطأ هو على أصل الميراث الذي شرعه الله تعالى له لم يصح أى

نص ينسخه أو يغيره .

{ لا حجة في الدين في قول أو فعل أحد كائناً من كان دون

رسول الله ﷺ }

ينبني بكل جلاء ووضوح من الأمثلة التي سقناها عن أخطاء الصحابة واختلافاتهم أنهم بشر غير معصومين يخطئون كما يخطئ سائر الناس فلا حجة في أى قول أو فعل يصدر عنهم ما لم يكن مقروناً بالنص الصحيح المتيقن من كتاب الله أو سنة رسوله إذ لا حجة في الدين في قول أو فعل أى إنسان كائناً من كان دون رسول الله ﷺ وأنه لا ينبغي لمسلم أن يتبع الخطأ في دينه، وأى شرع في الدين لم يأذن به الله هو شرك وظلم وأى تحريم أو تحليل مخالف لما أنزل الله وفصل رسوله هو افتراء الكذب على الله ، واتباع العلماء أو الفقهاء أو الكبراء على خلاف ما أمر الله وما أنزل في كتابه أو فصل رسوله هو عبادة هؤلاء الفقهاء أو العلماء أو الكبراء قد قاتلها الله وزجر عنها أشد الزجر ، فانتهاوا أيها المسلمون عن اتباع أى شرع ليس في كتاب الله قال تعالى { اتبعوا ما أنزل إليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه أولياء قليلاً ما تذكرون } (١) .

# ١٠- باب ضلالات في الموارِيث

المجموعة الأولى

## ضلالات في الكلالة

أقوال الفقهاء

المذهب والمرجع	رأى المذهب وحجته والرد المختصر رمز أصواب خطأ ↓
عمر ابن الخطاب <sup>(١)</sup> الفخر الرازي <sup>(٢)</sup> الفخر الرازي <sup>(٣)</sup>	الكلالة ما سوى الولد ↑ الكلالة ما سوى الوالدين والولد ↓ المراد بالولد في الآية (إن امرؤ هلك ليس له ولد) المراد هو الولد الذكر ↓ قال البنت لا تحجب الأخت عن الميراث لكن يحجبها الولد الذكر ↓ وقال الأخت لا تترث مع الوالد بالأجماع ↓ قد أهلكهم ضلالة الأجماع
الجمهور <sup>(٤)</sup> ابن حزم <sup>(٥)</sup>	الكلالة من لا ولد له ولا والد ↓ الكلالة انعدام ولد الميت (ابن أو ابنة) ↑ قال والكلالة أيضاً ابن الإبن وإن سفل ↓ قال والكلالة أيضاً انعدام الأب وأب الأب وإن علا ↓ الأخ للأم والأخت للأُم ترثان مع الأب ↑ أي الأب لا يحجب الأخوة
ابن عباس <sup>(٦)</sup> مالك <sup>(٧)</sup>	الكلالة نوعان : (١) الكلالة التي يرث فيها الأخوة للأم عند انعدام الولد والوالد ↓ (٢) الكلالة التي يكون الأخوة فيها عصبة أي (أشقة أو للأب) إذا لم يكن ولد ↓

(١) التفسير الكبير ٩/٢٢١-٢٢٢ (٢) التفسير الكبير ١١/١٢١ (٣) فتح ١٢/٢٦

(٤) المحل ١٠/٣٤٠-٣٤١ (٥) الموطأ ٣١٩

رأى المذهب وحجته والرد المختصر رمزاً صواباً خطأ  
 قال اجمعوا على أن الأخوات عصبة البنات يرثن ما فضل  
 من البنات  
 قالوا : الأخوات عصبة البنات يأخذن ما فضل عنهن  
 قالوا : لا ترث الأخت أصلاً مع ابنة  
 وقالوا : لا ترث مع ابنة ابن  
 لا ترث الأخت مع الابنة أو الابن  
 لا ترث الأخت مع ابن الابن  
 لا ميراث لولد الأم أصلاً مع الأب  
 الأخ للأُم والأخت للأُم يرثن مع الأب  
 الأخوة لا يرثن مع ولد الأبناء ولا مع أب الأب أي  
 الأحفاد والأجداد يحجبون الأخوة  
 الأشقة لا يرثن مع ابن الابن ولا مع الأب الأخوة  
 الأشقة يرثن مع البنت ومع بنت الابن  
 لا يرث الأخوة للأُم مع ولد الابن ولا مع الأب ولا مع الجد  
 قال الآية (وان كان رجل يورث كلاله أو امرأ قوله أخ  
 أو أخت ...) المقصود بها الأخوة للأُم بأجماع  
 أهل العلم أهلكتهم ضلالة الأحماع لما أخضعوا لها النصوص  
 الكلاله من لا ولد له  
 الأخوات مع البنات عصبة لهن ما فضل  
 قال إذا اجتمع الأخوات الشقيقات والأخوات للأب  
 ورث الشقيقات دون الأخوات للأب  
 وقال ولكن إذا كان مع الأخوات للأب أخ ذكر فانه  
 يعصبن فيرثن ما بقي من البنات للذكر مثل حظ الأنثيين  
 وقال لا يرث أخ ولا أخت شقيق أو لأب مع ابن الابن  
 وان سفل ولا مع الأب  
 الأخوة الأشقة يحجبهم الابن والأب والجد  
 وقال الأخوة للأُم يحجبهم الولد وولد الابن والأب والجد

المذهب والمرجع

ابن بطال (١)

مالك والشافعي (٢)  
 وأحمد وأبو حنيفة

ابن عباس وابن  
 الزبير وأبو سليمان (٣)

ابن حزم (٤)

ابن حزم (٥)

ابن حزم (٦)

ابن عباس (٧)

مالك (٨)

بن قدامة (٩)

ابن قدامة (١٠)

ابن عباس (١١)

ابن قدامة (١٢)

أبو حنيفة

(١) فتح ٢٤/١٢ (٢) المحل ٣١٨/١٠ - ٣١٩ (٣) الموطأ ٣١٤ - ٤١٦

(٤) المغني ١٦٨ - ١٦٩/٦ (٥) المغني ٢٠١/٦ - ٢٠٢

### ( الرد المفصل بالنص والبرهان لا بالرأى )

الكلالة عند الله عز وجل ، كما بينها في كتابه العزيز هي الميت الذي مات ولم يخلف وراءه ابناً ولا بنتاً من صلبه مباشرة : لا من صلب أبنته ولا من بطن بنته ، فهذا هو الميت الذي يورث كلالة ، فيدخل في ميراثه اخوته ، يرثون بفرائضهم المسماة في القرآن الكريم ، يدخلون الميراث ذكوراً كانوا أو إناثاً ، أشقة كانوا أو غير أشقة ، بلا أدنى فرق في ذلك كله ، لم يخصص الله ولا رسوله أى شيء من ذلك ، وكذلك المرأة التي لم تخلف وراءها ابناً من بطنها مباشرة أو بنتاً ، لا من صلب أبنتها ولا من بطن بنتها ، فهذه أيضاً هي التي تورث كلالة فيدخل ميراثها اخوتها ، ذكوراً أو إناثاً أشقة أو غير أشقة بلا أدنى فرق في ذلك كله

أى أن الميت أو الميتة الذي خلف وراءه ولو ابناً واحداً ، ولو ابنة واحدة ، فهذا لا يورث كلالة ، لا يدخل في ميراثه أو في ميراثها أحد من اخوته بالمرّة

ابن واحد أو ابنة واحدة للميت ، يحجب جميع الاخوة عن الميراث ، لا يحجبهم عن الميراث غير الابن المباشر أو الابنة المباشرة ، لا يحجبهم الأحفاد ، ولا يحجبهم الآباء أو الأجداد ، شرائع الله تعالى هي الهدى والرشاد ، أما خيالات الرؤوس فهي عين الفساد

الله تعالى عرف الكلالة في كتابه ، وأفتى فيها عباده كيلاً لا يضلوا أفتاهم أن الكلالة هي الميت الذي ليس له ولد ، قال تعالى ﴿ يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة إن امرؤ هلك ليس له ولد ﴾ (١)

الأحفاد لا يحجبون الاخوة عن فرائضهم بل هم المحجوبون ، والأجداد لا يحجبون الاخوة عن فرائضهم بل هم المحجوبون ، الأحفاد والأجداد لا فرائض لهم والاخوة أهل فرائض ، الأحفاد والأجداد مبعثون عن ميراث الفرائض ، والاخوة يدخلون بما لهم من فرائض ، هذا هو الحق المبين ، منزل من رب العالمين ، ولكن الشيطان استشاط بالدين في حرب ضروس ، فأوقر بخرافات تلك الرؤوس

الإخوة بجميع أنواعهم ، أشقة أو غير أشقة ، ذكوراً أو إناثاً ، يدخلون الميراث عند عدم الولد فيرثون مع الأزواج : ويرثون مع الأبوين بفرائضهم المسماة في القرآن ، وعندما يدخل الإخوة من أى نوع كانوا ، ذكوراً أو إناثاً ، أشقة أو غير أشقة ، تنحط فرائض الأبوين من الثلث إلى السدس ، توسعة من الله تعالى لهم ، لكي ينالوا من الميراث ما كتب الله لهم هذا هو الحق الذى لا يمارى ، هذا هو النور الذى لا يتوارى ، دع المعرضين عن الحق والنور فى الظلام حيارى ، هذا هو النور والبرهان ، الذى أنزله الله فى القرآن ، قال تعالى ﴿ يا أيها الناس قد جاءكم برهان من ربكم وأنزلنا إليكم نوراً مبيناً ، فأما الذين آمنوا بالله واعتصموا به فسيدهم إليه صراطاً مستقيماً ﴾ (١)

فأما الذين سعدوا بالنور والبرهان ، فهؤلاء الذين آمنوا بالله واعتصموا به ، وأما الذين أعرضوا عن النور والبرهان ، فأولئك الذين استمروا البهتان ، واتبعوا كل شيطان ، وأعرضوا عن هدى القرآن ﴿ وهم يهون عنه وينأون عنه وإن يهلكون إلا أنفسهم وما يشعرون ﴾ (٢) إنما أنزل الله النور لمن يستطيع أن يرى النور ، وأما الموتى فما أنت بمسمع من فى القبور ، إنما أسمع الله البرهان ، من كان له قلب وآذان ﴿ إن فى ذلك لذكرى لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد ﴾ (٣)

هذا النور والبرهان ، رآه ووعاه من وفقه الله لهداه ، قال عمر ابن الخطاب (رض) الكلاله هى ما سوى الولد فقط ، لا الأب ولا الأجداد ، ولا من سفل من الأحفاد

ولكن التابعين من الفقهاء الذين صرفوا عن هذا النور والبرهان ، وأطلقوا لخيالهم العنان ، واتبعوا خطوات الشيطان ، قد تقولوا على الله أقوالاً ، فصلوا عن الحق ضلالاً ، خالفوا النص الصريح الفصيح فى القرآن الكريم ، وتحكموا فى شرائع الدين بالآراء والأهواء ، فصلوا عن سبيل الله ضلالاً بعيداً ، ونحن نذكر فيما بلى بعض تلك الضلالات المترتبة على أهوائهم وآرائهم فى شرعة الكلاله :-

(١) النساء ١٧٤ - ١٧٥ (٢) الأنعام ١٦ (٣) ق ٣٧

## الضلالة الأولى

زعموا زعماً فاسداً أن الابن الذكر دون البنت الأنثى هو وحده الذي يحجب أخوة الميت عن الميراث ، وأن بنت الميت لا تحجبهم . وغللوا هذا البهتان بمزيد من العتو والطغيان ، عتوا عن أمر ربهم ، وطغوا على معاني القرآن ، بتأويل آثم ما أنزل الله به من سلطان ، قالوا إن المقصود بكلمة ( ولد ) في الآية الكريمة ( ان امرؤ هلك ليس له ولد ) هو الولد الذكر فقط !!! هكذا زين لهم الشيطان فبدلوا كلمات الله ، وبهتوا باللغة والقرآن ، وافتحموا مغاليق الغيب يترجمون مقصود الله بما يحلو لهم ، ويتقولون على الله غير الحق افتراء على الله ( قل أتنبئون الله بما لا يعلم في السموات ولا في الأرض سبحانه وتعالى عما يشركون )<sup>(١)</sup> !!!

الله عز وجل يقول ( ان امرؤ هلك ليس له ولد ) يريد جنس الولد ، جنس الذرية ، ذكر أو كان أو أنثى ، البنت من ولد الميت ، والابن من ولد الميت ، كل منها يحجب الأخوة عن الميراث ، وهم يعاندون الله بأهوائهم ويقولون لا . . . الولد هو الذكر !!! مراد الله هو الذكر !!! نحن أعلم بمراد الله !!!

أيها المبدلون للحقائق ، الواقعون الموقعون في المهالك ، أخبرونا آله أوحى لكم بذلك ؟ أم للرسول نقل لكم عن ربه شيئاً من ذلك ؟ أم لسان العرب قد تغير مجازة لأهوائك ؟ !!!

كلمة ( ولد ) حينما وجدت في القرآن الكريم ، تدل على جنس الذرية ، تدل على الابن الذكر ، وعلى الإبنة الأنثى ، لا على الذكر خاصة ، الابن ولد ، والإبنة ولد ، قال تعالى ( يا أيها الناس اتقوا ربكم واخشوا يوماً لا يجزى والد عن ولده ولا مولود هو جاز عن والده شيئاً )<sup>(٢)</sup> أراد بكلمة ( ولد ) جنس الذرية ، ذكر أو كان أو أنثى ، ولم يرد به الذكر خاصة ، وقال تعالى ( لا أقسم بهذا البلد ووالد وما ولد )<sup>(٣)</sup> أراد بكلمة ( ولد ) جنس الذرية ، ذكر أو كان أو أنثى ، ولم يرد به الذكر خاصة ، وقال تعالى في سورة النساء ( ان امرؤ هلك ليس له ولد ) أراد بكلمة ولد

(١) يونس ١٨ (٢) لقمان ٢٢ (٣) البلد ١ - ٢

جنس الذرية ذكراً كان أو أنثى ، ولم يرد به الذكر خاصة ، وفي كل آية في القرآن الكريم جاء فيها ذكر كلمة ( ولد ) أراد بها جنس الذرية ولم يرد بها الذكر خاصة

وفي الأحاديث النبوية الشريفة ، حيثما ذكر لفظ ( ولد ) أريد به جنس للذرية ذكراً كان أو أنثى ، ولم يرد به الذكر خاصة

قال رسول الله ﷺ لهند ابنة عتبة زوج أبي سفيان ابن حرب ، لما استخبرته عما يحل لها من مال أبي سفيان لتنفق منه على أولادها منه قال لها [ خذى ما يكفيك وولديك بالمعروف ] <sup>(١)</sup> أراد بكلمة ( ولد ) ذريته ذكوراً أو إناثاً ولم يرد بها الذكر خاصة

وقال رسول الله ﷺ فيما يبقى للعرض من عمل بعد موته ، قال [ . . . وولد صالح يدعوه له ] <sup>(٢)</sup> أراد بكلمة ( ولد ) جنس الذرية ذكراً كان أو أنثى ولم يرد به الذكر خاصة

وقال رسول الله ﷺ لما سأله أم سلمة عن الغسل من الاحتلام وحصول شبه المولود لأبيه أو أمه قال : [ فبم شبه الولد ؟ ] <sup>(٣)</sup> أراد بكلمة ( ولد ) جنس الذرية ، ذكراً كان أو أنثى ولم يرد به الذكر خاصة

وقال رسول الله ﷺ [ لو أن أحدكم إذا أتى أهله قال بسم الله اللهم جنبنا الشيطان وجنب الشيطان ما رزقنا فقضى بينهما ولد لم يضره ] <sup>(٤)</sup> أراد بكلمة ( ولد ) جنس الذرية ذكراً كان أو أنثى ولم يرد به الذكر خاصة

وقال رسول الله ﷺ يذكر خديجة بعد وفاتها بالثناء عليها [ وكان لي منها ولد ] <sup>(٥)</sup> أراد بكلمة ( ولد ) جنس الذرية ذكراً كان أو أنثى ، ولم يرد بها الذكر خاصة

وقال رسول الله ﷺ [ أما امرأة مات لها ثلاثة من الولد كانوا لها حججاً من النار ] <sup>(٦)</sup> أراد بكلمة ( ولد ) جنس الذرية ذكوراً أو إناثاً ولم يرد به الذكر خاصة

(١) البخاري نفقات ٩ (٢) مسلم ، وصية ١٤ (٣) (٦٠٩١) فتح (٤) (١٤١) (٥) (٣٨١٨) فتح (٦) (١٢٤٩ - ١٣٨١) فتح



وقال عليه السلام لعائشة لما سئله عن سبية من سبايا للعرب [ اشترىها وأعتقها فانها من ولد اسماعيل ] أراد بكلمة ( ولد ) جنس الذرية ذكوراً أو أنثى ولم يرد به الذكر خاصة

وفي لسان العرب يقال ولد الزنا ، ولد الملاعة : يراد بذلك ما ولد للزنا أو ما ولد للملاعة ذكراً كان أو أنثى ولم يرد به الذكر خاصة فكلمة ( ولد ) في كتاب الله ، وفي كلام رسوله ، وفي لسان العرب ، يراد بها جنس الذرية ذكوراً أو أنثى ، ولا يراد بها الذكر خاصة

فمن حالف هذا المعنى الذائع الشائع ، وقال مكابرةً وعناداً وانتصاراً لباطل مفرياته أن كلمة ( ولد ) في الآية الكريمة يراد بها الولد الذكر ، فقد أوغل في الضلال ، وتجاوز حد التنطع ، قال عليه السلام [ هلك المنتطعون ] قاهلاً ثلاثاً

ومن عجائب الزيغ الظنين ، والرافى المرين ، أن يرجع أحدهم ما يسمى بالاجماع على أمر الله وأمر رسوله في شرائع الدين !!! الله يقول في القرآن العظيم أن الكلالة هي عدم الولد ، ودهاقين الشقاق والاختلاف يقولون الكلالة هي عدم الوالد والولد بالاجماع !!! لو أنطق الله هذا الاجماع ، كما أنطق جلود المحرمين ، لتبرأ منهم الاجماع ، ولشهد على المقرين بالخسار والضياع ، وآأسفاه على ضلال الأشياع والأتباع ، ألا جماع أعز عليكم من أمر الله ورسوله ؟ !! وفضلاً عن حتمية سقوط أى إجماع يعارض قول الله أو قول رسوله فإن كل ما يتجهجون به أنه إجماع إنتصاراً لباطلهم هو في الحقيقة إجماع زائف لاحقيقة له ، فهنا مثلاً في قضية الكلالة قد عارض عمر دعواهم وخالف باطلهم ونطق بالحق المطابق للفرآن فقال : الكلالة هي الميت الذى ليس له ولد ، الكلالة هي عدم الولد ، لا كما يقولون أن الكلالة عدم الوالد والولد ، وقال ابن عباس مثل ذلك ، فأين هو الاجماع المزعوم ؟ !!! قل إن هدى الله هو الهدى ( ومن يضل الله فإله من هاد )

هؤلاء الذين وكبوا هذه الأحموة ، وقالوا أن كلمة ( ولد ) في الآية

الشريعة يراد بها الذكر دون الأنثى ، قد تولدت من ضلالتهم مفسد  
كثيرة نذكر منها ما يلي :-

### ١ - ( المفسدة الأولى ) تبديل كلمات الله

قال تعالى في القرآن العظيم يفتى عباده عن الكلالة وأنها الميت الذي  
ليس له ولد ﴿ يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة إن امرؤ هلك ليس  
له ولد ﴾ أى أن الميت الذى خلف ابناً ذكراً أو ابنة أنثى لا يورث  
كلالة ، فغيروا وبدلوا كلام الله وقالوا الذى خلف ابنة أنثى يورث كلالة  
فتدخل الأخوة في ميراثه ١ ١ ١ ولقد أخبر النبي ﷺ أن ذلك التغيير في  
كلمات الله وشرائع الدين سيحدث بعده ، وقال [ سحقاً سحقاً لمن غير  
بعدي ] <sup>(١)</sup> وكلمات الله وشرائعها هي من أعظم نعمه على العباد قال تعالى  
﴿ ومن يبدل نعمة الله من بعد ما جاءته فإن الله شديد العقاب ﴾ <sup>(٢)</sup> وقال تعالى :  
﴿ ألم تر إلى الذين بدلوا نعمة الله كفراً وأحلوا قومهم دار البوار . جهنم  
يصلونها وبشئ القرار . وجعلوا لله أنداداً ليضلوا عن سبيله قل تمتعوا  
فإن مصيركم إلى النار ﴾ <sup>(٣)</sup>

### ٢ - ( المفسدة الثانية ) شرع ما لم يأذن به الله

شرع الله تعالى أن وجود الابن الذكر أو البنت الأنثى ينفي الكلالة فلا  
يدخل الاخوة الميراث عند وجود أى منهما ، وشرع الفقهاء أن وجود  
البنت لا ينفي الكلالة ، فيدخل الاخوة الميراث ، يدخلون شركاء رغم وجودها ،  
فنصب الفقهاء أنفسهم شركاء الله في التشريع ، فشرعوا من الدين ما لم يأذن به الله ،  
قال تعالى : ﴿ أم لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله ولولا  
كلمة الفصل لقضى بينهم وإن الظالمين لهم عذاب أليم ﴾ <sup>(٤)</sup>

### ٣ - ( المفسدة الثالثة ) افتراء الكذب على الله

لما استباح المفترون حرمة البنت ورفضوا حجبتها الاخوة واقحموها على  
الورثة من أهل الفرائض يشاركونهم في الميراث زوراً وبهتاناً وظلماً وعدواناً

(١) (٦٠٨٤ صحيح البخاري) (٢) البقرة ٢١١ (٣) إبراهيم ٢٨ - ٣٠  
(٤) الشورى ٧١

فقد حرموا على الورثة بعض المال الذي يستحقونه وأحلوا للأخوة من المال ما لا يستحقونه، فكان هذا التحليل والتحريم الكاذب الباطل افتراء الكذب على الله قال تعالى ﴿ ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام لتفتروا على الله الكذب ان الذين يفترون على الله الكذب لا يملحون متاع قليل ولهم عذاب أليم ﴾ (١)

#### ٤ - ( المفسدة الرابعة ) أكل أموال الناس بالباطل

لما هدم المبطلون حجابة البنت التي شرعها الله وتسوروا على الورثة المحراب، واستباحوا ما استباحوا من ظلم واغتصاب، كان ذلك أكلاً لأموال الناس بالباطل وقد نهى الله ورسوله عن ذلك قال تعالى ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ﴾ (٢) وقال ﷺ [ ألا إن دعاءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام ] (٣)

#### ٥ - ( المفسدة الخامسة ) الحكم بغير ما أنزل الله

لاشك أن ما فعل الفقهاء بتوريث الاخوة مع وجود بنت للميت هو حكم بغير ما أنزل الله وهذا من أعظم الآثام والخطايا عند الله سبحانه الله تعالى كفراً وظلماً وفسقاً، قال تعالى ﴿ ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون ﴾ (٤) وقال تعالى ﴿ ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون ﴾ (٥)، وقال تعالى ﴿ ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون ﴾ (٦)

### ٢ الضلالة الثانية : كلاله الآباء

اعتبر المبطلون المخالفون للقرآن جهرة أن عدم الوالد يشكل كلاله ، افتراء على الله وتحكماً في الدين برأى أنفسهم ، قالوا الكلاله عدم الوالد والولد ، وقالوا الكلاله من لا ولد له ولا والد ، وقالوا الكلاله ما سوى الوالد والولد ، أى أن الميت الذى لم يترك أباً فهو يورث كلاله ، فيدخل الاخوة في ميراثه ، وذلك خلافاً لفتوى الله عز وجل في القرآن الكريم أن الكلاله من ليس له ولد ، فلا ذكر ولا دخل للوالد في الكلاله

(١) النحل ١١٦ (٢) النساء ٢٩ (٣) (١٧٣٩ - ٤٠ - ٤١ طبع)

(٤) (٥) (٦) المائدة ٤٤ - ٤٥ - ٤٧

ان المرء ليخار دهشة وأسفاً من معارضة المشتغلين بالفقه للنص القرآني الصريح ، بالرأى الفاسد القبيح ، بلا برهان أو دليل ﴿ قل هاتوا برهانكم ان كنتم صادقين ﴾ ثم قولكم الكلالة عدم الوالد والولد معناه أن وجود الوالد يحجب الاخوة عن الميراث ، مثلما يحجب وجود الولد الاخوة عن الميراث ، وهذا المركب الفاسد فضلاً عن كونه هو في نفسه افتراء الكذب على الله ، وهو شرع مالم بأذن به الله ، فانه يهوى بكم وبمن اتبع شرعتكم ، في متاهة متجذبة ذات ثلاث شعب مالمكم إلى خروج منها من سبيل ، قد تقطعت بكم الأسباب ، فلا تستطيعون حيلة ولا تهتدون سبيلاً

الشعبة الأولى : هي عدم الوالد مع وجود الابن ، ما حكمه ؟ ! هل يورث الميت كلاله في هذه الحالة ؟ ! فيفتحكم إخوته الميراث ، فيلتمون ثلث الميراث ، وأولاد الميت أصحاب هذا المال ينظرون إليهم جزعاً وهلعاً ؟ ! هل يكون ذلك بسبب انعدام الوالد ؟ ! ان قلتم نعم فقد أقررتم بالغصب الفاضح ، والظلم القادح لأولاد الميت ، وإن قلتم لا ، بل أولاد الميت أحق بميراث أبيهم ، فقد ناقضتم أنفسكم إذ لم يعد عدم الأب سبباً في الكلالة كما زعمتم

والشعبة الثانية : هي عدم الابن مع وجود الوالد ، ما حكمه ؟ ! هل وجود الوالد يمنع ميراث الكلالة رغم أن الميت ليس له ولد ؟ ! أى هل يحجب الوالد الاخوة عن الميراث الذي حل لهم في شرع الله بسبب عدم الولد ؟ ! وجعل الله لهم فيه فرائض مسماة ؟ ! إن قلتم لا يرث الاخوة هذا بسبب وجود الأب ، فقد حرمتهم عليهم ما أحل الله لهم من ميراث الكلالة كما عرفها القرآن ، وإن قلتم بل يرث الاخوة من هذا الميراث كما أمر الله في مال الميت الذي ليس له ولد ، فقد ناقضتم أنفسكم بإبطال حجة الأب التي جعلتموها له زوراً وبهتاناً

والشعبة الثالثة هي عدم الوالد وعدم الولد معاً ما حكمه ؟ ! هل تكون كلاله مثل عدم الوالد وحده مع وجود الولد ، أم تكون كلاله مثل عدم الولد وحده مع وجود الوالد ؟ ! أم لكل من الكلالات الثلاث حكم مستقل مخالف للكلالات الأخرى ؟ !

هذا الجبال كله واقع إذا قصرنا الكلالة على فقد الذكور فقط ، عدم الأب أو عدم الابن ، أما إذا وسعنا احتمالات القضاء ، وأدخلنا في الحكم النساء ، فقد طم البلاء ، إذا يتسع الحرق على الراقع ، وتزدحم المشكلات ما لها من دافع ، فهناك من التباديل والتوافيق ما يربك كل إنسان ، فإذا الحلیم الرشید تائه حيران ، ونضرب لذلك بعض الأمثلة ما الحكم فيها ؟

- ١ - وجود الأم مع عدم الأب وعدم الابن
- ٢ - وجود الأم مع عدم الأب ووجود الابن
- ٣ - وجود الأم مع وجود الأب وعدم الابن
- ٤ - وجود الأم مع وجود البنت وعدم الأب وعدم الابن
- ٥ - وجود البنت مع عدم الأب وعدم الابن

ولوشنا للأنا صحيفة من تلك التباديل والتوافيق المختلفة للموجودين والمفقودين ممن يملك حجب الاخوة شرعاً بأمر الله ، ومن يملك حجب الاخوة زووا وبهتانا باقتراء المصنفين

وما ألقى الناس في تلك الحطمة إلا إقتراء الكذب على الله وشرع ما لم يأذن به الله ، ولو اقتصر الحكم على الشرائع البصيرة المنيرة التي من عند الله لما وقع أدنى اشكال ولخرجت الأحكام كلها صادقة شائعة كأمثال الجبال ، الكلالة عدم الولد فقط ( إبن أو بنتاً ) وجود أى منهما يحجب جميع الاخوة عن الميراث ، وغياهما جميعاً يفتح باب الكلالة فيدخل الاخوة الميراث ، لا الزوج ولا الأب ولا الأم لهم أى دخل في الكلالة لا يحجبون أحداً من الاخوة ، جفت الأقلام وطويت الصحف ، إن ربي على صراط مستقيم

### ٣ - الضلالة الثالثة : كلالة الأحفاد

هذا باطل جديد من أباطيل الكلالات المفتراة ، باطل كلالة الأحفاد بعد كلالة الآباء ، قال أصحاب هذه الفرية أن وجود الأحفاد يحجب الاخوة عن الميراث كما قال الآخرون أن وجود الآباء يحجب الاخوة عن الميراث ، وكلا القولين باطل ، لا الآباء ولا الأحفاد يحجبون الاخوة عن الميراث ، الاخوة لا يحجبهم عن الميراث إلا ولد الميت مباشرة لاولد ولده ،

ولقد الميت فقط كما شرع الله لعباده في القرآن ، فلا وزن ولا التفات إلى أى شيء من هذا الأفك والبطلان ، الشرائع من عند الله لا من عند الإنسان ، انقلدوا أنفسكم من الشرك أيها الناس ، أجعلتم الفقهاء أو الكبراء أئداد الله ؟ يشرعون لكم من الدين كما يشرع الله ١١٢ وأنتم أيها الوضاعون الشرائع في الدين ما ظنكم برب العالمين ؟ أيرضيه شرككم ؟ أم أنتم لا محالة مأخوذون بجرمكم ؟ ( قل الله أذن لكم أم على الله تفترون )<sup>(١)</sup>

وكل ما دخل من التلبيس والتخمين على كلاله الآباء المفتراة يدخل أيضا على كلاله الأحفاد المفتراة ، ولا ينبغي إضاعة الوقت والجهد بمناقشتها لابرار عيوبها فلا شرع في الدين يأتي من عند غير الله إلا هو معيب كتيب ، وحسبك من شر مبعاه

#### ٤ - الضلالة الرابعة : كلاله الأجداد

قال أصحاب هذه الفرية أن الأجداد أيضا محجبون الاخوة عن الميراث وغنى عن البيان أن هذه مجرد فرية عارية عن أى دليل أو برهان ، فلا محل لها في شرايع الدين الحقة ، وإنما موضعها النبذ وتطهير الدين من شوائبها ثم الأجداد والأحفاد هم أصلا بمعزل عن الميراث ، هم مبعدون عنه لا فرائض لهم بينما الاخوة هم من أهل الفرائض المسماة في القرآن ، فكيف صاغ لأصحاب تلك المفتريات أن يقدموا الأحفاد والأجداد على الاخوة ، بل جعلوهم محجبون الاخوة !!! كيف يطرد الدخيل الأصيل !!! ما هذا التضليل والتخيل !!!

#### ٥ - الضلالة الخامسة : حجابة الاناث فقط

هذه فريضة من ضلالة ( كلاله الآباء ) ، اختلف أصحاب هذه الضلالة منهم من قال الأب يحجب عن الميراث جميع الاخوة ( ذكورا وإناثا ) ومنهم من قال الأب يحجب عن الميراث الاخوات فقط ولا يحجب الاخوة الذكور ، وكلا القولين باطل ، الآباء لا يحجبون أحدا من الاخوة لا ذكورا ولا إناثا ، الأب أو الأم ليس فقط يحجبون الاخوة عن الميراث ، بل هم

لا ينقصون منه مثقال ذرة ، وعلى العكس من ذلك الاخوة يحطون ميراث الأب والأم من الثلث إلى السدس ، فانظر إلى مزالقي الرأي في الدين كيف تقلب الأوضاع وتعكس الأمور !!!

ومن عادة المفترين المجردين عن الحجة والبرهان أن يعمدوا إلى نعر مفترياتهم بأكذوبة الإجماع ، فقد قال قائلهم ( الأخت لانث مع الوالد بالإجماع )<sup>(١)</sup> !!! بالضبط كما يدفع المجرمون عن أنفسهم بالآمان الكاذبة يحلفون للناس ويحلفون لله وهم كاذبون ، قال تعالى ﴿ يوم يبعثهم الله جميعاً فيحلفون له كما يحلفون لكم ويحسبون أنهم على شيء ألا إنهم هم الكاذبون ﴾<sup>(٢)</sup> ومع ذلك فلا إجماع هناك ولا شبه إجماع ، أصحاب الفرية هم من التابعين وقد كذبها خيرهم من التابعين وفوق ذلك كذبها ابن عباس وابن الزبير<sup>(٣)</sup> وما قبحة أى إجماع حتى لو كان إجماعاً بالفعل ، ما قيمته وما وزنه أمام النص القرآني الحاسم أن الاخوة يرثون مع الأبوين فيحطون فرائضهم من الثلث إلى السدس ، فما خطب هؤلاء ؟ ! ألا تقرؤن القرآن ؟ !

#### ٦ - ( الضلالة السادسة : نوعا الكلالة )

ذكر الله تعالى في القرآن الكريم نوعين من الكلالة ، لكل منهما حكمه وفرائضه ، ولكن الفقهاء غيروا وبدلوا تبديلاً لقد جاءوا بشيء لا تمت إلى ما أنزل الله بأدنى سبب ، لا يمكن لقارىء آيتي الكلالة في سورة النساء من كتاب الله أن يجد شيئاً مما قال هؤلاء الفقهاء

كل من قرأ الآيتين ، بقلب سليم ، وهدى مستقيم ، غير مطبوع على قلبه بأفك قديم ، ولا عابد لأشياخة بفاسد التعاليم ، فسيهتدى إلى الحق وسيدرك الصواب باذن الله ، إذ لا حاجب يحجبه عن النور ، ولا صارف يصرفه عن الحق ، فاللفظ واضح صريح ، والمعنى جلى فصيح ، وقدمه على سواء الصراط ، وقلبه مطهر من الخرافات ، وذكر الله يطرد عنه الشيطان وله صراط ، قال تعالى ( ومن يعتصم بالله فقد هدى إلى صراط مستقيم )

(١) المجادلة ١٨ (٢) راجع أقوال الفقهاء في أول الباب

الشیطان یحتنك الغاوین ، وعُباد الطاغوت فی ضلال مبین ، والقرآن  
میسر للمتقین ، فطوبی للمخبتین ، قال تعالی ﴿ ولقد یسرنا القرآن للذکر  
فهل من مذکر ﴾ (١)

آیتا الکلاله فی سورة النساء اثنتان ، الأولى فی أول السورة ورقها (١٢)  
والثانية فی آخر السورة ورقها (١٧٦) وكل آیه منهما قد فصلت شرعة  
الکلاله الخاصة بها تفصيلاً بالغ الدقة والأحكام والوضوح وفيما يلي البیان  
والله المستعان

أما الآیه الأولى التي تفصل النوع الأول من الکلاله فنصها ﴿ وان كان  
رجل یورث کلاله أو امرأة وله أخ أو أخت فلكل واحد منها السدس فان  
كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء فی الثلث من بعد وصیه یوصی بها أو دین  
غير مضار وصیه من الله والله علیم حلیم ﴾ ویبین من هذه الآیه أن أحكام  
الکلاله الأولى الواردة فی هذه الآیه هی : -

### ﴿ الکلاله الأولى کلاله الاشتراک ﴾

وفيما يلي بیان أحكامها :

١ - فرائض الأخوان الذکور والأخوات الأنثی فی هذا النوع من  
الکلاله متساویه لا یزید فیها الذکر عن الأنثی ومقدار الفریضة كما ذكرت  
الآیه هو السدس للأخ والسدس للأخت فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء  
فی الثلث ، بالسویه كما هو واضح من النص ، یعنی مثلاً إن كانوا أربعة  
فهم شركاء فی الثلث لكل واحد منهم نصف السدس

٢ - لا فرق بین شقیق أو غیر شقیق كما زعم المفترون إذ لا نص  
بهذا التفريق ولا تشریع إلا بنص والأخ والأخت للأم فقط أو للأب فقط  
أو للأب والأم معاً هم جميعاً یرثون فرائضهم كما فی نص هذه الآیه دون  
أدنی تمیز لا فی الأشخاص ولا فی الأنصبة

٣ - هذه الکلاله خاصة بالمیراث المشترك ، إذا دخل الاخوة شركاء  
فی المیراث مع غیرهم من أهل الفرائض ، كأن یرثوا مع الزوج أو الزوجة ،  
أو مع الأب والأم أو مع هؤلاء جميعاً أو مع من كان حياً منهم ، هذا جلی  
واضح من سیاق الآیه الذی ذکرهم بعد سائر الورثة ومع الأزواج ومع



تحديد الثلث كحد أقصى لأنصبتهم من الميراث ، وما ذلك إلا لأن معهم  
ورثة آخرين تستغرق فرائضهم أكثر التركة ، ولو كان الاخوة منفردين  
بالميراث كما في الكلالة الثانية ، لكانت أنصبة الاخوة أكبر من ذلك ،  
ولكانت مستغرقة لكل التركة إذ لا شريك لهم فيها

وأما الآية الأخرى ( النساء ١٧٦ ) التي تفصل أحكام النوع الثاني من  
الكلالة فنصها ( يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة ان امرؤ هلك ليس له  
ولد وله أخت فلها نصف ما ترك وهو يرثها ان لم يكن لها ولد فان كانتا اثنتين  
فلهما الثلثان مما ترك وان كانوا اخوة رجالا ونساء فللذكر مثل حظ الأنثيين  
يبين الله لكم ان تضلوا والله بكل شيء عليم )<sup>(١)</sup>

ويتبين من هذه الآية الخاصة بأحكام الكلالة الثانية أن أحكام تلك  
الكلالة هي كالاتي :-

### ( الكلالة الثانية .. كلالة الأنفراد )

وفيما يلي بيان أحكامها :

#### ١ - فرائض التوريث في هذه الكلالة كالاتي :-

أ - ان كانت أختاً وحيدة ( للأم فقط أو للأب فقط أو شقيقة ) فلها  
نصف التركة

ب - ان كان أختاً وحيداً ( للأم أو للأب أو للأم مع الأب ) فله جميع التركة

ج - ان كانتا أختين فأكثر ( للأب فقط أو للأم فقط أو أشقة )  
فلهن الثلثان قسمة بالسوية بينهن

د - ان كانوا اخوة رجالا ( للأب أو للأم أو أشقة أو خليط من كل  
ذلك ) فلهم جميع التركة تقسم بينهم بالسوية

هـ - ان كانوا أخوة رجالا ونساء ( أشقة أو للأب فقط أو للأم فقط  
أو خليطاً من كل ذلك ) فلهم جميع التركة للذكر مثل حظ الأنثيين

#### ٢ - كما ذكرنا في البند السابق لافرق بين شقيق وغير شقيق ، لا في ميراث

هذه الكلالة فقط بل أيضاً في أحكام المواريث كلها بلا استثناء لا كما زعم  
المقرون أن هذه الكلالة خاصة بالاخوة العصبية ، هذا زعم باطل ،

وهم جاهل ما أنزل الله به من سلطان ( ان يتبعون إلا الظن وان  
الظن لا يغنى من الحق شيئا )

٣ - هذه الآية خاصة بميراث الاخوة إذا انفردوا بالميراث ولم يكن لهم  
فيه شريك من أهل الفرائض ( لأزواج ولأب ولأم ) ليس للميت  
وارث من أهل الفرائض غيرهم ، ولذلك يستحسن تسمية هذه الكلالة  
كلالة الانفراد لتمييزها عن الكلالة السابقة ( كلالة الاشتراك )

هذا هو الحق المبين ، وهو القول الفصل في نوعي الكلالة ، مأخوذاً  
من القرآن الكريم صافياً نقياً دون تلوث بضلالات المبطلين ، وتخرصات  
الوضاعين وتخاليط المتفقيهن تخبطاً في الظلام ، وتعترأ في الأوهام ، يفترون  
على الله الكذب ، ويقولون على الله ما لا يعلمون ، الذين زعموا أن الآية  
الأولى للكلالة (النساء ١٢) خاصة بالاخوة للأم ، وأن الآية الثانية للكلالة  
خاصة بالاخوة العصبية !!!

دلوني على حرف واحد في أي من الآيتين يشير إلى ذلك ولو من بعيد؛  
أخبروني عن نص صحيح في كتاب الله أو في سنة رسوله يشير إلى شيء من  
ذلك أو يحدث عن ذلك ، نبثوني بعلم إن كنتم صادقين

كلا . . . لا شيء من تلك الحرافات الطاغية ، ولكن أكثر الناس  
مقلدون : والأخبار عابدون ، ينعمون بما لا يسمعون ، ضم بكم عنى فهم  
لا يعقلون

هذا مثل من الضلالات القديمة التي طال عليها الأمد ، فاشربتها قلوبهم ،  
واعتنقوها أكثر من اعتناق الفرض ، فهي أرسخ في عقولهم من أوتاد الأرض ،  
قد قست قلوبهم فهي كاللحجارة أو أشد قسوة

ها قد جاءكم البيان ، فهل آن لكم أن تخشعوا لذكر الله ونجبت له  
قلوبكم ؟ ! ! ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم لذكر الله وما نزل من  
الحق ولا يكونوا كالذين أوتوا الكتاب من قبل فطال عليهم الأمد فقست  
قلوبهم وكثير منهم فاسقون (١)

٧ - ( الضلالة السابعة الأعيان والعلائق والأخفاف )

يتفنن المتكلفون ، ويتورك المتحذلقون ، ويتصنعون التحديق والتدقيق ، ويتظاهرون بالانقباض والانبساط ، ثم يقذفون ما يقذفون ، يتطلعون إلى تعظيم الجهال ، وتصفيق الضلال ، ( ان في صدورهم إلا كبر ما هم ببالغيه فاستعذ بالله انه هو السميع البصير )<sup>(١)</sup>

قال تعالى في أشياعهم ( انه فكر وقدر ، فقتل كيف قدر ، ثم قتل كيف قدر ، ثم نظر ثم عبس وبسر ثم ادبر واستكبر فقال ان هذا إلا سحر يؤثر ان هذا إلا قول البشر )<sup>(٢)</sup>

هذه ضلالة منمقة بزخرف الكلام ألفها صاحب الدرهم البغلي في الحمائم ، وغسل المطلقة بسؤر الحمار ، وددنا لو مررنا على هذا اللغو والهذر مر الكرام ، لولا شدة وطأة الخرافات والأوهام ، في عقول العوام وأشباه العوام ، فلا ينبغي تركهم بغير نذير أو إعلام

قال أصحاب هذه الضلالة المزخرفة : الاخوة ثلاثة - بنو الأعيان - وبنو العلات - وبنو الأخفاف !!!

يا عجباً ما هي تلك الأصناف ؟ !!! قالوا هم الاخوة الأشقة والاخوة للأب والاخوة للأم !!! سبحان الله إذا فلماذا تركتم الأسماء المشهورة وتشدقتم بهذا الكلام ؟ !!! قالوا ذاك كلام الامام ، وكلام الامام إمام الكلام ، أتريدون أن يتفوه الامام بألفاظ العوام ؟ !!!

قال الامام صاحب هذا الكلام :-

١ - أما بنو الأعيان ( وهو اصطلاحه المتكلف للأخوة الأشقة ) فإنه قال يسقطون بثلاثة ( الابن والأب والجد ) أي أن هؤلاء الثلاثة يحجبون الاخوة الأشقة عن الميراث فلا يرثون معهم ، وهذا إلفك عريض ، لا الأب ولا الجد يحجبون أحداً عن الميراث ، لا يحجب إلا ولد الميت ( ابناً أو بنتاً ) وولد الميت يحجب أي نوع من الاخوة أعيان أو علات أو أخفاف ، أو أي صنف من الأصناف ، أما الجد فليس

فقط لا يحجب أحداً ، بل هو نفسه محجوب عن الميراث مع أهل الفرائض ، الجدد ، لا فرضة له ، والاخوة أهل فرائض فكيف يحجب الدخيل الأصيل ؟ !

أصحاب الخرافات لهم جرأة جامعة على افتراء الكذب على الله ؟ !  
( لولا يأتون عليهم بسلطان بين ؟ )

٢ - وأما بنو العلات ( رمزه الجديد للأخوة للأب ) فإنه قال يسقطون بيني الأعيان ، أى أن الاخوة الأشقة محجبون الاخوة للأب عن الميراث ، وكل هذا من أوله إلى آخره باطل ، ما أنزل الله به من سلطان ، أى نوع من الاخوة أشقة أو غير أشقة لا يحجبون أحداً عن الميراث ، لا يحجبون أحداً وهم محجبون ، يحجبهم ولد الميت فقط أبنا كان أو بنتاً ، لا يحجبهم أب ولا جد ولا حفيد كما يفترى المفترون  
٣ - وأما بنو الأخياف ( رمزه الجديد للأخوة للآم ) فإنه قال يسقطون بالولد وولد الابن والأب والجد ( بالاجماع )

هذا كله كلام من نسج الخيال ، لا وجود له ولا إشارة إليه في الكتاب أو السنة ، ولا دليل عليه ولا برهان ، فهو منكر باطل شديد البطلان وقال أصحاب هذا اللغو المفتري ، أنه ان كانت أخت شقيقة معها أخوات للأب فقط ، فلأنعت الشقيقة النصف وجميع الأخوات للأب شركاء في السدس فقط !!! ليس هذا اللغو الفاسد مستغرباً من أصحاب تلك التفانيين الهزلية ، هؤلاء لا يطلب منهم دليل من الكتاب والسنة على أى شئ يقولونه أو شرع يفترونه في دين الله ، فان جميع مراجعهم في مصنفاتهم ليست من الكتاب والسنة ، إنما مراجعهم من الوهبانية والحانية والشرنبلاية ويزلعي والمجتبي والجوهرة وبحر ونهر ومحيط وقهستاني وهلم جرأ ، بعضهم أولياء بعض ( ويجعل الخبيث بعضه على بعض فبركه جميعاً فيجعل في جهنم أولئك هم الخاسرون )<sup>(١)</sup>

( تحاليط الفقهاء )

نذكر فيما يلي بعض تحاليط الفقهاء في الكلالة

### في مسألة تعريف الكلالة

أما المعتصمون بالكتاب والسنة فيقولون الكلالة هي عدم الولد فقط سواء كان ولد الميت أو الميتة ذكراً أو أنثى ، أى أن الذى ليس له ابن أو بنت أحياء يرثونه من بعده ، فهذا الذى يورث كلالة ، فيدخل الاخوة في ميراثه ، فيرثون مع الزوج أو الزوجة ومع الأب أو الأم ، مع هؤلاء جميعاً أو مع بعضهم ( من بنى حياً بعد الميت ) ، أو يرثون منفردين إن لم يكن للميت ورثة غير اخوته

وأما الغارقون في الآراء والأهواء الشارعون من الدين ما لم يأذن به الله :  
المتقولون على الله ورسوله غير الحق

فمنهم من يقول : الكلالة ما سوى الوالد والولد  
ومنهم من يقول : الكلالة ما سوى الوالد والولد وولد الابن وإن سفل  
ومنهم من يقول : الكلالة عدم الابن وابن الابن وإن سفل ، وعدم الأب وأبو الأب وإن علا

وكل هذا باطل وضلال ، كل هذا هباء وهراء ، ولعب بالدين ، وتنافس في التفنين رجماً بالغيب وقذفاً بالباطل ، ونقضاً من أدمغتهم ، ما قاله الله ولا رسوله قط

### وفي مسألة من يحجب عن الميراث

أما المعتصمون بالكتاب والسنة فيؤمنون أنه لا يحجب أحداً عن ميراث فرائضه إلا ولد الميت مباشرة ، ابنه أو بنته ، أى واحد منهما يحجب اخوة الميت عن الميراث ، يحجبون الذكور منهم والإناث ، الأشقة منهم وغير الأشقة ، وليس هذا لغير ولد الميت ، ليس لابن الابن وإن سفل - كما يزعمون - ولا للأب ولا لأبي الأب وإن علا كما يهرفون ولا للأم ولا لأحد غير ولد الميت ، كل من ذكرنا لا أثر لهم البتة في ميراث الاخوة ، وجودهم كعدمهم ، جميع الاخوة ذكوراً أو إناثاً ، أشقة أو غير أشقة يدخلون الميراث مادام الميت ليس له ولد ، يرثون مع الأزواج ومع الأبوين لا يحجبهم عن الميراث إلا ولد الميت ، أما الأحفاد وإن سفلوا ، وأما

الأجداد وإن علوا ، فهؤلاء أبعد وأبعد من أى فرد من الاخوة ، الأحفاد والأجداد لافرائض لهم فى القرآن ، أما الاخوة بجميع أشكالهم فهم أصحاب فرائض مسماة فى القرآن ثم الاخوة هم الذين يحجبون الأحفاد والأجداد عن ميراث البواقي ، بمعنى أنه إذا بقى من الفرائض شىء وكان للميت اخوة وأحفاد وأجداد فالباقي يرد على الاخوة دون الأجداد والأحفاد ، بما لهم من أولوية فى الميراث ، أهل الفرائض أولى من أهل البواقي ، والنص يجعل البواقي للأولى ، النص يقول [ فلأولى رجل ذكر ] ، هذا هو الحق الناصع والنور الساطع من عند الله ورسوله .

وأما أصحاب الخرافات والخزعبلات ، وأما الغارقون فى الضلالات ، المضاربون فى المتاهات ، وأما المتحكمون فى الدين بالأوهام والخيالات ، فاستمع إلى مفترياتهم وما فيها من أباطيل وتناقضات

منهم من قال : الوالد يحجب الأخت ، هذا إفك ، الوالد لا يحجب شيئاً ، بل لا ينقص أحداً من أهل الفرائض مثقال ذرة من فريضته ، بل الأخت تحط فريضة الوالد من الثلث إلى السدس

ومنهم من قال : الوالد يحجب الاخوة للأُم ، وهذا إفك مختلف ألوانه ، بدا خبثه وفاح بطلانه ، ما قال الله ذلك ولا رسوله ، الوالد لا يحجب شيئاً ثم هو مناقض لما قبله ، ذلك قال يحجب الأخت : وهذا قال يحجب الاخوة للأُم ذكوراً وإناثاً !!!

ومنهم من قال : الولد ( الابن ) يحجب الاخوة العصبية ، هذا إفك وبهتان ، قد بتر حكم القرآن . القرآن يحكم للولد أن يحجب جميع الاخوة عصبية وغير عصبية ، وهذا قصرها بنوازغ رأيه على العصبية ، فإظلم الانسان ، يصد عن سبيل الله بمثل هذا البهتان ، ثم كيف يحجب الاخوة العصبية ولا يحجب الاخوة للأُم وهم أقل قرابة ؟ !!!

ومنهم من يقول : الولد والوالد يحجبان الاخوة للأُم ، وهذا الإفك مناقض للإفك الذى سبقه ، ذلك يقول بأن الولد يحجب الاخوة العصبية ومعنى ذلك أنه لا يحجب الاخوة للأُم ، وهذا يقول عكس ذلك تماماً ،

يقول أنه يحجب الاخوة للأم ولا يحجب العصبية !!! يكاد المريب يقول  
خذوني !! بل الولد يحجب جميع أنواع الاخوة ، واطافة الوالد إلى الولد  
لا تنقص شيئاً ولا تزيد ( وما يبدىء الباطل وما بعيد )

ومنهم من يقول : الولد والوالد والجد يحجبون الاخوة الأشقة ( وهذا  
معناه أنهم لا يحجبون الاخوة للأب ولا الاخوة للأم ) ؛ فهل رأيت مثل هذا  
التضارب ؟ ! هذا التناقض هو دليل البطلان وآية الخسران ، لأنه من عند  
غير الله قال تعالى ( ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً ) (١)  
فهذا الاختلاف علمنا أنه من عند غير الله

ومنهم من يقول : ابن الابن ( الحفيد ) والأب يحجبون الاخوة الأشقة !!!  
ويل للاخوة من تلك التفاني ، هذا حلف رباعي من الآباء والأجداد ،  
والأبناء ، والأحفاد ، يتنازعون سلطان الحجابة ، فمن هؤلاء المظلومين !!!  
ومنهم من يقول : ابن الابن وإن سفل يحجبون الاخوة الأشقة والاخوة  
للأب !!! ! هذا إفك قد استطار ، وقد سثمنا التكرار ، سنذكر ما بعد  
ذلك من التخاليط بغير تعليق ، وحسب الناقد أن يقرأها ، فيبصر إفكها  
وعوارها

ومنهم من يقول : ابن الابن أو الأب أو الجد يحجبون الاخوة للأم  
ومنهم من يقول : ابن الابن والابن والأب والجد يحجبون الاخوة للأم  
ومنهم من يقول : ابن الابن يحجب الاخوة

ومنهم من يقول : ابنة الابن ( الحفيدة ) تحجب الأخت

ومنهم من يقول : البنات يحجبن الأخوات للأب ولا يحجبن الأخوات

الشقيقات

ومنهم من يقول : الاخوة الأشقة يحجبون الاخوة للأب

ومنهم من يقول : البنات لا يحجبن الأخوات عن الميراث

ومنهم من يقول : البنات لا يحجبن الأخوات عن الميراث إن كان معهن

أخ ذكر لأنه يعصبن

هذه صور زهية من الاختلاف في الكتاب والشقاق البعيد الذي حذر منه القرآن الكريم أعظم تحذير قال تعالى ﴿ ذلك بأن الله نزل الكتاب بالحق وإن الذين اختلفوا في الكتاب لفي شقاق بعيد ﴾ (١)

أرأيت كيف يتناقضون ، وإلى أى مدى يختلفون !!؟ أرأيت إلى الأفك الذى يفترون يقولون على الله مالا يعلمون !!؟ بشرعون من الدين ما لم يأذن به الله ، ويحلون برأى أنفسهم ويحرمون ، فيضلون ويضاون ، ويحسبون أنهم مهتدون

إن التناقض الفضاح ، والأفك البواح ليهيب بكل ذى بصيرة من المؤمنين وغيره على الدين أن يسقط تلك الشرائع المفتراة ، وينبذها نبذ النواة ، ولكن هذا الدين لا يجد من يحميه : قد تشاغل عنه حكام المسلمين بشئون الدنيا فتركوه فريسة للوضاعين ، وتفككه للمصنفين اللاعبين ، وسخرية للحاقدين من أعداء الدين فتناوشوه وهلهلوه وشوهوه ، ومن رعى غما في أرض مسبعة ، ونام عنها تولى رعيها الأسد

### تفنيد أقوال الفقهاء

أصاب عمر ابن الخطاب في قوله الكلالة ما سوى الوالد لمطابقة النص وأصاب ابن عباس في قوله الأخ للأخ والأخت للأخ مع الأب وأصاب ابن عباس وابن الزبير وأبو سليمان في قولهم الأخت لا ترث أصلاً مع الابنة

وأصاب ابن حزم في قوله لا ترث الأخت مع الابنة أو الابن لمطابقة النص وأصاب ابن عباس في قوله الكلالة من لا ولد له لمطابقة القرآن وأخطأ الفخر الرازى في قوله الكلالة ما سوى الوالدين والولد لا نص بذلك فهو باطل وشرع مفترى ما أنزل الله به من سلطان

وأخطأ الفخر الرازى خطأ فظيعاً في قوله المراد بالولد في الآية (إن امرؤ هلك ليس له ولد) هو الذكر ، تقول على الله غير الحق وتهجم على مراد الله بجهالة وبغير علم وخلافاً لمداول اللفظ في جميع الآيات وفي جميع



الأحاديث وفي لسان العرب ، قد طرح كل ذلك وراءه ظهريا ونكس على رأسه فضل وأضل من صدق ضلاله ( راجع الرد المفصل ) ، قد هدمنا تلك القرية هدماً

وأخطأ الرازى في قوله البنت لا تحجب الأخت عن الميراث هذا ضد القرآن، أى ولد الميت ( ذكر أو أنثى ) يحجب الاخوة عن الميراث وأخطأ الرازى في قوله الأخت لا ترث مع الوالد بالأجماع أخطأ في شرعته المفتراة، بل الأخت ترث مع الوالد بنص القرآن ، وهى تحط فريضته من الثلث إلى السدس وكذب الرازى في تمحكه بالإجماع لنصرة رأيه، فهذا ابن عباس وابن الزبير وابن حزم يكذبون ذلك فأين الاجماع المفترى ؟ ! ولو كان هناك إجماع لسقط الاجماع بالنص القرآنى

وأخطأ الرازى في قوله أن ابن مسعود كان يقرأ هكذا ( وان كان رجل يورث كلاله أو امرأة وله أخ أو أخت من أم ) هذا مستحيل لأنه تغيير للقرآن ، والله تعالى قد حفظ القرآن ، شامت وجوه من بهت القرآن، أى زيادة أو نقصان في القرآن هى بهتان فظيع كائناً من كان فاعله وأخطأ الجمهور في قولهم الكلاله من لا ولد له ولا والد ، سبق الرد على هذه القرية الخبيثة

وأخطأ ابن حزم في قوله والكلالة أيضاً ابن الإبن وإن سفل ، وقوله والكلالة أيضاً انعدام الأب وأبى الأب وإن علا ، شرائع بالرأى مفتراة أى شرائع بالرأى لانص بها فهى باطلة ، إنما ردد قول الأقدمين ، قد جرفه التيار في هذه القرية

وأخطأ مالك في قوله الكلالة نوعان : (١) الكلالة التى فيها الاخوة للآم عند انعدام الولد والوالد (٢) التى يكون الاخوة فيها عصبه إذا لم يكن ولد، كل ذلك هو اجس وأوهام وحكم في الدين بالرأى دون النص فهو باطل وضلال قد أضل الكثيرين

وأخطأ ابن بطل وكذب في قوله أجمعوا على أن الأخوات عصبه البنات يرثن ما فضل من البنات ، هذه شرعة مفتراة لانص بها فهى باطلة

وضلال ، وقد كذب ابن بطل في تعضيدها بدعوى الاجماع فلا لجماع هناك فقد خالف في ذلك ابن عباس وابن حزم وأبو سليمان فلا لجماع كما زعم ابن بطل

وأخطأ مالك والشافعي وأحمد وأبو حنيفة في قولهم الاخوات عصبه البنات يأخذن ما فضل عنهن ، الرد كسابقه

وأخطأ ابن عباس وابن الزبير وأبو سليمان في قولهم الأخت لا ترث مع ابنة الابن ، ابنة الابن هي نفسها لاميراث لها البتة لا بالفرائض ولا من البواقي أما الأخت فهي من أهل الفرائض ، ترث بفرائضها في الكلاله ولا ترث شيئاً من البواقي ، البواقي للرجال دون النساء

وأخطأ ابن حزم في قوله لا ترث الأخت مع ابن الابن ، الرد كسابقه  
وأخطأ ابن حزم في قوله لاميراث لولد الأم أصلاً مع الأب ، الأب لا يحجب أحداً لا الأخ للأم ولا غيره ، هذا حكم بالرأى دون النص فهو باطل  
وأخطأ مالك في قوله الاخوة لا يرثون مع ولد الأبناء ولا مع أبي الأب لان نص بشيء من ذلك فهو باطل ومحض خيالات وأوهام ما أنزل الله بها من سلطان ( ان يتبعون إلا الظن وان الظن لا يغني من الحق شيئاً ) النجم ٢٨  
وأخطأ مالك في قوله الاخوة الأشقاء لا يرثون مع ابن الابن ولا مع الأب : تشكيلات عجيبة من خيالات رؤوسهم وأوهام نفوسهم لست أدري كيف تجاسروا على المصاقها بشرائع الدين ، إني لأخجل أن أنسبها إلى شعوزة الكهان ، فضلاً عن نسبتها إلى دين الإسلام !!! ما بال هؤلاء القوم استباحوا لأنفسهم أن يقولوا على الله ورسوله ، ما لم يقل الله ولا رسوله !!! ما بال هؤلاء القوم يقدفون الإسلام بالحكم وهم لا يشعرون !!! إن كانت تلك الشرائع المفتراة نقضاً من أدمغتهم بادی الرأي ، فهذا شرك وظلم لأنه شرع ما لم يأذن به الله ، يا عجباً لهم !!! الا يقرؤون القرآن !!! ألم يقل الله ( أم لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله ولولا كلمة الفصل لقضى بينهم وان الظالمين لهم عذاب أليم ) (١)

وإن كان هذا الذى يفترون ترديداً لقول مشايخهم فهذه عبادة الأحياء التى قاتلها الله عز وجل ﴿ قاتلهم الله أنى يؤفكون اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله والمسيح ابن مريم وما أمروا إلا ليعبدوا إلهاً واحداً لا إله إلا هو سبحانه عما يشركون ﴾ (١).

وإن كان تصديقاً لأحاديث موضوعة وأخبار مكلوبة ظنوها حقاً فاتبعوها فهذا اتباع الظن وهو فى الدين مهلكة قال تعالى : ﴿ إن يتبعون إلا الظن وإن هم إلا يخرصون ﴾ (٢) وهم بذلك سماعون للكذب يحرفون الكلم عن مواضعه .

فأى تلك الشرور والأرجاس تختارون أيها المتقولون على الله غير الحق المحدثون فى الإسلام ما ليس منه ، المتورطون فى شرائع البهتان ؟ ! !

وأخطأ ابن قدامة فى قوله لا يرث الأخوة للأُم مع ولد الابن ولا مع الأب ولا مع الجد ، ما هذا إلا نافخ فى مزامير أشياخه ، حرفاً بحرف ، حنو النعل بالنعل ، ما جاء بمجديد ، ولا هو تقدم ببرهان أو دليل ، وأغلب الظن أنه مجرد ناقل حكى ما سمع ، قال تعالى : ﴿ كمثل الذى ينطق بما لا يسمع إلا دعاء ونداء صم بكم عمى فهم لا يعقلون ﴾ (٣) .

وأخطأ ابن قدامة خطأ فظيهاً أو هو قلد تقليداً بشعاً عندما قال المقصود بالأخوة فى الآية ﴿ وإن كان رجل يورث كلالة أو امرأة وله أخ أو أخت ﴾ (٤) هو الأخوة للأُم ! ! ! ويل للإنسان من البهتان ، والبهتان فى الدين هو أبشع البهتان .

الله تعالى قال فى كتابه : ﴿ وله أخ أو أخت ﴾ ولم يخص ، فعلم كل مؤمن أنه تعالى يريد أى أخ أو أخت سواء كان للأُم فقط أو للأب فقط أو لها معاً ( شقيق ) فهل عندك يا ابن قدامة من برهان يؤيد ذلك البهتان ؟ ! ! يرددون ما سمعوا بغير علم ولا هدى ولا كتاب منير .

وأخطأ ابن قدامة فى قوله الأخوات مع البنات عصبة لمن ما فضل ، هذا أيضاً ترديد لما سبق أن ردّدنا عليه وفندناه من أقوال مشايخ ابن قدامة ، وما كنا

(٢) يونس ٦٦

(٤) النساء ١٢

(١) التوبة ٣٠ - ٣١

(٣) البقرة ١٧١

لأنه يقول تلميذ ينفخ في مزمار أشياخه إلا أن له كتاباً يمثل أحد المذاهب يقرؤه الدارسون، فيسمعون له ويطيعون، فأردنا أن نحطم صنما آخر في أروقة العاهدين.

وأخطأ في قوله إذا اجتمع الأخوات الشقيقات والأخوات للأب وورث الشقيقات دون الأخوات للأب، هذه أيضاً فرية قدمة يرددها تلميذ الأقدمين، هو تابع لهم، والتابعون أقل خطراً، وأهون ضرراً من المتبوعين وإن كان الكل في العذاب مشتركون، إلا من رحم الله وهو أرحم الراحمين،

ضلالات الفقهاء في المواريث متلاحقة ومتشابكة أكثر مما يتوقع، ولكن الله عز وجل فتح على عبده الفتوح، وأراه النور، وألهمه كلمة الحق (بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه فإذا هو زاهق ولكم الويل مما تصفون) (١) وإذا كنا نكرر الرد في بعض المسائل فذلك من كثرة ما رددوها فلا ندري أسبق الود عليها أم أغفلناه فنذكرها بالجواب مخافة أن تغفلت منا.

تكاثر الطباء على خراش فما يدري خراش ما يصيد  
وأخطأ ابن قدامة في قوله لكن إذا كان مع الأخوات لأب أخ ذكر فإنه يعصبن فيرثن ما بقي من الميراث (لذكر مثل حظ الأنثيين) هذا أيضاً من مفتريات الحكم بالرأى لا نص بشيء من ذلك فهو باطل وقد رددناه في عدة مواضع من هذا الديوان (٢).

وأخطأ ابن قدامة في قوله لا يرث أخ ولا أخت شقيق أو لأب مع ابن الإبن وإن سفل ولا مع الأب، كل باطل هو رد، قد تعبتنا من كثرة الرد، قرب سلة المهملات، قد علمت الحق الذي فات.

وأخطأ أبو حنيفة في قوله الأشقة يحجبهم الابن والأب والجد، إلك قديم قد بلى من كثرة الرد، لا يحجب الأخوة إلا ولد الميت فقط، لا يحجبهم أب ولا جد، كذلك قال الله من قبل، فهل فيكم ذوبهر أو رشد؟!  
وأخطأ في قوله الأخوة للأب يحجبهم الولد وولد الإبن والأب والجد، لا يحجب إلا ولد الميت وكل ما عدا ذلك فهو باطل.

(١) الأنبياء ١٨

(٢) راجع أبواب ميراث التعصيب، ميراث الأخوة، ميراث البواقي.

### ( حكم الشرع )

ميراث الكلالة هو الميت الذي ليس له ولد ( ابن أو بنت ) فعند عدم الولد للميت يدخل الأخوة الميراث بفرائضهم فلا يحجبهم عن ميراث فرائضهم أحد لأب ولا أم ولا أجداد ولا أحفاد ، والكلالة كما رسمها القرآن الكريم نوعان كلالة المشاركة وكلالة الانفراد .

فأما كلالة المشاركة فهي التي يكون للميت فيها ورثة من أهل الفرائض يدخل الأنسوة شركاء معهم ، يدخلون مع زوج أو زوجة أو أب أو أم ، مع كل هؤلاء أو مع بعضهم ، من كان منهم حياً بعد الميت يرثه ، يدخل الأخوة عندئذ الميراث تحت حكم الآية ١٢ ( وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث ) نصيب الأخ مثل نصيب الأخت ، والأخ الشقيق أو الأخت الشقيقة مثل الأخ للأب فقط مثل الأخ للأم فقط هم جميعاً سواء في الميراث .

وأما كلالة الانفراد فهي التي لا يكون فيها للميت ورثة غير أخوته ، لم يخلف ولداً ولا زوجاً ولا أما ، فينفرد الأخوة بجميع الميراث ويقتسمونه بحكم الآية ( النساء ١٧٦ ) للأخت نصف التركة وللأختين فصاعداً الثلثان وللذكر المفرد جميع التركة وللأخوة الرجال مع النساء للذكر مثل حظ الأنثيين لا فرق بين شقيق أو للأب فقط أو للأم فقط وإن كن نساء فقط ليس معهن أخوة ذكور فما بقي من الفرائض فهو [ لأولى رجل ذكر ] من غير أهل الفرائض مثل الأحفاد أو الأجداد أو أبناء الأخوة أو الأعمام أو أبناء الأعمام أو غير هؤلاء ويأخذ البواقي من كان هو الأولى من هؤلاء الرجال طبقاً للأولويات التي شرعها الله تعالى ( راجع باب الأولويات ) يأخذها رجل واحد هو الأولى فيهم جميعاً لا تقسم البواقي على عديدين ، هي لرجل واحد ، وليس للنساء في ميراث البواقي أي شيء مهما كانت قرابتهن فإن لم يكن رجال فابيت مال المسلمين .

### ( سبب الخلافات )

الحكم في الدين بالرأى دون النص وفي معارضة النص .

### ٢ - المجموعة الثانية

## ❦ ضلالات حطيطة الفرائض بالأحفاد ❦

قد جعل الله لولد الميت خصائص أنزلها في كتابه شرائع للناس ، هذه

الخصائص هي لولد الميت من صلبه مباشرة ، لاولد ولده من صلب ولده ، لا لأحفاده ولا لولد أحفاده ، هي لولد الميت مباشرة من أى جنس كانوا ذكورا أو إناثا ، ابن الميت ولده وبنت الميت ولده ، هذه الخصائص هي لولد الميت أو الميتة مباشرة ، وهي ثلاث خصائص لا يشركهم فيها أحد إلا لإخوة الميت فانهم يشركونهم في الحصة الثانية فقط دون باقى الحصال ، وتلك الحصال هي :-

١ - الحصة الأولى : هي حطيطة الأزواج ، فريضة الزوج من ميراث امرأته النصف فان كان لها ولد ( ذكر أو أنثى ) فإنه يحط فريضة الزوج إلى الربع ، وفريضة المرأة من ميراث زوجها الربع فإن كان له ولد ( ذكر أو أنثى ) فإنه يحط فريضة المرأة إلى الثمن

٢ - الحصة الثانية : هي حطيطة فريضة الأبوين ( أبى الميت وأم الميت ) فريضة أبى الميت هي الثلث ، وفريضة أم الميت هي الثلث ، فإن كان للميت ولد ذكر أو أنثى فإنه يحط فريضة كل من الأبوين إلى السدس ، هذه الحطيطة هي أيضا للإخوة ، هي لإخوة الميت كما هي لولد الميت ، إن كان للميت أخ واحد ذكر أو أخت واحدة أنثى فلها تحط فريضة كل من الأبوين من الثلث إلى السدس ، كما أن الإبن الواحد أو البنت الواحدة للميت يحط فريضة الأبوين من الثلث إلى السدس ، فهذه الحطيطة يشترك فيها الأولاد والأخوة هي لأى منهم هي لمن كان الميراث له ، إذا وجد الولد فال ميراث للولد لا للإخوة فالولد يرثون ويحطون ، وإن لم يكن للميت ولد وكان له إخوة ، يرثون ويحطون الأبوين من الثلث إلى السدس

٣ - الحصة الثالثة : هي حجب الإخوة عن الميراث ، إذا كان للميت ولد ابن أو بنت فإنه يحجب جميع الإخوة عن الميراث ، يحجب الذكور والإناث ، يحجب الإخوة الأشقة والإخوة للأب فقط والإخوة للأم فقط ، لا فرق بين أى شىء من ذلك ، الإخوة إذا ورثوا فرائضهم ورثوا دون أى تفرقة بين شقيق وغير شقيق ، فإذا حجبا عن الميراث حجبا دون أى تفريق بين شقيق وغير شقيق

هذه الخصائص الثلاث التي جعلها الله تعالى لولد الميت ، لم يجعلها لأحد غيره ، لا لأب الميت ولا لأم الميت ، ولا لأحفاد الميت ، ولا لأجداد الميت ، فدعوى الوضاعين المفترين المتقولين على الله ورسوله غير الحق ، دعواهم أن الأحفاد أو الأبوين أو الأجداد يحطون أو يحجبون مى دعوى باطلة ، من نسج خيالهم ونبت أوهامهم ، بلا حجة ولا دليل ، لانص بها ولا برهان عليها فهى دعوى ساقطة فاشلة ، ( قل هاتوا برهانكم ان كنتم صادقين ) ، قد فندنا كل تلك المفتريات فى أبواب المواريث الباطلة ( ميراث الأجداد وميراث الأحفاد وميراث التعصيب وميراث أولى الأرحام ) فلتراجع

الأجداد والأحفاد لأفرائض لهم لا فى كتاب الله ولا فى سنة رسوله فهم لا يرثون مع أهل الفرائض مثقال ذرة فمن الحماقة البالغة أن يتصور عاقل أن هؤلاء المبعدين عن ميراث الفرائض ، يحجبون أحداً من أهل الفرائض ، أو يحطون فريضة من الفرائض ، الاخوة هم من أهل الفرائض المسماة فى القرآن ، فكيف يحجبهم من لفريضة لهم فى القرآن ؟ ! فسقطت هذه الضلالة ، ضلالة أن الأحفاد يحطون الفرائض ، سقطت وبرئت منها ذمة المسلمين ، والحمد لله رب العالمين

٣ — المجموعة الثالثة

### ( ضلالات التفريق بين فرائض الشقيق وغير الشقيق )

لقد فشئت فى أحكام الفقهاء ضلالة التفريق ، بين الأخ الشقيق والأخ غير الشقيق ، فى كثير من أحكام المواريث ، الأخ للأب وللأم معاً ( الشقيق ) فالأخ للأب فقط فالأخ للأم فقط ، لهم عند الفقهاء أحكام مختلفة فى المواريث ، وكذلك الحال فى الأخوات ، الأخت للأب والأم معاً ( الشقيقة ) والأخت للأب فقط ، والأخت للأم فقط ، أحكامهن فى شرائع المواريث مختلفة عند كثير من الفقهاء

هذه الفوارق النسبية والصهرية بين الأخوة الذكور والأخوات الإناث قد اتخذها الفقهاء ذريعة لتغيير شرائع المواريث الخاصة بهم كما ذكرنا فى كثير من الأبواب والفصول السابقة ، وكما سنعرض منها فى هذا الباب

( م ١٨ — ديوان المواريث )

ولم نجد في كتاب الله ولا في سنة رسوله أدنى إشارة إلى هذا التفريق ولا إلى ما ترتب عليه من تغيير الشرائع وتبديل كلمات الله ، ولقد دهشنا من هذا التواطؤ الشامل بين الفقهاء على هذه الضلالة ، حتى عثرنا في النهاية على مصدر هذا البلاء .

لا يشك مسلم على ظهر الأرض أن القرآن العظيم الذي بين أيدينا هو عين الذكر الحكيم الذي أنزله الله على عبده ورسوله منذ أربعة عشر قرناً . لا يزيد حرفاً ولا ينقص حرفاً ، ولا تتقدم كلمة فيه عن موضعها ولا تتأخر ، بل ولا تتغير فيه فتحة ولا ضمة ولا كسرة ولا مدة ولا سكون ، هو هو نفس المصحف ونفس السور والآيات ، ونفس النظم والترتيب ، إعجاز مذهل حقاً من رب العرش العظيم الفعال لما يريد ، آية باهرة ظاهرة إلى أبد الدهر ، قال رب العرش العظيم وقوله الحق ﴿ إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون ﴾<sup>(١)</sup> .

ولا شك أن أى زيادة أو نقص أو تقديم أو تأخير أو تغيير أو تبديل في حروف أو كلمات وآيات هذا القرآن العظيم تتنافى مع مشيئة الحفظ التي آذن بها رب العالمين جل جلاله ، ولما كانت المشيئة نافذة حتماً ولا راد لقضاء الله ولا معقب لحكمه ولا مبدل لكلماته فإنه من المقطوع به علماً وجزماً استحالة وقوع أى شيء من ذلك في القرآن العظيم ولو استمات أهل الأرض جميعاً في الكيد والمكر والتدبير ﴿ وما كان الله ليعجزه من شيء في السموات ولا في الأرض إنه كان عليماً قديراً ﴾<sup>(٢)</sup> ذلت السموات والأرض ومن فيهن أن تغير حرفاً من أمر الله عز وجل ، أمره بين الكاف والنون ، إذا قضى أمراً فإنما يقول له كن فيكون .

أما المصحف الإمام الذي بين أيدينا والذي ملأت مئات ملايين أرجاء المعمورة في مشارقها ومغاربها ، فلا سبيل إلى تغيير أى حرف فيه بأى حال من الأحوال قد تكفل العزيز القهار بحفظه ، وقد فعل ، وهو فاعل أبداً بلا جدال ، فتغير أى حرف فيه هو محال المحال ، تندك الأرض أو تخفر الجبال هداً ، والقرآن باق محفوظ أبداً ، يهر الكافرين ويملاقلوب الجاحدين كدداً .



وأما ما سوى المصحف الإمام من كتب المفسرين ، ومصنفات المؤلفين وتراجم المحدثين وأساطير المؤرخين وكتب الأدب واللغة والفقه والدين وغير ذلك من مخطوطات البشر في كل حين فإن ما يقع فيها من بعض الأخطاء المقصودة أو غير المقصودة فليس ذلك داخلاً في نطاق الحفظ الذي تكفل الله عز وجل به للذكر الحكيم والقرآن الجامع والمصحف الإمام ومع ذلك فإن الجهود لم ولن تتوقف عن المبادرة بتصويب أى شيء من ذلك بعز عليه.

والمصحف الإمام الجامع المحفوظ بحفظ الله يستحيل أن يقع ما يغيره وجميع المحاولات المسعورة التي لم تتوقف بقصد تحريفه وتصحيحه وتزييفه كل تلك المؤامرات المتكالبية عليه قد باءت بالفشل الذريع وتساقت الواحدة تلو الأخرى على جنبات الصخرة الشامخة المحفوظة بحفظ الله، ولعل في ظهور تلك القراءات الشاذة أو الحروف الزائدة أو الناقصة فيما عدا المصحف الإمام، لعل في ظهورها في بعض المطبوعات بين الحين والحين وعجزها عن النفوذ إلى المصحف الإمام ما يذكر المؤمنين بنعمة ربهم عز وجل عليهم بحفظ كتابه العزيز ليبقى لهم موثلاً ومرجعاً وملاذاً إلى آخر الدهر وليزدادوا إيماناً مع إيمانهم أن الله جل وعلا هو القاهر فوق عباده وأن وعد الله حق وما كيد الكافرين إلا في ضلال ﴿ إن الذين كفروا ينفقون أموالهم ليصلوا عن سبيل الله فيسلفقونها ثم تكون عليهم حسرة ثم يغلبون والذين كفروا إلى جهنم يحشرون . ليميز الله الخبيث من الطيب ويجعل الخبيث بعضه على بعض فيركمه جميعاً فيجعله في جهنم أولئك هم الخاسرون ﴾ <sup>(١)</sup> يريد الله ليريكم كيف يكيد لكم الكافرون ، كيف يتكالبون ثم يفشلون ويخسرون ، ولو أراد الله لصنع كل من حاول التزييف أو التحريف ولكن لتعلموا أن الله هو الصانع ، إن عذاب ربك لواقع ، ما له من دافع ، كلما أنتم على شيء من تلك المحاولات المسعورة ، وغيرها الله بأيديكم فاذكروا نعمة ربكم واحمدوه على ما حفظ عليكم آياته ﴿ ولو شاء ربك ما فعلوه فذرهم وما يفترون . ولتصفي إليه أفئدة الذين لا يؤمنون بالآخرة وليرضوه وليقتروا ما هم مقترون ﴾ <sup>(٢)</sup> ، ولا يتأولن جاهل متنطع أن الأحرف السبعة التي أنزل عليها القرآن

(١) الأنفال ٣٦ - ٣٧

(٢) الأنعام ١١٢ - ١١٣

في عهد النبي ﷺ والتي بطلت بعد جمع القرآن الكريم في المصحف الإمام بلغة قريش وحدها ، لايتأولن أن تلك القراءات تعني اختلافاً في الشرائع أو الأحكام أو المعنى ، هذا مستحيل في كلام الله تعالى وأحكامه ، هذا سمة كلام الناس وشرائعهم قال تعالى : ﴿ ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً ﴾ (١) إنما كانت تلك القراءات لهجات لقبائل العرب المختلفة لا تغير المعنى ولا الحكم بأى حال من الأحوال كقولهم التابوه بدلا من ( التابوت ) وكقولهم عتي حين بدلا من ( حتى حين ) وكل تلك الأحرف السبعة اختفت بعد ظهور المصحف الإمام إذ لم تعد للناس بها حاجة وصار المسلمون في مشارق الأرض ومغاربها يقرؤون القرآن بلغة قريش وحدها .

أما أى تغيير أو تبديل في الحروف والكلمات يترتب عليه اختلاف الحكم والشرع والمعنى فهذا منكر باطل حرام لا ينبغي أن يكون بأى شكل من الأشكال ولن يكون ذلك أبداً في المصحف الإمام ولكن إذا ظهر في المطبوعات الأخرى أى شئ من ذلك بسوء قصد أو بغير قصد فيجب المبادرة إلى إزالته

إنما أبيت الأحراف السبعة ( أى اللهجات السبعة وقت نزول القرآن تسهيلا على تلك القبائل الأمية المختلفة أن تحفظ كل قبيلة بلهجتها الخاصة ولذلك كان الرجل من القبيلة يستنكر قراءة الرجل من القبيلة الأخرى بحسبها خطأ فيختصمون إلى النبي ﷺ فيقول لكل واحد من المختصمين ( هكذا أنزلت ) أى أن كل قبيلة كانت تجهل قراءة القبيلة الأخرى ، كان الخلاف في المترادفات كالأمثلة التى ذكرنا وليس خلافاً في المعنى ولا في الشرعة ولا في الحكم ، فلما انتشرت القراءة والكتابة وجمع القرآن في المصحف وانتشر في الأمصار توحدت قراءة القرآن بما في المصحف وبطلت الأحراف السبعة ، ولكن الشرائع لم تتغير بعد توحيد القراءة عما كان قبل ذلك ، أما أى قراءة شاذة موضوعة تغير المعنى أو تغير الحكم أو تغير الشرعة ، فذلك فظيع جداً لأنه تبديل لكلمات الله ، وتغيير لدين الله ، وصد عن سبيل الله وهو من أعظم الكبائر

ولقد قلنا من قبل أننا عثرنا على مصدر ضلالة ( الشقيق وغير الشقيق )  
التي طمست أكثر الفقهاء وأغرقهم في الأباطيل ففرعوا عليها إفكاً شرائع  
مفتريات ، فقد وجدنا كلمة ممدوسة على الآية رقم ١٢ من سورة النساء  
زعموا أنها قراءة ابن مسعود<sup>(١)</sup> أو قراءة سعد ابن أبي وقاص<sup>(٢)</sup> فتشبهوا بها  
فضلوا وأضلوا كثيراً وضلوا عن سواء السبيل

لفظ الآية في المصحف هو ( وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس )  
ولفظ الآية المفردة بإضافة الكلمة هو ( وله أخ أو أخت من أم فلكل  
واحد منهما السدس )

فشرعة الله الصحيحة المبينة بلفظ المصحف تقتضي عموم الأخ وعموم  
الأخت لا فرق بين أخ من أم أو أخ من أب أو أخ شقيق وكذلك الأخت ،  
فتكون الفرائض التي في الآية عامة لجميع الإخوة والأخوات بلا تخصيص  
وهذا هو الحق الذي أمر الله به

وشرعة الوضاعين الممدوسة المترتبة على اللفظ المفترى يجعل حكم  
الآية وفرائضها خاصة بنوع واحد من الإخوة هو الإخوة من الأم ، وهذا  
هو الزيغ والزلل الذي أزلف إليه أكثر الفقهاء قالوا إفكاً وبهتاناً أن هذه  
الآية وفرائضها هي خاصة بالإخوة للأم وحدهم ، ورتبوا على ذلك الباطل  
باطلاً آخر هو أن الآية رقم ١٧٦ التي في آخر سورة النساء خاصة بالإخوة  
العصبة ( الأخوة للأب والإخوة الأشقاء )

وسواء كانت هذه الكلمة الممدوسة على القرآن هي فعلاً من قراءة من  
نسبت إليهم ، أو كانت مكذوبة عليهم ( وهو الذي نرجوه لمكانتهم العالية )  
فهذا لا يغير من فظاعتها أو يهون من نكارتها ، لأنها عدوان على القرآن ،  
وتبدل لكلمات الله ، فهي باطلة بطلاناً قطعياً دون أدنى شك

هما احتمالان إثنان لا ثالث لهما :

إما أن تكون هذه الكلمة الممدوسة هي من القرآن فعلاً ، فيكون القرآن  
الذي يتداوله المسلمون في مشارق الأرض ومغاربها ناقصاً تلك الكلمة التي

(١) فتح الباري ٤/١٢ سطر ١٣ (٢) التفسير الكبير للفخر الرازي ٢٢٣/٩

مقطعت منه ، وعلى ذلك لم يحفظه الله تعالى ، وهذا مستحيل استحالة مطلقة بل القرآن كامل تام والله تعالى قد حفظه ، صدق الله ورسوله ، وقتل الخراصون المرجفون ، وهلك الرضاعون الكذابون

ولما أن تكون هذه الكلمة مدسوسة على الآية ، ليست من القرآن ، لم ينزلها الله على رسوله ، قد دسها المجرمون الذين يكيدون للأسلام والمسلمين كيداً يبغيونهم الفتنة ليغبروا شرائع الله وبردوهم وليلبسوا عليهم دينهم ، حسداً من عند أنفسهم وهذا هو عين اليقين ، هذه الكلمة ليست من القرآن والذين تلقفوها وبنوا عليها شرائع مفتريات كاذبة قد ضلوا وأضلوا كثيراً وضلوا عن سواء السبيل

واحتج الذين تلبسوا بتلك الضلالة ، بأن فرائض الميراث المسماة للأخوة في هذه الآية (النساء ١٢) أقل بكثير من الفرائض المخصصة للأخوة في الآية (النساء ١٧٦) فالفرائض القليلة تليق بالأخوة للام ، والفرائض الكبيرة تليق بالأخوة العصبية !!! ، فاستحكمت الضلالة بهذا المنطق الخبيث في قلوب الغاوين ، احتنكهم بها الشياطين كما فعلت بالذين من قبلهم من الأولين الذين قالوا (لولا نزل هذا القرآن على رجل من القريتين عظيم) <sup>(١)</sup> والذين قالوا (أو يلقى إليه كنز أو تكون له جنة يأكل منها) <sup>(٢)</sup> والذين قالوا (فلولا أتى عليه أسورة من ذهب أوجاء معه الملائكة مقترنين) <sup>(٣)</sup> مقياس الفصل عند هؤلاء جميعاً هو المال فهم عن الهدى مبعدون ، وعن حكمة التشريع خافلون ، استخفهم الشيطان فأطاعوه ، صدقوا الضلال المفترى ، وقد خاب من افترى .

على أن هذه الحجة الداحضة مردودة عليهم ، هي حجة عليهم وليست حجة لهم ، إذا كانت حجتهم في تخصيص أحكام الآية (النساء ١٢) بالأخوة للأُم هي قلة فرائضها وفي تخصيص أحكام الآية (النساء ١٧٦) بالأخوة العصبية هي كثرة فرائضها ، فالأمر في القرآن الكريم على عكس ذلك ، أكبر الفرائض المسماة في القرآن هي للزوج (له النصف) والزوج غير عصبية فحجتهم على هذا الأساس داحضة ، إنما هو وهم باطل .

(١) الزعفران ٣١ (٢) الفرقان ٨ (٣) الزعفران ٥٢

على أن تخصيص أحكام الآيات بأنواع معينة من الإخوة هو حكم بالرأى لانص به فهو باطل ، جميع الأخوة ( أشقة وغير أشقة ) يرثون بأحكام الآية ١٢ إذا دخلوا الميراث شركاء مع غيرهم من أهل الفرائص ( الأزواج والأبوين ) ، وجميع الأخوة ( أشقة وغير أشقة ) يرثون بأحكام الآية ( النساء ١٧٦ ) إذا كانوا منفردين بالميراث ، أى ليس للميت وارث غيرهم ؛ لافرق بين أخ لأم أو أخ عصبة ما قال الله ذلك ولارسوله واحتج كذلك أصحاب ضلالة التفريق بين الشقيق وغير الشقيق بضلالة الإجماع ؛ قالوا أجمع العلماء على أن الآية ( النساء ١٢ ) هى خاصة بالأخوة للام ؛ وأن الآية ( النساء ١٧٦ ) هى خاصة بالأخوة العصبية ( الأخوة للاب أو الأخوة للام مع الأب ) ، ولو اجمع أهل السماء والأرض على أن يغيروا شرعة واحدة من شرائع الدين مازادهم ذلك الإجماع عند ربهم إلامقتاً ومازادهم اجماعهم إلاحساراً ، المعصية الجماعية أبشع وأجرم من المعصية الفردية ، التآمر على الجريمة أخطر من الانفراد بالجريمة ، الإجماع لا يقلب الباطل حقاً ولا يجعل الأثم والبهتان برأ وإحساناً .

قال الفخر الرازى : أجمع المفسرون على أن المراد من الأخوة فى آية الكلاله الأولى ( النساء ١٢ ) هم الأخوة للام ، وعلى أن المراد من الأخوة فى الآية الثانية ( النساء ١٧٦ ) هم الأخوة العصبية أى الأخوة للاب أو الأخوة للام مع الأب .

ما أضل المسلمين فى دينهم مثل عبادة الأبحار وطاعة غير الله فى التشريع وفى التحليل والتحريم ، ما أضلهم إلا إتباع طوائف مختلفة من الناس فيما يشرعون من الدين وفيما يحلون ويحرمون على خلاف أمر الله ورسوله ، سواء كانت تلك الطوائف هى جماعة المفسرين أو المحدثين أو المؤرخين أو المدرسين أو أبحار الدين أو كيفما كانوا ، ترى العوام لأفوالهم مصدقين ، ولشرائعهم مطيعين مدعين ، وهم أشد إذعاناً إذا تقصصت المقالة بضلالة الأجماع .

جميع الفقهاء بلا استثناء قد سقطوا في ضلالة الشقيق وغير الشقيق وظنوا أن الآية (النساء ١٢) خاصة بميراث الأخوة للام وأن الآية (النساء ١٧٦) خاصة بميراث الأخوة العصبية وبنوا أحكامهم على هذا الأساس وقد بينا آنفاً أن الصواب غير ذلك ، الصواب هو أن جميع الأخوة ( أخوة للاب أو أخوة للام أو أخوة للاب والام معاً ) يرثون بأحكام الآيتين ( ١٢ ، ١٧٦ ) نارة بأحكام الآية (١٢) وثارة بأحكام الآية (١٧٦) ، إذا كانوا شركاء مع ورثة آخرين ورثوا بأحكام الآية (النساء ١٢) وإذا كانوا منفردين بالميراث ورثوا بأحكام الآية (النساء ١٧٦)

هذا هو الحق المبين في حكم الكلايتين كلاله الاشتراك وكمال الانفراد هذا الفارق الصحيح الصريح بين الكلايتين لم يفتن له أحد من الفقهاء السابقين ، ثم فتحه الله تعالى على عبده ، في فيض غامر من الفتوحات السنية من رب العرش العظيم فله الحمد والفضل والمنة ( مايفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها وما يمسك فلا مرسل له من بعده وهو العزيز الحكيم )<sup>(١)</sup> ولو برىء الأولون من عبادة مشايخهم ، واعتصموا بالله وحده هلدوا إلى الحق والصواب ولكنهم زلوا بالتقليد فوقعوا في الضلال البعيد .

#### ٤ - المجموعة الرابعة

### ضلاله خص الام بالثلث دون الاب

هذه ضلالة قد وقع فيها جميع الفقهاء بلا استثناء ، قالوا في الميت الذي ليس له ولد وله أبوان قالوا للام الثلث ، ولم يقولوا مثل ذلك للاب ، كلهم فعلوا ذلك بلا استثناء ، منهم من استحيا فقال ما كان الله لبراني أفضل أما على أب ، ومنهم من أعلنها بلا استحياء ، فقال للام الثلث وللأب السدس ، أو للام الثلث وللأب ما بقي ، قذفها قذفاً بلا مواربة ولا إخفاء ، والله ورسوله من كل ذلك براء

القرآن صريح فصيح في أن فرائض الأب والام في المواريث سواء ، أن كان للميت ولد فللأب السدس وللأم السدس ، وإن لم يكن للميت ولد

فللاب الثالث وللأم الثالث ، ثم الأب دائماً مقدم على الأم ، وشرائع الأولويات تقضى بأن يدفع الميراث لصاحب الأولوية ثم الذى بعده فإن بقى لآخرهم شئ فهذا فضل له ، وإن لم يبق له شئ فما جعل الله له فى هذا الميراث من نصيب ، والله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر والله بكل شئ عليم ، فإذا قسمت الموارث أخذ الأب نصيبه أولاً ، أخذ الثالث المفروض له أو ما بقى له بعد فرائض الذين سبقوه ثم تأخذ الأم بعده إما فريضة كاملة (الثالث) كاملة ، أو ما بقى لها ممن سبقها أو لاشئ ان لم يفضل لها شئ ، هذا أمر الله وحكم الله وشرعه القويم الحكيم ، فمن رضى وأذن فهذا من المختارين أولئك أصحاب الجنة هم فيها خالدون ، وأما من سخط وتذمر فلينظر هل يذهبن كيدته ما يغيظ !!؟

هذا هو الحق الصراح لم يعلمه أحد من الفقهاء فعلمه الله عبده فى فتح آخر من فتوحاته السنية فله الحمد والفضل والمنة .

فلما لم يعلم الفقهاء فصل القضاء ، وعييت عليهم الأنباء ، تشاكسوا فى ميراث الأبوين من الميت الذى ليس له ولد ، فمنهم من جعل له السدس جزءاً وبالتحديد فجعلوا فريضة الأب عند عدم الولد هى نفس فريضته عند وجود الولد !!! على الرغم من القرآن ، وعلى نقيض كل عقل ومنطق وبرهان ، هكذا سول لهم الشيطان !! ومنهم من زحزح الأب عن أهل الفرائض ، وطرحه فى أهل البوائى ، مع ترك الأم آمنة فى مقعدها من أهل الفرائض ، ومنهم من كره ذلك الجور الغاشم والحكم الظالم فقال ابن مسعود ( ما كان الله ليرانى أفضل أمأ على أب ) ! ، وقال زيد ابن ثابت ( لا أفضل أمأ على أب )<sup>(١)</sup> ، ومنهم من لاذ بالصمت لا هو يجهر بحق الأب فى الثالث كما هو للأم ، ولا هو يرضى بقول الذين قالوا للأم الثالث وللأب السدس فيكون نصيب الأب نصف نصيب الأم ، هذا حكم بالظلم البواح ، هذا قول نته فواح ، وقال الذين يكرهون غبن الأب ولكن لا يجروُن على مقارعة المخالفين للحق ، قالوا نعطي الأب البوائى

كلها ، حصرت صدورهم أن يجابهوا الخاطئين بالحق ، أو أن يبخسوا الأب ماله من حق وقالوا على ألا يقل نصيبه عن السدس بحال من الأحوال !! لست أدري إذا قلت البواقي عن السدس ، من أين ينتزعون له ما يكمل السدس !! رأيت الباطل كيف يتعثر في الظلام ، ماله من حجة ولا قيام . ومنهم من جعل ميراث الأب الثلث ان ورث عن ابنه والسدس ان ورث عن ابنته !!

ولما لنعجب غاية العجب من كمال هذا الحرج والضيق ، والتماس المخرج من أوعر طريق ، بينما منهج الحق والصواب سوى قوم ، إن ربي على صراط مستقيم ، تكرهون أن تجعلوا فريضة الأب أقل من فريضة الأم وأنتم في ذلك محقون ، ثم تمسكون عن النطق بالحق الثابت في القرآن فهل تتلومون من مجابهة الجماعة بما لا يرتأون ؟ أم أنتم في حقيقة الشريعة مرتابون ؟ لا ترتابوا فإن النص القرآني يجعل فريضة الأب في الموارث مثل فريضة الأم ، كما جعل فريضة الأخ مثل فريضة الأخت ، وإن كان في سائر الأمور يجعل للذكر مثل حظ الأنثيين ، أي أن حق الرجل في كل الأمور هو ضعف حق المرأة أو على الأقل مساو لها ، ولم يجعله الله أبداً في أية شرعة من شرائع الإسلام أقل من حق المرأة ، ثم أن الأب هو من أهل الفرائض فلا يحل أبداً اخراجه من الفرائض وارجاؤه إلى البواقي ، ثم أن الأب في الأولويات القرآنية مقدم على الأم ومقدم على الأولاد ومقدم على الأخوة فلا يمكن أن يأخذ هؤلاء أنصبتهم من الميراث قبل الأب ، فمن المستحيل في أية حالة من الحالات أن يكون الأب محروماً من الميراث ، فهل بعد كل ذلك يجوز أن يبقى في صدوركم حرج من اعطاء الأب حقه وأولويته في الميراث ؟

ما جعل الله المسلمين في مضيق من دينهم بل الله عز وجل قد أكمل لهم دينهم ، وأتم عليهم نعمته ، وأرسل إليهم وفصل كل شيء تفصيلاً فلا خوف من الضياع في أية شرعة من الشرائع ( ما كان الله ليضيع إيمانكم أن الله بالناس لرؤوف رحيم )<sup>(١)</sup>



فنحن بنعمة الله وعظيم فضله وبما فتح على عبده من فيض رحمته ،  
وبما ألقى على عبده من البصائر والنور ، نبين للفقهاء خاصة ، وللمسلمين  
عامة ، ماعى عليهم فى هذه المسألة وبالله التوفيق .

أبها المسلمون ، نقولها بكل قوة وصراحة ، نصيب الأبوين من  
الميراث متساو دائماً ، سواء كان للميت ولد ، أو لم يكن له ولد ، إذا  
كان للميت ولد فلابويه لكل واحد منهما السدس ، هذه واضحة من لفظ  
الآية لا خلاف فيها والحمد لله ، وإن لم يكن للميت ولد ، فلابويه لكل  
واحد منهما الثلث ، هاهنا طاشت الأحلام ، وتفرقت بالفقهاء السبل ،  
لأن الآية فى هذا الموضع ذكرت الأم فقط ولم تذكر الأب ، لكن الحكم  
واحد للأب والأم ما وقع من الذكر ، قد وقع فى شريعة الأمر ، فلا  
يجرمنكم نظم الكلام ، الذى تقاصرت عنه بعض الأفهام ، أن تلعب  
برؤوسكم الأوهام ، فتظنوا غير الحق بالله العزيز العلام

هذا القرآن العظيم هو المعجزة الباقية إلى قيام الساعة ، كله إعجاز ،  
فى حكمته وحجته وخبره وقصصه ولهجته وبلاغته ، وان من أساليب  
بلاغته فى آيات الموارث متعلقا بفرائض الأبوين ( الأب والأم ) ما سنبينه  
فيما يلى بأذن الله تعالى ، بأدلة قاطعة على أن فريضة ميراث الأب عند علم  
الولد للميت ، هى كفريضة الأم تماماً ، هى الثلث وليست السدس كما  
يتوهم البعض ولا هى البواقي كما يتوهم البعض الآخر ، فنقول وبالله  
التوفيق .

( أدلة ثبوت فريضة الأب كفريضة الأم تماماً )

١ - الحكم الحاضر ينسحب على النظائر

اقتصت بلاغة القرآن دائماً أنه إذا ذكر حكماً فحسب له مثلاً ، كان  
الحكم على المثل الحاضر منسحباً بالضرورة على جميع النظائر ، دون حاجة  
إلى ذكرها بلفظها فى نص الحكم .

فلما قال تعالى ( الحر بالحر ) كان حكمه جل وعلا على عامة الرجال  
الأحرار بأن يقتصر للرجل الحر من الرجل الحر ، كان هذا الحكم منسحباً

بالضرورة على نظائرهم من النساء دون حاجة إلى ذكرهن بلفظهن في نص الآية ، أى دون حاجة إلى أن يقول في الآية (والحرة بالحرّة) فقد أغنى اللفظ المذكور عن نظيره غير المذكور ، قد أغنى عن ذلك بموجب العلم الضروري في القرآن أن الشرائع والشعائر إذا صيغت بخطاب الذكور فهي لازمة للجنسين جميعاً (ذكوراً وإناثاً) ، لما قال تعالى (من قتل مؤمناً خطأ) دخل في الحكم (ومن قتل مؤمنة خطأ) دون حاجة إلى النص عليها بلفظها في الآية ، ولما قال تعالى (فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام) دخل في الحكم (فمن لم يجد فصيام) دون حاجة إلى النص عليها بلفظها ، وكذلك لما قال تعالى (والعبد بالعبد) علم بالضرورة أن الحكم منسحب على الأمة (والأمة بالأمة) دون حاجة إلى ذكر ذلك في الآية وكذلك لما قال (والأنثى بالأنثى) كان معنى ذلك بالضرورة (والذكر بالذكر) ذكر ثلاثة أنواع من الحكم أغنت عن ذكر ثلاثة نظائر ، قد علم حكم النظائر غير المذكورة من حكم القسائم المذكورة ، فلم يكن عدم ذكرها اسقاطاً لحكمها ، وتلك هي بلاغة الإيجاز في القرآن الكريم ، إيجاز فيه اعجاز ، تبارك الله رب العالمين

ولما قضى الله تعالى بالقصاص لكل عضو في المجنى عليه بنظيره في الجاني ، وضرب لذلك أمثلة بقوله تعالى (والعين بالعين والأنف بالأنف والأذن بالأذن والسن بالسن)<sup>(١)</sup> فذكر بعض الأعضاء ، ولم يذكر سائر الأعضاء كان معنى ذلك بالضرورة انسحاب نفس الحكم على الأعضاء غير المذكورة فمثلاً الشفة بالشفة والدقن بالدقن والأصبع بالأصبع والثدى بالثدى والخصية بالخصية أو الكف بالكف والقدم بالقدم وهكذا ، قد أغنى ذكر المذكور عن ذكر غير المذكور ولم يكن ترك غير المذكور اسقاطاً لحكمه أو اهداراً لحرمته ، فحكم النظائر غير المذكورة هو دائماً نفس حكم القسائم المذكورة

فلما قال تعالى (فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمه الثلث)

كان معنى ذلك بالضرورة ( ولأبيه الثلث ) انسحب حكم القسم المذكور على النظر غير المذكور ، أثبت ذلك بقوله تعالى (وورثه أبواه ) ثم ذكر حكم الأم ولم يذكر حكم الأب إيجازاً ، لأن حكم القسم المذكور (الأم) ينسحب بالضرورة على النظر غير المذكور (الأب) فلا حاجة إلى ذكره بلفظه ، ولم يكن عدم الذكر إسقاطاً لحكمه ولا إهداراً لفرضيته

## ٢ — ذكر النظر الأوهى دون النظر الأقوى

لما اقتضت بلاغة الإيجاز الاكتفاء بذكر حكم أحد النظيرين دون النظر الآخر ، لأن حكم النظر المذكور سينسحب تلقائياً على النظر غير المذكور ، أقول لما اقتضت بلاغة الإيجاز ذلك ، فقد اقتضت بلاغة الأعجاز أن يكون النظر الأضعف هو المذكور ، وأن يكون النظر الأقوى هو غير المذكور ، دفعاً للوساوس والشبهات ، أن تتسلل إلى ضعاف الفهم غير الثقات ، من أجل ذلك ذكر الله تعالى (الأم) ولم يذكر (الأب) ، لأن الأم هي الأضعف والأب هو الأقوى ، فشهة إسقاط حق الأم أقرب من شهة إسقاط حق الأب فذكر الأضعف لتأكيد إثباته ودفع شبهاته ، وترك الأقوى لرسوخه بذاته وقوة إثباته ، قال تعالى ( فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلائيه الثلث ) ولم يقل ( فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلائيه الثلث ) لأنه لو فعل ذلك لكانت مظنة هضم نصيب الأم من الثلث إلى السدس أقرب عند خفاف الأحلام ، إذ أن نقص نصيب الأنثى عن نصيب الذكر ، أمر معهود غير مستغرب فهو أقرب إلى الأفهام من نقص نصيب الذكر عن نصيب الأنثى ، من أجل ذلك اقتضت بلاغة القرآن ذكر الأم دون الأب ، احتياطاً للأضعف ومنعاً من الارتياب ، لأنه متى قال ( فلائيه الثلث ) استبعد كل ذي لب أن يكون نصيب الأب قل من نصيب الأم ، فلم يغب عنه مقصود الشارع جل جلاله أن للأب الثلث مثل ما للأم بطبيعة الحال لأن حكم القسم غير المذكور هو نفس حكم النظر المذكور ، بينما لو قالت الآية ( فلائيه الثلث ) لم يكن مستبعداً أن يظن ظان أن لأمه السدس ، لأن الغالب هو أن نصيب الأنثى أقل من نصيب الذكر ، ولما كان الله تعالى يريد مساواة أنصبة الأب والأم في الموارث ، وسبق أن قرر ذلك فعلا في أول

الآية بقوله تعالى : ( فلكل واحد منهما السدس ) فقد قال تعالى عند عدم الولد للميت ( فلأمه الثلث ) ليكون مقررأ في الأفهام ومعلوما من باب أولى ، أن لأبيه الثلث أيضا هذا علم ضرورى لا خفاء فيه

### ٣ - عدم الذكر أبلغ من الذكر

قد يكون عدم ذكر الحكم أبلغ في فرضيته ، وأقطع في حقيقته من الذكر ، أى أن الحكم في مسألة بعينها هو من القوة والظهور والثبوت وضرورة العلم به في كل عقل ، بحيث يصبح ذكره لغواً بغير طائل ، لأنه تحصيل أمر حاصل ، فيكون الأفصح والأجمل ، والأبلغ والأجزل عدم الذكر ، ويكون الذكر مع كل ذلك أشبه شيء بتسفيه المخاطب وتحقير فهمه وعقله ، كأنما تلقن طفلاً

ومن أمثلة ذلك في القرآن الكريم قوله تعالى ( وإن خفتم ألا تقسطوا في اليتامى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع ) النساء ٣ رخص الله تعالى بنكاح الاثنتين والثلاثة والأربعة ، ولم يذكر في الآية نكاح الواحدة لضرورة العلم بذلك في عقل كل إنسان ، فلا داعى لذكره ، ولو ذكر لكان لغواً بغير طائل ، لأنه نحصيل أمر حاصل ، الأذن بنكاح الواحدة لا ينكره أحد ، فيكون ذكره مع ذلك العلم البديهي مخلاً بالبلاغة ، وهذا لا يليق بكلام الأفراد ، فكيف بكلام رب العباد !؟ حاش لله لاشك أن الذكر في مثل ذلك الموطن تأباه الفصاحة ، ولا شك أن عدم الذكر في مثل ذلك الموطن يزيد البيان قوة ورجاحة

ومن أمثلة ذلك في القرآن الكريم قوله تعالى ( وجعل لكم سراييل تقيكم ) الحجر وسراييل تقيكم بأسكم كذلك يتم نعمته عليكم لعلكم تسلمون ) النحل ٨١ ذكر نعمة السراييل التي أتى الحر ولم يذكر نعمة السراييل التي أتى البرد ، مع أنها أعظم وألزم ، لأن حكم الشيء المذكور يعلم منه بالضرورة سر بان الحكم على نظيره غير المذكور ، ولأن ذكر الشيء الأقل أهمية أولى من ذكر الأعظم أهمية إذ أنه إمنى ثبت الحكم للضعيف فهو أعظم ثبوتاً للأهم والأقوى ، متى ثبتت نعمة السراييل في الوقاية من الحر فقد ثبتت نعمتها في الوقاية من البرد تلقائياً فلا حاجة إلى ذكرها في هذا الجانب ، بل عدم ذكرها أبلغ وأقطع في ثبوت تلك النعمة .

فمضى علم أن فريضة الأب والأم متساويتان في الميراث ، فعند فرض الثلث للأم وهى الجانب الأصغر علم بالضرورة فرض الثلث للأب أيضا وهو الجانب الأقوى دون حاجة إلى ذكره ، بل كان عدم الذكر أبلغ وأقطع في فرضيته ووجوبه ، كأنما قيل وهل في ذلك شك ؟ وهل يمكن أن يكون غير ذلك ؟ ذكر الحكم للأب وهى المشكوك فيه يغنى عن ذكر الحكم للأقوى غير المشكوك فيه ويصبح عدم الذكر للأقوى أبلغ وأقطع وأعظم تأكيداً لوجوبه وثبوته ، هذا بلاغ للناس ﴿ قل فله الحجة البالغة فلو شاء لهداكم أجمعين ﴾ الأنعام ١٤٩

فكذلك ذكر فريضة الثلث للأب في (آية النساء ١١) لا يليق ولا ينبغي لبلاغة القرآن بسبب ضرورة العلم بذلك ، بعد ذكر الثلث للأم ، وبعد سبق البيان أن فريضة الأب والأم متساويتان ، لو ذكرت فريضة الأب هنا مع فريضة الأم لكان ذلك مخلاً ببلاغة القرآن ، عدم الذكر هنا هو أشد تأكيداً ، هو أرفع وأوقع .

إن من العى والفهامة أن نعلم الإنسان ما هو به أعلم ؟ أقول لأملك التى ولدتك وربتك أنت أمى ؟ قال تعالى ﴿ قل أتعلمون الله بدينكم والله يعلم ما فى السموات وما فى الأرض والله بكل شىء عليم ﴾ الحجرات ١٦ والله المثل الأعلى وهو العزيز الحكيم

وخلاصة القول أن بلاغة الإيجاز اقتضت ذكر أحد النظيرين دون الآخر وأن بلاغة الاعجاز اقتضت ذكر النظير الأضعف دون النظير الأقوى فاستوى بما قلنا ما وجب من البيان ، وبرزت للناس حكمة القرآن ، فمن تحجر قلبه بعد ذلك وأبى إلا الكفران فقد قال تعالى ﴿ انك لا تهدى من أحببت ولكن الله يهذى من يشاء وهو أعلم بالمهتدين ﴾ القصص ٥٦ وقال ﴿ هلك المتنطعون . هلك المتنطعون . قالها ثلاثاً ﴾

٤ - انعدام النص بالفرائض المقررة

شرع الله ثلث الميراث للأب كما شرعه للأم ، ان لم يكن للميت ولد ، كما أثبتنا في الفقرات الثلاثة السابقة ، فالذين أغمضوا أعينهم عن شرائع الحق وجاؤا بأفك مفترى ، منهم من قال للأب السدس ، ومنهم من قال لا فريضة للأب ، ولكن يأخذ ما أبقت الفرائض ، ولكل هذا حكم في

الدين بالرأى لانص به فهو باطل ، ما قاله الله ورسوله ، فهو شرع ما لم يأذن به الله ، فانعدام النص بتلك الشرائع المفتراه هو أقطع دليل على بطلانها ، إذ لا تشريع في الدين إلا بالنص

ولما لم يكن لهذه المسألة إلا احتمالات ثلاثة ، فبطلان احتمالين منها يحتمل المصير إلى الاحتمال الثالث ، وهو الحق من عند الله .

أما الاحتمال الأول فهو أن يكون الحكم في هذه المسألة كما قالوا أى فرض السدس للأب أو اخراجه من الفرائض واعطاؤه شيئاً من البواقي ، وقد أثبتنا ضلال هذا الحكم وبطلانه في الفقرات السابقة ، فسقط هذا الاحتمال الفاسد

وأما الاحتمال الثانى فهو عدم توريث الأب بالمرة وحرمانه من الميراث بالكلية ان كان الميت ايس له ولد ، وهذا من النص ( وورثه أبواه ) ، ولا يقول به أى أنسان فسقط هذا الاحتمال أيضاً

وأما الاحتمال الثالث ، وهو الحق الذى جاء من عند الله ، فهو أن فريضة ميراث الأب من الميت الذى ليس له ولد هى الثلث كفريضة الأم سواء بسواء ، فوجب المصير إلى هذا الاحتمال . وهو الحق من عند الله -  
رغم أنف المفترين

• - عدم النص باللفظ لا يبنى الحق ولا يحق الباطل

إن الذين ارتابوا في فريضة الأب من الميت الذى ليس له ولد ، وشكوا في كونها الثلث مثل فريضة الأم ، انما جاءت ريبهم من ذكر لفظ الثلث للأم وعدم ذكره للأب في نفس الآية ، فظنوا عدم الذكر تفياً لتلك الفريضة بالنسبة إلى الأب ، وهذا ظن خاطيء ، إذا كان عدم ذكر الثلث للأب بلفظه في الآية يبنى حقه في الثلث - كما توهموا - فهو من باب أولى يبنى حقه في السدس المفترى وفي البواقي المفتراه لأنها غير مذكورة في الآية ، يقول هؤلاء الظانون غير الحق ، لا ذكر للثلث للأب في الآية فلا ثلث له ، وقد أثبتنا آنفاً بطلان هذا الظن ، واثبتنا أن عدم الذكر لا يفيد عدم الحكم وإذا كان عدم ذكر الثلث للأب في الآية يسقط الحكم له بالثلث فإن الآية لم تذكر للأب لا السدس ولا البواقي التى افترينم فبم اثبتنم له ذلك !!  
فلو سقط الثلث لعدم الذكر

فقد سقط ما افترىتم لعدم الذكر أيضاً ، وإذا سقط هذا وذاك فقد سقط ميراث الأب من ابنه على كل حال !!! أفبرضيكم هذا الخبال ؟ أم أمر الله أحق بالتصديق والامتثال ؟!

#### ٦ — تبديل سنة الله

من المستحيل استحالة مطلقة في أية شرعة من شرائع الاسلام أن تكون فريضة الذكر أقل من فريضة الانثى ، دلوني على أى موضع في القرآن الكريم أو سنة النبي الكريم ، تجدون فيه حظ الذكر أقل من حظ الانثى ، نصيب الذكر إما أن يكون ضعف نصيب الانثى أو على الاقل مثلها ، فكيف تقولون للام الثلث وللأب السدس ؟! ما لكم كيف تحكمون ؟! . لقد انكر ابن مسعود هذا الخزي وقال ( ما كان الله ليراني أفضل أما على أب ) وقال زيد ابن ثابت مثل ذلك .

كلا ... لا ينقص حظ الذكر عن حظ الانثى بأى حال من الاحوال ، تلك سنة الله في خلقه ، ( فلن تجد لسنة الله تبديلا ولن تجد لسنة الله تحويلا )<sup>(١)</sup>

#### ٧ — التكفير عن الحرام بالحرام

إن الذين ساءهم انقاص فريضة الاب عن فريضة الام ، بإخفائها من الثلث إلى السدس أو بإعطائه ما بقي من أهل الفرائض ، لما تأثموا من هذا الصنيع أراحوا استدراكه بعدم التماهى فيه ، فلما جعلوا له ما بقي من الفرائض قالوا على ألا ينقص ذلك عن السدس بأى حال !!! وهذا شرط عجيب ، يوحى بغصب مريب ، فمن أين تقتطعون له تنمة السدس إذا نقصت البواقي عن ذلك ؟! هل يقيم العدوان على الورثة تنزعون من فرائضهم ما يتم لكم السدس الذى فرضتم ؟!

انقاص فريضة الأب من الثلث إلى السدس أو إلى ما أبقت الفرائض هو أثم حرام ، واقتطاع المال من أنصبة الورثة لتكملة البواقي إلى السدس هو أثم حرام ، فالتكفير عن فعل حرام بفعل آخر حرام ، هو استرسال

(١) فاطر ١٣

في الحرام، هذا علاج الاخطاء بالاخطاء وتلك هي محاولات الرقيع الخرقاء  
٨ - الشر لا يأتي إلا بالشر

الكذب يهدى إلى الفجور ، والفجور يهدى إلى النار ، ان الذين  
جحدوا فريضة ميراث الأب من الميت الذي ليس له ولد ، ورفضوا أن يجعلوها  
الثلث مثل فريضة الأم بحجة أن الآية قد جعلت للام الثلث ولم تجعل للأب  
شيئا قالوا ما دامت الآية ذكرت الثلث للام ولم تذكره للأب فلاثلث له ،  
هؤلاء قد فتحوا باب الشر ليدخل منه مزيد من الشر ، ان منطقهم الضال  
يفضى إلى خروج الأب من الميراث إذا دخل الأخوة الميراث ، ذلك لأن  
الآية نفسها تقول ﴿ فَإِنْ كَانَ لَهُ أُخْوَةٌ فَلِلْأُمِّ السُّدُسُ ﴾ قالوا فيما دامت الآية  
ذكرت السدس للأم ولم تذكره للأب فلاسدس له أى أنه إذا دخل الأخوة  
الميراث فلاأم السدس ولاسدس للأب ، إذا فقد خرج الأب صفرا بدخول  
الأخوة الميراث !!! فأى شيء أعجب من ذلك ؟! وأى شيء أحق من ذلك ؟!

٩ - لا تفريط ولا نسيان في شرائع القرآن

ان الذين يعلمون أن فريضة ميراث الأب في القرآن هي مثل فريضة  
ميراث الأم سواء بسواء ثم ينكرون الثلث للأب في الموضع الذي يقرون  
فيه بالثلث للأم بدعوى أن الآية ذكرت الثلث للأم ولم تذكر الثلث للأب  
هؤلاء انما يرمون القرآن بالتفريط أو النسيان وهم لا يشعرون ، إذا أقررتم  
أن الأب لا بد له من ميراث وأن له الأولوية على غيره في الميراث وأنه  
يستحيل أن يخرج أبوالميت بلا ميراث ثم قلتم في الوقت نفسه لا ميراث للأب  
من الميت الذي ليس له ولد ، لأنه لا ذكر للأب في النص ، كان معنى  
ذلك أنه قد وقع تقصير في القرآن ، وهذا تصور باطل قبيح قال تعالى  
﴿ مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ ﴾<sup>(١)</sup> أو أن الله تعالى  
للذي لا يرضى بخروج الأب من تركة ولده بلا ميراث قد نسي أن يذكره  
في الآية التي ذكر فيها ميراث الأم وحدها ، وهذا بهتان عظيم سبحانه  
وتعالى عما يصفون قال تعالى ﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا ﴾<sup>(٢)</sup> فإذا كان الله تعالى



قد فرض الميراث للاب من ولده في كل حال وإذا كان الله عز وجل لا ينسى ﴿لا يضل ربي ولا ينسى﴾<sup>(١)</sup> لم يبق الا أن عدم ذكر الأب بلفظه في هذه الآية لا يفيد سقوط حقه في الميراث وإنما هو ضرب من الإيجاز في لغة القرآن، وإنما أريد بعدم ذكر اللفظ في الآية تأكيد حق الأب في الميراث وأن ذلك الحق هو فوق كل شبهة وهو من القوة والثبوت والوجوب بحيث لا يحتاج إلى ذكر .

#### ١٠ - فرائض أخرى غير المذكورة بلفظها في الآية

ان مما يثبت عدم وجوب ذكر الاسم بلفظه في كل مرة نفرض فرضاً أو نوجب شرعاً ، أن فريضة ميراث الأب من ولده إن لم يكن له ولد ليست بدعاً من الفرائض الأخرى التي شرعها الله تعالى في الموارث ولم يذكرها بلفظها في الآيات ، بل هناك فرائض أخرى شرعها الله تعالى ولم يذكرها بلفظها في القرآن ، فلم يقدح ذلك في فرضيتها ووجوبها .

فقد شرع الله ميراث البنين ولم يذكر فريضتهما بلفظها في القرآن ، ولكنها علمت من فريضة الأختين أن لهما ثلثاً ما ترك .

وشرع الله تعالى ميراث الأخوات ان كن نساء فوق اثنتين ، ولم يذكر فريضتهن بلفظها في القرآن ، ولكنها عرفت من فريضة البنات أنهن إن كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثاً ما ترك .

وشرع الله تعالى ميراث الأب من ولده إن كان له إخوة ، ولم يذكرها بلفظها في القرآن ولكنها عرفت من فريضة الأم أن لها السدس ، فهو كذلك له السدس .

فلم يمنع عدم ذكر الفريضة بلفظها في كل تلك الحالات من وجوب الفريضة ومن تحديد مقدارها بالتساوي مع نظائرها المذكورة بلفظها

فكذلك ميراث الأب من ولده ان لم يكن له ولد ، وغم عدم ذكره بلفظه في الآيات هو الثلث ، قد علم من فريضة نظيرته المذكوره في الآيات ، الأم لها الثلث فهو كذلك له الثلث .

يتبين من كل ما تقدم أن ميراث الأب عند عدم وجود ولد للميت هو الثلث كميراث الأم تماماً وأن ذلك ثابت في القرآن الكريم ثبوت حكم جميع النظائر غير المذكورة بلفظها ، قد علمت من حكم نظائرها المذكورة هذا نور مبين ، وهدى مستقيم ، وهو من الفتوحات السنية التي فتحها الله على عبده ولم يفتحها على أحد من قبله والله يخصص برحمته من يشاء والله ذو الفضل العظيم ، فله الحمد والفضل والمنة

ولئن سألتهم أليس للأب حق في الميراث من ولده ؟ ! ليقولن بلى وهو أحق الناس به

ولئن سألتهم هل أمر الله ورسوله أن تكون فريضة الأم من الميراث ضعف فريضة الأب ؟ ! ليقولن كلا ما أمر الله ولا رسوله بشيء من ذلك .

ولئن سألتهم فما فريضة الأب التي فرضها الله له من ميراث ولده الذي ليس له ولد ؟ ! ليقولن لا نجد في القرآن ولا في السنة عن ذلك شيئاً مذكوراً

ولئن سألتهم هل نسي الله فريضة الأب فلم يذكرها في القرآن ولا أمر نبيه ببيانها في السنة ؟ ! ليقولن حاش لله ( وما كان ربك نسياً )<sup>(١)</sup> ( لا يضل ربي ولا ينسى )<sup>(٢)</sup> وليس في القرآن تفريط ( ما فرطنا في الكتاب من شيء ثم إلى ربهم يحشرون )<sup>(٣)</sup> .

ولقد علم المسلمون أن القرآن فيه ذكر كل شيء ، وتبيان كل شيء وتفصيل كل شيء قال تعالى ( ونزلنا عليك الكتاب تبياناً لكل شيء وهدى ورحمة وبشرى للمسلمين )<sup>(٤)</sup> وقال تعالى ( وكل شيء فصلناه تفصيلاً )<sup>(٥)</sup> .

فإذا كان الأمر كذلك فلم يبق إلا أن فريضة الأب المذكورة حتماً في كتاب الله ، ذكرها يحنى على الكثيرين ويبينه الله لمن يشاء ( يهدي الله لنوره من يشاء ويضرب الله الأمثال للناس والله بكل شيء عليم )<sup>(٦)</sup> فريضة الأب المذكورة في الكتاب ذكرها مضمراً ، لالفاظاً ظاهراً ، للأسباب التي أوردنا

(٤) النحل ٨٩

(٣) الأنعام ٢٨

(٢) طه ٥٢

(١) مريم ٦٤

(٦) النور ٣٥

(٥) الاسراء ١٢

وأهمها زيادة التأكيد على تلك الفريضة ، تأكيداً بالأسلوب البلاغى المعجز للقرآن العظيم ، أم حسبتم أن القرآن ، يتدلى فيه الكلام ، إلى مستوى العوام ؟! فيخاطب الله العباد بلغة قاصرى الأحلام وعاجزى الأفهام !! بل جعل الله في عباده الدماء والعلماء ثم أمر العلماء منهم أن يبينوا للناس ما نزل إليهم ﴿ وإذ أخذ الله ميثاق السدين أوتوا الكتاب لتبيننه للناس ولا تكتمونه فنبذوه وراء ظهورهم واشتروا به ثمناً قليلاً فبئس ما يشتررون ﴾<sup>(١)</sup> أيها الناس فريضة الله التى فرضها للاب من ميراث ولده الذى ليس له ولد هى الثلث ، مثل فريضة الأم ، وقبل فريضة الأم ، هذا هو الحق الذى لا يمارى ، جفت الاقلام ، وطويت الصحف ، وقضى الأمر الذى فيه تستفتيان .

#### ٥ - المجموعة الخامسة

### ضلالات فى توريث البواقي

الحديث القطعى الثبوت فى صحيحى البخارى ومسلم ، الذى يبين حكم ميراث ما أبقت الفرائض ، هو لابن عباس عن النبي ﷺ أخرجه البخارى من أربعة طرق وأخرجه مسلم من أربعة طرق أيضاً<sup>(٢)</sup> ولفظ الحديث فى الطرق الثمانية عند الشيخين هو لفظ واحد حرفاً حرفاً ، لا تنوع فيه ولا تغيير ، مما ينفى عنه أية رواية بالمعنى أو بالمفهوم ، ويقطع قطعاً جازماً بأنه منطوق النبي ﷺ

وحديث كهذا متفق عليه عند الشيخين ، هو قمة فى قوة الاحتجاج به ، وهو حاسم فى دفع أى التواء أو تعسف أو سوء تأويل ، هذا هدى مستقيم ولفظ الحديث هو [ ألحقوا الفرائض بأهلها فما أبقت الفرائض فلاولى رجل ذكر ]

ولكن على الرغم من هذا الاسناد العالى ، والتوثيق البالغ ، والأحكام اللفظى لمتن الحديث ، الذى هو من جوامع الكلم التى أوتىها رسول الله ﷺ أقول على الرغم من كل ذلك فقد تناوشه المولعون بالتكلف والتصنيف ،

(١) ت ل عمران ١٧٨ (٢) راجع باب النصوص

العاكفون على الشغب والتحريف ، والمجادلون في كل نص صحيح من القرآن الكريم أو الحديث الشريف ، جدلاً بغير حق ، ولحاجة في أصدق الصدق ( وكان الانسان أكثر شيء جدلاً )

ان من نظر في الضلالات التي وقع فيها المجادلون بالباطل ، المخالفون لنص هذا الحديث الحاسم ، ورأى شدة تنافر أقوالهم مع متن الحديث ، أيقن ببطلانها وبهرته روعة الحديث ، وقوة مثنه في دفع كل الخرافات والضلالات والمقتريات ، منطقاً حاسماً مبيناً ، وحكمه جلي مستقيم ، وتركيبه صلب لا يلين ، لا تنفذ إليه الشبهات ، رغم قصر عبارته ، وقلة كلماته ، [ فلاولى رجل ذكر ]

وسترون عند مناقشة الضلالات التي قذفوها على شرعة البواق ، حقيقة ما ذكرنا عن هذا الحديث العظيم ، من تأمل في ذلك علم بعد علم ، وازداد إيماناً مع إيمانه أن رسول الله ﷺ قد أوتي فعلاً جوامع الكلم ، كل حرف من حروف الحديث حاسم فيما يريد ، دافع للزيف والتعقيد ، هذا هو السهل الممتنع ، فالحمد لله ذي الفضل العظيم والمنه ، والصلاة والسلام على رسوله نبي الهدى والرحمة ، وفيما يلي أهم الضلالات التي قذفوها في شريعة ميراث البواق :-

#### ١ - ضلالة توريث النساء

هذه واحدة من الضلالات المفتراة على شرعة البواق ، والتي يمنعها هذا الحديث ، وهذه الضلالة هي حكمهم بتوريث النساء مما أبقت الفرائض ، لفظ الحديث حاسم في دمج هذا الباطل ، واضح جداً أن الحديث أمر بإعطاء البواق للرجال لا للنساء ، للذكور لا للإناث ، أمر بإعطاء البواق لأولى رجل ذكر ، لا لأولى امرأة أنثى ، فلا ميراث لأية امرأة مما أبقت الفرائض ، المرأة ليست رجلاً ، والأنثى ليست ذكراً ، فسقط هذا الزعم الباطل بمجرد مطالعة الحديث ( قل جاء الحق وزهق الباطل إن الباطل كان زهوقاً )<sup>(١)</sup> ، قال الحديث [ لأولى رجل ] فاستبعد بذلك جميع النساء ، وعلى الرغم من أن كلمة رجل قاطعة في إرادة جنس الرجال ، فقد أضاف

الحديث كلمة ذكر بجانب كلمة رجل ، مع أن الرجل لا يكون إلا ذكراً ،  
أضاف ذلك زيادة في التأكيد أن المطلوب توريثه البواقي ، هم الرجال فقط  
دون النساء ، هم الذكور فقط دون الإناث ، فيقتضى بذلك على أية شبهة ،  
أو أى رأى زائغ منحرف يقول بتوريث النساء من البواقي ، ولكن على  
الرغم من كل هذا التأكيد فقد فعلوها وحكموا بتوريث النساء من البواقي !!!  
ما منعهم الحديث الصحيح الصريح المتواتر ، وما زجرهم التأكيد الجلى  
للظاهر ، الأهواء عاصفة ، والشهوات جارقة ، ليس لها من دون الله  
كاشفة ، قال رسول الله ﷺ [فأنا آخذ بحجزكم عن النار وأنتم تفتحون فيها] (١)

وفضلاً عن تأكيد إزادة الذكورة ونفى الأنوثة فيمن يؤول إليه ميراث  
البواقي ، فإن إيراد كلمة ذكر بعد كلمة رجل [رجل ذكر] تهدف إلى  
مقصود آخر ، هو القضاء على شبهة من يظنون أن المراد بكلمة رجل هو  
للبالغ دون القاصر ، فأردف الحديث بكلمة ذكر بعد كلمة رجل ليبين  
أن المراد من كلمة رجل هو مجرد الذكورة سواء كان بالغاً أو صبيّاً ، فلا  
يمنع من ميراث البواقي من توفرت فيه صفات الأولوية حتى ولو كان رضيعاً

## ٢ - ضلالة توريث الجماعة

أى قسمة ما أبقت الفرائض على أكثر من رجل من أقارب الميت ،  
فإن كثيراً من الفقهاء يفعل ذلك وهو مخالف للنص فهو باطل ، هذه ضلالة  
يأبأها لفظ الحديث ، ولانص ولا خبر بأن رسول الله ﷺ أمر بها أو قضى  
بها ، لفظ الحديث جاء بصيغة الفرد لا بصيغة الجماعة ، أمر الحديث يدفع  
البواقي [لأولى رجل] لا لأولى رجال ، فتوريث الجماعة بدلاً من الفرد  
كما أمر النص بهذا الوضوح والتحديد ، هو تعدل حدود الله ومعصية لأمر  
الله ، فاعله آثم مأزور ، ومن يتعد حدود الله فأولئك هم الظالمون ،  
فتقسيم البواقي على أكثر من واحد هو فعل باطل وعمل مردود

إن معصية الذين قسموا البواقي على أكثر من رجل لم تخالف العدد  
للفرد المأذون به فحسب ، بل تخالفت أيضاً شرط الأولوية ، لأن البواقي

إذا قسمت على رجلين أو ثلاثة مثلاً فإن واحداً فقط من المقسوم عليهم هو الأول ، والباقون كل واحد منهم ليس هو الأول بطبيعة الحال ، والبواقي لا تحل إلا للأولى ، فالقسمة لغير واحد هي معصية مزوجة

### ٣ - ضلالة تحريم البواقي على أهل الفرائض

وهذه أيضاً من التحكمات في دين الله بالرأى دون نص أو برهان ، إذ يرى فريق من الفقهاء أن ما بقي من الفرائض لا يعطى لصاحب فريضة قد استوفاهما كاملة ، يعنى يكفيه ما أخذ ، لو كان الدين بالرأى لقلنا نعم ، هذا منطق لاتأباه عقولنا ، ولكن أين علم الكائنات كلها من علم خالق كل شيء ؟! أين أحكام العقول كلها مجتمعة من حكمة أحكم الحاكمين جل جلاله ؟!! كلا . . . ليس الدين برأى أحد من الناس كائناً من كان ، إنما هي شرائع محكمة وأوامر محتمة من عند مالك الملك رب العالمين ، لا يجيد عنها إلا من تفرقت به المسالك ، ولا يهلك على الله إلا هالك ، فنحن نصدع بأمر الله عز وجل ، مؤمنين مخبتين ، راضين مطمئنين ، فرحين مستبشرين ، لانبأى أعلمنا حكمة ذلك الأمر أم كنا غير عالمين ، نسمع ونطيع موقنين بالحكمة البالغة ، والبركة السابغة ، والخير والفلاح والسعادة في كل ما أمر الله به قال تعالى ﴿ والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا وما يذكر إلا أولو الألباب ﴾ <sup>(١)</sup>

يقول هؤلاء الفقهاء المتحكمون في دين الله برأيهم ، لاترد البواقي على ذى سهم !!! أولو كان هو أولى رجل ذكر كما اشترط النص ؟! طبعاً لانص بهذا الذى يقولون ، فهو تحريم مالم يحرم الله ، وافتراء الكذب على الله ، وهو شرع مالم يأذن به الله ، وهو اتباع الظن والهوى ، والظن إثم والهوى صد عن سبيل الله وإضلال للناس .

النص يأمر بالبواقي لأولى رجل ولم يقل من غير أهل الفرائض ولم يستثن أهل الفرائض ، فحيثما وجدت الأولى فهو صاحب البواقي ، وأى إنسان من أهل الفرائض هو أولى من أى إنسان من غير أهل الفرائض كما

(١) آل عمران ٧

هو ثابت مقرر في شرائع الأولويات التي فصلنا تفصيلاً في باب الأولويات ، وما دام في أهل الفرائض رجال فالأولى منهم هو الأحق بميراث البواقي ، ولو تجاوزناه إلى سواء من غير أهل الفرائض لكننا عاصين لأمر الله ورسوله

#### ٤ - ضلالة تحريم البواقي على الزوج

هكذا قال بعض الفقهاء برأى أنفسهم ، افترء على الله ، زوراً وبهتاناً ، وظلماً وعدواناً ، فعصوا أمر الله ورسوله ، وحرّموا ما أحل الله ، وأحلوا ما حرم الله ، وتقولوا على الله غير الحق ، وحملوا أوزارهم على ظهورهم ، ومن أوزار الذين يضلونهم بغير علم

ما حرم الله تعالى ميراث البواقي على الأزواج ، وما أحل الله ما كتب للأزواج لغيرهم ممن لا يستحقونه ، وما اتخذ الله الفقهاء أو العلماء أو الكبراء شركاء معه يشرعون من الدين للناس مثلما يشرع هو عز وجل للناس !!! قال تعالى ﴿ أم لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله ولولا كلمة الفصل لقضى بينهم وإن الظالمين لهم عذاب أليم ﴾ (١)

ومن العجيب أن هؤلاء الفقهاء قد خصوا الأزواج بالمنع دون سائر أهل الفرائض بمحض الرأي ، دون أى دليل أو برهان ، أو حتى منطق عقلى مستساغ ، حرّموا البواقي على الزوج وأجازوها لغيره من أهل الفرائض ، والزوج هو أول أهل الفرائض وأولاهم ! !

وقد رد عثمان ابن عفان في خلافته ما أبقت الفرائض على الزوج ، فكان في ذلك العمل مصيباً للحق راشداً مهدياً

#### ٥ - ضلالة تفسير الأولى بالأقرب نسباً

التأويلات التعسفية الفاسدة للنصوص الصحيحة هي من مزالق الضلال المعروفة ، يتحول المتأولون عن المعنى الجلى الظاهر للنصوص إلى تفسيرات ملتوية يأبأها الشرع والعقل واللفظ والسياق ، وترتب عليها الأحكام الباطلة وتبديل كلمات الله ﴿ يحرفون الكلم عن مواضعه ﴾ ، وهذا كله رجس من عمل الشيطان ، احتنك الإنسان ، فصرفه عن الهدى والحق

والرشاد ، ( ويريد الشيطان أن يضلهم ضلالاً بعيداً )<sup>(١)</sup>

فمن تلك التأويلات الفاسدة المضلة ما ذهب إليه بعض الفقهاء من تفسير لفظ ( أولى ) الذى فى حديث البواقى بأن معناه والمراد به هو ( أقربهم نسباً ) ، يعمدون إلى هذا التأويل القبيح ، وينكرون المعنى الصحيح ، يقولون كلمة الأولى فى الحديث لا يراد بها ( الأحق ) مع أن هذا هو الحق ، ولكن يراد بها الأقرب نسباً !!!

عكسوا الآية ، ونكسوا الراية ، وقلبوا المعايير من البداية كلمة ( أولى ) معناها شرعاً ولغة ( أحق ) وليس معناها ( أقرب نسباً ) ، كل أولى فهو أحق ، ولكن ليس كل من كان أقرب نسباً فهو أحق ، قد يكون الأقرب نسباً غير ذى حق ، ويكون الأحق غير ذى نسب قال تعالى ( النبى أولى بالمؤمنين من أنفسهم )<sup>(٢)</sup> فهل هو أقرب إليهم نسباً ؟ كما تأول الخراصون ؟ أم هو أحق بهم من أنفسهم كما هو ظاهر من النص والسياق ؟

وقال تعالى ( إن أولى الناس بابراهيم للذين اتبعوه وهذا النبى والذين آمنوا والله ولى المؤمنين )<sup>(٣)</sup> فهل كان كل هؤلاء هم الأقرب إليه نسباً أم هم أحق به من أجل إيمانهم بصرف النظر عن النسب ، قريباً كان أو بعيداً ؟ لقد كان أبولهب عما للنبى ﷺ فهل كان هو أولى به من أبى بكر ؟ ! الأولى فى كل هذا هو الأحق وليس الأقرب نسباً كما يقول المبطلون

وقال رسول الله ﷺ [ أنا أولى الناس بعيسى ابن مريم ]<sup>(٤)</sup> وقال ﷺ لليهود [ أنا أولى الناس بموسى ]<sup>(٥)</sup> فهل الأولى هنا هو الأقرب نسباً أم هو الأحق ؟ ! فثبت من كل ما تقدم أن كلمة أولى فى القرآن الكريم وفى الأحاديث النبوية الشريفة معناها ( أحق ) وليس معناها أقرب نسباً .

وبناء على هذا التأويل التعسفى الفاسد ، حكم المبطلون الخراصون فى زوج وأخ أنهما بعد أخذ فرائضها المسماة فى القرآن ، ترد البواقى على الأخ

(١) النساء ٥٠ (٢) الأحزاب ٦ (٣) آل عمران ٦٨ (٤) البخارى أنبياء ٤٨

(٥) البخارى أنبياء ٢٤



دون الزوج ، لأنه - بزعمهم - أقرب نسبا إلى الميتة من زوجها ، والله تعالى لم يأمر بالبواقي للأقرب نسباً ، ولكن أمر بها للأولى ، والزوج هو صاحب الأولوية الأولى في أهل الفرائض جميعاً ، والأخ هو صاحب الأولوية الأخيرة في أهل الفرائض جميعاً ، فما لكم كيف تحكمون (١) ١١٢ !!  
للزوج هو أول من يقسم له الميراث في أهل الفرائض جميعاً ، قبل الأب وقبل الأم وقبل الأولاد جميعاً وقبل جميع الأخوة ، الأخوة يحجبهم الأولاد عن الميراث فلا يرثون معهم مثقال ذرة ، والزوج لا يحجبه أحد بل هو المقدم على الجميع فكيف يكون الأخ أولى من الزوج لأنه أقرب نسباً ١٢ سقطت حججهم ، وبعدت ضلالهم !!!

#### ٦ - ضلالة التزوير في متن الحديث

الحديث المتواتر القطعي الثبوت المتفق عليه في الصحيحين لفظه :  
[ ... فلاولى رجل ذكر ] هذا هو منطوق النبي ﷺ (٢) ولكن الوضعين الكذابين قد زيفوا لفظ الحديث وبدلوه بلفظ من إفكهم قالوا أن لفظ الحديث هو : [ ... فلاولى عصبه ذكر ]

هذه الرواية المزورة ليست في الصحيحين ولا حتى في كتب الحديث الأخرى المعروفة كالسنة أو مسند أحمد والدارمي وغيرهم ولكنها في بعض كتب المصنفين كصاحب النهاية وتلميذه الغزالي (٣) ، وعلى الرغم من جهالة هذه الرواية المزورة وانحطاط مصدرها عن مستوى دواوين الحديث المعتمدة عند الفقهاء ، أقول على الرغم من ذلك فقد صادفت هذه الفرية هوى في نفوس المتشيعين للعصبية والتعصب ، والعاصب والمعصوب ، فجعلوها أساساً لإقامة كثير من أحكام المواريث الخاطئة الكاذبة ، فضلوا وأضلوا كثيراً وضلوا عن سواء السبيل ،

إن إقامة الشرائع على مثل هذا الارجاف ، لهى غاية التبدل والاسفاف رواية نابية هزيلة كهذه يرجعونها على النص المتواتر القطعي الثبوت في الصحيحين ١١٢ أن هذا لمن أعجب العجب ! رواية كاذبة لا برهان عليها

(١) راجع بذهب الأولويات في هذا الدهوان (٢) راجع تحليل النصوص (٣) فح ١٢/١٢ طره

هي دعوى ساقطة لاحالة لا وزن لها ولا اعتبار ، ما كان ينبغي أن يلتفت إليها ولا يتحدث عنها من كان يطلب الحق ، ويلتمس الصديق في شرائع الاسلام ( ان في ذلك لذكرى لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد )<sup>(١)</sup> فهذا تزوير آخر في نفس حديث البواقي نبتت منه ضلالات في الاحكام تفصلها في باب ميراث البواقي ان شاء الله تعالى .

#### ٧ - ضلالة توريث الاخت البواقي

قد اثبتنا بنص الحديث أن البواقي لا يرثها إلا الرجال ، وأنها لا تختص بالعصبة ولكنها لاولى رجل ذكر ، فالضلالة التي نحن بصدددها هنا هي توريث الاخت البواقي رغم كونها ليست رجلا ذكرا كما يشترط النص ، وورثوها البواقي أيضا بناء على زعم آخر من الاباطيل التي زعموها وهي أن ميراث البواقي للعصبة ، وما هي للعصبة بل للاولى ، عصبة كان أو غير عصبة ، وبناء على خرافة أخرى خرقوها هي أن الاخت مع البنت تصير لها عصبة ، تعصبا فترث ما أبقت الفرائض !!!

بل هم ورثوا الأخت حتى ولو لم تكن مع البنت ، قالوا إن كان مع الأخت أخ ذكر فإنه يعصبا فيجعلها ترث البواقي معه !!!

الباطل بجميع أشكاله لا يستند إلى شرع ولا عقل ولا منطق ، إنما هي خرافات متراكبة بعضها فوق بعض ، وقد فندنا خرافات توريث الأخت للبواقي في باب ميراث الإخوة وباب ميراث البواقي ولكنها تلخصها هنا في كلمات زيادة في البيان

قالوا كلمة ( الأولى ) في الحديث معناها الأقرب نسباً ، وهذا باطل قد فندناه

ثم قالوا الأقرب نسباً هم العصبة فيكون مراد الحديث ( لأولى عصبة ذكر ) وهذا باطل قد فندناه

ثم قالوا الأخت مع البنت تصير عصبة وعلى ذلك فهي ترث البواقي

وهذا باطل قد فندناه ، فانظر كيف تراكبت الأباطيل حتى زوروا منها  
شرعة إفكاً يتبعونها !!!

إن خرافات القوم ودعاويهم الكاذبة في شرائع المواريث قد فاقت كل  
نصور كثرة و غرابة وضلالا

فمن تلك الخرافات والدعاوى الكاذبة قولهم أن المراد من الحديث  
[ فلأولى رجل ذكر ] العم والعمة !!! لسنا نعجب أن يصاب السامع  
بالذهول ، من سماع ذلك القول المخبول ، وأبشع من ذلك نسبته إلى  
الرسول ، أدخَلتم في قلب النبي ﷺ فاعلمتم أن له مقصودا خفيا من الحديث ،  
هو غير ما يفهم من ظاهره ؟! هل أطلعتم على أن مراده من [ أولى رجل  
ذكر ] هو العم والعمة ؟! هل في خالق الله عز وجل عمة ذكر ؟! ألا  
تستحون مما تقولون ؟! قال ﷺ [ ان مما أدرك الناس من كلام النبوة  
إذا لم تستح فاصنع ما شئت ]<sup>(١)</sup>

#### ٦ - المجموعة السادسة

### ❦ ضلالات توريث الولاء ❦

الأمر الذي يتحتم أن يؤمن به كل مسلم إيمانا راسخا لا يتزعزع ، هو  
أنه ما من شرعة من شرائع الدين إلا وهي مدونة في كتاب الله أو في سنة  
رسوله ، أو فيهما معاً ، في الكتاب تنزيلا ، وفي السنة تفصيلا ، ما دامت  
للشرعة هي فعلا من شرائع الدين الصحيحة التي شرعها الله تعالى ، فهي  
حتمية موجودة في كتاب الله أو سنة رسوله ، حتى ولو غابت عن أعين الناس  
أجمعين ، حتى ولو سألت عنها كل فقيه من فقهاء المسلمين في المشارق  
والمغرب فقال لا أعلمها ، حتى لو بحثت عنها في كل المراجع والأسفار  
فلم تجدها

إن جهل الفقهاء لشرعة ما لا ينفي وجودها ، وإن عجز الباحثين عن  
العثور عليها لا يعني انعدامها ، ما دام قد جاء نص صحيح قطعي الثبوت بأن  
الله شرعها فإن بيانها وتفصيلها موجود حتما إما في الكتاب أو في السنة أو

(١) ( ٦٤٨٣ هـ )

فيهما معاً ، لأن الدين كامل (اليوم اكملت لكم دينكم) <sup>(١)</sup> فلا بد أن يكون محتوياً على جميع الشرائع ، والتفصيل شامل (ونزلنا عليك الكتاب تبياناً لكل شيء ...) <sup>(٢)</sup> ، وقال تعالى (وانزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ولعلهم يتفكرون) <sup>(٣)</sup> ، وقال تعالى (ما فرطنا في الكتاب من شيء ثم إلى ربهم يحشرون) <sup>(٤)</sup>

التفصيل والبيان هو عمل الرسول المبلغ عن ربه وحده دون سواه ، أما العلماء والفقهاء فليس لهم من التفصيل شيء إنما عملهم نقل التزيل ونقل التفصيل إلى المسلمين ، يعلمون الناس ما أنزل الله وما فصل رسوله هم يبلغون ما بلغ لا يزيدون من عند أنفسهم شيئاً ولا ينقصون ، يعلمون الناس معاني الألفاظ بصدق وأمانة وحذر شديد لا يتقولون على الله وعلى رسوله الأقاويل ، لا يقولون مراد الله كذا ومراد رسوله كذا خلافاً لما تدل عليه الألفاظ ، هم ما دخلوا في مراد الله ولا مراد رسوله ، لا يأتوننا ببهتان يفترونه قلنا كل ما تقدم لكي نخلص إلى نتيجة حتمية ، وقاعدة أساسية ، لحسن استيعاب أية شرعة من شرائع الدين ، هذه القاعدة هي أن كل شرعة جاءت في الكتاب أو السنة لها حتماً بيان وتفصيل إما من صريح لفظها أو من أسلوب تطبيقها أو بصورة أو بأخرى لأن الله تعالى قد أخبرنا أنه أنزل الكتاب تبياناً لكل شيء وأنه أرسل رسوله ليبين للناس ما نزل إليهم ولعلهم يتفكرون فعلياً إن استعجم علينا من ذلك شيء أن نبحث عن تفصيله الذي فصله الله ورسوله ، لا نتناوله بخرافات الآراء ، ولا بعواصف الأهواء التي يقذفها أولو الأربة من الناس فقهاء أو كبراء أو كائنات من كانوا

إذا عرفنا ذلك فأننا نقول إن الله تعالى قد شرع الولاء وجعله حقاً لمن اعتق ، لمن أعطى الورق ، ونص هذه الشرعة هو قوله ﷺ [ إنما الولاء لمن أعتق ] <sup>(٥)</sup> ، وقوله ﷺ [ إنما الولاء لمن أعطى الورق ] <sup>(٦)</sup>

هذان الحديثان المتواتران في صحيح البخاري ومسلم يدلان على أن المملوك للذي أعتقه مالكة سواء كان المالك رجلاً أو امرأة ، وسواء كان المملوك

(١) الآية ٣ (٢) النحل ٨٩ (٣) النحل ٤٤ (٤) الأنعام ٢٨  
(٥) (٢٥٦٣ فح) (٦) (٢٥٣٦ فح)

عبدًا أو أمة ، هذا المملوك بعد عتقه هو مرتبط بمالكه بفرض فرضه الله عليه ، يبذله لمالكه الذي أعتقه ، هذا الفرض كما سماه النص هو الولاء ، وهذا الولاء هو تعبير عام واسع قد يفيد النصرة والمؤازرة والحلف والمعونة والمدافعة ، وقد يفيد الميراث مجازاً ، ويؤيد هذا المفهوم قرينة ، أنه مال في معاوضة مال ، المالك قد بذل المال بانجاز العتق ، فلا نكارة أن يبذل المعتق مالا في مقابلة ما بذله سيده

ولم نجد نصاً يبين لنا ماهية هذا الولاء ، هل هو نصرة أو مال ؟ ! وإن كان مالا ، هل هو خراج أم ميراث ؟ ! فهذا من المسائل الصعبة التي لم نعتز بعد على نص يبين حقيقتها ، ولكن جهلنا بتلك الحقيقة لا يعنى نفياً ، بل هي موجودة حتماً في موضع ما ، قد خفي علينا ، الله تعالى يعلمه وييسره لمن شاء

هذا الولاء الذي نجهل ماهيته هو للمالك الذي أعتق وحده دون سواه فلا يبذل لزوجته ولأولاده ولا لأبويه ولا لورثته ، النص قصره على المعتق وحده ، والأموال محرمة لا تحل لأحد إلا بنص من عند الله ، والنص جعل الولاء للمعتق وحده ، ولم يجعله لورثته ، فهو حرام على ورثته ، ويؤيد هذا البرهان نص آخر يمنع بيع الولاء وهبته ، عن ابن عمر قال [ نهى النبي ﷺ عن بيع الولاء وعن هبته ] <sup>(١)</sup> والبيع والهبة حلال في سائر الأموال ، فمنع هذا الحق في الولاء يجعله مغايراً لسائر الأموال ، ويؤيد أنه لا يورث ، ومنع نقل ملكيته بالبيع أو بالهبة يوازي منع نقل ملكيته بالوراثة وعلى ذلك فإذا مات المعتق وترك مالا يورث فللمالك نصيب من ذلك المال بما له عليه من حق الولاء ، أما إذا كان المالك ميتاً ، فالاعتق لورثة المعتق ولا شيء منه لورثته المالك (المعتق)

ومما يدل على أن الولاء مال يورث ، وأن للمالك الذي أعتق حقاً في ذلك الميراث قوله تعالى ( ولكل جعلنا موالى مما ترك الوالدان والأقربون والذين عقدت أيمانكم فإ توهم نصيبهم إن الله كان على كل شيء شهيداً ) <sup>(٢)</sup>

(١) ( ٢٥٣٠ هـ - ١٧٤٦ هـ ) ( ٢ ) النساء ٢٣

جعل الله للمالكين نصيباً مما عقدت أيمانهم أى مما لمالكهم الذين أعتقوهم  
وضلالات الفقهاء فى شرعة الولاء تتلخص فيما يلى :-

#### ١ - ضلالة ورثة المالك يرثون ولأه المملوك المعتق

زعم بعض الفقهاء أن ورثة المالك الذى أعتق المملوك يرثون من مال  
المملوك الذى أعتقه مورثهم ، ولا نص بذلك ولا برهان ، فهو حكم  
بالرأى باطل ، وهو شرع مالم يأذن به الله ، وهو أكل أموال الناس بالباطل  
وإذا كان الولاء ملاميراثاً فنصيب المالك المعتق هو بعد ورثة المملوك المعتق  
من أهل القرائض وهو آخر من يأخذ البواقي ، ذلك لأن الله تعالى لم يسم له  
فريضة فهو ليس من أهل القرائض ، ولم يسم له أولوية فى القرآن فهو  
بالضرورة فى آخر من سميت لهم أولوية ، وعلى ذلك فلا يرث المالك مملوكه  
الذى أعتقه إلا إذا لم يكن له ورثة من أهله ، فعندئذ يجوز له ميراثه بما له  
عليه من حق الولاء وبما قرر القرآن الكريم للذين عقدت أيمانكم

ونحن نقول ذلك حتى يأتينا نص متيقن الصحة بأن الله تعالى قد فرض  
له شيئاً آخر ، فإذا تبين النص فهو أمر الله الذى تخضع له أعناقنا وتطمئن  
به قلوبنا ، أما قبل ذلك فانه من الظلم والعدوان أن نفرض للمعتق من  
ميراث المعتق فريضة برأى أنفسنا لم يأذن بها الله فنكون من الظالمين

المملوك المعتق حر كجميع الأحرار لا يرثه إلا ورثته ( زوجه وأبواه  
وأولاده وإخوته ) ، فان لم يكن له ورثة فللمالكه الذى أعتقه حق الولاء ،  
وهذا الحق الذى فرضه الله هو للمعتق وحده دون سواء ( دون أهله  
أو ورثته ) طبقاً للنص [ إنما الولاء لمن أعتق ] وأهل المعتق أو ورثته لم  
يعتقوا شيئاً فأنى يكون لهم الولاء ؟ !

وكما شرحنا آنفاً أنه صرح عن النبي ﷺ نهي عن بيع الولاء وعن هبته  
فاذا كان الولاء لا يباع ولا يوهب كما تباع وتوهب الأموال ، فهو من باب  
أولى لا يرث ، لأن من ورث مالا فهو حر للتصرف فيه بالبيع والهبة

#### ٢ - ضلالة امتداد الولاء على ورثة المعتق

زعم بعض الفقهاء أن ورثة المعتق يتحملون الولاء الذى كان على مورثهم

لمعتقه ، أى بصير فى أعناقهم ولاء للمالك الذى أعتقه ، وهذا إلفك مفترى ، لا نص به ولا برهان عليه ، لا المالك أعتقهم فبصير له عليهم حق الولاء ، ولا هم كانوا فى الرق لأحد من الناس فيلزمهم حق الولاء لمعتقهم ، وما دام وريثة المعتق لا ولاء عليهم للمعتق ، فن باب أولى لا ولاء عليهم لورثة المعتق كما زعم المتعمقون فى الخيال ، من حملة الأثقال ، ومن مروجى الألفك والضلال

### ٣ - ضلالة ميراث الولاء للذكور دون الأنثى

هذه ضلالة تفرّعت من الضلالة الأولى التى تقول أن وريثة المالك المعتق يرثون الولاء الذى كان له فى حياته ، فيكون لهم مثل ما كان له من حق الولاء على المملوك المعتق ، وقد أثبتنا بطلان ذلك ، غير أن أصحاب هذه الضلالة قد فرعوها ، فقالوا الذكور دون الأنثى من أولاد المالك المعتق هم الذين يرثون الولاء بعد وفاة المالك المعتق ، وهذا لا يحتاج إلى برهان على فساده وبطلانه ، لأنه تفرع عن باطل ، وكل ما تفرع عن الباطل فهو لا محالة باطل ، لكن الفطيع فى هذه الضلالة هو نسبتها إلى رسول الله ﷺ بحديث مكذوب وبأسلوب ملتو ، حيث ساقوا الحديث ، المكذوب فى معرض التدليل على تخصيص الرجال دون النساء بوراثه الولاء والحديث لفظه ( ليس للنساء من الولاء إلا ما أعتقن ) وهذا اللفظ يفيد أن الرجال غير ذلك ، أى أنهم يرثون ما لم يعتقوا ، وكل هذا إلفك مفترى مخالف للنصوص

### ٤ - ضلالة ولاء عتيق العتيق

وهذه ضلالة غاشمة ، وحماقة ظالمة ، يقولون أن المالك الذى اعتق مملوكه ليس فقط يرث ولاء هذا المملوك العتيق ، بل هو أيضاً يرث ولاء عتيق عتيقه !!! وما فتح على الإسلام كل تلك الضلالات إلا استباحة الفقهاء الحكم فى دين الله برأى أنفسهم ، فأغرقونا فى تلك المهازل ، وأوقروا مصنفاتهم بكل لغو باطل

إذا كان ولاء العتيق موجبا لولاء عتيق العتيق وكل عتيق أعتقه أحد

( م ٢٠ - ديوان المواريث )

هؤلاء العتقاء فقد ورث المعتق الأول من ولاء العتقاء ما لا يعلمه إلا الله  
 وإذا أمم بأسرها تدين بالولاء لمالك قديم غابر في أعماق القرون !!!  
 هنيئاً للجاهلين ، خرافات المصنفين ، اللاعبين بشرائع الدين !!!  
 قال تعالى للمتقين في شرائع الدين ﴿ ولا تتخذوا آيات الله هزوا  
 واذكروا نعمة الله عليكم وما أنزل عليكم من الكتاب والحكمة بعظكم به  
 واتقوا الله واعلموا ان الله بكل شيء عليم ﴾<sup>(١)</sup>

٧ - المجموعة السابعة

## ❦ ضلالات الأحظ والأضر ❦

لو كانت مصنفات الفقهاء من مطبوعات التسلية والترفيه تؤلف  
 المضحكات ، وتفنن الفوازير والنكات ، لما استنكرنا مهزلة ( الأحظ  
 والأضر ) ، إذ هي تفنينة من جنس ذلك الأمر ، وواحدة من الأعيب  
 الطبل والزمر ، ولكنهم ساقوا تلك الفرية ، في معرض الشرائع الجلدية  
 وشرائع الدين لا تكون إلا من رب البرية  
 فسقط هذا الذي يقولون ، وحق بهم ما كانوا به يستهزئون ، حاش لله  
 وحاش لرسوله أن يكون في الدين شيء من هذا الهراء ، تبرأنا إلى الله من  
 هذا الهباء

الحمد لله إذ لم ينسبوا شيئاً من هذا اللغو المنكر إلى الله أو إلى رسوله ،  
 وحبسوه على تفانين عقولهم ، ولكننا لانراه مستساغاً حتى بوصفه رأياً من  
 آراء البشر ، إذ ما السبب في القسمة بين الشركاء أن يكون لبعضهم أوفر  
 الاحتمالين وللآخر أسوأ الخيارين ؟ ! ما هو الباعث الشرعي أو العامل  
 النفسى على الحكم بنقيضين ، والكيل بكييلين في القضية الواحدة ؟ !  
 حينما حكم في أية قضية بالخيار بين أمرين ، فالمحكوم له هو الذى يختار  
 أما أن يجبر المحكوم له تارة بأوفر الخيارين وتارة بأخس الخيارين ، فهذا  
 حكم قد فسق عن كل شرع وعقل وعدل ، الحكم بالخيار في فرائض

(١) البقرة ٢٢١



الوارثين هو أصلاً حكم جهول فاسد ، الفرائض محددة لا خيار فيها ، لا تقبل النقص ولا الزيادة ، هي حتماً كما فرضها الله تعالى ، فجعل الفرائض خياراً هو بداية الضلال ، ثم تحويل الخيار إلى اجبار هو ضلال فوق الضلال ثم الجور في هذا الاجبار هو قلة الضلال ، فريق له الأضر وفريق له الأخط !!! يا أيها الناس قد جاءكم بهذا الدين سيد المرسلين عليه الصلاة والسلام فهل يجرؤ أحدكم أن يزعم أنه ﷺ قال أو أمر بشيء من هذا الذي تفكرون ؟ هل نقل لكم أن رسول الله ﷺ حكم لبعض الورثة بالأخط وللبعضهم بالأضر ؟ ! فمن أين إذا جئتمونا بهذا الشر ؟ !

لقد خرجتم بالجدل الكريم ، والتفاهم المستقيم ، عن حرم النصوص ، عندما قذفتمونا بهذا الحكم المنكوس ، فلاحجة بيننا وبينكم وراء النصوص لقد تركنا النصوص المطهرة جانباً ، فهي بمنزل عن كل تلك التخاليف والأغاليظ ، وإنما نحن في دهشتنا نتساءل عن موجب هذا البغي ، عند مخالفي الشرع من أصحاب الرأي ، ها هنا تلتف الضلالات بالأوهام ، وتحار في تعليلها الأفهام

يقول أصحاب هذا الحكم العجيب من المتحكمين في دين الله بالرأي دون النص ، يقولون الأجداد لهم الأخط ، والحفيدات لهم الأضر !!! الأجداد إذا اقتسموا مع الإخوة لهم أعلى مقدار : والحفيدات إذا اقتسمن مع البنات لهم أنخص خيار !!!

وفيما يلي تفصيل هذا البهتان الذي جاؤا به يزفون : -

يقول فريق من الفقهاء ( زيد ابن ثابت ومن قلده ) (١)

قالوا إذا اجتمع في الميراث جد وإخوة وأصحاب فرائض ، أخذ أصحاب الفرائض فرائضهم ، ثم أعطى الجد الأخط له من ثلاثة خيارات :-

( أ ) ثلث ما بقي بعد الفرائض

( ب ) سدس رأس المال

( ج ) المقاسمة مع الإخوة الأشقة فقط ، كواحد من الذكور ، على

أساس أن للذكر مثل حظ الأنثيين

ويقول فريق آخر من الفقهاء ( ابن مسعود ومن تابعه ) <sup>(١)</sup>

يعطى الجدد الأخط له من خيارين : -

( أ ) سدس رأس المال

( ب ) المقاسمة مع الاخوة

الحكماء متساويان في العدوان ، متشابهان في الإفك والبهتان ، خارجان على نصوص الحديث والقرآن ، مفتريان ما أنزل الله بهما من سلطان ، وفيما يلي دحضهما بالحجة والبرهان :-

١ - انعدام النص بأى شيء مما جاء في هذين الحكمين ، كل ما فيهما إفك مفترى وخيال ، وطعام سحت وضلال ، وانعدام النص بما فيهما حاسم في بطلانهما إذ لا تشريع في الدين إلا بنص ، بنص من عند الله ورسوله ، لا برأى أحد من البشر كائناً من كان ، شرائع البشر في الدين هي كلها بلا استثناء ظلم وشرك وافتراء وبهتان

٢ - فرائض الاخوة لا يشاركهم فيها أحد

الاخوة في كتاب الله هم أصحاب فرائض مسماة ، فهم يرثون مع أصحاب الفرائض بفرائضهم المسماة ، لا يقاسمهم فيها جد ولا غير جد ، ومقاسمتهم فرائضهم على أى وجه من الوجوه ، هي محض غصب واغتياي

٣ - لا فريضة للجد

الجد ليس من أصحاب الفرائض ، لا فريضة مسماة للجد في القرآن ، بينما الإخوة كما ذكرناهم من أصحاب الفرائض المسماة في القرآن ، وأصحاب الفرائض مقدمون على غيرهم في الميراث ، لا يرث أحد قبلهم ، ولا يشترك معهم أحد من غير أصحاب الفرائض ، فالإخوة يرثون مع الأزواج ومع الأب ومع الأم من أهل الفرائض ، ولا مدخل للجد معهم بحال من الأحوال

٤ - أهل الفرائض أولى بالبواقي من الجد

إذا كان في الورثة أصحاب الفرائض رجال ، وبقي من الفرائض شيء فهو يرد على أولى رجل منهم ، وفي هذه الحالة لا ميراث للجد إطلاقاً

• - البواقي لرجل واحد

إذا كان أهل الفرائض كلهم من النساء وكان الجدة هو [أولى رجل ذكر] من أقارب الميت الأحياء فهو يرث كل ما بقي من الفرائض وليس ثلث ما بقي كما قالوا برأى أنفسهم على خلاف النص

٦ - لم يسم الله للجد فريضة

الحكم للجد بسدس رأس المال هو حكم باطل جاهل لأنه ابتداء فريضة مسماة لمن ليس له فريضة مسماة ، فهذا شرع مالم يأذن به الله فهو ظلم وشرك شديد الحرمة ، وهو افتراء الكذب على الله لأنه تحليل ما حرم الله وتحريم ما أحل الله : أحلوا للجد هذا السدس وهو عليه حرام ، وحرموه على مستحقه وهو له حلال

٧ - استحالة ميراث الجد مع وجود إخوة

ميراث الجد مع الإخوة مستحيل شرعاً كاستحالة ميراث الإخوة مع أبناء الميت ، سواء أبقيت الفرائض بقية أو لم تبق شيئاً ، لأن الإخوة أهل فرائض والجد لا فريضة له فلا يرث مع أهل الفرائض شيئاً ، فإذا بقي من الفرائض شيء رد على الرجال من أهل الفرائض إن كان فيهم رجال ومادام الميت في ورثته أخوة فالبواقي سترد على الإخوة أو من هو أولى منهم من أهل الفرائض فلا ينال الجد منها شيئاً ، أي أنه في حالة وجود إخوة في الورثة فلن يرث الجد مثقال ذرة من الميراث ، لا من الفرائض لأنه ليس من أهل الفرائض ، ولا من البواقي لأن الإخوة أولى منه بالبواقي ، فميراث الجد مع الإخوة مستحيل على أية صورة من الصور

٨ - المقاسمة شرعة باطلة

شرعة المقاسمة مع الإخوة أي مقاسمة الجد مع الإخوة هي شرعة باطلة مفتراة إذ لا نص بها ، لا يتقاسم في الميراث إلا أفراد الفئة الواحدة ، يتقاسم الأولاد فيما بينهم أو يتقاسم الإخوة فيما بينهم ، أما مقاسمة أفراد الفئات المختلفة جد مع أخوة أو أب مع زوج أو أب مع أخوة فهذا كله عين للضلال ، ما شرع الله شيئاً من ذلك فهو بدع مردود وحدث مرفوض

## ٩ - الأخط والأضر شرعة مفتراة

شرعة الأخط والأضر هي شرعة باطلة ما أنزل بها من ساطان ، وهي ضلالة فاسدة ينكرها العقل والعدل ، والمسألة كلها ضلال في ضلال ، فلا يحل منها شيء بأي حال من الأحوال ، ثم لاختيرة في توريث الفرائض ولا في توريث البواقي ، تلك شرائع من عند الله محددة المعالم والمقادير لا بد من تنفيذها كما هي ، كما أنزلت ، كما أمر بها ، قال تعالى ( وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن تكون لهم الخيرة من أمرهم ومن يعص الله ورسوله فقد ضلّ ضلالاً مبيناً )<sup>(١)</sup> ويقول فريق من الفقهاء<sup>(٢)</sup>

فبمن ترك بنتاً وولد ابن ( ذكوراً وإناثاً ) أن للبنت من الصلْب النصف ثم بنات الابن إما أن يشتركن في السدس ( تمام الثلثين ) أو يقتسمن مع الذكور ما أبقت الفرائض ( للذكر مثل حظ الانثيين ) لهن الأضر هن من المقاسمة أو السدس ، فإن كان السدس أقل مما يحصل لهن من المقاسمة فرضه لهن وأعطى الباقي للذكور ، وإن كان الحاصل لهن بالمقاسمة أقل ، قاسم لهن ، وبني ذلك على أصاه !!! ( في أن بنت الابن لا يعصبها أخوها إذا استكمل البنات الثلثين ) !!!

كم في هذا الحكم من خيال !!!

لقد تراكم الضلال ، وضاعت النفس بتلك الأثقال ، وعظمت نعمة الله علينا بما هدانا إليه فرقاناً بين الحق والباطل ، والحرام والحلال ، وبكل ما بصرنا به مما غفلت عنه القرون والأجيال ، فلا وعزته وجلاله ما أدرك من حق الشكر إلا ما أوزعني ، هو الملك الكبير المتعال ، إن أدنى ما نحصى من أباطيل في هذا الحكم مبيعة ، بعضها شر من بعض وفيها يل البيان :-

١ - توريث الأحفاد بفريضة مسماة باطل ، الأحفاد لا فرائض لهم في القرآن

(١) الأحزاب ٣٦ (٢) المغني ١٧٣/٦

٢ - توريت الحفيدة من البواقى باطل ، البواقى للرجال دون النساء بالنص القاطع

٣ - اشراك الحفيدة مع البنت فى الثلثين باطل ، الثلثان لبنات الصلب وحدهن

٤ - التعصيب كله بدع باطل ، وتعصيب الأحفاد للحفيدات ولولة فى مناحة الباطل

٥ - تقسيم البواقى على الورثة هذيان باطل ، البواقى لرجل واحد بالنص المتواتر

٦ - ابتداع الأصول، من صناعة العقول، تحكم فى الدين مخبول ، لا أصل إلا الكتاب والسنة

٧ - التوريت بالأحظ والأضر ، هو أقبح ما فى تفانيهم من شر ان نظرية الأحظ والأضر فى قسمة الموارث ، فضلاً عن كونها شرع ما لم يأذن به الله - وذلك شرك وظلم عظيم - فهى حكم جائر ، وظلم ظاهر ، وتقسيم بالكيلين خاسر

بأى حق ، وعن أى شرع ، جعلتم للأجداد الأحظ ، وللأحفاد الأضر؟! وفى أى كتاب الله تعالى أوفى سنة رسوله ﷺ وجدتم هذا الأحظ والأضر؟! تالله إن هذا لأمعان فى الشر ، وإفساد لجميع الأمر!!!

أفى هذا الحكم الشارد من عدالة؟! أمكذا تؤدى الأمانة؟! إذا جثت العدالة على ركبتها ، وكبت الأمانة على منخريها ، وطفقتم تولولون حسرة عليها

أما الحكم الذى يأمر به الله ، والحق والعدل الذى يرضاه ، فى تلك القضايا فهو كالأنى :-

١ - الإخوة يرثون بفرائضهم المسماة ، والجد لأفريضة له فلاميراث له مع أهل الفرائض ، والجد لا يرث شيئاً من البواقى عند وجود الإخوة ، لأن البواقى [ لأولى رجل ذكر ] والإخوة أولى من الجد ، أهل الفرائض أولى بالميراث من غير أهل الفرائض

٢ - الأحفاد لأفرائض لهم فلا يرثون مع أهل الفرائض شيئاً ، والبواقى

لا يرثها النساء ، هي للرجال خاصة ، فالحفيدة لاميراث لها البتة لا من الفرائض ولا من البواقي ، والحفيد الذكر يجوز له أن يرث من البواقي إن كان هو [أولى رجل ذكر] ولا يكون هذا إلا إذا كان أهل الفرائض كلهم من النساء

٣ - الحكم في المثل الذي ضربوه ، للبنات النصف ( فريضتها ) ، والحفيدة لاميراث لها ، والحفيد الذكر له البواقي ( النصف )

#### ٨ - المجموعة الثامنة

### ❦ ضلاله الاسترجاع ❦

هذه قسمة هزلية ، خست أن تنسب إلى الشرائع الإسلامية ، بل هي خرافة فقهية ، وإذا أحسننا الظن هي وسيلة غبية

يقول بعض الفقهاء<sup>(١)</sup> في أخ شقيق وأخ لأب وجد : قالوا يقتسمون الميراث على ثلاثة أسهم ( أى لكل منهم سهم ) ، ثم يرجع الشقيق على الأخ للأب فيأخذ ما في يده !!! هذا عمل باطل ، وتقسيم فاشل ، فم أعطى؟! وفيم استرجع؟! ، الصواب أن الجد لا فريضة له فلا يرث هنا شيئاً ، والإخوة إذا انفردوا بالميراث حازوه بأكمله ، ولم يجعل الله ولا رسوله في ميراث الفرائض فرقاً بين أخ شقيق وأخ لأب ، تلك خزعات المصنفين ، بل الأخوان يقتسمان الميراث لكل منهما النصف ، نصيب الشقيق مثل نصيب غير الشقيق

وقال بعض الفقهاء<sup>(٢)</sup> في أخت شقيقة وأخت لأب وجد : يقسم المال أربعة أسهم الجد سهمان ، ولكل أخت سهم ، ثم ترجع الأخت الشقيقة على الأخت للأب فتأخذ ما في يدها لتستكمل النصف ، وهذا باطل مخالف للقرآن الكريم ، الجد لا فريضة له فلا يدخل مع أصحاب الفرائض ، ولكن يرث البواقي إن كان هو أولى رجل ذكر ، ففي هذه القضية ، الأختان لهما الثلثان ، لكل واحدة منهما الثلث ، الشقيقة مثل غير الشقيقة ، ثم يأخذ الجد ما أبقت الفرائض وهو الثلث

قال الفقهاء فإن كان معهم أخ لأب، قسم المال ستة أسهم للجد  
سهمان، وللأخ سهمان ولكل أخت سهم، ثم ترجع الأخت الشقيقة على  
الأخ للأب والأخت للأب فتأخذ مما في أيديهما لتستكمل النصف، فتصبح  
القريضة من ثمانية عشر سهماً، الجد ستة أسهم، وللأخت الشقيقة تسعة  
أسهم وللأخ للأب سهمان، وللأخت للأب سهم واحد !!!

هل كان عسيراً بدلاً من هذا ألف والدوران أن يقولوا للأخت النصف  
وللجد الثلث، وللأخيرة للأب ما بقي ( للذكر مثل حظ الأنثيين ) !!؟  
ليس معنى هذا أن هذه قسمة صحيحة، بل هي باطلة قطعاً، ولكننا  
قلنا لمن أراد شيئاً معيناً أن يأتيه مباشرة بدلاً من هذا ألف والدوران  
إن الناس يتندرون في التمثيل للتنطع بشخصية خرافية يسمونها ( جحا )  
وأنهم إذا سألوه عن أذنه أدار ساعده خلف قفاه، وأمسك بأذنه من  
الخلف !! ونحن ما كنا نعلم أن في الفقهاء خلفاء ( لجحا ) ولا أن ( جحا )  
كان فقيهاً !!! قال تعالى : ﴿ وأتوا البيوت من أبوابها واتقوا الله لعلكم  
تفلحون ﴾ <sup>(١)</sup>

الحكم الصحيح في هذه القضية هو أن الأخ له نصف الميراث ولكل  
واحدة من الأختين الربع، ولا شيء للجد، أما الحكم الذي حكموه، فما  
تلك بشرائع، إن هي إلا عيب أهل الصنائع، الذين اجتروا تلك الفظائع  
من حق أي رجل أن يمسك امرأته أو يطلقها، لكن من أمسك ضراراً  
فهو مستهزئ، قال تعالى : ﴿ ولا تمسكوهن ضراراً لعتلنوا ومن يفعل  
ذلك فقد ظلم نفسه ولا تتخلوا آيات الله هزوا واذكروا نعمة الله عليكم  
وما أنزل عليكم من الكتاب والحكمة يعظكم به واتقوا الله واعلموا أن  
الله بكل شيء عليم ﴾ <sup>(٢)</sup>

فإذا كان المباشر لحق حلال ولكن بنية سيئة يعتبر مستهزئاً بآيات الله،  
فكيف بالمتلاعب بأحكام المواريث على هذا النحو الهازل الفثيث !!؟  
يعطى الميراث، ثم يسترجع كله أو بعضه !!! هل هذا إلا سخرية ومجون !!؟

حاش لله ما هذا من الدين ، ما أمر به الله ولا فعله الرسول الأمين ، وقرؤا شرائع الدين إن كنتم مؤمنين .

ليس الاسترجاع بالسخرية الوحيدة في شرائع المواريث ، فقد ذكرنا من قبل أحموقة الأحظ والأضر ، ونضيف إليها حماقات وخرافات أخرى حسبنا ذكر الأسماء ، دون حاجة إلى مناقشة هذا الهراء ، منها :-

١ - القسمة المشتركة ( المغنى ٦ / ١٨٠ )

٢ - القسمة الحمارية ( المغنى ٦ / ١٨١ )

٣ - القسمة المباهلة ( المغنى ٦ / ١٨٤ )

٤ - القسمة الأكدرية ( المغنى ٦ / ٣٢٢ )

براءة من الله ورسوله من كل تلك التفانيين ، الساخرة من الدين

٩ - المجموعة التاسعة

### ❦ ضلالات لا يحط فرائض الابوين إلا الإخوة الثلاثة ❦

زعم أصحاب تلك الضلالات أنه لا يحط فريضة الأم من الثلث إلى السدس إلا ثلاثة إخوة فصاعداً ، ما خرجت تلك الضلالة إلا من الغفلة عن الأسلوب البلاغى في القرآن العظيم ، عندما يذكر ( اسم الجمع ) لا يراد به العدد ولكن يراد به الجنس ، ولا يتم هذا المعنى البليغ المطلوب إلا باستعمال اسم الجمع الدال على نوعي الجنس ذكوراً وإناثاً ، وجود أى فرد من الذكور أو الإناث يقع به الحكم ، ولو لم يذكر اسم الجمع لوجب ذكر اللفظين جميعاً ، اللفظ الدال على الفرد من الذكور ، واللفظ الدال على الفرد من الإناث لكى يتم المراد ، فأى التعبيرين أجزلى ، وأقوى وأشمل إن كنتم تعلمون ؟ !

فالله تعالى لما ذكر لفظ ( الإخوة ) في آية النساء ، وهو اسم جمع ، أراد به الجنس ولم يرد به العدد ، لما قال تعالى ﴿ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السَّدَسُ ﴾ أراد به جنس الإخوة لا عددهم ، أى إن كان للميت شئ من هذا الجنس بصرف النظر عن عددهم ( يستوى الواحد والاثنان والأكثر ) فلأُمِّهِ السَّدَسُ بدلاً من الثلث ، إن كان للميت أخ واحد أو أخت واحدة



أو خليط من الاخوة والأخوات ، فالحكم في كل ذلك لا يتغير ، وهو أن نصيب الأم ينحط من الثلث إلى السدس

واستعمال اسم الجمع لا يراد به العدد ، ولكن يراد به الجنس كما في لفظ ( الإخوة ) الذي في آية المواريث ، هذا الاستعمال وارد في القرآن العظيم في مواضع شتى :-

فمن ذلك قوله تعالى ﴿ وقوم نوح لما كذبوا الرسل أغرقناهم وجعلناهم للناس آية ﴾ <sup>(١)</sup> استعمل كلمة الرسل - وهي اسم جمع - لا يريد بها العدد ولكن يريد بها الجنس ( جنس الرسل ) لأن قوم نوح ما كذبوا إلا رسولا واحداً هو نوح عليه السلام ، فاستعمل اسم الجمع يريد به الواحد الفرد ، والبلاغة القرآنية في هذا التعبير تتلأأ في بيان أن من كذب رسولا واحداً فكأنما كذب الجميع ، لأنهم ما كذبوا الرسول من أجل شخصه ولكن من أجل رسالته ، هم لم ينكروا شيئاً في شخصه ولكن انكروا الرسالة التي جاء بها ، يكرهون الترحيح عن وثنيهم ، ولما كان تكذيبهم للرسالة فكأنهم كذبوا الرسول الذي جاء بالرسالة ، ولو جاءهم ألف رسول بنفس الرسالة لكذبوهم جميعاً ، ولذلك قال القرآن الكريم في بلاغة رائعة ﴿ لما كذبوا الرسل ﴾ وهم ما كذبوا إلا رسولا واحداً ، فكان استعمال اسم الجمع يراد به الجنس ويطلقه على الفرد ليبين أن الحكم واقع على أى فرد من هذا الجنس هو من الأعجاز البلاغى القرآن فى الرائع ، ولو استعملنا فى الآية الكريمة اسم الفرد مكان اسم الجمع فقلنا ﴿ وقوم نوح لما كذبوا الرسول ﴾ ما حصل هذا المعنى البليغ ولظن ظان وقال قائل كذبوا هذا الرسول بذاته لأنهم عابوا عليه كذا وكذا أو لأن فى نفوسهم منه كذا وكذا ولو جاءهم رسول غيره لصدقوه وآمنوا به ، بينما الأمر على خلاف ذلك هم لم يكذبوا الرسول لشخصه ولكنهم جحدوا ما جاء به كما فعلوا بغيره ، بالنبي ﷺ كانوا يحبونه جداً ، ويعظمونه جداً ، فلما جاءهم بالرسالة ناصبوه العداة ، قال تعالى ﴿ فانهم لا يكذبونك ولكن الظالمين بآيات الله يجحدون ﴾ <sup>(٢)</sup> كما فعلوا

(١) الفرقان ٣٧ (٢) الأنعام ٢٣

بصالح عليه السلام قال تعالى ﴿ قالوا يا صالح قد كنت فينا مرجوا قبل هذا ﴾<sup>(١)</sup> وكذلك جميع الرسل

ومن ذلك قوله تعالى ﴿ كذبت عاد المرسلين ﴾<sup>(٢)</sup> وقوله تعالى ﴿ كذبت قوم لوط المرسلين ﴾<sup>(٣)</sup> وقوله تعالى ﴿ كذب أصحاب الأيكة المرسلين ﴾<sup>(٤)</sup> ذكر اسم الجمع في كل تلك الآيات وكل منهم ما كذب إلا رسولا واحداً ، وكان المراد من اسم الجمع هو للفرد الواحد من هذا الجنس ، قال المرسلين ، وأراد الفرد الواحد من جنس المرسلين

ومن أمثلة ذلك قوله تعالى ﴿ وما أهلكنا من قرية إلا هانذرون ﴾<sup>(٥)</sup> ذكر اسم الجمع ( منذرون ) وأراد الفرد الواحد من جنس المنذرين ومن أمثلة ذلك قوله تعالى لنبيه موسى عليه السلام ﴿ يا موسى لا تخف إني لا يخاف لدي المرسلون ﴾<sup>(٦)</sup> استعمل اسم الجمع ( المرسلون ) وهو يريد به الجنس لا العدد ، أي أن جنس الرسل لا يخافون لدى حتى ولو كان فرداً واحداً لا ينبغي لهم أن يخافوا وهم في حضرة التكريم والأمان من الملك العزيز الديان

ومن أمثلة ذلك نهيه عن بيع المال المجهول كبيع ما في بطن البهيمة سواء كان واحداً أو أكثر ، وسواء نزل حياً أو ميتاً ، روى البخاري في صحيحه عن ابن عمر أن النبي ﷺ [ نهى عن جبل الحيلة ]<sup>(٧)</sup> استعمل اسم الجمع ( الحيلة ) وهو لا يريد العدد ولكن يريد الجنس ، النهى منصب على الواحد الفرد من هذا الجنس ، ولا اشتراط للجمع لصحة النهى ، النهى لازم عن الواحدة وعن الاثنين فما فوق ، وليس النهى خاصاً بالجمع فقط

يتبين من الأمثلة المذكورة أن اسم الجمع إذا استعمل في شرعة أو فريضة أو أمر إنما يراد به الجنس ولا يراد به العدد فالله تعالى لما قال ﴿ فان كان له اخوة فلأمه السلس ﴾ لم يرد بذلك

(١) هود ٦٢ ( ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ ) الشعراء ١٨١ و ١٦٠ و ١٧٦ و ٢٠٨

(٧) النحل ١٠ ( ٨ ) ( ٢١٤٢ فح ) ، ( ٢٢٥٦ فح )

عدداً معيناً من الأخوة ( ثلاثة فصاعداً أو ما شاكل ذلك ) وإنما أراد إن كان للميت جنس الأخوة ، أى فرد من الأخوة ، أخ أو أخت ، فهذا الفرد من الذكور أو الإناث كاف في حطيطة فريضة الأم من الثلث إلى السدس .

وآية المواريث نفسها فيها أمثلة أخرى من اسم الجمع ولا يراد به العدد فمن ذلك قوله تعالى : ﴿ ولأبويه لكل واحد منهما السدس مما ترك إن كان له ولد ﴾ استعمل لفظ ( ولد ) - وهو اسم جمع - يريد به جنس الولد ( ابن أو بنت ) ولا يريد به عدداً معيناً ، ولا خلاف عند أحد من الفقهاء أن ابناً واحداً للميت يحط فريضة كل من الأبوين من الثلث إلى السدس ، وليس من الضروري لحصول ذلك اثنان أو ثلاثة أبناء فصاعداً ، فهذا حاسم في أن اسم الجمع يراد به الجنس ولا يراد به العدد .

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى : ﴿ ولكم نصف ما ترك أزواجكم إن لم يكن لهن ولد ﴾ المراد جنس الولد ولو ابن واحد وليس من الضروري الجمع من الأولاد .

فهذا هو حقيقة المراد بلفظ الأخوة في آية المواريث ، لم يرد الله تعالى ثلاثة أخوة فصاعداً أو أخوان فصاعداً وإنما أراد وجود جنس الأخوة بأى عدد كان ومن أى نوع كان ، وجود أخ واحد أو أخت واحدة للميت كاف في حط فريضة الأم من الثلث إلى السدس ، ومثل ذلك للأب ، قد تبين ذلك بأقوى برهان ، وبما يبصر به حتى العميان ، فلا مجال بعد ذلك لأئى مرء أو لجانة بعد ما سطعت الحجة للبيان ﴿ قل لله الحجة البالغة فلو شاء لهداكم أجمعين ﴾<sup>(١)</sup> .

ولكن الفقهاء غفلوا عن هذا الأسلوب القرآني المعجز ، وأكبوا على المدلول العددي لكلمة ( أخوة ) فلما صرّفوا عن هذا النور والهدى ، اختافوا فيما بينهم فوقعوا في الشقاق البعيد ، قال تعالى : ﴿ ذلك بأن الله نزل الكتاب بالحق وإن الذين اختلفوا في الكتاب لفي شقاق بعيد ﴾<sup>(٢)</sup> .

ففرق منهم قال : لا يحط فريضة الأم من الثلث إلى السدس إلا ثلاثة

أخوة فصاعداً ، قالوا لأن لفظ الأخوة جمع ، والجمع لا يكون إلا ثلاثة فصاعداً ، أى أن هؤلاء حجبتهم المدلول العددي لاسم الجمع ، وغفلوا عن الأسلوب البلاغى للقرآن الكريم ، الذى يستعمل اسم الجمع للدلالة على الجنس كما فصلنا آنفاً بأقطع برهان .

وفريق قال يكفى الاثنان من الأخوة ، فإن الاثنين قد يعامل معاملة الجمع كما فى آية الكلاله التى فى آخر سورة النساء فقد جعل للأختين مثل فريضة الثلاثة فصاعداً أى عاملهما معاملة الجمع قال تعالى : ﴿ فإن كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك ﴾ ، مثل ما جعل للبنات حيث قال فى الآية الأولى : ﴿ فإن كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك ﴾ .

وكلا القولين خطأ ، لا يشترط فى الإخوة أى عدد ، كما لا يشترط فى الولد أى عدد ، أخ واحد أو أخت واحدة يكفى لحط فريضة الأبوين ( الأب والأم ) من الثلث إلى السدس ، المراد هو جنس الأخوة لا عدد الإخوة .

لم نجد فقياً واحداً فطن إلى ذلك ، لم يفطن أى واحد منهم إلى أسلوب القرآن البلاغى فى استعمال اسم الجمع لإرادة الجنس لا للعدد ، فبصّرنا الله تعالى بذلك الأسلوب فى فيض من فتوحاته السنية على عبده ، فله الحمد والفضل والمنة فى الأولى والآخرة .

وزيادة فى التأكيد نعيد بيان الأدلة مرقمة لاستحضارها مركزة فى ذهن القارئ وبالله التوفيق :

١ - اسم الجمع فى الشرائع والفرائض والأوامر لا يراد به العدد وإنما يراد به الجنس كما أوردنا فى الآيات والأحاديث السابقة الذكر مما يجزم جزماً بما نقول .

٢ - كل جنس فى القرآن الكريم يحط فريضة جنس آخر لا يشترط فيه أى عدد بل يكفى الفرد الواحد من الجنس المشار إليه ليحط الفريضة كما هو ثابت فى آيات الموايرث ،

ولد واحد يحط فريضة الزوج من النصف إلى الربع .

ولد واحد يحط فريضة الزوجة من الربع إلى الثمن ،

ولد واحد يحط فريضة الأب من الثلث إلى السدس ،

ولد واحد يحط فريضة الأم من الثلث إلى السدس .  
أخ واحد يحط فريضة الأب من الثلث إلى السدس .  
أخ واحد يحط فريضة الأم من الثلث إلى السدس .  
فاشترط الجمع في كل تلك الأمثلة باطل لا ضرورة له ولا نص به  
٣ - انعدام أى خبر بأن رسول الله ﷺ قد التزم بعدد معين في حط  
الفرائض يبطل دعوى من زعم ذلك إذ لا تشريع إلا بنص ، والحكم في الدين  
بآراء الناس باطل لا اعتبار له ، الشرائع كلها من عند الله وعند رسوله  
بنص أو بخبر

٤ - كلمة ( ولد ) التي في آية المواريث هي اسم جمع وقد أقر جميع  
الفقهاء على أنه لا يراد به العدد ولكن يراد به الجنس وأن ابناً واحداً يكفي  
لحط فريضة الزوج من النصف إلى الربع ، وأن ابناً واحداً يكفي لحط فريضة  
الأم من الثلث إلى السدس ، وفي نفس الآية كلمة ( الإخوة ) وهي اسم جمع  
لا يراد بها العدد ولكن يراد بها الجنس يراد بها أن أحاً واحداً يحط فريضة  
الأم من الثلث إلى السدس ، فلم ينكروا هذه ويقولون بتلك والآية واحدة  
والموضوع واحد والتركيب واحد والمقصود واحد أن هذا لشيء عجيب!!  
من رجع الى نفسه عرف الحق ، ومن نكس على رأسه عمى عليه الحق .

٥ - في أى موضع من القرآن ، اذا أراد الله العدد ذكر اسم الجمع  
مقروناً بالعدد ، واذا لم يرد العدد ذكر اسم الجمع غير مقرون بالعدد .  
وقد ضربنا الأمثلة لاسم الجمع غير المقرون بالعدد وتبين بما ينخرس  
كل مجادل أنه يراد به الجنس ولا يراد به العدد ،  
والآن نضرب الأمثلة لاسم الجمع اذا أريد به العدد وانه لابد أن يكون  
مقروناً بذكر العدد ، فمثلاً :

(١) لما أراد الله تعالى عدداً معيناً من الشهود وأن أقله اثنان ذكر ذلك  
صراحة في القرآن الكريم فقال : ( واستشهدوا شهيدين من رجالكم فإن لم  
يكونا رجلين فرجل وامرأتان )<sup>(١)</sup> .

(ب) ولما أراد أربعة شهود نص على العدد المطلوب صراحة فقال تعالى :  
( فاستشهدوا عليهن أربعة منكم )<sup>(١)</sup> .

(ج) ولما أراد خمس شهادات نص على العدد بصراحة فقال تعالى :  
( فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله إنه لمن الصادقين والخامسة أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين )<sup>(٢)</sup> .

(د) ولما أراد صيام ثلاثة أيام في كفارة اليمين نص على ذلك صراحة فقال تعالى : ( فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام كفارة أيمانكم ) .

(هـ) ولما أراد إطعام عدد معين من المساكين ذكر ذلك صراحة باسم الجمع مقروناً بالعدد فقال تعالى : ( فكفارته إطعام عشرة مساكين )<sup>(٣)</sup> ، وقال تعالى : ( فمن لم يستطع فإطعام ستين مسكيناً )<sup>(٤)</sup> .

(و) ولما أراد الله تعالى صيام عدد معين من الأيام ذكر ذلك صراحة باسم الجمع مقروناً بالعدد المطلوب فقال تعالى : ( فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم فتلك عشرة كاملة )<sup>(٥)</sup> .

(ز) ولما أراد رسول الله العدد شفع اسم الجمع بالرقم الدال على العدد : قال ﷺ : [ أيما امرأة مات لها ثلاثة من الولد كانوا لها حجاباً من النار ] ( ١٢٤٩ فتح ) الولد اسم جمع فلما أريد به العدد شفع اسم الجمع بالرقم الدال على العدد فقليل ( ثلاثة من الولد ) ولما أريد به مجرد الجنس ذكر اسم الجمع غير مقرون بالعدد فقليل في الآية ( ان كان له ولد ) ولم يقل ثلاثة من الولد أو اثنين أو غير ذلك فأفاد عدم ارادة العدد ، أي عدد يحزى ، ولد واحد يحزى ، ولد واحد يكفي لحط فريضة الزوج من النصف الى الربع ولحط فريضة الزوجة من الربع الى الثمن ولحط فريضة الأب من الثلث الى السدس ولحط فريضة الأم من الثلث الى السدس وكذلك الأخوة اسم جمع لا يراد به العدد ولكن يراد به الجنس أي عدد يحزى أخ واحد أو أخت واحدة تكفي لحط فريضة الأم من الثلث الى السدس .

(ح) ولما أراد رسول الله ﷺ العدد شفع اسم الجمع بالرقم الدال

(٣) المائة ٨٩

(٢) النور ٧٥٦

(١) النساء ١٥

(٥) البقرة ١٩٦

(٤) المجادلة ٤

على العدد قال **عليه السلام** [ ليس فيما دون خمسة أوسق من التمر صدقة وليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة وليس فيما دون خمس ذود من الأبل صدقة ] ( ١٤٥٩ فح )

الأوسق اسم جمع والأواق اسم جمع والذود اسم جمع فلما أراد من هذه الأسماء كلها العدد شفّعها بالرقم الدال على العدد المطلوب ولو ذكرها بدون عدد لكان المراد بها مجرد الجنس ولكان أى عدد منها يجزىء الواحد يجزىء وما فوقه يجزىء

فحيثما أراد الله تعالى في شرعة أو فريضة أو أمر عدداً معيناً ذكره صراحة باسم الجمع وبيان العدد المطلوب ، أما إذا أراد جنس الشيء ولم يرد عدداً معيناً فإنه يذكر اسم الجمع غير مقرون بعدد كما في الأمثلة التي ذكرنا آنفاً

فلما ذكر الله تعالى لفظ الاخوة وهو اسم جمع ولم يقرنه بعدد معين كان ذلك حاسماً وجازماً في أنه لا يريد عدداً معيناً ، ولو أراد عدداً معيناً لنص عليه حتماً ، فلقال مثلاً ( فإن كان له ثلاثة اخوة فلائمه السدس ) أو لقال ( فإن كان له أخوان فما فوقهما فلائمه السدس )

وإذ لم يذكر العدد فهو لا يريد العدد بكل جزم ويقين وتأکید ، إنما يريد مجرد جنس الاخوة ، أى أخ أو أبة أخت تكفى لخط فريضة الأم من من الثلث إلى السدس

جميع الفقهاء بلا استثناء وقعوا في هذه الضلالة ، ضلالة أنه لا يحط فريضة الأم من الثلث إلى السدس إلا بالجمع من الاخوة ، ثم اختلفوا في هذا الجمع ، منهم من قال : اثنان من الاخوة فصاعداً ، ومنهم من قال : ثلاثة من الاخوة فصاعداً ، فهذانا الله لما اختلفوا فيه من الحق بإذنه ، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم ، وتلك من الفتوحات السنية التي فتحها الله على عبده بمنه وفضله ورحمته فله الحمد كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه ، له الحمد في الأولى والآخرة ﴿ رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت عليّ وعلى والدي وأن أعمل صالحاً ترضاه وادخلني برحمتك في عبادك الصالحين ﴾ ( النمل ١٩ )

( م ٢١ - ديوان المواريث )

# ١١- باب ميراث الأزواج

أقوال الفقهاء

المذهب والمرجع	رأى المذهب وحجته والرد المختصر رمز أصواب ↑ خطأ ↓
ابن حزم <sup>(١)</sup>	<p>للزوجة نصف إن لم يكن للزوجة ولد ( ذكر أو أنثى ) ↑  قال وإن لم يكن للزوجة ولد ولد ( ذكر أو أنثى ) من ولد  ذكر وإن سفل سواء كان من ذلك الزوج أو غيره ↓  قال فإن كان للمرأة ابن ذكر أو أنثى فللزوجة الربع ↑  قال وإن كان للمرأة ابن ابن ذكر أو بنت ابن ذكر  وإن سفل فليس للزوجة إلا الربع ↓  وقال بمثل ذلك في الزوجة إن كان لزوجها ولد ابن ذكر  ( ذكر أو أنثى ) فليس لها إلا الثمن ↓</p>
مالك <sup>(٢)</sup>	<p>الولد ( أى من الصلب ) ذكر أو أنثى ↑ وولد الابن  ( ذكر أو أنثى ) ↓ يحط نصيب الزوج من النصف إلى  الربع ويحط نصيب الزوجة من الربع إلى الثمن</p>
ابن قدامة <sup>(٣)</sup>	<p>إن كان للميتة ولد ابن فللزوجة الربع ↓ والزوجة لها  الثلث إن كان للزوج ولد ابن ↓ حجته إجماع أهل العلم</p>
أبو حنيفة <sup>(٤)</sup>	<p>الزوجة لها الثلث إن كان للزوج ولد ابن وإن سفل  والزوج له الربع مع ولد الابن ↓ وله النصف مع عدمهما  وقال لا توارث بنكاح فاسد أو باطل إجماعاً ↓ يقصد  من تزوج محرمة عليه وهو لا يعلم واستولدها ثم علم  بالحرمة ففارقها لا توارث بينهم لا الأولاد من الوالدين  ولا العكس ↓ وهذا باطل لأن نص بذلك المنع ، ثم فساد  النكاح لا ينفي الأبوة ولا البنوة ولا الأمومة</p>

(١) المجلد ١٠/ ٣٢٩ (٢) الموطأ ٣١٣ (٣) المنى ١٧٨/ ٦ (٤) الدر المختار ٨٧٠/ ٦



المذهب والمرجع	رأى المذهب وحجته والرد المختصر رمزاً صواباً ↑ خطأ ↓
ابن قدامة (١)	النكاح الفاسد لا يثبت به التوارث بين الزوجين ↓
أحمد بن حنبل (١)	قال لأنه ليس بنكاح شرعي
أبو بكر (١)	من تزوج أختين لا يدرى أيتهما تزوج أولاً فإنه يفرق بينهما ↑ وتوقف عن أن يقول في الصداق شيئاً
النخعي والشعبي وأبو حنيفة (١) الشافعي	يقرع في الميراث بينهما إن مات عنهما ↓ المهر ↓ والميراث ↑ يقسم بينهما، قالوا حسب الدعاوى والتزويل كميراث الخنثى ↓ توقف في المشكوك فيه من ذلك حتى يصطلحن عليه أو يتبين الأمر ↓

### ( الرد المفصل بالنص والبرهان لا بالرأى )

الأحفاد من أى جنس كانوا ( ذكوراً أو إناثاً ) ومن أى مرتبة كانوا ( أحفاداً أو أبناء أحفاد أو أحفاد أحفاد ) لا يحطون فريضة أحد من الورثة ، لا يحطون فريضة الزوج ولا فريضة الزوجة ولا فريضة الأب ولا فريضة الأم ، ولا يحجبون الاخوة عن الميراث ، بل هم أنفسهم لا يرثون مع أهل الفرائض شيئاً ؛ ولا شأن لهم بفرائض الميراث بالمرّة ، ولكن لكافة المفترين ؛ وحقاقة المنتطعين ، قد عجنّت شرائع الدين ، في حماة من الطين ، بعد ما لعبت أهواؤهم بمقدرات المسلمين ، فضلوا وأضلوا كثيراً وضلوا عن سواء السبيل ، وفيما يلى أدلة بطلان هذا الزور والبهتان المبين

١ - انعدام النص بتلك الشرعة المفتراة ، وهذا وحده حاسم وجازم في دحض تلك الفرية ، إذ لا تشريع في دين الله قط إلا بنص من كتاب الله وسنة رسوله ، وكل شرعة من غير هذين المصدرين هي شرعة ساقطة سقوطاً محتماً وباطلة بطلاناً مبرماً ، وحيث لا نص بأى شيء من ذلك فقد سقطت الشرعة المفتراة ، وتعفن الإلفك في ثراه

٢ - الأحفاد ليسوا من أهل الفرائض ، أهل الفرائض في كتاب الله أربعة ( الأزواج - الأبوين - الأولاد - الاخوة ) ، فالأحفاد جميعاً خارج هذا النطاق ، هم أسفل تلك الطباق ، لا يرقون إليها ولا ينقلون منها ، فهم لا يحطون أحداً ولا يحجبون ، قد أقحمهم المفترون فيما لا يحل لهم ولا يملكون ، قد قطعوا لهم قطعاً من النار فأطعموهم السحت وأحلوهم دار البوار

٣ - نحر المفترون في العنت والضيق ؛ وهوت بهم الريح في مكان سحيق لما تعلقوا بأذيال الحجاز ، قالوا ولد الولد يقال له ولد ؛ فهو يرث كما يرث الولد !!! قالوا يرثون كما يرثون ، ويحطون كما يحطون ، ويحجبون كما يحجبون !!! يخ بخر شرايع الدين عند هؤلاء القوم قياسات هندسية ، وأهواء شخصية ، قد نصبوا أنفسهم أنداداً لرب العالمين ؛ يشرعون مثلاً يشرع من الدين هيات هيات ... ولد الحجاز غير ولد الحقيقة ، لا يتقصد الحجاز ثوب الحقيقة ، لا يقعد قعدته ولا ينال فريضته

قد سمى الله تعالى زوجات النبي ﷺ أمهات المؤمنين مجازاً فما أكسبن ذلك الحجاز حقوق الأمهات الحقيقيات ، ما أعطاهن ذلك الحجاز ميراث أحد من المؤمنين كما تعطى الأمهات الحقيقيات وسمى الله تعالى العم أبا مجازاً ، أجاز بنو يعقوب أباهم ( قالوا نعبد إلهك وإله آباءك إبراهيم وإسماعيل وإسحاق إلهها واحداً )<sup>(١)</sup> سمي إسماعيل أبا ليعقوب وهو عم يعقوب ؛ فهل نقول العم أب فهو يرث كما يرث الأب ، ونورث جميع الأعمام بسبب هذه التسمية المجازية ؟ ! ! ما جعل الله تعالى للعم ميراثاً في الفرائض كميراث الأب

وسمى الله تعالى المؤمنين إخوة تسمية مجازية ، فهل أوجب لهم هذه التسمية المجازية ميراثاً كميراث الاخوة الحقيقيين ؟ ! ! ليس الحجاز كالحقيقة ، ولا يكسب الحجاز صاحبه حقاً ، الأحفاد

لا يرثون أبداً بفرائض ولا يقاسمون الأبناء الحقيقيين فقيراً قال ﷺ  
[ هلك المنتطمعون ]

٤ - الذين حولوا الأحفاد حظ فرائض الأزواج قد دخلوا في الشرك  
وهم لا يشعرون ، كل من أنشأ برأى نفسه شرعة في الدين لم  
يأذن بها الله ، فقد نصب نفسه شريكاً لله في التشريع ، الله تعالى يشرع  
للعباد ، وهذا المفترى هو أيضاً يشرع للعباد !!! لبئس ما قدمت لهم  
أنفسهم ، قال تعالى ﴿ أم لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن  
به الله ولولا كلمة الفصل لقضى بينهم وان الظالمين لهم عذاب أليم ﴾ (١)  
٥ - الأجماع الذي تذرعوا به تأييداً لهذه الضلالة ، هو نفسه ضلالة ،  
لأنه دعوى كاذبة لا تتحقق أبداً في أى شيء من الأشياء ، وفي هذه  
المسألة ما كان هناك إجماع قط ، بل كان فيها تناقض كما في جميع  
المسائل الشرعية فهذا عمر ابن الخطاب كان لا يرى توريث الأحفاد ،  
قائمين الأجماع يأسدنة الأجماع ؟ ! ثم ما قيمة الأجماع على الخطأ  
والاثم ؟ ! لو أجمع أهل الأرض جميعاً على تحسين سوء أو تزكية  
باطل ، فاجماعهم في التراب ، وطاعتهم في خسر وتباب ، شرع  
ما لم يأذن به الله شرك وظلم ، وكفى به إثماً مبيناً

٦ - حجتهم بالاتفاق على أمر من الدين ليس في كتاب الله ولا في سنة  
رسوله ، هي حجة داحضة ، تنحط عن سابقها دركات ، وتنسم  
بمزيد من الخسة والجهالة ، لأن الأجماع المفترى هو تقول غير  
الحق على الله ، يقولون هو من عند الله ، وما هو من عند الله ،  
ويقولون على الله الكذب وهم يعلمون ، أما اتباع أهل العلم فيما  
يشرعون برأى أنفسهم ، لا ينسبونهم إلى الله ، ولكن يعترفون صراحة  
بأنه من عند أنفسهم ، فهذا شرك بواح ، وطاعتهم في ذلك هي عبادة  
لهم ، وقد حذر الله تعالى من ذلك أعظم تحذير ، وشدد عليه النكير ،  
عبادة الأحمبار وباء خطير ، قد تفشى في غوغاء الجماهير قال تعالى  
﴿ قاتلهم الله أنى يؤفكون ، اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله ﴾ (٢)

فلا الأجماع زوراً على أنه من عند الله مقبول ، ولا عبادة الأبحار  
تحل في الشرع أو تصح في العقول

٧ - حرم الله تعالى أكل أموال الناس بالباطل ، وجعل حرمة الأموال  
كحرمة الدماء وحرمة الأعراض وحرمة اليوم الحرام في البلد الحرام  
فالذين استباحوا اغتصاب نصف ميراث الزوج أو نصف ميراث  
الزوجة أو نصف ميراث الأب أو نصف ميراث الأم ليطعموه من  
لا يستحقه في دين الله وشرائع الاسلام ، زوراً وبهتاناً ، من أجل  
حفيد أو ابن حفيد ، لا وارث ولا شهيد ، هؤلاء قد استباحوا  
غصب أموال الناس بالباطل ، فكأنما سفكوا الدماء أو هتكوا الأعراض .  
في الشهر الحرام في البلد الحرام ، فويل لهم مما قدمت أيديهم ، وويل  
لهم مما يكسبون

وأما الذين أبطلوا التوارث في النكاح المخاطيء فقد ركبوا الأحموقه ،  
واحتملهم الشطط ، فاقتحموا الحدود وارتكبوا الغلط ، وفيما يلي الدليل  
والبرهان :-

١ - انعدام النص بتحريم التوارث في الزواج المخاطيء ، ولا تحريم لأي  
شيء إلا بنص صحيح من كتاب الله وسنة رسوله ، لا بظن الظانين  
ولا برأي أحد من الناس كائناً من كان ، وتحريم ما شرع الله وما أحل  
الله هو عدوان لاشك فيه ، قال تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْرُمُوا  
طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ ﴾<sup>(١)</sup>

٢ - وقوع الفعل على وجه خطأ لا يبطل ما ترتب على الفعل من حقوق ،  
الخطاء تصوب ، والحقوق تؤدي ، من تزوج امرأه وهو لا يشعر  
أنها من عارمه فما عليه عند العلم بالحقيقة إلا أن يفارقها بلا تريب  
على أي منهما لكن حتمها في الصداق ثابت لا ينقص منه مثقال ذرة  
لما أذن رسول الله ﷺ للمسلمين بالمتعة من النساء عام الفتح وهم بمكة  
ثم نادى مناديه بعد ثلاثة أيام أن الله تعالى قد حرم ذلك إلى يوم القيامة

وأمرهم أن يفارقوهن ؛ أمرهم ألا يسترجعوا شيئاً مما كانوا أعطوهن  
فالمتعة الحرام لم تمنع حق المراقبة أجرها ممن استمتع بها  
روى مسلم في صحيحه عن سيرة الجهنى أنه غزا مع رسول الله ﷺ  
فتح مكة قال فأذن لنا أن نستمتع بالنساء ثم نبى عنها بعد ثلاث قال  
[ أيها الناس إني كنت أذنت لكم في الاستمتاع من النساء وإن الله قد  
حرم ذلك إلى يوم القيامة فمن كان عنده منهن شيئاً فليخل سبيله ولا  
تأخذوا مما آتيتموهن شيئاً ] (١)

فلذا وجب الأجر في السفاح الحرام ، فهو بكل تأكيد أشد وجوباً  
في النكاح الذي فيه خطأ

فحقها في الصداق ثابت لانص يبطله أو ينقص منه شيئاً وكذلك حقها  
في الميراث إن مات عنها قبل أن يعلم الخطأ الذي وقع في نكاحها  
وأبطله ، لانص باطل أو إنقاص أى شيء من فريضة كزوجة  
فهى ترثه على قدم المساواة مع الزوجات الأخريات ، تقسم فريضة  
الزوجة عليهن بالسوية ، ذات النكاح العاطىء مثل ذات النكاح الصحيح

٣ - مادام الصداق والميراث حقاً ثابتاً في شرع الله تعالى لكل امرأة نكحها  
زوجها ومات عنها وهى فى عصمتها لم يطلقها فإن حرمانها من حقها  
فضلاً عن بطلانه لانعدام النص بتحريمه فإن أخذه أو منعه ثم غليظ  
قال تعالى ﴿ أتأخذونه بهتانا وإثماً مبيناً وكيف تأخذونه وقد أفضى  
بعضكم إلى بعض وأخذن منكم ميثاقاً غليظاً ﴾ (٢)

٤ - إذا ثبت تحريم منع صداق الزوجة أو منع ميراثها فإن أخذه وأكله  
قد أكل أموال الناس بالباطل ، وأكل مباحاً حراماً فبئس ما يصنعون

٥ - حتى الذين استغلق عليهم الحق ، وعميت عليهم الأنباء فى شأن ميراث  
المرأة التى كان فى نكاحها خطأ ومات عنها زوجها دون أن يفارقها ،  
أقول حتى إذا استعصى عليهم الهدى فى ميراثها من زوجها ، فاحجتهم  
فى منع التوارث بين زوجها وأولاده منها : بعضهم من بعض ؟ أليست

أبوة الرجل لأولاده ثابتة وبنوة الأولاد لأبهم ثابتة ١٩ ألم يقل  
رسول الله ﷺ [ الولد للفراخ ] ١٩  
إن ولد الملاعة وولد الزنا هو وأمه يتوارثان بلا خلاف من أحد ،  
رغم خروج الولد من سفاح ، فكيف يحرم على ولد النكاح ما لا يحرم  
على ولد السفاح ١٩ أفلا تعقلون ١٩

### ( تفنيد أقوال الفقهاء )

أصاب الشعبي والنخعي وأبو حنيفة في قولهم فيمن مات عن زوجات  
نكاحهن فاسد بأن الميراث يقسم بينهما ، لمطابقة النصوص العامة في حق  
الزوجات في الميراث ، وانعدام النص بحرمان ذات النكاح الفاسد من  
الميراث ولكنهم أبهموا بقولهم يقسم عليهن حسب الدعاوى والتزويل فهذا  
غير مفهوم ،

وأخطأ القول المنسوب إلى أبي بكر الصديق رضي الله عنه والذي يقول  
( يقرع بينهما في الميراث إذا مات عنهما ) فيمن مات عن أختين تزوجهما  
لا يدري أيتهما كانت الأولى ، نكاح الأولى منهما صحيح ونكاح الثانية خاطيء  
ولكنه مات قبل العلم بذلك ودون أن يفارق الثانية ذات النكاح الخاطيء  
فقد مات عنهما وكلتاهما على ذمته وفي عصمته فكلتاهما تستحقان الميراث ،  
الميراث يقسم بينهما بالسوية ولا يقرع بينهما تأخذ واحدة ، وترك واحدة .  
وأخطأ الشافعي في قوله يوقف المشكوك فيه من ذلك حتى يصطلحن  
عليه أو يتبين الأمر ، لا حاجة لتبين الأمر ، ولا فرق بين العلم وعدم العلم  
من كانت الأولى ومن كانت الثانية ، لا فرق في ذلك عند الميراث لأنه  
مادام قد مات عنهما وهما في ذمته وعصمته فهما تستحقان الميراث بالسوية  
كما أسلفنا ، إنما الفرق لو علم قبل الموت لأنه في هذه الحالة يتحتم عليه أن  
يفارق إحداها منعاً للجمع بين الأختين ، فتى فارقها فلا ميراث للمطلقة  
أما بدون فراق أو طلاق فالميراث بينهما بالسوية ذات النكاح الصحيح وذات  
النكاح الخاطيء ، لا حكم في الدين بالرأى ، لا تحريم إلا بنص ( قل هاتوا  
برهانكم إن كنتم صادقين ) .

أما قول الشافعي (حتى يصطلحن) فهذا عجيب من حيث المبدأ، الحكم بعد البينة للنص، ولا يجوز في عقل ولا شرع أن يبنى الحكم على تواطؤ الخصوم، أفإن اصطلاحن على باطل أو حرام أمضيانه لأنهما تراضيا عليه !! ثم ما ذا عساهما أن يصطلحا عليه ؟ ! أيصطلحان على من الأولى ومن الثانية؟، هذا لا أثر له في الميراث، قد مات عنهما وهما في عصمته فالميراث بينهما بلا فرق أم يصطلحان على تنازل إحداها للأخرى ؟ ! لا شأن لنا بهذا تقسم الميراث بينهما بالسوية ومن أرادت تنازلا فلتب بعد قبض ميراثها ما تشاء لمن تشاء

الحكم بإذن الله للقاضي لا للخصوم ، ولا خير في التراخي والسبات ، في فض المنازعات ، الجسم الناجز بالحق أسكن للنفوس .

وأخطأ ابن قدامة في قوله النكاح الفاسد لا يثبت به التوارث بين الزوجين لا نص بشيء من ذلك إنما هو حكم بالرأى وما تهوى الأنفس فهو فاسد باطل وما قالت آيات الميراث (أزواجكم من نكاح شرعي) ثم ما هو تحديد النكاح الشرعي الذي يراه ابن قدامة؟ ! هل كان النكاح الآخر بغير تراض ولا صداق ولا شهود أم ماذا ؟؟ هل الخطأ الذي كان خافياً على الجميع جعل النكاح غير شرعي ؟!! هلا عكتم عن الاسترسال في الآراء والأهواء !!!

وأخطأ ابن حزم ومالك وأبو حنيفة وابن قدامة في قولهم أن الحفيد يحط فريضة الزوج من النصف إلى الربع ، ويحط فريضة الزوجة من الربع إلى الثمن ، لا نص بذلك بل هو مخالف للنصوص، وافتراء الكذب على الله وهو شرع ما لم يأذن به الله ، قد فندناه واهلناه ، ذلك مزموه قديم وتلك شنشنة نعرفها من أخزم ، إنا لله وإنا إليه راجعون .

### (حكم الشرع)

لا يحط فريضة الزوج من النصف إلى الربع ولا فريضة الزوجة من الربع إلى الثمن إلا ولد الميت (ابن أو ابنة) ، الأحفاد لا يحطون أحداً ولا يحجبون أحداً ولا يرثون من الفرائض شيئاً ، فريضة الزوج للنصف . إن لم يكن للميت ولد والربع إن كان له ولد ، وفريضة الزوجة الربع إن لم يكن للميت ولد والثمن إن كان له ولد .

الزوجان بنكاح خاطيء يتوارثان كما يتوارث الأزواج بنكاح صحيح  
التوارث معناه عدم العلم بالخطأ إلا بعد الوفاة أما قبل الوفاة فلا بد من الفراق  
والفراق يقطع التوارث .

### ( سبب الخلاف )

الحكم في الدين بالرأى دون النص وفي معارضة النص وشرع ما لم يأذن  
به الله من شرائع في الدين وافتراء الكذب على الله بتحليل الحرام وتحريم  
الحلال والتعسف في التخريج بإعطاء المسميات المجازية حكم المسميات الحقيقية  
وعبادة الإجماع الكاذب وعبادة آراء أهل العلم !!!

## ١٢ - ميراث الأبوين

### أقوال الفقهاء

المذهب والمرجع	رأى المذهب وحجته والرد المختصر رمزاً صواباً خطأ ↓
الفخر الرازى <sup>(١)</sup>	إذا لم يكن للميت وارث غير أبويه ، فلاؤه الثلث فريضة وللأب السدس فريضة ، ويرث ما بقي ↓ بالتعصيب
الفخر الرازى <sup>(٢)</sup>	وإذا كان مع الأبوين زوج قال أكثر الصحابة ، يأخذ الزوج نصيبه ثم يدفع ثلث الباقي إلى الأم ، ويدفع الباقي ↓ إلى الأب
ابن عباس <sup>(٢)</sup> و <sup>(٣)</sup>	قال يدفع إلى الزوج نصيبه وإلى الأم الثلث وإلى الأب ↓ الباقي
ابن عباس <sup>(٣)</sup> ابن سيرين <sup>(٢)</sup>	قال لا أجد في كتاب الله ( ما بقي ) ↑ وافق ابن عباس في الزوجة ولم يوافق في الزوج ↓ يعني يوافق على حكم ابن عباس إذا كان الورثة زوجة وأبوين ولا يوافق إذا كان الورثة زوج وأبوين -

(١) التفسير الكبير ٢٠٩/٩ (٢) التفسير الكبير ٢١٣/٩-٣١٤ (٣) المحل ١٠/٢٢٩



المذهب والمرجع	رأى المذهب وحجته والرد المختصر رمزا صواب خطأ ↓
أكثر الصحابة <sup>(١)</sup>	قال لأن الحكم في الحالة الثانية يفضى إلى أن يكون للأب مثل حظ الذكرين ، أي للأم ضعف ميراث الأب ، نظر إلى نتيجة القسمة ولم ينظر إلى صحة السرعة هل هي صدق أم إفك
ابن عباس <sup>(١)</sup>	قالوا لا يحط ميراث الأم من الثلث إلى السدس إلا اثنان من الأخوة فصاعداً
ابن حزم <sup>(٣)</sup>	لا يحط ميراث الأم من الثلث إلى السدس إلا ثلاثة من الأخوة فصاعداً ↓ وقال الأخوان لا يردان ميراث الأم من الثلث إلى السدس ↓
عمرو عثمان <sup>(٣)</sup> و <sup>(٤)</sup>	ميراث الأم عند عدم الولد الثلث دائماً لكن ميراث الأب يكون الثلث إذا ورث عن ابنته ويكون السدس إذا ورث عن ابنته ↓
وأبو حنيفة	وابن مسعود وزيد ابن ثابت والحسن والثوري ومالك والشافعي والنخعي قالوا : الأم لها ثلث ما بقي من ميراث الزوج أو الزوجة ↓
محمد ابن سيرين <sup>(٣)</sup>	من ترك زوجة وأبوين فللزوجة الربع وللأم الثلث والأب ما بقي ↓ وقال فيمن تركت زوجا وأبوين فللزوج النصف وللأم ثلث ما بقي وللأب ما بقي ↓
علي ومعاذ ابن <sup>(٣)</sup>	جبل وشريح وأبوسليمان : قالوا في امرأة وأبوين وفي زوج وأبوين للأم ثلث جميع المال ↓
ابن مسعود <sup>(٣)</sup>	قال ما كان الله ليراني أفضل أما على أب ↑
زيد ابن ثابت <sup>(٣)</sup>	قال في زوج وأبوين ، قال للزوج النصف وللأم ثلث ما بقي ↓
زيد ابن ثابت <sup>(٣)</sup>	قال ابن عباس لزيد ابن ثابت أنقوله [ برأيك ] أم تجده في كتاب الله ؟ قال زيد ابن ثابت أقوله برأيي

(١) التفسير الكبير ٢١٣/٩ - ٢١٤ (٢) المحل ١٠/٢٢٢ (٣) المحل ١٠/١٠

٤٣٨-٤٣٩ (٤) المغني ١٨٠/٦

المذهب والمرجع	رأى المذهب وججته والرد المختصر رمزاً صواباً خطأ
ابن حزم (١)	لا أفضل أمّا على أب (١) مبدأ عدم تفضيل الأم على الأب هو مبدأ صحيح مطابق لكل الشرائع لكن الخطأ هو وسيلة تحقيق ذلك
مالك (٢)	أخذ بقول ابن عباس لا يحط نصيب الأم من الثلث إلى السدس إلا ثلاثة أخوة فصاعداً (٢) الأب له السدس إن كان للميت ولد أو ولد ابن ذكر (٣) قال فإن لم يكن للميت ولد ولا ولد ابن ذكر يبدأ بأصحاب الفرائض فإن فضل السدس فما فوق كان للأب وإذا لم يفضل فرض للأب السدس فريضة (٤)
ابن قدامة (٣)	للأم الثلث إذا لم يكن إلا أخ واحد أو أخت واحدة ولم يكن ولد ولا ولد ابن فإن كان له أخوان أو أختان فليس لها إلا السدس (٤) قالوا للأم الثلث على كل حال (٥)
علي وابن عباس وشريح (٣)	قالا بقول عمر ومن معه في زوج وأبوين (٦) وقالا يقول ابن عباس في زوجة وأبوين (٧) قال للأب السدس مع ولد أو ولد ابن (٨) قال وللأم السدس مع ابن أو ولد ابن (٩) أو مع اثنين من الأخوة أو الأخوات (١٠)
ابن سيرين وأبو ثور (٣) أبو حنيفة (٤)	قال وللأم الثلث عند عدم من لها معه السدس (١١) قال للأم ثلث الباقي بعد فرض (١٢)

( الرد المفصل بالنص والبرهان لا بالرأى )

يرث الأبوان ( الأب والأم ) من أولادهم فقط

الأب لا يرث بفرائضه المسماة له في القرآن إلا أولاده من صلبه ، ابنته

(١) المهمل ٢٣٦/١٠ - ٢٣٨ (٢) الموطأ ٣١٣ (٣) ١٧٦/٦

(٤) اللؤلؤ المختار ٧٧٠/٦ - ٧٧٢

أو ابنته من صلبه مباشرة لا من أصلاب أبنائه ، أى أنه يرث أبنائه ولا يرث أحفاده ، والأم لا ترث بفرائضها المسماة لها في القرآن إلا أولادها من بطنها ، ابنها أو ابنتها من بطنها مباشرة ، لا من أصلاب أبنائها ، أى أنها ترث أبنائها ولا ترث أحفادها

وبيان هذا الميراث الذى فصله القرآن الكريم هو كالآتى :

### ( بيان كيفية توريث الأبوين )

أولا إذا كان الميت قد ترك ابناً أو ابنة أحياء ، وترك أباً وأما فإيراث الأب هو سدس جميع التركة إن وسعه ما بقى من التركة بعد أصحاب الفرائض الذين سبقوه وللذين هم مقدمون عليه في الأولوية الشرعية<sup>(١)</sup> ، وهم الأزواج والبنات الوحيديات أو المنفردات ليس معهن أخوة ذكور ، فإن كان ما بقى من التركة بعد هؤلاء السابقين أقل من السدس ، أعطى الأب هذا الباقي ولا شيء للأم

وإن كان ما بقى من التركة بعد هؤلاء السابقين أكثر من السدس فما بقى فهو للأم ونضرب أمثلة لذلك ،

مثال رقم ١ امرأة تركت زوجاً وثلاث بنات وأبوين : للزوج الربع وللبنات الثلثان ، والباقي وهو نصف السدس للأب ولا شيء للأم ،

مثال رقم ٢ امرأة تركت زوجاً وبنات وأبوين : للزوج الربع وللبنات النصف وللأب السدس والباقي وهو نصف السدس للأم ،

ثانياً : إذا كان الميت قد ترك أختاً أو أختاً أو أكثر من ذلك من الأخوة ففريضة الأبوين لكل واحد منهما السدس . يأخذ كل واحد منهما فريضة كاملة إن وسعهما ما بقى من الفرائض السابقة وإلا أخذ ما بقى أو لم يأخذ شيئاً ، مثال رقم ٣ امرأة تركت زوجاً وأبوين وأختاً للزوج النصف وللأب السدس وللأم السدس وللأخت السدس ،

ثالثاً : إذا ترك الميت ولداً وأخوة ففريضة الأبوين لكل واحد منهما

---

(١) راجع باب الأولويات في هذا الديوان

السدس إن وسعهما ما بقي من فرائض الذين سبقوهما بأوليئهم وإلا أخذ ما بقي أو لم يأخذ شيئاً .

مثال رقم ٤ رجل ترك امرأة وأبوين وأولاداً وأخوة : للزوجة الثمن وللأبوين لكل واحد منهما السدس وللأولاد ما بقي للذكر مثل حظ الأنثيين ولا ميراث للأخوة ، الأولاد يحجبونهم .

مثال رقم ٥ امرأة تركت زوجاً وثلاث بنات وأبوين وأخوة للزوج الربع وللبنات الثلثان وللأب ما بقي ( نصف السدس ) ولا شيء للأم والأخوة يحجبون .

رابعاً : إذا لم يترك الميت ولداً ولا أخوة ففريضة الأبوين لكل واحد منهما الثلث إن وسعهما ما بقي من فرائض الأسبقين وإلا أخذ ما بقي

مثال رقم ٦ رجل ترك امرأة وأبوين : للمرأة الربع وللأب الثلث وللأم الثلث وما بقي وهو نصف السدس يرد على الأب لأنه هو [ أولى رجل ذكر ] .

مثال رقم ٧ امرأة تركت زوجاً وأبوين : للزوج النصف وللأب الثلث وللأم ما بقي وهو السدس .

### ( شبهات في التوريث )

نذكر فيما يلي أهم الشبهات التي عرضت للفقهاء في توريث الأبوين فأصلهم عن الحق ، ووقعوا في الباطل ، بأحكام خاطئة ، مخالفة للنصوص القطعية الثبوت .

#### ١ - شبهة عدم ذكر الأب مع الأم في الآية ( النساء ١١ ) .

لما ذكر القرآن فريضة ميراث الأم من الميت الذي ليس له ولد ولم يذكر معها فريضة الأب ، وذلك في قوله تعالى : ( فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمه الثلث ) ، لما ذكرت الآية فريضة الأم ولم تذكر فريضة الأب ، ذهب وهمل الغافلين إلى خيالات باطلة ، فظنوا أن ذلك معناه إسقاط فريضة الأب ، حتى لقد قالوا ليس له إلا البواقي ، ودخلوا في خرافات أخرى سنذكرها في فقرة ( تخاليط الفقهاء ) .

ولم يفتن أحد منهم إلى أن عدم الذكر هنا هو أعظم تأكيداً لحق الأب وأقوى إثباتاً لفريضة من الذكر الصريح ، إن عدم الذكر هنا هو مبالغة في تقرير هذا الحق فكأنه يقول للسائل عن حق الأب ، وهل في ذلك شك ؟ وهل مثل هذا الحق يحتاج إلى ذكر ؟ ! ! أليست فريضتهما (الأب والأم) واحدة ؟ ! أليس الأب له الأولوية على الأم في كل الشرائع ؟ فكيف تختص الأم دونه بفريضة ؟ ! لا . لا . هو الأولى بكل تأكيد وإنما السبب في عدم الذكر بلفظ الأب هو عدم الحاجة إلى الذكر .

عدم ذكر فريضة الأب في الآية مع فريضة الأم هو تأكيد عظيم لتلك الفريضة بأسلوب القرآن البلاغي ، بلاغة الإيجاز وبلاغة الإعجاز ، وعدم الذكر الذي يفيد تأكيد الحق وأنه فوق كل ظن أو شك هذا الأسلوب البلاغي له نظائر في القرآن العظيم تقطع بأن عدم الذكر قد يكون أبلغ من الذكر وأشد تثبيتاً ، فمن ذلك قوله تعالى : ( وجعل لكم سراييل تقيكم الحر وسراييل تقيكم بأسكم كذلك يتم نعمته عليكم لعلكم تسلمون )<sup>(١)</sup> ذكر نعمة السراييل التي تقى الحر ولم يذكر نعمة السراييل التي تقى البرد مع أن نعمة السراييل التي تقى البرد أعظم وألزم من التي تقى الحر ، ذكر إحدى النعمتين ولم يذكر الأخرى فهل كان عدم ذكر النعمة الأخرى (وهي الأهم) إغفالاً لها أو إسقاطاً لها ؟ ! أم كان تأكيداً لوجودها ، وتعظيماً لشأنها وأنها من الضرورة القصوى بأعلى مكان وأنها من الأهمية العظمى بحيث لا تحتاج إلى بيان ؟ ! وكأنه جل وعلا يقول وهل نعمتي عليكم بالسراييل التي تقيكم البرد بحاجة إلى ذكر ؟ ! وهي نعمة لا تحفى على أحد ولا يستغنى عنها أحد ؟ !

إن قوة ثبوت الأمر في لغة البلاغة يجعله يتعالى على الذكر ، إنما الحاجة إلى الذكر والتقرير لما يخشى عليه من جهالة التقدير فكذلك حق الأب في فريضة الثالث هو أقوى من أن يحتاج إلى تقرير أو تقدير ، ولقد شرحنا ذلك شرحاً مفصلاً في باب ( ضلالات في المواريث ) فليراجع .

٢ - شبهة احتساب الفريضة ( مما بقي ) :

فرائض الأبوين سواء كانت الثلث أو السدس تنسب من رأس المال ، من جميع التركة ، لا مما تبقى من التركة ، من بعد فرائض المقدمين على الأبوين ، أى أن نصيب الأب أو الأم عند ما تكون فريضة أحدهما الثلث ، إنما هو ثلث جميع التركة ، لا ثلث ما بقي من التركة من بعد فرائض الأزواج أو غيرهم ، وعند ما تكون فريضة أحدهما السدس ، فإنما هو سدس جميع التركة ، لا سدس ما بقي من التركة من بعد فرائض الأسبقين ، قال تعالى : ( السدس مما ترك ) ولم يقل ( السدس مما بقي ) ، وقد شرحنا ذلك مفصلاً في باب ( ضلالات في المواريث - فقرة ٤ ) فليراجع .

٣ - شبهة حط الفريضة من الثلث إلى السدس إن كان للميت إخوة :

تنحط فريضة الأب أو فريضة الأم من الثلث إلى السدس إن كان للميت ولو أخ واحد ولو أخت واحدة ، ولا يشترط لذلك الخطيئة اثنان أو ثلاثة من الأخوة فصاعداً كما توهم المتوهمون .

لفظ الإخوة في الآية - وإن كان اسم جمع - إلا أنه لا يقصد به العدد ولكن يراد به الجنس ، جنس الأخوة ، أيّاً كان العدد ، يكفي أخ واحد أو أخت واحدة لحط الفريضة من الثلث إلى السدس

وكذلك لفظ ( ولد ) في قوله تعالى ( إن كان له ولد ) في نفس الآية ، فإنه وإن كان لفظ ( ولد ) هو اسم جمع ، إلا أنه لا يراد به العدد ولكن يراد به الجنس ، جنس الولد ، أيّاً كان العدد ، يكفي ولد واحد لحط الفريضة من الثلث إلى السدس ، فكذلك الإخوة يكفي أخ واحد أو أخت واحدة لحط فريضة الأب أو الأم من الثلث إلى السدس ، وقد فصلنا ذلك في الباب العاشر ( ضلالات في المواريث ) الفقرة التاسعة فليراجع .

٤ - شبهة حط فرائض الأبوين بالأحفاد

الأحفاد لا فرائض لهم في كتاب الله فهم لا يرثون مع أصحاب الفرائض شيئاً ، وبالتالي فهم لا يحيطون أية فريضة من الفرائض المسماة في القرآن ، لا فرائض الأزواج ولا فرائض الأبوين ، إنما يحيط الفرائض الذين يستفيدون

من هذه الخطيئة ، قد جعل الله هذه الخطيئة شرعة عدل وقسط من عنده ،  
لتؤمن للأبناء حظهم من التركة ، والأحفاد لا يرثون بالفرائض ، فكيف  
يحطون ؟ ١ ؟ وفوق كل ذلك فلا نص في كتاب الله ولا في سنة رسوله بأن  
الأحفاد يحطون شيئا من الفرائض ، فهو قول باطل وإفك مفترى ، ما قال  
الله ذلك ولا فعله رسوله ، إنما استنزلتهم ضلالة اعتبار المجاز كالحقيقة فطبقوا  
حكم الأولاد الحقيقيين الذين هم من صلب الميت مباشرة على الأولاد  
المجازيين ، الذين هم من أصلاب أولاده ، ومن يتبع الهوى يضل عن سبيل الله ،  
وقد فندنا هذه الشبهة في الباب العاشر - الفقرة الثانية فلتراجع

### { تخاليط الفقهاء }

نذكر فيما يلي طائفة من المسائل التي احتدمت فيها تخاليط الفقهاء

١ - مسألة ميراث الأبوين من الميت الذي ليس له ولد

منهم من قال للأُم الثلث وللأب البواقي مطلقا ، ليس له إلا البواقي قلت  
أو كثرت

ومنهم من قال للأُم الثلث وللأب البواقي إذا بلغت السدس وإلا استكمل  
له السدس

ومنهم من قال للأُم الثلث وللأب السدس فريضة

ومنهم من قال للأُم الثلث وللأب السدس مضافا إليه البواقي

ومنهم من قال للأُم الثلث وللأب الثلث إن ورث عن ابنه والسدس إن  
ورث عن ابنته

ومنهم من أنكر زيادة نصيب الأم على نصيب الأب فقال ( ما كان الله  
ليراني أفضل أما على الأب ) قاله ابن مسعود وزيد ابن ثابت

ليس في شرائع الإسلام كلها ، لا في ديات ولا في مواريث ولا في غيرها  
زيادة حظ الأنثى على حظ قسيمها الذكر ، لكن إما أن يكون للذكر مثل  
حظ الأنثيين ، أو على الأقل أن يتساويا ، أما أن يكون حظ الأنثى أكبر من  
حظ الذكر ، فهذا مالا نسمع في الكتاب ولا نرى ، وقد نخاب من افترى ،

( م ٢٢ - ديوان المواريث )

كل ما قالوه في نصيب الأب من الميراث باطل وضلال، بل للأب مثل  
فريضة الأم الثلث من جميع المال ، وإذا اجتمع الأبوان في الميراث قسم  
للأب أولاً ثم للأم بعده ، لأن له الأولوية عليها — راجع باب الأولويات

#### ٢ — مسألة احتساب الفرائض

منهم من قال فريضة الأم ( الثلث ) تحتسب مما بقى من التركة بعد  
استئصال الفرائض المقدمة عليها ، أى أن الأم لا تأخذ ثلث ما ترك الميت  
ولكن تأخذ ثلث ما بقى من تركته بعد فرائض الأزواج ، وهذا باطل قال  
تعالى في الفرائض المسماة ( مما ترك ) ولم يقل ( مما بقى )

ومنهم من قال يحتسب الثلث الذى للأم من رأس المال وهذا هو الحق  
والصواب

#### ٣ — مسألة حط الفريضة بالأخوة

منهم من قال لا يحط فريضة الأم من الثلث إلى السدس إلا ثلاثة أخوة  
فصاعداً وهذا باطل قد فندناه في عدة مواضع خصوصاً باب ضلالات  
في المواريث فليراجع ، أخ واحد أو أخت واحدة تكفى لحط فريضة الأم من  
الثلث إلى السدس

ومنهم من قال يشترط لحط فريضة الأم من الثلث إلى السدس اثنان  
من الأخوة فصاعداً وهذا باطل كما أسلفنا — ولم يفتن أى واحد من الفقهاء  
إلى الحق والصواب في هذه المسألة وقد فندنا هذه المسألة في باب ضلالات  
في المواريث فليراجع

#### ٤ — مسألة حط الفريضة بالأحفاد

جميع الفقهاء بلا استثناء وقعوا في ضلالة أن الحفيد يرث بالفرائض  
وأنه يحط فريضة الأب أو الأم من الثلث إلى السدس تماماً كما يحط الابن من  
الصلب مباشرة بل منهم من تخطى ذلك فجعل الحفيد يحط فرائض الأزواج  
يحط فريضة الزوج ( الرجل ) من النصف إلى الربع ويحط فريضة المرأة  
( الزوج ) من الربع إلى الثمن . كل ذلك حكماً بالرأى دون النص اتباعاً  
للهمى وافتراء على الله



### ( تنفيذ أقوال الفقهاء )

أصاب ابن عباس في قوله لا أجد في كتاب الله ( مما بقى ) يشير بذلك إلى إنكاره على الذين قالوا باحتساب فريضة الأم وهي الثلث ( مما بقى ) من التركة بعد فرائض الآخرين : أصاب لمطابقة النص القرآني الذي يقضي باحتساب أية فريضة مسماة في القرآن من رأس المال ، من جميع التركة ، لا مما بقى من التركة ، قال تعالى في الفرائض المسماة ( مما ترك ) ولم يقل قط في أية فريضة ( مما بقى ) وأكد الله تعالى ذلك أعظم تأكيد بتكرار عبارة ( مما ترك ) ثمانية مرات في آيات الموارث

وأصاب ابن مسعود في قوله : ( ما كان الله ليراني أفضل أما على أب ) أي في الميراث ، يجعل ميراث الأم ضعف ميراث الأب هذا خطأ فظيع وذهول عن الحق والصواب ، لا نص به ولا برهان عليه ولا نظير له في أية شرعة من شرائع الإسلام ، ولكن الفقهاء استرسلوا في التقليد ، وتمادوا في عبادة مشايخهم واتباع أهوائهم ، إن الهوى ليعمى ويصم ويصد عن سبيل الله

وأصاب زيد ابن ثابت في قوله : لا أفضل أما على أب لنفس الأسباب

وأخطأ الفخر الرازي في قوله إذا لم يكن للميت وارث غير أبويه فلائمه الثلث فريضة ، والأب السدس فريضة ، ويرث ما بقى بالتعصيب ، كل ذلك باطل مخالف للنصوص ، ما نطق صواباً ، ولا أصاب حقاً ، إنما هي مزمورة من الأباطيل قالها أشياخه والذين سبقوهم فهو يرددها بغير علم ولا هدى ولا كتاب منير ، بل النصوص على نقيضها ( راجع الرد المفصل ) ما جعل الله ميراث الأب نصف ميراث الأم بحال من الأحوال ، والتورث بالتعصيب ضلالة قديمة وفرية خبيثة قد هلهلناها تنفيذاً

والأب مقدم على الأم في الأولويات ، يقسم الميراث للآباء قبل الأمهات ، أفبقوا أيها الناس من السبات وتدبروا الآيات

وأخطأ الصحابة فيما نسبته إليهم الفخر الرازي أنهم قالوا في زوج وأبوين يأخذ الزوج نصيبه ثم يدفع ثلث الباقي إلى الأم ، ثم يدفع الباقي إلى الأب ، ما كان الله ولا رسوله شيئاً من ذلك ، فهو باطل حرام وإفك مفترى ، بل

الصواب هو أن يأخذ الأب فريضته أولاً ثلث ما ترك الميت ومابقى بعد ذلك وهو السدس فهو للأم (أصابعها نصف فريضتها)

وأخطأ ابن عباس في قوله في نفس المسألة : تأخذ الأم الثلث ، ويدفع إلى الأب الباقي ، وهو السدس ، لا نص بشيء من ذلك ، والحكم في دين الله بالرأى مهلكة ، قد عكس ابن عباس الآية وجعل للأب نصف ميراث الأم وقدم الأم على الأب في قسمة الميراث ، وجعل ميراث الأم فريضة وميراث الأب فضلات ، وهذا كله على نقيض النصوص تماماً ، كلهم يقول في دين الله بالرأى ، وكلهم يستنكر الحكم في الدين بالرأى فيسأل صاحبه أي كتاب الله هذا الذي تقول أم تقول برأيتك ؟!! فيجيب المستنول أقول برأيتي كما تقول أنت برأيتك !!!

يتبادلون الاتهام ، وهم جميعاً متلبسون بنفس الاتهام ، غارقون في نفس الأوهام ، والحق تبارك وتعالى يقول لهم ولكل متورط في شرائع الدين برأى نفسه ، يقول عز وجل لهؤلاء وهؤلاء (إن عندكم من سلطان بهذا أنقولون على الله ما لا تعلمون) (١)

وأخطأ ابن سيرين مرتين أخطأ في موافقته ابن عباس عندما تكون الزوجة هي الوارثة ، وأخطأ في مخالفته حكم ابن عباس عندما يكون الزوج هو الوارث لأنه خالفه برأى خطأ فخرج من خطأ إلى خطأ وقد ذكرنا أخطاء ابن عباس في ذلك الحكم وأنه أخطأ في ثلاثة شرائع وبيننا الحق والصواب في ذلك آنفاً

وأخطأ أكثر الصحابة فيما نسبته الفخر الرازي إليهم من أنهم قالوا لا يحط ميراث الأم من الثلث إلى السدس إلا اثنان من الأخوة فصاعداً ، بحجة أن لفظ الأخوة الذي في الآية اسم جمع ، وأن الاثنين يعاملان معاملة الجمع ، وهذا باطل قد أثبتنا بطلانه في باب (ضلالات في الموارث) المجموعة التاسعة — فليراجع

وأخطأ ابن عباس في قوله لا يحط ميراث الأم من الثلث إلى السدس إلا ثلاثة أخوة فصاعداً ، والجواب كسابقه

وأخطأ ابن حزم في قوله بقول ابن عباس السابق لمخالفة النصوص  
وأخطأ ابن حزم في قوله أن ميراث الأم عند عدم الولد ( أى ليس  
للميت ولد ) هو الثلث دائماً لكن ميراث الأب يكون الثلث إذا ورث من  
ابنه ويكون السدس إذا ورث من ابنته ، إذ لا نص بأى شىء من ذلك فهو  
كله حكم بالرأى باطل وفضلاً عن ذلك فالرأى نفسه ( كمجرد رأى ) هو  
رأى غير سديد لما فيه من التفريق بين ميراث الأب وميراث الأم ولما فيه  
من التفريق بين الميراث من الإبن والميراث من الابنة هذه كلها شرائع زور وبهتان  
وخيالات ما أنزل الله بها من سلطان ، وتفضيل الأم على الأب في الميراث  
هو إمعان في الظلم والعدوان

وأخطأ عمر وعثمان وابن مسعود وزيد ابن ثابت والحسن والثوري ومالك  
وأبو حنيفة والشافعي والنخعي في قولهم : الأم لها ثلث ما بقى من ميراث  
الزوج أو الزوجة ، هذا قول بالرأى مخالف للنص فهو باطل ، النص في جميع  
الفرائض المسماة بقول ( مما ترك ) ولا يقول ( مما بقى ) ، النص يأمر باحتساب  
الفريضة المسماة من كل رأس المال ، من جميع التركة ، لا مما بقى من التركة  
قد فصلنا ذلك آنفاً فليرجع إلى الرد المفصل

وأخطأ محمد ابن سيرين وتناقض في قوله فيمن ترك زوجة وأبوين  
للزوجة الربع وللأم الثلث وللأب ما بقى وفي قوله فيمن تركت زوجاً وأبوين  
للزوج النصف وللأم ثلث ما بقى وللأب ما فضل بعد ذلك فهو تارة بحكم  
للأم بثلث جميع التركة وتارة بحكم لها بثلث ما بقى من التركة وهذا التناقض  
لا تجده إلا في أحكام البشر برأى أنفسهم ، لا تجده أبداً في شرائع الله المنزلة ،  
قال تعالى : ( ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً )  
فهذا الاختلاف هو دلالة قاطعة على أن تلك الشرائع من عند الناس لا من  
الله وكل شريعة في الدين ليست من عند الله تعالى هي ساقطة حتماً كائناً من  
كان قائلها ، ثم جعل للأم الفريضة المسماة في القرآن ولم يجعل للأب مثل ذلك ،  
وهذا ضلال ظاهر ، ثم قدم الأم في قسمة الميراث على الأب ، وهذا  
خلاف النصوص التي تجعل للأب الأولوية على الأم  
وأخطأ على ومعاذ ابن جبل وشريح وأبو سليمان في قولهم في امرأة وأبوين

وزوج وأبوين ، قالوا للأم ثلث جميع المال وللأب ما بقى ، لاشتمال ذلك على الأخطاء والضلالات السابق تفنيدها فليرجع إليها  
وأخطأ زيد بن ثابت في قوله في زوج وأبوين : للأم ثلث ما بقى وقد سبق الإجابة على نفس الأخطاء

وأخطأ زيد ابن ثابت وابن عباس في حكمهما في شرائع الدين بالرأى دون النص واعترافهما بذلك . قال ابن عباس لزيد ابن ثابت : أتقوله برأيك أم تجده في كتاب الله ؟ فاجاب زيد بن ثابت أقوله برأى لأفضل أما على أب<sup>(١)</sup> وفي موضع آخر قال لابن عباس : أقوله برأى كما تقول أنت برأيك !!!

وأخطأ مالك في قوله الأب له السدس إن كان له ولد ابن ذكر لانص بذلك فهو حكم باطل ، وهو شرع مالم يأذن به الله فهو ظلم وشرك وهو عبادة الأبحار فقد قال مالك : هذا ما وجدنا عليه أهل العلم في بلدنا  
وأخطأ مالك في قوله فإن لم يكن للميت ولد ولا ولد لابن ذكر يبدأ بأصحاب الفرائض فإن فضل السدس فما فوق ، كان للأب ، وإذا لم يفضل فرض للأب السدس فريضة !!! هذه أباطيل متراكبة ( ظلمات بعضها فوق بعض ) الأب يرث بفريضة مسماة لا من البواقي ، والأب عند عدم الولد فريضته الثلث وولد الابن لا يحط شيئاً من الفرائض ، يقول وإذا لم يفضل السدس فرض للأب السدس فريضة ، ليس فقط هذا شرع باطل ولكنه أيضاً فكر غافل ، من أين نأتى للأب ابتكاملة ما فضل السدس !؟ أخبرونا من أين ننزع هذه التكملة !!!

وأخطأ ابن قدامة في قوله للأم الثلث إذا لم يكن للميت إلا أخ واحد أو أخت واحدة !!! هذا يردد ما تلقاه عن مشايخه بلا علم ولا هدى ولا كتاب منير ، قد عميت عليهم الأنبياء فحسبوا لفظ ( الأخوة ) يراد به العدد وجهلوا أن المراد هو الجنس ، قد فصلنا هذا تفصيلاً في باب الضلالات فليراجع .

وأخطأ على وابن عباس وشريح في قولهم : للأم الثلث على كل حال ، أخطأوا في خص الأم بالثلث دون الأب ظناً منهم أن الفريضة للأم وأن الأب

ليس له إلا الفضلات ( ما أبقت الفرائض ) بل فريضة الأب كفريضة الأم .  
هى الثلث إذا لم يكن للميت ولد ولا أخوة وأخطأوا في قولهم أن للأم الثلث  
على كل حال فقد لا تنال الثلث عند ما تكون فريضتها الثلث إذا لم يبق من  
فرائض من سبقها الثلث عندئذ تأخذ ما فضل ، قل أو كثر .

وأخطأ أبو حنيفة في قوله أن للأب السدس وللأم السدس مع ولد ابن ،  
لا نص بذلك فهو حكم باطل وشرع آثم حرام ، ولد الابن ( الحفيد )  
لا فريضة له فلا يرث مع أصحاب الفرائض ولا يحط فريضة أحد ، هذه ضلالة  
فاشية وقديمة

وأخطأ أبو حنيفة في قوله : أن للأم السدس مع النين من الأخوة  
أو الأخوات ، يحكى بذلك قول من سبقوه أنه لا يحط فريضة الأم من الثلث  
إلى السدس إلا أجمع من الأخوة وأن الاثنين يعاملون معاملة الجمع وكل  
هذا باطل ، أخ واحد أو أخت واحدة تكفى ، لفظ الأخوة في الآية لا يراد به  
العدد وإنما يراد به الجنس

وأخطأ أبو حنيفة في قوله للأم ثلث ما بقى بعد فرض : هذا مخالف  
للتصوص التى تقضى بأن الفرائض المسماة في القرآن تحتسب من رأس المال ،  
من جميع التركة ، لا مما بقى من التركة قال تعالى ( مما ترك ) ولم يقل قط  
( مما بقى )

### ( حكم الشرع )

فريضة ميراث الأب وفريضة ميراث الأم إن لم يكن للميت ولد ولا  
أخوة هى الثلث لكل منهما فإن كان للميت ولد واحد ( ابن أو ابنة )  
أو كان له أخ واحد أو أخت واحدة ففريضة الأبوين السدس لكل واحد  
منهما والفرائض تحتسب دائماً من رأس المال ، من كل التركة ، لا مما بقى  
من التركة ، الأب والأم يرثان بفرائضهما بعد من لهما الأولوية عليهما في الميراث  
يرثان فريضتهما كاملة إن وسعهما ما بقى من فرائض الأسبقين وإلا أخذوا  
ما بقى والأب مقدم على الأم يقسم له قبلها

### ( سبب الخلاف )

الحكم في دين الله بالرأى دون النص أو في معارضة النص

# ١٣ - ميراث الأبناء

( أقوال الفقهاء )

<p>رأى المذهب وحجته والرد المختصر رمزا صواب <math>\uparrow</math> خطأ <math>\downarrow</math></p>	<p>المذهب والمرجع</p>
<p>الابنتان لهما الثلثان <math>\uparrow</math> قال [ استشهد سعد ابن الربيع وترك ابنتين وامرأة وأخا ، فأخذ الأخ المال كله ، فأنت المرأة وقالت يا رسول الله هاتان ابنتا سعد وإن سعداً قتل وإن عمهما أخذ مالهما فقال <math>\text{ﷺ}</math> ارجعي فلعل الله سيقضى فيه فنزلت هذه الآية ( يوصيكم الله في أولادكم ) فدعا <math>\text{ﷺ}</math> عمهما وقال أعط ابنتي سعد الثلثين وأمهما الثمن وما بقي فهو لك ]</p>	<p>عطاء (١)</p>
<p>ورد من حديث في قصة ابنتي سعد ابن الربيع ( ومنع عمهما أن يرثا من أبيهما فنزلت الآية ( يوصيكم الله ) فقال للعم أعط ابنتي سعد الثلثين <math>\uparrow</math></p>	<p>ابن حجر (٢)</p>
<p>( فح ١٢/١٠ ) إذا ترك رجل أو امرأة بنتاً فلها النصف وإن كانتا اثنتين أو أكثر فلهن الثلثان <math>\uparrow</math> وإن كان معهن ذكر بدىء بمن شركهم فيعطى فريضة فما بقي فللذكر مثل حظ الأنثيين <math>\uparrow</math> أى لا يتقدم عليهن الشركاء في الميراث إلا إذا كان معهن ذكر أما إن كن منفردات فهن المقدمات على الأب والأم</p>	<p>زيد ابن ثابت</p>
<p>إذا حصل مع الأولاد آخرون كالأبوين والزوجين فهم يأخذون سهامهم ، والباقي بعد تلك السهام بين الأولاد للذكر مثل حظ الأنثيين <math>\uparrow</math></p>	<p>الفخر الرازى (١)</p>
<p>قال ثلاث بنات فصاعداً لهن الثلثان أما البنتان فلهما النصف كواحدة <math>\downarrow</math> حجته لفظ الآية وهذا احتجاج بغير</p>	<p>ابن عباس (١)</p>

المذهب والمرجع	رأى المذهب وحجته والرد المختصر رمزاً صواباً خطأ
الجمهور <sup>(١)</sup>	حجة ، لفظ الآية ليس فيه بالمرّة شيء مما يقول أجمعوا على أن فرض البنّتين الثلثان ↑ هو صواب لمطابقة النص ، لا للأجماع
الفخر الرازي <sup>(٢)</sup>	ابن الإبن لا يرث مع ابن الصلب لكن يرث عند عدم وجوده ↓
معاذ ابن جبل <sup>(٣)</sup>	سئل عن ترك ابنة وأخت فأعطى البنت النصف والأخت النصف ↓
ابن الزبير <sup>(٤)</sup>	قضى في ابنة وأخت أن للابنة النصف ↑ والباقي للعصبة ↓ لا للأخت ↑
زيد ابن ثابت <sup>(٥)</sup>	ابن الإبن لا يرث مع الإبن ولكن ولد الأبناء بمنزلة الأبناء إذا لم يكن دونهم ولد ذكر ، قال ذكرهم كذكرهم وأنثاهم كأنثاهم ، يرثون كما يرثون ، ويحجبون كما يحجبون ↓
أكثر الفقهاء <sup>(٦)</sup>	من خلفت زوجاً وأباً وبنتاً وابن ابن وبنت ابن فللزوجة الربع وللأب السدس وللبنات النصف ↑ وما بقي بين ولدى الإبن للذكر مثل حظ الأنثيين ↓ الباقي يرد على الزوج
أبو موسى الأشعري	قال الفقهاء فإن كانت البنت أسفل من الولد فالباقي كله له ↓ لا شيء لأحد من الأحفاد
ابن مسعود <sup>(٧)</sup>	سئل عن ابنة وابنة ابن وأخت فقال للابنة النصف ↑ وللأخت النصف ↓
الطحاوي <sup>(٨)</sup>	قضى في مسألة أبي موسى للابنة النصف ↑ ولابنة الإبن السدس (تكملة الثلثين) ↓ وللأخت ما بقي ↓ علق على حكم ابن مسعود بتعليقات في منتهى الضلال قال : مراد النبي ﷺ من قوله [ فلأولى رجل ذكر ] مراده أن ذلك [ للعصبة !!! ضلالة طائشة ، وجراءة

(١) التفسير الكبير ٢٠٤/٩ - ٢٠٥ (٢) التفسير الكبير ٢٠٨/٩ (٣) ٦٧٣٤ فح

(٤) ٦١٦/١٢ (٥) ٦٧٣٦ (٦) ١٨/١٢ فح

المذهب والمرجع

رأى المذهب وحجته والرد المختصر رمزاً صواباً خطأ ↓

على رسول الله فاحشة ١١١ ثم ثنى بضلالة أخرى أن  
الأخت ترث ما بقي من البنت ! ! والبواقي للرجال  
دون النساء بالنصر القاطع ، ثم ثنى على الضلالتين السابقتين  
بضلالة ثالثة هي أن البواقي في الشرع للعصبة ، ثم  
استنتج من مجموع الضلالات الثلاثة ضلالة رابعة هي  
أن الأخت تعتبر عصبة ١١١ ثم صاغها في سجل الأباطيل  
أصلاً من أصول التضليل ، ( الأخوات للبنت عصبة )  
أبناء الميت إذا شركهم أحد بفريضة مسماة وكان فيهم  
بدىء بفريضة من شركهم وكان ما بقي بعد ذلك بينهم ↑  
وقال ابن الإبن له مثل ميراث الإبن عند انعدام الإبن ↓  
ولا ميراث له مع وجود الإبن من الصلب ، هو لا ميراث  
له بفريضة أصلاً لا مع ابن الصلب ولا عند عدمه  
وقال : بنت الإبن لا ترث مع البنت من الصلب ↑  
الحفيدة لا ميراث لها إطلاقاً لا بفرائض ولا من البواقي ،  
هي خارج دائرة الميراث بالكلية بخلاف الحكم ابن  
مسعود الخاطيء بتوريثها مع بنت الصلب  
وقال بنت الإبن ترث إذا كان معها ذكر ( هو من المتوفى  
بمنزلتهن أو هو أطرف منهن ) أي أنها ترث مع ابن  
الإبن أو مع ابن ابن الإبن ( قال وكيفية ميراثها هي  
أنه إذا فضل شيء من ميراث ابن الإبن أو ابن ابن  
الإبن يرد هذا الباقي عليها وعلى ابن ابن الإبن للذكر  
مثل حظ الانثيين ↓ تخالط بعيدة الضلال لا نص بها  
ولا أساس لها ولا تماسك بينها كالهباء المنبث في الأجواء  
كلها بلاء وشقاء

مالك (١)

قال بنت الإبن ترث مع بنت الصلب ، قال بنت الصلب

ابن قدامة (٢)



المذهب والمرجع	رأى المذهب وحجته والرد المختصر رمزاً صواباً خطأ ↓
ابن مسعود (١)	<p>لها النصف وبنات الإبن يشتركن في السدس الذي يكمل النصف إلى الثلثين وهي الفريضة المسماة في القرآن لميراث بنات الصلب إن كن فوق اثنتين ↓ وهذا كله هراء باطل من تفانين الأدمغة لا تمت إلى شرع الله تعالى بأدنى صلة ، حاش لله ، وتعالى الله عما يصفون علواً كبيراً قال وإذا كان مع بنات الإبن ذكر ( ابن ابن أو ابن ابن ابن ) فإنه - بزعمه - يعصبن فيما بقي !!! أى يكون لمن عصبه !!! فيشترك الجميع فيما أبقت الفرائض للذكر مثل حظ الأنثيين</p> <p>قال لبنات الإبن <u>الأضر بهن</u> من المقاسمة أو السدس !!! راجع (باب ضلالات في المواريث) فقرة الأحظ والأضر، تلك فرية لا يقبلها عقل ولا عدل ، دين الله منها براء</p>

### ( الرد المفصل بالنص والبرهان لا بالرأى )

( من هم الأبناء الوارثون )

نصت آية المواريث في سورة النساء على توريث أولاد الميت بلفظ ( أولادكم ) ، وهذا اللفظ معناه الحقيقي أولاد الميت من صلبه مباشرة لا من صلب أبنائه ، ومن بطن الميتة مباشرة لا من أصلاب أبنائها ولا من بطون بناتها ، وأبناء الأبناء ليسوا بأولاد الميت على المعنى الحقيقي ، إنما هم أولاده على المعنى المجازي ، وشرائع التوريث تتعلق بالأولاد الحقيقيين لا بالأولاد المجازيين شأنها كشأن جميع الشرائع المنزلة من رب العالمين تخص أناساً معينين لا تتعداهم إلى غيرهم إلا بنص منفصل ، ولما كان هذا النص المنفصل لا وجود له في شرائع الوارثين فلا ينسحب الحكم من الأولاد الحقيقيين إلى الأولاد المجازيين يرث الأولاد من الصلب لأنهم أولاد حقيقيون

ولا يرث الأحفاد لأنهم أولاد مجازيون ، وقد فندنا ذلك في الباب الثالث  
( مواريث باطله - توريث الأجداد والأحفاد ) فليراجع

### ( مرتبة الأبناء في الميراث )

أصحاب الفرائض وهم ( الأزواج - الأبوان - الأولاد - الأخوة )  
لا يرثون ارتجالاً ولا عشوائياً ، ولكن يرثون بترتيب فرضه الله تعالى عليهم ،  
يعطى الأولى فالأولى فرائضهم كاملة غير منقوصة حتى ينفد المال أو يتبقى  
منه بقية ، فمن بقى له من المتأخرين فضلة من المال أخذها ومن لم يدركه  
من المال شيء فلا شيء له ، إن الله تعالى هو القابض الباسط ، هو المعطى  
والمانع ، وهو أحكم الحاكمين ، قد فصلنا ذلك تفصيلاً بالحجة والبرهان  
في باب ( بدعة العول ) فليراجع .

وأولاد الميت لهم في الميراث مرتبتان ،

١ - مرتبة متقدمة على الأبوين وهم الأولاد الذي سمي الله تعالى لهم فرائض  
معينة في القرآن فهم يرثونها قبل ميراث الأبوين

٢ - مرتبة متأخرة عن الأبوين وهم الأولاد الذين لم يسم الله تعالى لهم فرائض  
معينة في القرآن فلا يعلم ما ذا نعطيهم حتى تستوفي جميع الفرائض  
ثم نقسم عليهم ما بقى بعد أصحاب الفرائض المسماة وعدم تسمية الفرائض  
لهم كان هو السبب في تأخرهم عن الأولوية التي هي لهم أصلاً  
فالمراث كله للأولاد لولا فرائض فرضها الله لأهلها فإن لم يوجد أحد  
من أهل تلك الفرائض ، فالتركة كلها هي لأولاد الميت يقسمونها  
بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين ، وأول ما ذكر الله تعالى في آيات  
المواريث هم الأولاد قال تعالى : ( يوصيكم الله في أولادكم ) .  
فالمراث أصلاً كله للأولاد وإنما يأخذ من كان حياً من أهل الفرائض  
ما كتب الله لهم ثم تصير التركة إلى الأولاد

### ( المرتبة المتقدمة )

أصحاب هذه المرتبة المتقدمة من الأولاد قد احتفظوا بأولوياتهم الأصلية  
التي هي لهم في أولويات القرآن قبل الآباء والأمهات جعل الله تعالى مرتبة  
الأولاد ملتصقة أو مندرجة في مرتبة الأزواج ثم من بعدهم الآباء والأمهات

( راجع باب الأولويات ) ثم أصحاب هذه المرتبة المتقدمة لم يطرأ عليهم ما يؤخرهم عن مرتبتهم إلى مآذونها ، فلبثوا في أولويتهم المقررة لهم يأخذون ميراثهم قبل الآباء والأمهات ، هؤلاء يأخذون ميراثهم كاملاً غير منقوص بعد الأزواج مباشرة وقبل الأبوين ، وأصحاب هذه المرتبة المتقدمة هم :

( أ ) البنت الوحيدة ( أى التى لا ولد للميت غيرها ) ، فهذه قد سمي الله تعالى فريضة الأزواج ، لها نصف التركة ، فهي ترثها كاملة غير منقوصة ، بعد فريضة الأزواج وقبل فريضة الأبوين .

( ب ) البنات المنفردات ( أى اللاتي ليس معهن أخوة ذكور - ليس للميت ولد غيرهن ) ، فهؤلاء قد سمي الله تعالى فريضتهن في القرآن ، هن ثلثا التركة ، فهن يرثنها كاملة غير منقوصة بعد فريضة الأزواج وقبل فريضة الأبوين يقتسمنها فيما بينهما بالسوية

#### ( المرتبة المتأخرة )

أصحاب هذه المرتبة المتأخرة من الأولاد هم الذين لم يسم الله تعالى لهم فرائض في القرآن ، ولكن جعل لهم ميراث ما بقى من التركة بعد أصحاب الفرائض وهي لا تقل في أضيق حدودها عن سدسين ونصف السدس وقد تكون النصف ونصف السدس إذا كان الميت هو الأب وكان أبواه حيان وقد تكون نصف وسدس ونصف السدس إذا كان الورثة معهم زوجة وأبوان وقد تكون ثلثان وقد تكون ثلاثة أرباع وقد تكون سبعة أثمان وقد تكون التركة كلها وخلاصة القول أن التركة أصلاً للأولاد وإنما يأخذ الأحياء من أهل الفرائض فرائضهم والجزء الأكبر من التركة للأولاد ، فلما كانت التركة أصلاً للأولاد لم يسم لهم فرائض لأن كل ما بقى سيثول لهم وهذا الذى سبق هو متغير المقدار تبعاً لمن سيكون من أهل الفرائض حياً يرث مع الأولاد تارة يكون قلة وتارة يكون كثرة ولذلك لم يحدد القرآن فرائض الأولاد الذكور أو الذكور مع الإناث لأنهم سيرثون كل ما بقى بعد الفرائض وهذا كما قلنا مقدار متغير ، لكن إذا كانت ذرية الميت إناث فقط فهؤلاء لا يرثن كل التركة ولذلك حدد الله أنصبتهم بمقادير فرضها لا يزدن عنها

فعدم تسمية الفريضة للأولاد الذكور أو الذكور مع الإناث هو السبب في تأخير أولويتهم إلى ما بعد أنصبه الفرائض

فآخر الله تعالى هؤلاء الأولاد عن الأبوين ، لا يرثون إلا بعدهم ، الأبوان لها فرائض مسماة ، وهؤلاء الأولاد ليس لهم فرائض مسماة ، وأصحاب هذه المرتبة المتأخرة من الأولاد هم :

( ١ ) الأولاد الذكور ( ولد واحد أو أكثر ) هؤلاء يحوزون كل التركة بعد من كان حيا من الأزواج أو الأبوين

( ب ) خليط الأولاد ( الذكور والإناث ) هؤلاء أيضا يحوزون التركة بعد أهل الفرائض ، يقتسمونها للذكر مثل حظ الأنثيين

### { الصور المختلفة لميراث الأولاد }

نلخص فيما يلي الصور المختلفة لميراث الأولاد من أصحاب المرتبتين المتقدمة والمتأخرة مجتمعين ومنفردين :

١ — إذا كان للميت بنت وحيدة فلها نصف التركة تقيضها كاملة غير منقوصة بعد الأزواج وقبل الأبوين

٢ — إذا كان للميت بنات فقط ، ليس معهن إخوة ذكور ، فلهن ثلثا التركة يقبضنها كاملة غير منقوصة بعد الأزواج وقبل الأبوين ، يقتسمنها بينهن بالسوية البناتان فصاعدا هن ثلثا التركة

٣ — إذا كان للميت ابن ذكر وحيد فإنه يحوز كل ما بقي من التركة بعد الأزواج والأبوين لا يشركه فيها أحد

٤ — إذا كان للميت أولاد ذكور عديلون فإنهم يحوزون كل التركة بعد أهل الفرائض يقتسمونها بينهم بالسوية

٥ — إذا كان للميت أولاد ذكور وإناث فإنهم يحوزون كل التركة بعد أهل الفرائض ، بعد الأزواج وبعد الأبوين ، يقتسمونها بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين

### { خصائص الأولاد }

إن الله تبارك وتعالى هو الهى المميت ، هو الرزاق ذو القوة المتين ،

( وما من دابة في الأرض إلا على الله رزقها ويعلم مستقرها ومستودعها كل في كتاب مبين )<sup>(١)</sup> ، ومن حكمه في تدبير الرزق لعباده أنه إذا أحيا للميت أولاداً يرثونه فإنه ينقص من فرائض الأزواج والأبوين ليوفر للأولاد ما شاء من رزق ، وإذا لم يجعل الميت أولاداً رفع فرائض الأزواج والأبوين ، وإذا جعل ذرية الميت اناثاً فقط ، لاظهر لهن من الذكور ، سمى لهن فرائض عالية ، وقدم ميراثهن ، وإن كان لهن ظهير من اخوانهن الذكور ، أشرك الجميع ذكوراً واناثاً فيما بقي من فرائض الأزواج والأبوين ، للذكر مثل حظ الأنثيين ، ومنع أخوة الميت من الميراث ليوفر المال لأولاد الميت ، فتبارك الله أحكم الحاكمين ، وتلك الخصائص كلها ، قد جعلها الله تعالى للأولاد الحقيقيين ، لا للأولاد المجازيين

أبناء الميت وبناته ، لا أحفاده ولا حفيداته ، هم وحدهم الذين لهم تلك الخصائص ، ونلخصها فيما يلي أنه إذا كان الميت ولد ، ولو ابن واحد أو ابنة واحدة فإنه :

١ - يحط فريضة الزوج من النصف الى الربع ، ويحط فريضة الزوجة من الربع الى الثمن

٢ - يحط فريضة الأب من الثلث الى السدس ، ويحط فريضة الأم من الثلث الى السدس

٣ - يحجب جميع الاخوة عن الميراث ( ذكوراً أو اناثاً ، أشقة كانوا أو غير أشقة )

هذه الخصائص هي لأولاد الميت فقط ، لا لأحفاده ولا لأجداده ، الأحفاد والأجداد لا يرثون بفرائض ، ولا يحطون الفرائض ، ولا يحجبون أحداً عن الفرائض ، نقول ذلك ونؤكداه أعظم تأكيد ، لكي نقنع تلك الضلالة التي امتدت جذورها في أجيال متعاقبة من الفقهاء عبر القرون ، هذا هو الحق الذي في كتاب الله يدمع الباطل المتراكم في أسفار المصنفين ، وينسفه نسفاً ، ( قل إن ربي يقذف بالحق علام الغيوب . قل جاء الحق وما يبدىء الباطل وما يعبد ، قل إن ضللت فأنما أضل على نفسي وإن

اكتدبت فيما يوحى الى ربي إنه سميع قريب (١)

( شهادات في المواريث )

قد عرض لبعض الفقهاء شهادات في مواريث الأبناء لا تقوم على أساس ،  
ولكنها وليدة قصور والتباس ، لا تستند إلى حجة ، ولا تعتمد على برهان ،  
فهى شهادات كسيحة ، باطلة غير صحيحة ، ومن تلك الشهادات : -

١ - ( شبهة مبراث البنتين )

قالوا الآية ( النساء ١١ ) قد ذكرت فريضة البنت الواحدة ، وذكرت  
فريضة الثلاث بنات فصاعداً ، ولم تذكر فريضة البنتين الاثنتين ،  
فتناطحوا في ذلك يقرعون رأى بالرأى دون النص ، والرأى في  
الدين لائم وظلم حرام ، فغابوا عن الحق ، وغاب الحق عنهم  
ونحن نجيبهم بإذن الله ، نعم ذكرت آية ( النساء ١١ ) فريضة البنت  
الواحدة ، وفريضة الثلاث بنات فصاعداً ، ولم تذكر فريضة البنتين  
الاثنتين في نفس الآية ، ولكن القرآن العظيم ذكر حكم الاثنتين في  
موضع آخر ، هو الآية ( النساء ١٧٦ ) ، كما أن القرآن قد ذكر  
فريضة الأخت الواحدة ، وفريضة الأختين الاثنتين ، ولم يذكر  
فريضة الأخوات الثلاث فصاعداً ، في الآية ( النساء ١٧٦ ) ولكنه  
بين حكم الثلاث فصاعداً في الآية الأولى ( النساء ١١ ) ، فتركه  
في الآية ( النساء ١١ ) ذكراً في الآية ( النساء ١٧٦ ) ، وما تركه  
في الآية ( النساء ١٧٦ ) ذكره في الآية ( النساء ١١ ) والقرآن العظيم  
يكمل بعضه بعضاً ، ويفسر بعضه بعضاً ، ولا تنس - يرحمنى  
الله وإياك - أسلوب القرآن البلاغى العظيم ، ولا تنس تدبير العلم  
الحكيم ، ليحمل المؤمنين على تقليب النظر في الذكر الحكيم وتدبر  
آياته ( كتاب أنزلناه إليك مبارك ليدبروا آياته وليتذكر أولو  
الألباب ) (٢)

فهل يمكن أن يخطر على بال مؤمن أن عدم ذكر البنتين في الآية

الأولى وعدم ذكر الثلاث أخوات فصاعداً في الآية الأخيرة ، هل يمكن أن يحظر على باله أن ذلك كان عن قصور في التشريع ؟ ! ! أو عن غفلة أو نسيان أو تفريط ؟ ! ! من المستحيل أن يدور ذلك الخاطر بخلد أى مسلم ، يؤمن بقول الله تعالى ﴿ اليوم أكملت لكم دينكم وأنعمت عليكم نعمتى ورضيت لكم الإسلام ديناً ﴾<sup>(١)</sup> وبقوله تعالى ﴿ ما فرطنا في الكتاب من شيء ﴾<sup>(٢)</sup> وبقوله تعالى ﴿ وما كنا عن الخلق غافلين ﴾<sup>(٣)</sup> وبقوله تعالى ﴿ وما كان ربك نسيا ﴾<sup>(٤)</sup>

إذاً فحكم فريضة البنتين . وحكم فريضة الثلاث أخوات فصاعداً ، موجود حتماً في القرآن ، لا يغيب أبداً عن الكتاب العزيز . إن لم يوجد في موضع بذاته ففى موضع آخر ، وإن لم يكن مذكوراً باللفظ المعين فهو مذكور حتماً بالإشارة الجلية . وقد بينا أن ما لم يذكر في الآية الأولى بصريح اللفظ ، قد استبان في الآية الأخرى بحكم الوعظ ﴿ وكذلك نصرف الآيات وليقولوا درست ولنبينه لقوم يعلمون ﴾<sup>(٥)</sup> ، ما فقد في الأولى وجد في الآخرة ، وما فقد في الآخرة وجد في الأولى ، ذلك أسلوب بلاغى معلوم ومفهوم في القرآن العظيم

قال تعالى في آية أموال اليتامى ( النساء ٣ ) ﴿ وان خفتم ألا تقسطوا في اليتامى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع .. ﴾ ولم يتبين الكثيرون العلاقة بين إيتاء اليتامى أموالهم ، وبين الإذن بالنكاح مثنى وثلاث ورباع ، فأفتاهم الله تعالى في ذلك بالآية ( النساء ١٢٧ ) وهى قوله تعالى : ﴿ ويستفتونك في النساء قل الله يفتيكم فيهن وما يتلى عليكم في الكتاب في يتامى النساء اللاتي لا تؤتوهن ما كتب لهن وترغبون أن تنكحوهن ﴾ فبين لهم أن المقصود هو القسط في يتامى النساء ، لا تنكحوهن إلا أن تؤتوهن ما كتب لهن . فما استغلق في الآية الأولى استبان في الآية الثانية ، وهكذا يكمل القرآن بعضه بعضاً

وقال تعالى في آية القصاص ( البقرة ١٧٨ ) ﴿ الحر بالحر والعبد

(١) المائدة ٣ (٢) الأنعام ٣٨ (٣) المؤمنون ١٧ (٤) مريم ٦٤ (٥) الأنعام ١٠٠

بالعبد ﴿ ولم يقل والحررة بالحررة ولم يقل والأمة بالأمة ، لكي نستبين حكمها فهل اسقط الله تعالى حكم الحررة وحكم الأمة !!؟ حاش لله ، بل قال تعالى ﴿ والآثني بالآثني ﴾ ليكون ذلك بياناً لما سبق ، وأشارة لما ترك ، لم يذكر بلفظ الحررة ، ولا بلفظ الأمة ، ولكن ذكره بلفظ الآثني ليكون البيان أعم وشاملاً لكل النظائر ، حكم الشيء المذكور ينسحب على النظير غير المذكور

وهكذا في جميع الشرائع ، القرآن يكمل بعضه بعضاً ، ويفسر بعضه بعضاً ، فمن لم يجد بيان أية شرعة في نفس الآية التي ذكرتها ، وجدها لا محالة في موضع آخر قال تعالى ﴿ ونزلنا عليك تبياناً لكل شيء وهدى ورحمة وبشرى للمسلمين ﴾ (١) ، وقد رأيت كيف أن القرآن الكريم فيه حكم البنتين والثلاث بنات فصاعداً ، كما فيه حكم الأخنتين والثلاث أخوات فصاعداً ، فهل أيقنتم بكمال القرآن ، واطمأنتم إلى صدق البيان !!؟

## ٢ - شبهة ميراث الأجداد والأحفاد

تلك ضلالة فاشية ، وفرية سارية ، قد نشبت أظفارها منذ القرون الخالية ، ولقد فندناها تفصيلاً ، وأثبتنا بطلانها ، بالحجج القاطعة ، والبراهين الساطعة في الباب الثالث ( مواريث باطلة - توريت الأجداد والأحفاد ) فلتراجع

ولكن مزمورة الشيطان ، لاتزال تدوى في الآذان ، فتزين للغاوين هذا البهتان . . . الأجداد والأحفاد لا فرائض لهم في القرآن ، فكيف يرثون بفرائض ؟ ! وكيف يحطون شيئاً من الفرائض ؟ ! وكيف يحجبون أحداً عن الفرائض ؟ ! إن القائلين بهذا لفي وهم عجيب ، ومنطق شاذ غريب يا أيها الناس لا تقولوا على الله الأقاويل !! ﴿ قل الله أذن لكم أم على الله تفترون ﴾ (٢)

## ﴿ تخاليط الفقهاء ﴾

### ١ - ( في مسألة الحفيدات )

(١) النحل ٨٩ (٢) يونس ٥٩



منهم من قال : الحفيدة ابنة الابن ترث مع ابنة الصلب ، أى أنها ترث بفريضة مع أصحاب الفرائض ، والحفيدة لم يسم الله لها فريضة في القرآن مع أصحاب الفرائض ، فتورثها بفريضة مع بنت الصلب هو باطل وبهتان ، واقتراء الكذب على الله ، وشرع ما لم يأذن به الله ، وحجة صاحب هذا الحكم الباطل هو مجرد رأيه إذ يقول ولد الأبناء هم بمنزلة الأبناء ذكرهم كذكرهم وأنثاهم كأنثاهم ، يرثون كما يرثون ، ويحجبون كما يحجبون . بنخ بنخ . . . هل قال الله أو قال رسوله أى شيء مما تزعمون !!؟ أحكما في دين الله بما تشتهون !!؟ ونفضاً من أدمغتكم بكل شاردة تذفون !!؟ هلاً أخبرتمونا إن كان يوحى إليكم أم أنتم مرسلون ؟ !! أم ظننتم أننا لكم عابدون !!؟ سامعون لمفرياتكم ومطيعون ؟ ! ﴿ قل لا أتبع أهواءكم قل ضللت إذا وما أنا من المهتدين ﴾ ، ثم إن أصحاب هذا البهتان الذى لا نص به ولا برهان قد ناقضوا أنفسهم وحكموا على خلاف دعواهم ، زعموا أن الحفيدات بمنزلة البنات يرثون كما يرثون ثم لم يقسموا للحفيدة مثلاً يقسمون للبنات ، قالوا للبنات النصف وللحفيدة السدس ! ! ! فأين المنزلة الواحدة التى زعمتم !!؟ ألا إن الباطل كسيح لا يقوم على ساق ، ولا يلتقى بالحق على الإطلاق ، القرآن لا يورث الحفيدة قلامة ظفر ، وأنتم تفترون أن الحفيدة بمنزلة بنت الصلب !!! فلا القرآن أطعم ولا القرية اتبعتم

ومنهم من قال : الحفيدة لا ترث مع بنت الصلب ولكن ترث عند عدمها أى أنها تحل محلها ، وهذا باطل آخر ، الحفيدة لا ميراث لها البتة لا مع بنت الصلب ولا عند عدمها ، لو تمسكتم بالنصوص لنجوت من تلك التخاليط ولتظهرتم من رجس الأغاليط ، إن الله بما تعملون محيط

ومنهم من قال : الحفيدة ترث من البواقي لا من الفرائض : لا والله ولا هذا ، البواقي حرام على النساء ، هى للرجال فقط بالنص المتواتر [ فما أبقت الفرائض فلاولى رجل ذكر ] ثم تفتنوا في هذه القرية فصنعوا لها شباكا ، وقالوا ترث الحفيدة مع الذكور اشتراكا ، إن كان معها أخ ذكر أو ابن أخ ذكر فإنه يعصبها !!! فيقتسمون البواقي ، للذكر مثل حظ الأنثيين ،

وهذه خرافة قحة ، لا أساس لها من الصحة ، قد فندناها في باب ( ميراث البواقي ) فلتراجع

ومنهم من قال : الحفيدة لا يرث إن كانت درجتها من الميت أسفل من درجة الحفيد الذكر ، كأن يكون الحفيد الذكر ابن ابن الميت ، وتكون الحفيدة بنت ابن ابن الميت ، زعموا أنه في هذه الحالة يكون ميراث البواقي كله للحفيد الذكر ، قالوا لأنه هو أقرب إلى الميت منها ، وهي أطرف من الميت منه

نعم الحفيد يحل له أن يرث للبواقي إن كان هو [ أولى رجل ذكر ] لكن إن كان هناك من أقارب الميت من هو أولى منه فلا يرث من البواقي شيئاً ، أما الحفيدة فحرام عليها مثقال ذرة من البواقي ، النص المتواتر في منتهى الصراحة ، البواقي للرجال ليس للنساء فيها أدنى نصيب ومنهم من قال : الحفيدات لمن الأضر بهن من أحد أمرين :

١ - المقاسمة مع الأحفاد الذكور في ميراث البواقي

٢ - المشاركة مع البنت ( بنت الصلب ) في ميراث الفرائض ، أي أن الحفيدة لها أحط هذين الخيارين ، لها الأدنى والأبخص ، وهذا من عجائب التفاني التي فتنها الفقهاء من أدمغتهم ، ما هذا اللغو الهزلي بشرع يقتدى ، إن هذا لإلافك مبین ، ووزر على كواهل المفتريين ، قد فندناه في الباب العاشر ( ضلالات في المواريث - المجموعة السابعة ) فليراجع .

٢ - في مسألة الأحفاد :

منهم من قال : الحفيد ( ابن الابن ) لا يرث مع ابن الصلب ، لكن يرث عند عدمه ، وميراثه هو مثل ميراث ابن الصلب ، وهذا كله باطل ، الحفيد لا فريضة له ولا يرث بفرائض لا مع ابن الصلب ولا عند عدمه

ومنهم من قال : الأحفاد لا يرثون من الفرائض ، ولكن يرثون من البواقي ، للذكر مثل حظ الأنثيين ، وهذا باطل من حيث التقسيم ، البواقي لا تقسم ولكن تعطى لرجل واحد هو [ أولى رجل ذكر ] طبقاً للنص المتواتر

فالحفيد يمكن أن يرث البواقي إن كان هو أولى رجل ذكر من بين الأحياء من أقارب الميت .

### ٣ - في مسألة ميراث البنات :

منهم من قال ، للبنتين معاً من بنات الصلب نصف الميراث حكماً بالرأى دون النص وهو باطل والصواب أن للبنتين ثلثي التركة ( راجع الرد المفصل

ومنهم من قال : البنتان لها الثلثان وهذا هو الصواب المطابق للنصوص .

### ٤ - وفي مسألة الأخوات مع البنات

منهم من قال : الأخت ترث مع البنت ، قالوا ترث الأخت ما بقي من الفرائض بعد أن تقبض البنت فريضة ( نصف التركة ) ، قالوا الأخت تعتبر عصبة للبنت ترث ما بقي من الفرائض ، وهذه دعوى ساقطة ، كل حرف فيها باطل وضلال . هي ركام من الأباطيل متراكب بعضها فوق بعض ، فهي بناء من هراء ، لبناته غثاء ، لاحق فيه ولا صدق ولا خير ولا غناء لا الأخت ترث البواقي فالبواقي للرجال دون النساء ، ولا الأخت عصبة لبنت ولا غيرها لأن لفظ العصبة هو صفة شخصية لكل إنسان يدل على القبيلة التي نسل منها فهو لا يؤثر في غيره ، ولا يتأثر بغيره ، البنت هي قطاعاً من عصبة أبيها والأخت إن كانت أختاً للميت ( والد البنت ) من أبيه فهي من نفس عصبة البنت ، لا تزيد في عصبة البنت شيئاً ولا البنت تزيد في عصبتها شيئاً . أما إذا كانت الأخت أختاً للميت من الأم فقط فهي من قبيلة أخرى ، عصبتها غير عصبة البنت فلا تأثير لأحدهما في الأخرى ، ثم ميراث البواقي ليس للعصبة وإنما هو بالنص المتواتر [ لأولى رجل ذكر ] وقد يكون هذا الشخص الأولى من غير العصبة كالزوج أو الأخ للأم مثلاً ، فهذه الضلالة مملوءة بالأغاليط قد فندناها في باب ( مواريث باطلـالتوريث بالتعصيب ) فلتراجع

ومنهم من قال : الأخت لا ترث مع البنت بحال من الأحوال ، وهذا هو الحق والصواب لا ترث بفرائض ولا ترث البواقي أما البواقي فقد

ذكرنا أنها لا تكون للنساء البتة وأما الفرائض فلا الأخت ولا الأخ لها أى مدخل إلى ميراث الفرائض ما دام الميت له ولد ( ذكر أو أنثى )

### ( تفنيد أقوال الفقهاء )

أصاب عطاء فى قوله : الإبتتان لما الثان لمطابقة النص فى الأخين أن لما الثلثين فالبتتان بالمثل لهما الثان ، تطبيقاً لحكم النظر بالنظر وأن القرآن يكمل بعضه بعضاً ويفسر بعضه بعضاً ( راجع الرد المفصل ) ويشهد لذلك حديث سعد ابن الربيع الذى أمر النبي ﷺ فيه بثلى تركته لابنتيه

وأصاب الجمهور فى قولهم : أن فريضة البنتين هى الثان ، وأصابوا كذلك فى عدم اعتبار الأخت عصبة للبنت وأنها لا ترث معها شيئاً

وأصاب ابن الزبير فى عدم توريث الأخت ما بقى من ميراث البنت لمطابقة النص المتواتر أن البواقي لرجال وليس للنساء فيها أى شيء ، وأصاب فى عدم اعتبار الأخت عصبة للبنت

وأصاب ابن حجر فى قوله : إن للبنتين الثان مما ترك الميت مثل ما للبنت فوق اثنتين على خلاف ما توهم ابن عباس إذ جعل للبنتين النصف مثل ما للبنت الواحدة حكماً خاطئاً برأى نفسه ينقضه ويبطله هذا الحديث الذى ساقه ابن حجر أن أمر النبي ﷺ للبنتين بالثلثين

وأصاب زيد ابن ثابت : فى أن للبنتين الثلثين وفى أنها يتأخران فى الميراث عن الشركاء إذا كان معهما أخ ذكر أما إن كن منفردات أى بدون أخ ذكر فهن مقدمات فى الميراث

وأصاب أبو موسى الأشعرى فى عدم توريث ابنة الابن مع البنت إذ لا نص بذلك والأحفاد لا فرائض لهم .

وأصاب مالك فى قوله : بنت الابن لا ترث مع بنت الصلب للأسباب التى أسلفنا ولكن يجب إتمام الحق بتقرير أن بنت الابن لا ترث بالمرّة لا مع بنت الصلب ولا عند عدمها ، الحفيدات لا ميراث لهن البتة من أى نوع كان

وأخطأ ابن عباس في قوله : الابنتان لهما النصف كالبنات الواحدة ،  
هذا حكم بالرأى دون النص بل هو مخالف للنص فهو باطل  
وأخطأ الفخر الرازي في قوله : أن ابن الابن يرث عند عدم وجود  
الابن هذا حكم في الدين بالرأى دون النص فهو باطل ، الأحفاد لا فرائض  
لهم في القرآن فلا يرثون شيئاً مع أصحاب الفرائض  
وأخطأ معاذ ابن جبل في توريثه الأخت ما بقي من فريضة البنت ،  
لمخالفة النصوص بأن الاخوة لا يرثون إلا كلاله ، لا يرثون إلا الميراث الذي  
ليس له ولد ، وهذا الميراث له بنت فهي تحجبهم عن الميراث ، وميراث  
البواقي هو للرجال فقط لا يدخل فيه النساء  
وأخطأ ابن الزبير في قوله ما بقي من فريضة البنت فهو للعصبة لمخالفة  
النص القطعي المتواتر أن ما أبقت الفرائض [ فهو لأولى رجل ذكر ]  
فالبواقي هي للأولى لا للعصبة

وأخطأ زيد ابن ثابت في قوله : ولد الأبناء هم بمنزلة الأبناء إذا لم يكن  
دونهم ولد ، ذكرهم كذكرهم وأنثاهم كأنثاهم ، يرثون كما يرثون ،  
ويحجبون كما يحجبون ، هذا حكم في الدين بالرأى لا نص به فهو باطل ،  
الأحفاد لا فرائض لهم في كتاب الله فهم لا يرثون أبداً مع أصحاب الفرائض  
سواء كان دونهم ولد أم لم يكن دونهم ولد لا فرق في شيء من ذلك  
وأخطأ أكثر الفقهاء إذ قالوا أن الأحفاد يرثون البواقي قسمة بينهم  
للمذكر مثل حظ الأنثيين ، هذا باطل عريض مخالف للنصوص القطعية الثبوت  
من عدة وجوه ( راجع الرد المفصل )

وأخطأ أبو موسى الأشعري في توريث الأخت ما بقي من فريضة البنت  
لمخالفة النصوص كما أسلفنا ، البواقي للرجال فقط ليس للنساء فيها شيء

وأخطأ ابن مسعود في توريث الحفيدة بفريضة مع البنت ( بنت الصلب )  
قال للبنت النصف وللحفيدة السدس ( تكلمة الثلثين ) !!! وهذا كله حكم  
في الدين بالرأى فهو باطل ، لا الحفيدة من أهل الفرائض ، ولا السدس  
الذي حكم به أمر به الله ولا رسوله ما قال الله ولا رسوله للحفيدة مع البنت

السدس . وما قال الله ولا رسوله للحفيدة ما يكمل الثلثين ، قد فصلنا ذلك تفصيلاً في باب ( مواريث باطلة توريث الأحفاد ) فليراجع

وأخطأ الطحاوى خطأ فاحشاً في الكذب على رسول الله ﷺ بقوله عليه زوراً وبهتاناً ، أن مراده من قوله [ فلأولى رجل ذكر ] هو [ للعصبة ] وأخطأ في قوله أن الأخت ترث ما بقى من فريضة البنت ، قد فندنا كل ذلك في أبواب المواريث للباطلة ( توريث الأحفاد ، والتوريث بالتعصيب ) وفي سائر أبواب هذا الديوان في مواضع شتى فليراجع

وأخطأ مالك في قوله : ابن الابن له مثل ميراث الابن عند عدم وجود الابن ، هذا حكم في دين الله بالرأى فهو باطل وسبق الرد عليه مراراً

وأخطأ مالك في قوله : أن بنت الابن ترث البواقي إذا كان معها ابن ابن ذكر يعصبها ، هذا كله هراء قديم وضلال مبين لا نص به ولا برهان عليه فجروه رأى مخبول ، وقذفه إنسان مجهول ، فتلقاه الفقهاء بالقبول ، ودقوا له الطبول ، الشرع يبطله ، والعقل ينكره والله ورسوله برىء من ضلالات التعصيب كلها ومن كل شرع مكذوب مدخول

وأخطأ مالك في قوله أن ميراث البواقي قسمة بين الأحفاد للذكر مثل حظ الأنثيين ، ألا تقرؤون النص الظاهر الباهر ، القطعى الثبوت المتواتر [ فما أبقت الفرائض فلأولى رجل ذكر ] ؟ ! ! هل يكون الرجل الذكر امرأة أنثى ؟ ! ! أم هل يكون الرجل الفرد رهطاً من الرجال ؟ ! !

البواقي أيها المسلمون المؤمنون بالله ورسوله الكافرون بكل ما يخالفه رسول الله البواقي هي لرجل واحد فقط لا غير هو الذي نراه أولى من سائر الأحياء الموجودين ، تعطى البواقي كلها لرجل واحد كما يقول النص فما حذبكم عن القسم ؟ ! ! وما بال مخالفتكم للنص ؟ ! ! وما تقولكم على الله غير الحق ؟ ! !

وأخطأ ابن قدامة في قوله : ترث بنت الابن مع بنت الصلب ، هذا يبيغ خالف أشياخه ما لنا به من شأن قد فندناه مراراً قبل ذلك

وأخطأ ابن مسعود في قوله : بنات الابن لمن الأضر بهن من المقاسمة ( أى مع بنت الصلب ) أو السدس ، هذا كله من مستحدثات الآراء

والأهواء في دين الله ، ما أمر بها الله ولا رسوله فهي بدع مردود وحدث  
مرفوض وفوق كل ذلك وأفظع من كل ذلك هي شرع ما لم يأذن به الله  
وكفى به إثماً مبيناً قال تعالى : ﴿ أم لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم  
يأذن به الله ولولا كلمة الفصل لقضى بينهم وإن الظالمين لهم عذاب أليم ﴾ (١)  
ثم الحفيدات لا ميراث لهن البتة لا ميراث لهن من أى نوع كان ولا ميراث  
لهن مع بنت أو أخت أو أى إنسان كائناً من كان لا يرثن من الفرائض ولا  
يرثن من البواقي فكل هذا الإنشاء إنما هو بناء من هباء ، وكل هذا الإفتاء إنما  
هو ضرب في الهواء ، ونظرية الأحظ والأضر والأبر والأشر إنما هي مزيد  
من العنت والعناء ، من تصديق علينا بنسفه وإزالته فله من الله حسن الجزاء

### ( حكم الشرع )

أولاد الميت من صلبه مباشرة ، لا من صلب أولاده ، وأولاد الميتة  
من بطنها مباشرة لا من صلب أبنائها هم الأولاد الحقيقيون الذين يرثون تركة  
الميت أو الميتة وأما الأحفاد والحفيدات فهؤلاء أولاد مجازيون لا فرائض  
لهم فلا يرثون مع أصحاب الفرائض قلامة ظفر

وصور ميراث الأولاد ( الحقيقيين ) هي كالاتي :

١ - البنت الوحيدة ( أى ليس للميت أو الميتة ولد غيرها لا ذكوراً  
ولا إناثاً ) هذه لها نصف جميع التركة تقبضها بعد فريضة الزوج أو الزوجة  
وقبل فرائض الأبوين

٢ - البنات المنفردات اثنتان فصاعداً ( أى ليس للميت ولا للميتة ولد  
غيرهن لا ذكوراً ولا إناثاً ) هؤلاء لهن ثلثا جميع التركة يقبضنها كاملة  
غير منقوصة بعد فريضة الزوج أو الزوجة وقبل ميراث الأبوين

٣ - الولد الذكر الوحيد ( أى ليس للميت أو للميتة ولد غيره لا ذكوراً  
ولا إناثاً ) هذا يحوز كل ما بقى من التركة بعد ميراث الزوج أو الزوجة  
وبعد ميراث الأبوين

٤ - ولدان ذكران فأكثر : هؤلاء يأخذون كل ما بقى من التركة

بعد فرائض الزوج أو الزوجة وبعد فرائض الأبوين يقتسمون هذا الباقي بينهم بالسوية

٥ - خلط من الأولاد ( ذكوراً وإناثاً ) هؤلاء يأخذون كل ما بقي من التركة بعد فرائض الأزواج وفرائض الأبوين يقسم بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين

### ( سبب الخلاف )

الحكم في دين الله بالرأى دون النص بل وفي معارضة النص واستحداث بدع وشرع شائع لم تكن على عهد رسول الله ولم يأذن بها الله

## ١٤ - ميراث الاخوة

### ( أقوال الفقهاء )

المذهب والمرجع	رأى المذهب وحجته والرد المختصر رمزاً صواباً خطأ ↓
عمر ابن الخطاب <sup>(١)</sup>	قال ثلاثة وددت أن رسول الله ﷺ لم يفارقنا حتى يعهد إلينا عهداً الجدة والكلالة وأبواب من أبواب الربا قال إني لا أدع بعدى شيئاً أهم عندي من الكلالة ، ما راجعت رسول الله في شيء ما راجعته في الكلالة وما أغلظ لي في شيء ما أغلظ فيه حتى طعن بأصبعه في صدرى وقال يا عمر ألا تكفيك آية الصيف التي في آخر سورة النساء ؟
عمر ابن الخطاب <sup>(١)</sup>	يرى الكلالة ما سوى الوالدين والولد ↓
الفخر الرازي <sup>(٢)</sup>	الكلالة هي ما سوى الولد فقط ↑
عمر ابن الخطاب <sup>(٣)</sup>	قال أجمع المفسرون على أن المراد من الإخوة في الآية الأولى من آيات الكلالة ( النساء ١٢ ) هم الإخوة للأُم ↓ قال فكان سعد ابن أبي وقاص يقرأ
الفخر الرازي <sup>(٣)</sup>	



المذهب والمرجع	رأى المذهب ووجهته والرد المختصر رمزاً صواب خطأ ↓
ابن حجر	(وله أخ أو أخت من أم) ↓ وعلى أن المراد بالإخوة في الآية الثانية من آيات الكلالة (النساء ١٧٦) هم الإخوة الأشقاء والإخوة من الأب ↓ (فتح الباري ٤/١٢) الآية الأولى (النساء ١٢) لما كانت الكلالة فيها خاصة بمراث الإخوة من الأم ↓ كما كان ابن مسعود يقرأ (وله أخ أو أخت من أم) ↓ ↓ ↓ وكذا قرأ سعد ابن أبي وقاص ↓ ↓ ↓ أخرجه البيهقي بسند صحيح ↓ ↓ ↓
الفخر الرازي <sup>(١)</sup>	قال المراد من الولد في الآية (إن امرؤ هلك ليس له ولد) هو الولد الذكر قال فإن كان له بنت فلا أخت النصف ↓ وقال الأخت لا ترث مع الوالد بالإجماع ↓ وقال أن الأخ الذي يستغرق الميراث هو الأخ الشقيق أو الأخ للأب أما الأخ للأم فلا يستغرق الميراث ↓ يقولون أن الإخوة من الأب لا يرثون مع الأشقاء ↓ الكلالة من لا ولد له ولا والد ↓ الكلالة انعدام ولد الميت (ابن أو ابنة) ↑
الفقهاء <sup>(٢)</sup> الجمهور <sup>(٣)</sup> ابن حزم <sup>(٤)</sup>	قال : الكلالة أيضاً انعدام ابن الإبن وإن سفل ↓ وقال والكلالة أيضاً انعدام الأب وأب الأب وإن علا ↓ وزعم أن الكلالة الثانية (النساء ١٧٦) خاصة بالإخوة الأشقاء والإخوة للأب، أي هم الذين يرثون بالفرائض المسماة في هذه الآية وإن الإخوة للأم لا يرثون بالفرائض المسماة في هذه الآية ↓ وزعم أن الأخ للأب أو الأخت للأب لا يرثان مع الأخ الشقيق أو الأخت الشقيقة ↓

(١) التفسير الكبير ١٢١/١١ (٣٠٢) فتح ١٨/١٢ (٤) المحل ١٠/٣٤٠-٣٤١

المذهب والمرجع	رأى المذهب وحجته والرد المختصر رمزاً صواباً خطأ ↓
ابن عباس <sup>(١)</sup> مالك <sup>(٢)</sup>	<p>وزعم أن الإخوة المذكور للأب لا يقاسمون الأخت الشقيقة ↓</p> <p>قال بل هي وحدها لها النصف وهم جميعاً معها كثروا يشتركون فيما بقي من ميراث الأخت الشقيقة ↓ ثم قال وهذا اجماع متيقن !!! ونص القرآن والسنة ↓ ↓</p> <p>الأخ للأم والأخت للأم يرثان مع الأب ↑</p> <p>قال الكلاله نوعان :-</p>
ابن بطال <sup>(٣)</sup>	<p>(١) الكلاله التي يرث فيها الإخوة للأم عند انعدام الوالد والولد ↓</p> <p>(٢) الكلاله التي يكون الإخوة فيها عصبه ، أي إخوة أشقة أو إخوة للأب إذا لم يكن ولد ↓</p> <p>قال اجمعوا !!! على أن الأخوات عصبه البنات ↓ يرثن ما فضل من البنات ↓ وضرب أمثلة فقال :-</p> <p>١ - من ترك بنتاً وأختاً فلبنت النصف وللأخت النصف ↓</p> <p>٢ - من ترك بنتين وأختاً فلبنتين الثلثان وللأخت ما بقي ↓</p> <p>٣ - من ترك بنتاً وأختاً وبنت ابن فلبنت النصف ولبنت الابن السدس تكملة الثلثين وللأخت ما بقي ↓</p>
ابن حجر <sup>(٤)</sup> ابن حزم <sup>(٥)</sup>	<p>قال اجمعوا !!! في ثلاثة أخوة للأم أحدهم ابن عم أن للثلاثة الثلث والباقي لابن العم ↓ الميراث بأكمله للثلاثة لكل واحد منهم الثلث لا واث للثلاث غيرهم قال من ترك أختاً شقيقة وأختاً لأب أو اثنتين أو أكثر فللشقيقة النصف وللباق الأخوات السدس ↓</p> <p>وقال الأخت لا يرث مع الابنة أو الابن ↑</p>

(١) الموطأ ٣١٩ (٢) فتح ٢٤/١٢ (٣) فتح ٢٨/١٢ (٤) المحل ٣١٨/١٠ - ٣١٩

المذهب والمرجع

مالك والشافعي<sup>(١)</sup>  
وأحمد وأبو حنيفة  
ابن عباس وابن  
الزبير وأبو سليمان  
ابن حزم<sup>(٢)</sup>

مالك<sup>(٣)</sup>

ابن عباس<sup>(٣)</sup>  
ابن قدامة<sup>(٣)</sup>

رأى المذهب وحجته والرد المختصر رمزاً صواباً خطأ ↓

وقال الأخت لا ترث مع ابن الابن ↓  
قالوا الأخوات عصبة البنات يأخذن ما فضل عنهن ↓

قالوا لا ترث الأخت أصلاً مع ابنة ↑  
وقالوا ولا ترث الأخت مع ابنة ابن ↓  
قال في زوج وأم وأختين للأم وأختين للأب، قال  
للزوج النصف ↑ وللأم الثلث ↓ (بل السدس لوجود  
الأخوة) ثم قال الأختان للأم لهما السدس الباقي ↓  
والأختان للأب لأشياء لهما ↓ بل الأخوات الأربعة  
شركاء في الثلث بالسوية

وقال ابن حزم لاميراث لولد الأم أصلاً مع الأب ↓  
الأم لها السدس إن كان للميت ولد أو ولد ابن (ذكر  
أو أنثى) ↓ ولد الابن لا فريضة له ولا يحط فريضة أحد  
قال مالك وإلا فلها (الأم) الثلث كاملاً إلا في فريضتين:  
١ - زوج وأبوين: قال للأم ثلث ما بقي بعد الزوج ↓  
٢ - زوجة وأبوين: قال « « « الزوجة ↓  
وقال: الإخوة من الأب والأم لا يرثون مع الابن ↑  
ولا مع ابن الابن ↓ ولا يرثون مع الأب ↓ ولكن يرثون  
مع البنت ↓ أو بنت الابن ↑  
الكلالة من لا ولد له ↑

الأخوات مع البنات عصبة لمن ما فضل منهن إ  
وقال إذا اجتمع أخوات شقيقات وأخوات لأب وورث  
الشقيقات دون الأخوات للأب ↓ وقال إلا أن يكون  
معهن أخ ذكر يعصبن فيما بقي للذكر مثل حظ الأنثيين ↓

(١) المحلى ٢٣٨/١٠ - ٢٣٩ الموطأ ٣١٤ - ٣١٦ (٢) المغنى ١٦٦/٦ - ١٦٨

المذهب والمرجع	رأى المذهب وحجته والرد المختصر رمزاً صواباً خطأ
أبو حنيفة (١)	وقال لا يرث أخ ولا أخت مع ابن الإبن وإن سفل ولا مع الأب قال ويرث الإخوة مع البنت إذا كانت أخت واحدة شقيقة وأخوات كثيرات للأب فللشقيقة النصف ، والأخوات للأب مهما كثرن هن شركاء في السدس ليتم فرض الجميع ثلثان
أبو حنيفة (٢)	قال: بسقط بنو (الأعيان) وهم الإخوة لأب وأم بثلاثة :- ( الإبن والأب والجد ) وقال ويسقط بنو (العلات) وهم الإخوة للأب فقط ببني الأعيان أى غير الأشقة لا يرثون مع الأشقة وقال يسقط بنو (الأخفاف) وهم الإخوة للأم بالولد وولد الإبن والأب والجد قال بالأجماع !!!
ابن عباس (٣) أبو موسى الأشعري وابن مسعود (٤)	قال يرثني ابن ابني دون اخوتي سئل أبو موسى الأشعري عن ابنة وابنة ابن وأخت فقال للابنة النصف ↑ وللأخت النصف ↓ واثبت ابن مسعود فسيتابعني فسئل ابن مسعود وأخبر بقول أبي موسى فقال لقد ضللت إذا وما أنا من المهتدين ، أقضى فيها بما قضى النبي ﷺ للابنة النصف ↑ ولابنة الإبن السدس تكملة الثلثين ↓ وللأخت ما بقي ↓ فأثبتنا أبا موسى فاخبرناه بقول ابن مسعود فقال لا تسألوني ما دام هذا الخبر فيكم

( الرد المتصل بالنص والبرهان لا بالرأى )

( ميراث الأخوة )

الأخوة هم أحد الفئات الأربعة التي سمي الله تعالى لها فرائض ميراث

(١) الدر المختار ٧٧٢/٦ (٢) الدر المختار ٧٨١/٦ (٣) فتح ١٨/١٢ (٤) (٦٧٣٦) فتح

في القرآن الكريم ، هم الفئة الرابعة في ترتيب الأولويات ، وتلك الفئات الأربعة هم ( الأزواج - الأبوان - الأولاد - الأخوة ) ، لا يرث وارث بفرائض الله غير هذه الفئات الأربعة ، أما ورثة البواقي ( ما أبقت الفرائض ) فسيأتي تفصيلهم في باب خاص بهم .

والأخوة يرثون بفرائضهم المسماة على صورتين في حالتين مختلفتين قد فصلتهما الآية ( النساء ١٢ ) والآية ( النساء ١٧٦ ) .

ففي الآية الأولى قد فرض الله تعالى للأخ السدس وللأخت السدس فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث ، لا يزيدون عليه مهما كثروا ، ويلاحظ هنا أن نصيب الذكر مثل نصيب الأنثى .

أما في الآية الثانية فقد فرض الله تعالى للأخت الوحيدة نصف الميراث ، وللأختين فصاعدا ثلثا الميراث ، وللذكر الوحيد جميع الميراث ، وللخليط من الأخوة رجالا ونساء جميع الميراث يقتسمونه للذكر مثل حظ الأنثيين فيلاحظ هنا أن نصيب الذكر مثل حظ الأنثيين ، لا كما في الحالة السابقة ، للذكر مثل الأنثى السدس ، أو هم جميعا شركاء في الثلث بالسوية بين الذكر والأنثى ، والله الحجة البالغة وهو أحكم الحاكمين .

والأخوة كما قلنا يدخلون الميراث وارثين مع الزوج والزوجة والأب والأم فرادى أو مجتمعين أو مع أى خليط من هؤلاء ، ولكنهم لا يدخلون الميراث مع الأولاد ، أى لا يدخلون الميراث إن كان للميت أو الميتة ولد ذكر أو أنثى ، ولد مباشر أو بنت مباشرة ، ولد حقيقى لأولد مجازى ، ولد من صلب الميت مباشرة لامن صلب أبناؤه ، أو ولد من بطن الميت مباشرة لامن صلب أحد أبناؤها ، أى أن أبناء الميت أو بناته ، لا أحفاد الميت ولا حفيداته هم الذين يحجبون الأخوة عن الميراث ، أما الأحفاد فلا ميراث لهم بفرائض أصلا ، والحفيدات لاميراث لهن البتة لابفرائض ولا من البواقي هن خارج نطاق الميراث بالكلية وفي جميع الأحوال بلا استثناء .

لا يحجب الأخوة عن الميراث إلا الأولاد الحقيقيون فقط فلا يحجبهم الأب ولا آباء الأب وإن علوا كما يقولون ، ولا يحجبهم الأحفاد ولا أبناء الأحفاد

وإن سفلوا كما يقولون كل هذا هراء فاسد من خيالات الرؤس لا بمنطوق النصوص، عدم الولد الحقيقي هو الذى يسميه القرآن ( كلاله ) لقوله تعالى { يستفتونك قل الله يفتيكم فى الكلاله إن امرؤ هلك ليس له ولد }

ولا تختلف فرائض ميراث الأخوة الأشقاء عن فرائض الأخوة غير الأشقاء ، لم يجعل الله ولا رسوله أى فرق فى ذلك ، إنما هى خزعات المصنفين ، أضأت الأولين والآخرين ، إذ شرعوا من الدين ما لم يأذن به الله ، وأفتروا على الله الكذب تحليلا وتحريما برأى أنفسهم { قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين } .

### { تعريف الكلاله }

لما أنزل الله تعالى فرائض ميراث الأخوة ، قيدها بقيد الكلاله ، أى أن الأخوة لا يرثون إلا الميت الذى يورث كلاله ، وهو الميت الذى لا ولد له ( ابن أو بنت ) ، فإن كان للميت ولو ابن واحد ولو بنت واحدة فإن إخوته لا يرثون منه شيئا ، تلك هى الكلاله كما حددها القرآن الكريم ، أما الأب وآبائهم وإن علوا والأحفاد وأبنائهم وإن سفلوا فهم لا يحجبون الأخوة عن الميراث ، بل هم لا فريضة لهم أصلا ، وحتى فى ميراث البواقي لا يدخل الأجداد ولا الأحفاد عند وجود الأخوة ، أى أن الأخوة هم الذين يحجبون الأحفاد ويحجبون الأجداد عن ميراث البواقي

نزل القرآن بفرائض ميراث الأخوة فى الآية ( النساء ١٢ ) بقوله تعالى ( وإن كان رجل يورث كلاله أو امرأة وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء فى الثلث ) فعرف الناس أن الأخوة يرثون فقط فى حالة الكلاله ولكن لم يعرفوا ما هى هذه الكلاله فأنزل الله تعالى الآية ( النساء ١٧٦ ) السابق ذكرها فعرف الناس أن الكلاله التى تسمح للأخوة بالميراث هى عدم الولد للميت ، هذا نص القرآن ، وتلك فتوى الرحمن ، فهل بعد ذلك من بيان ؟ سؤال جاءهم من الله جوابه بمنتهى الوضوح ، فإذا يريدون بعد ذلك ؟ ! !

هذا هدى مستقيم ، فمن أبى إلا الضلال ، وركب الأحموقه مسترسلا فى الخيال ، وأضاف من عند نفسه شروطا للكلاله ما أنزل الله بها من سلطان ،

فقال الكلالة من لا والده ولا ولد ، أو قال الكلالة هي لسوى الابن وابن الابن وإن سفل ، أو قال الكلالة من لا ولده ولا أب ولاجد ، أو ما شاكل ذلك من هراء فنحن من جميع الباطل براء ، الكلالة هي امرؤ هلك ليس له ولد ، هذا هو تعريف الكلالة في القرآن المجيد ، أما سائر التعاريف عند رهط الجلاميد ، فانا نعوذ بالله من أى اختلاف في الكتاب أو شقاق بعيد ، قال تعالى ﴿ ذلك بأن الله نزل الكتاب بالحق وإن الذين اختلفوا في الكتاب لفي شقاق بعيد ﴾<sup>(١)</sup>

ولكن الذين أشربت قلوبهم تعاليم المختلفين واكتظت رؤوسهم بخرافات المصنفين ، أولئك لا يميزون الخطأ من الصواب ، ولا يقبلون الهدى ولا يسمعون فصل الخطاب ، كلما دعوتهم إلى الحق ﴿ جعلوا أصابعهم في آذانهم واستغشوا ثيابهم وأصروا واستكبروا استكبارا ﴾ قد غشيتهم أباطيل الفقهاء ، فعميت عليهم الأنباء ، أولئك ما كانوا يستطيعون السمع وما كانوا يبصرون

هذا بيان موجز وسنعود إلى التفصيل غير بعيد ، فندمغ بالحجة والبرهان كل تنطع بليد أو فهم غير رشيد

### ﴿ أنواع الكلالة ﴾

الكلالة في كتاب الله نوعان مذكوران في آيتين متباعدتين من سورة النساء ، الكلالة الأولى مذكورة في الآية رقم ١٢ ولفظها ﴿ وإن كان رجل يورث كلالة أو امرأة وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث ﴾ ، والكلالة الثانية مذكورة في الآية رقم ١٧٦ ولفظها ﴿ يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة إن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك وهو يرثها إن لم يكن لها ولد فإن كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك وإن كانوا إخوة رجالا ونساء فللذكر مثل حظ الأنثيين يبين الله لكم أن تضلوا والله بكل شيء عليم ﴾

(١) البقرة ١٧٦

وقد وضحت الآيتان نوعي الكلالة اتم توضيح

فبينت أن الكلالة الأولى التي سميت فرائضها في الآية رقم ١٢ هي التي يدخل فيها الأخوة الميراث مع آخرين من الورثة والجميع يتقاسمون الميراث كل بما سمي الله من فرائض ، يدخل الأخوة الميراث مع الزوج أو الزوجة ومع الأب والأم ، مع هؤلاء جميعاً أو مع أى خليط منهم ، ولا فرق في الأخوة الداخلين في ميراث هذه الكلالة بين أخ ذكر أو أخت أنثى ، ولابن شقيق أو لأب فقط أو لأم فقط ، أنصبتهم جميعاً متساوية إما الكل منهما السدس أو هم جميعاً شركاء في الثلث بالسوية .

كما بينت أن الكلالة الثانية التي سميت فرائضها في الآية رقم ١٧ هي التي يدخل فيها الإخوة الميراث منفردين ليس معهم وارث آخر لزوج ولا زوجة ولا أب ولا أم ، أى ليس للميت وارث غير إخوته ، فيرثون بفرائضهم المسماة في هذه الآية ، ولا فرق أيضاً في الأخوة الوارثين بهذه الكلالة بين شقيق وغير شقيق كما زعم المبطلون زوراً وبهتاناً .

لو تلونا هاتين الآيتين على أى مخلص من المحدثين الذين لم تشوش أفهامهم بخرافات الأقدمين ، ولم تختلط عقولهم بضلالات المفترين ، لما تخلف أحدهم عن هذا المعنى الظاهر الباهر ، الذى لا عوج له ولا تكلف فيه .

أما الكلالة الأولى فقد جعل الله فيها فرائض الإخوة قليلة ، وهذا عدل وقسط ورحمة من رب العالمين ، لأنهم سيرثون هنا مع ورثة آخرين . فلا بد من خفض الأنصبة ليتسع الميراث لجميع الوارثين ، جعل الله في هذه الكلالة للأخ الواحد السدس ، وللأخت الواحدة السدس فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث ، يشتركون فيه جميعاً بأنصبة متساوية الذكر مثل الأنثى ، وللأخ الشقيق مثلما للأخ للأب مثلما للأخ للأم ، تلك الفوارق الباطلة التي فتقها الفقهاء بأرائهم لا أساس لها ولا سند لها من أى نص صحيح من كتاب الله أو سنة رسوله ، ومن الواضح جداً من هذا التقسيم وجود ورثة آخرين غير الإخوة في هذا النوع من الكلالة ، لأن الله تعالى لم يجعل للأخوة في هذه الآية ، مهما كثر عددهم سوى الثلث فقط ، فلا بد للثلاثين الآخرين من ورثة ، وهم الزوج أو الزوجة والأبوان أحدهما أو كلاهما ،



ففي هذا النوع من الكلالة يدخل الأخوة الميراث مع ورثة آخرين ،  
بأخذ كل منهم فريضته التي سماها الله له ﴿ ومن أحسن من الله حكماً  
لقوم يوقنون ﴾

وأما الكلالة الثانية فقد جعل الله فيها فرائض الأخوة كبيرة مستغرقة  
لجميع الميراث ، الأخ الوحيد له جميع الميراث والحليط من الأخوة ذكوراً  
وإناثاً لهم جميع التركة للذكر مثل حظ الأنثيين ، وللأخت الوحيدة النصف بدلاً من  
السدس في الكلالة الأولى ، والأختين فصاعداً الثلثان بدلاً من الثلث في  
الكلالة الأولى ، وكما قلنا في الكلالة الأولى لا فرق هنا أيضاً بين الأخ  
أو الأخت الأشقة وبين الذين هم من الأم فقط أو من الأب فقط .

هذه هي الكلالة بنوعها عرفها الله تعالى بأنها عدم الولد وتلك هي فرائض  
توريث الأخوة في هذين النوعين من الكلالة ، لا فرائض للإخوة إلا في  
الكلالة ، ولا كلالة إلا بفقد ولد الميت ( ابن أو بنت ) وإذا وجد الولد  
( ابن أو بنت ) فلا ميراث للإخوة بتاتاً .

فإذا كان الميت ورثة آخرون غير الأخوة ( زوج أو زوجة أو أب أو أم )  
ورث الإخوة بفرائض الآية الأولى المنخفضة الأنصبة ، وإذا لم يكن للميت  
ورثة من أصحاب الفرائض غير الأخوة ورثوا بفرائض الآية الأخيرة  
المرتفعة الأنصبة .

أما القول الخرافي ، والحكم الباطل الخيالي ، أن أحكام الكلالة الأولى  
خاصة بالأخوة الأم فقط ، وأن أحكام الكلالة الثانية خاصة بالإخوة العصبية  
فقط فهذا كله تنطاع خاسر ، لا يتعلق به إلا عمى غافل أو غوى جاهل أولئك  
الذين اشتروا الضلالة بالهدى ( ومن يتبدل الكفر بالإيمان فقد ضل سواء السبيل ) ،  
إن هي إلا أباطيل زمر بها الأقدمون ، وتوارثها الأحدثون لانص بشيء  
منها في كتاب الله ولا في سنة رسوله ، قد عبدوا الأجبار وأشركوا بالله ما لم  
ينزل به سلطاناً ما شرع الله ذلك ولكن شرعه الفقهاء ، فالذين اتبعوهم  
جعلوهم لله شركاء ، ضل التابع والمتبوع

أيها الناس ليست الشرائع ما قال الفقهاء ، أو صنف العلماء ﴿ اتبعوا ما أنزل

إليكُم من ربكم ولا تتبعوا من دونه أولياء قليلا ما تذكرون ﴿١٠﴾  
ليس الدين ماشاع وذاع ، وملأ الأبصار والأسماع ، وناء بكل كلكه في  
السهول والبقاع ، ولو كان فيه كل هلاك وضياح ، إنما الدين مانزل به الروح  
الأمين على قلب سيد المرسلين محمد ﷺ ، لانلك التفانين التي في مصنفات  
المتفقهين .

أيها الناس إن تخصيص آية بالأشقاء وآية بغير الأشقاء . لمي ضلالة عمياء  
هل عندكم من علم فتخرجوه لنا ؟ قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين !!!  
أيها الناس آمنوا بالله ورسوله وكتابه وكفرنا بكل تصانيف المؤلفين وتفانين  
المتحذلقين ، أيها الناس إن الله ربي وربكم يقول ﴿ وما اختلفتم فيه من شيء  
فحكمه إلى الله ذلكم الله ربي عليه توكلت وإليه أنيب ﴾ (١) ويقول عز وجل  
﴿ فأن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم  
الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا ﴾ (٢) فهل تقبلون الاحتكام إلى الله الواحد  
القهار ، أم تصرون على عبادة الأخبار !!!

قد فصلنا ضلالة الشقيق وغير الشقيق في المجموعة الثالثة من الباب العاشر  
( ضلالات المواريث ) فلترجع لتجد الحجة القاطعة من كلام الله وكلام  
رسوله لا من ضجيج الفقهاء لاحجة في قول أحد ولا فعل أحد من الناس  
كائناً من كان دون رسول الله ( ﷺ )

أيها الناس إن اتباع العلماء والفقهاء والرؤساء فيما يشرعون من الدين  
مخالفاً لأمر الله ورسوله هو عبادة لهم ؛ كذلك قال الله وقال رسوله . فمن  
عبد هؤلاء ، فهو مؤبد في الشقاء ﴿ ويوم القيامة يكفر بعضكم ببعض  
ويعلن بعضكم بعضاً ومأواكم النار وما لكم من ناصرين ﴾ (٣) ونحن بنعمة  
الله وعظيم فضله لانهبد إلا الله ، قد كفرنا بعبادة كل ما سواه ﴿ قل يا أيها  
الناس إن كنتم في شك من ديني فلا أعبد الذين تعبدون من دون الله ولكن  
أعبد الله الذي يتوفاكم وأمرت أن أكون من المؤمنين ﴾ (٤)  
يا أيها الناس لاتزيغوا عن التصدد ، ولا تلوا في الجدال والرد ، واثتوا

( ١ ) الشورى ١٠ ( ٢ ) النساء ٥٩ ( ٣ ) العنكبوت ٢٥ ( ٤ ) يونس ١٠٤ — ١٠٦

البيوت من أبوابها ، كتاب الله هو فصل الخطاب ، هو النور والهدى لكل مؤمن غير مرتاب . فادخلوا في السلم كافة ولا تتركضوا خلف السراب . . .  
لا فرق بين الإخوة للآم فقط أو للأب فقط أو لهما معاً ( الأشقة ) في فرائض المواريث كما يقول الضالون . ويزعم المفترون ، نحن جئتم بحرف واحد من كلام الله أو كلام رسوله ، يقر شيئاً من الآفك الذي قلتم ، فأنا أول العابدين

الإخوة للآم فقط أو للأب فقط أو للآم والأب . هم جميعاً يرثون على قدم المساواة بلا أدنى تفريق بأحكام الكلاله الأولى ( الآية ١٢ النساء )  
إن كان للميت ورثة غيرهم ، وهم جميعاً يرثون على قدم المساواة بلا أدنى تفريق بأحكام الكلاله الثانية ( الآية ١٧٦ النساء ) إذا لم يكن للميت ورثة غيرهم ، فريضة الأخ للآم مثل فريضة الأخ للأب مثل فريضة الأخ للآم والأب معاً وكذلك الأخوات

هذا هو الحق من عند الله نزل به القرآن الكريم . فاثبتوني أنتم بشيء من القرآن ينسخه أو ينقضه ، أو بحديث صحيح يفيده أن الله تعالى أمر رسوله بشيء من التغيير والتبديل ، فإن لم تفعلوا وإن تفعلوا . فإنما جئتم بالباطيل ، وإنما أنتم في تضليل

إن الذين أثاروا زوبعة الشقاق وغير الشقاق ، قد جاءوا بإفك عتيق حسبهم ما تحملوا من أوزار التلفيق والتفريق ، قد صدعنا بالحق وجئنا بالصدق لمن أراد الهدى والتحقيق ﴿ قل جاء الحق وزهق الباطل إن الباطل كان زهوقاً ﴾

### ( أنواع الأخوة )

لما فرض الله تعالى للإخوة فرائضهم التي سماها في الكلالين كلاله الاشتراك مع أهل الفرائض في الميراث و كلاله الانفراد بجميع الميراث ، لم يجعل الله ولا رسوله أى فرق عند ميراث الفرائض بين الأخوة الأشقة والإخوة للأب فقط والإخوة للآم فقط فبنى الكلاله الأولى ( كلاله الاشتراك ) لا تختلف أنصبة الإخوة باختلاف تلك الفوارق النسبية ، أى أن للأخ الواحد أو للأخت الواحدة السدس . سواء كان هذا الأخ أو الأخت شقيقاً للميت

أو كانت أخوته له من قبل الأب فقط أو من قبل الأم فقط فإن كانوا خليطاً من الأخوة مثلاً أخ شقيق وأخ للأب وأخ للأم وأخت شقيقة وأخت للأب وأخت للأم فلكل واحد من هؤلاء الستة ثلث السدس بلا أدنى تفريق

وكذلك في الكلالة الثانية ، كالالة الانفراد بالمراث ، يدخل جميع الإخوة على قدم المساواة ، الأخ الشقيق مثل الأخ للأب مثل الأخ للأم يرثون أنصبتهم التي فرضها الله لهم دون أي تفريق بين شقيق وغير شقيق فيدخل المراث في هذه الكلالة جميع أنواع الإخوة ، نصيب الأخ للأم مثل نصيب الأخ الشقيق مثل نصيب الأخ للأب دون أدنى تفريق ، كدب على الله وعلى رسوله من زعم أن تلك الكلالة خاصة بالأخوة العصبية ( الأخوة للأب أو الأخوة للأب والأم معاً ) وكذب على الله وعلى رسوله من زعم أن الكلالة الأخرى هي خاصة بالأخوة للأم فقط

ما لكم في دين الله تجمعون، وبكل فرية في الشرائع تقتحمون !!؟  
إن الذي يأتي بهذا البهتان إنما يطعن بجهالة وعدوان، لا يدري ما يصنع كما يترنج السكران، ما قال الله ولا رسوله أبداً أي شيء من ذلك، فهل عندكم من علم فتخرجوه لنا !!؟ اثبتوني بآية أو حديث صحيح أو أثارة من علم إن كنتم صادقين، لا تبغبغوا لنا مزامير القدامى، لا تقولوا لنا هذا ما اجتمع عليه الأمر عندنا أو في بلدنا أو هذا اتفاق أهل العلم أو هذا ما أجمع عليه المفسرون لا وزن لأي شيء من هذا الهباء، ما أمرنا الله بعبادة الفقهاء، أو اتباع تعاليم العلماء، نهتونا ماذا قال الله ورسوله إن كنتم صادقين، أو احمّلوا أوزاركم على كواهلكم، لكم دينكم ولنا دين، قد اعتصمنا بالله لا نخضع للتضليل ولا نلن . ولا يغمز جانبنا كتغماز التين ( ومن يعتصم بالله فقد هدي إلى صراط مستقيم ) ولا يحجب الأخوة بعضهم بعضاً كما يأملك المبطلون، لا يحجب الأشقة غير الأشقة عن المراث، ولا يحجب الأخ للأب أخاً للأم، ولا شيء البتة من هذا الهم والغم، أو قد جلستم على منضدة الألعاب تتفكهون !!؟ تدخلون وتخرجون، وتعطون وتمنعون، وتقبأون وترفضون !!؟ ما هذا أم الناس !!؟ قال تعالى : ﴿ ولا تتخذوا آيات الله هزواً واذكروا نعمة الله عليكم وما أنزل عليكم من الكتاب والحكمة يعظكم به واتقوا الله واعلموا أن الله بكل شيء عليم ﴾ (١)

### { العصبية المزعومة }

زعم كثير من الفقهاء ، زوراً وبهتاناً ، وظلماً وعدواناً ، أن الأخوات من عصبية للبنات يرثن ما فضل عنهن . بهذا التعصيب المزعوم ، وهذا إلفك مفترى لانص بشيء منه . ولا برهان عليه بل جميع الإخوة ذكوراً وإناثاً ممنوعون من الميراث بالفرائض إذا كان للميت ولد ولو ابن واحد ولو بنت واحدة ، الأخوات من أجل ذلك لا يرثن البنات ، البنت تحجب الإخوة عن الميراث .

وتعصيب الأخوات للبنات خرافة ، وميراثهن البواقي ضلالة ، لأن البواقي لا يرثنها إلا الرجال ، بالنص القطعي الثبوت المتواتر [ ألحقوا الفرائض بأهلها فما أبقت الفرائض فلاولى رجل ذكر ] ، والأخوات لا يرثن بفرائضهن عند وجود البنت لانعدام الكلالة

ولهم في ضلالات التعصيب تفريعات أخرى منها أن الحفيد الذكر يعصب أخته الحفيدة الأنثى ويجعلها بذلك تقسم معه ميراث البواقي ، ومنها أن ابن الحفيد الذكر يعصب عمته الحفيدة فيجعل لها بهذا التعصب حقاً في المقاسمة في ميراث البواقي . ومنها أن الأخوات للأب لا يرثن مع الأخوات الشقيقات إلا إذا كان معهن أخ ذكر يعصبهن فيرثن ما بقى من الشقيقات ، وهذا كله ركام من الباطل والضلال جملة وتفصيلاً وإنما ذكرناه لنعرض طرفاً من الخرافات التي اكتظت بها مصنفات المتفقهين

وأخ واحد أو أخت واحدة تكفى لحظ فريضة كل من الأبوين من الثلث إلى السدس . على خلاف من زعم أنه يجب لذلك اثنان من الإخوة فصاعداً ، ومن زعم أنه يجب لذلك ثلاثة من الإخوة فصاعداً ، قد فندنا كل ذلك في باب ( ضلالات في الموارث ) المجموعة التاسعة فلتراجع

### { تخاليف الفقهاء }

وفيما يلي تخاليف الفقهاء في بعض تلك المسائل

#### ١ - في مسائل تعريف الكلالة

منهم من قال : الكلالة ما سوى الولد فقط ، أى أن الميراث للذى فيه

ولد ليس بكلالة وكل ما سواه من المواريث بدون الولد فهي كالالة، وهذا هو الصواب المطابق للقرآن ؛ وإن كان ملتوياً ، التعبير المستقيم هو قول الله عز وجل ( ليس له ولد )

ومنهم من قال : الكلالة ما سوى الوالد والولد ، وهذا باطل أضاف الوالد كذباً وزوراً برأى نفسه ، وبئست الآراء تندس في شرائع السماء

ومنهم من قال : الكلالة عدم الإبن وابن الإبن وإن سفل ؛ وهذا بهتان آخر لانص بشيء من ذلك فهو باطل قطعاً ، الأحفاد وأبناء الأحفاد لأفرائض لهم ، أى أنهم لا يرثون مع أصحاب الفرائض ، بل هم خارج الباب ينظرون ما فضل من أصحاب الفرائض ، وأصحاب هذا الرأى الفاسد قد عكسوا الآية فجعلوا الذى لا يرث ( وهو الحفيد ) يحجب الذى يرث ( وهو الأخ ) ومن يضلل الله فماله من هاد

ومنهم من قال : الكلالة عدم الإبن وعدم الأب وعدم الجد وإن علا ! ! ! ألا لا يعصم الناس عن الضلال والباطل إلا حبل الله المتين ، إلا هذا الدين القويم ، فإذا تقطعت الحبال ، علا الباطل والضلال ، هذا الهذيان الذى يغبوه ، وهذا الافك الذى استساغوه ( ابن الإبن وإن سفل ، وأبو الأب وإن علا ) يتلمظ به المتفقهون ، وهم به معجبون ، يوحى بعضهم إلى بعض زخرف القول غروراً

ومنهم من قال : إن الكلالة هي عدم الولد الذكر فقط لا الأنثى ، أى أن البنت لا تحجب الإخوة عن الميراث ؛ وهذا لون آخر من البهتان ، وتنطع غبى جامع العدوان ، مخالف لصريح القرآن ، هؤلاء لا اللغة راعوا ولا الشرع أطاعوا ، قد فصلنا ذلك من قبل تفصيلاً ( راجع المجموعة الأولى من الباب العاشر - ضلالات في الكلالة ) ، الولد في لغة العرب هو مولود يولد لوالديه ذكر أو أنثى ، اقرؤا فاسمعوا وعوا ، واستغفروا للذين جمعوا ولم يتورعوا

ومنهم من قال : عكس ذلك تماماً قال البنت مثل الولد تحجب الأخت عن الميراث ، هذا هو الحق والصواب المطابق للقرآن ؛ البنت تحجب

الأخت وتحجب الأخ، أى مولود للميت ( ذكر أو أنثى ) يحجب أى شئ من الإخوة ( ذكر أو أنثى )

ومنهم من قال : متكلفا فى المقال ، ومتفتنا فى الأشكال ، عن كلاله الأب الباطلة أن الأب لا يحجب الإخوة الأشقة ولكنه يحجب الإخوة للأب والإخوة للأم ، يحجبهم عن الميراث ، فهذه كلاله جزئية ، ذات خواص نوعية ، تخص الأشقة بمحابة وجاذبية ، أهكذا قال الله أو قال رسوله ؟ ! ! ويلكم ألا تستحون ؟ ! ! ما دام العنان مرسلا والباب مفتوحاً لكل لاغية من الآراء ، وكل باغية من الأهواء ، فما للأباطيل من نهاية

ومنهم من قال : بل الإخوة للأب والإخوة للأم يدخلون الميراث مع الآباء فنطقوا بالحق والصواب ، فنقضوا الاستثناء ؛ وابطلوا هذا الهراء ومنهم من قال : الوالد يحجب عن الميراث الأخت الأنثى ولا يحجب الأخ الذكر بخ بخ هذا تنزيع ظريف ! ! ! قد نسيت رقم هذا التصنيف فى مجموعة الكلاله بقاعة الأرشيف ! ! ! تلك الألاعيب والأهواء ، قد هيمنت على عقول الفقهاء ، فخذفونا بكل ضلالة عمياء ، كلها هباء وبلاء ، كلها داحضة من الآف إلى الياء ، نعوذ بالله منها ونبرأ إليه منها

ومنهم من قال : البنت لا تحجب الإخوة الأشقة ولكن تحجب الإخوة للأب والإخوة للأم . وهذا اللعب الماجن بشرائع الدين لا يستحق الالتفات فضلا عن الرد والتنفيذ ، ولكنه قيل وحملته كتب الفقه ودرسه الدارسون فهلك به الضالون

ومنهم من قال : الإبن الذكر لا يحجب الإخوة الأشقة ولكن يحجب الإخوة للأب والأخوة للأم ، وهذا فى معرض الافك يشير الاشتمزاز ، لتجاوزه حد السقوط المعهود ، لأنه إذا تعلل الذين ضلوا بأبطال حجة البنت لإخوة الميت بأنها لا ينطبق عليها لفظ ولد فى الآية ( إن امرؤ هلك ليس له ولد ) فماذا يتعلل هؤلاء الذين أبطلوا حجة الإبن الذكر للإخوة الأشقة ( للأب والأم ) ؟ ! هل لفظ الولد لا ينطبق على الإبن الذكر أيضاً ؟ ! !

مجنون من استرسل في مناقشة المجانين ، نستغفر الله العظيم من مناقشة هؤلاء ، قال تعالى : ﴿ ولا يسأل عن ذنوبهم المجرمون ﴾ وقال تعالى : ﴿ يعرف المجرمون بسيماهم فيؤخذ بالنواصي والأقدام ﴾

ومنهم من جعل ابنة الإبن مثل ابنة الصلب تحجب الإخوة عن الميراث وكل هذا باطل ، الأحفاد لا يحجبون أحداً

فهذه إثنا عشرة مسألة من مسائل تعريف الكلالة . حسبك بعضها لأدراك غور الخلاف والشقاق البعيد بين الفقهاء

## ٢ - مسائل أنواع الكلالة

منهم من زعم أن الكلالة الأولى التي في الآية ( النساء ١٢ ) هي خاصة بالإخوة للأم فقط . أى أنه لا يرث بأحكامها وفرائضها إلا الإخوة للأم فقط ، وأن الكلالة الثانية التي في الآية ( النساء ١٧٦ ) هي خاصة بالإخوة العصبية وهم الإخوة الأشقة أو الإخوة للاب فقط ، هم فقط الذين يرثون بأحكامها وفرائضها ، وهذا كله باطل وضلال ، جميع أنواع الإخوة يرثون بأحكام وفرائض الآية ( النساء ١٢ ) إذا كان للميت ورثة آخرون غير الإخوة ، وهذه هي الكلالة الأولى أو كلالة الاشتراك إن شئت أن تسميها كذلك ، وجميع الإخوة بكل أنواعهم ( أشقة وغير أشقة ) يرثون بأحكام وفرائض الآية ( النساء ١٧٦ ) إذا كانوا منفردين بالميراث ليس للميت ورثة غيرهم وهذه هي الكلالة الثانية أو كلالة الانفراد إن شئت أن تسميها كذلك

ومنهم من زعم أن الكلالة التي لا يرث فيها إلا الإخوة للأم فقط هي الكلالة التي ينعدم فيها الوالد والولد ، وأما الكلالة التي يرث فيها الإخوة العصبية فهي الكلالة التي ينعدم فيها الولد فقط ، وفضلا عن شدة بطلان هذه المزاعم التي لا سند لها ولا برهان عليها ولا نص بها ، فإن الناظر فيها يجد هاتفي إلى تناقضات وتعقيدات لا حل لها واختلافات مستعصية . وما هذا إلا لأنها شرائع فاسدة من عند الناس ، من عند غير الله وصدق الله العظيم : ﴿ ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا ﴾



ومنهم من قال: الإخوة للأب فقط أو الأم فقط لا يرثون إلا البواقي ،  
لذكر مثل حظ الأنثيين ، أى أن الإخوة الأشقة فقط هم الذين يرثون  
بالفرائض ، وهذا ضلال جامع ، وجهل فاضح ؛ لأن معنى ذلك أن الإخوة  
الأشقة فقط هم الذين يرثون بأحكام وفرائض الكلالتين ، ولانص بهذا  
التخصيص فهو باطل

ومنهم من ورث الإخوة الذين لا وارث معهم بأحكام وفرائض الآية  
( النساء ١٢ ) وهذا خيال ظاهر ، لأن الآية تفرض لهم الثلث فقط يتقاسمونه  
فيما بينهم فمن الثلثين الباقيين ١!٢ والميت لا وارث له غير هؤلاء الإخوة ١!٢  
فهذا قول باطل ساقط الاعتبار ، ألا ترى كيف ينهار ، وما للظالمين من أنصار  
٣ - مسائل الإخوة يحجب بعضهم بعضا

منهم من قال : إن الأخ الشقيق يحجب الأخ للأب عن الميراث ، ولانص  
بشيء من ذلك فهو حكم بالرأى باطل

ومنهم من قال : الأخت الشقيقة تحجب الأخت للأب عن الميراث  
ولكنها لا تحجب الإخوة الذكور ؛ وقالوا أن الإخوة الذكور للأب المحجوبون  
عن الميراث بالفرائض يردون إلى ميراث البواقي ، وكل هذا باطل وجهل  
الأخت لا تحجب أختاً أخرى ، ولا تحجب الذكور ، وأهل الفرائض  
لا يردون إلى البواقي

ومنهم من قال : الأخت الشقيقة لا تحجب الأخ الذكر للأب عن  
الميراث وتطرده إلى البواقي ، ولكنه يشركها في تكملة الفريضة إلى  
الثالثين !!! كما فعل بعض الفقهاء في بنت الإبن مع بنت الصاب ، قالوا  
لبنت الصلب النصف ولبنت الإبن السدس ( تكملة الثالثين ) ، فقلدهم  
هؤلاء في قضية الأخت الشقيقة مع الأخ للأب !!! قالوا للأخت الشقيقة  
النصف والأخ للأب السدس ( تكملة الثالثين )

أنا لا أتصور إمكان الاستهتار بشرائع الدين والسخرية بآيات الله  
واتخاذها هزوا أبعد من ذلك المدي ، قد بلغت القلوب الحناجر ، نعوذ بالله  
من كل مستهتر يقول على الله ما لا يعلم ، ويشرع من الدين برأى نفسه ما لم

يأذن به الله ، إننا لله وإنا إليه راجعون ﴿ ثم انكم يوم القيامة عند ربكم  
مختصمون ﴾

ومنهم من جعل الأخت للأُم تحجب الأخت للأب : قالوا في زوج  
وأم وأختين للأُم وأختين للأب ؛ للزوج النصف ، وللأم الثلث وهذا باطل  
يل للأُم السدس فقط أوجود الإخوة قال تعالى ﴿ فإن كان له إخوة فلأمه  
السدس ﴾ وقالوا للأختين للأُم السدس ، والأختين للأب لشيء لهما ، بل  
الأخوات الأربعة من جميعاً شركاء في الثلث كما قال تعالى ﴿ فإن كانوا  
أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث ﴾ قسمة بالسوية لكل أخت منهن  
نصف السدس ، الأخت للأُم مثل الأخت للأب ، لا كما زعموا أن الأخت  
للأب مطرودة من الميراث

ومنهم من قال : الإخوة للأُم يقتسمون الثلث للذكر مثل حظ الأنثيين ،  
وهذا باطل لأنه ضد القرآن بل للذكر مثل حظ الأنثى قال تعالى ﴿ وإن كان  
رجل يورث كلاله أو امرأة وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس ﴾  
نجعل نصيب الأخ مثل نصيب الأخت

ومنهم من قال : إن كان للأختين للأب إخوة ذكور للأب فأنهم  
يعصبونهن فيقتسمون الميراث ميراث البواقي للذكر مثل حظ الأنثيين ،  
وهذا كله باطل ، النساء لا يرثن من البواقي شيئاً ؛ هو للرجال فقط ، والقسمة  
ذاتها باطلة : البواقي لرجل واحد كالنص [ للأولى رجل ذكر ] والإخوة  
يرثون بفرائض في الكلالتين لا البواقي

#### ٤ - مسائل الأخوات عصبه البنات

ومنهم من قال : الأخوات عصبه البنات ، يكن لهن عصبه يرثن  
ما أبقت الفرائض . وهذه خرافة عتيقة ، ذات جذور عميقة ، قد فندناها  
في أبواب الموارث الباطلة خصوصاً (باب التوريث بالتعصيب) فليراجع  
ومنهم من قال : الأخوات يرثن مع بنات الصلب بالفرائض لا بالبواقي  
وهذا باطل مخالف للقرآن ، الإخوة ( ذكورا وأنثا ) لا يرثن إلا كلاله .  
أي الميت الذي ليس له ولد ( ابن أو بنت ) فعند وجود البنات لا ميراث

للأخوة أصلاً ، ثم مرج الفقهاء الفريضة المسماة بفريضة من صنع خيالهم قالوا الأخت التي تترث مع بنت الصلب سدسان ، السدس الذي في آية الكلاله ، وسدس آخر ( تكمله الثلثين ) أى نصف البنت + سدس الأخت وهذا كله اغراق في الوهم والضلال ، وهى نفس الفرية التي اقترفوها في توريث الحفيدة مع بنت الصلب زوراً وبهتاناً ، فياويل المسلمين من شرائع المصنفين ، وأكاذيب المفترين ، فانا لله وإنا إليه راجعون

#### ٥ . مسائل عدد الإخوة الذين يحطون فريضة الأم

منهم من قال : لا يحط فريضة الأم من الثلث إلى السدس إلا ثلاثة من الإخوة فصاعداً ، وهذا باطل قد فندناه في باب ( ضلالات في المواريث ) ومنهم من قال : يكفي إثنان من الإخوة لحط الفريضة ، وهذا أيضاً باطل ، لا اشتراط للعدد ، أخ واحد أو أخت واحدة تكفى ، المراد هو الجنس لا العدد

#### { تنفيذ أقوال الفقهاء }

أصاب عمر ابن الخطاب (ض) : في قوله الكلاله ماسوى الولد فقط وذلك لمطابقة النص القرآنى .

وأصاب ابن حزم : في قوله إن الكلاله هى الميت الذى ليس له ولد ( ابن أو بنت ) أى أن الميت الذى له بنت لا يورث كلاله لمطابقة النص .

وأصاب ابن عباس : في قوله الأخ للأخ والأخت للأخ يرثان مع الأب ، وجود الأب لا يحجب الإخوة ، وعدم وجود الأب لا يشكل كلاله .

وأصاب ابن حزم : في قوله لا ترث الأخت مع البنت لأن الأخت لا ترث إلا في الكلاله ووجود بنت للميت ينفى الكلاله .

وأصاب ابن عباس وابن الزبير وأبو سليمان في قولهم : لا ترث الأخت أصلاً مع ابنة لأن الأبنه تنفى الكلاله ، والأخت لا ترث إلا في الكلاله .

وأصاب أبو موسى الأشعرى : في عدم توريث ابنة الابن ، لانعدام النص بذلك ، الحفيدة لا فريضة لها فلا ترث مع أهل الفرائض ، والنساء لا ترث البواقي

وأخطأ الفخر الرازي : في قوله الكلالة ماسوى الوالدين والولد ، لمخالفة النص القرآني أن الكلالة هي عدم الولد لا عدم الوالدين فتعريف الكلالة على خلاف ما عرفها القرآن هو بهتان عظيم .

وأخطأ خطأ فظيها في قوله : أجمع المفسرون على أن المراد بالأخوة في الآية الأولى من الكلالة ( النساء ١٢ ) هو الأخوة للأم ، وعلى أن المراد بالأخوة في الآية الثانية ( النساء ١٧٦ ) هو الأخوة العصبية أى الأخوة الأشقة أو الأخوة للأب ، إن هذا هو أفحش أنواع البهتان لأنه تقول على الله غير الحق وافتري على الله الكذب وشرع من الدين ما لم يأذن به الله بقوله أن مراد الله من الإخوة في الآية الأولى هو الأخوة للأم ، وأن مراد الله تعالى من الإخوة في الآية الثانية هو الإخوة العصبية ، أتى لك أن هذا هو مراد الله تعالى وما برهانك على هذا الأفك والزور ؟ ! وما وزن إجماع المفسرين أو إجماع أهل الأرض أجمعين على قول يناقض القرآن الكريم ويأتى بهذا الأفك المبين ؟ ! إن هذا رأى الذى تقول إنه أجمع عليه المفسرون هو في ذاته رأى فاسد ضال أحقق لا رشد فيه ولا خير البتة ، فكيف إذا زاد على ذلك جريئة نسبته إلى رب العرش العظيم جل جلاله !! ما قال الله ولا رسوله قط أن المراد من الآية الأولى هو الأخوة للأم وأن المراد من الآية الثانية هو الأخوة العصبية ، هذا القول الخبيث الكاذب قد أفضى بالفعل إلى أباطيل وضلالات جهلاء عمياء مربكة قد فندناها تفنيداً ( راجع الرد المفصل ) بل الآية الأولى تستوعب جميع الأخوة للأب وللأم وأشقة ذكوراً وإناثاً ، وكذلك الآية الثانية تستوعب جميع الأخوة للأب وللأم وأشقة ذكوراً وإناثاً ، الجميع يدخلون الميراث بأحكام الآية الأولى إذا كان للميت ورثة آخرون يشاركونهم ( كلالة الإشتراك ) ، والجميع يدخلون الميراث بأحكام الآية الثانية إذا لم يكن للميت ورثة غيرهم ( كلالة الانفراد ) هذا هو الحق والشرع السديد ﴿ قل جاء الحق وما يبدىء الباطل وما يعيد ﴾ . ثم تمادى الرازي في إفكته وزاد الطين بلة بقوله على سعد ابن أبي وقاص رضى الله عنه إفكاً عظيماً ، قال الرازي ( وكان سعد ابن أبي وقاص يقرأ الآية الأولى هكذا « وله أخ أو أخت من أم » ) هذا لعمر ك بهتان عظيم .  
أ كان سعد ابن أبي وقاص يزيد في كتاب الله من عند نفسه حرفاً ؟ ! حاشا .

نعوذ بالله من ذلك . وهذا خبر ساقط غير مسند نسأل الله لسعد منه السلامة  
إن المرجفين ليخوضون خوفاً وإن الكافرين ليكيدون كيذاً .

القرآن جماع الأيمان وهو نعمة الله الكبرى ومعجزته الباقية إلى قيام الساعة .  
فمن بدل نعمة الله فقد كفر قال تعالى : ﴿ ألم تر إلى الذين بدلوا نعمة الله  
كفراً واحلوا قومهم دارالبوار جهنم يصلونها وبئس القرار ﴾ (١) ليس مستغرباً  
من الذين يكذبون على رسول الله ﷺ أن يكذبوا على سعد ابن أبي وقاص  
أبداً أبداً ما كان لثالث رجل في الإسلام أن يحرف القرآن ويضيف إليه ما  
ليس منه ، قتل الخراصون

أخطأ ابن حجر : نفس الخطأ الفاحش الذي أخطأه الرازي بقوله أن  
الآية الأولى للكلالة (النساء ١٢) خاصة بالإخوة للأُم وأيد ذلك الباطل بفرية  
فاحشة إذ نسب إلى كل من ( عبد الله ابن مسعود وسعد ابن أبي وقاص )  
أنهم زادوا في القرآن ما ليس منه فقرؤا الآية بأضافة كلمة (من أم) فجعلوها هكذا  
(وإن كان رجل يورث كلالة أو امرأة وله أخ أو أخت من أم) ونحن نعيدهما  
بالله أن يقع منهما هذا البهتان الفظيع ، وسواء وقع منهما أو لم يقع فهذا بهتان رهيب  
على الله عز وجل ، على الكتاب العزيز وعلى شرائع الدين ، وعلى الإسلام  
والمسلمين .

وأخطأ الرازي خطأ فظيهاً آخر في قوله المراد من كلمة ولد في قوله تعالى  
(إن امرؤ هلك ليس له ولد) هو الولد الذكر !! ويل لكم مما تصفون .  
إن الله تعالى أنزل كتابه قرآناً عربياً يفهمه كل العرب من ظاهر لفظه  
ومما فصله لهم رسوله الأمين فيصدقوا بالأمر الذي في التنزيل ، وبالبيان  
الذي في التفصيل . ولم يجعل لكتابه مفهوماً خفياً ولا رمزاً سحرياً يفهم به  
مكتون مراده عز وجل ، المخالف لظاهر القرآن والمخالف لتفصيل النبي الذي أنزل  
عليه القرآن ، فمن تهجم على مراد الله عز وجل ينزق وطيش وجهالة ، وزعم  
لنفسه علماً خاصاً يمكنون مراد الله تعالى ، فقد أعظم الفرية وجاء بهتان عظيم  
كلمة ( ولد ) في لسان العرب وفي لغة القرآن وفي بيان الذي أوتي جوامع الكلم

لا تدل أبداً على الذكر وحده، بل تدل على عموم المولود ( ذكر أو أنثى ) وقد فصلنا ذلك تفصيلاً في باب ( ضلالات في المواريث ) فلتراجع .

وأخطأ الرازي : في توريثه الأخت مع البنت : قال للبنت النصف والأخت النصف ، قد رددنا على ذلك الإفك مراراً لا الأخت ترث إن كان للميت ولد ( بنت ) ولا النساء يرثن شيئاً من البواقي .

وأخطأ الرازي : في قوله الأخت لا ترث مع الوالد . هذا تحريم ما أحل الله وهذا شرع ما لم يأذن به الله وهو افتراء الكذب على الله ، الوالد لا يحجب الإخوة عن الميراث .

وأخطأ الرازي : في قوله الأخ الذي يستغرق الميراث هو الأخ الشقيق والأخ للأب وليس الأخ للأُم ، لأن نص بشيء من ذلك فهو حكم باطل وضلال بعيد قد فشت المهاترات والمفتريات فشوا ذريعا .

وأخطأ الفقهاء : في قولهم الإخوة للأب لا يرثون مع الإخوة الأشقة ، يهتان تلو بهتان ، يقذفونها كحمم البركان ، هل ينقذ الناس من ذلك الطغيان إلا اكتساح شامل واستئصال عاجل لكل تلك المفتريات ؟!

وأخطأ الجمهور : في قولهم الكلالة ما سوى الولد والوالد سبق الرد على ذلك البهتان ، الكلالة عرفها القرآن ( إن امرؤ هلك ليس له ولد )

وأخطأ ابن حزم : في قوله الكلالة ابن الابن وإن سفل . والكلالة انعدام الأب وأبي الأب وإن علا ، لأن نص بذلك فهو حكم بالرأي باطل وإفك مفترى ، وهو ضلالة تجر إلى ضلالات كثيرة وتعقيدات مربكة لا جرم أن للكذب يهدي إلى الفجور .

وأخطأ ابن حزم : في زعمه مع الزاعمين أن آية الكلالة الثانية (النساء ١٧٦) هي خاصة بالإخوة العصبية أى الأشقة والإخوة للأب ، دون الإخوة للأُم وهذا إفك قد فندناه عدة مرات تفصيلاً فليراجع في باب ( ضلالات في المواريث ) .

وأخطأ ابن حزم : في زعمه أن الإخوة للأب ( ذكوراً أو أنثاء ) لا يرثون مع الإخوة الأشقة ( ذكوراً وأنثاء ) ، وما كان حجته في كل ذلك إلا ضلالة

الإجماع ، وهي ضلالة يتذرع بها كل أفاك وضاع ، ثم ما غناء الإجماع في الشرائع المفتراه ؟ هل أذن الله للإجماع أن يشرع من الدين ما لم يأذن به الله ؟ ومع ذلك فلا إجماع هناك ولا شبه لإجماع ، في الذي قدمنا من أقوال الفقهاء ما يفسد ذلك الإجماع ، فقد قال عمر ابن الخطاب وابن عباس وابن الزبير وأبو سليمان عكس ذلك تماما ، فسقطت دعوى الإجماع الكاذبة ، وباء بالخزي متبعوها ، هذا فضلا عن مخالفة مزاعمه لنصوص القرآن الحاسمة ، ولو أن إجماعاً حقيقياً تواطأ عليه أهل الأرض جميعاً ، وجاء هذا الإجماع مخالفاً ولو لنص واحد من القرآن ، ما كان لمثل هذا الإجماع أدنى اعتبار ، فكيف وقد خالف هذا الإجماع المزعوم رؤوس الصحابة وسادات الناس جميعاً ، ثم إن هذا المحتج بالإجماع قد ناقض نفسه في الفقرة السابقة قال أن الآية (النساء ١٧٦) خاصة بتوريث الأخوة الأشقة والأخوة للأب يرثون بأحكامها ، وهنا يقول الإخوة للأب لا يرثون مع الأخوة الأشقة !!

إن الباطل كان زهوقاً ، وإن الشيطان كان خذولاً

وأخطأ ابن حزم : في قوله في المفتريات السابقة التي وافق فيها المبطلين أنها نص القرآن وإجماع متيقن ، بل هي نقض القرآن وضلال متمكن ، هي من وحي الشيطان وابتداع آثم مردود ، وضرب لذلك الأمثال الآتية :

١ - من ترك إخوة أشقة أو لأب فللذكر مثل حظ الأنثيين ، وهذا حكم غير لازم ، قد يكون وقد لا يكون ، أولاً إذا كانت هذه الأنواع من الأخوة تدخل الميراث مع ورثة آخرين مثل الزوج أو الزوجة ومثل الأب أو الأم فللذكر مثل الأنثى الواحدة . لكل واحد منهما السدس فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث - أما إذا ورثوا منفردين ليس للميت ورثة غيرهم فللذكر مثل حظ الأنثيين ، ثانياً لا خصوصية لهذين النوعين من الأخوة بأحكام خاصة بهم بل هم في جميع الأحكام على قدم المساواة مع بعضهم ومع الأخوة للأم ، فلو أن الأخوة الأم دخلوا الميراث منفردين لكانت أنصبتهم للذكر مثل حظ الأنثيين ، ولو أنهم دخلوا مع ورثة آخرين فللذكر مثل حظ الأنثى الواحدة لكل واحد منهما السدس ، فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث .

( م ٢٥ - ديوان المواريث ) .

٢ - من ترك أختا شقيقة وأخوة ذكورا للأب قال هؤلاء الأخوة الذكور للأب لا يقاسمون الأخت الشقيقة في الميراث بل هي تأخذ النصف وهم يتقاسمون ما فضل عنها وهذا باطل وضلال بعيد هذا ضد القرآن ، بل حكم الآية (النساء ١٧٦) عليهم جميعا للذكر مثل حظ الأنثيين فتأخذ هذه الأخت الشقيقة نصف نصيب الأخ الذكور للأب .

وأخطأ مالك : في قوله هما كلالتان ١ - الكلالة التي يرث فيها الأخوة للأُم عند انعدام الولد والوالد . ٢ - الكلالة التي يكون الأخوة فيها عصبه ( أى أشقة للأب وللأم أو للأب فقط ) إذا لم يكن ولد - إن الذين استباحوا الحكم في دين الله برأى أنفسهم ؛ قد تفرقت بهم السبل وشردتهم الأباطيل فراغوا عن الشرائع الحقّة وزاغوا في متاهات سحيقة ، لقد مزقهم الخلافات لقد ضلوا وأضلوا كثيرا وضلوا عن سواء السبيل .

كان أول منزلق لهؤلاء الضالين التائمين هو افتراؤهم على الله الكذب وقولهم أن الآية ( النساء ١٢ ) خاصة بالأخوة للأُم فقط ، وأن الآية ( النساء ١٧٦ ) هي خاصة بالأخوة العصبية فقط ( أى بالأشقة أو الأخوة للأب فقط ) ثم انزلقوا من هذه الضلالات إلى مفتريات أخرى فقالوا إن الإخوة للأُم لا يدخلون الميراث إلا إذا كان الميت لا والد له ولا ولد ، ومقتضى منطوق هذه القرية هو أن الإخوة للأُم لا يدخلون الميراث إلا عند انعدام الوالد وانعدام الولد جميعاً ، لا انعدام أحدهما دون الآخر ، فإذا كان الميت له والد حي وليس له ولد فلا يدخل الإخوة للأُم الميراث - بزعمهم الفاسد - وهذا ضد القرآن الذي يورث الإخوة في الميت الذي ليس له ولد وله والد فيحط الإخوة فريضة الوالد من الثلث إلى السدس ، أفنحكم بشرع الله أم بضلالات المصنفين ؟

وقالوا إن الإخوة العصبية يدخلون الميراث إذا لم يكن للميت ولد فمن باب أولى يدخلون الميراث إذا لم يكن للميت والد ولا ولد ؟ وقالوا الأخوة للأُم يدخلون الميراث إذا لم يكن للميت والد ولا ولد ، إذا فالميت الذي ليس له والد ولا ولد يرثه جميع الإخوة ( الأخوة العصبية والإخوة للأُم ) ولكنهم قالوا الإخوة للأُم يرثون بأحكام الآية ( النساء ١٢ ) والإخوة العصبية يرثون بأحكام الآية ( النساء ١٧٦ ) فإذا كان للميت أخوات للأُم وأخ شقيق (عصبه)



فلأخ الشقيق بزعمهم بحكم الآية ( النساء ١٧٦ ) جميع الميراث ، وللأخوات  
للأم بحكم الآية ( النساء ١٢ ) بزعمهم ثلث الميراث فكيف يتحقق ذلك ؟  
الباطل فاسد متناقض دائماً شرع الله الحكيم فلا يفرق بين شقيق وغير شقيق  
فهؤلاء الأخوة الثلاثة إن كانوا منفردين بالميراث فلكل واحد منهم الثلث وإن  
كانوا مع ورثة آخرين فهم شركاء في الثلث والحمد لله رب العالمين .

فهؤلاء الذين اعوجت طرائقهم في كل منعطف وخيم ، هلا اتبعوا الشرع  
القوم وصراط الله المستقيم ؟ .

وأخطأ ابن بطل في قوله أجمعوا أن الأخوات عصبه البنات يرثن  
مافضل منهن ؛ ما هذا إلا مقلد من آلاف المقلدين : ينفع في نفس المزمور  
القديم ، ويتبع نفس الأسلوب العقيم ، ويعبد الأحبار الأقدمين ، ماجاء بدليل  
مقبول ؛ ولا برهان معقول ، بل هو نفسه لا يدري ما يقول ( كمثل الذي ينطق  
بما لا يسمع إلا دعاء ونداء . . . ) ولقد سبق لنا الرد مراراً على هذه الفرية  
ولقد أقردنا باباً للرد على ضلالة التعصيب هو الباب الرابع ( موارد باطله  
التوريث بالتعصيب ) فنحيل القارئ عليه يقرؤه في تدبر واطمئنان ، ليغسل  
ماعلق به من أدران . ثم هؤلاء الأمعات الذين أشربت قلوبهم الخرافات ،  
وخلت قلوبهم من حجج الآيات ، ومن البراهين البينات يعمدون مع كل فرية  
يقذفونها إلى نصرتها بدعوى الإجماع ، ذلك الوثن المطاع . ولعلنا إن شاء الله تعالى  
على موعد قريب مع ضلالة الإجماع ننسفها نسفاً .

وضرب ابن بطل أمثلة هي بالحرف الواحد نفس ماقاله الأقدمون قد فندناها  
مراراً ولكننا نلم بها إلمامة خفيفة للتذكير والتحذير وليعلم الغاوون أن أكثر  
هؤلاء مقلدون قال عليه السلام [ هلك المتنطعون قالها ثلاثاً ] قال ابن بطل .

١ - من ترك بنتاً واختاً فللبنت النصف وللأخت النصف ، قائد فتوى معاذ  
ابن جبل وقد فندناها تفنيداً في أخطاء الصحابة ، وفي هذا الباب وفي مواضع  
شتى من هذا الكتاب فليرجع إليها .

٢ - من ترك بنتين وأختاً فللبنتين الثلثان ، وللأخت مابقى ، الرد  
كسابقه .

٢ — من ترك بنتاً وأختاً وبنت ابن . فللبنت النصف وللبنت الابن السدس .  
تكملة الثلثين وللأخت ما بقى قد فندنا هذا في أبواب (مواريث باطلّة — توريث  
الأحفاد) وفي باب أخطاء الصحابة وسيأتى في باب (البواقي) ، لاميراث للأحفاد  
بفرائض . والأخت لا ترث إلا كلاله . ولا كلاله هنا لأن الميت له بنت  
والنساء لا يرثن البواقي

وأخطأ ابن حجر : في قوله أجمعوا في ثلاثة أخوة للأُم أحدهم ابن عم  
أن للثلاثة الثلث والباقي لابن العم ، هذا ذهول عن نصوص القرآن . هؤلاء أخوة  
مفتردون بالميراث فهم يرثون بأحكام الآية ( النساء ١٧٦ ) لا بأحكام الآية  
( النساء ١٢ ) ، لهم جميع الميراث يقتسمونه بالسوية لكل واحد منهم الثلث .  
ولاباقى لهذا الميراث ، ما أسرع ما يتمحكون في الإجماع ، أضلهم سوء الإتياع .  
وغرهم الإجماع .

وأخطأ ابن حزم : في قوله من ترك اختاً شقيقة وأختاً لأب أو اثنتين  
أو أكثر فللأخت الشقيقة النصف ولباقي الأخوات السدس ، هذا أفك  
قديم آمن به ابن حزم ونقله عن سبقة مع الأسف الشديد . وصورته كما ترى  
هي ترقيع من شتى المصادر :

إعطاء النصف للأخت الشقيقة مقتبس من الآية ( النساء ١٧٦ ) ولكنه  
اقتباس فاسد لأن الآية تعطى الأخت النصف إذا كانت وحيدة ليس معها  
إخوة آخرون .

وهنا أخوات كثيرات فهن جميعاً شركاء بالسوية في الثلثين الشقيقة مثل  
غير الشقيقة .

٢ — إعطاء الأخوات الثلثين مقتبس من نفس الآية ولكنه اقتباس فاسد  
لأن الآية تحكم بالثلثين للأخوات الكثيرات قسمة بالسوية بينهما لا كهذا الزور  
والبهتان الذى صنعوا ، واحدة لها النصف وكثيرات لها السدس ؟ .

٣ — هذا التفريق في المعاملة بين شقيقات وغير شقيقات هو ثمرة أفكار  
خبيثة وشرائع مفتراة ليست في كتاب ولا سنة فهي أحكام من الخبائث  
والأباطيل .

وأخطأ ابن حزم : في قوله الأخت لا ترث مع ابن الإبن . هذا هو التنكيس الكامل ( أفن يمشى مكباً على وجهه أهدى أمن يمشى سوياً على صراط مستقيم ) هذا الضلال المفترى هو عكس الحق والصواب جعلوا الحفيد يطرد الأخت عن الميراث والحق هو أن الأخت هي التي ترث والحفيد لا يرث ، الأخت من أهل الفرائض والحفيد لا فريضة له ، سبحانه يا أحكم الحاكمين ، قضيت على هذه الجحافل العارمة من البشر بالتيه في الضلال فصرفوا عن الحق وهو في أيديهم وأكلوا من طينة الخبال ، فذاقوا أسوأ الوبال ، والله مانتزع منهم القرآن ، ولا غاب عنهم من صحيح السنة ما معنا الآن ، ولكن ليس كل من يقرأ يفهم ولا كل من غاص في البحر يستخرج لؤلؤاً ، ولو شاء ريك لهدى الناس جميعاً ولكنه عز وجل يخلق ما يشاء ويفعل ما يريد وهو الحميد المجيد وهو أحكم الحاكمين .

( أفلم ييأس الذين آمنوا أن لو يشاء الله لهدى الناس جميعاً ) نعوذ بالله من الزيغ والزلل .

وأخطأ مالك والشافعي وأحمد وأبو حنيفة : في قولهم الأخوات عصبة البنات يأخذن ما فضل عنهن ، هذا باطل مخالف للنصوص قد فصلناه مراراً فلا حاجة إلى التكرار .

وأخطأ ابن عباس وابن الزبير وأبو سليمان : في قولهم لا ترث الأخت مع ابن الإبن هذا باطل ، والعكس هو الصحيح الأخت هي التي ترث لأنها من أهل الفرائض والحفيد لا ميراث له مع أهل الفرائض لأنه لا فريضة له .

وأخطأ ابن حزم في قوله لا ميراث أصلاً لولد الأم مع الأب أي أن الأب يحجب الأخوة للأم عن الميراث . الأب لا يحجب أحداً ، لا يحجب إلا الولد ( ابن أوبنت ) وأخطأ مالك : في قوله أن الأم لها السدس إن كان للميت ولد ابن أو كان له من الأخوة اثنان فصاعداً ، كل ذلك باطل رد دنا عليه من قبل ، الحفيد لا يحط فريضة الأم ولا الأب بل هو لا يرث . معهما إذ لا فريضة له ، أما الأخوة فلا حاجة إلى العدد ، أخ واحد أو أخت واحدة تكفي ، لحط فريضة أي من الأبوين من الثلث إلى السدس .

وأخطأ مالك : في قوله الأم لها الثلث كاملاً إلا في فريضتين (١) زوجة وأبوان . (٢) زوج وأبوان فلها ثلث ما بقي بعد الزوج أو الزوجة وهذا باطل من وجوه . . . . .

أولاً : جميع الفرائض المسماة في القرآن تحتسب من جميع رأس المال ، لا مما بقي من بعد الفرائض ، ككرر القرآن الكريم عبارة (مما ترك) ثمانية مرات في آيات المواريث تأكيداً لا احتساب الفرائض من رأس المال لامن البواقي ، فالقول بأن للأم ثلث ما بقي باطل لأنه يخالف للنصوص .

ثانياً : الفريضتان اللتان ذكرهما مثلاً على أن الأم لاتأخذ فيهما الثلث كاملاً قد أخطأ في الأولى منهما وهو ( زوجة وأبوان ) فلإنها تأخذ في هذه للسألة الثلث كاملاً وبيان أنه أن قسمة الميراث ستكون هكذا ( للزوجة الربع وللأب والأم لكل واحد منهما الثلث ثم يبقى نصف السدس يرد على الأب ) .

ثالثاً : هناك مسائل أخرى غير هاتين الفريضتين اللتين ذكرهما مالك لاتأخذ الأم فيها الثلث كاملاً وهي المسائل التي فيها ولد أو أخوة للميت فإن فريضة كل من الأبوين في هذه المسائل تحط من الثلث إلى السدس .

وأخطأ مالك : في قوله الأخوة لا يرثون مع ولد الأبناء ( ذكوراً أو أنثاً ) ولا يرثون مع الأم ولا مع أبي الأب ، أي أن الأحفاد والأب والأجداد ، يحجبون الأخوة عن الميراث ولا نص بأي شيء من ذلك فهو باطل ، هذا حكم في الدين بالرأى والرأى هو الهوى واتباع الهوى يضل عن سبيل الله قال تعالى ( يادأود إنا جعلناك خليفة في الأرض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله إن الذين يضلون عن سبيل الله لهم عذاب شديد بما نسوا يوم الحساب )<sup>(١)</sup> وتلك الضلالة التي وقع فيها مالك قد وقع فيها فقهاء كثيرون أضل بعضهم بعضاً وأضلوا من ورأهم جيلاً كثيراً

الأب لا يحجب أحداً عن ميراثه والأجداد والأحفاد لا فرائض لهم في القرآن فهم لا يرثون مع أهل الفرائض مثقال ذرة قد فندنا ذلك مراراً في مواضع

شئ من هذا الديوان أما الأخوة فأصحاب فرائض مسماة في القرآن فكيف يحجبهم من لافريضة له ؟! هم من أهل الفرائض فهم من أصحاب الشأن الأول في الميراث فما بال الدخيل يطرد الأصيل ؟. فسقطت هذه الفرية التي ليس لها برهان وما أنزل الله بها من سلطان .

وأخطأ مالك ؛ في قوله الأخوة للأم يقتسمون الثلث للذكر مثل حظ الأنثيين وهذا قول في غاية الفساد من عدة وجوه :

أولا : الأخوة للأم ليس لهم أحكام في المواريث خاصة بهم ، بل مثلهم كمثل الأخوة للأب والأخوة الأشقة في أحكام المواريث بالفرائض لافرق في ذلك بين أحد منهم .

ثانيا : عند تطبيق الآية ( النساء ١٢ ) وهي الخاصة بالكلالة الأولى التي تجعل الأخوة شركاء في الثلث نجد أن النص القرآني صريح جدا في جعل أنصبتهم متساوية : للذكر مثل ما للأنثى قال تعالى ﴿ وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث ﴾ فهل في لفظ النص أدنى شك في أن حظ الذكر مثل حظ الأنثى ؟ فمن أين جاعوا بفرية ( للذكر مثل حظ الأنثيين ) وهم يقولون أن هذه الآية خاصة بميراث الأخوة للأم فقط .

ثالثا : عند تطبيق أحكام الآية الثانية ( النساء ١٧٦ ) الخاصة بالكلالة الثانية والتي تجعل للذكر مثل حظ الأنثيين فإن ميراث الأخوة لا يقتصر على ثلث التركة كما في الآية الأولى . بل الأخوة هنا يرثون جميع التركة ، لا وارث للميت غيرهم .

رابعا : سواء عند تطبيق أحكام الآية الأولى أو أحكام الآية الثانية لافرق عند التطبيق بين أخوة للأم أو أخوة للأب أو أخوة أشقة ، الجميع سواء في كل الأحكام . إنما تلك الفوارق التي فتقوها محض هواجس في رؤوسهم وخلافات نفصوها من أدمغتهم ما قالها الله ولا رسوله .

وأخطأ مالك : في قوله الأخوة من الأب والأم ( الأشقة ) لا يرثون مع الإبن ولا ابن الإبن ولا الأب ولكن يرثون مع البنت وبنت الإبن ، قد تكبر

الرد على تلك الضلالات الفاشية مراراً فلا داعي للتكرار لكن نقول باختصار  
جميع الأخوة (أشقة وغير أشقة) بمنعهم من الميراث ابن الميت أو بنت الميت  
فقط ولا يحجبهم أبو الأب ولا ابن الابن ولا الأب .

وأخطأ مالك ، في قوله الأخوة للأب أو الأخوة للأُم يرثون ما أبقت  
الفرائض فيكونون فيه عصبية ؟ بتقاسمونها فيما بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين  
هذه ضلالات متلاطمة كالذى يتخبطه الشيطان من المس ، ذكر أنواع معينة  
من الأخوة دون غيرهم يوم أن غير المذكورين لهم حكم آخر وهذا  
باطل ، أحكام المواريث بالفرائض هي موحدة لجميع أصناف الإخوة  
لأن الجميع سيرثون بالسوية أما ميراث البواقي فيختلف عن ذلك في أن  
واحد منهم فقط هو الذى سيرث البواقي ولذلك فلا بد من اختيار واحد  
من الأخوة يكون هو الأولى بالميراث من باقى أخوته وفي هذه الحالة فقط  
يتفاضلون بدرجة القرابة فالشقيق أولى ثم الإخوة للأب ثم الإخوة للأُم ، أما  
إذا دخلوا ميراث الفرائض فلا محل للتفاضل بالقرابة لأن الجميع سيرثون بالسوية  
وقوله فيكونون عصبية ، هذه مهاترة عجاء وضلالة عمياء .

فنتطبيق الأحكام على بعض الأخوة دون بعض باطل . ثم ذكر التعصيب  
باطل ، ثم قسمة البواقي باطل ، وقوله للذكر مثل حظ الأنثيين هو طلاء من القار  
لما تقدم من باطل ، أى بصيرة يمكن أن تبقى عند دارس هذا الخلط الرهيب  
وناهيك بضلالة التعصيب ؟ إن يرد الله بالمسلمين خيراً يذهب عنهم هذا  
اللعنت البالغ ويردهم إلى الكتاب والسنة مطهرة من هذا الخلط المريب .

وأخطأ ابن قدامة : في قوله الأخ الشقيق يرث دون الأخ للأب . عود  
على بدء ، وغم من بعد غم ، هل بقى شئ من خبر لهذا الدين الضائع . بعد  
ما قذفوه بكل تلك الفظائع . ؟ وانهم الأفك عليه من كل المواقع ، ما له  
في الأرض من دافع ولا مانع .

أتدرى ماذا كانت حجته على هذا الأفك المبين ؟ ! قال وبئس ما قال ، قال  
( ولأن أعيان بنى الأم يرثون دون بنى العلات ، يرث الرجل أخاه لأبيه وأمه  
دون أخيه لأبيه - أخرجه الترمذى ) هل فهمت شيئاً من هذه الثروة أيها  
القارىء ؟ ! هذا اللغو والالتواء ، يطمس الحق ويهبل العقل ، ما بين هذا

الحديث المزعوم ١٩ ما إسناده ١٩! من رواته ١١ إن القوم يلعبون بالأباطيل وينصرونها بالمجاهيل .

وأخطأ ابن قدامة : في ترديد قول من كان قبله ( لا يرث الإخوة للأُم مع ابن الإبن ولا مع الأب ولا مع الجد ، العكس هو الصواب ، كل هؤلاء لا يرثون مع الإخوة شيئاً ، مارأيت في شرائع الدين طبعاً ولا لبخاً مثل مارأيت في شرائع المواريث .

وأخطأ ابن قدامة : في قوله آية الكلاله (النساء ١٢) المقصود بها الإخوة للأُم ، باجماع أهل العلم !!! تلك بغبرة طال ترديدها من أشياخك وأشياخ أشياخك فما جئت بجديد ( قل جاء الحق وما يبدىء الباطل وما يعبد )<sup>(١)</sup> مجد أشياخه ونصر البهتان والظلم ، بما أسماه إجماع أهل العلم : ألا ينس العلم الذي ينقض أزكى العلم وأعظم العلم الذي أنزله العليم الحكيم .

وأخطأ ابن قدامة : في قوله أخت شقيقة وأخت لأب وأخت لأُم ، للأخت الشقيقة النصف ولكل من الآخرين السدس !! ويرد الباقي عليهن على قدر سهامهن !! أرايتم إلى مهازل التنويع ، في مناهج التشريع ، حرية مطلقة في التفنين والتقنين ، هذه تشكيلة ابن قدامة ، فيالها من ندامة ١٩ كل فقيه أو كل رهب من الفقهاء لهم تفنيته أو « تقليعه » خاصة بهم في شرائع المواريث فأى دين هذا الذي يخرجونه للناس ١١ والناس حيارى لا يعرفون الدين إلا من أفواه الفقهاء ، كالتيتامى يسفع بنواصيم الأوصياء .

القرآن جعل للأخوات المنفردات - ليس للميت وارث غيرهن - ثلثي الميراث يقسم بينهن بالسوية وما بقى فلبيت المال مادام الميت لا ورثة له غيرهن البواقي لا ترد على النساء هي للرجال خاصة بالنص المتواتر .

وأخطأ ابن قدامة : في قوله الأخوات مع البنات عصبة لهن مافضل ، وليست لهن معهن فريضة ، تلك شرائع الشياطين المناقضة لأمر رب العالمين ، الأخوات لا يرثن إلا كلاله ، ولا كلاله مع وجود البنات ، والبواقي لا يرثها النساء .

وأخطأ ابن قدامة : في قوله إذا اجتمع أخوات شقيقات وأخوات لأب، ورث الشقيقات دون الأخوات للأب هذه آراء فاسدة على خلاف النصوص فهي باطلة وإفك وإفراء وبهتان عظيم .

وأخطأ ابن قدامة : في قوله إلا أن يكون معهن أخ ذكر فيعصبن فيما بقى للذكر مثل حظ الأنثيين ، قد فندنا هذا الضلال !! قبل ذلك .

وأخطأ في قوله : لا يرث أخ شقيق مع ابن الإبن وإن سفل ولا مع الأب .

وأخطأ ابن قدامة : في قوله ويرث الإخوة مع البنت هذا ضد النص القرآني ، البنت تحجب الإخوة عن الميراث فهذا حكم باطل .

وأخطأ أبو حنيفة ، في قوله إذا كانت أخت واحدة شقيقة وأخوات كثيرات للأب ، فللشقيقة النصف والأخوات للأب مهما كثرن فهن شركاء في السدس ، قال تكملة الثلثين ، هذا حكم بالرأى لأنص به فهو رأى فاسد وحكم باطل . ولكن فضلا عن بطلانه لانعدام النص به وفضلا عن سقوطه لتعريه عن البرهان فهو رأى ملتوكثيب الصورة ظاهر الحماقة !! لا فرق بين الشقيقات وغير الشقيقات في فرائض الميراث والكل شركاء في الثلثين بأنصبة متساوية .

وأخطأ أبو حنيفة في قوله :

١ - يسقط بنو الأعيان وهم الأخوة الأشقة بثلاثة ( الإبن والأب والجد ) .

٢ - يسقط بنو العلات وهم الأخوة للأب ببني الأعيان .

٣ - يسقط بنو الأخياف وهم الأخوة للأم بالولد وولد الإبن والأب والجد ( بالإجماع ) جميع أنواع الإخوة ( أشقة أو للأب أو للأم ) لا يحجبهم عن الميراث إلا ولد الميت فقط ، لا يحجبهم الأحفاد ولا الأب ولا الجد .

وأخطأ ابن عباس : في قوله يرثني ابن ابني دون أخوتي أي أن الحفيد يرث الميت ويحجب أخوة الميت عن الميراث ولا نص بشيء من ذلك فهو حكم في الدين بالرأى باطل ، الأحفاد لا فرائض لهم فلا يرثون مع أهل الفرائض المسماة في القرآن ، والإخوة هم من أهل الفرائض فإذا كان للميت أخوة فقد



امتنع ميراث الأحفاد بالكلية، الإخوة هم الذين يمنعون الأحفاد من الميراث وليس العكس فقد أخطأ الصحابة في كثير من شرائع الموارث ورد بعضهم بعضاً، وقد أفردنا ذلك باباً ( أخطاء الصحابة ) فهم رضى الله عنهم بشر غير معصومين يصيبون ويخطئون ولا يحل اتباع ما فعلوا من أخطاء مخالفين لما أمر الله به ورسوله ، لاجبة في قول أو فعل أحد من الناس كائناً من كان دون رسول الله ﷺ .

وأخطأ أبو موسى الأشعري : إذ أفق في ابنة وأخت وابنة ابن أن لابنت النصف وللأخت النصف هذا ضد القرآن ، الأخت لا ترث إلا كلاله ، ولا كلاله في هذه المسألة فالميت له بنت فلا يدخل الإخوة هذا الميراث .

وأخطأ ابن مسعود إذ أفق في نفس المسألة أن للأبنة النصف ، ولأبنة الإبن السدس ( قال تكملة الثلثين ) وللأخت مابقي ، أخطأ خطاين غليظين بينما أخطأ أبو موسى خطأ واحداً ، أخطأ بتوريث الحفيدة بفريضة من عند نفسه ما أنزل الله بها من سلطان ، فريضة شاذة في حجمها ووضعها وصاحبها وهذا شرع مالم يأذن به الله وكفى به إثمًا مبيناً ، وأخطأ في توريث الأخت البواقي والبواقي محرمة على النساء، هي للرجال فقط بالنص القطعي الثبوت المتواتر [فلاولى رجل ذكر ]

### ( حكم الشرع )

الأخوة ( ذكوراً وأنثاء - أشقة أو غير أشقة ) لا يدخلون الميراث إلا إذا كان الميت ليس له ولد ( ذكر أو أنثى ) فإن كان للميت ولد ( ابن أو بنت ) فلا ميراث لأحد من الأخوة ( ذكوراً وأنثاء - أشقة أو غير أشقة ) ، أى ولد حقيقى للميت يحجب جميع الأخوة عن الميراث ، أما الأولاد المجازيون ( الأحفاد والحفيدات ) فلا يحجبون أحداً عن الميراث ، بل هم أنفسهم محجوبون عن الميراث ، هم لا فرائض لهم فلا يدخلون البتة مع أهل الفرائض ، والولد الحقيقى هو ابن الميت أو بنته من صلبه مباشرة لا من صلب أبائهم ، وهو ابن الميتة أو بنتها من بطنها مباشرة ، لا من أصلاب أبائهم ، الأولاد الحقيقون هم الأبناء والبنات وليسوا الأحفاد والحفيدات ، هؤلاء أولاد مجازيون وجميع أحكام الشرع لا تنطبق إلا على الوجه الحقيقى

والإخوة يرثون في كلاتين :

١ - الكلالة الأولى عند ما يكون للميت ورثة آخرون غير أخوته كالزوج والأب والأم ففي هذه الحالة تطبق أحكام الآية (النساء ١٢) على من كان موجوداً من الإخوة سواء الإخوة الأشقاء أو للأب فقط أو الإخوة للأم فقط ، لا فرق بينهم في الأنصبة ، الأخ السدس وللأخت السدس ، فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث بأنصبة متسوية .

٢ - الكلالة الثانية عند ما ينفرد الأخوة بالميراث أي إذا لم يكن للميت ورثة غير إخوته ففي هذه الحالة تطبق على الإخوة أحكام الآية (النساء ١٧٦) ويستوى في التطبيق الإخوة الأشقاء أو الإخوة الأب فقط أو الإخوة الأم فقط بدون أي تفريق ، الأخت الواحدة لها نصف الميراث سواء كانت شقيقة أو أختاً للأب أو أختاً للأم . والأختان فصاعداً هن ثلثا الميراث يقسم عليهن بالسوية فإن كن مثلاً أختاً شقيقة وأختاً للأب وأختين للأم فلكل واحدة منهن السدس والأخ الذكر الوحيد يستغرق جميع الميراث سواء كان أخاً شقيقاً أو أخاً للأب أو أخاً للأم ، وخليط الإخوة من الذكور والإناث للذكر مثل حظ الأنثيين يستوى في ذلك الشقيق وغير الشقيق .

### { سبب الخلاف }

الحكم في الدين بالرأى دون النص أو في معارضة النص والاحتجاج باتفاق أهل العلم أو اجماع الفقهاء أو ما شاكل ذلك مما لا يحق باطلا ولا يحل حراماً

## ١٥ - ميراث البواقي

### أقوال الفقهاء

المذهب والمرجع	رأى المذهب وحجته والرد المختصر رمزاً صواباً خطأ ↓
ابن عباس <sup>(١)</sup>	من خلف بنتاً وأخاً شقيقاً وأختاً شقيقة فلبنت النصف فريضة والباقي للأخ وحده ↑ أي أن البواقي للرجال دون النساء وأن البواقي لا تقسم

(١) فتح ١٢/١٤

المذهب والمرجع	رأى المذهب وحجته والرد المختصر رمزا صواب خطأ ↓
النوي (١)	قال أجمعوا على أن الذي يبقى من الفريضة للعصبة ↓
على وزيد ابن ثابت والجمهور (٢)	قالوا في زوج وأخ من الأم للزوج النصف والأخ السدس ↑ قالوا والباقي بينهما ↓
عمر وابن مسعود والحسن والثوري وأهمل الظاهر وأبو ثور (٣)	هؤلاء قضوا في زوج وأخ للأم أن ما بقي من الفرائض هو للأخ وحده ↓ ↑ أخطأوا في تعيين الأولى ، الزوج هو الأولى وترد عليه البواقي ، وأصابوا في عدم تجزئة البواقي لأنها بالنص لرجل واحد [ فلأولى رجل ذكر ]
ابن عباس وأهل الظاهر (١)	قالوا في : بنت وأخت للبنت النصف ولا شيء للاخت ↑ قالوا وما بقي للعصبة ↓
ابن بطال (٢)	قال اختلف الفقهاء في توريث ذوى الأرحام مما أبقت الفرائض وعرف أولى الأرحام بأنهم من لا سهم لهم وليسوا بعصبة : قال أما أهل الحجاز فمنعوا أولى الأرحام من الميراث ↓ وأما الكوفيون وأحمد وفورثوهم ↓
ابن مسعود (٢)	كان ينزل كل ذى رحم منزلة من يجر إليه ، قالوا كان يجعل العمة كالأب والخالة كالأم فيقسم المال بينهما
ابن حزم (٣)	أثلاثا ↓
الشافعي وزيد ابن ثابت (٤)	قال ما فضل من سهم ذوى السهام وذوى الفرائض ولم يكن هناك عاصب ولا معتق ولا عاصب معتق ففى مصالح المسلمين لا يرد شيء من ذلك على ذى سهم ↓
الشافعي (٥)	قالا : لا ترد البواقي على وارث ذى قرابة ↓ ولا على زوج ولا زوجة له فريضة ، ولا تجاوز بذى فريضة فريضته ↓
	ما أبقت الفرائض لا يرد على ذى فريضة ↓ حجته لا يزيد على ما فرض الله ، الله هو الذى سعى الفرائض وهو الذى ورث البواقي وكلاهما من أمر الله

(١) فتح ٢٧/١٢ (٢) فتح ٣٠/١٢ (٣) المحلى ٤١٩/١٠ (٤) الأم ٦/٤ (٥) الأم ٧/٤

المذهب والمرجع	رأى المذهب وحجته والرد المختصر رمزاً صواباً خطأ
ابن قدامة (١)	يرد على كل أهل الفرائض على قدر ميراثهم ↓
عثمان (٢)	رد الباقي على زوج ↑
أحمد (٢)	لا يرد على ولد الأم مع الأم ↓ ولا على الجد مع ذي سهم ↑
زيد ابن ثابت ومالك والأوزاعي والشافعي (٢)	قالوا لا يرد على أحد فوق فريضته والباقي لبيت المال ↓
أبو حنيفة (٣)	الزوجان لا يرد عليهما ↓ ↑

### ( الرد المفصل بالنص والبرهان لا بالرأى )

الميراث قسمان : ميراث الفرائض وميراث البواق

أما ميراث الفرائض فهو للفئات الأربع التي سماها الله تعالى في القرآن الكريم ومعنى أنصبة كل منهم وهم : ( الأزواج ، والأبوان ، والأولاد ، والإخوة ) لا يرث بفرائض مفروضة أحد سواهم البنت ، لأحفاد ولا أجداد ولا أبناء إخوة ولا أعمام ولا أخوال ولا أى إنسان آخر ، ولا يزيد عدد الفئات الوارثة من أى ميت على ثلاثة فئات من تلك الأربعة ، إن وجد الأولاد فلا ميراث للإخوة ، وإن فقد الأولاد دخل الإخوة الميراث ، فأقصى من يمكن أن يرث من الميت الواحد هم أما ( الأزواج والأبوان والأولاد ) أو ( الأزواج والأبوان والإخوة ) ، ومن الممكن نقص عدد الفئات الوارثة إلى اثنتين أو إلى فئة واحدة أو لا شئ بالمرة ، والله تعالى يقدر ويدبر وهو أحكم الحاكمين

وأما ميراث البواق فهو في حالة ما إذا بقى شئ من أهل الفرائض فقد أمر الله تعالى بلسان نبيه ﷺ أن يعطى هذا الباقي كله مهما كان مقداره إلى رجل واحد من أقارب الميت قد عرفه الحديث المتواتر بأنه [ أولى رجل ذكر ] فننظر في الرجال الأحياء من أقارب الميت ، فمن كان هو الأولى

(١) المفتى ٢٠١/٦ - ٢٠٣ (٢) المفتى ٢٠١/٦ - ٢٠٣ (٣) قدر المختار ٩/ ٨٨٧

أعطيناه الباقي كله لا يشركه فيه أحد ، وذلك تطبيقاً للنص المتواتر القطعي الثبوت في صحيح البخاري ومسلم ، ولفظه [ ألحقوا الفرائض بأهلها فما أبقت الفرائض فلاولى رجل ذكر ]

وهذا النص الشريف ظاهر جداً وحاسم جداً لا يقبل أى تأويل أو تبديل وهو يقضى بثلاثة أمور حازمة من خالف أياً منها فقد زاغ عن الحق وفسق عن أمر ربه وهذه الأمور الثلاثة هى :-

١ — أن تدفع البواقي إلى الرجال ليس للنساء فيها مثقال ذرة قال النص [ أولى رجل ذكر ]

٢ — أن تدفع البواقي إلى رجل واحد ولا تقسم بين عديدين قال النص رجل ذكر ولم يقل رجال ذكور

٣ — أن يكون هذا الرجل الذى تدفع إليه البواقي هو صاحب الأولوية الأولى على الجميع كما فى كتاب الله

فإذا طبق هذا النص الفصيح الصريح كما أمر الله انتفت الضلالات العائمة التى مرجت الفقهاء مرجاً ، وعجنهم عجاً

فلا يرث البواقي أخت ولا حفيدة ولا ابنة أخ ولا ابنة عم ولا ابنة خال ولا عمة ولا جدة ، البواقي تخص الله بها الرجال فصارت على النساء حراماً ولا تقسم البواقي على عديد من الرجال ولا تقسم على خليط من النساء والرجال بدعوى التعصيب الباطلة الحمقاء

ولا تدفع البواقي لأحد من الأقارب عند وجود من هو أولى منه فى شرائع القرآن كما فصلناها فى باب الأولويات

وجميع أهل الفرائض هم مقدمون فى الأولوية على غير أهل الفرائض ، الزوج والأب والأخ مقدمون على الحفيد والجد وابن الأخ والعم وابن العم والخال وابن الخال . وهم جميعاً هنا مذكورون بأولويتهم بالترتيب ، فالزوج أولى من الأب والأب أولى من الأخ والأخ أولى من الحفيد والحفيد أولى من الجد وهكذا ، ما أبقت الفرائض يرد بأكملة على من كان موجوداً من هؤلاء الأولى فالأولى

ومعرفة الأولويات بالضبط كما بينها القرآن الكريم فى منتهى الأهمية

لأن جهلها أو تجاوزها نتيجة الحتمية مظلمة في المال ، وقد علمنا الله ورسوله أن الأموال محرمة كحرمة الدماء والأعراض في اليوم الحرام في الشهر الحرام في البلد الحرام ، الجهل بالأولويات أو العدوان على الأولويات معناه نزع المال من صاحبه الذي يستحقه في شرع الله ودفعه إلى من لا يستحقه في دين الله ، وكفى بذلك إثماً وظلماً مبيئاً

ولقد افردنا باباً للأولويات فيه تفصيل كل ذلك بالنصوص القرآنية والأدلة والبراهين من كتاب الله وسنة رسوله لا برأى فقيه ولا مذهب ولا أى إنسان كائناً من كان ، الباب السابع ( الأولويات ) فليرجع إليه

فإن لم يكن في الأحياء من أقارب الميت رجال لم ترد البواقي على النساء إذ لا نص بذلك بل النص حدد الرجال فقط تحديداً قوياً جداً لا يحتمل أى لبس أو تأويل قال النص [ فلأولى رجل ذكر ] وإن تغليظ التحديد والتعريف بهذه الصورة ليعنى بالضرورة استبعاد النساء بالكلية من ميراث البواقي ، فعند انعدام الرجال ، لا يحيص من دفع البواقي إلى بيت المال

وفي قضيه ميراث البواقي قد خاض الفقهاء في ضلالات وتشاكسوا في الاختلافات والمنازعات ، ولقد فصلنا ذلك تفصيلاً في باب ( ضلالات في المواريث — المجموعة الخامسة ) وهو الباب العاشر ، فلا نعيد ذكرها هنا ، ولكننا نبسط بعض مداخلهم إلى تلك الضلالات ، وكيف تراكت الأباطيل بعضها فوق بعض حتى خرجوا منها بشرائع خرقاء ، وآراء حمقاء ما أنزل الله بها من سلطان ، وكذلك زين لهم سوء عملهم فرأوه حسناً ، وأملى لهم الشيطان صنوفاً من البهتان والعدوان ليرديهم وليلبس عليهم دينهم فاتبعوه وكانوا خاطئين

هذا هو منزل الخروج عن الحق ، والفسق عن أمر الله ، تبنى الأباطيل إذ تراكم وتتفاقم فتخرج منها الشرائع المفتراة ، والأحكام المضالة ، وشرع ما لم يأذن به الله فيفرضون بما يفترون ، ويحسبون أنهم مهتدون في درب من دروب البهتان ، التي أفضت إلى شرائع الظلم والعدوان في مواريث البواقي ، قد بنوا أحكامهم النابيسة ، على سلسلة من الضلالات التالية :-

أولاً ، قالوا الحفيدة ترث البواقي مع الحفيد ، وهذا افك وضلال بعيد ، لا الحفيدة ترث الفرائض ولا الحفيد ، لا ذكر لهم في فرائض الميراث المسماة في القرآن المحيد ، ولقد فندنا تلك الضلالة في أبواب المواريث الباطلة ، الباب الثالث ( توريث الأجداد والأحفاد )

هذا أول الباطل في تلك السلسلة : قالوا في بنت وابنة لابن وابن ابن قالوا ما بقي من فريضة البنت فهو قسمة بين الحفيد والحفيدة للذكر مثل حظ الأنثيين وهذا خلاف شديد للنص ومناطحة صارخة لشرائع الله الحق ، النص يقول في البواقي أنها [ لأولى رجل ذكر ] وهذا حاسم في أن البواقي للرجل لا للمرأة ، وأنها لرجل واحد لا قسمة بين ذكر وأنثى ، فالحفيدة لا ترث مثقال ذرة من البواقي ، لا منفردة ولا مقترنة بحفيد ، وهي فضلا عن ذلك ليست من أهل الفرائض المسماة في القرآن ، فهي أبعد شيء عن أى نوع من أنواع المواريث

فسقط هذا الحكم الباطل من كل وجه سقوطاً ذريعاً ، وانقطعت بذلك أول حلقة من تلك السلسلة الضالة الخاطئة

ثانياً : لما لم يكن عندهم حجة ولا دليل من السنة أو القرآن ، فقد أرادوا أن يؤيدوا ذلك الحكم الباطل ، بدعوى باطلة هي دعوى الاجماع ، وهي دعوى باطلة ، وحماية فاشلة يتبرسون بها كلما أعوزهم البرهان من السنة أو القرآن

قالوا اتفق العلماء !!! على أن من ترك بنتاً وابنة لابن وابن ابن فالحكم كذا وكذا ... كما ذكرنا آنفاً

وفضلاً عن أن دعوى الاجماع في أية شرعة من الشرائع هي دعوى باطلة ، لا ثقل لها في الميزان ، بل هي رجس من عمل الشيطان ، فان الاجماع في هذه المسألة هو إجماع كاذب لا وجود له ، خالفه غير واحد من الفقهاء 1 خالفه أبو موسى الأشعري ( ٦٧٣٦ هـ ) وخالفه ابن مسعود قال بنات الإبن لمن الأضر بهن من المقاسمة أو ( م ٢٦ لها ذبوان المواريث )

السدس (المغنى ١٧٢/٦ — ١٧٣) ، ولو أن هذا كله خطأ إلا أنه مخالف لدعوى الاجماع الكاذبة

ثالثاً : رتبوا على الباطنيين السابقين باطلاً ثالثاً هو أفطع منهما وأدهى وأمر لأنه نقض لأمر الله ورسوله برأى أنفسهم ، جعلوا آراءهم التي أبدوها بالاجماع المزور أولى بالطاعة وأحق بالاحترام والالتزام من أمر الله ورسوله

قالوا ما دامت الحفيدة ترث البواقي . وما دامت الحفيدة ترث مع الحفيد ، إذا فبراث البواقي يحل للنساء وليس مقصوداً على الرجال كما في النص المتواتر في البخارى ومسلم أن البواقي [ لأولى رجل ذكر ] رجحوا ما أسموه ( إجماع العلماء ) وهو إجماع كاذب على حديث سيد الأنبياء ﷺ ، اتبعوا أهواءهم ونبذوا أمر الله ورسوله رابعاً : لما لم تكن الأباطيل الثلاثة السابقة ( توريث الحفيدة ، وإجماع العلماء الكاذب ، وإباحة ميراث البواقي للنساء ) لما لم تكن تلك الأباطيل الثلاثة المتراكبة ( بعضها فوق بعض ) كافية لازالة الحرج من نفوس الذين ما زالوا يكونون شيئاً من الخشية لله والتوقير لرسوله رغم مذهبيتهم وتعصبهم لمشايخهم ، فقد زين لهم الشيطان ضلالة رابعة لتخفف من شكوكهم وريبتهم ، فقال الذين استجابوا لغواية الشيطان ، إن حديث النبي ﷺ الذي رواه ابن عباس مدونا في البخارى ومسلم والذي لفظه [ فما ابقت الفرائض فلأولى رجل ذكر ] قالوا هذا الحديث ليس على عمومته ولكنه خاص بحالة مخصوصة هي الميت الذي ترك ( بنتاً وعماً وعمّة ) ، فما بقى من فريضة البنت فهو للعم دون العمّة<sup>(١)</sup> !! أى أن منطوق الحديث الذي يحبس ميراث البواقي على أولى رجل ذكر ، ويستبعد عنه النساء ، قالوا بكل تبجح والتواء ، وإسراف في المغالطة والاعتداء ، إن هذا الحديث خاص بالعم والعمّة أعطى العم ومنع العمّة ، وفيما عدا ذلك فهذا الحديث عاطل فترث الحفيدة وحدها أو مع الحفيد ما بقى من



فريضة البنت وترث الأخت وحدها أو مع أخ ذكر وترث النساء البواقي كما يرث الرجال ، ولان تطبيق لهذا الحديث ولا استعمال إنما كان في قضية العم والعمة فقط !!! مسخوا حديث النبي ﷺ بفرية اقترفوها ، وأنضموا شرائع الدين لآراء العلماء وأهواء المتفقهين لو استسلمنا للغضب الذي احتملنا بسبب هذا البهتان لخرجنا عن موضوع ميراث البواقي إلى عدوان المستهترين بأمر الله ورسوله ، ولكن حسبنا هذا البيان فكانت هذه هي الضلالة الرابعة في سلسلة الأباطيل التي خرجوا بها على أمر الله وأمر رسوله في ميراث البواقي ، حديث رسول الله ﷺ ليس على عمومته في جميع الحالات ولكنه خاص بالعم والعمة !!! (تالله لتستلن عما كنتم تفترون )

خامساً : كان حصر الفرية التي تعسفوا بها في تأويل الحديث ، كان حصرها على العم والعمة حصرا مخزيا يادى الحماقة والتنطع والزور فأراد المحتالون على الشرائع أن يلطفوا من وقع هذه الفرية الكثيرة فأضافوا إليها رخصتين كاذبتين قالوا الحديث خاص بالعم والعمة وبنت الأخ مع ابن الأخ وبنت العم مع ابن العم ، وفيما عدا ذلك فأباحة البواقي للرجال والنساء مطلقة لجميع الأقارب (١) قالوا فخرج بذلك الأخ والأخت لأبوين أو لأب فانهم يرثون بنص قوله تعالى ( وإن كانوا إخوة رجالا ونساء فللذكر مثل حظ الأنثيين )

أنظر إلى هذا الخلط المأفون ، والمنطق المجنون !!! هذه آية فرائض مسماة ولا علاقة لها بالبواقي هذه فرائض الإخوة إذا انفردوا بالميراث !!! هذا إما ذهول عن شرعة الكلاله التي نزلت الآية بفرائضها ( النساء ١٧٦ ) وإما خبال في الفهم وتخليط بين الآية والحديث ، الآية تنظم الفرائض ، والحديث ينظم البواقي ، فما لكم تتخبطون ؟ في الفرائض يرث الأخوان مع الأخوات بفرائض مسماة في القرآن معلومة المقدار ، أما البواقي فهي غير مسماة ولا معلومة المقدار ولا يرثها إلا الرجال ، لاحظ للنساء فيها ويرثها رجل واحد ليس

(١) قال ذلك ابن القيم ( فتح ١١/١٢ )

معه وارث آخر ، الذى شرع للنساء الميراث بالفرائض ، هو الذى منع النساء من ميراث البواقي ، كل بأمر الله ومن عند الله ﴿ قال هؤلاء القوم لا يكادون يفقهون حديثاً ﴾ <sup>(١)</sup>

إن الأعاجم ينكحون أمهاتهم وبناتهم وأخواتهم ، ويقولون شرط النكاح هو التراضى والصداق والشهود وقد فعلناه فهذا نكاح صحيح حلال ، وهؤلاء يقولون الآية ( النساء ١٧٦ ) شرعت ميراث الإخوة الذكور مع الأنثى للذكر مثل حظ الأنثيين !!! أرايتم الذين خلطوا الحلال بالحرام الآثم الظالم ، وجمعوا فى الرجس جموج الأعاجم !!!

أين المحرمات من الأمهات والبنات والأخوات ، من المحلات من المحصنات ؟ أين الفرائض التى أحلها الله لأهلها من الرجال والنساء من البواقي التى حرمها الله على النساء ، قال ﷺ [ملك المنتظمون قالها ثلاثاً]

سادساً : ثم أضافوا باطلا سادسا إلى سلسلة الأباطيل السابقة المسترأة فى شرائع البواقي ، قالوا الأخ الشقيق والأخت الشقيقة يرثان ما بقى من فريضة البنت ، هم ألبسوا تلك الضلالة ثوب الزور الذى أعلموه لتغطية كل فعل مخدور ، وباطل مأزور ، فقالوا (إجماعاً) فويل للمفتريين من الاجماع المفتري ، وقد خاب من افتري . وقد بينا أنه لا إجماع على ذلك بل هناك آخرون من الفقهاء يقولون عكس ذلك وأن الأخت لا ترث مع البنت أصلاً منهم ابن عباس وابن الزبير وأبو سليمان وابن حزم وأهل الظاهر <sup>(٢)</sup> فضلاً عن مناقضة هذه الضلالة للنصوص القرآنية والنبوية ، أفلا تسمعون ؟ ! قال تعالى ﴿ وما يستوى الأحياء ولا الأموات إن الله يسمع من يشاء وما أنت بمسمع من فى القبور إن أنت إلا نذير ﴾ <sup>(٣)</sup>

أضافوا هذه الضلالة السادسة إلى الأباطيل الخمسة السابقة فى سلسلة

(١) النساء ٧٨ (٢) راجع أقوال الفقهاء فى باب موارث الأبناء وباب موارث

الإخوة (٣) فاطر ٢٢ - ٢٣

(٤) ...

أباطيل ميراث البواقي ، أضافوها بطريق النظر أو القياس الفاسد ، قالوا فافتضى النظر ترجيح إحقاق الأخت مع الأخ بالابن مع البنت ، لا بالعم والعمة ، أى أنهم نظروا فوجدوا العمة لا ترث مع العم ، قالوا لكن وجدنا - فى شرائعهم الضالة - أن بنت الابن ترث مع ابن الابن . قالوا فرجحنا جعل معاملة الأخت مع الأخ مثل معاملة بنت الإبن مع ابن الابن فهما يرثان معا - بزعمهم - لا مثل معاملة العمة مع العم ، فلا يرثان معاً ، قالوا فحكمنا بهذا الترجيح أن الأخت ترث مع الأخ ( أى من البواقي ) !!!

وكل هذا من أوله إلى آخره خرافات وضلال باطل كل البطلان ، لا بنت الابن ترث مع ابن الإبن ، ولا الأخت ترث مع الأخ من البواقي ، ولا النساء يرثن مثقال ذرة من البواقي ، ولا حكم الفرائض المسماة مثل حكم البواقي ، ولا الشرائع نستخرج بالنظر ، إنما هى تنزيل من رب العالمين وكل شرع خرج من آراء الناس وأفكارهم وقياساتهم فهو ظلم وشرك بالله وافتراء الكذب على الله وشرع ما لم يأذن به الله ، وابتداع ما لم يكن على عهد رسول الله ، فانظروكم من حفرة من حفر الباطل ، كب على وجهه فيها كل مذهب غافل ، لا يسلم من تلك الخبائث أبداً إلا من اعتصم بالكتاب والسنة

سابعاً : رتبوا على الضلالة السادسة ( وهى أن الأخت ترث بالفرائض مع البنت ) رتبوا على ذلك ضلالة سابعة ، وهى أن المراد بكلمة ولد فى الآية ( النساء ١٧٦ ) هو الولد الذكر لا الأنثى ، فنقضوا القرآن بهذا التخريج الفاسد والفهم الخاطيء ، أنظر كيف تكونت تلك الفرية

قالوا وما دام قد ثبت أن الأخت ترث مع البنت - وهو ما ثبت قط ولكن خيالهم صورت لهم مفهومهم الفاسد إثباتاً - هذا قولكم بأفواهكم وليس هذا إثباتاً - قالوا فبناء على ذلك تكون البنت ممن لا يحجب الاخوة عن الميراث ، إذاً لا يحجب الاخوة إلا الولد الذكر ، إذاً يكون مراد الله تعالى من كلمة ولد فى الآية ( إن

امرو هلك ليس له ولد ) يكون المراد هو الولد الذكر .  
وهذا التخريج الفاسد باطل بطلاناً كلياً في كل فقرة من فقراته ،  
فالأخت لا ترث مع البنت هذا باطل مناقض للنص وهو باطل  
لابرهان عليه ، بل النص قائم على عكسه ففي حديث سعد ابن  
الربيع الذي استشهد وترك زوجة وبنتين وأخا ، قال النبي ﷺ  
[ لأخي سعد ابن الربيع ، للبنتين الثلثان ولأُمهما الثمن ولك ما بقي ]<sup>(١)</sup>  
فلم يرث الأخ هنا بفريضة الأخ لوجود البنين ولكنه ورث البواقي  
قال قول بأن البنت لا تحجب الأخت بناء على هذا الوهم الكاذب  
والفهم الفاسد هو قول خاطيء لا تقام عليه أحكام ، البنت تحجب  
الاخوة كما يحجب الولد ، والاستنتاج أن المراد بالولد هو الابن  
الذكر هو استنتاج ضال خاطيء ، بل المراد أي مولود للميت ذكر  
أو أنثى

وقالوا الأخت ورثت مع البنت ( لأن حكمهم الباطل يقول للبنت  
النصف وللأخت النصف ) لأن البنت لا تحوز كل الميراث ، ولو كان  
للميت ابن ذكر ما ورثت الأخت لأن الولد يحوز كل الميراث  
قالوا إذاً فالمقصود بالولد في الآية هو الابن الذكر لأنه هو الذي  
يحوز كل الميراث ، وهذا كله ركام من الباطل كما أسلفنا ، فكل  
ما بني على الباطل فهو باطل ، الأخت لا ترث مع البنت بتاتا ،  
لا ترث معها بفرائض ولا ترث ما فضل عنها في البواقي ، والولد  
الذكر لا يحوز كل الميراث إن كان معه ورثة آخرون كالزوج  
والأبوين ، فحيازة الذكر للميراث كله في كل الحالات هو قول  
باطل ، وما بني على الباطل فهو باطل .

والقول أن المراد من كلمة ولد في الآية هو الابن الذكر هو قول  
باطل كل البطلان<sup>(٢)</sup> لانص بذلك واللغة وآيات القرآن وأحاديث  
النبي ﷺ كلها تأييد ذلك وكلها تقول بلا استثناء أن لفظ ولد يعنى  
المولود ذكر أو أنثى (

(١) الفخر الرازى ٣٠٤/٩ - ٣٠٥ ، فتح ٤/١٢ (٢) راجع الباب العاشر

( صلاة كلاة الذكور )

أنظر كيف ردوا الآية الكريمة بآرائهم الفاسدة ! ! !

ضلاتهم القديمة التي أقاموها على حفير من البطلان . وشفا جرف من النيران والتي تقضي بتوريث الأخت مع البنت زوراً وبهتاناً . ضلاتهم هذه جعلوها أصلاً لتكذيب الآية ، وبتهريف الكلم عن مواضعه . جعلوا تلك الضلالة ( البنت ترث مع الأخت ) هي الأصل الذي لا يرد . وجعلوا حكم الآية ( أن الأخت لا ترث مع البنت ) هو الخطأ الذي يجب أن يرد ! ! ! أو على الأقل يجب أن يؤول تمشياً مع الأصل المبتدع . وهذا هو أبشع ما يكون من البطلان الذي يرد القرآن

قالوا مادام أن الأصل الذي رأينا هو صحة ميراث الأخت مع البنت ، وما دامت الآية تمنع من ذلك باعتبار البنت من ولد الميت ، ولا ميراث للإخوة مع ولد الميت ، إذاً فلا بد من تأويل الآية بأن المراد من كلمة الولد هو الابن الذكر لا البنت الأنثى ! ! !

الآية هي التي يجب أن تخضع لآراء الفقهاء ، وليس الفقهاء هم الذين يجب أن يخضعوا لتعاليم السماء ، المتقنون يجعلون هواهم تبعاً لديهم ، والغاؤون يجعلون دينهم تبعاً لهواهم ! ! ! اللهم أخبت قلوبنا لذكرك الحكيم ، واصرف عنا نزع الشياطين ، وخذ بنواصينا على صراطك المستقيم ثامناً : أضافوا ضلالة ثامنة إلى سلسلة الأباطيل في ميراث البواقي ، ضلالة يردون بها الآية الكريمة . قالوا ( أجمعوا ) على أن من ترك بنتاً وأخاً لأب ، فللبنت النصف وللأخ ما بقي ، وهذا حكم صحيح لكنه لا يدل على أن البنت لا تجب الإخوة كما يجب الابن الذكر ، الحجابة عن ميراث الفرائض لا عن ميراث البواقي ، والأخ هنا بنفس الفاظهم قد ورث البواقي ولم يرث الفرائض ، فالبنت حجبته عن ميراث الفرائض ولكنه ورث ما بقي باعتباره [ أولى رجل ذكر ] فسقط هذا الاستدلال الكالغ ، والتنطع الطافع ، قال عليه السلام [ هلك المنتطعون ] قالها ثلاثاً

فلنسردها هنا سلسلة الأباطيل . مرة أخرى بلا تفصيل ، تثبتنا للحق

ومنعاً للتضليل، ولتجتمع الصورة أمام القارىء، ليرى كيف تراكت  
الأباطيل، وتمخضت عن كل شرع وبيل

- ١ — ضلالة أن الحفيدة ترث مع الحفيد من البواقي
- ٢ — العلماء أجمعوا على ذلك
- ٣ — النساء ترث مع الرجال من البواقي
- ٤ — الحديث المتواتر [فالأولى رجل ذكر] يراد به العم والعمة
- ٥ — ابنة العم

مع ابن العم، وابنة الأخ مع ابن الأخ

- ٦ — ضلالة أن الأخ الشقيق والأخت الشقيقة يرثان مع البنت
- ٧ — ضلالة أن البنت لا تحجب الأخت عن الميراث
- ٨ — ضلالة أن الولد في الآية (ان امرؤ هلك ليس له ولد) يراد

به الابن الذكر

ونحن نضرب لهم أمثلة حاسمة تحكم بالنصوص، لا بالآراء والأهواء،  
وتقطع بأن البنت مثل الابن تحجب الاخوة عن الميراث، ميراث القرائض  
لا ميراث البواقي

مثال رقم ١ مائة تركت زوجاً وبنثاً وأختاً : للبنت النصف وللزوج  
الربع، والباقي وهو الربع رد على الزوج لأنه هو الأولى في مراتب  
الأولوية ولا شيء للأخ

مثال رقم ٢ : مائة تركت بنثاً وأباً وأختاً، للبنت النصف وللأب  
السدس والباقي وهو الثلث يرد على الأب لأنه أولى من الأخ ولا شيء للأخ  
مثال رقم ٣ : مائة تركت بنثاً وزوجاً وأباً وأختاً، للبنت النصف  
وللزوج الربع والأب السدس والباقي وهو نصف السدس يرد على الزوج  
لأنه هو الأولى من الأب ومن الأخ ولا شيء للأخ

مثال رقم ٤ : ميت ترك بنثاً وزوجة وأماً وأختاً : للبنت  
النصف وللزوجة الثمن والأم السدس وما بقى وهو سدس وربع السدس  
يعطى للأخ وحده لأنه هنا هو أولى رجل ذكر إذ لا وارث من الرجال

غيره فالبواقى كلها له ولا شىء للأخت لأن النساء لا ترث البواقى  
مثال رقم ٥ : استشهد سعد ابن الربيع وترك زوجة وبنيتين وأخا فقال  
النبي ﷺ لأخى سعد [ أعط البنتين الثلثين ولأمهما الثمن ومابقى فهو لك ] (١)  
فى كل تلك الأمثلة تحجب البنت الإخوة عن ميراث الفرائض ، فان  
كان هناك بواقى وكان الأخ هو [ أولى رجل ذكر ] فى الموجودين أخذ  
البواقى ، وإلا أخذها من هو أولى منه ، وأما الأخت فلاميراث لها البتة ،  
لا ترث بفريضة لأن البنت حجبتها ، ولا ترث من البواقى شيئا ، لأن البواقى  
للرجال فقط بالنص المتواتر

### ( تخاليط الفقهاء )

#### ١ - مسألة البنت مثل الابن تحجب الاخوة عن ميراث الفرائض

منهم من قال : البنت تحجب الإخوة عن الميراث فلا ترث معها  
الأخت ، وهذا هو الحق المطابق للنصوص  
ومنهم من قال : البنت لا تحجب الإخوة ، ولا يحجبهم إلا الابن الذكر  
وهذا حكم باطل لانص به ولا يبرهان عليه  
٢ - مسألة النساء لا ترث البواقى

منهم من قال : الأخت ترث ما فضل عن البنت ، والحفيدة ترث مع  
الحفيد ما أبقت الفرائض ، وإبنة الأخ مع ابن الأخ ترث ما أبقت الفرائض ،  
وهذا كله باطل مخالف للنص المتواتر ، البواقى للرجال دون النساء  
ومنهم من قال : البواقى للعصبة ، وزعموا أن الأخت للبنت عصبة ،  
والأخ للأب هو للأخت للأب عصبة ، وابن الأخ لبنت الأخ عصبة ،  
وكل هذا هراء باطل لانص بشىء من ذلك

#### ٣ - مسألة عدم تقسيم البواقى

منهم من قسم البواقى بين أخوين ، وهذا باطل ضد النص  
ومنهم من قسم البواقى بين أخ وزوج بالسوية ، وهذا باطل ضد النص

ومنهم من قسمها بين الأحماد والحفيدات للذكر مثل حظ الاثنتين ،  
وهذا باطل ضد النص

ومنهم من قسمها على الورثة رجالا ونساء على قدر سهامهم وهذا  
باطل ضد النص

#### ٤ - مسألة لمن تكون البواقي

منهم من قال : البواقي للعصبة ، ولانص بذلك فهو باطل بل النص على  
خلاف ذلك

ومنهم من أعطى البواقي للأخ دون الزوج ، والعكس هو الصحيح الزوج  
أولى من الأخ

ومنهم من منع أولى الأرحام من ميراث البواقي ، وهذا ضلال مركب  
جميع أقارب الميت هم أولو أرحام فمنعهم من الميراث معناه منع جميع أقارب  
الميت من الميراث وهذا حماقة ظاهرة

ومنهم من قال بتوريث أولى الأرحام البواقي ، وهذا صواب ولكنه  
غير محدد ، واحد فقط من أولى الأرحام هو الذى يرث البواقي وعرفه  
الحديث المتواتر هو [ أولى رجل ذكر ]

ومنهم من قال لا تعطى البواقي إلا لعاصب أو معتق أو عاصب معتق ،  
وهذا فضلا عن بطلانه لانعدام النص به فهو بغية غير مفهومة ، نعيم بغير علم  
ومنهم من أعطى البواقي للعممة مع الأب ، وللخاله مع الأم تقسم بينهما  
اثنائا . وقال أنه ينزل كل ذى رحم منزلة من يجر إليه . وهذا كله وراء  
من خيالات الأدمغة لا من شرائع الله ، لا نص بشيء من ذلك الضلال ،  
وبل للمفترين على الله من سوء المآل ومن الأثقال ( ليحملوا أوزارهم كاملة  
يوم القيامة ومن أوزار الذين يضلونهم بغير علم الاساء ما يوزون )<sup>(١)</sup>

#### • - مسألة رد البواقي على أهل الفرائض

منهم من قال : لا ترد البواقي على ذى سهم ولا غير ذى سهم من أولى



الأرحام ، وهذا جهل مطبق وضلال بعيد ، هل هناك قريب للميت إلا وهو من أولى رحمه ؟ ! سواء كان عصبه أو صهرا ؟ ! والبواقي ترد على الأولى ، سواء كان ذا سهم أو غير ذي سهم

ومنهم من قال : لا ترد البواقي على وارث ذي قرابة ، وهذا خيال ، هل هناك وارث غير ذي قرابة ؟ !

ومنهم من قال لا ترد البواقي على زوج ولا زوجة وهذا نحریم بالرأى الفاسد لانص بشيء من ذلك فهو باطل

ومنهم من قال : لا يجاوز بلدى فريضة فريضته ، وهذا حكم بالرأى باطل ، وفهم عن الحق غافل ، ما قال الله ولا رسوله شيئا من ذلك ، ثم إذا أخذ صاحب الفريضة فهذا بشرع الله ، وإذا أخذ البواقي فهذا أيضا بشرع الله ، لأن شرع الله جعل البواقي لأولى رجل ذكر ، فإذا كان صاحب الفريضة هو في نفس الوقت أولى رجل ذكر فقد وجبت له البواقي كما وجبت له الفريضة وكل بأمر الله

ومنهم من قال ترد البواقي على أهل الفرائض على قدر سهامهم ، وهذا حكم بالرأى باطل ، ثم هو محل حراما آخر وهو توريث البواقي للنساء وتقسيم البواقي على الورثة ( أكثر من واحد )

ومنهم من قال : لا ترد البواقي على بنت ابن مع بنت ، ولا على أخت من أب مع أخت من أبوين ، ولا جدة مع ذي سهم ، وهذا كله لغو ساقط . وألعاب في شرائع الدين ، يتفكه بها من اشترى الضلالة بالهدى والعذاب بالمغفرة ، هذه ألوان من الهزو بآيات الله وشرائعه ( تالله لتشتلن عما كنتم تفترون )

ومنهم من قال : لا يرد على ولد الأم ، ولا على الجد مع ذي سهم ، وتلك عينات أخرى من شرائع الأهواء ، وتلفيق القرناء ، وتكلفات الفقهاء لا خير فيها ولا غناء ، إن هي إلا لغو ولعب وافتراء

ومنهم من قال : البواقي لبيت المال ولا يرد على أحد فوق فريضته ، وكلا القولين باطل البواقي بالنص المتواتر هي لأولى رجل ذكر فلا تكون

ليبت المال إلا إذا انعدم الورثة من الرجال ، وتحريم البواقي على أهل  
الفرائض باطل قد فندناه

### ( تفنييد أقوال الفقهاء )

أصاب ابن عباس في قوله : من ترك بئناً وأخاً شقيقاً وأختاً شقيقة ،  
فللبنت النصف والباقي من الميراث للأخ وحده لمطابقة النصوص ، البنت  
تجب الإخوة عن الفرائض ، والبواقي لا يرث النساء منها شيئاً  
وأصاب علي وزيد ابن ثابت والجمهور في قولهم في زوج وأخ من  
الأم : للزوج النصف وللأخ السدس لكن لا معنى لتخصيص أنه أخ من  
الأم ، فلو كان أخاً شقيقاً أو كان أخاً للأب فقط فالحكم واحد في كل  
تلك الحالات بلا أدنى فرق

وأصاب ابن عباس وأهل الظاهر في قولهم في بنت وأخت للبنت  
النصف ولا شيء للأخت لمطابقة للنص البنت تجب الأخت عن الميراث  
وأصاب عثمان ابن عفان : في رده البواقي على الزوج لمطابقة النص .  
البواقي لأولى رجل ذكر والزوج هو صاحب الأولوية الأولى على جميع الورثة  
وأصاب عمر وابن مسعود والحسن وأبو ثور وأهل الظاهر : في قولهم  
في زوج وأخ للأم أن للزوج النصف وللأخ السدس لمطابقة النص وأصابوا  
في جعل البواقي لرجل واحد ، لا قسمة بين الورثة ولكنهم أخطأوا في تعيين  
الشخص إذ أعطوا الأخ البواقي والواجب إعطاؤها للزوج لأنه هو الأولى

وأخطأ النووي في قوله اجمعوا على أن الذي يبقى من الفريضة للعصبة  
هذا ضد النص الذي يقول ما أبقت الفرائض [فلأولى رجل] ولم يقل [للعصبة]  
فسقط هذا الإجماع المخالف للنص وهلك المتبعون لشرعة الإجماع المخالف  
لنص ، ولم يتبعوا شرعة الله التي جاء بها النص لأنهم بذلك عبدوا الإجماع  
من دون الله ومع ذلك فدعوى الإجماع في هذا الموطن ساقطة كاذبة فقد  
قضى فقهاء آخرون بخلاف ذلك ( بخلاف أن البواقي للعصبة ) منهم عثمان  
ابن عفان فقد جعل البواقي للزوج وما هو بعصبة ، وقضى علي ابن أبي  
طالب وزيد بن ثابت والجمهور بالبواقي قسمة بين الزوج وأخ للأم وكلاهما

ليس بعصبة ، وقضى عمر وابن مسعود والحسن والثوري وأهل الظاهر بالبواقي للأخ للأم وليس بعصبة ، وورث ابن مسعود الحالة من البواقي والحالة ليست بعصبة وغير ذلك كثير فأين الأجماع هنا يا عبيد الإجماع ؟ فلا تطلقوا ضلالة الأجماع لتسلموا من رجسها وتطهروا من عارها !

وأخطأ على وزيد ابن ثابت والجمهور في قولهم أن ما بقي من فريضة زوج وأخ للأم هو بينهما ، هذا ضد النص ، البواقي لرجل واحد ، لا تقسم بين اثنين أو أكثر .

وأخطأ ابن عباس وأهل الظاهر في قولهم في بنت وأخت أن ما بقي من الفرائض فهو للعصبة ، هذا ضد النص وسبق إثبات بطلانه .

وأخطأ ابن مسعود في قوله ترث العمة مع الأب والحالة مع الأم ، يقسم المال بينهما أثلاثا لأن نص بذلك فهو باطل ثم هو مخالف للنص بتحزيق فريضة الأب وفريضة الأم أثلاثا وهو شرع ما لم يأذن به الله وهو أكل أموال الناس بالباطل فهو منكرفظيع وضلال بعيد نعوذ بالله من تبديل كلمات الله ونبرأ إلى الله من تغيير شرائع القرآن قال ﷺ [ سحقا سحقا لمن غير بعلى ]

وأخطأ ابن حزم في قوله فما فضل عن سهم ذوى السهام وذوى الفرائض ولم يكن هناك عاصب ولا معتق ولا عاصب معتق ، ففي مصالح المسلمين لا يرد شيء من ذلك على ذى سهم ولا غير ذى سهم من ذوى الأرحام لم يوجب ذلك قرآن ولا سنة ، بل كلام ابن حزم هنا هو الذى لم يوجبه قرآن ولا سنة وهو شرع ما لم يأذن به الله وهو اقراء الكذب على الله بتحريم ما أحل الله وتحليل ما حرم الله هذا ضلال وعموض والتباس ، هذا ورم خبيث متعدد الأكياس .

أولا العاصب والمعصوب والتعصيب والعصبة ضلال بعيد ما أنزل الله به من سلطان ثانيا ما أبقت الفرائض هي بالنص المتواتر [ لأولى رجل ذكر ] وليست للأصناف التى ذكرها ثالثا لا يرد ميراث البواقي إلى بيت المال إلا إذا انعدم الرجال من أقارب الميت رابعا تحريم رد البواقي على ذى سهم هو تحريم ظالم غاشم ثم لأنه تحريم ما أحل الله وإبطال ما فرض الله وشرع

ما لم يأذن به الله خامساً قوله لم يوجب ذلك قرآن ولا سنة هو كذب صراح فقد أوجب الله ورسوله دفع البواقي إلى أولى رجل ذكر وهذا معناه بالعربي الفصيح رد هذا المال إلى ذوى السهام أو غير ذوى السهام من أولى الأرحام أيهم كان هو الأولى والله لو التزموا السنة والقرآن لوجدوا حلاوة الإيمان ولهدوا إلى صراط مستقيم .

وأخطأ زيد ابن ثابت والشافعي في الحكم بعدم رد البواقي على وارث ذى قرابة ولا زوج ولا زوجة ذى فريضة وقد أثبتنا بطلان ذلك لخالفته النصوص آنفاً .

وأخطأ ابن قدامة في قوله ترد البواقي على كل أهل الفرائض على قدر سهامهم وميراثهم ، وذلك لخالفه النصوص ، وشرع ما لم يأذن به الله .

وأخطأ ابن مسعود في قوله لا ترد البواقي على بنت ابن مع بنت ، ولا على أخت من أب مع أخت من أبوين ، ولا على جدة مع ذى سهم ، كل ذلك تحكيمات في دين الله بمحض الرأي ما أنزل الله بها من سلطان فهي باطل عريض وضلال بعيد .

وأخطأ أحمد ابن حنبل في قوله : لا يرد على ولد الأم مع الأم ، ولا على الجد مع ذى سهم ، هذا كسابقه ركام من المفتريات وشرع ما لم يأذن به الله ، كلها في النار .

وأخطأ زيد ابن ثابت ومالك والأوزاعي والشافعي : في قولهم الباقي لبيت المال ولا يرد على أحد فوق فريضة ، ما قال الله ولا رسوله شيئاً من ذلك ، إنما هو تحكم في دين الله بمحض الرأي فهو تحریم ما أحل الله وشرع ما لم يأذن به الله .

وأخطأ ابن قدامة في قوله في أخت شقيقة وأخت لأب وأخت لأم للشقيقة النصف ولكل من الأختين للأب وللأم السدس ، هذا حكم بالهوى وافك مفترى يخالف للنص الذي يقضى أنهم شركاء في الثلث بالسوية .

وأخطأ في قوله ما ينبت من الفرائض يرد عليهن على قدر سهامهن ، لنفس الأسباب .

وأخطأ أبو حنيفة في قوله الزوجان لا ترد عليهما البواقي ، حكم  
بالرأى باطل فاشل .

( حكم الشرع )

البواقي ( ما أبقت الفرائض ) تدفع إلى رجل واحد هو [ أولى رجل ذكر ]  
أهل الفرائض أولى من غير أهل الفرائض وأولويات الجميع مفصلة في باب  
الأولويات . ولا يرث النساء من البواقي شيئاً ولا تقسم البواقي على أكثر  
من واحد .

( سبب الخلاف )

الحكم في دين الله بالرأى دون النص بل وفي معارضة النص .

## ١٦ - ميراث الكافر والمرتد

أقوال الفقهاء

المذهب والمرجع	رأى المذهب وحجته والرد المختصر رمزاً صواباً خطأ
معاوية ابن أبي سفيان <sup>(١)</sup>	وبه قال مسروق وابن المسيب والنخعي : قالوا يرث أهل الكتاب ولا يرثونا ↓ حجته رأيه ، قال كما يحل النكاح فيهم ولا يحل لهم
شريح <sup>(٢)</sup>	كان يقضى بعدم التوريث بين الكافر والمسلم ، فكتب له معاوية أن المسلم يرث الكافر والكافر لا يرث المسلم ، فصار يقضى بذلك ويقول هكذا قضى أمير المؤمنين ↓ لا يرث المسلم الكافر كالنص ↑
الجمهور <sup>(٢)</sup> أبو حنيفة <sup>(٢)</sup>	لا يتوارث حربي من ذي ↓ وإن كانا حربيين ، شرط أن يكونا من دار واحدة ↓
الثوري وربيعة <sup>(٢)</sup>	الكفر ثلاث ملل : اليهودية والنصرانية وغيرهم ، فلا يرث ملة من هذه من ملة من الملتين ↓ حجبتهم

المذهب والمرجع	رأى المذهب وحجته والرد المختصر رمزا صواب خطأ
الأوزاعي <sup>(١)</sup>	حديث أخرجه النسائي لفظه ( لا يتوارث أهل ملتين ) وهو موضوع أى فريق من الكفار ملة لوحدها ، فلا يرث المجوس الوثني ، ولا اليهودي النصراني ↓ وبالع فقل ولا أهل النحل المختلفة من الملة الواحدة ، كالبغوية والملكية من النصارى ↓
ابن حزم <sup>(٢)</sup> عمر ابن عبد العزيز <sup>(٣)</sup> أبو حنيفة <sup>(٢)</sup> مالك <sup>(٢)</sup>	مواريث أهل الذمة على قسم المواريث فى القرآن ↑ مواريث أهل الذمة على فرائض الله عز وجل ↑ مواريث أهل الذمة على أحكامهم ↓ إلا أن يحتكموا إلينا ↑ مواريث أهل الذمة على أحكامهم ↓ فمن أسلم بعد القسمة فليس له إلا ما أخذ ↑
عمر بن عبد العزيز <sup>(٣)</sup>	قال أما من أسلم قبل القسمة فإن كان من أهل الكتاب فليس له إلا ما أخذ ↓ قال وإن كان من غيرهم من الكفار فله حكم الاسلام ↑ التفريق خطأ والحكم واحد فى كل الكفار ، لا يحل للمسلم أن يتحاكم إلى الطاغوت جعل ميراث النصراني فى بيت مال المسلمين وكان عبداً أعتقه فهلك ↓
عمر بن عبد العزيز <sup>(٤)</sup>	والليت والشافعى : قالوا ميراث العتيق الكافر لورثته ↑ نعم إلا من كان منهم مسلماً ، قالوا وإلا فليس له المسلم ↓ كلا لا يرث المسلم الكافر
مالك <sup>(١)</sup> مالك وأحمد والشافعى <sup>(٢)</sup>	لا يرث المسلم الكافر بولاء ↑ مال المرتد فىء للمسلمين ↓ وقال مالك إن قصد برده حرمان ورثته المسلمين فإله لورثته المسلمين ↓
أبو يوسف ومحمد <sup>٢</sup>	مال المرتد لورثته المسلمين ↓

(١) فتح ٥١/١٢ (٢) المجلد ١٠/٤٠٨-٤٠٩ (٣) الموطأ ٣٣٢ (٤) فتح ٥٣/١٢

المذهب والمرجع	رأى المذهب وحجته والرد المختصر رمزا صواب خطأ ↓
أبو حنيفة (١)	كسب المرتد قبل رده لورثته المسلمين ↓ وبعد الردة لبيت مال المسلمين ↓
عقمة (١)	مال المرتد لأهل الدين الذي انتقل إليه ↓ بل لورثته الكفار
داود (١)	مال المرتد لورثته الذين انتقل إليهم ↓
ابن حزم (٢)	المرتد مذ يرتد فكل مازفة - ربه من ماله فليبت مال المسلمين سواء رجع إلى الإسلام أو مات مرتدا أو قتل مرتدا أو بدار الحرب ↓
	وكل ما لم يظفر به من ماله حتى قتل أو مات مرتدا فلورثته من الكفار ↓ فان رجع إلى الإسلام فهو له ↓ أو لورثته من المسلمين ↓
معلوية ومعاذ (٢)	ابن جبل وإبراهيم ومسروق وإسحاق : قالوا يرث المسلم من الكافر ولا يرث الكافر المسلم ↓
علي ابن أبي طالب (٢)	قال ابن حزم صح عنه أن ميراث المرتد لورثته من المسلمين ↓
سعيد ابن المسيب (٢)	قال نرهم ولا يرثونا ↓
الثوري (٢)	قال كسب المرتد الذي كسبه قبل الردة لورثته المسلمين ↓ والذي كسبه بعد الردة لجميع المسلمين ↓
أبو حنيفة (٣)	قال مثل الثوري ↓ قال فان رجع من أرض الحرب مسلما فماله الذي حملة لأرض الحرب لجميع المسلمين
ربيعة وابن أبي (٢)	ليلى وأبو ثور والشافعي قالوا : ميراث المرتد في بيت مال المسلمين ↓
أبو سليمان (٢)	قال مال المارث إن قتل لورثته من الكفار ↓ الحكم لا يتوقف على قتله أو موته ولكن على حاله عند القتل أو الموت إن أسلم قبل الموت أو القتل فماله للمسلمين وإن بقي على رده عند القتل أو الموت فماله للكافرين

(١) فتح ١٢/٥١ (٢) المحل ١٠/٢٠٣ - ٤٠٥ (٣) المحل ١٠/١٥٠

(م ٢٧ - ديوان المواريث)

المذهب والمرجع	رأى المذهب وحجته والرد المختصر رمزاً صواباً خطأ ↓
الشافعي (١)	المرتد لا يرثه المسلم ↑ ↓ إن قتل أو مات على رده فنعم
معاذ ابن جبل (٢)	لكن إن تاب قبل قتله أو موته فماله لورثته المسلمين قالوا لمعاذ ابن جبل وهو باليمن أن يهوديا مات وترك أنا مسلما فقال إني سمعت رسول الله ﷺ يقول : [يزيد الإسلام ولا ينقص] استدلالا بذلك على مفهومه (الخاطيء) أن المسلم يرث الكافر ↓
الفخر الرازي (٣)	قال يرث المسلم الكافر ↓

### ( الرد المفصل بالنص والبرهان لا بالرأى )

النص القطعي الثبوت يقول [ لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم ] وهذا من جوامع الكلم التي بعث بها رسول الله ﷺ وهو نص حاسم في كل ما يتفرع عنه من قضايا في هذه المسألة ، والكافر هو غير المسلم ، يستوى في ذلك اليهودي والنصراني والمجوسي والوثني وغيرهم من كل ملة غير ملة الإسلام ، ويستوى في ذلك من كان من الأصل كافرا ومن كان مسلما ثم ارتد إلى الكفر من أى نوع كان ، ويستوى في ذلك الذي المقيم في دار الإسلام ، والكافر الذي في أرض الكافرين ، ويستوى في ذلك المسلم المرتد في دار الاسلام ، والمسلم المرتد في بلاد الكفار ، ويستوى في ذلك الحر والرقيق من الطرفين ( المسلم والكافر ) ، الحكم واحد في جميع تلك الحالات وأشباهاها ، المسلم لا يرث الكافر ، والكافر لا يرث المسلم مهما كانت الأسباب والأوقات والأماكن والصلوات التي فرعها الفقهاء عن تلك الأنواع المختلفة من المرتدين .

والعبرة في تحليل الميراث وتحريمه إنما هي بحال الوارث والمورث ساعة استحقاق الميراث ، وهي ساعة موت المورث ، كيف كان حال المورث ساعة موته ، وكيف كان حال الوارث ساعة موت المورث ، إن كانا في هذه اللحظة مسلمين فهما يتوارثان ، وإن كانا في هذه اللحظة كافرين



فهما يتوارثان ، وان كان المرتد ساعة موته لم يزل على الردة ولم يتب فلا يرثه ورثته المسلمون ويرثه ورثته الكافرون ، يستوى في ذلك ان كان هذا المرتد ذميا أو حربيا أو معاهداً ، ويستوى حصول كل ذلك في دار الاسلام أو دار الكفر وفي أرض الحرب ، ويستوى في ذلك ماله المكتسب قبل الردة أو بعدها ويستوى في ذلك ماله الذي في ديار الاسلام وماله الذي في أرض الكافرين ، ويستوى في ذلك المال الحاضر والغائب والمال الذي عثر عليه والذي لم يعثر عليه والمال الذي ظفر به قبل موته أو بعد موته هذه كلها تصانيف حمقاء وخيالات خرقاء صنعها الفقهاء لا نص بها ولا برهان عليها ولا خير فيها ولا ضناء بل هي إفك مفترى ، وشرع الغاوين من الورى ، وقد خاب من افترى .

وتحريم التوارث بين المسلمين والكافرين شامل لجميع المسلمين وجميع أنواع الكافرين ميراث الكافر يحرم على أفراد المسلمين كما يحرم على بيت مال المسلمين ، ليس الذي يحرم على أفراد المسلمين حلا لبيت مال المسلمين والعكس صحيح .

فالمرتد الذي مات كافرا لا يرثه أحد من المسلمين ولا بيت مال المسلمين لكن يرثه ورثته الكافرون ، أو أهل ملة الكفر التي ارتد اليها ان لم يكن له ورثة كافرون : تلقى جيفته إليهم فلا يدفن في مدافن المسلمين ، وتلقى إليهم أمواله فهي رجس لا ينال المسلمين ، وإذا كان الوارث كافرا ولكنه أسلم قبل موت قريبه المسلم فهو من ورثته ، وإذا كان الوارث كافرا وأسلم بعد موت قريبه المسلم فلا شيء له من ميراثه ، إنما استجد عليه الاسلام بعد أن صار الميراث حقا لغيره فلا ينزع المال من مالكه ليعطى لغير مستحقه ليس الاسلام بموجب نزع أموال الكافرين التي في أيديهم بغير حق (ويحق الله الحق بكلماته ولو كره المجرمون) .

العبارة هي ساعة موت المورث ، وما كان عليه حال الوارث والمورث في هذه الساعة ، لا يحالهم في الزمان الذي قبل الوفاة ، أو الزمان الذي بعدها لأن ساعة الموت هي ساعة استحقاق الميراث ، فيقسم الميراث على وفق الحالة التي كان عليها الطرفان ساعة موت المورث ، فمثلا إن كان مسلما ثم

ارتد ثم تاب قبل موته أو قبل قتله ومات مسلماً جرت المواريث بحسبانه مسلماً ، وإن كان كافراً فأسلم ثم ارتد كافراً ومات كافراً جرت المواريث بإعتباره كافراً ، ولا اعتبار لكل ما سبق ذلك من تغيرات .

ولا التفات ولا اعتبار إلى قصد المرتد من رده ، هل فعل ذلك بقصد زواج يتزوجه ، أو بقصد حرمان أناس من ميراثه أو بأى قصد آخر كيفما كان ، العبرة هى بوقوع الردة ، المهم هو ثبوت نوع الدين الذى مات عليه بصرف النظر عن الدواعى التى أدت إليه ، الدواعى القلبية غيب لا يعلمه إلا علام الغيوب جل جلاله ، لنا الظاهر ولا شأن لنا بالبواطن . لنا الظاهر نقيم الحدود عليه ونؤدى الحقوق عليه ، ونبدل بالشهادة عليه قال ﷺ [ لم أؤمر أن انقب قلوب الناس ولا أشق بطونهم ] <sup>(١)</sup> وهذا المشرك الذى قال لا إله إلا الله عندما غشيه أسامة ابن زيد والأنصارى فى سرية ( الحرقات ) فكف عنه الأنصارى وقتله أسامة بالرمح فلما بلغ ذلك النبى ﷺ قال لأسامة [ أقتله بعدما قال لا إله إلا الله ؟ قلت كان متعوذاً ، فما زال يكررها حتى تمت أنى لم أكن أسلمت قبل ذلك اليوم ] <sup>(٢)</sup> .

فلا التفات إلى قصد المرتد من رده ، ذلك غيب عنا لا يعلمه إلا علام الغيوب جل وعلا ، يثيب ويعاقب كيف يشاء وإنما كلفنا أن نحكم بما ثبت لنا من ظاهر الأمر ، والسرائر علمها وحكمها عند الله وحده . فإذا ثبتت الردة عاملناه معاملة الكافر فمن حيث المواريث لا يرثه المسلمون ، ومن حيث حد الردة يقتل ، ومن حيث النكاح تبين منه امرأته المسلمة إن كان هارباً لم يقدر عليه بعد لأقامة الحد .

فتحريم ميراث المسلم من الكافر شرع ناصح كفلق الصبح ، ثابت بالنص القطعى الثبوت ، ثابت بجوامع الكلم التى لا تقبل تأويلاً ولا تعليلاً ، لا يرده رأى أحد من الناس كائناً من كان ، ولا تشبيه فاسد من شك ظنان ، كالذى قال ( نرث الكفار ولا يرثونا كما يحل لنا نكاحهم ولا يحل لهم فينا ) أو كالذى قال سمعت رسول الله ﷺ يقول [ يزيد الإسلام ولا ينقص ] وتأول ذلك

(١) ( ١٣٥١ فح ) ، سم زكاة ١٤٤ ( ٢ ) ( ٢٢٩ فح )

بأننا نرث الكفار نأخذ أموالهم فيزيد الإسلام ولا يرثونا يأخذوا من أموالنا  
فينقص الإسلام !!!

مثل تلك الردود الضالة الخاطئة الكاذبة التي تبطل شرائع الدين بآراء  
أصحابها وأهوائهم لا تحتاج في نقضها ونبذها إلى بيان ، يكفيك مناقضتها لنصوص  
السنة والقرآن ، وحسبك من شر سماعه .

الله عز وجل يقول ﴿ وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه  
فانتهوا ﴾ <sup>(١)</sup> ورسول الله ﷺ يقول [ لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر  
المسلم ] <sup>(٢)</sup> والمتحكمون بالأهواء والمتأولون بباطل الآراء يقولون يرث  
المسلم الكافر !!! هذا يزمر لنا بأرجوزة النكاح ، وذلك يتعسف بفهم  
واهم ، ويزن الإسلام بميزان الدراهم !! فأين تقع طوامح الأهواء .  
ولوافح الآراء من أنوار السماء !!؟ أنطيع حذلقة الرؤساء وشوارد الآراء  
ونعصى سيد الأنبياء !!؟

النص القطعي الثابت في كل شرعة من شرائع الإسلام لا يردده ولا ينسخه  
إلا نص قطعي آخر تاريخه لاحق لتاريخ النص المنسوخ ، ولا يرد أبداً بخبر  
معلول أو تأويل مخبول أو رأى أحد من الناس كائناً من كان ولو اجتمع  
على ذلك أهل الأرض أجمعون .

فن نبذ النص القويم والهدى المستقيم واستخفته شوارد المفاهيم ، أو  
استدلته سطوة عظيم ، فلا تكن معها أيها المخبت لرب العالمين ، عليك نفسك  
ألزمها ناصع الحق وصريح الدين ، قال تعالى لنبيه الكريم ﴿ أفأنت تسمع  
الصم أو تهدي العمى ومن كان في ضلال مبين ﴾ <sup>(٣)</sup>

ولا يعنيننا في قليل أو كثير تغلب الكفار في مللهم المختلفة ولا كيفية  
توارثهم في نحلهم المتباينة ، إن تحاكموا إلى بعضهم البعض استرحنا من  
العناء . ولا شأن لنا بأهل البلاء ، وإن تحاكموا إلينا فليس الاحكام الشريعة  
الغراء لقوله تعالى ﴿ فاحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم عما  
جاءك من الحق لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا ﴾ <sup>(٤)</sup> ولقوله تعالى ﴿ وإن

أحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم واحذرهم أن يفتنوك عن بعض ما أنزل الله اليك (١) ولقوله تعالى ( فإن جاؤك فأحكم بينهم أو أعرض عنهم وإن تعرض عنهم فلن يضروك شيئا وإن حكمت فإحكم بينهم بالقسط إن الله يحب المقسطين ) (٢) .

ولا يرث المالك المعتقد مملوكه الذي أعتقه ، لا يرثه لولاء إذا مات هذا العتيق كافراً ، لا يقولن جاهل متنطع هذا عتقي فلي ولاؤه بأمر الله ورسوله فإن الذي أحل ولاء العتيق للمعتقد هو هو الذي حرم ميراث الكافر على المسلم ، فالحل للقائم بأمر الله يبطل بالتحريم الذي أنزل الله ، قل آمنا به كل من عند ربنا وما يذكر إلا أولوا الأبواب ، كل ما أحل الله فهو حلال إلا ما استثنى الله ، إن الله يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد له الأمر والحكم وهو الحميد المجيد .

فمثلاً في شرائع القصاص الحكم العام هو أن النفس بالنفس فاستثنى الله تعالى من ذلك أشياء منها لا يقاد الحر بالعبد ومنها لا يقاد والد بولده . ومثلاً في شرائع النكاح الحكم العام هو تحريم نكاح المشركة ، فاستثنى الله تعالى من ذلك الكتابية فقال تعالى ( والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم إذا آتيتموهن أجورهن ) (٣) . وهنا في شرائع الموارث أحل الله الولاء للمعتقد ولكنه استثنى ولاء الكافر [ لا يرث المسلم الكافر ] .

### ( تخاليف الفقهاء )

نذكر فيما يلي بعض مسائل مناقضات الفقهاء في ميراث المسلم من الكافر والعكس

#### ١ — مسألة التوارث بين المسلم والكافر

منهم من قال نرث نحن الكفار وهم لا يرثونا هكذا في مناقضة صارخة للأمر الجلي والنص القطعي الثبوت [ لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم ] ومنهم من قال لا يرث المسلم الكافر وهذا هو الحق والصواب فلما

أمره رئيسه بعكس ذلك أطاع رئيسه وعصى الله ورسوله وصار يقول هكذا قضى أمير المؤمنين ، وقد علم أنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق قال عليه السلام [ على المرء المسلم السمع والطاعة فيما أحب وما كره إلا أن يؤمر بمعصية ، فإن أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة ] <sup>(١)</sup> فويل لعباد الكبار والأخبار ، من غضب الله وعذاب النار .

ومنهم من جعل ميراث الكافرين لبيت مال المسلمين ، وهذا ضلال مبين ، أليس ما في بيت مال المسلمين هو للمسلمين ؟ فكيف يحل له ما يحرم على المسلمين ؟ ثم لانص باستثناء ذلك فهو على أصل التحريم ولانص بمعاقة المرتد بأخذ ماله والأموال محرمة إلا بحقها فبقي مال المرتد على حرمة الأصلية يدفع لمن يستحقه في شرع الله والكافرون في أرض الاسلام آمنون على أموالهم ما لم ينقضوا العهد والمرتد ليس محارباً فتصير أمواله فيثأ أو غنيمة ، فليس هناك أى وجه للاستيلاء على أموال المرتد .

ومنهم من قال مال المرتد في المسلمين وهذا باطل كما بينا آنفاً وهو غلو أحق لا يستند إلى أى نص صحيح وليس الدين بنزغ الأهواء ولا شطط الآراء ولا افكار الفقهاء .

ومنهم من قال : إذا أراد المرتد برده حرمان ورثته المسلمين ، فماله لورثته المسلمين ، لانص بشيء من ذلك فهو حكم بالرأى باطل ، من نطق بكلمة الكفر غير مكره وهو في تمام وعيه فهو في حكم الشرع كافر حلال الدم ، هذا منه اعتراف لم يبطله إكراه ولا جنون قد نقض العهد غدراً ، وشرح بالكفر صدرأ ، فهذا لإقرار صحيح فيما هو ظاهر ، صدر عن خيار حر وطيب خاطر ، والله تعالى أعلم بالسرائر .

مثل هذا حده القتل لا محالة ، لا يصل عليه ولا يدفن في مدافن المسلمين ولا يرثونه ، والتعامل بنيات المجرمين لتحريف شرائع الدين حماقة وضلال مبين ليس فقط لأننا لا نعلم خفايا القلوب ، بل حتى لو علمنا بها علم اليقين فإن ذلك لا يحل لنا تغيير شرائع الدين ، رأيت إن حلف السارق ألف يمين أنه

إنما أراد استثمار المال المسروق لمصاحبة صاحبه أكان ذلك يعفيه من إقامة الحد ؟ أ رأيت إن قالت الزانية إنها إنما تطالب البنين لأن زوجها عني أكان ذلك يدرأ عنها حد المحصنين !!؟

ثم إن التعلل بمضارة الوارثين هو أمر مستحيل في بلاد تحكم بما أنزل الله إذ لا يعقل أن يتطوع انسان بإسلام عنقه لل سيف من أجل حرمان الوارثين إذ في وسعه التصرف بأمواله أو صرفها في أي وجه حلال فيتم له ما يريد - إن كان هذا هو كل ما يريد - دون تعريض نفسه للقتل ، إن للفقهاء لحيلالات ، قد ضربوا بالشرائع في شتى المتاهات .

ومنهم من قال مال المرتد لورثته المسلمين وهذا مناقضة سافرة للنص [لا يرث المسلم الكافر] إنا لا نجد ولو عذراً واهياً قبيحاً يبرر عزوف هؤلاء عن الحق الساطع ، إن الشيطان للإنسان لعدو مفضل مبین .

ومنهم من قال كسب المرتد قبل رده هو لورثته المسلمين وبعد رده هو لبيت مال المسلمين !!! ألا يستحي المتحذلقون من هذا الهذر السخيف ؟ فضلاً عن المناقضة الصارخة للنص القطعي الثبوت بتحريم ميراث الكافرين على المسلمين فأن هذا التقسيم إلى كسب قبل الردة وكسب بعدها هو من أنواع التكلف والحذلق الفارغة التي لا تستغرب من أصحاب خرافة الدرهم البغلي والاعتسال بماء شرب منه حمار !!!

ما علمنا قط أن كسب المرتد قبل الردة أخضر وأن كسبه بعد الردة الردة أصفر ، ولا أخبرنا الله ورسوله أن هذا أقدر وذاك أظهر ، ولو تمسحنا جدلاً مع هذا المقال لحيرنا هذا السؤال ، ما ذنب بيت المال ، أن تطرح فيه أوساخ الرجال !!! لقد عانى الفقه طويلاً من سخافات المتكلمين وهزليات المصنفين وخرافات الضالين المبطلين .

هؤلاء عندما تمايلوا على مقاعدهم ، وتنحنحوا من حناجرهم ، ثم تكلفوا الكبر في النظرات ، والوقار في الثبرات ، ثم قذفونا بتلك الترهات ، قدسول لهم الغرور أنهم على قمة العلم والفهم ، يزوجون للناس فرائد التشريع والحكم ، يهبطونها في لفائف من السحر والوهم .

أما الحالمون الغافلون ما قال الله شيئاً من ذلك ولا رسوله ، أفأنتم أعلم أم الله ؟ أم ظننتم أن رب العرش العظيم كان في شرائع الدين مفرطاً أم أن رسوله الأمين كان في البسلاخ مقصراً ، فجنتم أنتم لسد الثغرة ، فرتقم ما كان فتقاً ، واتممتم ما كان نقصاً ١١٢

ما جعل الله من فرق بين كسب المرتد قبل الردة ، وكسب المرتد بعد الردة ، ولا هو أذن باغتيال أموال الفئة المرتدة ، ولا هو أفاءها في غزاة بغير قتال .

أما أمر الله تعالى ورسوله فنحن له مخبتون وبه صادعون ، وأما فيهقة المتحذلقين وتكلفات المصنفين ، فنحن لها منكرون وعنهما راغبون . ومنهم من قال مال المرتد هو لأهل الدين الذي ارتد إليه ، لا نص بذلك فهو حكم بالرأى باطل ، بل الحكم في ميراثه بما أنزل الله هو بعد الدين ثم الوصية لغير المسلمين هو لورثته الكافرين من أى ملة كانوا هبه كان يهودياً ثم أسلم ثم ارتد إلى النصرانية وله ورثة مجوس وورثة وثنيون ، فهو لهؤلاء الورثة أولاً على اختلاف كفرهم ووطنهم إلا من كان منهم عدواً محارباً ، وإن لم يكن له ورثة من الكفار ، فهو لأهل الكفر الذين ارتد إليهم إلا أن يكونوا أعداء للمسلمين بأى نوع من العداوة زيادة على عداوة الكفر كأن يكونوا محاربين أو مظاهرين للعدو المحاربين أو خائنين أو طاعنين في الدين أو غير ذلك من أنواع العداوة السافرة لأن من كان عدواً للسلام فقد أهدر الله حقوقه قال تعالى في أهل المؤمن المقتول خطأ وأهله كفار عدو للمسلمين أنهم لا دية تعطى لهم أما إن كانوا كفاراً معاهدين بينهم وبيننا ميثاق أعطيناهم دية القتل الخطأ لأنهم غير محاربين لنا قال تعالى ﴿ وإن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة إلى أهله وتخريب رقة مؤمنة ﴾ (١) أما الكفار الذين لم يقاتلونا في الدين ولم يخرجونا من ديارنا ولم يظاهروا على إخراحتنا بل كفوا أيديهم والقوا الينا السلم فما جعل الله لنا عليهم سبيلاً فهؤلاء نعطيهم ميراث المرتد الذى انحاز إليهم

(١) النساء ٩٢

ومات على ذلك دون توبة ورجوع إلى الإسلام فإن فعل صار ميراثه للمسلمين ويصلى عليه ويدفن بمدافن المسلمين بعد إقامة الحد عليه كما يفعل بالزاني المحصن ، ثم يصلى عليه .

ومنهم من استخفته ألوان أخرى من الخرافات ، فجاء بتقسيم عجيب ، ذى جذع وثلاث شعب ، لأصل له فى كتاب ولا سنة ، فهو برمته باطل لأنه شرع ما لم يأذن به الله ، ولأنه افتراء الكذب على الله جعل هذا المال ذا أصل وثلاثة فروع قال أما الأصل فهو المال الذى أكتسبه قبل الردة وأما الفروع فهي ما اكتسبه بعد الردة .

أما الأصل الذى زعم أنه كسب ما قبل الردة فلم يخبرنا ما حكمه فيه بل تركه باقياً .

وأما كسبه بعد الردة فجعله أنواعاً ثلاثة هي :

- ١ — مال ظفر به قبل موته قال هذا لبيت مال المسلمين على كل حال ، سواء رجع إلى الإسلام أو قتل أو مات مرتداً أو لحق بدار الحرب .
  - ٢ — مال لم يظفر به حتى مات أو قتل مرتداً فهذا لورثته من الكفار .
  - ٣ — مال لم يظفر به حتى رجع إلى الإسلام ، فهو له أو لورثته المسلمين .
- فنحن نستعين بالله عز وجل على الرد على هذه الخزعبلات الفارغة .
- أما فى شرع الاسلام النقي النظيف ، أما فى نصوص الدين الحنيف ، أما فى ميزان العدل والقسط المبرء من التكلف والتزييف ، فالحكم واحد ثابت فى جميع أموال المرتد ، ما أكتسبه منها قبل الردة أو بعدها ، وما ظفر به من المال قبل موته أو بعد موته ، وما عثر عليه فى أرض المسلمين أو بلاد الكافرين ، الحكم الشرعى الصحيح الذى لاحكم سواء ، هو أنه إذا مات المرتد أو قتل تائباً مسلماً ، فالمال لورثته المسلمين ، وهو حرام على الكافرين ، وإذا مات أو قتل كافراً فماله حرام على جميع المسلمين وهو لاحق بالكافرين ، وارثين أو غير وارثين ، إذا عرفنا هذا فلننظر فى خزعبلات المصنفين نفندا واحدة واحدة .

١ — ( أما الخرافة الأولى ) وهى قول قائلهم : المرتد مذبذب فكل ما



ظفر به من ماله فليت مال المسلمين ، سواء رجع إلى الإسلام أو مات مرتداً أو قتل مرتداً أو لحق بدار الحرب ، فهذا كله ركام من الأباطيل ، آخذ بعضها بخناق بعض وبرهان ذلك ما يلي :

أولاً انعدام أى نص بالتفريق بين مال المرء الذى اكتسبه حال الكفر والذى اكتسبه حال الإيمان ولا نعلم أن الذين آمنوا بعد كفر وانحازوا إلى رسول الله ﷺ أمرهم النبي ﷺ أن يلقوا بأموالهم إلى الكفار لأنها نجس ويدخلوا معه حفاة عراة ليبدؤا كسباً جديداً نظيفاً !!! لسنا معتوهين والله الحمد التفريق بين الكسب في الحالين خيال عقيم ووهم سقيم وما جاءنا مخترعه بحجة ولا دليل ولم يكلفنا الله أن نركض خلف التفانين أو نلتمس الدليل للواهمين .

ثانياً بيت مال المسلمين ليس مستودعاً لودائع الكافرين فما ظفر به من مال المرتد وهو على قيد الحياة ، لم يمت ولم يقتل ، لا يمكن التصرف فيه قبل معرفة خاتمة هذا المرتد ، هل سيموت أو يقتل كافراً مرتداً فيصير ماله للكافرين أم هل سيموت أو يقتل تائباً مسلماً فيصير ماله للمسلمين ؟! فالحكم به لبيت المال حرام قبل معرفة هذا المال ، لكن يتحفظ عليه الحاكم حتى يبت في هذا الأمر .

ثالثاً جعل ماله لبيت المال حتى ولو رجع إلى الإسلام هو حكم غلط ، فيه غفلة وشطط ، أليس إذا رجع إلى الإسلام صار في شرع الله مسلماً ؟! فهل تجدون في نصوص الدين ، أن مال المسلم محرم على ورثته المسلمين ؟! وملك مشاع لعامة المسلمين !! أنبئوني بعلم ان كنتم صادقين .

رابعاً طرح مال المرتد الذى مات أو قتل كافراً مرتداً في بيت مال المسلمين هو ضلال مبين لأن أموال الكافرين التى حرمها الله على ورثته من المسلمين هى بالتأكيد محرمة أيضاً على جميع المسلمين ، فكيف نطرحها في بيت مال المسلمين ؟!

خامساً لحق المرتد بدار الحرب ( أى بلاد الكافرين المحاربين للمسلمين ) ليس معناه بالضرورة أنه صار محارباً ، فقد يكون خائفاً هارباً وقد يكون

نادماً تائباً ولكنه فر من إقامة الحد عليه قتلاً فلا محل لنا الحكم بالظنون ،  
لاحكم في الدين إلا بيقين فمثل هذا يتحفظ الحاكم على أمواله حتى يثبت  
في أمره ولا يمكن ذلك إلا بمعرفة حاله عند موته أو قتله . فإن أيقنا أنه  
مات أو قتل مسلماً . فماله حلال لورثته المسلمين ، وإن مات أو قتل  
كافراً فماله حرام على ورثته المسلمين وحرام على بيت مال المسلمين وهو  
للكافرين وارثين أو غير وارثين إلا المحاربين منهم أو المظاهرين للمحاربين

٢ - ( الخرافة الثانية ) وهي قول قائلهم : كل ما لم يظفر به من  
ماله حتى قتل أو مات فهو لورثته من الكفار ، كانت الخرافة الأولى أن  
ما ظفر به من ماله قبل موته فهو للمسلمين ، وهذه الخرافة الثانية تقول أن  
ما ظفر به من ماله بعد موته فهو للكافرين ، ولا يحتاج مثل هذا الهراء إلى  
أى التفات فقد تعرض بالكلية عن أى منطق أو عقل فمن الإسفاف التصدى  
له بالمناقشة والتفنيد ولا ذكر لأى شيء من ذلك في الكتاب والسنة  
بكل تأكيد .

إن الذين يقولون بالفرق بين كسب المرتد قبل الردة وبعدها ربما  
يتعللون بشبهة سبب فيها مسحة من عقل ، هذا كسب مسلم وهذا كسب  
كافر - ولو أنه لا أثر لذلك في أيلولة المال إلى مستحقه شرعاً - لكن  
انقول بالفرق بين المال المقدور عليه قبل الموت وبعده الموت لا يستند إلى  
أى عقل أو فهم - لا تتحدث عن الشرع فإن الشرع ينفي كل هذا الهراء -  
المال المقدور عليه قبل الموت مثل المال المقدور عليه بعد الموت يحتمل كل  
وجه . يحتمل أن يكون كله من كسبه حال الإسلام أو يكون كله من كسبه  
بعد الردة . أو أن يكون خليطاً من هذا وذاك ، فإذا جازت كل تلك  
الاحتمالات في المقدور عليه قبل الموت والمقدور عليه بعد الموت فما معنى  
التفريق !!؟ أليس من المحزون افتراء كل ذلك على الله ورسوله !!؟

٣ - ( الخرافة الثالثة ) وهي قول قائلهم أن مال المرتد إذا رجع إلى  
الإسلام فهو له !!! أليس المرتد حده القتل لا محالة !!؟ أليس السيف  
يتعقبه ويتربقه في كل حالة !!؟ فما معنى أن ماله هو له !!؟ أندفع المال

لهالك من بنى الانسان ١٩ أم نصبه عليه مدرجا في الأكفان ؟! التوبة  
النصوح تنفع صاحبها إذا رضى بها الرحمن ، لكنها لا تدرأ الحد عن أى إنسان  
فالمرتد ان تاب قبل موته أو قبل قتله صلى عليه ودفن في مدافن المسلمين  
وورثه ورثته من المسلمين لكن إقامة الحد لا بد منها . هذا حق اليقين لو كانت  
التوبة تدرأ الحدود ما أقيم أى حد من الحدود ، القاذف والسارق والزاني  
وكل من أصاب حداً يتوب بين يدي السيف أو العتوبة ألف توبة وما هذا  
بمحرزحه من العذاب قيد شعرة .

ومنهم من قال مال المرتد الذى كسبه قبل الردة لورثته المسلمين ،  
والذى كسبه بعد الردة هو لجميع المسلمين وهذا باطل سبق أن فندناه .  
ومنهم من قال : إن رجع من أرض الحرب مسلماً ؛ فماله الذى حماه إلى  
أرض الحرب هو لجميع المسلمين !!! ولا نص بشئ من ذلك فهو باطل  
ومنهم من قال : مال المرتد إن قتل فلو رثته الكفار ، قائل هذا الكلام  
ظن أنه لا يقتل إلا المرتد المصر على الكفر وأن الذى يتوب ويرجع إلى  
الاسلام لا يقتل ، ولذلك قال أن ماله لورثته الكفار وليس ذلك ضرورياً  
في كل حالة فمن تاب قبل إقامة الحد فإنه يقتل مسلماً تائباً ويصير ماله  
لورثته من المسلمين وقد بينا أن الحدود لا تدرأ بالتوبة وإلا بطلت جميع  
الحدود في الاسلام وهذا هو عين البوار وهذا لا يقول به إلا فاجر كفار .  
ومنهم من قال المرتد لا يرثه المسلم وليس هذا ضرورياً إلا إذا أصر  
على الردة ولم يتب قبل موته أو قتله أما إن تاب فماله لورثته المسلمين .

## ٢ - مسألة التوارث بين ملل الكفار

منهم من قال لا توارث بين حربى وذمى أى أن الكافر المقيم في أرض  
الاسلام وله ذمة المسلمين . إذا مات لا يرثه قريبه الكافر الذى في أرض  
المحاربين الأعداء ، وهذا حق أموال المحاربين غنيمة للمسلمين ولا يجوز دفعها للعدو  
المحارب لتقويته على حرب الإسلام والمسلمين هذا بديهي .

ومنهم من قال : ان كانا حربيين فلا يتوارثان إلا إن كانا من دار

واحدة !!! أى أنه إن كان مثلاً أحد الكفار الحرييين فى أرض الروم قد مات له قريب كافر فى أرض الحبشة وكلاهما أرض حرب يحاربون المسلمين فلا توارث بين الكافرين ، قالوا : لكن يتوارثان أن كانا فى أرض واحدة وهذا من أدهش الخرافات التى لا يقبلها الخيال والتى لا وجود لها فى عالم الحقيقة والواقع ، كيف تمنع دولة الإسلام توارثاً بين رعايا دولتين من دول الكافرين ؟ أى سلطان لنا عليهم ؟ هل نأمر الروم أن يمنعوا ميراث أحد رعاياهم من قريب له فى أرض الحبشة أو العكس ؟ ! إنك لا تجد تلك الهزليات والخرافات إلا فى شرائع من منتجات « قهستاني » و « الحانية » و « الشرنبلالية » وما إلى ذلك من فقه الساخرين اللاعبين اللذين اتحنوا آيات الله هزوا ( ولا تحسبن الله غافلاً عما يعمل الظالمون )<sup>(١)</sup> .

ألا يذهلك التعجب من تلك الأفكار ؟ ! ومن شرائع ما وراء البحار ؟ ! واصدار الأوامر إلى الكواكب والأقمار ، الأتوارث بين مريخى وزحلى أو بين زهرى وعطاردى لأنهم ليسوا من أرض واحدة !!!

ومنهم من قال لا يتوارث يهودى من نصرانى وبالعكس ، ولا يتوارث نصرانى من مجوسى وبالعكس ، ولا يتوارث وثنى من كتابى وبالعكس وحجة أصحاب هذا الهذر والسخف حديث أخرجه النسائى ولفظه ( لا يتوارث أهل ملتين ) !!

هل نرى هذا الحديث المكذوب الموضوع صفة الحماسة والمجون عن قائل هذا الكلام ؟ !! ، إن اتباع المكذوب من الأحاديث والمعلول من الأخبار هو من أكبر آفات الفقهاء ، يتهافون على كل خرافة مردولة وكل فرية معلولة يقطعون منها ثياباً من نار ، ويفصلون منها شرائع الخزى والبوار ، فتراهم يتدافعون اليها ويتواثبون عليها مهما أخذت بحجزهم عن الوقوع فى النار ، فإنهم يفتحون فيها بعناد وإصرار ( أفمن حق عليه كلمة العذاب أفأنت تنقذ من فى النار )<sup>(٢)</sup>

ومنهم من قسم الملة الواحدة إلى نحل شتى ، ثم حرم التوارث بين

النحل المختلفة للملة الواحدة فحرموا التوارث بين اليعقوبية والملكية والنسطورية من نحل النصرانية وفي وقتنا هذا نجد الكاثوليكية والمارونية والأرثوذكسية والبروتستانتية والمرقسية من نحل النصرانية ، وتجد في الملة اليهودية كذلك. عديداً من النحل ، ولا نسل عما في المسلمين من نحل ومذاهب ، قد غطوا في الخلاف والشقاق والعذاب الواصب ، ولقد سمعنا من بعض غلاة المتذهبيين تحريم الزواج بين المذاهب المختلفة للملة الواحدة ، وتحريم صلاة هؤلاء بأمامة هؤلاء (وكان الشيطان للإنسان خذولاً) <sup>(١)</sup> فالمتكلفون المتحذلقون قد حرموا التوارث بين النحل المختلفة للملة الواحدة فضلاً عن منع التوارث بين شتى الملل !!! إذا امتلأ الجو بالهباء حجب عن الناس الضياء وأوقعهم في الشر والبلاء .

ومنهم من قال مواريث أهل الذمة على مواريث القرآن وهذا هو الحق والصواب إن احتكموا البنا وإلا فإن تراضوا فيما بينهم على أمر مواريثهم فلا دخل لنا بهم ،

ومنهم من قال : مواريثهم على أحكامهم ؛ وهذا قول غامض وسقيم ذليل لأنه إن كان معناه أنهم أن تحاكموا فيما بينهم كانت مواريثهم على وفق أحكامهم فهذا فضول قبيح لا نحن نلزمهم بأمر معين في تعاملهم فيما بينهم ولا هم يسمحون لنا أن نحشر أنوفنا في دخائلهم ولا يليق بنا أن نفعل ذلك .

وان كان معناه أنهم ان تحاكموا إلينا حكمنا بينهم على وفق شرائعهم. فهذا عين الحسة والصغار والباطل والضلال إذ نقبل أن نكون أداة تنفيذ لشرائعهم الكافرة وعمالا عند أحبارهم نأتمر بأمرهم ونخضع للناس لشرائعهم . وهذا معصية واضحة لأمر الله تعالى الذي يأمرنا أن نحكم بينهم بما أنزل الله .

### ٣ - مسألة ميراث الكافر إذا أسلم

قال بعض الفقهاء إن الوارث الكافر إذا أسلم قبل القسمة فله وجهان :

(١) الفرقان ٢٩

الأول : أنه إذا كان من أهل الكتاب فليس له إلا ما أخذ

الثاني : أنه إذا كان من غير أهل الكتاب من الكفار فله حكم الإسلام

وهذا كله باطل وضلال وظلم وشرك وافتراء الكذب على الله وذلك

للسباب الآتية :

١ - لا نص بشيء من ذلك وإنما هي خيالات من أوهام المبطلين فهي باطلة جزماً وقطعاً لأنه لا تشريع إلا بنص من عند الله وكل شرع لم يأذن به الله فهو ظلم وشرك وافتراء الكذب على الله ، هو وبال على المفتري ونجبال للمقتدى .

٢ - لا نص بالتفريق بين كافر من أهل الكتاب وكافر من غير أهل الكتاب عند الحكم بينهم في المواريث فهذا مزيد من الضلال ضلال في أصل الحكم ثم ضلال في التفريق بين حكم وحكم ،

٣ - إقامة ساعة القسمة فاصلاً بين حكم وحكم هو نجبال ثالث ما أنزل الله به من سلطان ، ساعة القسمة نفسها لا تكسب حقاً لفاقدته ، ولا تبطل حقاً لعاقدته .

٤ - الحكم في منازعات الناس ( والمواريث واحداً منها ) على ثلاثة أوجه :

( أ ) الحكم بين المسلمين هو حتماً بكتاب الله وسنة رسوله

( ب ) الحكم بين مسلم وكافر هو حتماً بكتاب الله وسنة رسوله لأن أحد طرفي النزاع مسلم .

( ج ) الحكم بين الكافرين إن تحاكموا اليينا ورضى الإمام المسلم أن يحكم بينهم

فكتاب الله حتماً وإذا لم يرض الإمام أن يحكم بينهم ردهم فيصالحون على ما

شاؤا أو يتقاضون حيث شاؤا لقوله تعالى ﴿ فإن جازك فاحكم بينهم أو أعرض

عنهم وإن تعرض عنهم فلن يضروك شيئاً وإن حكمت فاحكم بينهم بالقسط

إن الله يحب المقسطين ﴾ <sup>(١)</sup> .

٥ — ليست العبرة بساعة القسمة إنما العبرة بحال المتنازعين في الميراث ساعة موت المورث ولا التفات إلى ما تغير من أحوالهم بعد هذه الساعة وذلك على النحو التالي :

( أ ) إذا كان المورث ساعة موته مسلماً وكان أحد الورثة مسلماً فالحكم حتماً على كتاب الله وسنة رسوله ولا ميراث لسائر الورثة الكافرين من الميت المسلم ( ب ) إذا كان المورث ساعة موته كافراً فلا ميراث لورثته المسلمين وميراثه للكافرين .

( ح ) إذا كان المورث ساعة موته مسلماً وأسلم أحد ورثته الكافرين قبل موته فله الميراث على شرائع الإسلام أما إذا أسلم بعد موت المورث فلا شيء له ، لأنه ساعة موت المورث كان كافراً والكافر لا يرث المسلم حتى ولو كانت القسمة مؤجلة ولم تقع إلا بعد إسلامه لأنه ساعة موت المورث لم يكن يستحق ميراثاً فحدث الإسلام له لا يغير الحقوق السابقة ، فالعبرة إذاً هي بساعة موت المورث لأنها هي اللحظة التي تستحق فيها المواريث ، عندما يموت المورث فقد انعقد لكل وارث نصيبه الذي كتبه الله له فلا يتغير بتأخير ساعة القسمة مهما طال ذلك التأخير ومهما وقع بعدها من تغير في حال الورثة ، من أسلم بعد كفر فلا يكسبه إسلامه شيئاً من الميراث الذي أبرم ، ومن كفر بعد إسلامه فهو على ميراثه الذي استحقه حال كونه مسلماً .

٦ — قولهم أن الوارث الكافر إذا أسلم قبل القسمة وكان كتابياً فليس له إلا ما أخذ وإن كان غير كتابي ( مجوسى أو وثنى أو بوذى . . . ) فله حكم الإسلام ، هو قلب الأوضاع ، إذ جعل لغير أهل الكتاب مزية على أهل الكتاب . ومعلوم أن المشركين أحط حالاً من الكفار الكتابيين ، ولكن الله تعالى لم يفرق بينهم في الميراث فإذا احتكم إلينا الكفار من أية ملة كانوا يهوداً أو نصارى أو مجوساً أو وثنيين ، ورثناهم على كتاب الله وسنة رسوله دون أى تفريق من أجل الملة التى هم عليها .

( م ٢٨ — ديوان المواريث )

#### ٤ — مسألة ميراث الولاء

ميراث الولاء له باب مستقل بنفسه ، فيه تفصيل كل ما يتعلق بميراث الولاء ، ولكننا نذكر هنا ما يتعلق منه بميراث الكافر والمرند ، ذلك أن العتيق للذي أوجب الله ولأه له من أعنته ، قد يكون كافراً يُعتق كافراً ، ثم يموت كافراً فلا يرثه سيده المسلم بحق الولاء ، ضاع هذا الحق بسبب الكفر لأن المسلم لا يرث الكافر .

ولكن الفقهاء أخطأوا في هذه المسألة فضلوا عن الصواب ، إذ قالوا ميراث العتيق النصراني في بيت المال ، وهذا حكم ظاهر البطلان ، ليس فقط لانعدام النص بذلك بل أيضاً لأن ميراث الولاء الذي حرم على المالك ( المعتق ) المسلم فمن باب أولى يحرم على بيت مال المسلمين .

#### ( تفنيد اقوال الفقهاء )

أصاب الجمهور في قولهم لا يرث المسلم الكافر كالنص .

وأصاب عمر ابن عبد العزيز في قوله مواريث أهل الذمة على فرائض

الله عز وجل لمطابقة النص .

وأصاب أبو حنيفة في قوله مواريث أهل الذمة على فرائض الله إذا

تحاكموا إلينا لمطابقة النصوص .

وأصاب مالك في قوله أن الوارث الكافر إذا أسلم بعد القسمة فليس

له إلا ما أخذ ، ليس لأن القسمة هي الفاصلة بل لأن إسلامه وقع بعد

موت المورث ، وساعة موت المورث هي الفيصل ، هي التي تنعقد فيها

حقوق الورثة ، لا تتغير الحقوق بعدها ولو تأخرت القسمة سنين .

وأصاب عمر ابن عبد العزيز والليث والشافعي في حكمهم أن ميراث

العتيق الكافر لورثته ( أي الكافرين ) .

وأصاب مالك في قوله لا يرث المسلم الكافر بولاء لمطابقة النص .

وأصاب ابن حزم في قوله إذا رجع المرتد إلى الإسلام فماله لورثته

المسلمين إذ قد زال المانع الذي كان يمنعهم من ميراثه بسبب كفره ، أما هو

فيقتل حداً .



وأخطأ معاوية ابن أبي سفيان في قوله نرث الكفار ولا يرثونا لمخالفة النص  
وأخطأ عمر ابن عبد العزيز والليث والشافعي في قولهم « ميراث العتيق  
الكافر إن لم يكن له قرابة فلسيده المسلم لمعارضه النص [لا يرث المسلم الكافر] ،  
وأخطأ شريح في طاعته معاوية في تلك المعصية إذ صار يقضى بتوريث  
المسلم من الكافر بعد أن كان يحرمه ، فعل ذلك إذعاناً لأمر معاوية الضال  
الخاطيء وصار يقول هكذا قضى أمير المؤمنين ، أخطأ في معصية أمر الله  
وأخطأ في القضاء بالباطل ولا طاعة لمخلوق في معصية الخالق أتخشى الناس  
فإن الله أحق أن تخشاه .

وأخطأ أبو حنيفة في قوله لا يتوارث حربى من ذمى لانعدام النص  
بذلك فضلاً عن أن هذا يضيع على الحاكم المسلم حقه في أخذ مال الكافر  
المحارب غنيمة حرب .

وأخطأ الثوري وربيعه في قولهما لا يرث الكافر كافراً آخر من ملة  
أخرى ، لانص بهذا القول فهو باطل ، والحديث الذى احتج به موضوع  
فاسد أخرجه النسائي ولفظه : - ( لا توارث بين أهل مملتين ) ويل للذين  
يكذبون على رسول الله ﷺ وهم يعلمون

وأخطأ الأوزاعي في حكمه بمنع التوارث بين النحل المختلفة للملة  
الواحدة من الكفر ، هذا حكم فاسد بالآراء لانص به فهو باطل

وأخطأ أبو حنيفة ومالك في قولهما ميراث أهل الذمة على أحكامهم لأن  
هذا معناه أننا نأمرهم بذلك ، ولا ينبغي لمسلم أن يأمر أحداً بالحكم بغير ما  
أنزل الله ، أنامر الناس بالمعصية ١٩

وأخطأ مالك في قوله الوارث للكافر إذا أسلم قبل القسمة إن كان من  
أهل الكتاب ليس له إلا ما أخذ ، وإن من غيرهم من الكفار فله حكم  
الإسلام ، لانص بهذا التفريق في المعاملة فهو باطل ، والذى أسلم قبل  
القسمة وقبل موت المورث فليس له شيء بالمسرة لأن المسلم لا يرث  
الكافر ، والذى أسلم قبل القسمة ولكن بعد موت المورث له ميراث  
الكافرين بعضهم من بعض لأنه ورث حال كونه كافراً واستجد له الإسلام

بعد ذلك فلا يغير الإسلام الحقوق السابقة لكن ماملكه وهو كافر لا ينزع منه إذا أسلم

وأخطأ الشافعي وأحمد ومالك في قولهم مال المرتد فيء للمسلمين ، هذا تصور خاطيء لانص به فهو باطل ، والفيء هو غنيمة المسلم في الحرب من العدو الذي استسلم وكف عن القتال . والمرتد ليس عدوا محارباً ، فهذا تخليط فاسد ، بل ميراثه لورثته المسلمين إن رجع مسلماً أو لورثته الكافرين إن قتل أو مات كافراً

وأخطأ مالك في قوله المسلم المرتد إن قصد برده حرمان ورثته المسلمين فماله لورثته المسلمين ، وهذا حكم بالرأى فاسد ومضاد للنص فهو باطل قد ارتد كافراً فلا يحل ميراثه للمسلمين ، ولا حكم بخفايا النيات بل بظاهر الحال ، الغيب لا يعلمه إلا الله ، وقد بينا في الرد المفصل أن هذا القول هو خيال كاذب لاحقيقة له في بلاد الإسلام فليراجع الرد المفصل

وأخطأ أبو يوسف ومحمد في قولهما : مال المرتد لورثته المسلمين . هذه مناقضة سافرة للنص القطعي الثبوت [ لا يرث المسلم الكافر ] فهو باطل وأخطأ أبو حنيفة في قوله كسب المرتد قبل ودته لورثته من المسلمين . وبعد رده لبيت مال المسلمين ، هذا إفك مبين ، قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين ، بل جميع ماله حرام على المسلمين وعلى بيت مال المسلمين ، وهذا التفريق بين كسبه قبل الردة وكسبه بعد الردة هو من قبائح المتفانين ، قد طفح الفقه بخيالات المصنفين

وأخطأ علقمة في قوله مال المرتد لأهل الدين الذي أنتقل إليه ، لانص بشيء من ذلك فهو باطل ، بل لورثته الكافرين ولو كانوا من دين آخر ، نقضى لهم بذلك إن تحاكموا إلينا ، فإن لم يكن له ورثة وتحاكم إلينا أهل الكافرين ( الكفر القديم والكفر الجديد ) قضينا بينهما بالقسط على مقتضى الدعاوى والبيئات لمن ثبت أنه مات على دينهم ما لم يكونوا عدواً للإسلام

وأخطأ داود في قوله : ميراث المرتد لورثته من أهل الدين الذي ارتد

إليه ، هذا تخليط باطل والرد كسابقه

وأخطأ ابن حزم في قوله ، مال المرتد مذ يرتد ، فكل ما ظفر به من ماله فليبت مال المسلمين سواء رجع إلى الإسلام أو مات مرتداً أو قتل مرتداً أو لحق بدار الحرب ، وكل ما لم يظفر به من ماله حتى قتل أو مات مرتداً فلورثته من الكفار ، فإن رجع إلى الإسلام فهو لورثته من المسلمين هذا كلام باطل ومتناقض في نفس الوقت ، هو باطل لانعدام النص بأخذ مال المرتد بل هو لورثته الكافرين ، وهو متناقض لأنه في أول الكلام يقول ماله لبيت المال ولو رجع إلى الإسلام ، وقد فندنا ذلك في الرد المفصل فليراجع وأخطأ معاوية ومعاذ ابن جبل وإبراهيم ومسررق واسحاق وسعيد

ابن المسيب في قولهم يرث المسلم من الكافر ولا يرث الكافر من المسلم لمناقضة النص الصريح القطعي الثبوت ، فهو باطل بطلانا كلياً ، وهو افتراء الكذب على الله بتحليل ما حرم الله

وأخطأ الثوري وأبو حنيفة في قولهما : مال المرتد الذي كسبه قبل الردة لورثته المسلمين والذي كسبه بعد الردة لجميع المسلمين ، هذه تفانين بالرأى ضالة فاسدة لانص بها فهي شرائع آثمة مضلة وقد فندنا حماقة تلك الآراء وفسادها وبطلانها في الرد المفصل

وأخطأ أبو حنيفة في قوله : فإن رجع من أرض الحرب مسلماً فماله لذي حملة لأرض الحرب لجميع المسلمين ، هذه كلها آراء فاسدة ولانص بها فهي باطلة جملة وتفصيلاً مادام قد رجع عن رده وعاد مسلماً فماله لورثته المسلمين لا لبيت مال المسلمين أما إن مات مرتداً فهو لورثته الكافرين وأخطأ ربيعة وابن أبي ليلى وأبو ثور والشافعي في قولهم : ميراث المرتد في بيت مال المسلمين ، الرد كسابقه

وأخطأ أبو سليمان في قوله مال المرتد إن قتل فلورثته الكفار ، بل الصواب هو أنه إن تاب وقتل مسلماً فماله لورثته المسلمين أما إن قتل كافراً فماله لورثته الكفار

وأصاب الشافعي في قوله : المرتد لا يرثه المسلم أي إن مات أو قتل على رده ، أما إن تاب وعاد مسلماً فسواء مات أو قتل حداً فماله لورثته المسلمين

وأخطأ معاذ ابن جبل في توريث المسلم من أخيه اليهودي بدعوى أنه  
سمع رسول الله ﷺ يقول : [يزيد الإسلام ولا ينقص] فتأول الزيادة  
أنها في المال ثم استنبط من ذلك حل ميراث الكافر لكي تحصل تلك الزيادة  
وهذه كلها أخطاء وتأويلات فاسدة ومناقضة للنص الصريح الصحيح  
القطعي الثبوت ، فهذا حكم خاطيء ، وشرع باطل فاسد بكل تأكيد  
وأخطأ الفخر الرازي في قوله : يرث المسلم الكافر ، هذا ضد النص  
وقد أثبتنا بطلانه مراراً

### ( حكم الشرع )

لا يرث المسلم الكافر من أية ملة كانت ، ولا يرث المرتد ان مات أو  
قتل وهو على رده ، ولا يرث الكافر أى مسلم ، والمعول في إثبات ذلك  
أو نفيه ، هو على حال كل من الوارث أو المورث ساعة موت المورث ، لأنها هي الساعة  
التي تنعقد فيها حقوق الورثة ولا تتبدل بعد ذلك مهما تغير حال الورثة  
فإن مات المرتد أو قتل وهو على رده ورثته ورثته الكافرون ولا يرثه  
المسلمون ، فمن أسلم من ورثة المرتد بعد موت المرتد فله ما أخذ من  
الميراث لأنه أخذه وهو كافر ، أما إن مات المرتد بعد ما تاب ورثته  
المسلمون ولم يرثه الكافرون ، ومن أسلم من الورثة بعد موت المرتد التائب  
فلا شيء له لأنه أسلم بعد ما صارت الحقوق إلى أربابها ، وكان ساعة موت  
المورث كافراً لا يستحق ميراثاً من المسلم ، والمعتق المسلم لا يرث عبده الذي  
أعتقه ومات كافراً ، لا يرثه مولاة

### ( سبب الخلاف )

الحكم في دين الله بالرأى دون النص بل وفي معارضة النص ، وكذلك  
التأويلات الفاسدة والأحاديث المكذوبة

★ ★ ★

# ١٧ - مواريث المجوس

( أقوال الفقهاء )

المذهب والمرجع	رأى المذهب وحجته والرد المختصر رمزاً صواباً خطأ
الشافعي <sup>(١)</sup>	قال في المجوسى يتزوج أمه أو أخته أو ابنته فيستولدها فيكون أولاده إخوته من أمه أو أولاد أخته أو أحفاده من ابنته وتكون الأم جدة لأبنائها منه أو تكون عمه أو تكون أختاً لأولادها منه ، قال فعند التورث من هذه الاختلاطات قال الشافعي نظرنا إلى أعظم السبب فورثناها به وألغينا الآخر ، قال وأعظمها أثبتها بكل حال ، فإذا كانت أما أختا ورثناها بأنها أم ، لأن الأم قد تثبت في كل حال والأخت قد تزول ↓
بعض الناس <sup>(١)</sup>	قالوا نورثها من الوجهين معاً ، أى تأخذ المرأة ميراث زوجة وميراث أم معاً ، أو زوجة وأخت معاً ، أو زوجة وبنت معاً ، لأنها جمعت الصفتين معاً ↓
ابن قدامة <sup>(٢)</sup>	حكى القولين السابقين ، قال من الناس من يقول كذا ومنهم من يقول كذا ، دون اثبات أو نفي لأى من القولين ، ولم يجعل لنفسه قولاً آخر ، ولا أدلى بحجة ولا برهان
محنون <sup>(٢)</sup>	حكى عن مالك أن الوارثة إذا كانت أما وأختاً في نفس الوقت فإنها تحجب بأخوة نفسها ↓ قالوا والصحيح عن مالك أنها لا تحجب ↑ لا يحجب إلا الأبناء
بعض الناس <sup>(٢)</sup>	قالوا نورث الزوجة بأقوى القرابتين ↓ والجدودة أقوى من الأخوة ↓

المذهب والمرجع	رأى المذهب وحجته والرد المختصر رمزاً صواباً خطأ ↓
بعض الناس <sup>(١)</sup>	قالوا نورث الزوجة بأقوى القرابتين ↓ والأخوة أقوى من الجدودة ↑
بعض الناس <sup>(١)</sup>	من كانت بنتاً وزوجة ترث بالبنوة ولا ترث بالزوجة ↓
بعض الناس <sup>(١)</sup>	يجوز التوريث بقرابتين معاً أحدهما فرض والأخرى تعصيب ، ولا يجوز التوريث بقرابتين ( فرضين ) ↓

### ( الرد المفصل بالنص والبرهان لا بالرأى )

المجوس ينكحون المحرمات ، ينكح الرجل أمه وأخته وابنته . فهنا النكاح الحيواني تختلط الأنساب ، فتكون أخت الرجل هي أمه ، وتكون ابنته هي أخته ، وما شاكل ذلك من الأخلاط الفاسدة ، فإذا احتكموا إلينا في موارثهم ، فرأينا للوارث منهم أكثر من قرابة واحدة من القرابات ذات الفرائض الشرعية المسماة في القرآن الكريم ، بسبب تلك الأنكحة المحرمة ، بينما أى وارث في الوضع الشرعى الصحيح المترتب على الأنكحة غير المحرمة ، ليس له إلا قرابة واحدة بالميت المورث ، قرابة ذات فريضة مسماة من فرائض الموارث ، عمدنا إلى مسمى الله لتلك الفرائض فأعطينا كل قرابة فريضتها ، لا نعطي إلا كما أمر الله ، ولا نمنع ما فرض الله لأية قرابة ، نحكم بما أنزل الله ، ولا نحكم قط برأى أنفسنا

ولقد تكلم الفقهاء عن إمكان حصول قرابتين بالميت المورث ، من القرابات ذات الفرائض المسماة ، وكأنهم لم يفطنوا إلى إمكان حصول أكثر من تلك القرابات ذات الفرائض بين الوارث والمورث بذلك الاختلاط البهيمى الفاجر ، فنحن نضرب لهم من الأمثلة ما يوضح ذلك :-

فمثلاً مجوسى تزوج أمه فاستولدها ثم طلقها وتزوج بعدها ابنته منها التى هي في نفس الوقت أخت له من أمه ثم مات ، كانت هذه الزوجة للثانية ذات ثلاثة قرابات بالميت كل قرابة منها لها فريضة ميراث ، إذ هي

زوجته وهي في نفس الوقت ابنته وأخته من الأم  
 فإذا احتكم إلينا هؤلاء المحبوس في مواريتهم ، كان علينا أن نحكم بينهم  
 بما أنزل الله من شرائع المواريث الحقة ، دون أدنى التفات إلى فساد  
 أنكحتهم أو منشأ قرابتهم ، فهذا أمر يخصهم وحدهم ولا يعنيننا ، ولم  
 يكلفنا الله تعالى أن نجبرهم على أنكحة الإسلام الزكية الطاهرة ، أو أن نمنعهم  
 من أنكحة الرجس والدنس الفاجرة ، كما لم يكلفنا أن نجبرهم على اعتناق  
 دين الإسلام ، أو أن نمنعهم من مزاوله الشرك والكفر في معابدهم ودورهم  
 أو أن نمنعهم في بيوتهم ومساكنهم من أكل الميتة ولحم الخنزير وشرب  
 الخمر وتداولها وتبائعها فيما بينهم ، أو أن نمنعهم من إجراء طقوس  
 زواجهم ، أو تقسيم مواريتهم على وفق ملتهم الخاسرة ، طالما تراضوا على  
 ذلك فيما بينهم ولم يحتكموا إلينا فيه

لكن إن تنازعوا فيما بينهم فتحاكموا إلينا في مواريتهم ، وجب علينا  
 الحكم بينهم - فيما تحاكموا فيه فقط دون تجاوزه إلى أصل شرائعهم أو  
 منشأ قراباتهم - وجب علينا أن نحكم بينهم في ذلك بما أنزل الله من شرائع  
 الإسلام الخفيف

فإذا جاءنا كما في المثل السابق جماعة من الورثة ، يحتكمون إلينا في  
 مواريتهم من مورثهم الذي مات ، وكانت هذه الجماعة مكرنة من (١) امرأة  
 هي زوجة الميت وهي في نفس الوقت ابنته وأخته ، ومن (٢) امرأة هي  
 أمه وهي مطلقة ومن (٣) امرأة هي ابنته وهي أخته ، ومن (٤) رجل  
 هو أخوه لأمه ( من رجل آخر قبل أبيه ) قضينا بينهم بالآتي : -

أولاً : للمرأة الأولى التي هي زوجته وابنته وأخته : الثمن لزوجيتها  
 ( لأن له ولد ) ثم لها الثلث ببنوتها ( لأن له ابنتين فلها الثلثان  
 لكل واحدة منهما الثلث ) ولا شيء لهما باخوتهما لأن الميت له ولد ،  
 والولد يحجب الإخوة عن الميراث ، فيكون مجموع ما لهذه المرأة  
 من الميراث هو  $\frac{1}{2} + \frac{1}{3} = \frac{5}{6}$  من رأس المال

ثانياً : للمرأة الثانية التي هي أمه ثم امرأته ثم مطلقة ، لها السدس  $\frac{1}{6}$

بالأمومة ( لأن له ولد ) أى لها  $\frac{1}{4}$  من رأس المال

ثالثاً : للمرأة الثالثة التى هى إبنته وأخته ، لها الثلث بالبنوة ( لأنها أختان فلهما الثلثان ) ، ولا شئ لهما بالأخوة ( لأن الميت له ولد ) فيصير نصيبها  $\frac{1}{4}$  من رأس المال

رابعاً : الرجل الذى هو أخوه لأمه له مابقى من الفرائض ، ليس له ميراث بفريضة الإخوة لأن الميت له ولد ، فلا مدخل للإخوة فى الميراث بفرائضهم ، ولكن يرث البواقي باعتباره [ أولى رجل ذكر ] والباقي فى هذا الميراث بعد فرائض أهل الفرائض هو  $\frac{1}{4}$  ( ربع السدس )

هذه هى قسمة الميراث بينهم بشرائع الإسلام ، لا شأن لنا بما كان من انكحتهم الفاسدة ، إنما نحكم لهم بالفرائض التى جعلها الله تعالى لكل قرابة مسماة

أما الذين قالوا لا نورث أحداً من الورثة إلا بقرابة واحدة هى أقوى القرابتين ، أو الذين قالوا نورث كل وارث بمجموع القرابتين مطلقاً ، وغفلوا عن إمكان اجتماع أكثر من قرابتين كما فى المثل الذى أسلفنا أو الذين قالوا نورث بقرابتين احدهما فرض والأخرى بالتعصيب ، ولا نورث بقرابتين فرضين ، أو الذين قالوا لا يرث المرأة بالزوجية الفاسدة فى أنكحة المحوس وأيدوا قولهم بزعم الأجماع المفقري إذ قالوا ( لا يرث بزوجة فى قولهم جميعاً ) ، فكل هؤلاء قد حكموا بالرأى المحض لانص بشئ مما يقولون ولا برهان لهم به ، فهذه كلها أحكام بالرأى لا اعتبار لها إنما نحكم فى الميراث لافى الأنكحة ، إنما نحكم بينهم بما أنزل الله فيما تحاكموا إلينا فيه لا فيما لم يتحاكموا فيه ، ولو تحاكموا إلينا فى الأنكحة لقلنا لهم فاسدة لا تصلح ولحكمنا لهم بفسخها ، ولو تحاكموا إلينا فى أطعمتهم وأشربهم لحكمنا لهم بتحريم الميتة والخمر ولحم الخنزير ولو تحاكموا إلينا فى عباداتهم لحكمنا لهم ببطلان عبادة النار والأوثان وغيرها ، إنما لانحكم لهم إلا فيما تحاكموا إلينا فيه ، ولقد كلف الله تعالى أيدينا عنهم فى كل تلك



الموبقات ولو شاء الله لأمرنا أن نجبرهم على ذلك جبراً ، ونأطروهم على الحق أطراً ، ولكنه تعالى - وهو أحكم الحاكمين - لم يأمرنا بذلك ، ولقد أخذ النبي ﷺ الجزية من مجوس هجر وتركهم على دينهم لما دخلوا في ذمة المسلمين لم يجبرهم على شيء

فنقول لهؤلاء المتزمتين بغير حق والمفترين على الله أحكاماً باطلة برأى أنفسهم نقول لهم ، أين النص بتحريم التوريث بقراءة دون أخرى !!؟ أين النص بالتوريث بأقوى القراءتين !!؟ أين النص بمنع توريث المرأة بزوجيتها في الملل غير المسلمة !!؟

الحكم بشرائع الإسلام المنزلة ليس فقط هو الهدى والفلاح ، لأنه طاعة الله وطاعة رسوله ، بل هو أيضاً أرجى لكل خير في الدنيا والآخرة للمسلمين وغير المسلمين ، فإنه من المأمول دائماً أن تقع أحكام الإسلام العادلة المقسطة أطيب موقع من قلوب غير المسلمين فيؤدي ذلك إلى اعتناق بعضهم دين الإسلام إيماناً بأنه أعدل وأبر وأفضل الأحكام كلها فلا بد أن يكون هو الحق من عند الله

### ( تفنيد أقوال الفقهاء )

أصاب مالك في قوله أن الأم التي هي في نفس الوقت أخت لا تحجب بأخوة نفسها ، لا تحجب إلا الأبناء . ولكن الكلام غير مفهوم لأنه لا الأم تحجب الإخوة ولا العكس فلا ندري حقيقة المقصود من هذه المقالة

وأصاب طائفة بقولهم نورث بمجموع القراءتين لانعدام النص بتحريم قرابة دون أخرى ، وللمطابقة النص في إعطاء كل وارثة فريضتها التي سميت لها وأخطأ الشافعي في قوله عند توريث المجوس ذوى القربات المتعددة من المورث ، نظرنا إلى أعظم السبب فورثناها به وألغينا الآخر ، قال وأعظمها أثبتها على كل حال ، فإذا كانت أمّاً أختاً ورثناها بأنها أم لأن الأم قد تثبت في كل حال ، والأخت قد تزول !!! وهذا كلام غير مفهوم ولا معقول ، أولاً : لانص به فهو حكم بالرأى باطل وهو شرع مالم يأذن به الله ، وهو افتراء الكذب على الله بتحريم ما لم يحرم الله ، ثانياً :

إذا كان لوارث ما عدة قرابات بالميت وكان لكل واحدة من هذه القرابات فريضة مساة في القرآن ، فبأى حق وبأى نص أقر فريضة إحدى القرابات وأبطل فريضة القرابات الأخرى ١١٢ ( أفئذ منون ببعض الكتاب وكفرون ببعض ) ، ثالثاً : على أى أساس وصف بعض القرابات بأنها أعظم وأثبت من الأخرى ١١٣ . رابعاً : ما معنى قوله أن قرابة الأخت تزول ؟ كيف يكون ذلك ١١٤ ما المراد بهذا الثبات والزوال ١١٥ ! من كانت أمأ لإنسان فتلك صفة دائمة لا تزول ، وكذلك من كانت أختاً لإنسان فهي أخته على كل حال ، فما الفرق بينهما من حيث الثبات والزوال ١١٦ !

وأخطأ ابن قدامة في قوله نورث بأقوى القرابتين هذا قد نقل أقوال الذين أخذ عنهم والذين سبقوا ما جاء بدليل من عنده ولا من عندهم إنما هي بغلبة مستمرة كالذى يجادل في الله بغير علم ولا هدى ، ولا كتاب منير وأخطأ سخنون فيما رواه عن مالك أن الأم التي هي في نفس الوقت أخت تحجب بأخوة نفسها . هذا نفسه باطل لانص به وانتقل عن مالك كاذب ، قالوا الصحيح عن مالك هو عكس ذلك

### ( حكم الشرع )

إذا احتكم المحجوس إلينا في موارثهم حكمنا لهم فيها بما أنزل الله من شرائع الموارث في الإسلام ونعطي كل قرابة فريضتها ولو تعددت قرابات الوارث الواحد من الميت المورث

### ( سبب الخلاف )

الحكم في دين الله بالرأى دون النص وفي معارضة النص

## ١٨ - ميراث الولاء

أقوال الفقهاء

المذهب والمرجع	رأى المذهب وحيثه والرد المختصر رمزاً صواباً خطأ ↓
عمر ابن عبد العزيز والليث والشافعي (١)	قالوا العتيق الكافر ماله لورثته ↑ وإلا فليسيدة المسلم ↓

المذهب والمرجع	رأى المذهب وحجته والرد المختصر رمزاً صواباً خطأ
الجمهور <sup>(١)</sup>	إذا كان العتيق مسلماً ومالكه الذى أعتقه كافراً ، لم يرثه معتقه الكافر ↑
	لكن هذا فرض لا ينبغي وقوعه فى أرض الإسلام ، لا يحل أن يسترق الكافر مسلماً فى أرض يحكمها سلطان مسلم ، قال تعالى ﴿ ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً ﴾ وبيت المال فيه سهم الرقاب قال تعالى ﴿ إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفى الرقاب والغارمين وفى سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم ﴾ <sup>(٢)</sup> فى رواية عنهما أن الكافر يرث عتيقه المسلم ↓
على وأحمد <sup>(١)</sup> عمر وعثمان <sup>(٣)</sup>	وعلى وزيد وابن مسعود قالوا الولاء لا يورث ولكن يورث به ↑
ابن قدامة <sup>(٤)</sup> ابن حزم <sup>(٥)</sup>	إذا مات المعتق فولاء العتيق لورثة المعتق ↓ المعتق يرث مال العتيق إن لم يكن له من يحيط بميراثه أو ما فضل عن ذوى السهام ↑
	وضرب مثلاً امرأة اعتقت عبداً فأت وخلف إبنه قال للإبنة النصف وللمعتقة النصف ↑ وقال الولاء يرثه ورثة المعتق من عصبته ↓ حجته حديث [ مولى القوم منهم ] !!! (المنافقون بعضهم من بعض) أفبرثه جميع المنافقين
على ابن أبى طالب <sup>(٥)</sup> الشافعى <sup>(٦)</sup>	من أحرز الولاء أحرز الميراث ↑ قال الولاء شعبة من النسب ، لا يعلم هذا القول عن رسول الله ولا عبرة بقول أحد سواه العتيق يرثه أهله (أقاربه) على فرائض الموارث ↑ قال ويرث المعتق ما فضل عن أصحاب الفرائض ↑

(١) فتح ١٢/٥٣ (٢) التوبة ٦٠ (٣) المغنى ٦/٣٦٥ (٤) المغنى ٦/٣٧٢

(٥) المحل ١٠/٣٩٥ - ٣٩٨ (٦) الأم ٤/٥٣

<p>رأى المذهب وحجته والرد المختصر رمزاً صواباً خطأ ↓</p>	<p>المذهب والمرجع</p>
<p>قال وورثة المعتق يرثون من العتيق مثلما كان يرث المعتق ↓  قال ولا يرث ولد المعتقة عتيقها إلا أن يكون من عصبها ↓  قال ويرثه الذكور دون الإناث من أولاد المعتق ↓  قال والمعتق يرث ولاء عتيق عتيقه ↓  المعتق يرث من تناسل من الذكور من ولد عتيقه ↓  حجة أن النص عم ولم يخص !!! وهل في ذلك أدنى حجة !!!  وقال لا يرث المعتق ذرية العتيق المخلوقة ( بنفخ الروح ) قبل العتق ولكن يرث ذريته المخلوقة بعد العتق !!!</p>	<p>ابن حزم (١)</p>

### ( الرد المنفصل بالنص والبرهان لا بالرأى )

لأنعلم نصاً صريحاً في كتاب الله تعالى ولا في سنة رسوله ﷺ يأمر بأن يرث المالك مملوكه الذي أعتقه ، إلا ما قد يفهم بطريق التأويل من قوله تعالى ( ولكل جعلنا موالى مما ترك الوالدان والأقربون والذين عقدت أيمانكم فأتوهم نصيبهم إن الله كان على كل شيء شهيداً ) (٢) وإلا ما ذكره ابن حزم ولم يسنده أن رسول الله ﷺ ورث معتقة من عتيقها ولفظه ( اعتقت ابنة حمزة عبداً فمات وخلف ابنة فأعطى عليه الصلاة والسلام ابنته النصف وبنت حمزه النصف ) ،

ومثل هذه الأخبار والآثار لا تعطينا علماً يقينياً ، لا بفرضية هذا التورث ولا بالكم ولا بالكيف ولكنها مجتمعة محتملة الصحة ولا تشكل عدواناً على ميراث أحد من أهل الفرائض ولا على ميراث أحد من أهل البواقي ، لأن المالك المعتق لن يأخذ شيئاً إلا بعد هؤلاء أى إن كان العتيق لا وارث له أو لا وارث لما بقي من فرائض ورثته أى أن المالك المعتق سيكون وضعه مثل

(٢) النساء ٣٣

(١) المحل ١٠ / ٣٩٥ - ٣٩٨

وضع بيت المال إنما يأخذ مال من لأصاحب لماله ، فهو لا يعدو على أحد ،  
نعم فرض الله تعالى الولاء على المعتق لمن اعتقه كما جاء في الحديث المتواتر  
عن رسول الله ﷺ [إنما الولاء لمن اعتق] ولكن هذا الولاء قد يعنى التوريث  
وقد يعنى غير ذلك ، وسياق قصة بريرة التي اشترتها أم المؤمنين عائشة  
واعتقتها ، يشير إلى منفعة مالية يجتنبها المعتق من هذا الولاء ، بدليل تشبث  
الذين باعوا بريرة بأن يكون الولاء لهم ، وبدليل قوله ﷺ [إنما الولاء لمن  
أعطى الورق] فهذا يشير إلى أن الذى بذل المال هو الأحق أن يحوز المال  
فيستقيم بهذا الفهم أن الولاء مال يبذل للمعتق فلا يستبعد أن يكون له  
نصيب في ميراث العتيق ﴿فَأَتَوْهُمْ نَصِيْبَهُمْ إِنْ اللَّهَ كَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيداً﴾  
لأن هذا باب من أبواب العوض عما بذله المالك للمعتق ،  
فمن جهة المعقول ، لانكاره في تفسير الولاء بأنه الميراث من العتيق ،  
ولكن هذا الميراث من العتيق إن صح شرعيته ليس له فرائض مسماه  
بأن يكون للمعتق مثلاً نصف ما ترك العتيق أو الثلث أو الربع أو ما شاكل  
ذلك ، فلم يبق للمالك المعتق من حظ في ميراث عتيقه إلا ميراث البواقي  
( ما أبقت الفرائض ) ، وحتى لو بقي شيء من ميراث أهل الفرائض وكان  
في أهل العتيق رجال غير أهل الفرائض يستحقون شرعاً تلك البواقي البواقي  
لهم بالتأكيد بالنص الصحيح المتواتر ، ومن المستحيل في منطق الحق وللعدل  
أن تفضل توريث المالك المعتق بالتأويل ظناً على توريث أهل البواقي بالنص  
قطعاً وجزماً وفي هذه الحالة لا يكون للمالك المعتق من ميراث عتيقه مثقال  
ذرة ، فهذا احتمال ضئيل لحصول المالك المعتق على شيء من العوض المالى  
من عتيقه بطريق الولاء ، احتمالات عدم التحصيل أكثر من احتمالات التحصيل  
وفضلاً عن ذلك فهذا الاحتمال القليل هو ضئيل وهزيل .

ثم الميراث الذى يستحقه المالك المعتق من عتيقه (إن صح ذلك) لا يكون  
إلا له شخصياً ولا يكون أبداً لأحد من ورثة المالك ، بمعنى أنه إذا مات  
المالك المعتق قبل عتيقه فقد انقطع الولاء الذى نحوه الله لمن أعق لا لذريته

ولا لأقاربه [ إنما الولاء لمن اعتق ] [ إنما الولاء لمن أعطى الورق ] وبانقطاع  
الولاء ينقطع الميراث الذى ترتب على الولاء ، والولاء لا يباع ولا يوهب  
بالنص القطعى الثبوت فى البخارى ولفظه : عن ابن عمر [ سمى النبي ﷺ  
عن بيع الولاء وعن هبته ] <sup>(١)</sup> فمن المؤكد بطريق الأولى أنه لا يورث لأنه  
ليس مالا يتصرف فيه مالكة كما يشاء بالبيع أو الهبة ، فهو خارج عن الأموال  
التي تورث ، لا وجه لحمله بذلك ، ثم لانص بتوريثه ولا تشريع إلا بنص فالولاء  
إذاً لا يورث ، إنما الولاء مزية معينة وحق خاص لمن اعتق . فالذى لم  
يعتق ليس له هذا الحق ، ورثة المعتق لم يعتقوا شيئاً . فلا ولاء لهم على عتيق  
مورثهم .

والولاء ضرب على العتيق لمعتقه فى مقابل نعمة الحرية التي أنعم الله بها  
عليه بسبب من المالك المعتق ، وذرية العتيق الذين ولدوا أحراراً لم يسبق  
عليهم رق ، ولا من عليهم أحد بعق ، فلا ولاء عليهم لأحد من الناس  
لا لمعتق أبيهم ، ولا لذريته ولا لأحد من الناس ، فالقول أن ورثة المعتق  
لهم الولاء على ذرية العتيق ، هو قول باطل ، وظلم جاهل لا نص بشيء  
من ذلك .

هذا هو الحق الذى تفرضه النصوص ، الولاء للمعتق وحده لا لأحد  
من ذريته ، أو ورثته ، والولاء هو على العتيق وحده لا على أحد من ذريته  
والولاء لا يباع ولا يوهب ولا يورث ، وإن كان فى الولاء ميراث للمعتق  
من عتيقه ، فهذا لا يكون أبداً إلا بعد استيفاء ورثة العتيق حقوقهم سواء  
من الفرائض أو البواقي ، فإن لم يبق بعد ذلك شيء فلا ميراث للمعتق  
من عتيقه .

### ( تخاليف الفقهاء )

#### ١ - فى مسألة وراثة الولاء :

منهم من قال الولاء لا يورث ولكن يورث به ، وهذا هو الحق المطابق

لنصوص .

---

(١) (٢٠٣٥ فح )

ومنهم من قال : إذا مات المعتق فولاء العتيق لورثة المعتق ، لانص بذلك فهو باطل .

ومنهم من قال : ورثة المرأة المعتقة الذين هم من عصبتها يرثون ولأه عتيقها هذا مجرد رأى لانص به فهو باطل .

ومنهم من قال : الولاء شعبة من النسب ولم يفصل ما يريد بذلك في مسألة الميراث .

ومنهم من قال : إذا مات المعتق فولاء العتيق ، لأولاد المعتق يرثه الذكور دون الإناث من أولاد المعتق وهذا تخصيص باطل ، من حكم باطل ، فهو ركام من الأباطيل .

ومنهم من قال : المعتق يرث ولأه عتيق عتيقه ، هذه افنان ذات أشجان ، عريقة البطلان شديدة النكران ، هذا بهتان يتأصل ، وعدوان يتغلغل ، إلى يوم القيامة .

ومنهم من قال : المعتق يرث ما تناسل من الذكور من ولد عتيقه ، لانص به فهو باطل .

ومنهم من قال : المعتق يرث ذرية العتيق المخلوقة قبل العتق لا بعده ، هراء جاهل ، لانص به فهو باطل .

## ٢ — مسألة الولاء عند اختلاف الدين :

منهم من قال : العتيق الكافر ولأؤه ( ماله ) لسيده إن لم يكن له ورثه وهذا ضلال لا يخفى لمناقضة النص المتواتر [ لا يرث المسلم الكافر ]  
ومنهم من قال : المعتق الكافر يرث عتيقه المسلم وهذا باطل لنفس السبب [ ولا الكافر المسلم ] .

### ( تفنيد أقوال الفقهاء )

أصاب عمر ابن عبد العزيز والليث والشافعي في قولهم : العتيق الكافر ماله لورثته ( أى الكافرين ) لمطابقة النص .

( م ٢٩ — ديوان المواريث )

وأصاب الجمهور في قولهم لا يرث الكافر المعتق عتيقه المسلم لمطابقة النص وإن كان الفرض خطأ إذ لا ينبغي أن يسرق الكافر مسلماً في أرض الإسلام التي يحكمها حاكم مسلم قال تعالى ﴿ وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا ﴾<sup>(١)</sup> وأى سبيل أشق من الرق ١٢ ثم بيت المال منه سهم للرقاب ولا ينبغي الصغار على المؤمن أبداً قال تعالى ﴿ وَلِلَّهِ الْغَنَازُ وَلِلرَّسُولِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَلَكِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾<sup>(٢)</sup>.

وأصاب عمر وعثمان وعلي وزيد وابن مسعود في قولهم الولاء لا يرث ولكن يرث به لمطابقة النص .

وأصاب علي والشافعي وابن حزم في قولهم يرث المعتق من مال عتيقه ما فضل عن أصحاب الفرائض هذا صواب ولكنه ناقص وتامه أن يقال ولم يكن في ورثته أحد ممن يستحق البواقي إذ لو وجدوا لكانوا هم أحق بالبواقي من المعتق ، هؤلاء استحقوا الباقي بالنص القطعي الثبوت المتواتر فلا يحل نزعها منهم وإعطاؤها للمعتق .

وأصاب الشافعي في قوله العتيق ( أى الكافر ) يرثه أهله على شرائع الإسلام ( أى إن احتكموا إلينا ) أما إن تحاكموا فيما بينهم فلا شأن لنا بهم كيفما أوقعوه أو اقتسموه تراضياً بينهم .

واخطأ عمر ابن عبد العزيز والليث والشافعي في قولهم مال العتيق الكافر إن لم يكن له ورثة فليسيده المسلم ، هذا ضد النص ، لا يرث المسلم الكافر بأى حال من الأحوال لا بولاء ولا بغير ولاء .

وأخطأ ابن قدامة : في قوله ولاء العتيق لورثة المعتق ، لا نص بذلك بل النصوص ضد ذلك ، الولاء لا يباع ولا يرث والولاء للذى أعتق وحده دون سواه ، الولاء لمن أعطى الورق ، ليس للورثة منه قلامة ظفر .

وأخطأ ابن حزم : في قوله ولاء العتيق يرثه ورثة المعتقة من عصبتها ، وهذا قول في غاية الخبال والتخليط وحجته حديث ( مولى القوم منهم )



والاستدلال بهذا الحديث في هذا الموطن هو ضلال بعيد وذلك للأسباب الآتية : —

أولا : كلمة منهم في هذا الحديث لا تعني أنه منهم بالفعل والحكم والحقوق والواجبات ، إنما هو منهم على المعنى المجازي الذي لا يوجب أية تبعات شرعية ، هذه الكلمة ( منهم ، منكم ، من بعض وغيرها من الكلمات ) كثيرا ما تستعمل في القرآن الكريم وفي الأحاديث النبوية وفي لسان العرب لتفسير المعنى المجازي لا المعنى الحقيقي كما في قوله تعالى ﴿ إنما المؤمنون إخوة ﴾ استعمل لفظ إخوة لا بمعناه الحقيقي المعروف ولكن ليفيد أن بينهم من الترابط والتكامل والتناصح مثل ما بين أخوة النسب ، ولكن بالبداية ليس لهم من الميراث مثل ما لأخوة النسب الواحد ، ولا عليهم من التبعات ما على إخوة النسب الواحد من مغارم وديات وغير ذلك من التبعات التي تجب على عصة بذاتها ولا تجب على عصابات أخرى .

وكما في قوله تعالى : ﴿ والذين آمنوا من بعد وهاجروا وجاهلوا معكم فأولئك منكم ﴾ استعمل لفظ منكم ليفيد أن لهم مثل ما لكم من النصرة والرفادة والأيواء والمحبة وغير ذلك ، لا ليفيد اشتراكهم في مواريتكم ولا ليفيد أنهم صاروا منكم بالفعل فالنبي المهاجر والنجدى المهاجر والخزاعي المهاجر لم يصبح بهجرته قرشياً ولكن له ما ذكرنا وكما قال تعالى : ﴿ المنافقون والمنافقات بعضهم من بعض ﴾ أى في المعنى المجازي لكن لا تتوارث عصة من عصة أخرى أو قبيلة أخرى .

وقال ﷺ [ ابن أخت القوم منهم ] ولو أنه من قبيلة أخرى ، لا يرث هؤلاء من هؤلاء ، فالنجدى الذي أمه من هذيل لم يصير هذاليا مع أنه ابن أختهم فهو منهم على المعنى المجازي لا على المعنى الحقيقي .

فلو فرضنا مثلاً أن هذه المرأة كانت قرشية فليس معنى ذلك أن كل عبد اعتقته صار قرشياً لأنه من موالها ومولى القوم منهم .

ورسول الله ﷺ لما أعجبه فعل الأشاعرة عند قلة الأقوات فقال [ هم مني وأنا منهم ] ليس معنى ذلك أن النبي ﷺ كان أشعرياً أو أن الأشاعرة كانوا

هاشميين ! فكلمة [ مولى القوم منهم ] لا تعنى أنه صار واحدا من تلك العصابة له مالم وعليه ما عليهم من الحقوق والواجبات :

ثانيا : وحتى لو فرضنا جدلا أن مولى القوم صار واحداً من عصبتهم فلازم لا يرثونه فليس ميراث أى إنسان لعصبته كما توهم أكثر الفقهاء الذين جنوا بجنون العصابة والتعصيب ، الميراث لأشخاص معلومين سماهم القرآن والسنة منهم العصابة وغير العصابة ، فسقطت حجة [مولى القوم منهم] فى إثبات أن عصابة المرأة يرثون ولأء عتيقها .

ثالثا : لا نص فى كتاب الله ولا فى سنة رسوله بأن عصابة المعتقة يرثون ولأء عتيقها ولا مال عتيقها فهذا قاطع فى أن هذا التوريث الباطل شرعة مفتراة كاذبة .

رابعا : لماذا خص المرأة بهذه الشرعة المفتراة فقال ورثة المرأة المعتقة لهم كذا وكذا ! وما قوله إن كان المعتق رجلا وأحكام المواريث عامه !

هذا التباين هو من صنع الإنسان وإيس من شرائع الرحمن .

خامسا : لماذا خص عصابة المرأة بهذا الميراث مع أن الله تعالى جعل أكثر ما تركه المرأة ميراثا لغير عصبته ميراثا لزوجها وهو غير عصبته وأولادها من زوجها وهم غير قبيلتها ولأمها وهى غير عصبته ولأخوتها من الأم وهم غير عصبته لا يستطيع المفترى أن يجيب على شىء من ذلك ( ووقع القول عليهم بما ظلموا فهم لا ينطقون )

وأخطأ الشافعى فى قوله ورثة المعتق يرثون من العتيق مثلما كان يرث المعتق ، هذا خلاف النص [إنما الولاء لمن اعتق] [إنما الولاء لمن أعطى الورق] والورثة ما اعتقوا ولا أعطوا ورقا ،

وأخطأ فى قوله : والمعتق يرث ولأء عتيق عتيقه ! فقد فندنا ذلك آنفا .

وأخطأ فى قوله : ولأء العتيق يرثه الذكور دون الإناث من أولاد المعتق وهذا كله ركام من البطلان ما أنزل به من سلطان لا ذكور ولا إناث ولا ميراث أصلا للولاء .

وأخطأ ابن حزم : في قوله المعتق يرث ما تناسل من الذكور من أولاد عتيقه ، من أين جئت بهذا التشريع الباطل والتخليط الفاشل !! نبشوني بعلم إن كنتم صادقين : ميراث الولاء أصلاً محظور ، فما معنى تخصيص الذكور ، بل مكر أولئك هو يبور .

### ( حكم الشرع )

الولاء لا يورث كما لا يباع ولا يوهب ، ذرية العتيق هم أولى بميراثه أهل الفرائض منهم وأهل البواقي وإن بقى شيء ليس له من أقارب العتيق وارث فلا مانع أن يكون ذلك للمعتق وحده لا لأحد من ورثته أما ورثة عتيق العتيق ، فهذا امعان في الكذب والتلفيق ، ولا ولاء يضرب على أحد من ذرية العتيق ذكورا أو إناثا .

### ( سبب الخلاف )

الحكم في دين الله بالرأى دون النص وفي معارضة النص .

## ١٩ - ميراث الرقيق

### ( أقوال الفقهاء )

المذهب والمرجع	رأى المذهب وحجته والرد المختصر رمزا صواب خطأ ↓
القاضي <sup>(١)</sup> على وابن مسعود <sup>(١)</sup>	إذا أدى المكاتب ثلاثة أرباع كتابته عتق ↓ وشريح إذا ترك المكاتب مالا يؤدي لسيدته باقى كتابته وما بقى فهو لورثة المكاتب ↑
عمر وعلى <sup>(١)</sup> ابن مسعود <sup>(١)</sup> ابن عباس <sup>(١)</sup> أبو حنيفة <sup>(٢)</sup>	إذا أدى المكاتب النصف فلا رق عليه ↓ إذا أدى ثلثا أو ربعا فهو غريم ↓ إذا كتب الصمغية فهو غريم ↓ الرقيق لا يرث ↓

(١) المنق ٢٦٧/٦ - ٢٦٨ (٢) الدر المختار ٧٦٦/٦

المذهب والمرجع	رأى المذهب وحجته والرد المختصر رمزا صواب خطأ ↓
الشافعي (١)	الرقيق لا يرث ↓ لكن يورث ↓
أحمد (١)	الرقيق يرث ↑ ويورث ↓
طائفة (٢)	فيمن عتق عبداً وقال له أنت سائبة لا ولاء لأحد عليك فمات فميراثه لمن أعتقه (سبيه) ↓
	وقالت الطائفة هو لبيت المال ↑ نعم إن يكن له ورثه وإلا فماله لورثته
طائفة (٢)	لا بأس ببيع ولاء السائبة وهبته ↓
طائفة (٢)	يباع (أى ولاء السائبة) لتشرى رقاب فتعتق ↓
طائفة (٢)	قالت هو لبيت المال مطلقا إن لم يكن له ورثة ↑
ابن مسعود (٢)	قال إن أهل الإسلام لا يسيبون وإن أهل الجاهلية كانوا يسيبون ↓
الجمهور (٢)	على كراهية شرط السائبة ↓
ابن مسعود والحسن	من سيب عبداً فمات ولم يترك وارثاً فميراثه لسيده ↓
وابن سيرين والشافعي	وإن تخرج فميراثه لبيت المال ↑ (٢)
ابن حزم (٣)	العبد لا يرث ↓ ولا يورث ↑ ماله لسيده
	وقال المكاتب إذا أدى شيئاً من مكاتبته ومات ورث منه ورثته بقدر ما أدى فقط ↓ ليس له ورثه وارثه سيده لأنه مازال عبداً مادام لم يترك وفاء مكاتبته ، أما إن ترك وفاء فما زاد فهو لورثته
	وقال وإن مات له مورث ورث العبد بقدر ما أدى فقط ↓ هذا شرط باطل بل يرث كأى حر لأنه أثناء مكاتبته يبيع ويشترى ويتصرف كأى حر
	قال ويكون ما فضل مما ورث لسائر الورثة ↓ هذا كلام عديم المعنى ولا نص به فهو باطل
ابن قدامة (٤)	العبد لا يرث ↓ ولا مال له فيورث ↑ نعم ماله لسيده فلا يورث

(١) الدر المختار ٦/٧٦٦ (٢) فتح ١٢/٤٠-٤١ (٣) المحل ١٠/٢٩٥ - ٢٩٨

(٤) المغنى ٦/٢٢٦ - ٢٢٧

المذهب والمرجع	رأى المذهب وحجته والرد المختصر رمزاً صواباً خطأ
عمر وزيد ابن <sup>(١)</sup>	ثابت وعائشة وابن عمر وأم سلمة وعمر ابن عبد العزيز والشافعي قالوا المكاتب عبد مابق عليه درهم ↑ قالوا ولا يرث ↓ لا نص بذلك فهو باطل ، قالوا ولا يرث ↓ إن ترك وفاء مكاتبته فما زاد فهو لورثته وإن لم يترك وفاء فماله لسيده
قيل <sup>(٢)</sup>	قيل أن سالم مولى أبي حذيفة الصحابي المشهور اعتقته أنصارية سائبة وقالت له وال من شئت فوالى أباحذيفة فلما استشهد باليامة دفع ميراثه إلى الأنصارية أو إليها ↓ أتى بمال مولى له مات فقال إنا كنا أعتقناه سائبة فأمر أن يشتري بشمه رقاباً فتعق ↓ بل هو لبيت المال إذا لم يخلف السائبة وارثاً دعى الذى أعتقه فإن قيل ماله وإلا ابتيعت به رقاب فتعق ↓
ابن عمر <sup>(٢)</sup>	والزهري ومالك قالوا كقول عطاء ↓ والكوفيون قالوا لا بأس ببيع ولأء السائبة وهبته ↓ سئل عن عبد يبتاع نفسه من سيده على أن يوالى من شاء فقال لا يجوز ذلك ↓
عطاء <sup>(٢)</sup>	إن أذن الرجل لمولاه أن يوالى من شاء جاز ↓ استدل بحديث [ بغير إذن مواليه ] (٣١٧٢ فح) ، (٦٧٥٥ فح) اختصموا إليه فى ولأء عتيق فقال له وال من شئت ↓ ↑ الولأء لمن أعتقه فقط دون سواء ، الولأء لا يباع ولا يوهب كما فى النص
عمر ابن عبد العزيز الشعبي والنخعي <sup>(٢)</sup> مالك <sup>(٢)</sup>	
عطاء <sup>(٢)</sup>	
عثمان <sup>(٣)</sup>	

### ( الرد المفصل بالنص والبرهان لا بالرأى )

طالما بقى المملوك فى الرق فهو وماله ملك لسيده وما دام الأمر كذلك فهو لا يرث لأن كل ما يملك هو ملك لسيده فلا يستطيع ورثته أن يصلوا

(١) المنى ٢٢٦/٦ - ٢٢٧ (٢) فح ٤١/١٢ - ٤٢ (٣) فح ٤٢/١٢

إلى شيء من ماله ، لكن لا شيء يمنع من أن يرث هو من أقاربه بفريضة التي فرض الله له في القرآن الكريم ، لانص بذلك المنع فهو حكم باطل .

لكن بما أنه لو قبض ميراثه صار إلى سيده حتماً فالواجب عليه إذا رزقه الله تعالى ميراثاً أن يستبقه حيث كان ولا يقبضه حتى يكتب سيده . فبعد المكاتب يدفع الميراث كله أو بعضه سداداً لبعض نجومه أو كلها تبعاً لكثرة أو قلة المبلغ الموروث فيخرج الله بذلك من الرق إلى الحرية إما عاجلاً أو آجلاً ، فإن لم يرغب في المكاتبه أو لم يقدر عليها استطاع أن يستبقى هذا الميراث عند أهله يستثمرونه له حتى يبايع قادراً كافياً للعق فيشترى به نفسه وإن أراد البقاء مع سيده وقبض ميراثه وأعطاه لسيده فلا مانع يمنع من ذلك لكن على كل الحالات لا مانع يمنع الرقيق من أن يرث .

أما القول بأن العبد لا يرث فهذا قول باطل لانص به ، النص قائم بميراث كل صاحب فريضة في كتاب الله ، ولا نص يفسخ ذلك أو يخصه وهذا الحكم بعدم التوريث فضلاً عن بطلانه شرعاً فهو مرفوض عقلاً إذ أن هذا الذي هو في أسر الرق ، هو في أمس الحاجة إلى ما يفكه أو يعين على فكه ، فإذا رزقه الله ميراثاً من بعض أقاربه فما الذي يحول بينه وبين تلك المعونة ، ثم إن الرقيق له الحق في الزواج وهو في الرق قال تعالى : **(وانكجوا الأيامى منكم والصالحين من عبادكم وإمائكم إن يكونوا فقراء يغنهم الله من فضله والله واسع عليم)** <sup>(١)</sup> ففى وسعه استخدام هذا المال في الزواج وصدق امرأة العبد لا يحل لسيده العبد فهو في حرز منه .  
وأما القول بأن العبد يورث وهو في الرق فتلك حماقة لا تخفى لأن كل مال العبد هو مال لسيده كما أسلفنا فلا يجد الورثة إليه سبيلاً .

ومن قال أن سيد العبد هو الذي يرثه فهذا امرؤ عريض الفصا ، إذ كيف يرث الإنسان شيئاً يملكه وهو في حوزته ؟ ! إذا نقل لإنسان ماله من غرفة إلى غرفة أتسمى ذلك ميراثاً !!

فالرقيق يرث ولا يورث وكل ما أحله الله للمالك من التصرف في ماله

هو حل للعبد كما هو حل للحر فافطنوا يا أولى الألباب إلى الحق والصواب  
الذى أنزله الله في الكتاب .

ولقد تعرض الفقهاء في كتب المواريث ، ، إلى مسألة خروج المملوك  
من الرق بالمكاتبة ، على خلاف شديد بينهم في ذلك ، ليس هذا موضع  
تفصيله إنما موضعه كتاب الرفيق من ديوان البيوع ، نبسطه إن شاء الله  
هناك مفصلا

ولكننا نشير هنا إشارة محدودة إلى ما أقحمة الفقهاء من ذلك في شرائع المواريث  
فقد زعموا أن مجرد المكاتبة تخرج المملوك من الرق وقال آخرون يخرج أدا  
بعض المكاتبة على اختلاف منهم في قلتها وكثرتها وهذا كله قول فاسد وحكم  
باطل لانص به ولا برهان عليه لا يخرج المكاتب من الرق إلى الحرية إلا بعد  
تمام أداء المكاتبة لا ينقص منها درهم واحد .

وأما رفع الولاء عن العتيق من قبل مالكة ، فهذا تنازل من صاحب  
الحق عن حقه طوعية فهذا له بالتأكيد ، لكل ذي حق أن ينزل عن حقه كله  
أو بعضه كما يشاء لمن شاء وإن فعل فقد سقط الحق الذي تنازل عنه بغير رجعة ،  
وصورته التي وصفها الفقهاء في مسألة الولاء أن يقول المالك لعتيقه الذي  
أعتقه ، أنت سائبة لا ولاء عليك لأحد من الناس

تنازل أي انسان عن حقه ابتغاء مرضاة الله هو ذخر وصدقة وهو أقرب  
للتقوى كالزوجة غير المدخول بها لها نصف الصداق المقرض لها ، هذا حقها ،  
فإن تنازلت عنه فهذا أكرم وأقرب للتقوى فكذلك المعتق له الميراث من عتيقه بحق  
الولاء فإن تنازل عن ذلك الحق كان خيرا ومعروفا وهو أرضى لله عز وجل  
وهو أقرب للتقوى .

أما هذا الذي يقوله بعض المعتقين لرقبهم عند عتقهم ، قولهم أنت حر سائبة  
لا ولاء عليك لأحد من الناس ، فهذا لغو باطل ، لأنه تحصيل حاصل ،  
لا ولاء إلا للذي أعتق لا ولاء لورثته ، والولاء لا يباع ولا يوهب وإذا تنازل  
المعتق عن حقه في الولاء ، فقد زال الولاء بالكلية ولم يعد على هذا العتيق  
ولاء لأي انسان فإدام المعتق قد تنازل عن حقه في الولاء بقوله أنت حر  
سائبة فقد بطل الولاء تلقائيا خصوصا وأنه لا ولاء لأحد من الناس سوى

المعتق نفسه سواء قال المعتق ذلك أو لم يقل فالتعبير السليم إذا كان المعتق يريد التنازل عن حقه في الولاء هو أن يقول أنت حر وقد تنازلت عن حقي عليك في الولاء

ومن الباطل ومن غير المعقول أن يلحق العتيق السائبة أو غير السائبة نفسه بشخص آخر غير معتقه ، حتى ولو أذن له سيده بذلك بقوله : ( وال من شئت ) هذا ضد النص وباطل حرام ، النص أن ( الولاء لمن أعتق ) ، فلا يكون أبداً لأى انسان غير المعتق سواء أذن له المعتق أو لم يأذن ، بل إذن المعتق بذلك هو إذن باطل ، لأن الأمر بما لا يحل هو أمر باطل قطعاً .

هذا بالنسبة للولاء الذى يوجب الميراث لأن النص قصر ذلك على المعتق وحده ، على الذى [ أعطى الورق ] فهذا هو الولاء الذى لا يحل لغير المعتق سواء أذن المعتق أو لم يأذن بنقله إلى غيره ، وذلك لقوله ﷺ [ المدينة حرم ما بين غير إلى كذا ، فمن أحدث فيها حدثاً أو آوى فيها محدثاً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل منه صرف ولا عدل ومن تولى غير مواليه فعليه مثل ذلك ، وذمة المسلمين واحدة فمن أخفر مسلماً فعليه مثل ذلك ] <sup>(١)</sup> ورواية أخرى [ المدينة حرم ما بين غير إلى ثور فمن أحدث فيها حدثاً أو آوى محدثاً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل منه يوم القيامة صرف ولا عدل وذمة المسلمين واحدة يسعى بها أدناهم ، فمن أخفر مسلماً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل منه يوم القيامة صرف ولا عدل ] <sup>(٢)</sup> ورواية أخرى [ ومن وإلى إلى قوما بغير إذن مواليه فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين ] <sup>(٣)</sup> ولا يظن أحد أن عبارة ( بغير إذن مواليه ) تفيد أنه عند حصول الأذن يحل ذلك ، فان هذه الجملة الشرطية إنما جاءت لتفيد استحالة الفعل لاستحالة الشرط ، لا لتفيد جواز الشرط ، نقل الولاء حرام ، والأذن بذلك حرام ، لأن النهى عنه علم فهذا أبلغ في الزجر عن جواب الشرط ، ونظيره قوله تعالى : ( وقتلهم الأنبياء بغير حق ) فإنها لا تفيد جواز قتل الأنبياء ( بحق ) ، أى لا تفيد جواز الفعل عند جواز الشرط ، بل هي تفيد استحالة جواز الفعل لاستحالة جواز الشرط ، أى أن الأنبياء لما استحال استحقاقهم للقتل فقد

(١) ( ٣١٧٢ فح ) (٢) ( ١٦٢٥٥ فح ) (٣) ( ٣١٧٩ فح )



استحالة جواز القتل ، وكذلك هنا لما استحالة جواز ولائه لغير مولاه  
فقد استحالة جواز الأذن بذلك ، فالأذن وقع باطلا والفعل وقع باطلا  
لا يجوز للعقيق أن يتولى غير مواليه ولا يجوز للمعتق أن يأذن بذلك .

### تخاليف الفقهاء

#### ١ - مسألة ميراث الرقيق :

حكم الشرع أن الرقيق يرث ولا يرث ولكن الفقهاء .  
منهم من قال عكس ذلك . قال الرقيق لا يرث ولكن يرث  
ومنهم من قال : الرقيق لا يرث ولا يرث  
وقد شرحنا الجواب في الرد المفصل .

#### ٢ - مسألة ميراث المكاتب :

حكم الشرع أن المكاتب يرث كالحرة بكامل حريته وأنه يرث إن ترك  
وفاء لاتمام مكاتبته وإلا فما تركه دون ذلك فهو لسيده ولكن الفقهاء .  
منهم من قال المكاتب لا يرث ولا يرث  
ومنهم من قال المكاتب يرث بقدر ما أدى من كتابته ويرث بقدر  
ما أدى من كتابته .

ومنهم من قال المكاتب حر بمجرد عقد المكاتبه  
ومنهم من قال المكاتب حر إذا أدى نصف المكاتبه  
ومنهم من قال المكاتب حر إذا أدى الثلث أو الربع

#### ٣ - مسألة السائبة

حكم الشرع أن من تنازل عن حقه بمحض اختياره ، فقد وقع التنازل  
ولا رجعة فيه بأي حال من الأحوال ، فمن قال لمملوكه أنت حر سائبة لا ولاء  
لأحد من الناس عليك فقد سقط عنه الولاء وصار حراً لا ولاء عليه لأحد  
وليس له أن يوالى أحداً من الناس لا بأذن معتقه ولا بغير إذنه لمناقضة النص  
لذلك إنما الولاء لمن أعتق لمن أعطى الورق ولكن الفقهاء

منهم من قال ولاء العبد السائبة (ميراثه) لمن سيده وهذا رجوع في التنازل  
ومنهم من قال يشتري بمال السائبة رقاب تعتق .

### تفنيد أقوال الفقهاء

أصاب على وابن مسعود وشريح في قولهم : إذا ترك المكاتب ما لا يؤدى  
لسيده باقى كتابته ، وما بقى فهو لورثته لمطابقة النصوص .

وأصاب أحمد ابن حنبل في قوله الرقيق يرث وذلك لمطابقة النص العام  
بالميراث لمن كان صاحب فريضة ولانعدام أى نص يمنع الرقيق من الميراث  
إلا أن هذا الميراث لو قبضه الرقيق فسيؤول حتماً إلى سيده ولذلك فالواجب  
كما شرحنا في الرد المفصل ألا يقبض ميراثه إلا بعد أن يكاتب سيده فإنه  
بعد المكاتبه يستطيع حيازة المال والبيع والشراء والملكية كأى حر .

وأصاب طائفة في أن ميراث العتيق السائبة هو لبيت المال إن لم يكن  
له ورثة .

وأصاب ابن حزم وابن قدامة في قولهما أن العبد لا يورث ، لأنه  
لا يملك شيئاً ، هو وماله ملك لسيده .

وأصاب عمر وزيد ابن ثابت وعائشة وابن عمر وأم سلمة وعمر ابن  
عبد العزيز والشافعي في قولهم المكاتب عبد ما بقى عليه درهم لأن الرق الذى  
هو فيه لم يزل عنه بعد بانجاز شرط العتق وهو أداء جميع مكاتبته هذا عقد بين  
اثنين اشترط أحدهما دفع المبلغ واشترط الثانى العتق بعد دفع المبلغ ولا يجب  
الوفاء بالمشروط له إلا بعد الوفاء بالشرط المعلق عليه .

وأصاب طائفة في قولها أن مال العتيق السائبة هو لبيت المال مطلقاً أى إذا  
لم يكن له ورثة وليس لسيده الذى سيده كما زعم المبطلون .

وأخطأ القاضى في قوله إذا أدى المكاتب ثلاثة أرباع مكاتبته عتق ، هذا

حكم بالرأى لا سند له ولانصر به فهو باطل

أيها المفترون بشرائع من عند انفسكم كفوا السنتكم وأيديكم إن لشرائع  
الدين رباً ينزلها هو وحده لا شريك له ومن شرع برأى نفسه فقد أشرك  
نفسه مع رب العباد ، في وضع الشرائع للعباد ، فهل أنتم منتهون ١١٩ قال

تعالى ( أم لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله ولولا كلمة الفصل لقضى بينهم وإن الظالمين لهم عذاب أليم )<sup>(١)</sup>

وأخطأ عمر وعلي في قولهما إذا أدى المكاتب النصف فلا رق عليه الرد كسابقه وأحسب هذا مكذوباً عليهما فقد سبقت الرواية عن عمر وصحابة آخرين أن المكاتب عبد ما بقى عليه درهم

وأخطأ ابن مسعود في قوله إذا أدى المكاتب ثلثاً أو ربعاً فهو غريم بل هو عبد ما بقى عليه درهم والرد كسابقه  
وأخطأ ابن عباس في قوله إذا كتب المكاتب الصحيفة فهو غريم بل هو عبد حتى يتم

وأخطأ أبو حنيفة والشافعي وابن حزم وابن قدامة : في قولهم العبد لا يرث لا نص بذلك ولا نص يمنعه من الميراث بفريضته التي كتب الله له راجع الرد المفصل .

وأخطأ عمر وزيد ابن ثابت وعائشة وابن عمر وأم سلمة وعمر ابن عبد العزيز في قولهم العبد لا يرث الرد كسابقه .

وأخطأ الشافعي وأحمد في قولهما الرقيق يورث ، كيف يورث وجميع ما يملك ملك لسيدته ؟ !

وأخطأ ابن مسعود والحسن وابن سيرين والشافعي في قولهم : العتيق سائبة إذا مات فميراثه للذي سببه هذا ضد النص أن لا رجعة في الهبة أو الصدقة بل ميراثه لورثته أو لبيت المال .

وأخطأت طائفة في قولها : لا بأس ببيع ولاء السائبة وهبته هذا خلاف سافر للنص القطعي لثبوت [ نهي النبي ( ﷺ ) عن بيع الولاء وهبته ] هذه إما جهل بالنص أو محادة لله ورسوله ( إن الذين يحادون الله ورسوله أولئك في الأذلين ) .

وأخطأ ابن عمر وعطاء وعمر ابن عبد العزيز والزهري ومالك في قولهم :

يباع مال العتيق السائبة وتشترى به رقاب فتعتق لأن هذا تصرف في مال الغير بدون إذن منه ولا وصية فهو عمل باطل ، بل ما دام لا وارث له فهو لبيت المال ، وصاحب الحق في التصرف في بيت المال هو الحاكم المسلم الذي يحكم بما أنزل الله فهو القائم على تنفيذ أوامر الله .

وأخطأ الجمهور : في قولهم بكراهة شرط السائبة في العتيق ؛ خلطوا سائبة الأنعام التي نهى الله عنها بسائبة الرقيق التي لا نهى عنها ، بل هي صدقة وعفو مشكور ، هو أقرب للتقوى ، سائبة الأنعام شرك صراح وكفر بنعمة الله لأنها تحريم ما أنزل الله من رزق على مستحقه وتخصيصه للطواغيت وسدنة الطواغيت قرباناً لأوثانهم التي يؤلهونها نزل بتحريمها القرآن ودمغها الأحاديث بالفسوق والعصيان قال تعالى ﴿ ما جعل الله من بحيرة ولا سائبة ولا وصيلة ولا حام ولكن الذين كفروا يفترون على الله الكذب وأكثروهم لا يعقلون ﴾ <sup>(١)</sup> وقال تعالى ﴿ وجعلوا لله مما ذرأ من الحرث والأنعام نصيباً فقالوا هذا لله بزعمهم وهذا لشركائنا ... ﴾ <sup>(٢)</sup> وقال رسول الله ﷺ [ رأيت عمرو ابن عامر الخزازي يجرقصه في النار كان أول من سيب السوائب ] <sup>(٣)</sup> رواه أبو هريرة وقال ﷺ [ رأيت جهنم يحطم بعضها بعضاً ورأيت عمروا يجرقصه وهو أول من سيب السوائب ] <sup>(٤)</sup> .

وأما سائبة الرقيق فهذا عمل صالح ، هو مزيد من التطوع في الصدقات ابتغاء مرضاة الله عز وجل ، تطوع أولاً بالعتق لوجه الله ثم تطوع بالتنازل عن حقه في ميراث الولاء لوجه الله أيضاً فهذا عمل كله خير ، عمل مبرأ من الشرك والكفر ، أين هذا من ذلك ؟ ! أين البر والأحسان من القرابين للأوثان ؟ ! ولكن الفقهاء قد عميت عليهم الأنبياء فخلطوا الصالح بالطالح ، وجعلوا المسلمين كالمجربين ساء ما يحكمون ! !

وأخطأ ابن حزم في قوله المكاتب يورث من ماله بقدر ما أدى من مكاتبته ، وقال وكذلك هو يرث من الآخرين بقدر ما أدى من مكاتبته ! جماع الضلالات كلها عند جميع الفقهاء هي الحكم في دين الله بالرأى دون النص ولكن الاسترسال في الخيال يكب صاحبه في الخيال فيفتي

(١) المائدة ١٠٣ (٢) الأنعام ١٣٦ (٣) ٤٦٢٣ فح (٤) ٤٦٢٤ فح

في دين الله بما يشبه المحال أو بأباه العقل والعدل والمنطق ، يقول ابن حزم أن المكاتب يرث بقدر ما أدى ويورث بقدر ما أدى ولا بد من التصوير العددي وإلا استعصى فهم المراد من هذا المقال .

مكاتب ثمنه في سوق الرقيق مائة دينار كاتب سيده على مائة دينار أدى منها عشرين ثم رزقه الله تعالى ميراثا ، فريضة منه مائة دينار الشرع والعقل يقولان يأخذ فريضة ميراثه بالكامل مائة دينار يؤدي منها ثمانين ( الباقي من مكاتبته ) فيفوز بالعتق وقد بقي له من الميراث عشرون ولكن ابن حزم يقول لا يرث من فريضته إلا بقدر ما أدى يرث عشرين فقط فإذا دفعها لسيده لبث في الرق والعبودية وبقي عليه من مكاتبته ستون ديناراً وترك هو من حقه في الميراث ثمانين تأتية حائرة مضیعة لا هي له ولا هي للوارثين !! مهلا لا ترموننا بالجنون ولسنا نحن أصحاب هذا الحكم المأفون ولكن هكذا قضى المبطلون فإذا الله وإنا إليه راجعون .

مكاتب ثمنه في سوق الرقيق مائة دينار كاتب سيده على مائة دينار أدى منها عشرين فقط ثم مات تاركاً ما لا قدره ستون ديناراً ، الشرع والعقل يقولان أن جميع ما تركه هو لسيده لأنه مدين لسيده بثمانين ديناراً ولم يترك سوى ستين ديناراً فقط فهو بعد هذه الستين يظل مديناً لسيده بعشرين ديناراً لو كان سيده باعه يوم طلبه المكاتبه ما ضاعت عليه تلك العشرون ولكنه أثر الإحسان إلى مملوكه فكاتبه وأطلق له مجال الكسب والحرية ، ولكن ابن حزم يقول أن هذا المكاتب يورث من ماله بقدر ما أدى أي يورث من ماله عشرون ديناراً ولا يبقى لسيده سوى أربعين ديناراً ويموت العبد مديناً لسيده بأربعين ديناراً الله تعالى جعل الميراث من بعد وصية يوصي بها أو دين وابن حزم جعل الميراث قبل الدين ، الورثة يأخذون من الميراث قبل أداء الدين !! فكيف تقولون في هذا الرأي المعكوس والشرع المنكوس ، ألم أقل لكم أن الرأي في الدين كله ضلال وخيال ؟! وأخطأ عمر وزيد ابن ثابت وعائشة وابن عمر وأم سلمة وعمر

ابن عبد العزيز والشافعي في قولهم المكاتب لا يورث وهذا حكم بالرأى لا نص به فهو باطل ما ترك المكاتب يؤدي منه ما بقي من مكاتبته وما فضل فهو لورثته وإن لم يبق شيء فهو مدين لسيده بما بقي عليه من مكاتبته .

وأخطأ من قال أن ميراث العتيق السائبة هو لمن سيبه أو لورثته ، بل هو لورثته ورثة العتيق ، والذي سيبه قد تنازل عن حقه في الميراث قد تركه صدقة على هذا العتيق ووجهه له ، والشرع ينهى عن الرجوع في الصدقة ويصف ذلك بأقبح النعوت ، والولاء لا يورث فمن زعم أن الولاء لورثة المالك المعتقد فقد خالف النص وافترى على الله الكذب ، الولاء لمن أعطى الورق وحده دون سواه ، فإذا تنازل المعتقد عن حقه في الولاء فقد سقط الولاء بغير رجعة

وأخطأ عثمان وعطاء ومالك في الإذن للعتيق السائبة أن يوالى غير مواليه ، هذا ضد النص [ من تولى غير مواليه فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل منه صرف ولا عدل ] <sup>(١)</sup> فهو حرام شديد التحريم ، الإذن حرام والفعل حرام ، لا يحل شيء من ذلك لا للمعتقد ولا للعتيق

وأخطأ الشعبي والنخعي والكوفيون في قولهم لا بأس ببيع ولأء السائبة وهبته ، هذا ضلال فوق الضلال ، لا يحل بيع الولاء ولا هبته حتى لو احتفظ به المعتقد لنفسه فكيف يحل ذلك بعد ما تنازل عنه وسيبه وقال له لا ولاء عليك لأحد من الناس ؟ لست أدري كيف يحكم هؤلاء القوم ولا كيف يفتنون أو يقضون !!!

وأخطأ مالك لما سئل عن عبد يبتاع نفسه من سيده على أن يوالى من شاء فأجاز ذلك !! السؤال والجواب ينطويان على جهل وضلال

أما الجهل فهو أن الولاء قد جعله الله تعالى على العتيق الذي أعتقه ماله ، لكن الذي اشترى نفسه بمال أعطاه لسيده ، فلا ولاء عليه لأحد من الناس ، الولاء للذي أعطى الورق لا للذي أخذ الورق

وأما الضلال فهو أن العتيق لا يحل له أن يتولى غير مواليه ، لا هو يحل له أن يفعل ذلك ، ولا سيده يحل له أن يأذن له بذلك أو يوافقه على ذلك

### (حكم الشرع)

الرقيق لا يورث لأنه لا يملك شيئاً ، هو وماله ملك لسيده ؛ قال تعالى

(١) (٣١٢٢ فح) (٢) (٦٢٥٥ فح)

(ضرب الله مثلاً هبداً مملوكاً لا يقدر على شيء ومن رزقناه رزقاً منا حسناً فهو ينفق منه سرا وجهراً هل يستوون الحمد لله بل أكثرهم لا يعلمون) (١)  
ولكنه يرث من أقاربه بفريضته المسماة له في القرآن ميراثاً كاملاً، وله أن يستعمل ميراثه في فك رقبة نفسه أو في أداء نجومه إن كان مكاتباً أو فيما شاء بكامل حريته ، أما المكاتب فيرث أيضاً بكامل فريضته ، ويورث إن كان في ماله الذي تركه بقية بعد أداء مكاتبته لسيدته ، والرقيق السائب لا ولاء عليه لأحد ولا يرثه من سيده ، العود في الهبة حرام بالنص ، ولا يحل له أن يتولى غير مواليه ولا يحل لمن سيده أن يأذن له بذلك أو يوافق على اشتراط ذلك ، وأما من افتدى نفسه بماله فهذا ليس عتيقاً ، ولكنه حر طليق ، لا فضل لأحد عليه ، فلا ولاء عليه لأحد

### (سبب الخلاف)

الحكم في الدين بالرأى دون النص بل وفي معارضة النص وبسوء التأويل  
وشرع ما لم يأذن به الله

## ٢٠ - ميراث المتلاعنين

### أقوال الفقهاء

المذهب والمرجع	رأى المذهب وحجته والرد المختصر رمزاً صواباً خطأ
الجمهور (٢)	إن مات أحد المتلاعنين قبل تمام الملاءنة ورثه الآخر ↑
الشافعي (٢)	إن مات الرجل بعد الملاءنة لم يتوارثا ↓
مالك (٢)	بعد لعان المرأة لا ترث ↓
	قال : إن امتنعت عن الملاءنة ورثت وحدت ↑
	قال : فإن مات أحدهما بعد تمام اللعان لا يتوارثان حتى قبل أن يفرق الحاكم بينهما ↓
	قال : فإن ماتت هي بعد لعان الزوج ورثها ↑
أبو حنيفة (٢)	بعد اللعان يتوارثان ↑ ما لم يفرق الحاكم بينهما ↓

(١) النحل ٧٥ . (٢) المفتى ٢٥٩/٦

( م ٣٠ ديوان المواريث )

### ( الرد المفصل بالنص والبرهان لا بالرأى )

إنما يرث الرجل امرأته بفريضة الله تعالى إذا ماتت وهي في عصمته لم يطلقها ، وهي ترثه إن مات عنها وهي على ذمته لم يطلقها ، واللعان لا يخرجها من عصمته ، لانص بذلك ، لا يخرج المرأة من عصمة الرجل إلا بالوفاة أو الطلاق ، فهي بعد تمام اللعان ما تزال زوجته

لكن الفقهاء كمعادتهم في جميع الشرائع يتحكمون في الدين برأى أنفسهم ، يتبعون أهواء النفوس ، وخيالات الرؤوس فيشرعون من الدين ما لم يأذن به الله ، ويفترون على الله الكذب ، ويتقولون على الله ورسوله غير الحق ، ويتناقضون ويختلفون في الكتاب ، فيقعون في الشقاق البعيد ، فيضلون ويضلون كثيراً ويضلون عن سواء السبيل

إنما جعل الله تعالى اللعان لاسقاط الحد عن القاذف والمقذوف اللذان لولا اللعان لوجب الحد عليهما ، لما رمى هلال ابن أمية امرأته بالزنا وجاء إلى النبي ﷺ يخبره أنه رأى عليها رجلاً ، قال له رسول الله ﷺ [ البينة أو حد في ظهرك ] ، وكلما دفع هلال باستحالة الإتيان ببينة على أمر تم في ستر وخفاء ، وهو سريع الانقضاء لم يزد رسول الله ﷺ على أن يكررها عليه [ البينة أو حد في ظهرك ] حتى أنزل الله تعالى آية اللعان ، فدعى الزوجان فتلاعنا ، إذا فاللعان إنما أنزل ليرفع عن الزوج القاذف حد القذف ، ويرفع عن الزوجة المقذوفة حد الزنا ، ولا علاقة للعان البتة بقطع عقدة النكاح التي بينهما ، لا آيات اللعان تشتمل على الأمر بذلك ولا الله ورسوله قد أمر بشيء من ذلك

إذا رمى الرجل امرأته بالزنا ولم يكن له شهود إلا نفسه فقد وجب عليه حد القذف ثمانين جلده ، فإذا نطق بالشهادات الخمس ( شهادات الملاءنة ) سقط عنه حد القذف ، ووجب على امرأته حد الزنا فإذا نطقت بالشهادات الخمس ( شهادات الملاءنة ) سقط عنها حد الزنا رجماً بالحجارة حتى تموت ، فبعد تمام الملاءنة ، ما زال على عقدة النكاح التي بينهما والتي لا يفصمها إلا الوفاة أو الطلاق فإذا لم تحصل الوفاة باقامة الحد على المرأة ، وإذا لم يقع الطلاق على المرأة ينطق به الزوج فعقدة النكاح ما زالت قائمة بينهما



لالملاعة الرجل أثبتت الزنا على المرأة ، ولالملاعة المرأة نفت الزنا عنها ، بل ما زال الشك في الطرفين قائما ، بدليل قوله ﷺ بعد تمام الملاعة [ إن الله يعلم إن أحكما لكاذب فهل فيكما من تائب ] ومادامت الملاعة لا تثبت الزنا ولا تنفيه ، فلا علاقة لها بقيام الزوجية أو انقطاعها بل بقيا بعد الملاعة زوجين كما كانا قبلها لم تنقطع زوجيتهما بطلاق ولا بوفاة

ولا يملك الامام ان يفرق بينهما ، هذا وهم وتخريج فاسد انتزعه الفقهاء من قصة الملاعة انتزاعا باطلا ، لاسند ولا نص به ، لم يقل رسول الله ﷺ بعد الملاعة قد فرقت بينكما ، قولا خاصا بهذين المتلاعنين ، ولا هو قال مثلا ( الملاعة فراق المتلاعنين ) قولا عاما لكل ملاعة ، ولا أى كلام من هذا القبيل ، إنما قال المتأولون بخاطيء مفهومهم ( فكانت السنة فراق المتلاعنين ) هذا الكلام هو مفهوم الرواة ، وليس هو منطوق النبي ﷺ ، فتقوا الفرية ثم ألصقوها بالسنة زورا وظلما ، وفي كل الشرائع يفعلون مثل ذلك ، ويقولون من وراء ظهر النبي ﷺ فكانت السنة كذا ، فجرت السنة بكذا ، والسنة من كل ذلك براء ، من جميع هذا الافتراء ، الذي وقع في قصة الملاعة هو أن عويمر العجلاني طلق امرأته ثلاثا بعد أن فرغا من الملاعة ، وفرش الفقهاء والرواة للفرية بقولهم ( أن عويمر طلقها قبل أن يأمره رسول الله بذلك ) مما يوهم أن الأمر من الحاكم بالتفريق بعد الملاعة شرع لازم ، وقضاء جازم ، ولكن عويمر سبق القضاء ، واستعجل الامضاء ، وهذا كما نرى مجرد وهم وهباء ، ولو كان شرعا لازما لنطق النبي ﷺ به رغم وقوع التطليق من الزوج أو لقال له لولا أنك طلقت لفرقت بينكما

إذا كان التفريق بعد الطلاق وبسببه ، لا بعد الملاعة أو بسببها وسواء طلق الزوج الملاحن من تلقاء نفسه ، بعد الملاعة أو قبلها ، وسواء فعل ذلك من تلقاء نفسه أو بأمر الامام ، فالتطليق لا يملكه إلا الزوج ، ولا تفريق إلا بعد التطليق

إن توفر دواعي الطلاق لا يغني عن النطق به ، ولا يقوم مقام النطق فيوقعه تلقائيا دون نطق الزوج ، فمتى نوى الزوج الطلاق تعين على

الزوج أن يوقعه صادراً منه هو لا من الحاكم ، لا يملك الحاكم إيقاع الطلاق بنفسه في أى مناسبة تستدعى الطلاق ، لانص بذلك ، فإن فعله الامام فهو عمل باطل ، وهو عند الله غير حاصل ، لا يملك إيقاع الطلاق إلا الزوج ، فتى وجب الطلاق كما في الإيلاء أو الافتداء أمر الامام الزوج أن يوقعه بنفسه ، وأطره على ذلك أطراً ، لأن الامام هو المكلف بإنفاذ شرائع الله ، لكنه لا ينطق هو بالطلاق ، بل بأمر الزوج بذلك ويجبره عليه جبراً ، وبرهان ذلك : —

١ — شرع الله تعالى للمرأة التي تريد فراق زوجها أن تفتدى منه برد الصداق الذي أصدقها إياه ، فإن فعلت فقد وجب على الزوج أن يطلقها ، لكن لا يقع الطلاق حتى ينطق هو بذلك ، وليس الإمام هو الذي ينطق به ، يقول مثلاً قد طلقها عليك ، أو يقول لها اذهبي فأنت طالق !!! كل ما يحصل من هذا القبيل فهو ضلال وباطل ، إذ لانص به ، ولا تشريع إلا بنص ، لم يأمر به الله ورسوله ، بل إن ثابت ابن قيس لما أرادت امرأته أن تفتدى نفسها منه برد صداقه الذي أصدقها إياه — وكان صداقها حديقة — قال له النبي ﷺ [اقبل الحديقة وطلقها تطليقة] <sup>(١)</sup> ، لما وجب عليه الطلاق بنص القرآن ، أمره النبي ﷺ أن ينطق هو بالطلاق ، ولم يطلقها عليه النبي ﷺ فيقول له قد طلقها عليك ، أو قد حكمت بطلاقها منك ، بل أمر الزوج نفسه أن يفعل ذلك فيصدر الطلاق منه لا من الحاكم ، ولو جاز للحاكم أن يحل محل الأزواج في التطليق لفعل النبي ﷺ ولما أمره أن يفعل ذلك بنفسه

٢ — جعل الله تعالى للمؤلى من امرأته تربع أربعة أشهر يتختم بعدها إما أن يعود إلى أهله وإما أن يطلقها ، وعلى الرغم من وجوب الطلاق بمجرد إنتهاء المهلة وعدم عودة المؤلى إلى أهله ، أقول على الرغم من ذلك الوجوب تلقائياً فقد جعل الله تعالى أمر إيقاع الطلاق للزوج

لا للحاكم ، قال تعالى ﴿ للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر فان فارقا فان الله غفور رحيم وان عزموا الطلاق فان الله سميع عليم ﴾ <sup>(١)</sup> جعل إفضاء الطلاق لعزم الزوج لا لحكم الامام

٣ - انعدام أى نص يبيح للامام أن يطلق المرأة على زوجها بحكم من عنده فى أية شرعة من شرائع الطلاق ، بل الزوج وحده هو الذى يملك ذلك ، إما يفعل ذلك طواعية ، وأما يجبره الحاكم على ذلك جبراً تنفيذياً لأمر الله

فالتفريق بين المتلاعنين لا يكون أبداً إلا بصدوره عن الزوج لاعن حكم الامام ، فإن فعل فقد انقطعت الزوجية بينهما ؛ ولا توارث بينهما ، أما قبل ذلك ( ولو بعد تمام الملاعنة ) فالزوجية قائمة يرث أحدهما الآخر ، ولا يملك الحاكم التفريق بينهما بغير طلاق الزوج

### ( تفنيد أقوال الفقهاء )

أصاب الجمهور فى قولهم إن مات أحد المتلاعنين قبل تمام الملاعنة ورث أحدهما الآخر ، هذا قليل من الصواب ، وتمام الصواب أنه حتى بعد تمام الملاعنة يرث أحدهما الآخر طالما أن الزوج لم يوقع الطلاق بنفسه ، حتى ولو تخطى الحاكم حدوده وزاغ عن الحق فحكم بالطلاق فالزوجية قائمة ، وكل ما يترتب عليها قائم ما لم ينطق الزوج بالطلاق ، وهذا أيضا حق ناقص

وأصاب مالك فى قوله إن ماتت المرأة بعد لعان الزوج ورثها وتماه أنها يتوارثان حتى بعد تمام الملاعنة منهما ، ولا تنقطع الزوجية وما يترتب عليها من ميراث وغيره إلا بعد أن يطلق الرجل ، وتطبيق الحاكم باطل ما أنزل الله به من سلطان

وأصاب مالك فى قوله إن امتنعت المرأة عن الملاعنة ورثت وحدت أى إذا مات زوجها بعد الملاعنة فرفضت هى الملاعنة فهى ترثه لأنها امرأته لم يطلقها ثم تحدد لأنها لم تدرك عن نفسها العذاب بالملاعنة كنهى القرآن

(١) البقرة ٢٢٦ ، ٢٢٧

وأصاب أبو حنيفة في قوله بعد اللعان يتوارثان ، لأن الزوجية وما يترتب عليها من ميراث لا تنقطع إلا إذا طلق الرجل

وأخطأ الشافعي في قوله إذا مات الرجل بعد الملاعة لم يتوارثا ، لانص بذلك وهذا حكم بالرأى خاطيء ، الموت لا يقطع الزوجية ، وكل امرأة تراث زوجها بعد موته وما دام قد مات دون أن يطلقها فهي امرأته وتراثه وأخطأ مالك : في قوله بعد لعان المرأة لا تراث ، لانص بذلك فهو حكم بالرأى باطل ، بل تراث ما لم يطلقها

وأخطأ مالك : في قوله فإن مات أحدهما بعد تمام الملاءعة فلا يتوارثان حتى قبل أن يفرق الحاكم بينهما وهذا خطأ مركب ، أولا : لأنه ظن أن الفراق يجب تلقائياً بعد تمام الملاءعة دون حاجة إلى تطليق من الزوج وهذا وهم كاذب ضرب رؤوس الفقهاء فتصايحوا به عدوا بغير علم ، لانص به ولا برهان عليه

ثانياً : قال حتى قبل ان يفرق بينهما كأن ذلك قطعة من شرعة الملاءعة واجبة النفاذ وهذا باطل وضلال ، لانص بذلك بل ولا يحل للحاكم أن يفرق ، لا يقع الفراق إلا بتطليق من الزوج لا من الحاكم

وأخطأ أبو حنيفة في قوله بعد اللعان يتوارثان ما لم يفرق الحاكم بينهما بل يتوارثان ما لم يطلق الزوج ، الحاكم لا يملك التطليق ولم يأمره الله بالتفريق هذا شأن الزوج وحده ، لا شأن الحاكم ، لا الحاكم يملك التفريق ، ولا الزوجية تنقطع إلا بالتطليق

تضافرت الجهالة والضلالة ، وتمخضت عن تلك الحثالة ، لا يبالهم الله باله ، كفوا خزعبلاتكم ، واعتصموا بحبل الله جميعا

### ( حكم الشرع )

المتلاعنان على زوجيتهما لم تنفصم عقدة النكاح التي تربطهما ما لم يطلق الرجل امرأته طائعا مختاراً غير مكره ، والامام لا يملك التطليق على الزوج بأي حال من الأحوال ، لانص بذلك في كتاب ولاسنة ، ولم يطلق رسول الله ﷺ أبداً على أحد من الأزواج : ولكن أمر من وجب على الطلاق أن

يطلق ، لا يملك تطليق المرأة إلا بعلمها ، ليس لأحد غيره هذا الحق في جميع شرائع الطلاق ، لافي الملاعنة فحسب ، الزوج وحده هو الذى يملك التطليق في الافتداء ( ما يسميه الفقهاء الخلع ) ، ولا يملك التطليق في الإيلاء إلا الزوج ، ولا يملك التطليق في الإعسار إلا الزوج ، ولا يملك التطليق في العنة إلا الزوج ، ولا يملك التطليق في أية شرعة من شرائع الطلاق إلا الزوج ، القاضى لا يملك ذلك والإمام لا يملك ذلك ، أى إنسان يفعل ذلك غير الزوج ، ففعله غاشم وحكمه ظالم وهو عند الله معتمد آثم ما جعل الله الطلاق إلا للزوج وحده دون سواه .

فهما كانت أسباب الطلاق فالزوجية وما يتبعها من حقوق وواجبات قائمة ثابتة قبل الطلاق ومعدومة بعده على الإطلاق .

### ( سبب الخلاف )

الحكم في دين الله بالرأى دون النص وفي معارضة النص ، واتباع الهوى وسوء تأويل وشرع ما لم يأذن به الله .

## ٢١ - ميراث المقتول حدا

هذه مسألة لم نجد فيها للفقهاء أقوالاً نبسطها ولكنها بدت لنا عند مناقشة أقوال الفقهاء في ميراث المتلاعنين فرأيتنا أن نذكرها في أعقاب ميراث المتلاعنين .

إذا قتل أحد الزوجين حداً فإن الطرف الآخر يرثه مهما كان سبب الحد ، إلا أن يكون حداً في ردة ومات المحدث على كفره لم يتب ولم يرجع إلى الإسلام ، ففي هذه الحالة لا توارث بينهما ، لا بسبب الحد ، ولكن بسبب الكفر وذلك طبقاً للنص القطعي الثبوت المتواتر والذي لفظه [ لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم ] .

أما المحدث في قصاص أو المحدث في زنا أو المحدث في حرابة أو المحدث في ردة ولكنه تاب وعاد إلى الإسلام قبل إقامة الحد عليه ، ففي كل تلك الحالات يرث الزوج الحى وزوجه المحدث ميراثاً طبيعياً بفريضة التي سماها الله

تعالى في القرآن الكريم ، للزوج الرجل نصف ما تركت أو ربع ما تركت وللزوج المرأة ربع ما ترك أو ثمن ما ترك .

## ٢٢ - ميراث المجاهيل

والمقصود بذلك موت الوارث والموروث جميعاً في حرب أو هدم أو غرق أو حريق أو صاعقة أو ما شاكل ذلك من صنوف الموت الجماعي لا ندرى أيهما مات قبل الآخر حتى يكون السابق هو الموروث واللاحق هو الوارث .

### أقوال الفقهاء

رأى المذهب وحجته والرد المختصر رمزاً صواباً خطأ ↓	المذهب والمرجع
لا يرث أحدهما من الآخر ↑ نعم لاحكم إلا بيقين	مالك (١)
ويصير الميراث للأحياء	
لاميراث إلا إذا علم ترتيب الموتى ولكن يقسم لورثتهم	أبو حنيفة (٢)
الأحياء ↑	
ومعاذ ابن جبل وابن عباس قالوا : الميراث للأحياء	أبو بكر الصديق (٣)
من الورثة ↑ أي القتل لا يرث بعضهم بعضاً لجهالة	
الترتيب	
والنخعي وأحمد ابن حنبل وابن قدامة قالوا : يرث	شريح والشعبي (٣)
بعضهم من بعض ↓ أي يرث أحدهما من الثاني ثم يرث	
الثاني من الأول	

### ( الرد المفصل بالنص والبرهان لا بالرأى )

هذه مسألة غلب فيها حكم الصواب على حكم الخطأ وشذ الأقلون وذلك لانبلاج الحق وعدم خفائه فيها .

(١) الموطأ ٣٢٣ (٢) الدر المختار ٧٩٨/٣ (٣) المفتى ٣٠٩/٦ .

لا شك أن توريث الميت من الحي ضرب من الجنون ، لا يقول به العاقلون !! بأى حق ننتزع المال من الحي لندفعه ميراثاً إلى ميت ؟ وكيف يقبضه ذلك الميت وكيف يحوز به ؟ هذا السفه والجهل هو أحد شطرى الضلال الواقع لا محالة عند توريث المجاهيل في الموت الجماعى الذى لا يعلم فيه السابق من اللاحق .

هذا توريث باطل إذ لا نص به ، وهو فى منتهى الفساد شرعاً وعقلاً أما شرعاً فالميت لا يرث من الحي ، وأما عقلاً فلأنك إن أجريت الميراث على فرض أن عمرو مات قبل زيد دون تيقن فقد حكمت بالظن والظن أكذب الحديث وإن الظن لا يغنى من الحق شيئاً ، من أجل ذلك كان واضحاً لأكثر الفقهاء أن مثل هذا التوريث ضلالة لا رشد فيها .

### ( تنفيذ أقوال الفقهاء )

أصاب مالك فى قوله لا يرث أحدهما من الآخر لانعدام البيئة على من سبق موته موت الآخر ولا حكم فى دعوى بغير بيئة فتلك دعوى ساقطة على أى من الإحتمالين .

وأصاب أبو حنيفة فى قوله لا ميراث إلا إن علم ترتيب الموتى ولكن يقسم لورثته الأحياء والجواب كسابقه .

وأصاب أبو بكر الصديق وابن عباس ومعاذ ابن جبل فى قولهم الميراث للأحياء من الورثة أى لا ميراث للمجاهيل بعضهم من بعض كما أثبتنا آنفاً ، وأخطأ شريح والشعبي والنخعي وأحمد ابن حنبل وابن قدامة فى قولهم يرث بعضهم من بعض أولاً لانتفاء النص بمثل هذا التوريث ولا تشريع إلا بنص فهذا حكم باطل ثانياً لبطلان ذلك الحكم شرعاً وعقلاً كما بينا فى الرد المفصل ثالثاً . مثل هذا الحكم يؤدي إلى نتيجتين مختلفتين وهذا برهان آخر على جهالته وفساده ، ذلك لأننا إذا ورثنا زيدا من عمرو ثم ورثنا عمرواً من زيد خرجنا بحصيلة معينة من المال لكل منهما بعد تلك المقاصة المحبونة ذهاباً وإياباً فإذا أجرينا التوريث بفرض عكسى فبدأنا أولاً بتوريث عمرو من زيد ثم ثبنا بتوريث زيد من عمرو خرجت تلك المقاصة المحبولة بنتيجة أخرى تخالف نتيجة

التوريث على المنهاج الأول وهذا التناقض هو برهان فساد الحكم واختلاله ،  
قتل الخراصون .

### ( حكم الشرع )

كل قضية ميراث مات فيها الوارث والموروث ولا يعلم ترتيب موتهما  
السابق منهما واللاحق تسقط دعوى الميراث لانعدام البينة على إستحقاق  
الميراث فلا يرث أحدهما من الآخر وإنما يرث الأحياء من ورثة كل منهما  
والقول بأن يرث بعضهم من بعض هو تنطع وجنون .

### ( سبب الخلاف )

الحكم في الدين بالرأى دون النص وقبول الدعاوى التي لا بينة لها فتلك  
هي عين الضلالة والجهالة .

## ٢٣- ميراث مجهول الأبوين

### ( أقوال الفقهاء )

المذهب والمرجع	رأى المذهب وحجته والرد المختصر رمزاً صواباً خطأ
عمر (١)	أ - اللقيط
شريح والجمهور (١)	اللقيط حر ↑ اللقيط حر ↑ وولاؤه في بيت المال ↓ لا ولاء على الحر لأنما الولاء على الممتق الذي كان مملوكاً ثم أعتق ↑ ولاؤه للذي التقطه ↓ لا ولاء على الحر اللقيط مولى من شاء ↓ قالوا حتى يعقل عنه ، ولا ينتقل ولاءه بعد ذلك عن عقل عنه ↓
الشافعي (٢)	ب - ولد الزنا وولد الملاحنة ما بقى من ورثته فلموالى أمه إن كانت عتيقه ↓ وإلا



المذهب والمراجع	رأى المذهب وحجته والرد المختصر رمزا صواب ↑ خطأ ↓
ابن قدامة (١) على وابن مسعود (٢) الحسن وابن سيرين (٣) مالك (٣)	فليت مال المسلمين ↑ نعم ككل مال لا وارث له ولد الملاعنة ترثه أمه وعصبتهها ↓ بل ورثته كأي ميت ابن الملاعنة عصبته عصبة أمه يرثهم ويرثونه ↓ ليس الميراث للعصبة ولكن لمن سمي الله ورسوله ومكحول والثوري وأحمد قالوا : ابن الملاعنة عصبته وحدها تأخذ جميع ماله ↓ بل ورثته كأي ميت هم الذين سمي الله ورسوله إذا مات ورثته أمه وأخوته لأمه ↓ فما بال زوجته وولده ؟ بل يرثه ورثته الذين سمي الله ورسوله كأي ميت
	قال : ويرث البقية موالى أمه إن كانت مولاة ↓ ج — الولد من وطء مشترك وصور ذلك متعددة منها : — ١ — أمة مملوكة لشريكين يطؤها هذا ويطؤها ذلك ٢ — أمة يطؤها البائع والمشتري في طهر واحد لم يستبرئها المشتري قبل وطئها ٣ — الغارة يطؤها الزوج الأول والزوج الثاني في طهر واحد ، قد غرت الثاني بأنها خالية فتزوجها وهو لا يعلم ٤ — المطلقة يطؤها الزوج الثاني قبل تمام عدتها قد غشته في القروء د — الحاق النسب
عطاء ومالك (٤)	والليث والأوزاعي والشافعي : قالوا برأى القافة يلحق نسبه ↓

(١) المنى ٢٠٩/٦ (٢) المنى ٢٥٩/٦ (٣) الموطأ ٣٢٣ (٤) المنى ٣٤٣/٦

المذهب والمرجع	رأى المذهب وحقته والرد المختصر رمزاً صواباً خطأ↓
مالك <sup>(١)</sup>	ولد الحرة لا يلحق بالقافة ↑ ↓ نعم لكن تخصيص الحرة خطأ
	وقال : ولكن ينسب إلى الفراش الصحيح دون الذي يشبهه ↑ ↓ نعم لكن كلمة (الصحيح) زيادة باطالة لا يعمل بها قال <small>عليه السلام</small> [الولد للفراش] ولم يقل الصحيح فالولد للفراش حتى ولو كان غير صحيح ، وتخصيص الحرة خطأ فالأمة مثل الحرة في ذلك تماماً
	قال : وإن اختلفت القافة يضيع نسبه أبداً ↓ لا الحاق برأى القافة أصلاً لاحكم للقافة سواء اتفقوا أو اختلفوا ولا فرق في الحاق النسب بين الحرة والأمة ، اللاحاق للفراش لا للشبه ولا للقافة ولا لأية وسيلة أخرى من وسائل العلم بالغة ما بلغت من الدقة
الشافعي <sup>(١)</sup>	يترك حتى يبلغ السابعة فينسب إلى أحدهما ↓
بعضهم <sup>(١)</sup>	قال : يلحق باثنين ، قالوا إذا الحقه القائمة باثنين لحق بهما ولزمتهم نفقته حتى يكبر ويختار أحدهما فيعود المتروك بالنفقة التي أنفقها على الملحق به ↓
أحمد <sup>(١)</sup>	قال : يلحق بثلاثة (أى إذا الحقه القافة بثلاثة ) وتلزمهم نفقته حتى يكبرو ... كما في الضلالة السابقة ↓
أبو حنيفة <sup>(١)</sup>	لاحكم للقافة ↑
	وقال الحكم لمن سبق بالدعوى : أى إذا ادعاه اثنان
	نسب إلى من سبق ↓
	قال : فإذا ادعاه عديدون في وقت واحد نسب إليهم جميعاً ↓

## ( الرد المفصل بالنص والبرهان لا بالرأى )

### ( ميراث اللقيط )

اللقيط مولود مجهول الأبوين ، فإذا اكتسب مالا ثم مات لم يكن له من الورثة من أصحاب الفرائض إلا فئتان : الزوج إن كان قد تزوج والأولاد إن كان قد أنجب ، وإلا فميراثه لبيت المال ، لقد انحسر عنه فئتان من أصحاب الفرائض هما : الأبوان والأخوة ، هذا جلي واضح لا عوج له ، ولا غموض فيه ! ولكن الفقهاء قالوا فيه ما قالوا .

وهو بطبيعة الحال حرّ لارِقٍّ عليه لأحد ، وهو غير عتيق فلا ولاء عليه لأحد .

لا يثبت الرق إلا يملك صحيح ، غنيمة في حرب أو شراء من مالكة أو هبة من واهبه أو ميراثاً من مورثه أو ولادة من رقيق يملكه ، وليس الالتقاط تمليكا ، ولا يقع العتق إلا على مالك من مملوكه ، واللقيط ما ثبت عليه شيء من ذلك ، فهو على أصل الحرية حتى يثبت عكس ذلك ببينه متيقنه ، وملتقط اللقيط ليس أباً له ، إنما هو فاعل خير ، أجره على الله إن كان محتسباً ، والولاء لا يباع ولا يوهب ، فليس للقيط أن يهب أحداً ولاء نفسه ، هو حر أحب أم كره ، لم يجعل الله عليه ولاء لأحد .

والعقل عن أى إنسان في قتل الخطأ أو في غيره لا يصبره عتيقاً ولا رقيقاً ، إنما هو فريضة من الله على العاقلة ، والمملتقط لا عقل عليه للقيط إنما العقل على عصبية الجاني أو في بيت المال ، والمملتقط ليس بعصبة للقيط ، قد مرج الفقهاء شرائع الدين مرجاً ، واستحدثوا بخيالاتهم بدعاً فقطعوها قطعاً .

### ب ( ميراث ولدا الزنا والملاعة )

ميراث ولد الزنا وولد الملاعة لا يختلف عن عامة الموارث إلا حيث أنه لا يعلم له أب ، فخرج من مجموع وارثيه الأب وولد الأب وفيها عدا ذلك فإنه يرثه جميع أصناف الورثة الذين لهم حق الميراث شرعاً ، يرثونه بفرائضهم التي سماها الله تعالى في القرآن العظيم ، والتي بينها الرسول الكريم في السنة المطهرة ، يرثه بالفرائض المسماة في القرآن : الأم والأخوة للأم

والزوج والأولاد ، ويرث البواقي من تركته ( ما أبقت الفرائض ) أولى رجل ذكر من أقارب أمه إن لم يكن في أصحاب فرائضه رجل ذكر ، ولا يرث أحد من تركته شيئاً بولاء لأنه لا ولاء عابه لأحد ، لم يعتقه أحد ، ولا كان مملوكاً لأحد ، إلا أن تكون أمه أمة فهو تبعاً لها ملك للمالكها .

ولا فرق بين أن تكون أمه حرة أو عتيقة لأنها لو كانت عتيقة فالولاء عليها هي وحدها لا يتعدها إلى ذريتها كما توهم بعض الفقهاء فضلوا وأضلوا وخرافة التوريث بالتعصيب قد فندناها في باب ( بطلان التوريث بالتعصيب ) فلتراجع ، فالقول بأن ما بقي من موارثه فهو لعصبة أمه هو قول فاسد وباطل بطلاناً كلياً ، لا توريث بالتعصيب أصلاً ، والبواقي هي لأولى رجل ذكر سواء كان من العصبة أو من غير العصبة ، ولا شيء لعصبة أمه من ميراثه إلا ما شرع الله في كتابه مثل الأخوة للأم ، أو أن يكون أولى رجل ذكر من أقاربه هو خاله مثلاً ، فهو يرث البواقي عند انعدام الرجال من أصحاب الفرائض .

فالذي له على أمه حق الولاء ليس له على أحد من ذريتها أدنى حق ، لا حق من أى نوع على ذرية العتيق الذي عليه الولاء لمعتقه فقط لا لذرية معتقه ولالورثة معتقه مادام الولد حراً وليس مملوكاً لأحد . أمه لها من الميراث مثل ما لأى أم في عامة الموارث ، إما لها الثلث مما ترك إن لم يكن له ولد ولا إخوة ، وإما لها السدس إن كان له ولد أو إخوة ليس لأمه فوق ذلك قلامة ظفر ، وليس لعصبتها من ميراثه مثقال ذرة هذا هو الحق المبين ولكن الفقهاء لا يذكرون أية شرعة من الشرائع إلا لاطوها بالتخاليط ، وملاؤها بالأغاليط .

### ج ( ميراث الولد من وطء مشترك )

الولد من وطء مشترك من الأصناف التي ذكرنا آنفاً .

إما أن يكون قد ولد على فراش رجل معلوم هو زوج الأم التي وطئها في نفس الطهر رجل آخر مثل الزوج السابق ، أو هو مالك أمه التي وطئها في نفس الطهر رجل آخر مثل البائع الذي باعها لهذا المالك في هذه الحالات يكون المولود مجهول الأب ولكنه معلوم الفرائض ، فهو يلحق بصاحب

الفراش الذى ولد عليه لقوله ( يَرْبِيهِ ) [ الولد للفراش ] ويصير صاحب الفراش أبا له وأولاد صاحب الفراش أخوة له ويصير ميراثه كميّرات أى ميت معلوم الأبوين .

ولما أن يكون ولد على غير فراش معلوم كولد البغى التى لا زوج لها والتى يغشاها الرجال ، أو كولد الأمة التى لا يطؤها سيدها ولكن يستعملها فى البغاء ليكسب من بغائها فهى ليست على فراش سيدها فمولودها من البغاء هو على غير فراش رجل معلوم ولا يلحق المولود بفراش سيدها لأنها ليس لها فراش عند سيدها إنما لها فراش البغاء المشاع بين العديد من روادها فهذا المولود مجهول الأب معدوم الفراش فهذا يعامل معاملة المولود مجهول الأب كولد الزنا وولد الملاعنة فميراثه كميّرات أى انسان مجهول الأب كاللقبط لا متعلق له بأى أب .

#### د - ( الحاق النسب )

فى الأمثلة التى ذكرناها للوطء المشترك المرأة يغشاها أكثر من رجل فلانعلم النطفة التى خلق الولد منها ، فيصير مجهول الأب ولكن الأم تضع مولودها على فراش معلوم هو فراش زوجها الذى غرته الغارة ، فنكحها على أنها خالية أو غرته المطلقة فنكحها قبل تمام العدة وهو يحسبها مكتملة العدة ، أو كذبت عليه الأمة أن البائع لم يطأها فغشها المشتري دون استبراء فها هنا رغم احتمال الوطء المشترك ، ورغم الريبة فى الأب الحقيقى فلإن المولود يلحق بصاحب الفراش وبعد ولدا له ويتوارثان توارث الأب والإبن غير المشكوك فيهما .

وفى الأمثلة الأخرى التى ولد فيها المولود على غير فراش لرجل معلوم كاللقبط وولد الزنا وولد الملاعنة فإن المولود يلحق نسبه بأمه فقط ، فلا تكون له عصابة أصلا بخرج منها أبوه وخرج هو من أبيه ولكن تكون له صلة أرحام بأقارب أمه ، يكون له أخوة من الأم وأخوال وخالات ، ولا يكون له أخوة من الأب وأعمام وعمات ، وميراثه كما أسلفنا آنفا .

ولا يجوز الحاق المولود بأى رجل من الرجال بناء على تشابه فى خلقها

ولا بناء على حكم أحد القافة ، مهما كان عددهم ، فإن النبي ﷺ قد حكم بإبن وليدة زمعة للفراش ( فراش زمعة ) رغم شدة شبهه بشخص آخر غير زمعة ورغم إقتناع النبي ﷺ بهذا الشبه ، فقد حكم بالولد للفراش ، ولم يحكم به للشبه ، فالشبه مهما كان قاطعاً ، والدليل مهما كان ساطعاً لا يبطل الشرع الذي أمر الله به .

كان لزمعة ( أبي سودة زوجة النبي ﷺ ) وليدة يغشاها على فراشه ويغشاها في نفس الوقت خفية عتبة ابن أبي وقاص ( أخو سعد ابن أبي وقاص ) فوضعت الوليدة مولوداً على فراش سيدها ( زمعة ) ، أيقن عتبة ابن أبي وقاص أن الولد له لشدة شبهه به ، فلما حضرته الوفاة أوصى أخاه سعداً أن يقبض الولد ويكفله لأنه ابن أخيه ، فلما مات عتبة اختصم في الولد كل من سعد ابن أبي وقاص وعبد ابن زمعة عند رسول الله ﷺ ، سعد يقول هو ابن أخي شديد الشبه بأخي أوصاني بقبضه وكفالته وعبد ابن زمعة يقول هو ابن وليدة أبي ولد على فراش أبي ، فهو ولد لأبي ، فقضى رسول الله ﷺ بالولد لعبد ابن زمعة قائلاً [ الولد للفراش وللعاهر الحجر ] ولكنه لما رأى شدة شبه الولد بعتبه ابن أبي وقاص ، أيقن أنه ولد عتبه ، وليس ولداً لزمعة في الحقيقة أى أنه ليس أخاً لسودة ( أم المؤمنين ) في الحقيقة وإن كان في حكم الشرع أخاً لها ولذلك قال لسودة [ واحتجبي منه ياسودة ] .

فالولد من الناحية الشرعية ابن لصاحب الفراش ، حتى ولو كان في الحقيقة من حيث الخلق والنسب ليس ابناً له ( سمعنا وأطعنا غفرانك ربنا واليك المصير )

ولا يلحق الولد من وطء مشترك بأحد الواطئين بناء على رأى القافة ولا يلحق بأحد الواطئين بناء على شبه أو لون أو أية علامة بدنية أو فصيلة دم أو جناس في الخلايا الجلدية أو نوع الجينات في نواة الخلية أو أية علامة أخرى مهما أكد العلم ومهما أكد العلماء قوتها ودقتها ودوام إصابتها ،

رسول الله ﷺ الذي لا ينطق عن الهوى ، ولا يتكلم في الدين إلا بوحى من الله ، ولا يفتي في الدين قط برأى نفسه ( وهو سيد البشر أجمعين

وأرجحهم عقلاً ) ، رسول الله ﷺ رفض الحاق الولد بمن ادعاه رغم كونه شديد الشبه بمن ادعاه حتى لقد أمر زوجه أم المؤمنين (سودة بنت زمعة) أن تحتجب منه لأنه وإن كان في الاعتبار الشرعى ابناً لزمعة لأنه ولد على فراشه إلا أنه في حقيقة الأمر ليس من صلب زمعة بل هو من صلب عتبة ابن أبي وقاص فهو في الحقيقة ليس أخاً لسودة بنت زمعة ولذلك أمرها أن تحتجب منه .

ولا يلحق الولد من وطء مشترك بالرجل الذي يختاره عندما يكبر ، فإن هذا فضلاً عن كونه حكماً في الدين بالرأى والهوى — ومثل ذلك الحكم باطل لا محالة — أقول فضلاً عن هذا فإن تقييم هذا الحكم كمجرد رأى من الآراء ، يسقطه إلى حضيض حماقة والضلال ، إذ كيف يتصور إثبات بنوة أو أبوة بناء على اختيار صبي ؟!

سواء كان ذلك بدافع من نفسه أو بأغراء من غيره !!! هل كانت تلك الرغبة أو الميل أو التفضيل عن نظرة لا تخطيء أو جاذبية بدنية أو روحية لا تنحرف ولا تنصرف ؟! فهي إلهام من عند الله صادق ، بقضاء في علم الله سابق !!؟ أم هي غوغائية الأحكام تخضع شرائع الدين لإفك الضلالات وشوشرة الأوهام ؟! ثم متى كان للصبي الذي لم يبلغ الحلم رأى في شرائع الإسلام ؟! بل متى كانت له شهادة معتبرة في أى خصام ؟!

وحكم القافة في إلحاق المواليد بالأنساب بعلامات بدنية يجنونها ، هو كما أثبتنا حكم باطل شرعاً وهو لا يتقوى بكثرة أعداد القافة ولا يصير حقاً بأغلبية الأصوات كما يعتقد أكثر الناس أن الحق ما تقوله الأغلبية في أى أمر من الأمور بل عكس ذلك هو الحق قال تعالى ﴿ وإن تطع أكثر من في الأرض يضلوك عن سبيل الله إن يتبعون إلا الظن وإن هم إلا يخرصون ﴾ الأنعام ١١٦ .

قضى الله ورسوله أن الولد يلحق بالفراش ، وحرم الله ورسوله أن يلحق الولد بالشبه مهما كان قوياً ، فحكم القافة بالحق الولد بالشبه أو بأية علامة أخرى ، هو حكم باطل لأنه مناقض لحكم الله ورسوله ، وهو باطل لأنه حكم بغير ما أنزل الله ، إذ لانص في كتاب الله ولا في سنة رسوله . ( م ٣١ — ديوان المواريث )

بالحق الولد برأى القافة ، وهو باطل لأنه حكم بالظن وإن الظن لا يغني من الحق شيئاً .

والتحكك بعد ذلك في أعداد القافة وأنهم إذا اتفقوا على رأى قوى بعضهم بعضاً فتحول الشك إلى يقين ، هذا التحكك هو عين التحايل على شرائع الدين ، وهو الثقلت من أوامر رب العالمين ، لعمرك ، ان هذا لهو الضلال المبين ، بل ارتابت قلوبهم فهم في ريبهم يترددون .

أبطل الله تعالى الحكم بالشبه فيجب أن نسمع لذلك ونطيع ، وأوجب الله الحكم بالولد للفراش ، فيجب أن نسمع لذلك ونطيع ﴿ إنما كان قول المؤمنين إذا دعوا إلى الله ورسوله ليحكم بينهم أن يقولوا سمعنا وأطعنا وأولئك هم المفلحون ، ومن يطع الله ورسوله ويخشى الله ويتقه فأولئك هم الفائزون ﴾ (١) .

### ( تحاليط الفقهاء )

#### ١ - في مسألة اللقيط

منهم من قال : اللقيط ولاؤه في بيت المال ، هذا عين الضلال ، اللقيط ليس عتيقاً لأحد ولا يثبت عليه الرق لأحد فبأى حق يضرب عليه الولاء ؟ ! ثم يحكم بطرحه في بيت المال ، هل لاحق لورثته في ماله أم ليس له ورثة ؟ !! تعجب من صنيع الفقهاء وكيف مردوا على غوغائية القضاء ، وعشوائية الإفتاء !!! .

ومنهم من قال ولاؤه للذي التقطه قد جزموا بأنه عتيق مكبل بالولاء ثم تفرقت بهم سبل الإفتاء ( نال الله لتسئلن عما كنتم تفترون ) .

ومنهم من قال ولاؤه لمن شاء ، افترضوا العتق من الرق ورتبوا عليه ولأباطلاً ، ثم صرفوه تصريحاً جاهلاً ، ضلالاً متراكباً ، وظلمات بعضها فوق بعض ، لارق ولا عتق ولا ولأ .

ومنهم من قال : حتى يعقل عنه فلا ينتقل ولاؤه بعد ذلك عن



عقل!!! هذه كلها ثروة هذيان، لا شرع فيها ولا رشد ولا بيان، ولكنها تنور وتنفور كحمم البركان ، لا عقل على الملتقط إنما العقل على عصبية الجاني أو على بيت المال ، والولاء على اللقيط كذب وإفراء وكل ما قالوا هباء وبلاء ما أنزل الله به من سلطان ﴿ إن عندكم من سلطان بهذا أتقولون على الله ما لا تعلمون قل إن الذين يفترون على الله الكذب لا يفلحون ﴾ (١) ، ومنهم من قال : اللقيط حر ، أوجز البيان ، وصدق القول ، وعف عن اللغو .

## ٢ - وفي مسألة ولد الزنا والملاعة :

منهم من قال : ما بقي من موارثه فلموالى أمه إن كانت عتيقة ، وإلا فلبيت مال المسلمين !!! قفوا لا تجمعوا شارعين ، ولا ترتعوا بالدين لاعبين ، ولواء العتيق لا ينسحب على ذريته ، والولاء لا يحل لعديدين ، إنما هو للمعتق وحده ، وما أبقت الفرائض فهو بالنص المتواتر [ لأولى رجل ذكر ] فإن انعدم فهو لبيت المال ، توبوا إلى الله من ذاك الربال .  
ومنهم من قال ولد الملاعة ترثه أمه وعصبته ، ما خص الله في الميراث من عصبه ، الميراث لمن سمي القرآن ، عصبه وغير عصبه ، بل يرثه ورثته والأم من الورثة : يرثه الزوج والأم والأولاد والأخوة من الأم وهكذا على صراط الوارثين في المنهج القويم .

## ٣ - وفي مسألة الوطء المشترك :

منهم من قال الولد من وطء مشترك يلحق نسبه برأى القافة : كذبوا النص [ الولد للفراش ] والنص رفض الإلحاق بعلامات أو شبه .  
ومنهم من قال يلحق نسبه باثنين من القافة  
ومنهم من قال يلحق نسبه بثلاثة من القافة  
ومنهم من قال لاحكم للقافة وهذا هو الحق  
ومنهم من قال يترك الصبي حتى يبلغ السابعة فينتسب إلى أحدهما

(١) (يونس ٦٨ و ٦٩)

ومنهم من قال : الحكم لمن سبق بالدعوى : المبادر يفوز بالإلحاق ،  
هذا مضمار سباق .

ومنهم من قال فإن ادعاه عديدون في وقت واحد نسب إليهم أجمعين !!  
الآن تحققت شيوعية الآباء ، بعد شيوعية الكسب والثراء ، لو علم ماركس  
ولينين بهذا الإفتاء !!! لقد كانوا عنه في غطاء .

### ( تفنيد أقوال الفقهاء )

أصاب عمر في قوله اللقيط حر

وأخطأ الجمهور وشريح وإسحاق في قولهم اللقيط ولاؤه في بيت المال  
لاولاء إلا على العتيق ، واللقيط ماثبت عليه رق ولاعتق .

وأخطأ النخعي في قوله ولاؤه للذي التقطه ، لاولاء على الحر أصلاً  
والملتقط ليس معتقاً وإنما الولاء لمن أعتق لمن أعطى الورق .

وأخطأ الحنفية في قولهم اللقيط مولى من شاء ، لاولاء عليه أصلاً ،  
ثم الولاء لايوهب ، ومن تولى غير مواليه فعليه لعنة الله والملائكة والناس  
أجمعين لايقبل منه صرف ولاعدل يوم القيامة ، وأغربوا في قولهم إن الولاء  
يثبت عليه لمن عقل عنه !!! العاقلة لا تسرق ولا تعتق من عقلت عنه ، والملتقط  
ليس من العاقلة ، تراحمت الخرافات ، وتراكت الضلالات ، راجعوا الرد  
المفصل الذي فات .

وأخطأ الشافعي في قوله في ولد الزنا وولد الملاعنة ، ما بقي من ورثته  
فلموالى أمه إن كانت عتيقة وإلا فلبيت مال المسلمين ، إنما الولاء للمعتق  
لالموالى المعتق والولاء على شخص العتيق لا ينسحب على ذرية العتيق ( قل  
الله أذن لكم أم على الله تفترون ) .

وأخطأ ابن قدامة في قوله : ولد الملاعنة ترثه عصبه أمه ، قد سبق الرد  
على هذا الهراء .

وأخطأ على وابن مسعود والشعبي في قولهم ابن الملاعنة عصبته عصبه  
أمه يرثونه ويرثهم لانص بشيء من ذلك فهو حكم بالرأى باطل قد  
فتنناه تفنيداً .

وأخطأ الحسن وابن سيرين ومكحول والثوري وأحمد في قولهم : ابن الملاعنة عصبته أمه وحدها ، ترث ماله كله ، لانص بذلك فهو ضلال وباطل ، والميراث ليس للعصبة ولكن لمن سمى القرآن ، والأم ليست هي كل الورثة ، راجع الرد المفصل ، وانزع الغطاء المهلهل ، وارجع إلى الحق قبل أن تحيط بك الخطيئة .

وأخطأ مالك في قوله إذا مات ورثته أمه وإخوته لأمه ، ويرث الباقي موالى أمه إن كانت مولاة ، فما بال باقى ورثته ( الزوج والأولاد ) هل هناك نص يمنع هؤلاء من الميراث ؟ وموالى الأم ليسوا من الورثة في كتاب الله ولا في سنة رسوله ، قال مالك وعلى ذلك أدركت أهل العلم !!! يا عجباً ألم تدرك القرآن والسنة ؟ أم أهل العلم عندك أعلا من الكتاب والسنة ؟ ( واتخذتموه وراءكم ظهرياً إن ربى بما تعملون محيطة )<sup>(١)</sup> .

وأكثر الفقهاء يقولون مثل قول مالك ومن لا يقتل منهم صراحة فهو يفعل دون قول يحكى شرائع أشياخه ويقلدها بنصها لا يلوى على آية من كتاب الله أو حديث لرسول الله ، وإذا بدا في المسألة حديث موضوع ابتدروه صراعاً وتعاقبوا به إجماعاً .

لو أن مالك بدلا من أن يقول ( هذا هو الأمر المجتمع عليه عندنا والذي وجدنا عليه أهل العلم في بلدنا ) لو أنه بدلا من تلك العبادة للعلماء ، أخلص عبادته لخالق العلماء ، فقال لا ميراث إلا لمن سماهم القرآن ولا ولاء إلا لمن أعتق كنص الحديث لكان محسناً راشداً مهتدياً ، ولنجا من عبادة الأخبار باتباع المشايخ ، ولتسليم من اتباع غير الله قال تعالى ( اتبعوا ما أنزل اليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه أولياء قليلاً ما تذكرون )<sup>(٢)</sup> عبادة الأخبار هي الطامة الكبرى .<sup>(٣)</sup>

وأصاب أبو حنيفة في قوله لاحكم للقافة لمطابقة النص .  
وأصاب مالك وأخطأ في قوله ولد الحر لا يلحق بالقافة أصاب في الحره

(١) هود ٩٢ (٢) الاعراف ٣ (٣) اقرأ مؤلفنا خطيئة المذاهب

وأخطأ في الأمة التي يرى أن ولدها يلحق برأى القافة ، لافرق في الحاق النسب بين الحرة والأمة .

وأصاب مالك وأخطأ في قوله لكن ولد الحرة إلى الفراش الصحيح دون الذي يشبهه بل الأمر كذلك في ولد الأمة أيضا ، ثم إن إضافته لفظ الصحيح يشكل زيادة خاطئة إذ الولد للفراش سواء كان الفراش صحيحا أو غير صحيح ، ولد الغارة والمحرم التي يجهل الرجل أمرها هو للفراش رغم كونه فراشا غير صحيح .

وأخطأ عطاء ومالك والليث والأوزاعي والشافعي في قولهم : في ولد الوطء المشترك أنه يلحق نسبه برأى القافة لمخالفة النص الجازم بأن الولد للفراش وقد ناقض مالك نفسه بقبول حكم القافة هنا مع أنه نفاه من قبل عن ولد الحرة ؛ والوطء المشترك قد يصيب الحرة كما في الغارة ، فهو ليس قاصرا على الأمة .

وأخطأ مالك في قوله إذا اختلفت القافة يضيع نسبه أبداً لأن الإلحاق برأى القافة باطل ومرفوض حتى ولو اتفقوا .

وأخطأ الشافعي في قوله يترك الولد حتى يباغ السابعة فينتسب إلى أحدهما ، لانص بذلك فهو حكم بالرأى فاشل ، ولاحكم ولاخيار للصبي ، هذا عمل باطل ، وتحديد السابعة لقبول خيار الطفل لغو غافل ، ولا إلحاق إلا بالفراش ، لقد لعبت الأوهام بعقول هؤلاء فضلوا في الافتاء

وأخطأ بعضهم في قوله أن نسب الولد من الوطء المشترك يلحق برأى اثنين من القافة ، كلا ولا ملء الأرض قافة ، هذا حكم في غاية السخافة ، الباطلان لا يصيران حقا ، بل الولد للفراش وإلصا من المجاهيل

وأخطأ أحمد ابن حنبل في قوله يلحق نسب الولد بثلاثة من القافة لمخالفة النص أن الولد للفراش فبا عجباً هؤلاء المتضلعين من الباطل !!! أمن عند الله تلکم الأعداد ؟! أم شرائع الدين تطرح في المزا ؟! قائف واحد لا يصلح بل اثنان بل ثلاثة ، ثم مزيد من أعداد القافة ، حتى ينمقد النسب العليل على ركام من التضليل !!!

وأخطأ أبو حنيفة خطأ فظيماً بقوله الحكم لمن سبق بالدعوى ١١ جعل الحق لمن سبق، والفوز في الدين، هو لا سرع الراكضين، لا تخرج الخزعبلات إلا من ضنضىء هذا الكمين، فويل للساخرين! اللاعبين بشرائع الدين وأخطأ أبو حنيفة في قوله إذا نسب إلى عديدين نسب إليهم أجمعين في وقت واحد ١١١ هل يحتاج هذا الهراء إلى رد أم الاعراض عن اللغو أذكى وأظهر ١١٢

### ( حكم الشرع )

اللقيط مجهول الأبوين فهو لا يرث أحداً من قبل الأبوين، لا يتوارث مع أب ولا أم ولا أخوة ولكن يتوارث مع الأزواج والأولاد، واللقيط حر لا ولاء عليه لأحد من الناس .

وولد الوطء المشترك هو كولد الزنا وولد الملاءنة حكمه في الموارث هو أن يلحق نسبه بصاحب الفراش الذي ولد عليه، ولا حكم للقافة في إلحاق أى نسب، ولا فرق بين ولد الحرة وولد الأمة من جهة إلحاق النسب

### ( سبب الخلاف )

الحكم في دين الله بالرأى دون النص وفي معارضة النص .

## ٢٤ - ميراث المطلقة

### ( أقوال الفقهاء )

المذهب والمرجع	رأى المذهب وحجته والرد المختصر مزاً صواباً خطأ ↓
الشافعي وأبو حنيفة وابن قدامة <sup>(١)</sup>	قالوا إن المطلقة ترث في عدتها ↓ حججهم أنها طوال عدتها تعتبر زوجة
عثمان ابن عفان <sup>(١)</sup>	قال ترث المبتوتة إن طلقها في مرضه ومات في عدتها ↓
ابن قدامة <sup>(١)</sup>	قال المطلقة في عدتها ترثه وهو لا يرثها ↓
أحمد ابن حنبل <sup>(١)</sup>	قال المدخول بها ترثه في العدة وبعدها ما لم تنزوج ↓

المذهب والمرجع	رأى المذهب وحجته والرد المختصر رمزاً صواباً خطأ
الجمهور <sup>(١)</sup>	إذا صح من مرضه هذا ( أى الذى طلقها فيه ثم مات بعده ) فلا ترثه ↑↓
عثمان <sup>(١)</sup>	قال مالك إن عبد الرحمن ابن عوف طلق امرأته البتة وهو مريض فورثها عثمان ابن عفان منه بعد انتضاء عدتها ↓
عثمان وعلى ابن أبي طالب <sup>(٢)</sup>	وقال مالك إن عثمان ابن عفان ورث نساء ابن مكمل منه وكان طلقهن وهو مريض ↓
ابن شهاب <sup>(١)</sup> مالك <sup>(١)</sup>	وقال مالك إن حبان كانت عنده امرأتان هاشمية وأنصارية فطاق الأنصارية وهى ترضع فموت بها سنة ثم هلك عنها ولم تحض فقالت أنا أرثه ولم أحض فاختصمت إلى عثمان فقضى لها بالميراث ↓ فلامت الهاشمية عثمان فقال هذا عمل ابن عمك هو أشار علينا بهذا يعنى على ابن أبي طالب !!! .
الشافعى <sup>(٢)</sup>	إذا طلق الرجل امرأته ثلاثاً وهو مريض ترثه ↓ وإن طلقها وهو مريض قبل أن يدخل بها فلها الميراث ↓ قال البكر والشيخ فى ذلك عندنا سواء
	من طلق امرأته طلاقاً لا رجعة له فيها ( كالطلاق الثلاث أو طلاق غير المدخول بها أو طلاق الملاعنة ) فلا ترثه ولا يرثها سواء صح من مرضه أو لم يصح لأنهما ليسا زوجين ↑
	قال <u>ولو طلقها ساعة يموت ثلاثاً لم ترث فى هذا</u> ↑ بل حتى ولو طلقه واحدة ، ولو قال لها أنت طالق قبل موتى بطرفة عين ثلاثاً لم ترث فى هذا ↓ كلا لا يقع الطلاق إلا بالنية ساعة إيقاعه ولا يعلم أحد ماذا ستكون نيته

المذهب والمرجع	رأى المذهب وحججه والرد المختصر رمز أصواب ↑ خطأ ↓
عبد الله ابن الزبير <sup>(١)</sup>	<p>في ذلك الغيب المجهول فهذا الطلاق باطل</p> <p>قال ورث عثمان ابن عفان معاذمة عبد الرحمن ابن عوف</p> <p>التي بنتها ومات عنها في عدتها ↓ قال وأما أنا فلا أرى</p> <p>أن ترث مبتوتة ↑</p> <p>قالوا ترث المبتوتة في عدتها ↓</p> <p>قالوا ترث المبتوتة بعد انقضاء عدتها ↓</p> <p>قالوا ترث المبتوتة ما لم تنكح ↓</p> <p>قالوا ترث المبتوتة ولو نكحت غيره ↓</p> <p>لما رأى اختلاف الناس في ميراث المبتوتة قال استخرت</p> <p>الله فقال لا ترث المبتوتة ↑</p>
قوم <sup>(١)</sup> قوم <sup>(١)</sup> وقوم <sup>(٢)</sup> وقوم <sup>(١)</sup> الشافعي <sup>(١)</sup>	<p>لو طلق مسلم أمة أو كافرة طلاقاً لا رجعة له فيه بعد</p> <p>أن يدخل بها ثم أسلمت هذه وعثقت هذه ثم مات</p> <p>مكانه لم ترثاه لأنه طلقها ولا معنى لفراره من ميراثها ↑</p> <p>قال لكن إن كان الطلاق رجعياً ترثاه في العدة ↓</p> <p>ولا ترثاه بعد العدة ↑ لا ترثاه البتة لا قبل ولا بعد العدة،</p> <p>العدة للاستبراء لا لبقاء الزوجية</p> <p>قال والمرض المعتبر في وجوب التوريث رغم الطلاق</p> <p>هو المرض المخوف وذكر أنواعاً من المرض ↓ لا اعتبار</p> <p>لأى مرض في الطلاق والتوريث</p>
ابن حزم <sup>(٣)</sup>	<p>طلاق المريض كطلاق الصحيح ولا فرق ، مات من</p> <p>هذا المرض أو لم يمت منه ↑</p> <p>قال وكذلك طلاق الصحيح المريضة وطلاق المريض</p> <p>والمريضة ولا فرق ↑ وكذلك طلاق الموقوف للقتل ↑</p> <p>والحامل المثقبة ↑ ↓ لا يجوز طلاق الحامل إلا بعد وضع</p> <p>حملها فإن فعل ولم يستطع التصويب أو رفض التصويب</p>

المذهب والمرجع

رأى المذهب وحجته والرد المختصر رمزاً صواباً خطأ ↓

فالطلاق واقع وعليه إثم المعصية .  
قال فإن كان طلاق المريض ثلاثاً أو آخر ثلاث تطليقات  
أو قبل أن يطأها فمات أو ماتت قبل تمام العدة أو بعدها  
أو كان طلاقاً رجعياً فلم يرتجعها حتى مات أو ماتت  
بعد تمام العدة فلا ترثه في شيء من ذلك كله ولا  
يرثها أصلاً ↑

قال نافع إن عبد الرحمن ابن عوف طلق امرأة له  
كلبية آخر ثلاث تطليقات ثم مات بعد أن أتمت عدتها  
فورثها عثمان : قيل له لماذا تورثها وقد علمت أنه لم  
يطلقها ضراراً ولا فراراً من كتاب الله عز وجل قال  
أردت أن تكون سنة يهاب الناس الفرار من كتاب  
الله عز وجل

طلق عبد الرحمن ابن مكل بعض نسائه بعد أن أصابه  
فالج ثم مات بعد سنتين فورثها منه عثمان ↓  
يتوارثان إن مات من مرضه ذلك ↓

إن طلقها وهو مريض فهي في قضاء عثمان ترثه ↓  
قالوا وإن صح من مرضه هذا ثم مات قبل انقضاء  
عدتها فإنها ترثه ↓

المريض يطلقها ثلاثاً ولم يدخل بها لا ميراث لها ↓  
لا ترث المبتوتة ↑

لا ترث المبتوتة في المرض ↑

المطلقة ترث في العدة ما لم تكن مبتوتة ↓  
قال وكذلك المطلقة طلاقاً رجعياً في المرض إذا لم

يراجعها حتى مات فلا ميراث لها ↑  
وحتى لو أقر علانية أنه إنما فعل ذلك لثلاث ترثه

عثمان ابن عفان ١

عثمان ابن عفان ١

الحسن ١

الزهري والشورى

وأحمد والأوزاعي

وزفروا إسحاق ١

ابن عباس ٢

علي ابن أبي طالب ٢

الشافعي وأبو سليمان ٢

ابن حزم ٣



المذهب والمرجع

أبو حنيفة (١)

رأى المذهب وحجته والرد المختصر رمزاً صواباً ↑ خطأ ↓

ولاجتناح عليه في ذلك ↑  
غائب حاله الهلاك بمرض أو بغيره بأن أضناه مرض  
عجز به عن إقامة مصالحه خارج البيت أو بارز رجلاً  
أقوى أو قادم لقتل من قصاص أو رجم فار بالطلاق  
لا يصح تبرعه إلا من الثلث فلو أمانها طئعاً وهو كذلك  
ومات بذلك السبب أو بغيره ورثت هي ↓  
قال وكذا طالقة رجعية طالقت أو ثلاثاً وكذا مبانة قبلت  
ابن زوجها

قال ومن لاعنها في مرضه أو آلى منها مريضاً كذلك  
قال وإن آلى منها في صحته وبانت منه في مرضه فصح  
فمات أو أبانها بأمرها أو اختلعت فأسلمت لا ↑ كما لو طئع  
رجعياً فطاوعت ابنه أو أبانها بأمرها أو اختلعت منه  
أو اختارت نفسها ↑

قال ولو محصوراً أو في صف القتال أو قائماً بمصالحه  
خارج البيت أو مشتكياً أو محموماً أو محبوساً بقصاص  
أو رجم ↑

قال والحامل لا تكون فارة إلا بتلبسها بالمخاض إذا علق  
طلاقها بفعل أجنبي أو بمنجى الوقت والتعليق والشرط  
في مرضه أو بفعل نفسه وهما في المرض أو الشرط  
فقط أو علق بفعلها ولا بد لها منه وهما في المرض أو  
الشرط ورثت

قال وفي غيرها لا ترث وهو إذا ما كان في الصحة أو  
التعليق فقط أو بفعلها ولها منه بد

قال لها إن شئت وفلان فأنت طالق ثلاثة ثم مرض  
فشاء الزوج والأجنبي الطلاق معاً أو شاء الزوج ثم الأجنبي

المذهب والمرجع

رأى المذهب وحجته والرد المختصر من أصواب ↑ خطأ ↓

ثم مات الزوج لا ترث وإن شاء الأجنبي أو لاثم الزوج ورثت  
ثم أقر لها بدين أو أوصى لها بشيء قال فان تصادقا على  
ثلاث في الصحة ومضى العدة ثم أقر لها بدين أو أوصى  
لها بشيء فلها الأقل منه ومن الميراث كمن طلقت ثلاثا  
بأمرها في مرضه ثم أوصى لها أو أقر

وقال : قال صحيح لامرأته إحداهما طالق ثم بين في  
مرضه ، في أحدهما صار فاراً بالبيان فترث منه  
ولا يشترط علمه لأهليتهما بالبيان  
قال فلو طلقها بائنا في مرضه وقد كان سيدها أعتقها  
قبله ولم يعلم به كان فاراً وإلا لا

قال ولو باشرت سبب الفرقة وهي مريضة وماتت قبل  
انقضاء العدة ورثها كما إذا وقعت الفرقة باختيارها  
نفسها في اختيار البلوغ أو العتق أو بتقيلها ابن زوجها  
وهي مريضة بخلاف وقوع الفرقة بالحد والعدة واللعان  
على المذهب

قال ولو ارتدت ثم ماتت أو لحقت بدار الحرب فإن  
كانت الردة في المرض ورثها زوجها وإلا لا  
وقال امرأة تزوجها طالق ثلاثا فنكح امرأة ثم أخرى  
ثم مات الزوج عند الزوج لا يصير فاراً

إذا استكره الإبن امرأة أبيه على ما يفسخ به نكاحها  
من وطء أو غيره في مرض أبيه ، فمات أبوه من  
مرضه ذلك ورثته ↑ ولم يرثها ↓ لا شيء على المستكره  
ولم يطلقها فهي امرأته يرثها .

قال فإن طأعته لم ترث ان ثبت رجعت

أبو حنيفة ١

ابن قدامة ٢

## ( الرد المفصل بالنص والبرهان لا بالرأى ) ( الضلالة القصوى )

المطلقة لاميراث لها البتة بأى حال من الأحوال وعلى أية صورة من الصور كيفما كان الطلاق وأيا كان سبب الطلاق كما سيأتى بيانه بإذن الله .  
لاميراث للمطلقة سواء كان طلاقها ما يسمونه رجعياً أو ما يسمونه بائناً أو كان طلاقاً بنتاً لا تحل له بعده حتى تنكح زوجاً غيره

لاميراث للمطلقة فور النطق بالطلاق سواء كان ذلك فى آخر عدتها كما أمر الله ورسوله أو كان فى أول عدتها كما يجهل بذلك جميع المسلمين فى مشارق الأرض ومغاربها وهم لا يشعرون .

لاميراث للمطلقة ولو مات مطلقها وهى فى العدة كما ضل بذلك جميع الفقهاء بلا استثناء فقد توهموا أنها فى أثناء عدتها تعتبر زوجة له وهذا إفك شديد وضلال بعيد، فور النطق بالطلاق صارت أجنبية لا تحل له ولا يحل لها لم تعد زوجة فكيف يتوارثان ١٩

لاميراث للمطلقة سواء طلقها زوجها فى صحته أو فى مرضه وسواء كان مرضه تخفيفاً أو مخوفاً وسواء مات فى مرضه أو مات بعد أن صح من مرضه كل هذه أوهام باطلة وخيالات كاذبة خاطئة ملأت أدمغة الفقهاء فتوارثوها جيلاً عن جيل .

لاميراث للمطلقة سواء طلقها زوجها حال أمنه أو حال خوفه بأن كان موقوفاً للقتل أو كان فى صف القتال أو خرج مبارزاً لمن هو أبغض منه أو كان فى أرض اشتعل فيها الوباء أو كان فى جوف البحر الهائج تصارعه الأمواج أو أية مهلكة من المهالك .

لاميراث للمطلقة مهما كان سبب الطلاق سواء كان سببه كرهها أو رغبة الاستبدال أو إرادة حرمانها من الميراث أو أى سبب آخر ، للزوج مطلق الحرية أن يطلق امرأته لسبب أو لغير سبب وخرافة الفرار من الميراث ما أنزل الله بها من سلطان إنما هى من ثمرات الإفك والبهتان الذى خطه الفقهاء فى الزور والظلم والعدوان .

لاميراث للمطلقة سواء كانت مدخولاً بها أو غير مدخول وسواء كانت  
محيض أو لا تحيض وسواء كانت ترضع أولاً ترضع وسواء كانت حاملاً أو  
غير حامل، الرضاع له أجره والحمل له نفقته والعدة لها نفقتها وكل ذلك  
لأعلاقته بالميراث، الميراث سماه الله تعالى في القرآن الكريم للزوجة لا المطلقة،  
المطلقة فور طلاقها صارت أجنبية ولا ميراث للأجنبية .

لقد ذكرنا في هذا الديوان ضلالات كثيرة جداً في شرائع المواريث  
وقع فيها أكثر الفقهاء بدرجات متفاوتة وفصلناها في مختلف أبواب الديوان  
كلما جئنا على ذكر واحدة منها ، ولكل من تلك الضلالات درجاتها من الأثم  
والإفك والزور فما بلغت أية واحدة منها ما بلغت تلك الضلالة الكبرى  
ضلالة توريث المطلقة، تلك الضلالة التي طمت وعمت واشتد سوادها وادلمت ،  
تلك هي الضلالة القصوى قد فاقت كل ما عداها ، ظلماً وعدواناً ، وزوراً  
وبهتاناً ، ولقد أجاننا نظر القارئ إجمالة خلاطة في شتى نواحيها ، ثم إنا بعد  
ذلك إن شاء الله مخرجو مساوينا وكاشفو خوافيها والله المستعان .

### ( أحاطت بهم خطيئتها )

ليس الملمم بالخطايا إماماً ، كمن يقتحم فيها اقتحاماً ، أما الملمم فلا يأتيها  
إلا عند إنفعال النفس ، وثورة الحس ، على نضوب من اليقين ، وغيبة  
من البراهين ، فإذا باشرها غلبه الورع ، وردده الحذر ، فأحجم بعدما  
أقدم ، وكان في المس مقتصدًا ، وكان في المقال عفيفاً .

وأما المقتحم فيها ، فقد استشاط جهلاً ، واحتنكه الشيطان مطية سهلاً  
فتراه لا يلبى على رشد ولا قصد ولا هدى ، هؤلاء نسوا الله نسياناً وخروا  
على آيات ربهم صماً وعمياناً ، فعتوا عن أمر ربهم ، واتبعوا أهواءهم ،  
وأسرفوا ظلاماً وطغياناً .

وبين الطرفين درجات ، وكذلك الفقهاء في الزيج أشتات . لقد وقع  
الفقهاء كلهم جميعاً في ضلالة توريث المطلقة ، بدرجات متفاوتة ، منهم  
من ألم بها إلاماً يسيراً ، ومنهم من تردى فيها إلى الأعماق ، إلا فقيهاً واحداً  
هو ابن حزم ، قد نجاه الله تعالى نجاة تامة من هذه الضلالة ، فقد نفاها

نفياً قاطعاً ، بكل جزئياتها وفرعياتها ، فخرج منها بنعمة الله أبيض الوجه لم تشبه شائبة ، ولقد فرحنا بذلك فرحاً عظيماً ، إذ وجدنا عبداً من عباد الله يثبت على الحق ، لا يجرفه التيار ، ويقف وحيداً في وجه الكثرة المخرفة ، والضلالات الزاحفة ، فله الحمد والفضل والمنة يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم .

لقد أنكر رحمه الله راشداً مهدياً جميع أنواع التوربث التي فتقها الفقهاء للمطلقة زوراً وبهتاناً ، إلا هنة صغيرة سنذكرها إن شاء الله تعالى عند تفنيد أقوال الفقهاء ، ولعلها كانت قولاً قديماً رجع عنه بعدما تبين له الحق ، غفر الله لنا وله ، وأدخلنا برحمته في عباده الصالحين .

وأما المسرفون في اتباع الأهواء ، وأما غلاة التحكم في الدين بالآراء .  
وأما شركاء الله في التشريع من الفقهاء ، فقد عتوا عتواً كبيراً ، وقالوا قولاً عظيماً ، لم تكفهم ضلالة توريث المطلقة في عدتها رغم أنف القرآن والسنة ورغم انعدام البراهين ، على هذا الإفك المبين ، لم يكفهم ذلك حتى قالوا بل ترث المطلقة أيضاً بعد انقضاء عدتها !!!  
بل قالوا وترث المطلقة من مطلقها ولو مضى على طلاقها منه دهر من السنين !!!

بل قالوا ترث المطلقة من مطلقة ما لم تنكح زوجاً آخر !!!  
بل قالوا ترث المطلقة من مطلقها ولو نكحت بعده العديد من الرجال !!!  
فهل لهؤلاء الظالمين من مخرج من تلك الخطيئة التي أحاطت بهم أجمعين ؟  
قال تعالى ﴿ بلى من كسب سيئة وأحاطت به خطيئته فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون ﴾ (١) .

ليس لأحد أن يرث عن ميت ميراثاً ، إلا ما سماه الله تعالى في كتابه أو فصله الرسول الأمين في خطابه ، والله تعالى قد سمى ميراثاً للأزواج ، ترث المرأة من زوجها الربع أو الثمن أو هن شركاء في ذلك إن كن كثيرات ، لكن لم يسم الله ولا رسوله للمطلقة أي ميراث ، ما أنزل الله في كتابه ، وما فصل

الرسول في خطابه، هو وحده الحق والحلال وكل ما عداه هو السحت والحرام، وهو الإفك يتملك في الرغام، وتعاظه الأقدام، وهو أكل أموال الناس بالباطل، وهو الشرك والظلم بشرع ما لم يأذن به الله، وهو إقراء الكذب على الله، وهو تقول الأقاويل على الله ورسوله، وهو البسود المردود والحدث المرفوض الذي لم يكن على عهد رسول الله ﷺ،

هذا هو اللعب بالدين؛ هذا هو الهزء بآيات رب العالمين، هذا هو عين التكلف والتعسف من المبتدعين.

أبدأ أبدأ لا تجد أي نص بتوريث المطلقة فالذين فعلوا ذلك قد جؤوا إفكاً وزوراً، وبدلوا كلمات الله فكانوا قوماً بوراً، قال تعالى ﴿ألم تر إلى الذين بدلوا نعمة الله كفراً وأحلوا قومهم دار البوار جهنم يصلونها وبئس القرار وجعلوا لله أنداداً ليضلوا عن سبيله، قل تمتعوا فإن مصيركم إلى النار﴾<sup>(١)</sup>.

### (مدارج الشيطان)

كل شرعة في الدين ليست من عند الله عز وجل، تنزيلاً في كتابه، أو تفصيلاً بلسان رسوله ﷺ، وإنما هي فرية ورجس من عمل الشيطان، وإنما هي شرك نصّب الشارعون المفترون أنفسهم شركاء مع الرحمن.

فتلك الشرعة الباغية، شرعة توريث المطلقة، قد صاغها الشيطان، وزينها للإنسان، فأضل بها جبلاً كثيراً، من تبعه منهم غطه في الرجس إلى الأذقان، ودعه إلى ساقط الحسران، فلا يلومن إلا نفسه، قال تعالى ﴿اتخذوا الشياطين أولياء من دون الله ويحسبون أنهم مهتدون﴾<sup>(٢)</sup>.

إن الشيطان الذي خلقه الله تعالى، وأقامه - لحكمة يعلمها - عدواً للإنسان، يضلّه ويغويه، ويعده ويمنيه، هذا الشيطان لا يدعو الناس إلى معصية الله كفاحاً، ولا يأمرهم بالكبائر أمراً بواحاً، ولكنه يلبس الحق بالباطل، ويزين الشر لكل فاعل، وحيث في الأفهام؛ وتصويراً بالأوهام

(١) إبراهيم ٢٨ - ٣٠ (٢) الأعراف ٣٠

قال تعالى ﴿ وإن الشياطين ليوحون إلى أوليائهم ليجادلوكم وإن أطعتموهم  
انكم لمشركون ﴾ (١)

وليس من العسير استقراء مدارج الشيطان ، في شتى المعاصي والآثام ،  
بمراجعة ما يبدي العصاة من المعاذير ، وما يتلفظون به من الحجج للتبرير  
فما هي إلا ترجمة الوسوس التي ألقاها ، وتصوير الهواجس التي دساها ،  
فمئل في ضلالة تورث المطالعة يستطيع المستقصي أن يتبع مزلق العصيان ،  
ومدارج الشيطان ، من نفس حججهم الداحضة التي احتجوا بها ، وذرائعهم  
الفاصلة التي تذرعوها بها ، ولعل في كشف تلك الوسائل ، نجاة للجاهل  
والغافل ، فيتوب من تاب ويثوب إلى الصواب ، ولا يتردى إلا من أصر  
على المهالك ، ولا يهلك على الله إلا هالك ،

ففي ضلالة تورث المطالعة ، يستطيع المستقصي أن يقنو أثر مزلق  
العصيان ، التي استدرجهم إليها الشيطان ، سلسلة على النحو التالي :

أولاً : بدأ الشيطان بأن ألقى في روعهم أن المطالعة الرجعية هي بعد التطبيق  
الحاطيء الذي أوقعوه في بداية العدة ، هي بعد ذلك وطوال مدة عدتها  
تعتبر زوجة ومن أجل ذلك فهي ترث باعتبارها زوجة لا بصفتها مطلقة ،  
وزين لهم هذا الوهم الفاسد والإفك الكاذب ، بوهم آخر أكذب منه وأضل  
وهو أنه يستطيع مراجعتها وردها إلى عصمته من تلقاء نفسه ودون مشاورتها  
أو رضاها طالما كانت في عدتها ، وهذا باطل عريض مناقض للقرآن قد  
فندناه تفصيلاً في باب الرجعة من مؤلفنا ( ديوان الطلاق ) فليراجع ، إن  
حق المطالعة في مراجعة مطلقته في عدتها مشروط بموافقتها ورضاها ، كما  
هو في صميم الآية لقوله تعالى ﴿ وبعولتهن أحق بردهن في ذلك إن أرادوا  
إصلاحاً ﴾ (١) فإن كانت المطلقة ترفض العودة إليه فهي لا تريد معه إصلاحاً  
فلا سبيل له عليها ، قد انتفى المشروط بانتفاء الشرط ، وبكل تأكيد هي  
في عدتها بعد طلاقها لا تحل له مجامعتها ولا أن يرى أحدهما من الآخر ما يرى

(١) الأنعام ١٢١ (٢) البقرة ٢٢٨

الأزواج ما لم يتوافقا على المراجعة ، فكيف تكون المطلقة زوجة وهي في نفس الوقت عليه حرام ١٩ .

ألقى الشيطان في أمنيتهم أنها زوج وأنها حلال في عدتها ، ورتب على هذين الباطلين باطلا ثالثا هو أنها ترثه وهي طالق ما دامت في عدتها ؛ فتلقى الناس هذه الضلالة بالقبول ، وطاوعوا غواية الشيطان ، وتنادى الفقهاء بهذا البهتان .

٢ — فلما فرغ الشيطان من هذه الضلالة ، داف إلى ضلالة أخرى فقال لهم ، المطلقة إذا طلقها زوجها وهو مريض فإنها ترثه ، سواء كان الطلاق رجعيا أو بائنا أو مبتوتا ، قال لهم لأن هذا هو طلاق الفرار !!! نعت لهم الزوج بأنه فار ، إذ زعم لهم أنه فر من حق امرأته في الميراث . فطلقها لكي يتخلص من مشاركتها الورثة في الميراث اغتصب للمطلقة من مال مطلقها ما لا تستحقه في شرع الله وسمى هذا الغصب الحرام حقاً حلالاً ووصف حق الرجل في تطليق نسائه الذي جعله الله له ، وصف ذلك بأنه فرار ، زيادة في الغواية والتلبيس والأضلال ، وتعمية على الغافلين والجهال ، لم يجعل الله تعالى أى قيد على حق الرجل في تطليق من أراد من نسائه بل هو حق مطلق كيفما كانت الأسباب يطلقها إن كان لا يريد لها أو مل عشرتها أو كره خلقها أو أراد إستبدال غيرها وحتى لو كانت نيته عدم توريثها فليس ذلك بمبطل طلاقه ولا بموجب لها حقاً في الميراث ما قال الله ذلك ولا رسوله ﷺ قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين ﴿ لاحق لها في الميراث حتى لو صرح بأن قصده من الطلاق ألا يشركها في الميراث فكيف إذا لم يصرح بشيء ١٩ !! ولكن الشيطان احتلت الفقهاء فانقادوا له وقضوا للمطلقة بهذا المال المغصوب بناء على افتراض نية القلوب التي لا يعلمها إلا الله علام الغيوب .

٣ — ولكن بعض الغاوين تردد في أن يكون الطلاق في المرض دليلاً على الفرار ، قالوا إنما الفرار عند الخوف وليس كل المرض مخوفاً فكيف نورثها إذا طلقها في مرض لم يكن فيه خائفاً ، ثم ما هي العلامة المميزة للمرض المخوف من غير المخوف ١٩! فناداهم الشيطان بعجالة ، وبأدرهم بأخبث مقالة ، ليحبسهم في تلك الضلالة ، قال لهم إن مات المطلق من مرضه الذي



طالقها فيه فهذا مرض مخوف ، وطلاقه فرار من الميراث أما إذا صح من هذا المرض ثم مات بعد ذلك فلا فرار ولا ميراث .

قالوا له الآن جئت بالحق ، فأطاعوه وهم له عابدون

٤ — لم ييأس الشيطان من إغواء الباقين ، بعدما احتنك الأولين ، فأتاهم من باب الضرار ، بعدما فرغ من باب الفرار ، قال لهم ليس من الضروري أن يكون السبب في توريت المطلقة هو فقط علة الفرار ، بل هناك أيضاً علة أخرى هي علة الضرار ، يجب أخذها في الاعتبار ، ليس من الضروري لتوريت المطلقة وقوع الطلاق في المرض الذي مات فيه ، أو في المرض عامة بلا تخصيص ، باعتباره دليلاً على الفرار ، بل هي ترث حتى ولو طلقها وهو صحيح غير مريض إذا كان تطليقها يقصد الأضرار بنية حرمانها من الميراث فقد نهى الله عن الضرار فمضى ثبت فيه الضرار وجب الميراث للمطلقة ولو كان الطلاق وهو صحيح

فأطاعه في ذلك الغاؤون وتوقف عنه الحاذرون قالوا لا علم لنا بالنية الخفية ، ولا ينبغي الحكم في الدين إلا بالظواهر الجلية ، والأموال محرمة لا يحل قطعها عن جعلها الله له ، ودفعها إلى من لا تحل له .

٥ — فلما فرغ الشيطان من ذلك قال قد كنتم اشترطتم لتوريت المطلقة الرجعية أن يموت المطلق وهي في العدة ، وأنا أرى لكم نقض هذا الشرط لاداعي له ، بل ترث المطلقة في عدتها وبعد انقضاء عدتها ، أليس الحرمان من الميراث واقعاً عليها إذا مات بعد انقضاء عدتها ؟ قالوا بلى قل فعلام ننصفها في عدتها ونظلمها بعد انقضاء عدتها ؟ بل المطلقة أي طلاق كان ، رجعيّاً أو بائناً أو مبتوتاً ، ترث في عدتها وبعد انقضاء عدتها ، صحيحاً كان المطلق أو مريضاً ، هذا هو عين العدل والسداد ، ما أرىكم إلا ما أرى وما أهديكم لإسبيل الرشاد ، قالوا هذا والله هو القضاء العادل وإمتداد للأنصاف الشامل ما أكرمك يا أستاذنا وما أعدلك !!

فرضى الشيطان عن الغاوين ثم اتفقت إليه واحد من السائلين قال قد علمنا العدة أجلاً ممدوداً وحداً محدوداً فما أجل التوريت الذي بعد انقضاء

العدة ١٩ كم قدره ومأمداه ١٩ أنجعله ضعفاً أم ضعفين ١٩ أم نجعله ممدوداً إلى أقرب الأهلين ١١٩

قال الشيطان هذا سؤال فطن أنا أسأله ممنون ، وسأفتيكم فيه بالحق والعدل الموزون ، أمد استحقاق المطلقة الميراث من مطلقها بعد انقضاء عدتها هو امتداد عزبتها ، لها الميراث حتى تنكح ، لها الميراث طالما بقيت بغير نكاح ، قالوا صدقت وأصبت هذا عين الرشد والفلاح

٦ - فلما انتهى مطاف الشيطان بالغاوين ، إلى هذا الدرك الأسفل من التفانين ، تلفت ذات الشمال وذات اليمين ، ليرى هل من حفرة أخرى في سجين ، يطرح فيها رهطاً آخر من الغاوين ، المتلاعبين بشرائع الدين . ثم رجع إلى أتباعه يتمطى ، قال قد كنت أفتيتكم أن المطلقة ترث بعد انقضاء عدتها ما لم تنكح قالوا بلى وقد أخذنا بهذا الحكم الصالح ، قال فأتى أرى فيه قيداً يجب أن يزال ، لا علاقة للميراث بما تنكح المرأة من الرجال ، بل الواجب أن تظل المطلقة على حقها من الميراث حتى ولو نكحت بعد مطلقها عشرة من الرجال ، ما تقولون في ذلك ١٩ هل تجدون للمطلقة عطاء أسخى من ذلك على الإطلاق ١٩ قالوا بلى لعمر أبيك هذا منتهى الإغداق !!! سنطير بذكره في الآفاق !!!

٧ - فلما بلغ الشيطان هذا المآل ، ورضى عما أنجزه من إفساد وإضلال ، سمع قوماً يتهامون ، ورأى نفرأ يتغامزون ، قال فما خطبكم أيها المتخافتون ؟ قالوا أرأيت يا أستاذنا الفاضل إن كانت المطلقة هي التي طلبت الطلاق أو هي التي اختلعت من زوجها تريد الفراق ، أو ملكها أمر نفسها فألقت هي عليه الطلاق ، أثرته وهي التي طلبت الطلاق أو هي التي أوقعت عليه الطلاق ١١٩ قال ألم أقل لكم إن المطلقة ترث ميراثاً مطلقاً من كل قيد أو شرط ، ترث في جميع الأحوال ، وبكل شكل من الأشكال ، ترثه سواء كان الطلاق برغبتها أو برغبته ، ترثه بكل حال ، قضى الأمر وبطل السؤال فانصرف القوم مهطعين ، ليس وراء ذلك للمطلقة من عز ولا تمكين ، قد وطئت الرجال أجمعين ، وعلتهم فكانوا من الأسفلين ، وظلت أعناقهم لها خاضعين .

لاشك أن الموسوس بجميع المعاصي هو الشيطان الرجيم ، وإن أكبر المعاصي على الإطلاق هي الشرك بالله ، وأن كل شرعة من الدين ليست في كتاب الله ولا في سنة رسوله هي شرك وظلم عظيم ، قد افترأها المشركون الذين شاركوا الله تعالى في التشريع للعباد قال تعالى ﴿ أم لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله ولولا كلمة الفصل لقضى بينهم وإن الظالمين لهم عذاب أليم ﴾<sup>(١)</sup>

فتلك الشرائع التي افترفها المصنفون لتوريث المطلقة هي حصيلة الإشراك بالله وهي موارد الأهلاك قد وسوس لهم بها الشيطان الرجيم وإن كانت وسوسة الشياطين للناس لا يعلم كنهها إلا رب العالمين فنحن إذ نصور تلك الوسوسة على هيئة الحوار والتلقين بين الشيطان وبين الغاوين فلنما فعلنا ذلك على سبيل التقريب والتشبيه لتنفير الراشدين من المسلمين من الاسترسال في اتباع شرائع المصنفين ، المخالفة والمناقضة لشرائع رب العالمين فيهلكون أنفسهم وهم لا يشعرون .

### { أدلة بطلان توريث المطلقة }

نسوق فيما يلي أدلة بطلان هذه الضلالة العارمة التي احتسوت جميع الفقهاء بلا استثناء إلا فقيها واحداً أنكرها بجميع فروعها هو العالم السني الأندلسي علي ابن أحمد ابن سعيد المعروف بابن حزم ، غفر الله لنا وله ، أما باقي الفقهاء ، الأقدمون منهم والأحدثون ، فقد نال كلا منهم حظه من هذه الضلالة ، وكان أقربهم إلى التقوى بعد ابن حزم هو الشافعي رحمه الله فقد أعجبني منه قوله ( لا معنى لفراره من ميراثها ) استقبح فرية الفرار التي اخترعوها بطيش ونزق بالغين وفيما يلي أدلة البطلان مرقمة :

#### ١ - انعدام أي نص بتوريث المطلقة :

هذا هو سيد الأدلة ، هذا هو فصل الخطاب في إسقاط هذه الفرية

ونفى أية شرعة ضالة ، لا تشريع إلا بنص ، وأما شرعة لا نص بها فهي إفاك منبوذ - ما من وارث إلا وله نص في كتاب الله أو سنة رسوله يحدد ميراثه ويوضح فريضته ، فمن لا نص بتوريثه في كتاب الله أو سنة رسوله فلا ميراث له ، ليس بأحد في دين الله مغبوناً ولا منسياً قال تعالى ﴿ وما كان ربك نسياً ﴾<sup>(١)</sup> وقال تعالى ﴿ ما فرطنا في الكتاب من شيء ﴾<sup>(٢)</sup> .

وهذه الشرعة الضالة المفتراة ( شرعة توريث المطلقة ) لا وجود لها في كتاب الله ولا في سنة رسوله ، فهي إفاك محض ، وإثم بحت ، سقطها ونبذها لاشك فيه .

## ٢ - تحريم أكل الأموال بالباطل :

قال تعالى ﴿ يأيتها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ﴾<sup>(٣)</sup> وحرمة الأموال عظيمة ، هي إحدى الحرمات الثلاث التي لا يدانيها في التحريم شيء ، قال ﷺ [ ألا إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا ألا قد بلغت اللهم فاشهد ]<sup>(٤)</sup> ومن مات دون ماله فهو شهيد ودم المعتدى على المال مهدور لا قود ولا دية له ، وميراث المطلقة هو مال سمحت حرام تأكله سحتاً حراماً تأكله في بطنها ناراً قد اقتطعه لها الأفاكون الوضاعون ظلماً وعدواناً ، اغتصبوه لها من مال الميت واقتطعوه من حقوق الورثة ، ودفعوه لها سما زعافاً ، عليهم وزر الغضب والعدوان ، جزاؤهم عند الله لظى النيران ، وهي معهم في الخزي والحسران ، الحاكم والمحكوم له في العذاب مشتركان

## ٣ - توريث المطلقة شرعة شرك وظلم :

توريث المطلقة شرعة لم يأذن بها الله ، قد أشرك الذين ابتدعوها ، واستسلم للشرك الذين اتبعوها ، الذين ابتدعوها أقاموا أنفسهم شركاء لله ، يشرعون للناس كما يشرع الله ، والذين اتبعوها أخضعوا أعناقهم لشرائع الشرك ، فويل للتابعين والمتبوعين ، قال تعالى ﴿ أم لهم شركاء شرعوا لهم

(١) مريم ٦٤ (٢) الأنعام ٢٨ (٣) النساء ٢٩ (٤) ١٧٣٩ - ٤١ - ٤٢ فح

من الدين ما لم يأذن به الله ولولا كلمة الفصل لقضى بينهم وإن الظالمين لهم عذاب أليم ﴿١﴾

٤ — توريث المطلقة هو افتراء الكذب على الله

إن تحليل ما حرم الله ، وتحريم ما أحل الله ، هو كبيرة من الكبائر ، وصفها الله بأنها افتراء الكذب على الله ، قال تعالى ﴿ولا تقولوا لما تصف السنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام لتفتروا على الله الكذب ، إن الذين يفترون على الله الكذب لا يفلحون ، متاع قليل ولهم عذاب أليم﴾ (١) والذين خرقوا تلك الشرعة الضلالة الفاسقة قد أحلوا للمطلقة هذا الميراث الذي اقتطعوه لها من تركة الميت إفكاً وبهتاناً وظلماً وعدواناً وهو عليهم وعليها عند الله حرام ، وهم قد حرّموا على الورثة الشرعيين هذا القدر من المال الذي هو حقهم وهو لهم حلال وعلى غيرهم حرام ، فأصحاب تلك الفرية الآثمة ، والشرعة الظالمة ، قد أحلوا ما حرم الله وحرّموا ما أحل الله فهم بنص القرآن قد افتروا على الله الكذب .

٥ — معارضة النصوص القطعية الثبوت

إن هذه الضلالة الشاملة قد غلب فيها بعض الفقهاء ، فاقتحموا الحدود وتسورا المحراب ، وهتكوا الحجاب ، فعارضوا النصوص القطعية الثبوت في ثلاثة مواطن (١) صداق المطلقة (٢) عدة المطلقة (٣) ميراث المطلقة قال هؤلاء الغلاة: المطلقة غير المدخول بها لها الصداق كاملاً ، وعليها العدة ولها الميراث ، رغم أن النصوص القطعية الثبوت هي على عكس ذلك تماماً (١) المطلقة غير المدخول بها لها نصف الصداق فقط وإن عفت عنه كان أقرب للتقوى (٢) لا عدة عاينها (٣) لا ميراث لها ، كل ذلك ثابت مقرر بالنصوص القرآنية !!! إن هذا هو من أشد أنواع الاجترار على حدود الله والإفراط في مناقضة آيات الله ،

قال تعالى ﴿وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم إلا أن يعفون أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح وأن تعفوا

أقرب للتقوى ولا تنسوا الفضل بينكم إن الله بما تعملون بصير<sup>(١)</sup> ومن شرع شرعه باطلة وزعم أنها من عند الله ، فويل له من الله قال تعالى ﴿ فويل للذين يكتبون الكتاب بأيديهم ثم يقولون هذا من عند الله ليشتروا به ثمناً قليلاً فويل لهم مما كتبت أيديهم وويل لهم مما يكسبون ﴾<sup>(٢)</sup> وقال تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها ﴾<sup>(٣)</sup> .

فذلك المعارضات الصارخة لنصوص القرآن تقشعر منها الأبدان ، لا ندري كيف يجترىء عليها أى مؤمن بالقرآن ؟! القرآن يقول لغير المدخول بها نصف الصداق ، وهم يقولون لها كل الصداق !!! القرآن يقول ليس عليها عدة وهم يقولون عليها عدة !!! القرآن يجعل الميراث للزوجة وهم يجعلون الميراث للمطلقة !!! الشرع ينكر ما يقولون والعقل يأباه ﴿ تالله لتسئلن عما كنتم تفترون ﴾

٦ - استحالة فرض الميراث مع رفض النفقة للمبتوتة

روى مسلم فى صحيحه أن فاطمة بنت قيس طلقها زوجها التاليفة الثالثة فخاصمتها فى النفقة عند رسول الله ﷺ فقال لها النبي ﷺ [ لا نفقة لك ولا سكنى ]<sup>(٤)</sup> فمن الباطل المحال أن يقطع الله تعالى عن المبتوتة النفقة فى مال مطلقها ثم يجعل لها فى ذلك المال ميراثاً !! المطلقة المبتوتة لا شىء لها البتة فى مال مطلقها قد انفصلت عنه فصلاً تاماً فلا يحمل من تبعاتها مثقال ذرة هذا أمر أبرمه الشرع مسبقاً ، فلا يجوز العقل نقضه مطلقاً ، ولكن الظالمين بآيات الله يجحدون .

٧ - استحالة فرض الميراث مع رفض النفقة لغير المدخول بها

غير الممسوسة ( غير المدخول بها ) قد رفع الله الجناح عن مطلقها ليس عليه من أعبائها شىء قال تعالى ﴿ لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة ﴾<sup>(٥)</sup> فمن الباطل المحال أن يمنع الله تعالى النفقة لغير المدخول بها فى مال مطلقها ثم يجعل لها فى ماله ميراثاً .

(١) البقرة ٢٣٨ (٢) البقرة ٧٩ (٣) الأحزاب ٤٩ (٤) مسلم (٤/١٩٥-١٩٧) (٥) سورة البقرة ٢٣٦ .

## ٨ - المطلقة ليست زوجة

بمجرد وقوع الطلاق على المرأة تصبح أجنبية عن مطلقها لا تحل له ولا يحل لها فإن جامعها وهما على هذه الحال ( منفصلان مفترقان لم يترابعا ) فهما زانيان مستمتعان في الحرام ، إذا كان الظهار يحرم المرأة على زوجها حتى يؤدي كفارة الظهار ، محرم عليه مجامعتها مع أنه لم يطلقها فكيف بالتي طلقها فعلا ؟ هي بكل تأكيد محرمة عليه حتى يترابعا فهي إذا بعد الطلاق أجنبية عنه فكيف يعتبرونها زوجة ويجعلون لها الميراث ؟ ويل لكل أفاك أثيم ، الذين قالوا إن المرأة في عدتها زوجة قد جاؤا ظلما وزورا ، وبهتوا الشرع والعقل والصدق والعدل بإفكهم

## ٩ - طلاق الفرار هو ضلالة في النار

ما قال الله ولا رسوله أن من طلق امرأته وهو مريض فهو فار من ميراثها وأنها لذلك ترثه وهي مطلقة ، لا نجد في أية آية من كتاب الله ولا في أي حديث صحيح عن رسول الله ﷺ تلك الفرية المنكرة التي ابتكرها ودسها في شرائع الإسلام نفر من الوضاعين المبطلين الذين يقذفون الإسلام والمسلمين بذلك الإفك المبين ، زعم هؤلاء أن من طلق امرأته وهو مريض أنه يريد أن يفر من ميراثها ولذلك عاقبوه بتوريثها منه رغم أنشه واجترحوا تلك الشرعة المنكرة التي لم يأذن بها الله افتراء عليه ونعتوها بلفظ الفرار ، تبريرا لهذا البهتان ، حسبوا بذلك أنهم يقيمون العدل ويمنعون الظلم فاتبعوا وسوسة الشيطان ونبدوا شريعة الرحمن ، فرحوا بما اجترحوا وظنوا أنهم أكملوا ما نقص في القرآن ، فسقطوا في غواية الشيطان وهم لا يشعرون ( اتخذوا الشياطين أولياء من دون الله ويحسبون أنهم مهتدون )<sup>(١)</sup> قال تعالى ( قل هل ننبئكم بالأخسرين أعمالا الذين ضل سعيهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا )<sup>(٢)</sup> ما جعل الله المطلقة من ميراث وما كان ربك نسيا وما فرط الله في الكتاب من شيء فاربعوا على أنفسكم أيها الناس ليس في الدين نقص فتكلموه ولا عوج فتقوموه والله يعلم وأنتم لا تعلمون .

(١) الأعراف ٣٠ (٢) الكهف ١٠٣ - ١٠٤

الطلاق حق مطلق من حقوق الرجال . ما جعل الله للطلاق من قيد ولا شرط . وما جعل على المطلق من جناح ولا حرج في مرضه أو صحته ، في أمته أو في خرفة . إنما رجل إن شاء أمسك وإن شاء طلق دون إبداء الأسباب ، أو التماس إذن من الأرباب ، الذين شرعوا للناس شرائع التباب ؛ وحتى لو طلق الرجل المرأة لأنه لا يريد إشراكها في الميراث مع أولاده فما هذا بمبطل طلاقه ولا هو بموجب لها ميراثا غصبيا وقهرا (١) قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين

#### ١٠ - طلاق الضرار هو أيضا ضلالة في النار

ما جعل الله في الطلاق من ضرار ، إنما الضرار في الإمساك لا في الطلاق ، إنما الضرار كما أنزله الله في كتابه هو إمساك المرأة على كره منها للتضييق عليها وإجبارها على التنازل عن بعض حقها أو على افتداء نفسها منه برد صداقها قال تعالى ( ولا تمسكوهن ضرارا لتعتدوا ومن يفعل ذلك فقد ظلم نفسه ) (١) قال لا تمسكوهن ضرارا ولم يقل لا تطلقوهن ضرارا وقال تعالى ( يا أيها الذين آمنوا لا يحل لكم أن ترثوا النساء كرها ولا تعضلوهن لتذهبوا ببعض ما آتيتموهن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة ) (٢) فالضرار كما بينه الله تعالى في الآيتين الكريمتين . إنما هو في الإمساك للتضييق والإعصال لا بنزاع الأموال ، وليس في الطلاق أي ضرار ، بل هو فكاك من الضرار ثم مع هذا الفكاك وتلك الحرية ، فإن الطلاق لا يسقط حقا شرعه الله لأي من الطرفين ، ان كان الطلاق لغير ممسوسة فهو لا يستطحق الزوج في استرداده نصف الصداق أو قبوله كله إن اختارت هي البر والتقوى ، والطلاق لا يسقط نفقة ولدها منه ، ولا يسقط نفقة الإرضاع . إذا فالطلاق هو خروج من الضرار ، وليس وقوعا في الضرار

أما الميراث فليس يحق للمرأة ولا لأحد من الورثة إلا بعد موت المورث لمن كان منهم حيا بعد موت المورث أما قبل ذلك فلا حق لأي واحد منهم في ماله وليست الأمانى التي تخالجهم أثناء حياته بموجبة لهم ميراثا ، المرأة لاحق



لها في الاستمتاع بزوجها ولا بمال زوجها ولا بمسكن زوجها إلا حال كونها زوجة له أما إذا زالت عنها تلك الصفة بالطلاق أو الوفاة فلا حق لها في شيء من ذلك وليس حرصها على أي شيء من ذلك يمانع الرجل من حقه في تطليقها ولا بموجب على الرجل شيئاً من ذلك الذي كانت تريده وتبني الآمال على بقائه واستمراره .

فالقول بأن تطليق المرأة حال مرض الزوج أو حال خوفه أو لأي سبب آخر كان فراراً من حقها في الميراث أو إضراراً بنصيبها من الميراث هو قول غبي جاهل وفهم غوي فاشل ، هو بناء صرح في الهواء ، وعقد آمال على الوهم والخيال ، هي لاحق لها أصلاً إلا بعد موته وشريطة أن تكون حينذاك زوجة له في عصمته ، لا مطلقة مفصولة عن عقدته وليست بزواجها السابق قد اشترت سهما من الميراث أو أبرمت عقداً مع الأحداث ، يحفظ لها نصيباً أو يوجب لها فريضة كل ذلك أحلام وأضغاث ما جعل الله للمطلقة من ميراث فيا إخوان العنكبوت اسرحوا في الخيال وامرحوا في الضلال وابنوا صروحاً على الرمال ثم أبشروا في الآخرة بالخيبة وسوء المآل .

إن اللص يسرق أموال المالكين وقاطع الطريق يغتصب الظاعنين والحاسد يتمنى ما في أيدي الآخرين وما لأحد من هؤلاء من حق في شيء من ذلك ولا يفرحن أحد بما غصب ، ولا يحسبن الله قد أملى لهم خيراً لأنفسهم ، إنما أملى لهم ليزدادوا إثماً ، ولو أنهم قنعوا بالحلل ، ورضوا ما آتاهم الله ورسوله لكان خيراً لهم إن الله عنده خير عظيم قال تعالى ﴿ وإن يشرقا يغني الله كلا من سعته وكان الله واسعاً حكيماً ﴾ النساء ١٣٠ فلا تذهب نفس المداينة حسرات على ما فاتها عند مطالعتها من ثراء إن الله تعالى هو القابض الباسط وهو الغني المغني من توكل على الله كفاه ، ومن يستعفف يعففه مولاه .

#### ١١ — ضلالة ميراث المطلقة حتى بعد نكاح غيره :

ما للضلال من قبود ، وما للخبال من حدود ، يقول المسرفون على أنفسهم ، المطلقة أيًا كانت (رجعية أو بائنة أو مبهوتة أو غير مدخول بها)

ترث مطالقها مهما نكحت بعده من أعداد الرجال ! ! ! هذا إذا باب مفتوح للنصب والاحتيايل ، ما على العاهر اللعوب إلا أن تنكح ما وسعها الجهد من الرجال جاعلة عصمتها في يدها ، لا تفرغ من الدخول بأى واحد منهم حتى تسقى هي عليه الطلاق ، وتكرر الفعلة مع غيره كل عشى وإشراق ، فإذا هي بعد أمد قصير وارثة لمئات الرجال ، بيدها مئات العقود قد جمعت من السمحت والرجس الملايين ، بفضل شرائع الأفاكين المفسدين ، فهل وراء ذلك من إفراط وهل دون ذلك من سقوط وإنحطاط ! ! ! ولكن عندما يغيب الحق يرتع الضلال ، وعندما يتطوى الورع والتقوى ينبرى الفجرة الجهال .

### ( تخاليط الفقهاء )

نورد فيما يلى بعض مسائل من تلك التخاليط :

#### ١ — مسألة المطلقة المبهمة :

ونقصد بالمبهمة التى لم يبين الفقيه صاحب الحكم نوعها هل هى رجعية أم مبتوتة أم غير مدخول بها أم ... ولكن قذف بالحكم بغير تحديد فقال حكم المطلقة من حيث الميراث كذا وكذا وليس فى الشرع أدنى فرق بين كل تلك الأنواع ، أية مطلقة كيفما كان نوع طلاقها لا ميراث لها البتة لكن المبتطلون ذكروا أحكاماً شتى للأنواع المختلفة من الطلاق ومنهم من أبهم فذكرنا أحكامهم لكل نوع على حدة ، فى هذا النوع من المبهمات .

منهم من قال ترثه فى عدتها ولم يزد على ذلك .

ومنهم من قال ترثه فى عدتها وهو لا يرثها .

ومنهم من قال إن صحّ من مرضه الذى طلقها فيه ثم مات بعد ذلك ، فإن كان موته فى عدتها ترثه ، وإن كان موته بعد عدتها فلا ترثه .

ومنهم من قال ترثه إن طلقها وهو مريض لم يحدد قبل أو بعد العدة .

ومنهم من قال ترثه ولو مات بعد سنين من العدة .

ومنهم من قال لا ترثه ولو أقر علانية إنه طلقها لثلا ترثه وهذا هو الحق والصواب الذى لا يدهن الأغلبية ولا الحمافة الاجماعية ولكن يصدع بالحق

لا يخاف في الله لومة لائم، سأل رجل النبي ﷺ فقال أين أبي يا رسول الله؟ قال في النار... فلما ولي الرجل دعاه النبي ﷺ وقال له أبي وأبوك وأبو إبراهيم في النار [١] إن الله لا يستحي من الحق .

#### ٢- مسألة غير المدخول بها :

منهم من قال إن طلقها وهو مريض ترثه ، البكر والثيب في ذلك سواء .  
ومنهم من قال المبتوتة في المرض غير المدخول بها لها الميراث وعليها  
العدة .

ومنهم من قال : ترثه بعد العدة !! وهذا جهل وضلال جهل لأن غير المدخول بها لا عدة عليها بنص القرآن والعقل متضافر مع الإيمان ، مِمَّ تعتد المرأة التي لم يمسه رجل ؟! وهؤلاء الذين جهلوا النص الشرعي والعلم الضروري قد ضلوا بشرع ما لم يأذن به الله من توريث المطلقة .

ومنهم من قال : المبتوتة غير المدخول بها لا ترثه وهذا حق .  
ومنهم من قال : لا ترثه ولا يرثها سواء صح من مرضه أم لم يصح لأنها ليسا زوجين وهذا هو الحق والصواب ساطع كالشمس لا يخفى إلا على من عميت بصيرته .

#### ٣- مسألة المدخول بها :

منهم من قال ترثه في عدتها وبعد عدتها ما لم تزوج .  
ومنهم من قال : ترثه إن طلقها وهي ترضع ولم تحض ولو بعد سنة من الطلاق .

#### ٤- مسألة الرجعية :

منهم من قال ترثه ولم يحدد .  
ومنهم من قال : ترثه وإن طأعت ابنه !!! وهذا خليط قبيح من الجهل والضلال والحماقة سيأتي تفصيله في فقرة التفنيد .

(١) مسلم ( إيمان ٣٤٧ )

٥- مسألة المبتوتة :

منهم من قال : ترثه إن كان طلقها مريضاً ومات في عدتها .

ومنهم من قال ترثه إن طلقها مريضاً ومات بعد عدتها .

ومنهم من قال : ترثه إن طلقها مريضاً ولم يحدد بعد عدتها أو قبل عدتها .

ومنهم من قال : لا ترثه ولا يرثها سواء صح من مرضه أو لم يصح

وهذا حق لأنهما ليسا زوجين ، حتى ولو طلقها ساعة يموت ،

ومنهم من قال لا ترث المبتوتة في المرض وهذا حق في المرض أو في

الصحة .

ومنهم من قال : ترث المبتوتة في عدتها دون قيد المرض ( أى حتى

ولو طلقها صحيحاً ) .

ومنهم من قال : ترث المبتوتة بعد عدتها ولو طلقها صحيحاً .

ومنهم من قال ترث المبتوتة ما لم تنكح .

ومنهم من قال ترث المبتوتة ولو نكحت غيره .

ومنهم من قال : لما رأيت اختلاف الناس في المبتوتة استخرت الله

فقلت لا ترث المبتوتة .

ومنهم من قال ترثه المبتوتة إن طلقها مريضاً وكان بها حبس ، عتق

شرطين للميراث : المرض والحبل وكل هذا باطل .

ومنهم من قال ترثه المبتوتة إن طلقها مريضاً وكان الطلاق بقصد

الضرر هذا أيضاً عقد شرطين للميراث : المرض والضرر وكل هذا باطل .

ومنهم من قال ترثه المبتوتة في عدتها وهو لا يرثها .

ومنهم من قال : المبتوتة غير المدخول بها لا ترثه وهذا صواب .

ومنهم من قال : ترثه المبتوتة بعد العدة إذا مات من مرضه هذا مما لم

تنكح .

ومنهم من قال : ترثه المبتوتة ولو إلى سنتين ما لم تنكح .  
ومنهم من قال ترثه المبتوتة مهما كان عدد السنين ، قالو فإذا ورثت  
اعتدت عدة الوفاة ( أى غير عدتها الأولى : عدة الطلاق ) واشترط قبض  
الميراث لكي تعد عدة الوفاة !!! العدة هنا هي حلوان الميراث !!!  
ومنهم من قال : المبتوتة في المرض ترث ولو نكحت بعده عشر رجال ،  
ومنهم من قال المبتوتة في المرض ولم يدخل بها لها الميراث .  
ومنهم من قال المبتوتة إن كان طلقها محصوراً فهي لا ترثه وهذا صواب .  
ومنهم من قال لا ترثه المبتوتة لافي مرض ولا في غير مرض وهذا صواب ،  
٦- مسألة الكافرة :

منهم من قال : الكافرة إن طلقها طلاقاً غير رجعي ( ومعنى ذلك عندهم  
طلقها بعد انقضاء العدة ) ثم أسلمت ثم مات فلا ترثه ، هي لا ترثه مطلقاً سواء  
أسلمت بعد العدة أو أثناء العدة لا ميراث لأى مطلقة فلامعنى لهذه التفريعات .  
ومنهم من قال : إن كان الطلاق رجعياً فإنها ترثه في العدة ولا ترثه  
بعد العدة . بل لا ترثه البتة لا قبل ولا بعد ، لا ميراث لأى مطلقة .

#### ٧- مسألة الأمة :

منهم من قال : الأمة المدخول بها إن طلقها طلاقاً غير رجعي ثم عتقت  
ثم مات لا ترثه لا ميراث لأية مطلقة أمة أو حرة مسلمة أو كافرة .  
ومنهم من قال : إن كان الطلاق رجعياً ترثه في العدة ولا ترثه بعد  
العدة ، لا ترث المطلقة أبداً لا قبل العدة ولا بعد العدة .

#### ٨- مسألة المرض :

منهم من قال المرض المعتبر في توريث المطلقة هو المرض الخوف ،  
أما غير الخوف فلا يترتب عليه ميراث .  
ومنهم من قال لا أثر للمرض على ميراث المطلقة ؛ لا ترث المطلقة سواء  
طلقها وهو مريض أو طلقها وهو صحيح وهذا هو الحق والصواب .

٩- مسألة المملكة أمرها :

تمليك المرأة أمرها هو باطل من الأباطيل القبيحة من مخترعات المصنفين لأصل لتلك الفرية في شرائع الإسلام هي كذب وافتراء وضلال محض فكل ما يترتب على هذه الضلالة فهو ركام من الآثام وإفك حرام ما بنى على الباطل فهو باطل .

منهم من قال : إن طالقت نفسها وهو مريض لا ترثه .

ومنهم من قال : إن طلقها هو بإذنها فإنها ترثه .

ومنهم من قال إن خيرها فاختارت نفسها فطلقها ثلاثاً بناء على طلبها

فمات من مرضه فإنها ترثه ، إفك مبين وضلال بعيد وشرك وظلم عظيم .

١٠- مسألة المختلعة :

منهم من قال إن اختلعت منه وهو مريض ثم مات من مرضه فإنها ترثه .

١١- مسألة الملاعنة :

منهم من قال لا ترثه ولا يرثها سواء صح من مرضه أو لم يصح .

ومنهم من قال : الملاعنة في مرضه ترثه .

١٢- مسألة المؤلّسى منها :

منهم من قال إن آلى منها في مرضه فإنها ترثه .

١٣- مسألة يمين الطلاق :

يمين الطلاق لا يوقع طلاقاً حتى لو وقع ما حلف عليه وبإرادة المحلوف عليها أو بغير إرادتها ، الخالف له أن يحنث في اليمين ويكفر عن يمينه إذا رأى في الحنث خيراً وصلاً أو عدواً عن شركان قد حلف عليه وله كذلك أن يصر على يمينه ويطلق ولكن ليس اليمين هو الذي أوجب الطلاق إنما أوجبه نيته في آخر الأمر عند إيقاع الطلاق أما اليمين فلا يلزمه طلاقاً البتة فلا يقع الطلاق باليمين الذي سبق بل لا بد له من إيقاع الطلاق قاصداً له إن شاء ذلك ، لا طلاق أبداً حتى يقرر الزوج أنه طلقها وأراد فراقها .

منهم من قال : إن حلف بطلاقها ثلاثا إن دخلت دار فلان وهو صحيح  
فمرض ، فتعمدت دخول تلك الدار فطلقت ثلاثا فإنها ترثه ، اليمين لا يطلقها  
لكن إن كان طلقها بعد ذلك فلا ميراث لها .

ومنهم من قال : إن مات من مرضه فإنها ترثه : لا دخل للمرض  
ولا للموت من المرض ، العبرة بالطلاق إن كان طلقها فلاميراث وإن كان لم  
يطلقها بعد اليمين فهي زوجة وترثه .

ومنهم من قال : إن قال وهو صحيح ( إذا قدم أبي فأنت طالق )  
فقدم أبوه وهو مريض فطلقت ثلاثا فإنها ترثه لا ميراث لأية مطلقه مهما  
كانت الأسباب .

ومنهم من قال : إن كان الشرط واليمين في صحته فلا ترثه : لا قيمة للشرط  
ولا تطبيق باليمين ، إن أوقع عليها الطلاق فلا ترثه وإن لم يفعل غير اليمين سواء  
كان مريضا أو صحيحاً فهي زوجة لم يقع عليها طلاق ، ومادامت زوجة فهي  
ترثه .

ومنهم من قال : إن كان لها منه بد ففعلت لا ترث .

#### ١٤ - مسألة المحصور :

ومنهم من قال : إن طلق ( أى المحصور ) ثلاثا فلا ترثه .

ومنهم من قال : إن طلق عند إشرافه على الموت ترثه : لاميراث  
للمطلقة البتة .

ومنهم من قال : إن طلق لا ترثه ، لم يشترط ثلاثا ولم يشترط إشرافاً على  
الموت ، وهذا هو الحق والصواب ، الطلاق يقطع زوجيتها فلا ترث .

#### ١٥ - مسائل متنوعة :

كلها هباء لا خير فيها ولا غناء ، وجودها كعدمها ، لا تغير الحكم الثابت  
الراسخ وهو أنه لا ميراث لأية مطلقه مهما تنوعت الأسباب ومهما كانت  
الدواعي وكيفما كان حال المطلق ، الطلاق الرجعي والبائن والمبتوت كله

( م ٣٣ - ديوان المواريث )

سواء كله يقطع الزوجية وكلة يننى الميراث، الميراث للزوجة لا المطلقة ، وإنما ذكرنا هذه الألوان المختلفة لكي لا يغير بها أحد من المسلمين أو يعيرها أدنى اهتمام ، هي كلها لغو وهراء وضلال ، الحكم واحد فيها جميعا وهو أنه لا ميراث لأية مطلقة .

قال بعضهم : من كان غالب حاله الهلاك من مرض أو غيره أو بارز رجلا أقوى منه أو قدم للقتل قصاصا أو حدا فإن أبانها طائعا ومات بذلك السبب أو غيره ورثت هي : لا ميراث لأية مطلقة .

قال بعضهم : وكذا طالقة رجعية أو ثلاثا ورثت هي ، هذا باطل عريض

وقال : وكذا مبانة قبلت ابن زوجها ورثت هي !!!

وقال : من آلى في صحته فأبانها في مرضه فصح فمات لا ترثه .

وقال : من أبانها فارتدت فأسلمت لا ترثه .

وقال : من طلقها رجعياً فطاوعت ابنه فلا ترثه .

وقال : فإن قال لها إن شئت أنا وفلان فأنت طالق ثلاثا ثم مرض فشاء الزوج والأجنبي الطلاق معاً لا ترث .

وقال في نفس اللعبة : فإن شاء الزوج ثم شاء الأجنبي ثم مات الزوج لا ترث .

وقال في نفس اللعبة : فإن شاء الأجنبي أولا ثم شاء الزوج ورثت !!!

وقال : تصادقا على ثلاث في الصحة ومضى العدة ثم أقر لها بدين

أو أوصى لها بشيء فلها الأقل منه ومن الميراث !!!

وقال : صحيح قال لامرأته إحداهما طالق ثم بين في مرضه صار فاراً

بالبين فترث منه !!!

وقال : لو طلقها بائنا في مرضه وقد كان سيدها أعتقها قبله ولم يعلم

به كان فاراً فترث منه ( يقصد طلقها وهو بحسبها أمه فإذا بها حرة ) .

وقال : فإن كان يعلم أنها حرة فلا ترث !!!



وقال : وإن ارتدت في المرض ثم ماتت أو لحقت بدار الحرب ورثها زوجها ١١١

وقال : وإن وقع ذلك في الصحة لا يرثها .

وقال : من قال امرأة أتزوجها طالق ثلاثا فنكح امرأة ثم أخرى ثم مات الزوج عند الزوج لا يصير فاراً ( أى لا ترثه امرأته ) ١١١  
أفتصير تلك ( القوازير السخيفة ) شرائع تدرس وأحكامها تنفذ ؟

### ( تنفيذ أقوال الفقهاء )

أصاب الشافعي في قوله من طلق امرأته طلاقاً لا رجعة له فيها كالطلاق الثلاث أو طلاق غير المدخول بها أو طلاق الملائنة فلا ترثه ولا يرثها سواء صح من مرضه أو لم يضح لأنهما ليسا زوجين ، أصاب لمطابقة النصوص لكن لا معنى لقيود عدم الرجعة بل كل طلاق ( رجعي أو غير رجعي ) فإنه ينفي الزوجية ويقطع الميراث .

وأصاب ابن حزم في قوله طلاق المريض كطلاق الصحيح ولا فرق سواء مات من ذلك المرض أو لم يموت ، إذ لا نص بأى فرق .  
وأصاب في قوله : وكذلك طلاق الصحيح للمريضة وطلاق المريض للمريضة ولا فرق ،

وأصاب في قوله وكذلك طلاق الموقوف للقتل إذ لا نص بأى فرق  
وأصاب في قوله فإن كان طلاق المريض ثلاثاً أو آخر ثلاث تطبيقات  
أو قبل أن يظاها فوات أو ماتت قبل تمام العدة أو بعدها أو كان طلاقاً رجعيًا فلم يجمعها حتى مات أو ماتت بعد تمام العدة فلا ترثه في شيء من ذلك كله ، ولا يرثها أصلاً ، أى لا ترث المطلقة على أية صورة من صور الطلاق ،  
وأصاب عروة في قوله من طلق امرأته البتة وهو مريض لا يتوارثان ،  
أصاب لأن الطلاق يبطل الزوجية ولا ميراث إلا عند قيام الزوجية ، لكن لا معنى لشرط المرض ولا لشرط المبتوتة فالحكم لا يتغير بالصحة والمرض والمبتوتة كغير المبتوتة في انقطاع الزوجية وانقطاع الميراث .

وأصاب عروة في قوله إلا أن يكون بها حبل ( فلأنها ترثه ) : نعم شريطة أن يرتجعها إن كان ذلك ممكناً ( أى لم تكن هى الطلقة الثالثة ) وذلك تنفيذاً لأمر الله ورسوله بإيقاع الطلاق فى نهاية العدة لا فى بدايتها وعدة الحامل وضع حملها فإن اطاع الله ورسوله فارتجعها لكى يوقع الطلاق بعد ذلك فى نهاية العدة فقد عادت زوجة والزوجة ترث أما إن كانت تطليقته الخاطئة هى الثالثة أو كانت الأولى أو الثانية ولكنه استحق وأبى ارتجاعها فلا ميراث لها لأنهم تعدل إلى الزوجية ولكن عليه نفقة الحمل حتى تضع وعليه وزر معصية أمر الله ورسوله وعليه التعزير على هذه المعصية لكن لا ترث المطلقة أبداً لا ترث إلا الزوجة ولا يملك الحاكم أو القاضى إرجاعها إلى عصمته هذا شأن الزوج وحده لكن يملك معاقبة العاصي .

وأصاب إبراهيم في قوله المريض يطلقها ثلاثاً ولم يدخل بها لا ترثه ، وذلك لانعدام أى نص بتوريث المطلقة ، لكن لا معنى لشروط ( المريض أو الثلاث أو عدم الدخول ) الحكم واحد حتى لو كان صحيحاً وحتى لو كانت الطلقة الأولى وحتى لو كان دخل بها ،

هذا لم ير المرض موجبا للتوريث وكان أعف ممن قالوا التطليق فى المرض يوجب التوريث ، ورأى التطليق فى المبتوتة مانعا من التوريث فكان أعف من الذين زعموا أن المبتوتة ترث ، ورأى أن غير المدخول بها لا ترث فكان أعف من الذين ورثوا غير المدخول بها وهكذا تجد الفقهاء فى تلك الضلالات العاتية ، قد تورطوا جميعاً فى المفتريات الطاغية ، منهم من استغرق فى الباطل ومنهم من عفا عن بعض الباطل : لما أجمع إخوة يوسف على المكربه قال بعضهم اقتلوه وقال بعضهم اطرحوه ، الكل ضالون خاطئون ، ولكن بعض الشر أهون من بعض ، أجمع الفقهاء على ضلالة توريث المطلقة ، فأوغل بعضهم فى الضلالات فورث كل مطلقة ، وتورع آخرون عن بعض الضلالات فقالوا لا ترث غير المدخول بها وقال غيرهم لا ترث المبتوتة وقال غيرهم لا ترث من انقضت عدتها وقال غيرهم لا ترث من طلقها زوجها وهو صحيح غير مريض فهذا خليط من الأنصاف والأسفاف ( وكل

درجات مما عملوا وليوفهم أعمالهم وهم لا يظلمون (١).

وأصاب مالك في قوله المحصور إن طلق ثلاثاً لم ترثه قد مره الصواب من بصيص خافت وذلك هو بطلان الميراث للطلاق الثلاث ولكن ذلك الصواب مكفئ في ضلالات ، وملطخ بالمفتريات ، ذلك أن قوله ثلاثاً يخفى ما وقع فيه من خرافات قد سبقت في أقوال الفقهاء وهي آتية فيما يلي من التفنيذ ، فقد أفنى بتوريث المطلقة غير المدخول بها وأفنى بتوريث المطلقة في المرض وأفنى بتوريث التي نكحت بعد مطلقها عشرة أزواج ، وهم وأصب من شكله أزواج .

وأصاب مالك في قوله ولو ارتد وهو مريض لم ترثه لمطابقة النص أن المسلم لا يرث الكافر ، نعم ولكن ما معنى ذكر المرض هنا ؟ ! فلو ارتد وهو صحيح لم ترثه أيضاً !!! ! إنها ظلل من الخرافات قد غشيت الفقهاء ، فعميت عليهم الأنباء ، إن المحرم يهذى بما لا يدري فله الحمد على نعمة السلامة من كل تلك الأباطيل .

وأصاب ابن الزبير في قوله ورث عثمان المبتوتة في المرض ، وأما أنا فلا أرى أن تورث المبتوتة في المرض ، أصاب لانعدام النص بذلك التوريث الباطل ولا تشريع إلا بنص ، أصبت يا ابن الزبير في قولك لا ترث المبتوتة في المرض ، فهلا استكملت الصواب فقلت لا ترث المبتوتة ولا غير المبتوتة ( لا رجعية ولا بائه ولا غير مدخول بها ولا مدخول بها ولا بكر ولا ثيب ولا أمة ولا حرة ولا مؤمنة ولا كافرة ) لا ترث المطلقة من أى نوع كان لا ترث المطلقة البتة لا في صحة ولا في مرض ولا في أمن ولا في خوف ولا في سفر ولا في حضر ، هلا أتممت الشهادة يا ابن الزبير !؟ غفر الله لنا ولك وجزاك الخير الكثير على هذا الحق اليسير

وأصاب الشافعي في قوله لا ترث المبتوتة ، إى ورثي ولا غير المبتوتة لا ترث أية مطلقة من أى نوع كان ، قال الشافعي أنه لما رأى اختلاف الناس في المبتوتة قال ( استخرت الله ، فقلت لا ترث المبتوتة ) ، الاستخارة

في أمور الدنيا يا أخا الإيمان ، وليست الاستخارة في شرائع الدين ، شرائع الدين هي الحق الساطع المبين ، هي الدين الكامل من رب العالمين والتفصيل الشامل من رسوله الأمين ، إنما الاستخارة في الغائب المجهول لا في الشرع المقرر المفروض .

أصاب ابن عباس في قوله المريض يطلقها ثلاثا ولم يدخل بها لا ميراث لها ، نعم لا ميراث حتى ولو أطلقها طليقة واحدة ، نعم لا ميراث لها حتى ولو دخل بها ، نعم لا ميراث لها وهو على أية صورة من الأمن أو الخوف أو الصحة أو المرض ، أفيقوا أيها الناس ونفضوا عنكم الخرافات ، ألا يكفيكم الكتاب المنير ؟ ! استبدلون الضلالة بالهدى ؟ !

وأصاب أبو حنيفة في قوله لو أطلقها محصوراً أو موقوفاً للقتل أو في صف القتال أو مشتكيا خارج البيت أو محموماً فلا ترث لانعدام النص بتوريث أية مطلقة وقيام النص على توريث الزوجة لا المطلقة .

وأصاب أبو حنيفة في قوله إذا أبانها بأمرها أو اختلعت أو اختارت نفسها لا ترث ، نعم إذا أطلقها في أية حالة من تلك الحالات ، الطلاق هو الذي يقطع الميراث وليس تلك الحالات بذاتها هي التي تمنع من الميراث ، وتمليك المرأة أمرها ضلالة ما أنزل الله بها من سلطان .

وأصاب علي ابن أبي طالب في قوله لا ترث المبتوتة نعم ولا غير المبتوتة أيضا

وأصاب الجمهور في قولهم إذا صح من مرضه الذي أطلقها فيه ثم مات بعده فلا ترثه نعم لا ترث وحتى لو مات فيه ، منع الميراث هو بسبب وقوع الطلاق وكل ما عدا ذلك من اشتراط الصحة بعد المرض هو لغو باطل وهراء جاهل .

وأخطأ الشافعي وأبو حنيفة وابن قدامة في قولهم المطلقة ترث في عدتها

وأخطأ عثمان ابن عفان في قوله ترث المبتوتة إن أطلقها في مرضه ومات في عدتها ، الحكم باطل والشرط أشد بطلانا ، هذا حكم في الدين بالرأى فهو شرك وظلم عظيم ليس لأى عبد من العباد أن يشرع للناس أية شرعة في الدين

من عند نفسه إنه إذا شريك الله تعالى في التشريع قال تعالى ( أم هم شركاء  
شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله ولولا كلمة الفصل لقضى بينهم وإن  
الظالمين هم عذاب اليم )<sup>(١)</sup>

أخطأ ابن قدامة في قوله المطلقة في عدتها ترثه وهو لا يرثها ، هذا حكم  
بالرأى باطل جاهل ، باطل لمخالفة الشرع ، وجاهل للمحاباة في العطاء والمنع ،  
مصائب جارفة ، ليس لها من دون الله كاشفة .

وأخطأ أحمد ابن حنبل في قوله المدخول بها ترثه في العدة وبعد العدة  
مالم تزوج ، يا عجباً لهؤلاء ، الله أذن لكم أم على الله تفترون ؟ سبحانك هذا  
بهتان عظيم ، المطلقة لا ترث البتة ، لافي العدة ولا بعد العدة .

وأخطأ ابن شهاب في قوله المطلقة ثلاثاً في المرض ترث والرد كسابقه  
وأخطأ مالك في قوله المطلقة في المرض ولم يدخل بها ترث قال البكر  
والثيب في ذلك سواء لا نص بذلك فهو باطل

وأخطأ الشافعي في قوله : من قال لامرأته أنت طالق ثلاثاً قبل موتي  
بطرفة عين فهي لا ترث بذلك ، أخطأ لأن الطلاق غير لازم إلا عند إيقاعه  
لا عند التهديد بإيقاعه ، لا مقدماً وعداً بإيقاعه ، ولأنه لا يعلم إن كانت نيته  
سنتغير مستقبلاً أم لا ، فقد يعدل عن ذلك بعد ساعة أو يوم أو شهر ولا مانع  
يمنعه من تغيير نيته ، فما لم يوقع عليها الطلاق بالفعل فهي مازالت في عصته  
فهي ترثه إن مات دون أن يطلق .

وأخطأ الشافعي في قوله : لو طلق مسلم أمة أو كافرة طلاقاً رجعياً  
بعد أن دخل بها ثم أسلمت هذه وعنت هذه ثم مات مكانه ، ترثاه في العدة  
كل هذه خيالات باطلة ما أنزل الله بها من سلطان ، أي مطلقة لا ترث بأي حال  
من الأحوال طالما بقيت مطلقة ولم يرتجعها بالفعل

وأخطأ عثمان ابن عفان في توريث مطلقة طلقها زوجها وهو مريض ثم  
مات بعد الطلاق بسنين ، وفعل ذلك في أكثر من حالة وكان يجيب المتسائلين

بإجابات مختلفة ، فتارة يقول للهاشمية التي عاتبته على توريث ضررتها  
الأنصارية المطلقة، طلقها زوجها وهو مريض ثم مات بعد طلاقها بزمن طويل  
فأجابها لا تلوميني فلانما أشار على بذلك ابن عمك (يقصد على ابن أبي طالب)  
وتارة يجيب المتسائلين بقوله أردت أن تكون سنة يهاب الناس الفرار من  
كتاب الله عز وجل وتارة يقول لأن المطلقة ما زالت في العدة حيث لم تحض  
وكانت ترضع طفلها (رغم مرور سنة على موت زوجها ) وقد علم أن  
منقطعة الحيض عدتها في كتاب الله ثلاثة أشهر فهذا حكم باطل شديد البطلان  
مبنى على أباطيل مترامة، ظلمات بعضها فوق بعض، المطابقة لاميراث لها أبداً  
سواء كان الطلاق في مرض زوجها أو صحته وسواء حاضت أو لم تحض  
وسواء أثناء العدة أو بعد العدة وعلة الفرار التي ابتدعوها لإفكك وجهتان ما  
أنزل الله به من سلطان، واعتذار عثمان بأن هذا ما أشار عليه به على ابن أبي طالب  
وقوله أردت أن تكون سنة كذا كذا يكشف المصيبة الكبرى التي حاقت  
بجميع الفقهاء ودمرت شرائع الإسلام، وأهلكت المسلمين، تلك المصيبة هي  
استحلال الحكم في دين الله بالرأى لا بالنص، وقد ساء في عقول القوم جميعاً  
أن يحكم أحدهم في شرائع الدين برأى نفسه وبرأى غيره، كقوله أشار على فلان  
أو رأيت أن تكون كذا فهذا قاطع في أن القوم في غفلة تامة عن خطيئة  
الحكم في دين الله بالرأى وأن تلك الخطيئة هي أفظع جميع الخطايا على الإطلاق  
لأنها شرك بالله عز وجل، أقام أحدهم نفسه شريكاً لله يشرع للناس كما يشرع  
الله للناس ويحل ويحرم كما يحل الله ويحرم قال تعالى ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا  
لَهُمُ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنَ بِهِ اللَّهُ وَلَوْلَا كَلِمَةُ الْفَصْلِ لَفُضِّى بَيْنَهُمْ وَإِنَّ الظَّالِمِينَ  
لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ (١) وقال تعالى ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ السُّتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا  
حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِتَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ  
الْكَذِبَ لَا يَفْلَحُونَ مَتَاعٌ قَلِيلٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ (٢) فالذين ورثوا المطلقة  
قد أحلوا لها المال الذي حرمه الله عليها وحرّموا هذا القدر من المال على  
الورثة وهو حقهم وحلالهم، فكان المورثون للمطلقات من الذين افتروا على  
الله الكذب وهم لا يشعرون فحسبنا الله ونعم الوكيل ،

ولقد شاع هذا الحكم الباطل عن عثمان حتى قال الزهري (من التابعين)  
ان طلقها وهو مريض فهي في قضاء عثمان ترثه !!!

إذا كان لعثمان قضاء ولا بن مسعود قضاء ولزيد ابن ثابت قضاء وقضاء  
فقد نسفت شرائع الإسلام وذهبت بددأ، لا قضاء لأحد من الناس كائنا من  
كان ، إنما القضاء لله ورسوله ، ما أنزل الله وفصل رسوله لا ما رأى الناس  
بأفهامهم وأوهامهم قال تعالى ﴿ قل أرأيتم ما أنزل الله لكم من رزق فجعلتم  
منه حراما وحلالا قل الله أذن لكم أم على الله تفترون ﴾<sup>(١)</sup> وقال تعالى ﴿ نالله  
لنستثنى عما كنتم تفترون ﴾<sup>(٢)</sup>

أنتم حكمتكم للمطلقة بالميراث ، والله لم يسم للمطلقة أى ميراث وأنتم  
أعلم أم الله ؟ ! ! الحكم بتوريث أية مطلقة هو حكم جاهلي ﴿ افحكم  
الجاهلية ييغون ومن أحسن من الله حكما لقوم يوقنون ﴾<sup>(٣)</sup>

وأخطأ الحسن في قوله : يتوارثان إن مات من مرضه هذا !!! سبق  
الرد على هذا الضلال ثم قوله (يتوارثان) هو غفلة، قد فهمنا قوله إنها ترثه  
وهو باطل فكيف يرثها وهو قد مات ( قال يتوارثان إن مات )

وأخطأ الزهري والثوري والأوزاعي وزفرو وأحمد وإسحاق في قولهم :  
إن طلقها وهو مريض ثم صح ثم مات قبل انقضاء علتها فلها ترثه : هذا  
ترديد التابعين لضلالات الأقدمين ، كل ضلالة في النار والمفترون يحماون  
تلا لا من الأوزار :

وأخطأ الأوزاعي في قوله : إن ماكها نفسها وهو مريض فطلقت  
نفسها فلا ترثه ، وان طلقها وهو مريض بأذنها ورثته !!! أحكام بالرأى  
لا نص بشيء منها فهي باطلة جملة وتفصيلا ، كل فقيه يقذف المسلمين  
بشرائع من أفكاره وأهوائه إما مبتدعا أو مقلداً غيره ، تملك المرأة نفسها  
باطل ، وتطلق المرأة نفسها باطل ، والمطلقة لاميراث لها البتة ، ومرض المطلق  
لا يغير صورة الطلاق ، تطليقه وهو مريض مثل تطليقه وهو صحيح بلا أى

فرق ، أرايت الضلالات كيف تراكب !!! .

وأخطأ عروة في قوله : من طلق امرأته البتة مضارة وهو مريض فيموت وهي في العدة منه ورثته ، لانص بشيء من ذلك فهو حكم بالرأى باطل ، المضارة كما ذكر الله تعالى في القرآن الكريم هي في الإمساك لا في الطلاق قال تعالى (ولا تمسكوهن ضرارا لتعتدوا ومن يفعل ذلك فقد ظلم نفسه) (١) يمسك امرأته ويسعى معاملتها ليجبرها على افتداء نفسها منه ، ليذهب ببعض ما آتاها ، هذا هو الضرار ، أما الطلاق فهو فكاك من الضرار وليس ضرارا بأي حال من الأحوال ، الرجل يطلق امرأته يستبدل زوجها مكان زوج هذا حقه وليس فيه أي مضارة لها وان كان هذا يسوؤها لما فاتها من ثراء زوجها ورغد العيش معه ، فالرجل يطلق امرأته فيفوتها الميراث الذي كانت تحلم به ، ليس هذا مضارة لها ، هذا حقه المشروع يستعمله كيف يشاء ، فتسمية خيبة الأمل الذي أصاب المطلقة في ميراث كانت تحلم به ، تسمية ذلك ضرارا هو وهم معكوس ورأى منكوس وقلب للحقائق يؤدي إلى إبطال شرائع الدين ، لأن كل طلاق يؤدي حتما إلى ضياع آمال المرأة فيما كانت فيه عند زوجها ، وإذا سمى ضرارا ليحرموا بذلك الطلاق الذي شرع الله للرجال دون قيد أو شرط ، من فعل ذلك فقد هدم شرائع الدين ، أيها الناس الحكم في الدين بالآراء والأهواء مهلكة ، إن اغتيال أموال الأزواج بمثل تلك الفتاوى الباطلة هو عين الظلم والبهتان .

وأخطأ ابراهيم في قوله : المريض يطلقها ثلاثا ترثه مادامت في العدة وهو لا يرثها ، هذا جمع الظلم والإجحاف إلى الأفك والضلal ، قد ضل بشرع ما لم يأذن به الله ، وقد اقترف جورا وجنفا عندما كال بكيلين في القضية الواحدة ، المرأة ترث زوجها والزوج لا يرثها !!! إن فرعون نفسه ليستحي من هذا الإجحاف الصارخ ، الله أذن لكم أم على الله تفترون ؟ وأخطأ عطاء في قوله في التي طلقها زوجها وهو مريض : ترثه في العدة ولا ترثه بعدها : لا ترثه لا في العدة ولا بعدها ، لا ميراث لأية مطلقة ، لانص بشيء من ذلك فهو باطل محض



وأخطأ عطاء في قوله : ترثه بعد العدة إذا مات من مرضه هذا ما لم تنكح ، انظر إلى التناقض وتعليق الأحكام على المجهول ، تارة يقول مطلقة المريض لا ترث بعد العدة وتارة يقول ترث بعد العدة إذا مات من مرضه هذا وما يدريك أن الموت كان من ذاك المرض أو من غيره ؟ هذا فضلا عن إفك هذه الشرعة التي ما أنزل الله بها من سلطان .

وأخطأ الشعبي وإسحاق وأحمد في قولهم : ترثه ولو إلى سنتين ما لم تنكح !!! فما الحكم في سنتين وشهر أو في ثلاث سنين ١٩ ! في أي كتاب الله أو في أي كلام رسولہ وجدتم هذا التحديد ١٩ ( تالله لتسئلن عما كنتم تفترون )

وأخطأ الشعبي والنخعي في قولهم ترثه ما لم تنكح ، لانص بذلك فهو حكم باطل .

وأخطأ مجاهد في قوله : مطلقة المريض غير المدخول بها ترثه والرد كسابقه وأخطأ الحسن أفحش الخطأ في قوله : مطلقة المريض غير المدخول بها عليها العدة ولها الصداق كاملا ولها الميراث هذا إما أنه يجهل القرآن أو يحاهر بنيد القرآن ، وليس في الإمكان أبشع من هذا البهتان : الله تعالى يقول في غير المدخول بها ( فما لكم عليهن من عدة تعتدونها ) وهؤلاء يقولون عليها العدة !! الله تعالى يقول غير المدخول بها لها نصف الصداق فقط وهؤلاء يقولون لها الصداق كاملا ، والله تعالى سمى في أهل الفرائض الزوجة ولم يسم المطلقة وهؤلاء يقولون المطلقة لها الميراث ، فماذا نقول في تلك الضلالات البشعة التي لا تعترف بأمر الله في القرآن ١٩ حسبك من شر سماعه .

وأخطأ عثمان البتي وحמיד وأصحاب الحسن في قولهم : مطلقة المريض غير المدخول بها ترثه حتى بعد العدة !!! ما هؤلاء القوم لا يكادون يفقهون حديثا !!! هل لغير المدخول بها من عدة ١٩ ألا يقرؤون القرآن ؟ وحتى من غير القرآن أليس لهم قلوب يفقهون بها ؟ أخبرونا من أي شيء تعتد

المرأة التي لم يمسه رجل ؟ صدق الله العظيم ﴿ لهم قلوب لا يفقهون بها وهم أعين لا يبصرون بها وهم آذان لا يسمعون بها ﴾ <sup>(١)</sup> ليس القلب الذي يضح الدم ، ولكن القلب الذي يسمع ويعي .

وأخطأ ربيعة ومالك والليث في قولهم : المطلقة ثلاثا في المرض ترثه وإن نكحت بعده عشرة أزواج !

أيها المسلمون من اتبع شرعة في الدين فهو مدين لصانعها ، هو عابد لشارعها هؤلاء شرعوا من الدين ما لم يأذن به الله ، فإن أطعتموهم فأنتم لهم عابدون حاش لله عز وجل أن يكون في كتابه أو في حديث رسوله شيء من هذا الخبال والضلال ، المرأة تزوج عشرة رجال ثم يموت الذي طلقها منذ دهر من الزمان فترثه عبر كل تلك الأجيال ؟! الحمد لله ما أنا بنعمة ربي بمجنون وما كنت لاتبع كل جواظ مأفون ، المطلقة لا ترث مطلقها ولو مات بعد طلاقها بطريقة عين ، اثتوني بأثارة من علم إن كنتم صادقين .

وأخطأ مالك في قوله إن طلقها مريضا ولم يدخل بها فلها الميراث ، سبق الرد على هذا الهراء ، أيها الناس قد جاءكم الحق من ربكم وكشف عنكم الغطاء ، فاختراروا النجاة أو الشقاء .

وأخطأ مالك في قوله : إن خيرها فاختارت نفسها فطلقت ثلاثا فمات من مرضه فإنها ترثه ، الرد كسابقه

وأخطأ في قوله : وإن اختلعت منه وهو مريض ثم مات من مرضه فإنها ترثه ، من تكلم بالإفك والبهتان من عند نفسه أو بوحى من الشيطان أو كان متبعاً لأشياخه فلن يغني أحدهم عن الآخر شيئاً يوم القيامة قال تعالى ﴿ ويوم يعرض الظالم على يديه يقول يا ليتني اتخذت مع الرسول سبيلاً ، ياويلتنا ليتني لم أتخذ فلاناً خليلاً ، لقد أضلني عن الذكر بعد إذ جاءني وكان الشيطان للإنسان خذولاً ، وقال الرسول يارب إن قومي اتخذوا هذا القرآن مهجوراً ﴾ <sup>(٢)</sup>

وأخطأ في قوله : إن حلف بطلاقها ثلاثا إن دخلت دار فلان - وهو

صحيح - فمرض فتعمدت دخول تلك الدار فطلقت ثلاثاً أو مات من مرضه فإنها ترثه ، كل هذه المقدمات ( الحلف الفاسد لأنه بغير الله والإنذار بالطلاق الثلاث ، وربط ذلك بدخول دار فلان وفعل ذلك كله حال الصحة ، ووقوع المرض بعد ذلك ) كل هذه المقدمات لا تقدم ولا تؤخر في الحكم ، الحكم هنا له وجهان الأول إن طلقها فلا ميراث لها الثاني إذا مات دون أن يطلقها فهي ترثه .

وأخطأ مالك في قوله : ومن قال وهو صحيح إذا قدم أبي فانت طالق ثلاثاً فقدم أبوه وهو مريض فطلقت ثلاثاً ثم مات هو فإنها ترثه : ما دام قد طلقها فلا ميراث لها وكل الاشتراطات والافتراضات التي ساقها لا وزن لها ولا اعتبار ولا تغير من الحكم شيئاً .

وأخطأ ابن حزم في قوله : المطلقة ترث في العدة ما لم تكن مبتوتة ، لانص بذلك فهو حكم بالرأى باطل ، المرأة في عدتها ليست زوجة ما دام قد أوقع الطلاق في بداية العدة ، إيقاع الطلاق حاسم في قطع الزوجية ، لا تعود إلى الزوجية إلا إن تراجعاً عن تراض منهما وتشاور ، يستحيل أن يسترجعها بغير رضاها كما توهم أكثر الفقهاء قال تعالى ﴿ وبعولتهن أحق بربهن في ذلك إن أَرَادُوا إِصْلَاحًا ﴾ لا يقر أن أحدكم بعض الآية ويعمى عن بعضها قال تعالى إن أَرَادُوا إِصْلَاحًا ، فإن كانت المرأة لا تريد معه إصلاحاً فلا سبيل له عليها أفطنوا لكلام الله ولا تركبوا الأحقوة ، المرأة ليست سبعة بجرها على وجهها كرهاً ، إن قالت له قد طلقتنى ولا أريد أن أعود إليك فلا جبر عليها ،

لولا تلك الزلة لكان ابن حزم مبرراً من خطيئة توريث المطلقة بجميع صورها فقد أنكر كل تلك الصور راشداً وفيها عدا تلك الزلة فقد أنكر كل ما جاؤا به من إلفك وبهتان في توريث المطلقة .

وأخطأ أبو حنيفة في قوله : من غالب حاله الهلاك بمرض أو غيره أو بارز أقوى منه أو قُدم للقتل فإن أبانها طائعاً وهو كذلك ومات بذلك السبب أو بغيره ورثت هي : لانص بشيء من ذلك فهو حكم بالرأى باطل : أي طلاق يقطع الزوجية ويمنع الميراث سواء كان المطلق في صحة أو مرض أو أمن أو خوف .

وأخطأ في قوله طالقة رجعية طلقت أو ثلاثاً وكذا مبانة قبّلت ابن زوجها ورثت هي ، هذه لغة كلغة الكهان يقطع الألفاظ ، ويغمغم بالألغاز ليحيط نفسه بهالة من السحرية والإعجاز ، قال تعالى ﴿ إن في صدورهم إلا كبراً ما هم ببالغيه فاستعذ بالله إنه هو السميع البصير ﴾ <sup>(١)</sup> ، ماعلاقة تقبيل ابن زوجها بالميراث ؟ الطلاق لأي سبب كان أو بغير سبب معلوم يقطع الزوجة ويمنع الميراث لا محالة فهي لا ترث .

وأخطأ في قوله : من لاعنها في مرضه أو آلى منها مريضاً كلملك ( أى كذلك ورثت هي ) والرد كسابقه ، الملاعنة ليست طلاقاً والأيلاء ليس طلاقاً لكن قد يفضي كل منهما إلى الطلاق ، فإن وقع الطلاق فلا ميراث ، سواء كانت الملاعنة أو الأيلاء في صحة أو مرض بلا أدنى فرق ، الحكم واحد على كل حال .

وأخطأ في قوله إن آلى في صحته وبانت منه في مرضه ، أو أبانها في مرضه فصيح فمات أو أبانها فارتدت فأسلمت لا ترث - كل هذه الافتراضات والاشتراطات لا معنى لها ولا أثر لها في الحكم ، هذا كله لغو فارغ ، والصواب الوحيد في هذا الكلام هو أنها لا ترث ، إذ لا ميراث لأي مطلقة مهما كان سبب الطلاق ومهما كانت حالة المطلق ساعة توقيع الطلاق ، وقوله بانته منه أو أبانها ينطوي على ضلالة أن المرأة تبين نفسها وهذا إفك ساقط ليس في الإسلام أن تبين المرأة نفسها وقوله ارتدت فأسلمت لا ترث ، المرتد لا يرث إلا السيف حتى ولو تاب ، التوبة لا تسقط الحدود . <sup>(٢)</sup>

### ( حكم الشرع )

المطلقة لا ترث كيفما كان طلاقها رجعياً أو بائناً أو مبتوتاً وسواء كانت مدخولاً بها أو غير مدخول بها وأياً كان سبب الطلاق وكيفما كانت حالة الرجل عند توقيع الطلاق في صحة أو في مرض ، في أمن أو في خوف ، المطلقة بمجرد توقيع الطلاق لا ترث سواء كان في بداية العدة أو في نهايتها وسواء كانت المرأة حرة أو أمة وسواء كانت مسلمة أو كافرة وسواء تغير

(١) غافر ٥٦ (٢) راجع الفصل في مؤلفنا ( ديوان الجنائيات )

حالتها بعد الطلاق من رق إلى حرية أو من كفر إلى إسلام .

(سبب الخلاف)

الحكم في الدين بالرأى دون النص وفي معارضة النص .

## ٢٥ - ميراث القاتل

أقوال الفقهاء

المذهب والمرجع	رأى المذهب وحجته والرد المختصر رمزاً صواباً خطأ ↓
عمر وابن عباس ومالك وابن قدامة <sup>(١)</sup>	قالوا القاتل عمداً أو خطأ لا يرث المقتول ↓ حججهم حديث رواه مالك في الموطأ ولفظه قال عمر سمعت رسول الله ﷺ يقول [ ليس لقاتل شيء ] وهو غير مسند فلا يصح .
عمر وعلي وابن طاوس وشريح وأصحاب الرأي <sup>(١)</sup>	وروى عن ابن عباس أنه قال : قال النبي ﷺ [ من قتل قتيلاً فإنه لا يرثه وإن لم يكن له وارث غيره ] وهذا أيضاً غير مسند فلا يصح وإنما ذكرناهما لأنهم احتجوا بهما ، هذا كله باطل لا حجة في مراسيل ، عدمه خير من ذكره ، لولا الالتزام ببيان حججهم
سعيد ابن المسيب وابن جبير والخوارزمي <sup>(١)</sup>	عباس وابن مسعود وزيد ابن ثابت وبه قال عروة وجابر ابن زيد والنخعي والشعبي والثوري والشافعي قالوا : قاتل الخطأ لا يرث ↓
علي وعطاء ومكحول وداود <sup>(١)</sup>	قالوا قاتل العمد يرث لأن آية الموارث لم تستثنه
أبو حنيفة <sup>(٢)</sup>	ومجاهد والزهرى والأوزاعي وأبو ثور وابن المنذر قالوا قاتل الخطأ يرث المال دون الدية ↓ لا يرث قاتل عمد وخطأ ↓

### (الرد المفصل بالنص والبرهان لا بالرأى)

قد بينت النصوص القطعية الثبوت في كتاب الله وفي سنة رسوله من لهم حق الميراث ، وبينت فرائضهم ، ولم تستثن منهم من تلبس بجناية تمس المورث من قتل أو جرح أو سرقة أو زنا أو غير ذلك ، ولم ترد نصوص أخرى تمنع من أدين بشيء من تلك الجرائم من الميراث من المجنى عليه ، فبقيام النصوص الموجبة للميراث وبانعدام النصوص المانعة من الميراث ، يثبت هؤلاء الجناة حق الميراث وينتفى منهم من الميراث

أما الأحاديث التي احتج بها القائلون بالمنع من الميراث فهي أحاديث مرسلة غير مسندة ليست في الصحيحين ولا حجة في مرسل أو منقطع فهي مكذوبة معلولة لا يحتج بها ولا يعمل بها .

وأما الذين شرعوا المنع برأى أنفسهم دون احتجاج بأى دليل أو برهان فليس الدين برأى أحد من الناس كائنا من كان ، إنما الدين تنزيل من رب العالمين وتفصيل بلسان الرسول الأمين ؛ وأما شرعة ليست في كتاب الله ولا في سنة رسوله فهي شرعة باطلة ، هي شرك وظلم لأنها شرع ما لم يأذن به الله وهي افتراء الكذب على الله بتحريم ما أحل الله .

نعم يجد كل إنسان في نفسه غضاضة من أن يرث القاتل الشخص الذي قتله ويكره ذلك ويضيق به صدره ، ولكن إذا قامت النصوص القطعية الثبوت بفرض هذا الذي يكره الإنسان ، وجب على المرء المسلم الأخبات والإذعان قال ﷺ [ على المرء المسلم السمع والطاعة فيما أحب وما كره إلا أن يؤمر بمعصية فإن أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة ]<sup>(١)</sup>

وهذا هو أحد المواطن التي تجرى فيها النصوص ، على خلاف ما تهوى النفوس ، أما أتباع الهوى فيعصون ويتمردون ، وأما المؤمنون فيذعنون ويخضعون ، مؤمنين بأن لله تعالى الحكمة البالغة في جميع شرائعه قال تعالى ﴿ والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا وما يذكر إلا أولوا الألباب ﴾<sup>(٢)</sup>

(١) (٢١٥٥ و ٧١٤٤ فح) ، (مسلم ١٥/٦) (٢) آل عمران ٧

فينفذون أمر الله على الرغم مما في النفس من كره وغضاضة فينزل الله السكينة عليهم ، ويذهب عنهم وساوس الشيطان فتطمئن قلوبهم ، وتطيب نفوسهم ، ويسلمون وجوههم لله حنفاء ، ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزاً عظيماً .

ونظير ذلك في موطن آخر من الشرائع التي يحبها لها المؤمن رغم ما يحس به من غضاضة لما يجد فيها من مخالفة ظاهرها للحقيقة الأمر الذي يعلمه علم اليقين ، أمر الله ورسوله أن يلحق الولد المتنازع عليه بالفراش الذي ولد عليه ولو توافرت أقوى القرائن على أنه ليس ولدأ لصاحب الفراش كما في قصة ابن وليدة زمعة<sup>(١)</sup> المولود على فراش زمعة ولكنه في الحقيقة ابن عتبة ابن أبي وقاص ، تنازع فيه سعد ابن أبي وقاص وعبد ابن زمعة عند رسول الله ﷺ يقول سعد هو ابن أخي عتبة أوصاني أن أقبضه وأكفله ويقول عبد ابن زمعة هو أخي ابن وليدة أبي ولد على فراش أبي ، فقضى به النبي ﷺ للفراش رغم يقينه أنه ليس ولدأ لهذا الفراش لشدة شبهه بعتبة ابن أبي وقاص ولذلك أمر زوجه سودة بنت زمعة أن تحتجب منه لأنه في الحقيقة ليس أخا لها وإن كان في حكم الشرع أخا لها ، ولد على فراش أبيها فها هنا ينفذ المؤمن أمر الله ورسوله رغم ما في نفسه من كراهة ، مؤمناً بأن الله تعالى في ذلك حكمة بالغة وهو عز وجل أحكم الحاكمين ﴿ وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ومن يعص الله ورسوله فقد ضلّ ضلالاً بعيداً ﴾<sup>(٢)</sup>

ونظير ذلك أيضاً في موطن آخر حكم الشرع بجلد الشهود على الزنا حد القذف (ثمانين جلدة) إذا نقصوا عن أربعة حتى ولو كانوا من أعدل الثقات الصادقين ، يجلدون الحد رغم اليقين القاطع بصدق شهادتهم ذلك لأنهم لم يتموا أربعة شهاداء كذلك قال الله عز وجل وهو أحكم الحاكمين ورغم صدقهم فيما شهدوا به فهم عند الله كاذبون قال تعالى ﴿ والذين

(١) راجع باب ميراث مجهول الأبوين (٢) الأحزاب ٣٦

( م ٣٤ - ديوان المواريث )

يرمون المخصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً وأولئك هم الفاسقون ﴿١﴾ وقال تعالى ﴿لولا جازا عليه بأربعة شهداء فإذا لم يأتوا بالشهداء فأولئك عند الله هم الكاذبون﴾ ﴿٢﴾ الشرع يعتبرهم كاذبين ويأمر بجلدهم وهم صادقون ، فالمؤمن يذعن لشرع الله تعالى موقناً بالحكمة البالغة في ذلك رغم ما يحس به من غضاضة ، هذا هو الاعتصام بالله تعالى اعتصاماً تاماً كاملاً والإيمان بحكمته عز وجل في كل ما شرع ، بل لعل الشاهد الصادق الذي جلد الخلد يستغفر الله بعد جلده على ما فرط منه من شهادة نهى الله عنها ما لم تتم أربعة ولعله أول المؤمنين بعد ذلك بحكمة الله عز وجل فيما شرع وأمر .

فالحكم هنا في هذا الموطن هو أن نعطي للقاتل ميراثه يأخذه ورثته بعد القود منه ، أو يأخذه هو إن عفا عنه ولى المقتول .

### (تحاليل الفقهاء)

أما الذين يحكمون في الدين بأرائهم وأهوائهم معرضين عن النصوص القطعية الثبوت ومتعلقين بالأخبار المكذوبة ، والأحاديث الموضوعة المعلولة ، فقد سقطوا في الفتنة وخاضوا في الضلال ، اختلفوا وتناقضوا

فمنهم من قال : قاتل العمد لا يرث ولا نص بذلك فهو باطل .

ومنهم من قال : قاتل الخطأ لا يرث ولا نص بذلك فهو باطل

ومنهم من قال : لا يرث قاتل العمد ولا قاتل الخطأ ولا نص بذلك فهو باطل

ومنهم من قال : يرث قاتل الخطأ دون قاتل العمد

ومنهم من قال : قاتل الخطأ يرث المال دون الدية

ومنهم من قال : قاتل العمد يرث

### تفنيد أقوال الفقهاء

أصاب سعيد ابن المسيب وابن جبير والخوارج في قولهم : قاتل العمد يرث لأن آية المواريث لم تستثنه ، أى أنه بالنص العام داخل في الميراث ، ولا يوجد أى نص خاص بقطعه عن الميراث .



وأخطأ عمر وابن عباس وابن قدامة في قولهم : القاتل خطأ أو عمداً لا يرث  
المقتول لانعدام أى نص صحيح بهذا المنع فهو حكم بالرأى لا سند له فهو باطل  
وأخطأ عمرو على وزيد ابن ثابت وابن مسعود وابن عباس وبه قال  
شريح وطاوس وعروة وجابر ابن زيد والنخعي والشعبي والثوري والشافعي  
وأصحاب الرأى في قولهم قاتل الخطأ لا يرث والرد كسابقه .

وأخطأ على وعطاء ومجاهد ومكحول والزهرى والأوزاعى وأبو ثور  
وابن المنذر وداود في قولهم : قاتل الخطأ يرث المال ولا يرث الدية ،  
هذا حكم بالرأى لانص به فهو باطل .

وأخطأ أبو حنيفة في قوله لا يرث قاتل عمداً ولا خطأ ، لانص بشيء  
من ذلك ولم يأت ببرهان على قوله فهو حكم بالرأى باطل .  
( حكم الشرع )

قاتل العمد أو الخطأ لا تمنعه جناية من استحقاق الميراث الذى سماه  
الله له ، ولا تعارض بين شرائع الدين ، شرائع القتل العمد أو الخطأ  
تأخذ مجراها ، وشرائع المواريث تبلغ مداها ، بلا تناقض ولا تعارض لا تعطل  
شرعة شرعة أخرى كما لو كان المقتول مديناً للقاتل فإن القتل لا يسقطه

( سبب الخلاف )

الحكم في دين الله بالأراء والأهواء دون النص أو في معارضة النص

## ٢٦ - ميراث الخنثى

( تعريف الخنثى )

وهو المولود الذى يرى فيه شيء من خلق الذكور وشيء من خلق الإناث  
فهو يحمل في بدنه علامات من خلق الجنسين وليس أمره قاطعاً في أى  
منهما ، فيختلط الأمر على الناظر لا يدري أبعده من الذكور فيقسم له  
ميراث الذكور أم يعده من الإناث فيقسم له ميراث الإناث أم هو قد جمع  
صفات الجنسين معاً فما العمل ؟

إن الله سبحانه وتعالى يخاق ما يشاء ويفعل ما يريد ، وهو الحميد المجيد  
لأراد لقضائه ولا معقب لحكمه ولا مبدل لكلماته ، لا يسأل عما يفعل وهم  
يسألون ، سبحانه وتعالى عما يصفون .

هذا كله حق ، أعظم ما يكون الحق ، ولكنه جلت قدرته قد بين  
لعباده بما علمهم من علوم الخلق والتكوين والتشريح والطب وتكوين  
الجنين أنه لم يخلق قط الجنسين معاً ( ذكر وأنثى ) في كائن واحد من  
البشر ، وأنه إذا اختلطت صورة الذكورة مع صورة الأنوثة في مخلوق  
واحد ، فلا بد وأن يكون أحد الجنسين هو الخلق الغالب على تكوينه والآخر  
هو الشبه الخادع غير العامل هكذا جرت سنة الله تعالى في خلقه ، ولن  
تجد لسنة الله تعالى تبديلاً ، أى أن الخنثى الذى اجتمعت فيه مظاهر الجنسين  
يستحيل أن يكون قادراً على القيام بوظيفتى الجنسين معاً ، يستحيل أن يكون  
ذكراً قادراً على تلقيح الأنثى واستيلادها ، وأن يكون في نفس الوقت أنثى  
صالحة لاستقبال لقاح الذكر وحمل جنين منه في بطنها ينمو ويتكامل حتى  
يكون مولوداً صحيحاً ، يستحيل جمع الوظيفتين معاً في آن واحد ، بل هو  
إما ذكر له وظيفة الذكورة وإن اضمحلت وليس له من وظائف الأنوثة  
شيء مهما بدت عليه من مظاهرها الكاذبة ، أو هي أنثى لها وظائف الأنوثة  
وإن اضمحلت وليس لها من وظائف الذكورة شيء .

### ( البيان المفصل )

فيتبين عند ذلك — التمييز لمعرفة الخلق الغالب من المظهر الخادع  
الكاذب ، وقسم الميراث طبقاً للخلق الغالب  
إن الخنثى الذى اختلطت فيه علامات الذكورة والأنوثة إنما هو في  
الحقيقة إما :

- ٢ — ذكر ضعيف الذكورة قد غشيت شوائب من الأنوثة الكاذبة أو
- ٢ — أنثى ضعيفة الأنوثة قد غشيتها شوائب من الذكورة الكاذبة فعميت  
عليهم الأنباء في هذه وهذه ، لا يدرون إلى أى الجنسين ينتمى هذا الخنثى  
أما الخنثى الذى حقيقته أنه ذكر ، ولكن تشوبه بعض مظاهر الأنوثة

الحادعة ، فصورته مخلوق له ذكر صغير يكاد يقارب حجم البظر الكبير عند بعض الإناث ، وله خصيتان غائرتان في جوفه لم تنزلا بعد إلى مستقرهما الطبيعي في الصفن فيخيل للرائي أن شطري الصفن الحاليان من الخصيتين هما الشفران الكبيران لفرج الأنثى ، وقد تزيد الصورة التباساً بعدم التحام شقى الصفن ، فيبدو للناظر بينهما فجوة يحسبها الناظر مهبل الأنثى ولكنها مبطنة بالجلد لا بالغشاء المخاطي وليس بداخلها عذرة ولا رحم ، ويزيد الصورة التباساً أن تكون فتحة قناة مجرى البول في أسفل بطن الذكور وليست ممتدة إلى طرف الحشفة كما عند الذكور ، فيخيل للرائي أنها أنثى تبول من سطح الفرج لا من طرف الذكر .

وأما الخنثى الذي حقيقته أنها أنثى ولكن تشوبها بعض مظاهر الذكورة الحادعة ، فصورته بظر كبير يشبه الذكر الصغير لبعض الذكور ولكنه يختلف عنه في أن البظر أصم لا قناة له بينما الذكر له قناة مجرى البول تمتد بطوله من داخل البطن إلى طرف الحشفة ، ويزيد الصورة التباساً التحام شفري الفرج فيحسبه الناظر كيس الصفن الذي يحتوي الخصيتين وكثير ما يكون الصفن فارغاً لم تنزل فيه الخصيتان بعد فيزداد الغموض ، ثم هذا الالتحام يخفى وراءه مهبل الأنثى وما يحتويه من غشاء البكارة وعق الرحم هذا الاختلاط في الشبه قد يكون بسيطاً يسهل معه أن يقرر نوع الجنس الذي ينتمي إليه الخنثى ، وقد يكون معقداً لا يستطيع تمييزه إلا أهل الخبرة والعلم الوثيق ، فعند ذلك يستعان بهم لمعرفة حقيقة جنس الخنثى وما يترتب على ذلك من قسمة الميراث له باعتباره ذكراً أو باعتباره أنثى قال تعالى ﴿ فاسألوا أهل الذكر ان كنتم لا تعلمون ﴾

ولن تجد بعد هذا التمهيص الدقيق إلا خنثى مقطوع بأنه ذكر أو خنثى مقطوع بأنه أنثى ، لن تجد أبداً خنثى هو ذكر وأنثى في آن واحد له وظائف الجنسين كما توهم الذين لا يعلمون ، ما جرت سنة الله في خلقه بشئ من ذلك قط ﴿ فلن نجد لسنة الله تبديلاً ولن نجد لسنة الله تحويلاً ﴾ (٢) قال تعالى

( ما جعل الله لرجل من قلبين في جوفه )<sup>(١)</sup> وقال تعالى ( وما كان الله ليضل قوما بعد إذ هداهم حتى يبين لهم ما يتقون ان الله بكل شيء عليم )<sup>(٢)</sup>

ما جعل الله لبشر من جنسين في بدنه ، هو إما ذكر تشويه علامات أنوثة كاذبة ، وإما أنثى تشويه علامات ذكورة كاذبة ، ما خلق الله في الجسد الواحد ذكورة حقيقية وأنوثة حقيقية في آن واحد ، هو عز وجل على كل شيء قدير ، لو شاء لفعل ذلك وأعجب من ذلك ولكن سنة الله في خلقه قد جرت بغير ذلك ، ولن تجد لسنة الله تبديلاً ، ولن تجد لسنة الله تحويلاً ، ألم تر إلى قوله عز وجل ( ما جعل الله لرجل من قلبين في جوفه ) ولو شاء لجعل قلوباً كثيرة للرجل الواحد وقلب الإنسان هو الذي يشكل شخصيته ، قلب التقى غير قلب الغوى ، قلب الشجاع غير قلب الجبان ، قلب الرجل غير قلب المرأة ، ولو جعل الله في الجسد الواحد ذكراً وأنثى لخلق فيه قلبين لكل جنس قلبه ، هذا ولم تعرف في الأحصاء الطيبة في العالم بأسره حالة واحدة جمعت الجنسين مكتملين فتلك سنة الله التي لا تتبدل ، التي دلت عليها الآية الكريمة وصدقها الأحصاء العلمية ، هذا النور هو من الفتوحات السنية التي فتحها الله على عبده لم يفتن إليها أحد من الفقهاء من قبل ، بل كل من قرأنا له في هذه المسألة ظن إمكان اجتماع الجنسين ( الذكورة والأنوثة ) في جسم الخنثى ، ورتبوا على ذلك شرعة باطلة فقالوا نقسم للخنثى نصف ميراث ذكر ونصف ميراث أنثى ، فضلاً عن بطلان ذلك لأنه شرع ما لم يأذن به الله فكيف يحدون نصف الوظيفة ؟! ولو كان ذلك ممكناً لجاز اشتغال الخنثى على ربع ذكورة وثلاث أنوثة أو ما شئت من الكسور المحتملة وهذا خيال ظاهر ، ولو جاز اجتماع الجنسين لكان لقائل أن يقول نقسم للخنثى ميراث ذكر وميراث أنثى معاً وهذه مهاترات لا نهاية لها ، هو بعد التمهيص إما ذكوة قلبه ميراث الذكر أو أنثى قلبها ميراث الأنثى ، دع الظنون وخذ باليقين ، إن ربي على صراط مستقيم وسبيل اليقين هو سؤال أهل الخبرة إذا خفيت العلامات المعروفة لكل

من الجنسين أو اختلط بعضها ببعض .

قال بعض الفقهاء إن خروج البول من طرف الذكر هو علامة مبكرة على الذكورة وهذا صحيح ولكن اختفاء هذه العلامة لا بنى الذكورة فقد تكون فتحة البول عند الذكر في بطن الذكر من أسفل وليست في طرف الذكر وطرف الحشفة فيسيل البول على جلد الفرج كما عند الأنثى ولا يفصل في ذلك إلا أهل الخبرة .

أما العلامات الأخرى مثل الأمناء والحيض ومنابت الشعر في اللحية والشارب فهذه فضلاً عن كونها ليست علامات مبكرة فإن منها ما يكون كاذباً يضلل الحقيقة ولذلك يجب الرجوع إلى أهل الخبرة في كل ما كان غامضاً .

### { حكم الشرع }

حقيقة الخنثى لا تكون إلا ذكراً صادقاً مشوباً بأنوثة كاذبة ، أو أنثى صادقة مشوبة بذكورة كاذبة ، ولا تكون أبداً ذكورة حقة وأنوثة حقة معاً في جسم واحد فإن عني الأمر على الشهود فالمرء إلى الخبراء ، ثم يقضى بالميراث للجنس المتيقن ، ويضرب بالذكر صفحاً عن العلامات الكاذبة .

### { سبب الخلاف }

الحكم بالظن دون اليقين وترك سؤال أهل الخبرة .

## ٢٧ - ميراث المولود

### { أقوال الفقهاء }

المذهب والمرجع	رأى المذهب وحجته والرد المختصر رمزاً صواباً خطأ↓
الثوري والأوزاعي	قالوا : المولود إذا خرج حياً كله أو بعضه أو صحت حياته بحركة عين أو يد أو نفس أو أى شيء فإنه يرث
وابوسليمان وابن حزم وأبو حنيفة <sup>(١)</sup>	ولا معنى للعطس ولا للاستهلال ↓

المذهب والمرجع	رأى المذهب وحجته والرد المختصر رهزاً صواباً خطأ
الشافعي (١) عمر وابن عمر (١)	لا يرث ولا يورث حتى يخرج حياً كله ↑ وابن عباس وجابر ابن عبد الله والحسن ابن علي وشريح والنخعي والقاسم ابن محمد وابن سيرين والزهرى والحسن والشعبي وقتادة ومالك وأبو حنيفة (١) : كل هؤلاء قالوا الاستهلال هو علامة الحياة التي توجب الميراث للمولود ↑
طائفة ومالك (١)	لا يرث ولا يورث وان رضع وأكل ما لم يستهل صارخاً ↑ حجتهم أن عمر كان يفرض للصبي إذا استهل صارخاً إذا صاح صلى عليه ↑
ابن عمر (٢) ابن عباس (١) جابر ابن عبد الله (١) شريح (١) ابن شهاب (٢)	إذا استهل الصبي ورث وورث ↑ يرث إذا سمع صوته ↑ صوته هو الاستهلال لم يورث من لم يستهل ↑ يقول في المولود إذا استهل صارخاً صلى عليه ولا يصلى على من لم يستهل من أجل أنه سقط ↑
جابر ابن عبد الله (٢)	عن النبي ﷺ قال [ الصبي إذا استهل ورث وصلى عليه ] وعنه عن النبي ﷺ قال [ إذا استهل المولود صلى عليه وورث ولا يصلى عليه حتى يستهل ] يشترط أن يوضع الحمل حياً فان وضعت ميتاً لم يرث في قولهم جميعاً ↑
ابن قدامة (٣)	قال ، وإن وضعت توأمين فاستهل أحدهما ولم يعلم بعينه ، فان كانا ذكرين أو أنثيين أو ذكراً وأنثى لا يختلف ميراثهما فلا فرق بينهما ↓ لاحكم في الدين إلا بيقين ، ولا معنى لتقسيمات الذكورة والأنوثة قال : إن كانا ذكراً وأنثى يختلف ميراثهما ، فمن أصحابنا من قال يقرع بينهما فمن أخرجته القرعة جعل
القاضي (٣)	

المذهب والمرجع	رأى المذهب وحجته والرد المختصر رمزا صواب ↑ خطأ ↓
الخبري <sup>(١)</sup>	المستهل ↓ ( أى من خرج سهمه حكمتنا أن هذا هو الذى استهل فيرث ) حجته تشبيه أو قياس قال كما لو طلق إحدى نسائه فلم تعلم بعينها ثم مات أخرجت بالقرعة ↓ قال : ليس فى هذا عن السلف نص ؟! ↓ تعجب من ضلالهم !!! ، النص عندهم عن السلف لا عن الكتاب والسنة !!! تلك عبادة الأخبار
الفرضيون <sup>(١)</sup>	تعمل المسألة على الحالين ويعطى كل وارث اليقين ويوقف الباقي حتى يصطلحوا عليه ↓ وهل اصطلاحهم هو اليقين ؟! بل كل مالم يثبت يقيناً فهو دعوى ساقطة إذ لا برهان عليها ، كالقتيل لا يعلم قاتله بيقين دمه هدر
ابن قدامة <sup>(١)</sup>	قال : ويحتمل أن يقسم بينهم على حسب الاحتمال ↓ إذا ولدت الحامل توأمين فسمع الاستهلال من أحدهما ثم يسمع مرة أخرى فلم ندر أهو من الأول أو من الثانى فيحتمل أن يثبت الميراث لمن علم استهلاله دون من شككنا فيه لأن الأصل عدم استهلاله فعلى هذا الاحتمال إن علم المستهل بعينه فهو الوارث وحده وإن جهل بعينه كان كما لو استهل واحد منهما لا بعينه
الفرضيون <sup>(١)</sup>	يعمل على الأحوال فيعطى كل وارث اليقين ويوقف الباقي ↓

### ( الرد المفصل بالنص والبرهان لا بالرأى )

#### ❦ علامة الحياة ❦

روى البخارى فى صحيحه عن أبى هريرة أنه قال [ سمعت رسول الله

ﷺ يقول ما من بنى آدم من مولود إلا يحسه الشيطان حين يولد فيستهل صارخاً من مس الشيطان إلا مريم وابنها [ (١) ] .

وروى البخارى فى صحيحه أيضاً عن أبى هريرة عن النبى ﷺ أنه قال [ ما من مولود يولد إلا والشيطان يحسه حين يولد فيسهل صارخاً من مس الشيطان إياه إلا مريم وابنها ] (٢) .

وروى مسلم فى صحيحه عن أبى هريرة أن رسول الله ﷺ قال [ ما من مولود يولد إلا تحسه الشيطان فيسهل صارخاً من تحسه الشيطان إلا ابن مريم وأمها ] (٣) .

ومدار الخلاف فى قضية ميراث المولود هو حول إثبات أو نفي حياة المولود حين يولد ، إذ يترتب على ثبوت الحياة حين يولد أن يصلى عليه ويرث ويورث ، ويترتب على نفيها عكس ذلك . والاستهلال بالصراخ بعد الولادة حاسم فى إثبات الحياة بعد الولادة لأنه عمل يستحيل صدوره إلا عن جسم حى .

والاستهلال بالصراخ علامة شرعية من عند الله ورسوله قاطعة فى إثبات الحياة بعد الولادة وليس بعد كلام الله ورسوله أى كلام وهى علامة مذكورة بلفظ التعميم المبطل لأى استثناء عدا مريم وابنها ( ما من مولود . . . . إلا مريم وابنها ) ومعنى ذلك بكل وضوح وجلاء أنه لا يمكن أن يولد أى إنسان حياً حين يولد إلا تحسه الشيطان فاستهل صارخاً فمن لم يستهل صارخاً بعد الولادة فهذا لم يولد حياً ولم ينحسه الشيطان ولم يصرخ فلا يصلى عليه ولا يرث ولا يورث ، هو سقط ليس فى عداد الأنفس البشرية التى تحيا وتموت وتبعث وتخلد .

والاستهلال بالصراخ يقع فور الولادة بفارق ضعيف لا يزيد على بضعة ثوان بين مولود وآخر تبعاً لقوته أو ضعفه ولأهمية لشيء من ذلك ، ومن لم يستهل فهو مولود ميت قطعاً ، شرعاً وعقلاً ، يستحيل أن يكون المولود حياً دون أن يستهل بالصراخ ،



يستحيل أن يشرع في مظاهر الحياة الأخرى من رضاع أو نفس أو حركة دون أن يستهل صارخاً ، هذا مستحيل مائة في المائة يعرفه جميع أهل علوم الطب خصوصاً علماء التوليد وطب الأطفال ، فن لا يستهل صارخاً ، فهذا ميت حتماً في الحكم الشرعي وكفى بالله علماً .

### ( أوهام وخرافات )

فمن لم يستهل صارخاً حتى يدفن فهذا سقط ميت لم تثبت له حياة بعد ولادته ، مهما زعم الزاعمون أنهم شاهدوا منه طرفة عين أو حركة أصبح أو يد أو رجل أو أضلاع أو رضاع ، كل هذه أوهام باطلة زينها لهم الشيطان ليلاً صدورهم ريبة ويصرفهم عن الهدى والحق الذي أنزله الله وفصله رسوله ﴿ ليردوهم وليلبسوا عليهم دينهم ولو شاء الله ما فعلوه فذرهم وما يفترون ﴾ الأنعام ١٣٧ الحق الأوحى الذي أنزله الله هو استهلال المولود صارخاً صدق الله ورسوله ، وكذب كل من عارض الله ورسوله يستحيل أن يولد مولود حياً فلا يستهل صارخاً ، فمن قال لنا أن مولوداً تنفس أو رضع ولم يستهل صارخاً ، قلنا له بل توهمت وضللت ، بل صدق الله ورسوله وكذبت ، لو قلت لنا أن المولود كلم الناس في المهد ولم يستهل صارخاً لقلنا لك كذبت ووهمت .

إن أوهام الناس عريضة جداً ، وخفايا الصدور عويصة جداً ، ونزغ الشيطان ومكر الإنسان لا ينقطعان ، ومن استبدل الظن باليقين فقد غوى ، وقد خاب من افترى .

أما الذين شهدوا للمولود بالحياة بناء على طرفة عين أو حركة يد أو رجل ، فهؤلاء هائمون في أودية الوهم والخيال ، قد صرفوا عن اليقين وتعلقوا بالظنون : وإن الظن لا يغني عن الحق شيئاً ، هؤلاء قد جهلوا معايير التمييز بين حركة الجمادات وحركة الأحياء ، للجمادات حركات وللأحياء حركات ، هذه غير هذه ، والجسم الميت هو من الجمادات قد تحصل فيه حركة الجمادات ، فلا تكون دليلاً على الحياة إلا عند من تلبس بالضلال وامتأ رأسه بالخيال ، هؤلاء قد غاب عنهم أن حركة الجفن ،

التي تشبه طرفة عين الحى ، وأن حركة يد أو رجل أو إصبع أو غير ذلك من حركات الأطراف التي تشبه حركة الأحياء قد تكون بسبب دفع أو شد أو جذب بعض أجزاء الجسم بشيء مما يتصل به أو يحيط به أو تمتد إليه مما حوله من المؤثرات الخارجية ، كهبة ريح أو جذب ثوب أو اهتزاز مقعد أو انتفاضة من يحمل المولود أو غير ذلك ، أو تكون الحركة من تقلص عضلي في جسم ميت كما يرجف لحم الحوت في يدك وهو مقطوع إرباً ، كل ذلك بمؤثرات خارجية حرارية أو كهربية أو كيميائية أو مغناطيسية لا تمت إلى الحياة بصلة ولكنها مدروسة ومعلومة علماً مؤكداً عند أهل الطب كالتقلص الكهربى والتيبس الرمى وغير ذلك من أنواع الحركات الذاتية في الأجسام غير الحية فهذه الحركات عند غير العالمين يخيل إليهم أنها علامة على الحياة وما هى كذلك ، كالذى يخيل إليه من سحرهم أنها تسعى ، وهى فى الحقيقة لا تسعى ، أو كالذين حسبوا خوار عجل السامرى دليلاً على الحياة وما به من حياة ( ألم يروا أنه لا يكلمهم ولا يهديهم سبيلاً اتخذه وكانوا ظالمين )<sup>(١)</sup>

فهذه كلها حركات لا تدل على الحياة ولكن أكثر الناس لا يعلمون هذا ولا يغيبن عن البال ، احتمال تواطؤ أهل الزور والبهتان على ادعاء أن المولود رضع أو تنفس ليثبتوا له ميراثاً سحتاً حراماً يأكلونه من وراء ذلك والقاضى الحصيف العفيف يهديه ربه إلى الحق . ثم الذين أغرقوا فى الوهم وأمعنوا إمعاناً ، قد زادونا ظلماً وبهتاناً ، عندما زعموا أن المولود إذا خرج بعضه وتحرك منه شيء فقد ثبتت له الحياة !!!

هذا بهتان عظيم يترتب عليه تحريم ما أحل الله وتحليل ما حرم الله وأكل أموال الناس بالباطل ، بنزع بعض الميراث من مستحقه ودفعه إلى غير مستحقه أليس خروج أى جسم من مستودعه حركة ١٩ أليس الغائط يخرج من

بطن أحدكم يلتف ويتحرك ١٢ أفحى هذا ١١٩ أى منطق هذا ١٢ أفلا  
تعقلون ١٢

قال المنتطعون الذين جعلوا حركه ما يخرج من البطن أثناء اندفاعه إلى  
الخارج دليلاً على الحياة ١١١ قال هؤلاء المبطلون فصحت حياته بحركة أى  
شئ منه فإنه يرث ١١١ سلام على الأحمقين ١١١ قالوا ولا معنى للعطس  
ولا الاستهلال ١١١

بالتأكيد أيها السادة النجباء لا معنى لأى شئ فى نصوص الكتاب  
والسنة ١١١ المعنى كل المعنى هو فقط لما تفضلتم به من خرافات وخيالات ١١١  
( ولا يسأل عن ذنوبهم المجرمون )

ما من مولود حتى لا يستهل صارخاً ، فهذه علامة من الله على حتمية  
الاستهلال ، وهؤلاء يقولون لا معنى للعطس والاستهلال ١١١ الحمد لله  
الذى نجانا من الضلال ، يستحيل قيام المولود بالرضاع أو غيره قبل  
أن يستهل صارخاً ، وادعاء العكس هو إما وهم وخيال أو مكر السوء  
لأكل طائفة من الميراث زوراً وبهتاناً ، فالجهال أنفسهم يهلكون ، والفجار ما  
يمكرون إلا بأنفسهم وهم لا يشعرون ،

ثم الذين توهموا مشاهدة حركة شئ من المولود أثناء ولادته وقبل تمام  
خروجه من أمه قد جمعوا الجهالة والضلالة معاً ، أما الجهالة فلأنهم لا يعلمون  
أن زمن خروج المولود من بطن أمه من لحظة خروج رأسه إلى تمام خروجه  
كله هو كالمح البصر أو هو أقرب ، ففى وكيف يدرك الرأى حركة جزء  
منه خلال تلك اللحظة الحاطمة ١٢ ثم كيف يميز حركة مخصوصة لجزء معين  
من أجزاء جسمه عن حركة عموم بدنه لجسم مندفع بهذه السرعة من داخل  
البطن إلى خارجها ١٢ وأما الضلالة فهى الاعتداد بأية حركة فى جسم المولود  
كعلامة على الحياة قبل الاستهلال صارخاً ، كل حركة قبل الاستهلال صارخاً  
هى وهم ساقط الاعتبار كما فصلنا ذلك آنفاً وبيننا ما فيه من أوهام وشبهات  
وخرافات ، لاحقيقة لشيء من ذلك ، إن هى إلا خيالات ترسم على شاشة  
الجهل من إذاعة الظنون ،

وأما أشكال الولادة الأخرى الأقل عدداً والأشد خطراً على المولود والوالدة جميعاً، والتي يبرز المولود فيها من فرج أمه بغير رأسه ( بالمقعدة أو بالكتف أو بالوجه أو بيد أو برجل ) فهذه منها ما يستحيل خروجه إلا جراحةً، ومنها ما تستغرق ولادته ساعات مليئة بالأهوال والمخاطر، ففي تلك الحالات إذا تدلى من المولود ذراع أو رجل من فرج أمه وبقي جسمه بداخلها لم يخرج منه شيء، فإنه إذا شوهدت حركة لهذا العضو المتدلى، فإنما هي كحركة أي جماد معلق قد اهتز وتأرجح، وليس تأرجح أي جماد دليلاً على حياته، فاعتبار مثل تلك الحركة الاهتزازية في العضو المتدلى من المولود، إعتبار تلك الحركة الجمادية دليلاً على حياة الطفل!!! هذا هو عين الجهل والتنطع، وترتيب الآثار الشرعية على ذلك الجهل المطبق هو عين العمى والضلال والباطل (فإنها لاتعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب التي في الصدور) .

### ( تفنيد أقوال الفقهاء )

أصاب الشافعي في قوله : المولود لا يرث ويورث حتى يخرج حياً كله لانعدام النص بتوريث الموتى، ولاتشريع إلا بنص، ولانعدام النص بتوريث الجنين الذي لم يخرج كله من بطن أمه، ولانعدام النص بتوريث نصف المولود إنما النص بتوريث المولود الذي خرج كله من بطن أمه وكان حين خروجه حياً، قال تعالى ( يوصيكم الله في أولادكم ) ولم يقل ( في نصف أولادكم ) ولم يقل في ( سقطكم أو إملاصكم ) .

وأصاب عمر وابن عمر وابن عباس وجابر ابن عبد الله والحسن ابن علي وشريح والنخعي والقاسم ابن محمد وابن سيرين والزهري والحسن والشعبي وقتادة ومالك وأبو حنيفة في قولهم : الاستهلال صارخاً هو علامة الحياة التي توجب الميراث للمولود، لمطابقة النص القطعي الثبوت أنه ما من مولود حي إلا ويستهل صارخاً، ولانعدام الدليل بثبوت الحياة لمن

لا يستهل صارخاً فصار الاستهلال دليلاً قطعياً على ثبوت الحياة للمولود وعدم الاستهلال دليلاً قطعياً على نفي الحياة .

وأصاب ابن عباس في قوله : إذا استهل المولود صارخاً ورث وورث لمطابقة النص .

وأصاب جابر ابن عبد الله في قوله : المنفوس ( أى المولود ) يرث إذا سمع صوته أى إذا استهل صارخاً ، لمطابقة النص .

وأصاب الحسن ابن علي في قوله : يجب سهم المولود إذا استهل صارخاً لمطابقة النص .

وأصاب شريح في عدم توريث المولود الذى لم يستهل صارخاً لانعدام الدليل على حياته .

وأصاب ابن شهاب في قوله : المولود إذا استهل صارخاً صلى عليه ولا يصلى على من لا يستهل من أجل أنه سقط أى لم تثبت له حياة .

وأصاب جابر ابن عبد الله في قوله الصبي إذا استهل ورث وصلى عليه وفى قوله المولود إذا استهل صلى عليه وورث ولا يصلى عليه حتى يستهل لمطابقة النصوص .

وأصاب ابن قدامة في قوله : يشترط أن يوضع الحمل حياً فإن وضع ميتاً فلا يرث لمطابقة النصوص .

وأخطأ ابن حزم وأبو سليمان والثوري والأوزاعي في قولهم إن المولود إذا خرج حياً كله أو بعضه أو صحت حياته بحركة عين أو يد أو نفس أو أى شيء فإنه يرث ، وأنه لا معنى للعطس ولا للاستهلال لمخالفة النصوص ، راجع الرد المفصل .

وأخطأ ابن قدامة في قوله إن وضعت توأمين فاستهل أحدهما ولم يعلم بعينه ، فإن كانا ذكرين أو أنثيين أو ذكر وأنثى لا يختلف ميراثهما فلا فرق بينهما لما في هذا الكلام من نقص وعموض ، لم يذكر فيه حكم التوريث أو عدمه وقوله لا فرق بينهما هل معناه لا فرق في وجوب الميراث أو بطلانه

أو هل معناه لافرق في حجم الميراث ؟

وأخطأ القاضي في قوله في التوأمين يستهل منهما واحد غير معين ونقل عن أصحابه أن يقرع بينهما لتحديد المستهل الذي يرث ، وهذا باطل لانعدام النص بذلك وإنما القرعة للخيار بين جائز وجائز لا بين حرام وحلال ، لو خرج سهم الذي لم يستهل كان معنى ذلك تحريم المال على مستحقه ودفعه إلى غير مستحقه ، بل الحكم هنا هو عدم الحكم بالميراث لأي من التوأمين لأنه لأحكام في الدين إلا بيقين وعند انعدام البينة يتحتم سقوط الدعوى ، كالقتيل لا بينة على قاتله يهدر دمه .

وأخطأ الخبر في قوله ليس في هذا عن السلف نص !!! هذا جهل مطبق ، هذا عبادة الأحبار وهو شرك بسواح ، جعل النصوص من عند السلف لا من عند الله ورسوله .

وأخطأ الفرضيون في قولهم يعطى كل وارث اليقين ويوقف الباقي حتى يصطلحوا عليه ، هذا هو الأمر بالمنكر ، والأغراء بارتكاب الكبائر ، يقول لشهود الحادث اصطلمحوا فيما بينكم على أحد التوأمين أنه هو الذي استهل ونحن نقسم له الميراث ، فإن أبي الشهود هذا الزور بقي هذا الجزء من الميراث معلقاً إلى ما شاء الله ، ومنع عن مستحقه ، بل تسقط الدعوى التي لا بينة عليها ويأخذ الحق والعدل مجراه .

### ( حكم الشرع )

لاميراث للمولود إلا بالاستهلال صارخاً وكل دعوى لا بينة عليها فهي ساقطة ولا قرعة بين حلال وجرام ، إنما القرعة بين جائز وجائز .

### ( سبب الخلاف )

الحكم في الدين بالرأى والظن دون النص اليقين .



# ميراث الحمل

( أقوال الفقهاء )

<p>رأى المذهب وحجته والرد المختصر رمز أصواب ↑ خطأ ↓</p>	<p>المذهب والمرجع</p>
<p>قال يوقف للحمل حظ ابن واحد ↓ إذا مات الإنسان عن حمل يرثه ، وقف الأمر حتى يتبين فإن طالب الورثة بالقسمة لم يعطوا كل المال ولكن يدفع إلى من لا ينقصه الحمل كمال ميراثه وإلى من ينقصه الحمل أقل ما يصيبه ولا يدفع إلى من يسقطه</p>	<p>أبو حنيفة (١) ابن قدامة (٢)</p>
<p>شيء ↑ ↓ وأما من يشاركه فأكثر أهل العلم قالوا : يوقف للحمل شيء ؟! هذا مبهم ويدفع إلى شركائه الباقي ↓ بل يعطى فقط من لا ينقص الحمل نصيبه ويوقف الباقي حتى يتبين ( بعد الوضع أو السقط ) لا يدفع إلى شركائه شيء ↑ ↓ قال لأن الحمل لاحد له ولا ندرى كم يترك له</p>	<p>أبو حنيفة والليث وشريك ويحيى ابن آدم (٢) الشافعي (٢)</p>
<p>يوقف نصيب ذكرين إن كان نصيبهما أكثر ، أو نصيب اثنين إن كان نصيبهما أكثر ↓ يوقف نصيب أربعة ↓ يوقف نصيب غلام ويؤخذ ضمير من الورثة ↓ يوقف نصيب اثنين لأن ولادة التوأمين كثيرة معتادة وما زاد عليهما نادر فلم يوقف له شيء ↓ ومتى ولدت المرأة من يرث الموقوف كله أخذه ، وإن بقي منه شيء رد إلى أهله ، وإن أعوز شيئاً رجع على من هو في يده ↓</p>	<p>أحمد ومحمد ابن الحسن واللؤلؤي (٢) شريك (٢) الليث وأبو يوسف (٢) ابن قدامة (٢)</p>

(١) الدر المختار ٨٠٠/٦ (٢) المنى ٢١٣/٦ - ٢١٦

( م ٣٠٦ - ديوان الموارث )

المذهب والمرجع	رأى المذهب وحجته والرد المختصر رمزاً صواباً خطأ ↓
ابن قدامة (١)	لاميراث للحمل إلا أن يعلم أنه كان موجوداً حال الموت ، ويعلم ذلك بأن تأتى به لأقل من ستة أشهر ↓ فإن أتت به لأكثر من ذلك ، نظرنا فإن كان لها زوج أو سيد يطؤها لم ترث ↓ إلا أن يقول ؟ الورثة إنه كان موجوداً حال الموت ↓ وإن كانت لا توطأ إما لعدم الزوج أو السيد وإما لغيبتهما أو لاجتنابهما الوطء عجزاً أو قصداً أو غيره ورث ↓ ما لم يجاوز أكثر مدة الحمل وذلك لمدة أربع سنين في أصح الروايتين وفي الأخرى سنتان (كذا في الأصل) ↓

### ( الرد المفصل بالنسب والبرهان لا بالرأى )

الحمل شيء مجهول ، قد يولد مولوداً حياً فيرث ويورث ، وقد يولد سقطاً إملاصاً ميتاً فلا يرث ولا يورث ولا يصلى عليه ، وقد لا يكون حملاً أصلاً ، قد لا يكون شيئاً بالمرءة ، قد يكون انتفاخاً أو استسقاءً أو تضخماً أو تورماً ، وقد تضع الحامل ذكراً واحداً أو أنثى واحدة أو خليطاً من الذكور والإناث الأحياء فتختلف قسمة الميراث في كل حالة باختلاف عدد المواليد وباختلاف أنواعهم ذكوراً وإناثاً وباختلاف قرابتهم للميت هل هم أولاد الميت أم إخوة الميت أم أحفاد أم غير ذلك ، تختلف اختلافاً كبيراً بالنسبة إلى المواليد أو بالنسبة إلى شركائهم في الميراث ،

النساء الخوامل قد يكن من أهل الفرائض ، قد تكون زوجة الميت وقد تكون أم الميت وحمل أبة واحدة منهن له أثره القوي المباشر على أصحاب الفرائض المسماة وبالتالي له أثره على صور القسمة ومقدارها إذ يغيرها تغييراً كلياً كما سيأتي تفصيله .



### ( أنواع الحوامل )

أيما امرأة يمكن أن يكون حملها أحد الورثة المشتركين في ميراث الميت ، لها اعتبار عند النظر في تقسيم الميراث ويجب البت في دعواها قبولاً أو رفضاً قبل الشروع في التقسيم ، والحوامل ذوات الاعتبار في هذا نوعان :

١ - الحوامل اللاتي يلدن بعض أصحاب الفرائض .

٢ - الحوامل اللاتي يلدن بعض أصحاب البواقى ،

١ - أما الحوامل اللاتي يلدن بعض أصحاب الفرائض فهن قسمان :

أ - زوجات الميت أو مملوكاته ، إذ أن مولود إحدهن هو من أولاد الميت ، فهو وارث آخر من أصحاب الفرائض .

ب - أم الميت أو زوجات والد الميت ، إذ أن مولود أحدهن هو من إخوة الميت ، فهو وارث آخر من أصحاب الفرائض .

٢ - وأما الحوامل اللاتي يلدن بعض أصحاب البواقى فهن كثيرات :

أ - زوجات أبناء الميت فلمن يلدن الأحفاد ، وهم من أصحاب البواقى

ب - زوجات إخوة الميت فلمن يلدن أبناء الأخوة وهم من أصحاب البواقى

ج - زوجات الأجداد فلمن يلدن الأعمام وهم من أصحاب البواقى

د - زوجات الأعمام فلمن يلدن أبناء الأعمام وهم من أصحاب البواقى

هـ - كل امرأة تلد أحداً من أولى أرحام الميت فلمن يجوز أن يكون من أصحاب البواقى

### ( تمحيص الدعوى )

أيما امرأة من هاتيك النساء تقدمت بدعواها أن يبطنها جنيناً له الحق في ميراث الميت إن ولد حياً ، نظرنا في شرعية هذا الحمل ، فإن ثبتت نظرنا في درجة قرابته من الميت وهل يرث من الفرائض المسماة أم يرث البواقى ( ما أبقت الفرائض ) وإن لم تثبت الشرعية اسقطنا الدعوى لأنها غير ذات موضوع ، وذلك على النحو التالى :

## ١ - ( شرعية الحمل )

- أ - إن كانت مدعية الحمل زوجة شرعية لصاحب الفراش السدى ادعت أن لولده حقاً في الميراث ، أو كانت مملوكة ملكاً صحيحاً له ، قبلنا دعواها وأثبتنا حق حملها في الميراث إن ولد حياً وإلا فلا
- ب - وإن كان زوجها أو سيدها منقطعاً عنها بغيبة مستمرة زمنناً هو أطول من أقصى أمد للحمل البشرى ( عشرة أشهر ) في العلوم الطبية العالمية بأدق المعايير وأصدق الأحصاءات ، انتفت نسبة ذلك الحمل إلى صاحب الفراش المزعوم وسقطت دعواها ،
- ج - إن ثبت أن زوج مدعية الحمل أو سيدها الذى تلحق به ما في بطنها كان عاجزاً عاجزاً تاماً عن مجامعة النساء لمدة أطول من أقصى أمد الحمل ( عشرة أشهر ) انتفت نسبة الحمل إلى هذا الزوج أو السيد وسقطت دعواها .

## ٢ - ( درجة قرابة الحمل بالميت )

- أ - إن كان ما في بطن المدعية ابناً للميت ، فهذا يدخل في الاعتبار العاجل عند تقسيم التركة .
- ب - وإن كان أخاً للميت نظرنا
- ١ - فإن كان الميت لا ولد له ( لا ذكر ولا أنثى ) قدمنا الدعوى للفصل العاجل فيها لأن لهذا الأخ الحق في ميراث الفرائض لأن الميت يورث كلاله ،
- ٢ - فإن كان للميت ولد ذكر رفضنا دعواها لأن ما في بطنها لا يرث في هذه الحالة لا من الفرائض ولا من البواقي إذ لا وجود للبواقي مع الإبن الذكر الذى يحوز كل الميراث .
- ٣ - وإن كان للميت ولد أنثى فقط أرجأنا الفصل في الدعوى إلى ما بعد الانتهاء من الفرائض لأن بنت الميت تحجب أخوته عن ميراث الفرائض ولكن لا تمنعهم من ميراث البواقي ،
- ( ج ) وإن كان ما في بطن المدعية ليس ابناً ولا أخاً ولكنه من عامة أولئ

أزحام الميت ( حفيداً أو ابن أخ أو ابن عم أو غم أو غير ذلك ) فكل هؤلاء لاميراث لهم من الفرائض ولكن أحدهم يحتمل أن يرث البواقي إن كان هو [ أولى رجل ذكر ] في مجموعة الأحياء من أقارب الميت ، ولذلك فإن الفصل في دعوى الحامل بأحد هؤلاء يرجأ إلى ما بعد الانتهاء من ميراث الفرائض فإن فصلت بواقي نظرنا من هو الأولى بين هؤلاء فنُدفع له البواقي أما إذا لم تبق الفرائض شيئاً فلا شيء لهؤلاء الحوامل .

### ( آثار الحمل المختلفة على أنصبة الميراث )

نذكر فيما يلي الاحتمالات المختلفة المؤثرة في أنصبة الميراث :

١ - حمل زوجة الميت إن وضعت ذكراً واحداً كان له الآثار التالية ، -

- ( أ ) يحط فريضة الزوجة ( أمه ) من الربع إلى الثمن .
- ( ب ) يحط فريضة الأبوين ( أب الميت وأم الميت ) من الثلث إلى السدس .

( ج ) ينقص أنصبة أولاد الميت ( إخوته ) بقدر ما يقتطع منهم نصيبه .

( د ) يحجب جميع الإخوة عن الميراث .

( هـ ) يقع ترتيب ميراثه بعد الزوجة والأبوين .

( و ) يبطل ميراث البواقي لأن الوليد الذكر يحوز كل الميراث فلا بواقي ،

٢ - حمل زوجة الميت إن وضعت ذكراً فأكثر :

كان له نفس الآثار كما في الفقرة السابقة فيما عدا أنصبة الأولاد فإنها تنقص تبعاً لأعدادهم .

٣ - حمل زوجة الميت إن وضعت ذكوراً وإناثاً :

كان له نفس الآثار كما في الفقرة السابقة فيما عدا أنصبة الأولاد ( للذكر مثل حظ الأنثيين ) .

٤ - حمل زوجة الميت إن وضعت إناثاً فقط :

كان له نفس الآثار السابقة فيما عدا :

( أ ) أنصبة الأولاد فإن للبنت الواحدة نصف وابنتان فصاعداً لهن الثلثان

(ب) ترتيب الميراث إذ يقسم البنات المنفردات قبل الأبوين لاجتماعهما كما في الذكور<sup>(١)</sup> .

(ج) ميراث البواقي محتمل وليس ممنوعاً كما في حالة الأولاد الذكور .

#### ٥ — حمل مملوكة الميت :

له نفس آثار حمل زوجة الميت فيما عدا حظ فريضة الزوجة لأن الأمة مملوكة وليست زوجة فلا فريضة لها .

#### ٦ — حمل أم الميت أو زوجات أبيه :

له الآثار التالية :

(أ) يحط فريضة الأم من الثلث إلى السدس .

(ب) يدخل ميراث الفرائض إن لم يكن للميت ولد لأن الأخرى ( نى الكلاله ) يرثون بفرائضهم .

#### ٧ — حمل جميع النسوة اللاتي يلدن الذكور من أولى أرحام الميت :

لاحتمال أن يرث أى واحد من هؤلاء الذكور ( ما أبقّت الفرائض ) إن كان هو [ أولى رجل ذكر ] .

#### ( أقصى أمد الحمل )

زمن الحمل من وقت تلقيح الأنثى إلى وقت خروج المولود يطول وبقصر في مدى معروف ، له حد أدنى وحد أقصى ، يستحيل فيما وراءهما خروج المولود حياً .

إن العلم اليقيني لا يؤخذ بالظنون ولا بالشائعات ولا من أفواه الجاهلين ، ولكن من أوثق مصادره ، وليس أصدق ولا أوثق من كلام الله ورسوله ، وإنا لنجد في تلك النصوص القطعية الثبوت ما يأتى : —

قال تعالى ﴿ ووصينا الإنسان بوالديه حملته أمه وهنا على وهن وفصاله في عامين أن اشكر لى ولوالديك إلى المصير ﴾<sup>(٢)</sup> .

وقال تعالى ﴿ ووصينا الإنسان بوالديه حملته أمه كرها ووضعته كرها وحمله وفصاله ثلاثون شهراً ﴾<sup>(٣)</sup> .

(١) راجع باب الأولويات (٢) لقمان ١٤ (٣) الاحقاف ١٥

وقال تعالى (والوالدان يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة) (١).

قد بينت هذه النصوص أن مجموع الحمل والفصال ثلاثون شهراً ، وأن الفصال في عامين ، بعد حولين كاملين من ولادته ، لمن أراد أن يتم الرضاعة ، فجعل الحمل وحده ستة أشهر كحد أدنى للحمل ، إذا خرج الجنين من بطن أمه قبل ذلك ، كان ذلك في الظروف العادية سقطاً ميتاً غير قابل للحياة خارج البطن ، أما بداخل البطن فالجنين تنفخ فيه الروح بعد أربعة أشهر ، حتى إذا بلغ ستة أشهر ثم ولد بعد ذلك فهو قابل للحياة بإذن الله خارج البطن قال (ﷺ) [إن أحدكم يجمع في بطن أمه أربعين يوماً ثم يكون علقه مثل ذلك ثم يكون مضغة مثل ذلك ثم يبعث الله إليه ملكاً بأربع كلمات فيكتب عمله وأجله ورزقه وشقى أم سعيد ثم ينفخ فيه الروح] (٢).

فبعد الشهر السادس تبدأ الولادات التي يرجى لها الحياة في الظروف الطبيعية بإذن الله ، وكلما تأخر الوضع كلما كانت فرص الحياة أكثر ، والغالبية العظمى من الأحمال توضع في الشهر التاسع ، والحد الأقصى لولادة المولود حياً هو الشهر العاشر كما دلت على ذلك الإحصاءات العلمية العالمية البالغة منتهى الدقة والضبط والإحكام على جميع أجناس البشر ، أبيضهم وأسودهم وأحمرهم وأصفرهم في جميع أقطار الأرض ، تلك الإحصاءات التي تبلغ الآف الملايين ، والتي تجزم بجزمها قطعاً باستحالة بقاء الحمل حياً في بطن أمه بعد تمام عشرة أشهر ،

هذا هو حق اليقين الذي علمه الله عباده المتخصصين ، وهو شهادة حق وبيان صدق من جميع علماء الجنين ، وليست خرساً ولا ظناً ولا تخميناً ، ولا وهماً ولا جهلاً ولا ضلالاً ، ولكن الفقهاء تكلموا في ذلك بغير علم ولا هدى ولا كتاب منير ، فتخبطوا في الأهوام ، وطاشوا في الأرقام إذ صدقوا الأباطيل ، وحكموا بالظنون وإن الظن لا يغني عن الحق شيئاً ، فقالوا بجواز

امتداد الحمل إلى أربع سنين أو نحو ذلك ، الأمر الذي يقطع العلم ببطلانه وكذبه وفساده ، وأنه مجرد وهم خاطيء ، وتقدير جاهل ، لا يستند إلى أية حقيقة شرعية أو علمية ، وذلك لانعدام أى نص بشيء من ذلك في كتاب الله أو سنة رسوله ، ولا صحة ولا أصل لأى شيء من ذلك على الإطلاق ، إنما بنى الفقهاء تلك المفتريات على رأى أنفسهم ، وتناقلوها عن مشايخهم مرتكزين على أوهام القوابل ، أو أكاذيب الحوامل ، أو خبر معلول باطل ، قد ساروا فيها كدأبهم على منهج التزييف والتلفيق ، لا على منهج التمهيز والتحقيق ، فضلوا وأضلوا كثيراً وضلوا عن سواء السبيل ( ليحملوا أوزارهم كاملة يوم القيامة ومن أوزار الذين يضلونهم بغير علم ألا ساء ما يزرون ) (١) .

وحساب الحد الأقصى للحمل الذى هو عشرة أشهر يكون بعد عشرة أشهر آخرها يوم الوضع ، فإذا ثبت التقاء المرأة بحليلها ( بزوجها أو مالکها ) خلال تلك الفترة صحت نسبة الولد له وصح ميراثه منه ، أما إذا كانت بداية العشرة أشهر بعد وفاة المورث فقد انتفت صلتة بالمورث وانقطع ميراثه منه .

### ( قسمة الميراث مع الحمل )

الأصل فى كل حق أن يصل إلى أصحابه فور استحقاقه دون إبطاء ، وكل تأخير بغير عذر قاهر ، إنما هو ضرار آثم ومطل حرام ، قال تعالى فى ختام آيات الموارث يوصى بعدم الضرار ( من بعد وصية يوصى بها أو دين غير مضار وصية من الله والله عليم خليم ) (٢) وقال تعالى يوصى بالأداء الناجز ( ان الله بأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها . . ) (٣) وهذا الأمر بالأداء يشعر بالنهى عن التسويف ، فمن ذا الذى يسمع هذا الأمر ثم يتوانى فى تنفيذه وهو يعلم أن القوى القاهرة جل جلاله شهيد على صنعه ؟ قال تعالى ( فأتوهم نصيبهم إن الله كان على كل شيء شهيداً ) (٤) ، وقال ﷺ [ مطل الغنى ظلم ] أى أن من تلكأ فى الأداء وهو قادر على الأداء فقد ظلم ، فلا يتوانى فى أداء أنصبة الورثة وهو قادر على الإسراع إلا مماطل ظلم .

(١) النحل ٢٥ (٢) النساء ١٢ (٣) النساء ٥٩ (٤) البقرة ٢٣

واكن ليس معنى ذلك، التعجيل بالأداء مقتضاهما للأخطاء ؛ بل لأبد من التأكد من سلامة الأداء من جميع الأخطاء ، والتأكد لا يتحقق إلا بالبينة ، إذ لا حكم في الدين إلا بيقين .

فمن كانت فريضته لا تتأثر بحمل الحامل أدينا له فريضته دون إبطاء ، ومن كانت فريضته تتأثر بحمل الحامل ، نقصا أو زيادة ، أو إلغاء أو إبقاء ، أرجأنا قسمة نصيبه حتى تضع الحامل فنعلم الحكم الصحيح لتلك الفريضة ، وزيادة في البيان نضرب لذلك بعض الأمثال : —

مثال رقم (١) : رجل ترك امرأته حاملا وترك أمأ وأخأ وأختأ ، نجد أن فرائض هؤلاء جميعاً تتأثر بنتائج الحمل على الاحتمالات التالية : —

( أ ) إن وضعت الزوجة سقطا ميتا كانت القسمة كالآتي : — للزوجة الربع ، والأم السدس والأخ والأخت لكل واحد منهما السدس ، والربع الباقي يرد على الأخ لأنه في هذه القسمة هو أولى رجل ذكر .

( ب ) إن وضعت الزوجة بنتاً كانت القسمة كالآتي : — للزوجة الثمن وللبنت النصف والأم السدس ولا ميراث للأخوة بفرائض ( لأن الميت له ولد فلا يرث الإخوة ) ولكن الباقي من الفرائض وقدره السدس وربع السدس يدفع إلى الأخ دون الأخت لأنه هو [ أولى رجل ذكر ] .

( ج ) إن وضعت الزوجة ولداً ذكراً كانت القسمة كالآتي : — للزوجة الثمن والأم السدس وجميع التركة بعد ذلك للولد الذكر ولا شيء للأخوة . هذه ثلاثة أوجه لهذه التركة ولها أوجه أخرى هي ( إذا وضعت الزوجة ابنتان فصاعداً ، وإذا وضعت ذكراً وإثني ، وإذا وضعت ذكوراً توأماً ) لاداعي لتفصيلها لأنها تشبه الوجوه السابقة ،

مثال رقم (٢) : امرأة تركت بنتاً وأمأ حاملا : هنا نجد أن فرائض الورثة ( البنت والأم ) لا تتأثر بنتيجة حمل الحامل على أي وجه جاءت فنعطى أصحاب الفرائض فرائضهم ثم ننظر نتيجة الحمل للتصرف في البواقي ( ما أبقت الفرائض ) : نعطي البنت نصف ونعطي الأم السدس ويبقى الثلث يكون التصرف فيه كالآتي : —

(أ) إن وضعت الأم سقطاً ميتاً صار هذا الباقي [ لأولى رجل ذكر ]  
وإلا فلبيت المال .

(ب) إن وضعت بنتاً واحدة أوبنات توائم فالتصرف كما في السابقة (أ)  
إذ لا ميراث للنساء من البواقي .

(ج) إن وضعت الأم توأمين ذكرأ وأنثى أعطينا الثلث الذي أبقته  
الفرائض للذكر ولا شيء للأنثى لأن النص قاطع في جعل البواقي [ لأولى  
رجل ذكر ] ليس للنساء فيه شيء .

(د) إن وضعت الأم ذكرأ واحداً فأكثر فالباقي لأحدهم بالقرعة لأن  
البواقي لا تنجزأ ، هي لرجل واحد بالنص القطعي المتواتر ، وحيث لا مرجع من  
جهة درجة القرابة فالقرعة فيصلهم ، تلك هي القسمة الصالحة ، وهذا هو الحق  
المطابق للنصوص ، والله الحمد والمنة ، ونقول للذين يتخرجون من وقف القسمة  
وتأخيرها حتى تضع الحامل حملها ، ويستبين أمرها ، إنه لا غضاضة في  
ذلك ، إذ ليست هذه هي الحالة الوحيدة الموجبة للانتظار ، فان تأخير البت في  
كثير من القضايا والمنازعات قد يكون ضرورة لا بد منها .

كما في القضايا التي تستلزم تكليف الخصوم أن ينطلقوا ليأتوا بالبينة على  
دعواهم ، وقد يقتضى ذلك السفر البعيد والزمن الطويل .

وكما يحدث عندما تكون تركة الميت ديوناً على آخرين إلى أجل مسمى  
أو مالا في أيدي المتاجرين به إلى أجل مسمى .

ففي مثل هذه الحالات لا يمكن نقض الأجل المتعاقد عليه من جانب  
الورثة ، بل لابد من الوفاء بالعقود إلى آجالها ، فهذا تأخير اضطرارى  
لا يحيص عنه .

إذاً فليس الانتظار حتى تضع الحامل حملها بدءاً من أسباب التأخير  
الأخرى التي لا مفر منها ، انتظار الميلاد ، مثل انتظار السداد ، مثل انتظار  
البينة والأشهاد ، كل شيء بميعاده .

هذا فضلاً عن أن قسمة الميراث مرة واحدة في جلسة واحدة ، قسمة  
نهائية بعد انجلاء الموقف من كل نواحيه هو خير من القسمة في جلستين أو



أكثر يقع فيها التعديل والتصويب بالزيادة والنقصان والأمداد والاسترداد وما في ذلك من إرباك وتعقيد واحتمال التبديل .

### ( تنفيذ أقوال الفقهاء )

أصاب ابن قدامة وأخطأ في قوله إذا مات الإنسان عن حمل يرثه وقف الأمر حتى يتبين فإن طالبت الورثة بالقسمة لم يعطوا كل المال ولكن يدفع إلى من لا ينقصه الحمل كمال ميراثه ، وإلى من ينقصه الحمل أقل ما يصيبه ، ولا تدفع إلى من يسقطه شيء ، أصاب في قوله يدفع إلى من لا ينقصه الحمل كمال ميراثه وأخطأ فيما عدا ذلك ( راجع الرد المفصل ) .

وأصاب الشافعي وأخطأ في قوله لا يدفع إلى شركائه شيء . هذا صواب في الشركاء الذين تتأثر أنصبتهم بنتائج الحمل ، وخطأ فيمن لا تتأثر أنصبتهم بذلك ، هؤلاء يقسم لهم فوراً والآخرون يرجأون إلى ما بعد الوضع ( راجع الرد المفصل ) .

وأخطأ أبو حنيفة في قوله بوقف للحمل حظ ابن واحد وخطؤه من وجوه .

**أولاً :** إن كان الحمل الواحد أتى بأكثر من مولود واحد فهذا يقتضي استرداد بعض ما سبق أعطاه للورثة وهذا شاق مريبك وقد يكون الآخذ قد بدده فتضيع حقوق الورثة بارتكاب هذه الحماقة .

**ثانياً :** قد يكون في أصحاب الفرائض أكثر من امرأة واحدة حامل فعدم أخذ الجميع في الاعتبار يربك الحكم ويفسده ويضعف المتاعب والصعوبات في القسمة ( راجع الرد المفصل )

**ثالثاً :** الحامل الواحدة قد تلد أكثر من واحد إما ذكوراً كلهم أو إناثاً كلهم أو أخلاطاً من الذكور والإناث ولكل حالة حكمها فافترض ذكر واحد هو افترض غافل وحكم فاشل ،

**رابعاً :** لم يبين كم يعطى لأهل الفرائض بعد القدر الذي وقفه للحمل وفي هذا غموض يبطل الحكم ويجعله كلاً حكماً ،

**خامساً :** ليس أثر الحمل هو مجرد اقتطاع جزء للحمل بل هو قد يغير

كل الفرائض يحط أناسا ويحجب أناسا وهذا كله مجهول قبل  
الوضع ومعرفة نوع المولود .

سادسا : لم يبين من أين يقتطع المال الذى يريد ايقافه للحمل ؟ ! هل  
يقتطعه من عموم رأس المال أم من أنصبة أصحاب الفرائض ؟ !  
هذه هى بعض أنواع الخلل المترتبة على وقف جزء من التركة  
قبل الفصل النهائى فى المواريث وهناك أنواع أخرى من الخلل  
لا داعى لإضاعة الوقت فى حصرها وبيانها فهى كلها شر وعناء  
وإرباك لا مبرر له ، وعلاج كل ذلك كما فى الرد المفصل .

وأخطأ أبو حنيفة وشريك والليث ويحيى ابن آدم فى قولهم : أما من  
يشاركه ، فأكثر أهل العلم قالوا : يدفع إلى أهل الحمل شىء ويدفع إلى شركائه  
الباقى ، عجيب جداً قولهم يدفع إلى أهل الحمل ( شىء !! ) وإلى شركائه  
( الباقى ) كم هذا الشىء ؟ ! وكم هذا الباقى ؟ ! ! أى شىء ؟ ! تجود به  
كحسنة لله ؟ ! هكذا بالبركة ؟ ! ما بين الخيرين حساب ؟ !

هذا خبط عشوائى ، وحكم غوغائى ، لا يستند إلى أى أساس ولا يتبع  
أى مقياس ، يريد أن يستريح من عناء البحث والتمحيص ، فما أدرك صواباً ولا  
دراً عقاباً ، كالنعامة التى تستخفى من مطارديها بدس رأسها فى الرمال !!! هذا  
عين الخبال والتردى فى الصلال ( راجع الرد المفصل .

وأخطأ محمد ابن الحسن وأحمد والأولاد فى قولهم بوقف نصيب ذكرين  
إن كان نصيبهما أكثر أو نصيب ابنتين إن كان نصيبهما أكثر !!  
أفقه هذا ، أم مزاد على أم حسرة على المفترين وخيبة أمل للمسلمين ؟  
فما العمل إن وضعت الحامل سقطاً لا ميراث له ؟ !  
وما العمل إن وضعت إحدى الحوامل بنتاً واحدة ووضعت الأخرى  
إملاصاً ؟ !

وما العمل إن تدفق مافى بطونهن ذكوراً كموج البحر ؟  
وإذا كانت الحوامل زوجة وأماً فأى الذكور أو أى الأنثى تعنى ؟ ! ،  
الذى من بطن هذه أو الذى من بطن هذه ؟ !

أيها الناس ما الذي يحملكم على هذه الثروة وهذا التكلف ؟ ! آلهدين من عندكم أم من عند الله ؟ ! الله أذن لكم أم على الله تفترون ؟ ! ما الذي يحملكم على شرع ما لم يأذن به الله وافتراء الكذب على الله ؟ ! بل من كانت فريضته لا تتأثر بحمل الحامل دفعناها له كما سماها له الله تعالى في القرآن ومن كانت فريضته تتأثر بحمل الحامل أرجأنا القسمة له حتى نعلم ماذا تضع الحامل .

وأخطأ شريك في قوله يوقف للحمل نصيب أربعة ؟ ! ألم اقل لك إن هؤلاء يتصايحون في مزاد على ؟ ! فقيه يقول يوقف للحمل نصيب ذكر واحد ! ! فيقول آخر لا ... بل نصيب ذكرين ... وثالث يقول .. لا بل نصيب أربعة ! ! .. ثم ماذا أيها الناس ؟ ! (تالله لتسئلن عما كنتم تفكرون) <sup>(١)</sup> وأخطأ الليث وأبو يوسف في قولهما يوقف نصيب غلام ويؤخذ ضمين من الورثة ؟ ! قد عرفنا إلفك الأرقام ، نصيب غلام ونصيب اثنين ونصيب أربعة ؟ ! فما بال فريضة الضمان التي ما انزل الله بها من سلطان ! ! وهؤلاء الورثة ما بالكم تفرضون عليهم الضمان ! أمدينونهم حتى تأخذ منهم الرهان ؟ الا تلتزمون بالسنة والقرآن ؟ ! أم حسبتم شرائع الإسلام بحاجة إلى تفانينكم (راجع الرد المفصل) .

وأخطأ ابن قدامة في قوله إن المولود يرث ولو أتت به أمه بعد أربع سنوات ، وفي رواية بعد سنين ! ! ( قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين ) لا والله .. يوم يسألهم الله عن هذا الأفك لا ينطقون ، لا يحIRON جواباً ، ولا ينطقون صواباً ، ( ووقع القول عليهم بما ظلموا فهم لا ينطقون ) <sup>(٢)</sup> .

( حكم الشرع )

من كانت فريضته لا تتأثر بحمل الحوامل دفعناها له فريضته بلا إبطاء ومن كانت فريضته تتأثر بحمل الحوامل أرجأنا القسمة حتى تضع الحامل حملها وينجلي الموقف إذ لا حكم في الدين الا بيقين .

( سبب الخلاف )

الحكم في دين الله بالرأى دون النص وشرع ما لم يأذن به الله .

# ٢٩ - ميراث المفقود

( أقوال الفقهاء )

المذهب والمرجع	رأى المذهب وحجته والرد المختصر رمز أصواب ↑ خطأ ↓
أحمد ابن حنبل <sup>(١)</sup>	ينتظر به أربع سنين فإن لم يظهر له خبر قسم ماله واعتدت امرأته عدة الوفاة وحلت للأزواج ↓
القاضي <sup>(١)</sup>	لا يقسم ماله حتى تمضي عدة الوفاة بعد أربع سنين ↓
مالك والشافعي <sup>(١)</sup>	ومحمد ابن الحسن وأبو يوسف وأبو حنيفة قالوا : لا يقسم ماله حتى تمضي مدة لا يعيش في مثلها ↓
عبد الملك ابن الماجشون <sup>(١)</sup>	ينتظر به تمام تسعين سنة مع سنة يوم فقد ↓
عبد الله ابن عبد الحكم <sup>(١)</sup>	ينتظر به تمام سبعين سنة مع سنة يوم الفقد ↓
الحسن ابن زياد <sup>(١)</sup>	ينتظر به تمام مائة وعشرين سنة ، قال ولو فقد وهو ابن ستين سنة لم يقسم ماله حتى يمضي عليه ستون سنة أخرى فيكون له مع سنة يوم فقد مائة وعشرون سنة ↓
أبو يوسف <sup>(١)</sup>	قال يقسم المال على الأحياء من ورثته دون الأموات ولا يقسم للأحياء من ورثة الذين ماتوا في مدة الانتظار ↓
	إذا مات للمفقود موروث ( أى شخص يستحق المفقود في تركته ميراثاً ) توقف حصة المفقود من تركته هذا الذى مات إلى نهاية مدة الانتظار ، فإن مضت المدة ولم يظهر له خبر رد المبلغ الموقوف إلى ورثة الشخص الذى مات ولم تعط لورثة المفقود ↓ تورث المفقود باطل ووقف ميراث له من غيره باطل لأن هذه كلها أحكام بالظنون ، ولا حكم فى الدين إلا بيقين ،

رأى المذهب وحجته والرد المختصر رمزا صواب خطأ ↑

المذهب والمرجع

المفقود لا يرث ولا يورث ،

اللولؤى (١)

الميراث الموقوف للمفقود إن مضت المدة ولم يعلم خبره  
هو لورثة المفقود ↓

أحمد ابن حنبل (١)  
وأكثر الفقهاء

قالوا في المفقود عندما يرث غيره ، قالوا يقسم .  
نصيبه من الميراث ثم يوقف هذا النصيب حتى يتبين  
أمره ( أى بالوفاة أو الحياة ) أو حتى تنتهى مدة  
الانتظار ↓ قالوا فتعمل المسألة على أنه ميت ، ونضرب  
أحدهما في الأخرى إن تباينتا أو وفقهما إن اتفقتا  
وتجزئ إحداهما إن تماثلتا أو بأكثرهما إن تناسبتا ،  
ويعطى كل واحد أقل النصيبين ، ومن لا يرث إلا من  
أحدهما لا نعطيه شيئا ، ونقف الباقي ولهم أن يصطلحوا  
على ما زاد على نصيب المفقود ↓

بعض الشافعية (١)

قالوا في المفقود يموت له مورث ، قالو يقسم المال على  
الموجودين لأنهم متحققون ولا يورث المفقود لأنه  
مشكوك فيه ( لامتيقن لامن موته ولا من حياته ) ↑  
هذا هو حق اليقين

محمد ابن الحسن (١)

قال القول قول من المال في يده ↓ وضرب مثلا رجل  
خلف ابنتين و (ابن مفقود) هكذا في الأصل وإيناً لهذا الإبن  
المفقود ، فإن كان المال في يد الابنتين فلا ينبغي للقاضي أن  
يهول المال عن موضعه ولا يقف منه شيئا ( أى للإبن  
المفقود ) وإن كان المال في يد ابن المفقود لا يعطى  
الابنتان إلا النصف ( أقل ما يكون لهما ) وإن كان  
المال في يد الأجنبية فإن أقر الأجنبية أن الابن مفقود  
وقف له للنصف في يديه ، وإن قال بأنه مات أعطى  
الابنتين الثلثين ووقف الثلث إلا أن يقر الإبن بموت  
أبيه فيدفع إليه ↓

### ( الرد المفصل بالنص والبرهان لا بالرأى )

لاحكم في الدين إلا بيقين ، أما الحكم بالظن فهو إفك وظلم وضلال مبين ، الحكم في الدين بالظن إفك لأنه يفضي إلى تحريم ما أحل الله أو تحليل ما حرم الله أو هما معاً ، وكل ذلك هو افتراء الكذب على الله ، وإفراء الكذب على الله هو أفحش الإفك قال تعالى ﴿ ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام لتفتروا على الله الكذب إن الذين يفترون على الله الكذب لا يفلحون متاع قليل ولهم عذاب أليم ﴾ (١) .

والحكم في دين الله بالظن ظلم وشرك لأنه يؤدي إلى شرع ما لم يأذن به الله وهذا شرك لا خفاء فيه والشرك ظلم عظيم قال تعالى ﴿ أم لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله ولولا كلمة الفصل لقضى بينهم وإن الظالمين لهم عذاب أليم ﴾ (٢) .

والحكم في دين الله بالظن ضلال مبين لأنه اتباع الهوى ، واتباع الهوى مهلكة لا شك فيها قال تعالى ﴿ ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله إن الذين يضلون عن سبيل الله لهم عذاب شديد بما نسوا يوم الحساب ﴾ (٣) ، والمفقود لا يعلم أحد إن كان حياً أو ميتاً ، فمن حكم بحياته أو موته رجماً بالغيب فإنما هو متبع الظن ، فإن قسمنا مال المفقود على ورثته فقد حكمنا بموته ، لأن الحى لا يرث ، لا يرث إلا الميت وهذا ظن محض لا يقين فيه وكذلك لو ورثناه من غيره فقد حكمنا بحياته لأنه لا يرث إلا الحى والميت لا يرث فإن كانت حقيقة الأمر على غير ما حكمنا أى إن كان الذى حكمنا بموته حياً أو كان الذى حكمنا بحياته ميتاً فقد ارتكبنا من الآثام ، والكبائر العظام ما أسلفنا مؤيداً بالنصوص القاطعة فمن يحمل عنا تلك الأثقال ، التى هى كالجبال !!؟ أمن هذا الذى هو ينقذنا من الضلال وسوء المآل !!؟

فلو كان المفقود الذى حكمنا بموته وقسمنا تركته على ورثته حياً كان حكمنا وقسمنا باطلاً بطلانا جليلاً يستوجب النقص واسترداد الأموال ،

وهيهاست استدراك ما فات ، إن البطون تبلى ، والإنفاق يفنى ولا يجمع ، فلا نستطيع رتق ما قطعنت ، ولارد ما ضيعنت ،

ولو كان المفقود الذى حكمنا بموته الآن ، قد مات من قديم الزمان ، فقسمنا تركته على الأحياء من ورثته يوم القسمة فتمد ظلمنا ورثته الذين ماتوا بعلومته واستحقوا من تركته ما فرض الله لهم عندما كانوا أحياء يوم موت مورثهم فانظر إلى التعبط فى الظلام والتعثر فى الآثام بسبب الرجم بالأحكام ، ظنا وتخميناً لا عدلاً ولا يقيناً .

وإن كان المفقود الذى حكمنا بحياته فورثناه من بعض أقاربه ، لو كان فى الحقيقة ميتاً فقد قسمنا له من المال ما لا يستحق عند الله ، وقد ظلمنا سائر الورثة باستقطاع هذا القدر من ميراثهم الذى يستحقونه وبدفعه إلى من لا يستحقه .

فأى طيش وأى نزق وجور وظلم هذا ١١٩ ما جرننا إليه إلا الحكم بالظنون وترك الثبوت واليقين .

فإذا كان الشرع والحق والعدل يمنعنا من إتيان المفقود من : نحن مورثيه لأننا لا نعلم إن كان حياً يستحق هذا الميراث أو ميتاً فلا يستحق الميراث وإذا كان الشرع والحق والعدل يمنعنا من قسمة أمواله على ورثته لأننا لا نعلم إن كان ميتاً فيستحقون هذا الميراث أو كان حياً فلا يستحقونه ، إن كان الأمر كذلك بالنسبة إلى المفقود وارثاً أو موروثاً فقد ثبت حكم الشرع فى المفقود ، المفقود لا يرث ولا يورث مهما طال الأمد .

ومن النصوص التى تنهى عن الحكم فى دين الله إلا باليقين وتأتى أى حكم بالظنون قوله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ ﴾ (١) ، فلو جاءنا شهود يشهدون بوفاة المفقود لم نأخذ بشهادتهم حتى نتأكد من صحتها وصدقها والا سقطت الدعوى وظلمنا فى الوضع الأول لا نعلم عن المفقود شيئاً فإذا كنا لا نقبل دعوى وفاة المفقود حتى بعد شهادة الشهود إلا إذا ثبتنا من صحة الشهادة فكيف نحكم بوفاة المفقود رجماً بالغيب دون أية شهادة ، اعتماداً على مجرد الظن والحرص

والنخمين ؟ ! وقد علمنا أن الحكم بالظن باطل وضلال قد نهى الله عنه قال تعالى (يأيها الذين آمنوا اجتنبوا كثيراً من الظن إن بعض الظن إثم) <sup>(١)</sup> وقال تعالى (إن يتبعون إلا الظن وما تهوى الأنفس ولقد جاءهم من ربهم الهدى) <sup>(٢)</sup> وقال ﷺ [إياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث] <sup>(٣)</sup> .

إن تصديق الظن والعمل به فتنة وضلال واكن البلية هنا أدهى وأمر، ذلك أن صانعي الظن هنا هم الفقهاء أنفسهم يقاؤون خرصاً وتخميناً نحكم بوفاة المفقود بعد كذا وكذا من السنين ، ونقسم أمواله على الوارثين ؟ ! فكانت الطامة الكبرى هنا أن القاضي نفسه هو مرتكب الزور وليس فقط سماعاً للظن والزور !!! فمن الحق في أمة يحكم قاضيها بالزور ؟ !

إذاً فقد ثبت بالأدلة الحاسمة من كتاب الله أن المفقود لا يرث ولا يورث لا يحل مال المفقود للوارثين لأنه قد يكون حياً والحى لا يورث ، ولا يحل للمفقود أن يرث آخرين لأنه قد يكون ميتاً والميت لا يرث .

المفقود حكمه شرعاً أنه لا يرث ولا يورث والتصرف في ماله كالاتى : -

١ - بقاء وصى على أمواله يرعاها ويستثمرها حتى يتبين الأمر بعودته أو بشوت وفاته .

٢ - ينفق من أمواله على من تلزمه نفقته حتى يسجل الأمر ويستمر الحل على ذلك حتى ينقضوا ، لكن لا يرث أحد منها شيئاً .

٣ - إن عاد حياً رد ماله إليه يتصرف فيه كيف يشاء .

٤ - إن تحققت وفاته وعلم تاريخها قسمت تركته على كل من كان حياً من ورثته بعد تاريخ وفاته ولم يقسم لمن مات منهم قبل هذا التاريخ ،

٥ - إن تحققت وفاته ولم يعلم تاريخها أجرينا قسمة التركة على من كان حياً من ورثته بعد تاريخ العلم بالوفاة لأن هذا هو اليقين بوفاته لا على من كان حياً قبل تاريخ العلم حتى ولو كان في علم الله تعالى حياً بعد وفاة المفقود لأن هذا غيب لا يعلمه إلا الله فالحكم به ظن باطل وضلال .



٦ - إذا لم يعلم حال المفقود ولم يكن له ورثة أودعت أمواله بيت مال المسلمين تجرى منها الصدقات على أهل الصدقات فينتفع بذلك المفقود بأذن الله .

٧ - كل حكم بالتوريث من مال المفقود هو غصب حرام يتعين إبطاله ليأخذ الحق مجراه كما ذكرنا آنفاً فيجعل المال في يد وصي أو في بيت المال أو يرد إلى المفقود إذا عاد حياً .

هذا هو فصل الخطاب في مال المفقود ، هذا هو الحق الذي لا يخالطه باطل ولا ضلال ، هذا هو الهدى المستقيم ، لم يفتن إليه ولم يحكم به أحد من الفقهاء قبل ذلك .

ولكن الله عز وجل بنعمته وفضله ورحمته قد فتح على عبده هذا النور المبين جزاء اعتصامه بكتابه العزيز وسنة نبيه الكريم ﷺ وخدمتهما دون سواهما وعدم الحكم في أية شرعة من شرائع الدين ، لا في هذه ولا في غيرها - يرى أحد من الناس كائناً من كان ؛ إذ لا حجة في رأى أحد من الناس دون رسول الله ﷺ ، قال تعالى ﴿ ومن يعتصم بالله فقد هدى إلى صراط مستقيم ﴾ (تخاليط الفقهاء)

نذكر فيما يلي تخاليط الفقهاء في ضلالتين كبيرتين :

( ١ ) ضلالة توريث الناس أموال المفقود .

( ٢ ) ضلالة توريث المفقود أموال الناس ،

( ١ ) ضلالة توريث الناس أموال المفقود :

ابتدع الفقهاء برأى أنفسهم ما أسموه فترة الانتظار يتم بعدها تقسيم مال المفقود على ورثته وتناقضوا في هذه الفترة وحاصوا حبيصة شديدة ، فمنهم من قال ننتظر به أربع سنين .

ومنهم من قال أربع سنين نضيف إليها أربعة أشهر وعشراً ،

ومنهم من قال ننتظر به مدة لا يعيش في مثلها ولم يحدد زماناً معيناً ،

ومنهم من قال ننتظر به حتى يصير عمره تسعين سنة مع سنة يوم فقد ،

ومنهم من قال ننتظر به حتى يصير عمره سبعين سنة مع سنة يوم فقد ،

ومنه من قال ننتظر به تمام مائة وعشرين سنة مع سنة يوم فقد .  
قد علمنا أن كل هذه الثروة الفارغة إنما هي هراء من لغو الفقهاء  
وليست شرعاً من عند الله - حاش لله - قال تعالى (ولو كان من عند غير الله  
لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً) (١) . أن تؤمن لكم قد نبأنا الله من أخباركم .  
٢- ضلالة توريث المفقود من أموال الناس :

المفقود لا يرث ولا يورث لأن أحداً لا يعلم إن كان حياً أو ميتاً، الحى  
لا يورث والميت لا يرث .  
منهم من قال توقف حصة المفقود من تركة المورث توقف، مدة الانتظار  
ولم يحدد المدة التي اختارها من تلك المدد المختلفة التي ابتدعوها، قال فانمضت  
المدة ولم يظهر للمفقود خبر ردت الحصة الموقوفة على ورثة المورث لا على  
ورثة المفقود .

ومنه من قال توقف حصة المفقود حتى يتبين أمره أو تنتهى مدة  
الانتظار ، ثم تعمل المسألة على أنه حى ، ثم على أنه ميت !!! ونضرب  
أحدهما في الأخرى إن تباينت ، أو في وفقهما إن إتفقتا ، ونجزيء أحدهما إن  
تماثلتا ، أو بأكثرهما إن تناسبتا !!!

ولغوا آخر كثيراً ، وهراء من شكله أزواج نبرأ إلى الله منها جميعاً .  
ومنه من قال القول قول من بيده المال ، قال ولا ينبغي للقاضي أن يحول  
المال عن مواضعه ( أى أنه جعل لواضع اليد على المال سلطان الحكم ) .

### ( تفنيد أقوال الفقهاء )

أصاب بعض الشافعية : في قولهم في المفقود بموت له مورث . يقسم المال  
على الموجودين لأنهم متحققون ، ولا يورث المفقود لأنه مشكوك فيه (أى لا يعلم  
إن كان حياً أو ميتاً) أصابوا لمطابقة الصورة ( راجع الرد المفصل ) .  
وأخطأ أحمد ابن حنبل في ابتداعه مدة انتظار أربع سنين يقسم بعدها مال  
المفقود على ورثته : شرع مالم يأذن به الله وحكم بالظن وعدا على حرمة  
الإموال بغير حق .

وأخطأ القاضي إذ قال نفس المقالة السابقة وزادها أربعة أشهر وعشراً تكلفاً في التقنين وتنافساً في التفانين فكان أوغل في المبطلين ما قال الله ذلك ولا رسوله أفلا تعقلون .

وأخطأ مالك والشافعي ومحمد ابن الحسن وأبو يوسف وأبو حنيفة في افتراء ما صلباً إليه الفقهاء مما أسموه مدة الانتظار ودهغوها بفذلكة من مبتكراتهم قالوا هي المدة التي لا يعيش في مثلها ولم يحددوا كم هي ؟! وسواء عليهم أحددوا أو لم يحددوا ، الأكاذيب بعضها أشر من بعض ( فيركمه جميعاً فيجعله في جهنم أولئك هم الخاسرون )<sup>(١)</sup> .

وأخطأ عبد الله ابن عبد الحكم إذ خر في أضلولة الانتظار مع غيره من الغاوين وألبسها ثوب زور من تفنيته قال ( مبعين سنة ) مع سنة يوم فقد !!!

وأخطأ عبد الملك ابن الماجشون إذ سقط مثل غيره في ضلالة (مدة الانتظار) ومنحها من نضح رأسه تسعين سنة مع سنة يوم فقد !!! يا ويح هؤلاء !! ما ظنهم برب العالمين الله أذن لكم بهذا ؟! أم أملت علىكم الشياطين ؟! الله فرط في كتابه وأنتم لا تفرطون ؟! الله نسي وأنتم الذاكرون !! لدين ناقص وأنتم المكملون !!

وأخطأ الحسن ابن زياد : سقط نفس السقطة وحددها بمائة وعشرين عاماً وأخطأ أبو يوسف في قوله : توقف حصّة المفقود من ميراثه من مورثه طوال مدة الانتظار ثم ترد إلى ورثه هذا المورث إذا لم تتبين حالة المفقود بعد مضي مدة الانتظار : مدة الانتظار واقتطاع حصّة من الميراث لمجهول وحبس أموال الورثة عنهم أي زمان كان كل تلك ضلالات وأباطيل من وحي الشيطان ما أنزل الله بها من سلطان ولكنه أصاب في رفض توريث مجهول الحال (أحي هو أم ميت) كما يتبين ذلك من رده الحصّة الموقوفة إلى الورثة الشرعيين الذين يستحقونها وأنا أحمد لك الله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله (وما بكم من نعمة فمن الله)

وأخطأ اللؤلؤى في قوله الميراث الموقوف للمفقود ان مضت المدة ولم يعلم خبره هو لورثة المفقود : لا يحل وقف شيء من الميراث للمفقود لأن حياته غير معلومة والميت لا يرث والذي لا يحل للمفقود هو بالضرورة لا يحل لورثته ولا يحل تعطيل ميراث الورثة الشرعيين بوجه باطل ، هذا فضلاً عن ضلالة مدة الانتظار وما تواطأوا عليه من إفك وبهتان

وأخطأ أحمد وأكثر الفقهاء في قولهم في المفقود عندما يرث غيره ، قالوا : يقسم للمفقود نصيب من الميراث ثم يوقف هذا النصيب حتى يتبين أمره ( أى الوفاة أو الحياة ) أو حتى تنتهى مدة الانتظار - ولم يحددوها - قالوا فنعمل المسألة على أنه حتى ثم نعملها على أنه ميت !! ( تعجب من هذا !! هل يرث الميت . م ) قالوا : -

١ - نضرب إحداها في الأخرى إن تباينت .

٢ - أو نضرب إحداها في وفقهما إن اتفقتا .

٣ - أو نجتزئ إحداها إن تماثلتا .

٤ - أو بأكثرهما إن تناسبتا .

قالوا ونعطى كل واحد أقل النصيبين ، ومن لا يرث إلا من أحدهما لا نعطي شيئاً ، ونقف الباقي ، ولهم أن يصطلحوا على مازاد على نصيب المفقود ، هذه الغاز وطلاسم ، وهى فى الأصل لغو آثم وشرع ما لم يأذن به الله ، هل قال الله ورسوله شيئاً من ذلك . . حاش لله ، بل هذه هى الخثالة ، لا يبالىهم الله باله ، وحسبك من شر سماعه .

وأخطأ محمد ابن الحسن في قوله في مسألة ميراث المفقود من آخرين ( والمفقود كما فصلنا لا يرث ولا يورث ) قال إن القول قول من المال في يده وهذا ضلال كبير ليس عن شرائع الدين فحسب بل أيضاً عن عرف التقاضى وقواعد العدل المتعارف عليها عالمياً ، لا يكون الخصم حكماً ولا يعطى الناس بدعواهم ولا دعوى بغير بينة وشاهدك أو يمينه ، هذا قد خرق القوانين كلها ومشى مكباً على وجهه ... ثم فضلاً عن ذلك فإن ،  
١ - المفقود لا يرث ولا يورث ،

- ٢ - الحكم للحق وليس للغصب والاستيلاء .
- ٣ - وضع اليد لا يكسب أحداً حقاً في مال لا يستحقه شرعاً .
- ٤ - القول المقبول ، هو للشهود العدول ، لا لدعوى الخصم .
- ٥ - الحكم لأى خصم بأحظ الخيارين أو بأوفر القسمين هو بدعة شيطانية ضالة مجافية لكل عدل ورشد وقسط ( راجع الرد المفصل ) .

### ( حكم الشرع )

- المفقود لا يرث ولا يورث والتصرف في أمواله كالأقنى :-
- ١ - يقام على أمواله وصى أمين يستثمرها ويرعاها بحكم من الحاكم إن لم يكن هو قد وكل بنفسه وكيلًا قبل فقده .
  - ٢ - ينفق من تلك الأموال على من تلزمه نفقته بحكم من القاضى : ويستمر على ذلك حتى ينقرضوا .
  - ٣ - إن تيقنت وفاته قسمت تركته على من كان حياً من ورثته بعد تاريخ الوفاة لا على الورثة الذين ماتوا قبل ذلك .
  - ٤ - إن كان تاريخ الرفاة مجهولاً فقسمة الميراث من تاريخ العلم بالوفاة لأن هذا هو المتيقن ولا حكم في الدين بالظنون لا حكم إلا بيقين العبد بحكم بالظاهر ، وعلى الله حكم السرائر .
  - ٥ - إن ظل حال المفقود مجهولاً بعد انقراض عياله ومن تلزمه نفقتهم ردت أمواله إلى بيت مال المسلمين تجرى منها الصدقات على عامة المسلمين فتكون للمفقود ذخراً من الصدقات الجارية إلى ما شاء الله رب العالمين .

- ٦ - إن عاد المفقود حياً سلمت إليه أمواله .
- ٧ - كل تصرف باطل وقع في أمواله حال غيابه بتوريث أو تملك أو هبة أو عطية يجب إلغاؤه ورد الحق إلى نصابه لا غصب ولا سلب ولا نهب ويحق الله الحق ويبطل الباطل ولو كره المجرمون .

### ( سبب الخلاف )

الحكم في دين الله بالأراء والأهواء دون النصوص وشرع ما لم يأذن به الله .

## ٣٠ - ميراث الأسير

هذا الباب هو لبيان الحكم في مال الأسير وكل من كان في حكمه كالسجين والموقوف للقتل وكل من حيل بينه وبين التصرف في ماله وهو معلوم المكان .

### ( أقوال الفقهاء )

المذهب والمرجع	المذهب وحجته والرد المختصر رمزاً صواباً خطأ
شريح <sup>(١)</sup>	كان يورث الأسير في أيدي العدو ويقول هو أحوج إليه ↑
الجمهور <sup>(١)</sup>	إذا وجب للأسير ميراث فإنه يوقف له ↑ يعني يرث لكن لا يسلم له
عمر ابن عبد العزيز <sup>(١)</sup>	كتب إلى عماله أن أجز وصية الأسير وعتاقته وما صنع في ماله مالم يتغير عن دينه فإنما هو ماله يصنع فيه ما يشاء ↑
سعيد ابن المسيب <sup>(١)</sup>	لم يورث الأسير في أيدي العدو ↓
الزهري والنخعي <sup>(١)</sup>	الأسير لا يرث ↓
ابن قدامة <sup>(٢)</sup>	الأسير يرث إذا علمت حياته ↑
قتادة <sup>(٣)</sup>	الأسير في يد العدو لا يرث لأنه عبد ↓ بل حتى العبد يرث

### ( الرد المفصل بالنص والبرهان لا بالرأى )

لا نص بمنع الأسير الذي هو في قبضة العدو : أو السجين الذي هو قبضة الحاكم أو أي مسلم في موضع حظر أو مازق حرج أن يرث أو أن يورث ، وهناك فرق كبير بين الحكم له بالميراث الذي يستحقه ، وضمه إلى سائر أمواله ، وبين السماح له بالتصرف في هذا المال ، تملك الميراث المستحق شرعاً لا نص بمنعه ، لكن منع تصرف المالك في أمواله - والميراث

(١) فتح ١٢/٤٩ (٢) ١٢/٤٩ (٣) المنى ١/٢٤٢ (٤) الله ١/٢٢٩

واحد منها - هذا من سلطان الحاكم لأسياب شتى كالسفه وصغر السن والغيبة المجهولة والعجز الدائم والمؤقت عن المباشرة وما إلى ذلك والأسر والسجن هو من تلك الحالات التي تجيز للحاكم تقييد التصرف أو منعه ، أما تملك الميراث فإن الأسير إذا وجب له ميراث من أحد مورثيه فإنه يقسم له نصيبه من الميراث ويضم إلى سائر أمواله بلا قيد ولا شرط :

وأما تصرفه في هذا المال الموروث فإن حكمه كحكم تصرفه في أمواله الأخرى السابقة على هذا الميراث ، فإذا علم الحاكم أن الأسير المسلم الذي هو في قبضة العدو واقع تحت إكراه العدو لا يتراز أمواله بأية صورة من الصور ، وجب عليه منع تصرفه في ماله ، طالما بقي تحت هذا الإكراه ، لأن إباحة التصرف في هذه الحالة معناها تمكين العدو من ابتزاز أموال المسلمين ، وهذا لا يحل بالتأكيد لأن المسلم الذي أمره الشرع بالدفاع عن أمواله حتى ولو مات دون ذلك ، الشرع الذي أمر المسلم ألا يعطي المعتدي على أمواله شيئاً منها ، ولو غلبه عليها بالقهر والقوة بل أمره بمقاتلة الصائل المعتدي ، وبشره بأنه إن قتل فهو شهيد ، وبأنه إن قتل الصائل فالصائل في النار .

إذا فالشرع الإسلامي الحكيم لا يسمح للأسير المسلم صاحب المال ، ولا للحاكم المسلم الذي تحت سلطانه المال ، أن يعطي العدو الصائل شيئاً من ذلك المال إكراهاً وغصباً وابتزازاً إلا أن يكون ذلك معاوضة بالتراضي بين الطرفين في مقابل فك الأسار .

والخلاصة هي أن توريث الأسير من مورثه شرع واجب ، كما أن منع تسليم الأسير المكره والواقع في قبضة العدو شيئاً من ماله هو أيضاً شرع واجب قال النبي ﷺ لصاحب المال الذي يريد الصائل أخذ ماله ، قال له ﷺ [ لا تعطه مالك ] فلما سأله [ أرأيت إن قاتلني ] قال له قاتله .

أما إذا لم يكن هناك خطر على هذا المال من قبل العدو فلا داعي لوقف هذا المال ومنع صاحبه من التصرف فيه ، متى انعدمت موجبات هذا الوقف التي سردنا آنفاً ، بل الواجب أن يسعى الأسير بماله وأن يسعى المسلمون بأموالهم في فك إفسار الأسير ما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً حتى لا يفتن في دينه . وأما القول بعدم توريث الأسير فهذا حكم باطل ، وضلال غافل ،

لأنه على ذلك بالمرّة . . واحتجاج القائلين بذلك بأن الأسير عبد ، وأن العبد لا يرث ، هو احتجاج بباطل على باطل ، تعس القائل والناقل ، القول بأن العبد لا يرث هو إفك باطل ، والاحتجاج بهذا الباطل على عدم توريث الأسير هو بناء باطل على باطل .

وأما فرية أن العبد لا يرث فقد فندناها وكشفنا بطلانها في باب ميراث الرقيق فلترجع ، وتعليل منع الأسير من ميراثه بأنه عبد هو تعليل فاسد ، الرقيق عبد مفكك الأغلال ، والأسير حر مكبل بالأغلال ، وإباق العبد من سيده كفر بينما فكك الأسير من أغلاله نعمة ونصر .

وأما منع الأسير من الميراث إن ارتد فهذا حق مطابق للنص [ لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم ] .  
فالأسير ومن في حكمه يرث ويورث كأي وارث وأي موروث بلا فرق .

### ( تفنيد أقوال الفقهاء )

أصاب شريح : في حكمه بتوريث الأسير لانعدام النص بمنعه من هذا الحق أما قوله لأنه أحوج إليه فلا وزن لهذا السبب لأن الشرائع لا تدور مع العلة كما يقول الفقهاء في أصولهم المملوكة ، الشرائع ثابتة لا تبدل بتبدل العلل ميراث الأسير واجب لأنه حقه حتى ولو كان لا حاجة له به حتى ولو كان في قمة الغنى .

أصاب عمر ابن عبدالعزيز في إجازة تصرف الأسير في أمواله ، أي التي في أرض الإسلام دون أن ينقلها إلى أرض الحرب فتقع في قبضة العدو إلا أن يكون ذلك معاوضة بالتراضي بينهما للفكك من الأسر دون إكراه أو ابتزاز .  
وأصاب ابن قدامة في قوله الأسير يرث إذا عانت حياته لأن الميت لا يرث والحي لا يمنع من الميراث .

وأخطأ الجهور في قولهم إذا وجب للأسير ميراث فإنه يوقف له ، هذا حجة ولا يجوز الحجر إلا لسبب شرعي ليس الأسير واحدا منها هو حر التصرف في أمواله في أرض الإسلام لكن لا ينقلها إلى أرض الكافرين المحاربين فتقع غنيمة في يد العدو .



وأخطأ سعيد ابن المسيب وقتادة في قولهم الأسير لا يرث لأنه عبد لمخالفة  
النصوص (راجع الرد المفصل) .  
وأخطأ الزهري والنخعي في قولهما الأسير لا يرث لا نص بذلك فهو  
حكم باطل .

### ( حكم الشرع )

الأسير يرث ويورث كأي إنسان آخر دون أدنى فرق وهو حر التصرف  
في أمواله في أرض الإسلام لكن لا ينقل منها شيئاً إلى دار الحرب فتقع غنيمة  
للعادو إلا في فك أسارة بالترحمي .

### ( سبب الخلاف )

الحكم في دين الله بالرأى دون النص أو في معارضة النص .

## ٣١- ميراث الديات

### ( أقوال الفقهاء )

المذهب والمرجع	رأى المذهب وحجته والرد المختصر رمزاً صواب ↑ خطأ ↓
مالك وأبو حنيفة <sup>(١)</sup>	والشافعي وسائر الفقهاء : قالوا دية الجنين موروثة عنه كأنه سقط حياً ↓
ربيعة والليث <sup>(١)</sup> النخعي <sup>(٢)</sup>	لم يقولوا بقول مالك وأصحابه ↓ امرأة أسقطت جنينها بشرب دواء أو استدخال ، لأبيه الدية غرة ↓ لادية لمن فعلت بنفسها .
ابن حزم <sup>(٢)</sup>	امرأة أسقطت جنينها بشرب دواء أو استدخال ، إن كان خطأ فغرة على العاقلة ↓ لادية لمن فعل بنفسه .
الزهري وأبو حنيفة <sup>(٣)</sup>	ومالك والشافعي : قالوا في رجل ضرب امرأته فأسقطت ديته لو أraithه ↓ السقط لا يرث ولا يورث والدية للأُم وحدها : قالوا بلغنا !!! في السنة أن القاتل لا يرث من الدية شيئاً .

(١) الفقه ٣٢٠/٦ (٢) المحل ١٢٠/١٢٢ (٣) ٣٨٢

المذهب والمرجع	رأى المذهب وحجته والرد المختصر رموزاً صواباً ↑ خطأ ↓
أبوسليمان وأصحابه <sup>(١)</sup> ابن حزم والشعبي	قالوا : رجل ضرب امرأته فأمسقت عليه غرة ↑ يرثها ↓ الدية للآم وحدها والسقط لا يرث ولا يورث ولا يصلى عليه
ابن حزم <sup>(١)</sup>	قال في المسألة السابقة الغرة بعد النفخ لورثة الجنين ↓ السقط لا يورث والدية للآم وحدها .
الشافعي <sup>(٢)</sup>	الأم ترث ما ألفت وهي حية ↑ أما ما ألفت بعد موتها فلغيرها من الورثة ↑ نعم لكن يرثونه عنها لا عن جنينها السقط لا يرث ولا يورث .
الجمهور <sup>(٣)</sup> عمر وعلي <sup>(٣)</sup>	دية القتل للورثة كسائر المال ↑ كانا يقولان الدية للعاقلة ( للعصاة ) ↓ ثم رجعا عن ذلك وقالا هي للورثة ترث المرأة من دية زوجها ويرث الرجل من دية امرأته ↑
أبو ثور <sup>(٣)</sup>	الدية على الميراث ↑ ولا تقضى منها ديونه ↓ ولا تنفذ منها وصاياه ↓ بل هي كسائر ماله .

### ( الرد المفصل بالنص والبرهان لا بالرأى )

دية أى عضو فى جسم الإنسان هى للإنسان المصاب صاحب هذا العضو  
وليس للعضو نفسه ، دية من أصيب فى عينه أو أنفه أو أذنه أو سنة أو غير  
ذلك من الأعضاء هى للإنسان المصاب وليس لشيء من تلك الأعضاء .

والجنين هو بضعة من الأم لإصابته كأصابة أى عضو منها فديته لها هى  
لأنه كما أن دية عينها أو رجلها أو أنفها هى لها لا لتلك الأعضاء فدية الجنين  
هى لأم الجنين وليس للجنين نفسه ،

والجنين الذى يطرح ميتا هو سقط لا يرث ولا يورث ولا يصلى عليه  
لأنه قطعة من الأم انفصل عنها لم يستقل بحياة خاصة به .

(١) المحل ١٢/٣٨٢ - ٣٨٢ (٢) الأم ٦/٨٧ - ٨٧ (٣) المحل ٦/٣٢٠ - ٣٢١

والجنين لم تصل إليه الأصابة التي أسقطته إلا بعد إصابات في الأم أصابت جدار البطن والأحشاء والرحم، والضربات التي أصابت تلك الأعضاء لا يمكن أن تكون هدرا بلا دية فالدية التي جعلها الله للجنين وهي غرة عبد أو أمة، هي لجميع تلك الإصابات لأصابة البطن والأحشاء والرحم والجنين فالزعم الجاهل الذي جعل دية الجنين للجنين (لألمه) قد أهدر تلك الإصابات التي وقعت على الأم وجعلها بلا دية وتلك حماقة ظاهرة .

إذا فالدية التي قررها الشرع للإملاص (اسقاط الجنين) هي لجميع ما أصاب الأم في بطنها وأحشائها ورحمها وجنينها فهي دية شاملة لكل تلك الإصابات لا لواحدة منها دون باقي الإصابات، الجنين بضعة من الأم كما أن الرحم والأحشاء بضعة من الأم، فالدية هي دية كل ما أصاب الأم، والجنين جزء منها، ودية ما أصاب بعض أعضاء أي إنسان، هي بلا شك ملك لهذا الإنسان لا لأعضائه فإذا قلنا أن دية الجنين غرة فليس معنى ذلك أن الغرة ملك للجنين، بل هي ملك للأم التي الجنين بضعة منها، وليس معنى ذلك أن الغرة هي دية ما أصاب الجنين، وأن باقي إصابات الأم الداخلية من رحم وأحشاء لا دية لها، تلك الإصابات التي لاشك في وقوعها هي التي تلقت الصدمة قبل أن تصل إلى الجنين، بل كان معنى ذلك أن الغرة هي دية كل ما أصاب الأم من أحشاء وجنين، وإنما أطلق عليها اسم دية الجنين تغليبا لذلك الجزء من الأم في مجموع ما أصابها كما لو قلنا أن دية العين هي خمسون من الأبل فليس معنى ذلك أن هذه الدية ملك للعين دون صاحب العين، وليس معنى ذلك أن هذه الدية هي دية الشبكة المبصرة في قاع العين دون ماحولها من إصابات في المقلة والجفون والأهداب والحواجب وغيرها. بل هي دية لمجموع تلك الإصابات التي أهمها العين، ليس في الشرع أعضاء مقدرة، وأعضاء مهدرة، دية جنين الأم هي كدية عينها أو أنفها أو أصبعها هي للأم دون سواها لا يشتركها فيها أحد .

فإذا كانت الأم حية فدية الجنين التي هي لها وحدها تنضم إلى أموالها تنصرف فيها كيف تشاء وإذا كانت الأم ميتة فهي أيضاً تنضم إلى أموالها وتورث عنها كسائر أموالها، دية الجنين تورث عن الأم لا عن الجنين (الجنين)

لا يرث ولا يورث ولا يصلى عليه) دية الجنين تقسم على ورثة الأم (على زوجها وأبويها وأولادها وأخوتها) لا على ورثة الجنين ولو فرضنا أن الجنين خرج حياً ثم مات بعد موت الأم واستحق أن يرث ويورث لكان ميراثه من أمه كسائر أولادها من عموم مالها ولما ورث من نصيبه الذي آل إليه سوى أبوه وأخوته ، لا يرث من نصيبه والذي الأم ولا أخوة الأم .

### ( تنفيذ أقوال الفقهاء )

أصاب الشافعي في قوله الأم ترث ما ألفت وهي حية أى أن دية جنينها هي لها وحدها دون سواها إلا أنه إخطأ في التعبير عن هذه الملكية بلفظ ( ترث ) لأننا إذا دفعنا لمن فقئت عينه خمسين من الأبل دية تلك العين لم نقل أنه ورثها بل هو استحقها فأخذها عوضاً عما أصابه وليس التعويض ميراثاً ، وأصاب الشافعي في قوله أما ما ألفت بعد موتها فلغيرها من الورثة أى لورثة الأم .

وأصاب الجمهور في قولهم دية القتل لسائر الورثة أى ورثة القاتل لمطابقة النص ،

وأصاب عمر وعلى في عدولهما عن تورث دية القتل للعصبة ورجوعهما إلى الصواب أن دية القتل هي للورثة ( عصبة وغير عصبة ) .

وأصاب أبو ثور في قوله الدية على الميراث أى عصبة وغير عصبة لانعدام النص بغير ذلك .

وأخطأ مالك والشافعي وأبو حنيفة وسائر الفقهاء في قولهم دية الجنين موروثه عنه كأنه سقط حياً ، لا نهى بهذا التخايط فهو حكم بالرأى باطل الجنين ما خرج حياً فكيف يقال كأنه سقط حياً ؟ هذا تشبيه في غاية الفساد تشبيه الشيء بنقيضه ١١١ دية الجنين غرة تقوم بخمسة من الإبل ولو خرج حياً لكانت دية نفس ، مائة من الإبل ، فأين هذا من ذلك إن كنتم تعقلون؟ والجنين ( السقط ) لا يرث ولا يورث ولا يصلى عليه ، فالكف كيف تحكمون ١١٢ هذا من عمل الشيطان إنه عدو مضل مبين

وأصاب ربيعة والليث في مخالفتها لرأى هؤلاء الفقهاء لأن أنكار الباطل حق بالضرورة ولكنهما لم يفصحا عن رأيهما في دية الجنين إلى من تقول؟  
وأخطأ النخعي في قوله : امرأة أسقطت جنينها بشرب دواء أو استدخال لأبيه الدية غرة ، لادية هنا أصلاً لأن أحداً لم يعتدى على المرأة فتفرض عليه الدية ، هي التي فعلت بنفسها ، فالكلام بالتوريث في هذه الحالة هو كلام فاشل ، لأنه بناء باطل على باطل

وأخطأ ابن حزم لقوله في نفس مسألة النخعي ، أنه إن كان خطأ فالدية غرة على العاقلة ، هذا فهم مشوش وتخليط شديد ، لادية هنا أصلاً لأن الجاني هو المجنى عليه ، والدية إن وجبت فلنما تجب على عاقلة الجاني لا المجنى عليه ، يشيع بينهم الضلال فيرحبون بالضلال بدلاً من ضربه بالنعال ، لادية في هذه الحالة سواء كان الفعل خطأ أو عمداً ، الأم هي التي اعتدت على نفسها ، لم يعتد أحد عليها فتفرض عليه دية

أصاب وأخطأ أبو سليمان وأصحاب ابن حزم والشعبي في قولهم : رجل ضرب امرأته فأسقطت عليه غرة يرث منها ، أصابوا في وجوب الدية على الرجل المعتدى ، وأخطأوا في قولهم يرث منها ، لاميراث هنا ، الدية كلها للأُم لا للجنين ، والجنين لا يرث ولا يورث ولا يصلى عليه ، ميراث السقط ضلالة فاشية

وأخطأ الزهري وأبو حنيفة ومالك والشافعي في قولهم في نفس المسألة دية الجنين لو ارثيه ، الجنين لا يرث ولا يورث ، والدية للأُم وحدها  
وأخطأ ابن حزم في قوله في نفس المسألة إن كان بعد النفخ ( أربعة أشهر ) فالدية لورثته وإن كان قبل النفخ فالدية لأُمه أولاً لا فرق بين السقط قبل النفخ وبعده مادام قد خرج ميتاً ، هذه أوهام وخيالات لانص بها فهي حكم بالرأى باطل ثانياً السقط لا يرث ولا يورث ، فالقول بأن الدية لورثته ضلال مبين

وأخطأ أبو ثور في قوله : دية القتل لا تقضى منها ديونه ولا تنفذ فيها صاياه ١١ من أنبأك هذا الإفك يا أبا ثور؟ استغفر الله العظيم واستعذ به من الشيطان الرجيم

### ( حكم الشرع )

الجنين (السقط : الأملاص) لا يرث ولا يورث ولا يصلى عليه وديته للأُم وحدها دون سواها ، وإن كانت الأم هي التي فعلت بنفسها : فلا دية على أحد ، وإذا ماتت الأم ضمت دية الجنين إلى أموالها وقسم مجموع ذلك على ورثة الأم على كتاب الله وسنة رسوله ودية القتل موروثه مع سائر أمواله تقضى منها ديونه وتنفذ فيها وصاياه .

### ( سبب الخلاف )

الحكم في دين الله بالرأى دون نص أو في معارضة النص .

## ٣٢ - ميراث النكاح الفاسد

من أمثلة النكاح الفاسد أن يتزوج الرجل امرأة ثم يتبين له بعد معاشرتها أنها أخته من الرضاعة وقد كان ذلك خافياً عليه من قبل ، والأخت من الرضاعة تحرم كما تحرم الأخت من النسب ، أو يتبين له أنها أخت لإحدى زوجاته من الرضاعة والجمع بين الأختين حرام ، أو يتبين له أنها عمة أو خالة لإحدى زوجاته ، والجمع بين المرأة وعمتها أو المرأة وخالها حرام ، أو غير ذلك من أنواع التحريم التي تكون من قبل خافية على الزوجين ثم تستبين بعد المعاشرة فلإن عرف ذلك في حياتهما فالفراق حتمي ، ومنى افتراقاً فلا توارث بينهما أما إذا لم يعلم ذلك إلا بعد الوفاة فهنا اختلفوا في شرعية التوارث أو عدمه وكذلك ميراث ما قد يكون بينهما من ذرية .

### ( أقوال الفقهاء )

المذهب والمرجع	رأى المذهب وحجته والرد المختصر رمزاً صواباً خطأ
أحمد بن حنبل <sup>(١)</sup>	قال في رجل تزوج أختين لا يدرى أيتهما تزوج أول : يفرق بينهما ↑ و توقف عن أن يقول في الصداق شيئاً ١٩

المذهب والمرجع	رأى المذهب وحجته والرد المختصر رمزاً صواباً خطأ
أبو بكر <sup>(١)</sup>	قال : إذا مات عنهما يقرع بينهما ↓ أى من خرج سهمها ورثته .
الشعبي والنخعي <sup>(١)</sup> وأبو حنيفة وأصحابه الشافعي <sup>(١)</sup>	قالوا : المهر والميراث يقسم بينهما على حسب الدعاوى والتزويل كميراث الخنثى ↓ يوقف المشكوك فيه من ذلك حتى يصطلحن عليه أو يتبين الأمر ↓ ولو تزوج امرأة في عقد وأربعاً في عقد ، ثم مات ، وخلف أخاً ولم يعلم أى العقدین سبق .
أبو حنيفة <sup>(١)</sup>	ففي قول أبي حنيفة كل واحدة تدعى مهرأ كاملاً ينكره الأخ فتعطى كل واحدة نصف المهر ، ويؤخذ ربع الباقي تدعيه الواحدة والأربع فيقسم للواحدة نصفه وللأربع نصفه .
الشافعي <sup>(١)</sup>	وقال الشافعي في هذه المسألة ، أكثر ما يجب عليه أربعة مهور ↓ فيأخذ ذلك ، يوقف منها مهر بين النساء الخمس ، ويبقى ثلاثة ، تدعى الواحدة ربعها ميراثاً ، ويدعى الأخ ثلاثة أرباعها ، فيوقف منها ثلاثة أرباع مهر بين النساء الخمس ، وباقيها وهو مهران وربع بين الأربع وبين الأخ ثم يؤخذ ربع ما بقي فيوقف بين النساء الخمس والباقي للأخ !!!

### ( الرد المفصل بالنص والبرهان لا بالرأى )

لم نجد في أقوال الفقهاء الذين تكلموا في هذه المسألة ، حكماً صريحاً ولا رأياً مباشراً ، ولكن حاموا حول الحمى ، وتناوشوا الأطراف ، فغابوا عن الحق وغاب الحق عنهم .

(١) المفتى ٣٢٧/٦

( م ٣٧ — ديوان المواريث )

ظنوا أن من كان في نكاحها علة شرعية ( ما يسمونه بالنكاح الفاسد ) ومات عنها زوجها ، فإنها لاثرت ، وهذا حكم خاطيء سيأتى بيانه وتصويبه إن شاء الله .

وجعلوا الصداق والميراث للنسوة المشتبهات ( أى الزوجات اللاتي بينهن واحدة مشكوك في صحة نكاحها ) ، جعلوه قسمة بينهن بغرائب الحسابات مما سنفنده في موضعه إن شاء الله تعالى هـ

واستعملوا القرعة في إخراج من ترث منهم - بزعمهم - وهذا وهم باطل سنبده بإذن الله تعالى .

مع تخاليف آخر من شكل ذلك ، سنقذف بالحق عليها فيدمغها فإذا هى زاهقة بإذن الله تعالى .

والسبب في كل ذلك هو افتقارهم إلى الشرائع القويمة ذات الأسس المستقيمة التي يجب أن تنبنى عليها جميع الأحكام ، لتكون بئامن من الزيف والزلل فإن صادق الاعتصام ، هو خير وقاية من الخطايا والآثام ، والحكم في دين الله بالآراء والأهواء ، هو أخطر منزلق إلى الضلالات والأوهام . فنحن نذكر فيما يلي طائفة من تلك القواعد السليمة بأدلتها ، إرساءً للحق . واتباعاً للهدى والنور ومن يعتصم بالله فقد هدى إلى صراط مستقيم وبالله التوفيق نذكر تلك القواعد إجمالاً ثم تفصيلاً ، إجمالاً لإبراز صورتها ، وتفصيلاً لإثبات صحتها ، والله المستعان ، عليه توكلت وإليه أنيب .

### قواعد الحق

هناك قواعد راسخة ، أرساها الدين الإسلامى الحنيف ، بالنصوص القطعية الثبوت ، التي لا تقبل مرأى ولا جدلاً ، ولا تجد فيها زيفاً ولا زللاً من اتبعها نجا من كل تلك الضلالات التي غصت بها المؤلفات والمصنفات ، من اعتصم بها تصدعت عنه الشبهات ، وانكشفت عن بصره الغشاوات وانجاب عن قلبه الران والظلمات ، ومضى بقدم ثابت على الصراط المستقيم ، ولقى الله بقلب سليم :

١ - لا تشريع الا بنص



٢ - لا دعوى بغير برهان

٣ - لا حكم إلا بيقين

٤ - لا مساومة في الحق

٥ - لا قرعة بين حلال وحرام

وتلك القواعد الشرعية الحاسمة قد خالفها الفقهاء في شرائع الميراث وفي غيرها وسيأتى بيان تلك المخالفة في فقرة تخاليط الفقهاء وفيما يلي أدلة شرعية تلك القواعد وفروضيتها :

١ - لا تشريع إلا بنص

والنص المعتبر الذى لا يحل العمل بغيره هو النص من كلام الله عز وجل وكلام رسوله المبلغ عنه ولا اعتبار لأى نص من كلام الفقهاء أو العلماء أو الرؤساء أو أى إنسان كائن من كان ، مثل تلك النصوص هى حثالة في الرغام ، والعمل بها شرك وظلم وحرام ، وبرهان ذلك قول الله عز وجل ﴿ أم لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله ولولا كلمة الفصل لقضى بينهم وإن الظالمين لهم عذاب أليم ﴾ <sup>(١)</sup> فأما نص في الدين ليس من كلام الله أو كلام رسوله وإنما هو من آراء الناس فهو شرك وظلم بنص الآية الكريمة لأنه شرع ما لم يأذن به الله .

وقول الله عز وجل ﴿ ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام لتفتروا على الله الكذب ، إن الذين يفترون على الله الكذب لا يفلحون متاع قليل ولهم عذاب أليم ﴾ <sup>(٢)</sup>

وقول الله تعالى ﴿ قل أرأيتم ما أنزل الله لكم من رزق فجعلتم منه حراما وحلالا قل الله أذن لكم أم على الله تفترون ﴾ <sup>(٣)</sup> فأما نص من عند الناس يحرم ما أحل الله أو يحل ما حرم الله هو نص فاسد ظالم حرام فهذا تأكيد آخر أنه لا تشريع إلا بنص وأنه لا اعتبار لأى نص من عند غير الله .

وقوله تعالى ﴿ قاتلهم الله أنى يؤفكون اتخلوا أحبارهم وورهبانهم أرباباً آمن

دون الله ﴿<sup>(١)</sup> وقوله تعالى ﴿ قل يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم ألا نعبد إلا الله ولا نشرك به شيئاً ولا يتخذ بعضنا بعضاً أرباباً من دون الله ﴾ <sup>(٢)</sup> فالعمل بأى نص فى الدين من عند غير الله ، من عند العلماء أو الفقهاء أو الرؤساء هو عبادة لهؤلاء البشر ، بيّن رسول الله ذلك لعدى ابن حاتم الطائى لما قال يارسول الله لم يكونوا يركعون لهم ولا يسجدون فأجابه ألم يكونوا يحلون لهم ويحرمون فيطيعون ؟ ! قال بلى قال فتلك عبادتهم ، أى أن العمل بشرائع الفقهاء وغيرهم التى ليست فى كتاب الله ولا سنة رسوله هى عبادة لهم ، فالعبادة هنا ليست ركوعاً أو سجوداً ولكنها العمل بشرائع الناس أى شرائع من عند غير الله ،

## ٢ — لا دعوى بغير برهان :

مهما كانت القرائن قوية ، ومهما كانت الظنون غامرة ، بل ومهما كانت الأغلبية المؤيدة كالطوفان جارفة ، لا حكم فى أية دعوى إلا بالبينة التى حددها الشرع الكريم منزلة من رب العرش العظيم .

قال تعالى ﴿ يا أيها الذين آمنوا إذا ضربتم فى سبيل الله فتيّنوا ولا تقولوا لمن ألقى اليكم السلام لست مؤمناً تبتغون عرض الحياة الدنيا ﴾ <sup>(٣)</sup> أمر الله تعالى بالبينة قبل الفعل .

وقال تعالى ﴿ يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوماً بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين ﴾ <sup>(٤)</sup> نهى عن الإصابة لمجرد السماع وأوجب البينة قبل الإصابة

وقال تعالى ﴿ قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين ﴾ <sup>(٥)</sup> جعل البرهان شرطاً لتصديق أى دعوى ، فلا ينبغى تصديق أى دعوى إلا ببرهان صحيح وإلا سقطت الدعوى

قال ﷺ [ ألك بينة ؟ قال لا قال لخصمه احلف ] (٢٦٦٦-٢٦٦٧ فح)

وقال ﷺ [ البينة على من ادعى واليمين على المدعى عليه ] (٤٥٥٢ فح)

( ٢٥١٤ فح ) ، ( ٢٦٦٨ فح )

(١) التوبة ٣٠-٣١ (٢) آل عمران ٦٤ (٣) النساء ٩٤ (٤) الحجرات ٦

(٥) البقرة ١١١

وقال ﷺ [ شاهد لك أو يمينه ] ( ٢٦٦٩ - ٢٦٧٠ فح ) ( ٢٥١٥ )  
( ٢٥١٦ - )

وقال ﷺ [ بينتك أو يمينه ] ( ٤٥٤٩ - ٤٥٥٠ فح )  
وقال ﷺ [ لو يعطى الناس بدعواهم لادعى ناس دماء رجال واموالهم  
ولكن اليمين على المدعى عليه ] (١) جعل قبول أى دعوى بغير بينة فتحاً  
للدعوى الباطلة على الدماء والأموال .

### ٣ - لا حكم إلا بيقين :

هذه القاعدة تشبه سابقتها في وجوب التبين ولكنها تزيد عليها في إيجاب  
التبين حتى عند عدم وجود مدعى فالقاضي مثلاً لا يحل له أن يحكم بالظن  
الغالب في أى مسألة بل لا بد من اليقين التام قبل الحكم وإلا أرجأ الحكم  
حتى يتوفر له اليقين .

قال تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ  
إِثْمٌ ﴾ (٢) وقال تعالى ﴿ وَمَا يَتَّبِعْ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا إِنَّ الظَّنَّ لَا يَغْنَىٰ مِنَ الْحَقِّ  
شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا يَفْعَلُونَ ﴾ (٣) وقال تعالى ﴿ إِنَّ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا  
تَهْوَى الْأَنفُسُ وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنْ رَبِّهِم الْهُدَىٰ ﴾ (٤) وقال تعالى ﴿ مَا لَهُمْ  
بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ ﴾ (٥) وقال تعالى ﴿ إِنَّ يَتَّبِعُونَ إِلَّا  
الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ ﴾ (٦) الظن عكس اليقين ولقد نهى الله تعالى  
عن الظن وبين أنه لا يمكن أن يقوم مقام الحق فمن حكم بالظن لم يُصِبِ  
الحق بل أفسد حكمه لأنه حكم بالهوى وحكم بالحرص ( التخمين ) وحكم  
بغير ما أنزل الله ، فالحكم بالظن شرك كله لأنه افتقد اليقين ، لا حكم إلا  
بيقين .

### ٤ - لا مساومة في الحق

الحق له وجه واحد ، والصدق له منطق واحد ، من حكم بغير الحق  
فقد وقع في الضلال حتماً ، ومن تكلم بغير الصدق فقد نطق بالأكاذيب حتماً ،

(١) مسلم ١٢٨/٥ (٢) الحجرات ١٢ (٣) يونس ٣٦ (٤) النجم ٢٣  
(٥) الزخرف ٢٠ (٦) يونس ٦٦

قال تعالى ﴿ فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ فَأَنَّى تُصْرَفُونَ ﴾ <sup>(١)</sup> وقال تعالى ﴿ إِنَّ رَبِّي عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ <sup>(٢)</sup> وقال تعالى ﴿ وَدُوا لَو تَدَّهَنَ فَيَدَّهَنُونَ ﴾ <sup>(٣)</sup> وقال تعالى ﴿ ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّهُمْ لَن يَغْنَوْا عَنْكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا وَإِنَّ الظَّالِمِينَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُتَّقِينَ هَذَا بَصَائِرُ لِلنَّاسِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴾ <sup>(٤)</sup> فمن أعطى بعض الحق وهضم بعض الحق ، من قال بعض الصدق وأخفى بعض الصدق فقد داهن الغوغاء ومالاً الرؤساء وتذبذب بين الحق والباطل ، لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء ، التماس الحل الوسط في جميع الأمور هو تهاون في بعض الحق وترضية ببعض الظلم ، وتعمية على الحمقى والغافلين .

غياب البينة عن صاحب الحق ليس مبرراً لأن يأمره القاضي بالتراضي مع خصمه على حل وسط يقضى به بينهما ، هذا التراضي الكريه ينطوي حتماً على هضم بعض الحق وغصب جزء من الحق ودفعه إلى غير ذي حق ، وتلك المساومة وتلك المداهنة ما أمر الله تعالى بها قط ، فما لكم كيف تحكمون ؟

إن غابت البينة عن صاحب الحق أرجأنا الفصل في الدعوى حتى تأتى البينة ، لا ينبغي أبداً أن تكون المساومة والمداهنة بأمر القاضي الذي أقامه الله ليحكم بما أنزل الله ، فليتراض الخصوم كيف شاؤا أو حيث شاؤا لكن بغير أمر من القاضي ، فإذا أثاروا القضية مرة أخرى ببينة ظهرت فليس أمام القاضي إلا بينة صحيحة فيقضى بها أو بينة باطلة كلا بينة فيرجىء الفصل حتى تأتى البينة الصحيحة لكن لا مساومة ولا مداهنة .

#### ٥ - لا قرعة بين حرام وحلال :

القرعة هي تفويض الخيار إلى الله تعالى بين أمور كلها حلال ، يريد الحاكم أن يتجنب الخيار بهوى نفسه فيقرع بينها ليكون الخيار من عند الله عز وجل بلا دخل من الناس كان رسول الله ﷺ إذا خرج لغزاة أقرع بين

(١) يونس ٢٢ (٢) هود ٥٦ (٣) القلم ٩ (٤) الجاثية ١٨ - ٢٠

نسائه فأيتهن خرج سهمها سافرت معه ، خروج أية واحدة منهن حلال ولكنه ترك الخيار برأى نفسه وفوض الخيار إلى الله عز وجل فأقرع بينهما فالقرعة خيار بين أمور كلها حلال .

هذا الذى أعتق قبل موته ستة أعبد هى جميع ماله رد رسول الله ﷺ عتقه وأقرع بين الأعبد الستة فأعتق اثنين وأرق أربعة وقال للرجل قولاً شديداً<sup>(١)</sup> ، العتق المباح الحلال فى هذه المجموعة (عتق ثلثهم) هو حلال لأى اثنين منهم لكنه أقرع تفويضاً لله تعالى فى اختيار من يعتق ومن يرق . أما القرعة بين مستحق للمال وغير مستحق للمال ، لنعطيه من خرج سهمه فهذا إقراع بين حرام وحلال وهذا هو عين الضلال .

### ( فصل الخطاب )

ليس النكاح الذى ظهرت فيه علة تبطله سفاحاً يأثم فاعله ، بل هو نكاح لا إثم فيه على أى منهما ما دامما يجهلان العلة المبطله ، ولكن فيه خطأ أمر الله تعالى بتصويبه .

هو نكاح يترتب عايه كل حقوق النكاح وواجباته ، هو نكاح يوجب للمرأة صداقها كاملاً إن كان مدخولاً بها وبوجب نصفه إن لم يدخل بها ، هو نكاح يوجب على المرأة عدة الطلاق إن طلقها وعدة الوفاة إن مات عنها ، هو نكاح يوجب نفقة الحمل والرضاع والمتاع وغير ذلك من النفقات الشرعية ، هو نكاح يوجب التوارث بينهما إذا مات أحدهما دون أن تطلق المرأة .

غير أنه إذا عرفت علة بطلان النكاح وهما أحياء فقد وجب التفريق بينهما وبالطلاق ينقطع التوارث بينهما ، بين الزوجين فقط ، أما التوارث بينهما وبين أولادهما فلا يتغير منه شيء ، وليس بطلان التوارث بين الزوجين فى هذه الحالة ناتجاً عن العلم بعلة بطلان النكاح ، فقد تعلم تلك العلة بعد وفاة أحدهما ومع ذلك لا ينقطع التوارث ، ولكن بطلان التوارث بينهما ناتج عن الطلاق فإن المطلقة لا ترث من مطلقها شيئاً ، قد صارت بالطلاق

(١) مسلم ٩٧/٥

أجنبية ولم تعد زوجة ولا ميراث للأجنبية ، إنما الميراث للزوجة ، أى أنه إذا وقع الموت بأحدهما وهما زوجان لم يفرقهما الطلاق ، فالخى منهما على أصل حقه فى الميراث من صاحبه ، ترث المرأة من زوجها ويرث الرجل من امرأته ، لاتنقص علة بطلان النكاح من ميراث أحدهما من الآخر مثقال ذرة ، إنما تؤثر تلك العلة فقط فى استمرار المعاشرة الزوجية ، ولكنها لا تؤثر قط فى الحقوق المترتبة على الزوجية والسابق الإشارة إليها من صدقات ونفقات وغير ذلك ، فتلك حقوق قد أوجبها النصوص القطعية الثبوت ، ولانص بأبطالها من أجل العالل المبطل للكنكاح .

جاءت النصوص بفرض الصداق لكل نكاح ( لم يشترط فاسداً من غير فاسد ) قال تعالى ﴿ وآتوا النساء صدقاتهن نحلة فإن طبن لكم عن شيء لكم منه نفسا فكلوه هنيئاً مريئاً ﴾ (١) جاءت النصوص بفرض الأجر لكل استمتاع لم يشترط استمتاعاً صحيحاً أو معتلاً ( قال تعالى ﴿ فما استمتعتم به منهن فاتوهن اجورهن فريضة ولا جناح عليكم فيما تراضيتن به من بعد الفريضة إن الله كان عليهما حكيماً ﴾ (٢) ولم يأت أى نص بإبطال الصداق إن كان النكاح معتلاً ، ولاتشريع إلا بنص فانعدام النص بأبطال الصداق للكنكاح المعتل يحرم ذلك الأبطال المفترى ﴿ قل الله أذن لكم أم على الله تفترون ﴾ (٣) .

بل جاء النص بتحريم استرداد أى شى مما بذله المستمتع بالمرأة سفاحاً قال رسول الله ﷺ يوم الفتح [ يأيتها الناس إني كنت أذنت لكم فى الاستمتاع من النساء وإن الله قد حرم ذلك إلى يوم القيامة ، فمن كان عنده منهن شيئاً فليخل سبيله ولا تأخذوا مما آتيتموهن شيئاً ] (٤) .

فإذا كان أجرة الاستمتاع بالمرأة حقاً لها حتى ولو كان سفاحاً ، فلا شك أنه أحق وأوجب إذا كان الاستمتاع نكاحاً .

وجاءت النصوص بفريضة الأزواج فى الميراث قال تعالى ﴿ ولهن الربع مما تركتم إن لم يكن لكم ولد فإن كان لكم ولد فلهن الثمن مما تركتم ﴾ (٥) ولم يأت

(١) النساء ٤ (٢) النساء ٢٤ (٣) يونس ٥٩ (٤) (مسلم ١٣٢/٤)

(٥) النساء ١٢

نص ينسخ ذلك إذا ظهر في النكاح علة تبطله ، فالمرأة إذاً على أصل حقها في الميراث حتى ولو ظهرت بعد المعاشرة علة تبطله إذ لانص بإسقاط ذلك الحق .

وكذلك الأمر في سائر الحقوق الأخرى المترتبة على النكاح والتي لم يأت نص بنسخها من أجل علة البطلان كالمتاع والنفقات وغير ذلك ، كل ذلك لا يسقطه ظهور علة في النكاح

وكل ما كان من ولد بين الزوجين اللذين ظهر في نكاحهما شيء يبطله فبنوتهم صحيحة ، وهم يتوارثون مع أبيهم توارثاً طبيعياً .

وصداق أية امرأة ليس مبلغاً محدوداً من المال له حد أعلى أو حد أدنى ولا هو يقوم بنسبة معينة من مال الزوج وليس مرتبطاً بمكانة المرأة أو مكانة أهلها ، هو ما تراضى عليه الزوجان ، قل ذلك أو أكثر ، حتى ولو كان قنطاراً من ذهب أو خاتماً من حديد ، والرجل ينكح العديد من النساء ليس مفروضاً عليه المساواة في مهورهن ، بل هو ما تراضيا عليه ، كل حالة بحسبانها ، يختلف في الواحدة عن الأخرى ، فإن وقع النكاح دون اتفاق على الصداق ، ثم تنازعا فيه بعد المعاشرة ، حكم به القاضي بالمعروف ، على قدر سعة الزوج لا على قدر سعة المرأة أو مكانة أهلها ، قال تعالى ﴿ على الموسع قدره وعلى المقتر قدره متاعاً بالمعروف حقاً على المحسنين ﴾ <sup>(١)</sup> وقال تعالى ﴿ لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله لا يكلف الله نفساً إلا ما آتاها سيجعل الله بعد عسر يسراً ﴾ <sup>(٢)</sup> فالصداق إذا فاتهم التراضي عليه في أول العقد ، إن تنازعا فيه فتقديره وحسابه على قدر سعة الرجل ( الدافع ) لا على قدر المرأة ( المدفوع لها ) .

وعند ظهور العلة المبطله للنكاح ، كأن يتبين لهما أنها أنخته من الرضاة أو أنها أخت إحدى زوجاته أو أنها عمة أو خالة لأحدهما - وكان ذلك خافياً عليهما من قبل - فليس الرجل ملزماً أن يفارق الثانية كما توهم الفقهاء ورتبوا على هذا الفهم الخطيء أحكاماً ضالة خاطئة ، بل الزوج له مطلق الحرية أن يفارق الأولى ويستبقى الثانية ، يمسك من يشاء ويطلق من

(١) البقرة ٢٣٦ (٢) الطلاق ٧

يشاء ، لم يأمره الشرع أن يفارق واحدة بعينها ، إنما أمره أن لا يجمع بينهما فإن اختار هذه ترك الأخرى ، وإن اختار الأخرى ترك هذه .

يتبين مما تقدم أن الزوجان إذا علما ببطلان النكاح تباركا وافترقا فلا توارث بينهما ، وإن لم تعلم علة البطلان إلا بعد وفاة أحدهما ، فهما يتوارثان بصورة طبيعية ، والصداق ليس قسمة بين النساء بالتساوى ، هذا ليس ميراثاً ، وإنما هو ما تراضيا عليه أو حكم به القاضي ، دينا على الزوج يقضى لمن تركته قبل الوصايا والمواريث ، ولا معنى ولا جدوى من تحديد التي تزوجها قبل الأخرى فإن هذا لا يقدم ولا يؤخر ، ولا يؤثر في حرية اختياره ، من منهن بمسك ومن منهن يطلق .

ولا يحل الأقراع بين الزوجات لخراج التي ترث منهن والتي لا ترث ، هذا الأقراع مبنى على فهم خاطيء ويؤدي إلى حكم ظالم ، فعلة الفقهاء ظناً منهم أن ذات النكاح المعتل لا ترث ، ولما كانت هذه غير معروفة فقد لجأوا إلى القرعة ، وهذا باطل وضلال ، جميع الزوجات يرثن ، ذات النكاح الصحيح وذات النكاح المعتل ، لا نص بحرمان الزوجة ذات النكاح المعتل من الميراث فهذا حكم بالرأى باطل .

ثم حتى لو فرضنا جدلاً أن ذلك يجوز فالقرعة هنا حرام لأنها إسهام بين حلال وحرام ، بين حق وباطل فهذا علاج للخطأ بالخطأ ودفع للمنكر بالمنكر ، إذا كانت إحدى الزوجات لا تستحق الميراث — بزعمهم — لأن نكاحها فاسد والأخرى تستحقه لأن نكاحها صحيح فهذا اقراع بين حلال وحرام وهو لا يجوز ، وقد يؤدي الأقراع إلى توريث صاحبة النكاح الفاسد وحرمان صاحبة النكاح الصالح ، وهذا منتهى الغبن والظلم ، إنما القرعة بين حلال وحلال ، نريد أن نختار إحداهما لا برأى أنفسنا ولكن تفويضاً إلى الله عز وجل فكيفما جاءت نتيجة الأقراع فقد وقعت عادلة صحيحة لا تحيز فيها إلى أحد ولا حرمان فيها لأحد من حقه .

وخلاصة القول هو أنه لا أثر للعلة المبطللة للنكاح إلا التفريق بين الزوجين إن علمت وهما أحياء أما إذا لم تعلم إلا بعد وفاة أحدهما ، فقد تم التفريق



بقضاء الله عز وجل بوفاء أحدهما ، وكل ما عدا التفريق فهو على حاله لم يتغير ، فهما يتوارثان ، وسائر الحقوق والواجبات من صدقات ونفقات وعدة وغيرها هي كما شرعها الله تعالى دون أى تبديل .

هذا هو فصل الخطاب في هذا النزاع ، والحمد لله على نعمة الهدى والرشاد ، والتوفيق والسداد ، والله ذو الفضل العظيم .

### ( تنفيذ أقوال الفقهاء )

أصاب أحمد ابن حنبل في قوله في رجل تزوج أختين لا يدري أيتهما تزوج أول قال يفرق بينهما أى بمسك التى يريد ويطلق الأخرى ، وهذا هو المطابق للنص أيتهما طلق أجزاءه في تنفيذ أمر الله ( وأن تجمعوا بين الأختين ) لكن لا معنى لقوله في سياق المسألة ( لا يدري أيهما تزوج أول ) إذ لا حاجة به إلى هذه الدراية يستوى العلم بها والجهل .

قالوا وتوقف في الصداق عن أن يقول فيه شيئاً ولا نفهم مبرراً لهذا التوقف ولا نعلم ما هي المشكلة التي لم يجد لها عنده حلاً فيما يتعلق بالصداق كل أحكامه جليلة صريحة ( راجع الرد المفصل ) كل زوجة لها صداقها هو دين يقضى من التركة قبل الوصايا والمواريث .

وأخطأ أبو بكر في قوله في الزوجتين يموت عنهما إحداها نكاحها به علة ( ما يسمونه فاسد ) يقرع بينهما أى أن من خرج سهمها ورثت دون الأخرى) هذا وهم باطل إذ لا نص يمنع ذات النكاح المعتل من الميراث ، هذا والقرعة في هذه المسألة حكم خاطيء ظالم لأنه إقرار لشرعة باطلة ، لا تمنع أية زوجة من ميراثها ، ولأن القرعة هنا تفضي إلى منع الحق عن صاحبه . والقرعة لا تكون بين حرام وحلال ، إنما القرعة بين حلال وحلال تفويضاً في الخيار إلى الله عز وجل

وأخطأ الشعبي والنخعي وأبو حنيفة وأصحابه في قولهم : المهر والميراث يقسم بينهما على حسب الدعاوى والتزويل كميّرات الخنثى ، أولاً المهور لا تقسم ، هذه ليست ميراثاً إنما هي حقوق لأصحابها معلومة ، كل امرأة تأخذ صداقها الذى فرض لها أو حكم لها به ، كل واحدة لعلقة لها بالأخرى ،

وسائر كلامهم غير مفهوم كغممة الكهان ، لا ندرى كيف يكون على حسب الدعاوى والتنزيل !!! وأما قولهم كبراث الخنثى فهذا قياس بجهالة على شرعة ضلالة ، هذا كله حثالة لا يبالى بهم الله باله .

وأخطأ الشافعي في قوله : بوقف المشكوك فيه من ذلك حتى يصطلحن عليه أو يتبين الأمر ، قد ذهب وهله إلى ضلالة منع فاسدة النكاح من الميراث أو الصداق ، تلك الضلالة التي سقط فيها أكثر الفقهاء وقد فندناها في الرد المفصل : كل زوجة لها صداقها ولها ميراثها كيفما كان نكاحها ، ثم حتى عند المتأخرين بتلك الضلالة الذين يرون منع زوجة وإعطاء أخرى ولكن لا يعلمون أيتهما تستحق المنع وأيتهما تستحق العطاء ، أقول حتى عند هؤلاء لا ينبغي أن يكون الحكم مبنياً على تراضى الخصوم ، إذ لا معنى لهذا الإصطلاح بينهما على شيء إلا أن ينزل صاحب الحق عن بعض حقه ويتراضى الطرفان على باطل يمكن القاضي من حل وسط ، وهذا تحريض على الإفك وشهادة الزور ، فما أضل هذا الرأي وما أظلمه !!!

وأخطأ الشافعي في حكمه في مسألة افتراضية حكما يشبه التعاويذ السحرية والطلاسم الخرافية ، وعهدنا به بعيداً عن تلك الخزعبلات : استمع لما قال : قال فلو تزوج امرأة في عقد ، وأربعاً في عقد ثم مات ، وخلف أخاً ، ولم يعلم أى العقد سبق قال : أكثر ما يجب عليه أربعة مهور ، فيأخذ ذلك ، يوقف منها مهر بين النساء الخمس ، ويبقى ثلاثة ، تدعى الواحدة ربعها ميراثاً ، ويدعى الأخ ثلاثة أرباعها فتوقف منها ثلاثة أرباع مهر بين النساء الخمس ، وباقيها وهو مهران ورابع بين الأربع وبين الأخ ثم يؤخذ ربع ما بقي فيوقف بين النساء الخمس والباقي للأخ !!!

هذه الفهقة والحلقة تُخجل من نظرها وتزكم أنفه ، وهي وصمة عار في الفقه الإسلامي إن تجاسر أحد أن ينسب هذا التكلف القبيح إلى شرائع الإسلام ليوهم أن الله رسوله أمر بشيء من ذلك ، فلا عليه أن يموت يهودياً أو نصرانياً أو وثنياً ، إنا برءاء من كل ذلك ولله الحمد والمنة .

وأخطأ أبو حنيفة في نفس المسألة : كل واحدة تدعى مهرأ كاملاً

وينكره الأخ ، فتعطى كل واحدة نصف مهر ويؤخذ ربع الباقي تدعيه  
الواحدة والأربع فيقسم للواحدة نصفه والأربع نصفه !!!

لا أمارى صنّاع الفوازير ، إني إذا مثلهم ، بل أبرأ إلى الله من صنعهم  
وأعوذ بالله من هذا الشر المستطير ، حاش لله ورسوله ما هذا من دين  
الإسلام .

نبئوني أيها اللاعبون كيف يتزوج رجل امرأة في عقد ، وأربعاً في  
عقد ، ؟!!

أصفقة واحدة بالجملة ؟ ! ! أم مزاداً علنيا بأزهد العمالة ! ! أم  
ميسراً خفياً خرجن له بالقرعة ! ! تالله لتسئلن عما كنتم تفترون .

### ( حكم الشرع )

كل امرأة تترث زوجها لا فرق في ذلك بين نكاح صالح ونكاح فيه  
علة ، وكل امرأة لها صداقها بالتراضي أو بحكم القاضي ، هو دين لها على  
زوجها يؤخذ من تركته قبل الوصايا وقبل المواريث ، لا ارتباط بين صداق  
امرأة وصداق أخرى ، كل واحدة بحسبانها ، وإن علمت علة النكاح وهم  
أحياء فارقها ولم تترث ، لا ميراث للمطلقة ، لكن سائر حقوقها من متاع ونفقة  
وصداق وغيرها محفوظة ، تستوى صاحبة النكاح الصحيح ولصاحبة النكاح  
المعتل ، وإن علم الزوج بالعلة ولم يعلم صاحبها فلا حاجة به إلى معرفة من  
الأولى ومن الثانية ، له أن يمسك من أحب ويطلق من يريد .

### ( سبب الخلاف )

الحكم في دين الله بالآراء والأهواء دون النصوص وشرع ما لم يأذن  
به الله والتكليف والتعسف ، وما الله بغافل عما تعملون .

# ٣٣ - رزق من حضر القسمة

( أقوال الفقهاء )

<p>رأى المذهب وحجته والرد المختصر رمز أصواب ↑ خطأ ↓</p> <p>إذا قسم الميراث فحضر قرابة للميت أو للورثة أو يتامى أو مساكين ففرض على الورثة البالغين وعلى وصى الصغار وعلى وكيل الغائب أن يعطوا كل من ذكرنا ما طابت به أنفسهم مما لا يحجف بالورثة ↑ ويجبرهم الحاكم على ذلك إن أبوا ↓</p> <p>يزعمون أن هذه الآية ( وإذا حضر القسمة أولو القربى .. ) نسخت فلا والله ما نسخت ولكنها مما تهاون الناس بها ↑ قال هما واليان ، وال يرث وذلك الذى يرزق ، ووالم لا يرث وذلك الذى يقول بالمعروف ، يقول لا أملك لك أن أعطيك ↓</p> <p>يقول فى الآية ( وإذا حضر القسمة ... ) هى واجبة يعمل بها ، وقد أعطيت بها ↑</p> <p>قسم ميراث أبيه فلم يدع فى الدار مسكيناً ولا ذا قرابة إلا أعطاهم ↑</p> <p>ابن المسيب وأبو مالك وزيد ابن أسلم ومالك وأبو هؤلاء يقولون ليست بواجبة بل واجبة لكن لا تؤخذ قسراً</p> <p>كان إذا ولى القسمة رضخ ↑ وإذا كان فى المال قلة اعتذر إليهم وذلك القول بالمعروف ↓ بل يعطى قليلاً ويقول قولاً معروفاً</p> <p>الآية ( وإذا حضر القسمة أولو ... ) محكمة وليست منسوخة ↑</p>	<p>المذهب والمرجع</p> <p>ابن حزم (١)</p> <p>ابن عباس (١)</p> <p>عبد الرحمن ابن أبي بكر الصديق (١)</p> <p>عبد الله ابن عبد الرحمن ابن أبي بكر (١)</p> <p>ابن عباس وسعيد حنيفة والشافعى (١)</p> <p>ابن عباس (٢)</p> <p>ابن عباس وسعيد ابن جبير (٢)</p>
---	--

المذهب والمرجع	ورأى المذهب وحجته والرد المختصر رمزاً صواباً خطأ ↓
سعيد ابن المسيب (١)	والقاسم ابن محمد وعكرمه والأئمة الأربعة وأصحابهم:
مجاهد وابن حزم (١)	قالوا هي منسوخة بآية الميراث ↓
آخرون (١)	قالوا هذه الآية على الوجوب (أي جبراً) ↓ هي واجبه
	قد فرضها الله تعالى لكن لا تؤخذ جبراً
	قالوا (فارز قوهم منه) أي أطعموهم ↓ الرزق أعم
	من الأطعمة قالوا وذلك على سبيل الاستحباب ↓ كل
	ما أمر الله به واجب لا يحل تركه أو مخالفته
ابن سيرين وطائفة (٢)	قالوا (فارز قوهم منه) فاصنعوا لهم طعاماً يأكلونه ↓
	الطعام يصنع لأهل الميت أما هؤلاء فيرزقون

### ﴿ الرد المفصل بالنص والبرهان لا بالرأى ﴾

#### ﴿ أوجه الخلاف ﴾

للفقهاء في هذه الآية الكريمة ﴿ وإذا حضر القسمة أولو القربى واليتامى والمساكين فارزقوهم منه وقولوا لهم قولاً معروفاً ﴾ عدة اختلافات تذكر منها ما يأتي :

- ١ - هل هذه الآية منسوخة أم محكمة ؟!
  - ٢ - هل هي على الوجوب أم الندب والاستحباب ؟!
  - ٣ - هل يجبر الحاكم المكلفين على إنفاذها أم لا ؟!
  - ٤ - هل تجب فقط عند كثرة المال ولا تجب عند القلة ؟!
  - ٥ - هل المكلف بها هو البالغ الحاضر دون الغائب ودون القاصر ؟!
  - ٦ - هل معنى ارزقوهم أطعموهم أم هي أعم من ذلك ؟!
  - ٧ - هل يصنع الورثة للمرزوقين طعاماً أم يرزقونهم من عين التركة ؟!
- وفياً إلى الرد على تلك الاختلافات بالتفصيل بعون الله وتوفيقه :
- ١ - هل الآية منسوخة أم محكمة

النسخ لا يكون إلا بدليل عليه من كتاب الله أو سنة رسوله ولا نص بشيء من ذلك بصدد هذه الآية ﴿ فازقوهم منه . . . ﴾ وكل دعوى بلا برهان هي دعوى ساقطة لا محالة ، فالآية محكمه غير منسوخة والعمل بها واجب كأي أمر من أوامر الله تعالى .

## ٢ - هل هي على الوجوب أم الندب والاستحباب

الأصل في أوامر الله تعالى وأوامر رسوله ﷺ أنها للوجوب أي أنه يجب على المكلف أن يفعلها إلا ما دلت القرينة والسياق على غير ذلك فمثلا قوله تعالى ﴿ وسارعوا إلى مغفرة من ربكم وجنة عرضها السموات . . . ﴾ <sup>(١)</sup> هذا واضح أنه للندب والاستحباب وكذلك قوله تعالى ﴿ فاستبقوا الخيرات أينما تكونوا يأت بكم الله جميعا ﴾ <sup>(٢)</sup> ومثلا قوله تعالى ﴿ فإذا حلتم فاصطادوا ﴾ <sup>(٣)</sup> هذا أمر بإباحة بلا شك وليس أمر بإيجاب ، إباحة شيء بعد منعه عندما زال سبب المنع : وكذلك قوله تعالى ﴿ فالآن باسروهن وابتغوا ما كتب الله لكم . . ﴾ <sup>(٤)</sup> هذا أمر بإباحة لا شك فيه وليس أمر بإيجاب وكذلك قوله تعالى ﴿ وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر ﴾ هذا أيضاً أمر بإباحة لا أمر بإيجاب .

إذا فالأصل في جميع الأوامر الإلهية هو الوجوب ما لم يأت دليل على غير ذلك من ندب واستحباب أو إباحة أو ما شاكل ذلك ، فالأمر برزق من حضر القسمة هو على أصل الوجوب إذ لم تأت قرينة منفصلة تدل على خلاف ذلك ولكن ليس معنى الوجوب الجبر على تنفيذ الأمر بسلطان الحاكم بل هو خيار مطلق للمكلف إن شاء فعل وإن شاء ترك رغم وجوبه عليه ، هو خيار في الدنيا والمحاسبة على الفعل والترك يوم القيامة ، الفاعل رابع مأجور والتارك خاسر مأزور أما في الدنيا فهو بالخيار وسيأتي بيان مستفيض لذلك في الباب التالي باب ( أمر الله وسلطان الحاكم )

(١) آل عمران ١٣٣ (٢) البقرة ٤٨ (٣) المائدة ٢ (٤) البقرة ١٨٧

### ٣ - هل هي خيار ام إجبار

اختلف الفقهاء كذلك في تنفيذ امر الله تعالى برزق من حضر القسمة هل يكون ذلك جبراً بسلطان الحاكم ام يترك امر التنفيذ للمكلف إن شاء فعل وإن شاء ترك وهذا سيأتي بيانه بالتفصيل في الباب التالي إن شاء الله تعالى ولكننا نشير هنا برد موجز ، إن هذا الواجب الذي لا شك في وجوبه هو في الدنيا خيار مطلق للمكلف إن شاء فعل وله اجره وإن شاء ترك وعليه وزره إلا ما استثنى القرآن بنص خاص كما سيأتي في الباب التالي .

ومن الواضح من أقوال الفقهاء بلا استثناء أنهم جميعاً قد اختلف عليهم معنى الوجوب بمعنى الإجبار وهما متغايران : من قال منهم أن الأمر الذي في آية رزق من حضر القسمة للوجوب أراد بذلك إجبار المكلف على ذلك ، فكان الوجوب في مفهومهم بمعنى الإجبار ، ومن قال منهم أن الأمر الذي في الآية ليس للوجوب قصد بذلك عدم جبر المكلف على فعله ، فكان عدم الإجبار في مفهومهم معناه عدم الوجوب ، وهذا خطأ كبير ، وأمر الله ورسوله كلها للوجوب ، ولكن هناك واجب يجبر المكلف على تنفيذه ، وهناك واجب لا يجبر على تنفيذه كما سيأتي بيان ذلك مفصلاً في الباب التالي ، ويكشف لنا هذا المفهوم الخاطئ قول قائلهم ( لا يفهم أحد من قول « افعل » إن شئت فافعل وإن شئت لا تفعل ) ونقول لهذا القائل ان كنت أنت لم تفهم ، فهناك من يفهم ومعه الحجة البالغة على ما يفهم لقد قال تعالى لعباده آمنوا بربكم ، ثم خيرهم فقال ﴿ فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر ﴾ فهو عز وجل قال ( افعل ) ثم قال ( ان شئت فافعل وإن شئت لا تفعل ) !!!

هل وضع الحق وانكشفت الغشاوة يا صاحب المقال ١١٩

وكذلك قال الفريق المعارض للجبر أن الأمر في الآية هو للنذب والاستحباب لا للوجوب ، وقر في عقولهم أن الوجوب هو الجبر ولذلك فهو نقبض النذب والاستحباب مع أن الأمر دائماً للوجوب ولكنه أحياناً يجبر على فعله وأحياناً واجب لا جبر فيه في الدنيا وحسابه في الآخرة ، ( م ٣٨ - ديوان المواريث )

الفاعل مأجور والتارك مأزور .

كل أمر الله واجب وكل أمر الله مستحب وكل أمر الله مندوب إلى فعله ولكن الله عز وجل رفع الجبر والقهر عن أكثر أوامره وأوجب الجبر في بعضها فقط وهي كلها جميعاً واحدة ، وهل هناك أوجب من أمر الله ورسوله ١٩

وإن لما يقرب للقائلين بالإجبار خطأ مفهومهم ، كلامهم نفسه إذ يقولون ( ففرض عليهم أن يعطوا ما طابت به أنفسهم ويجبرهم الحاكم على ذلك إن أبوا ) هذا تناقض صارخ قد عموا عنه وصموا ، قولهم أن يعطوا ما طابت به أنفسهم هذا خيار ، ربط العطاء بطيب النفس هو عين الخيار إن طابت نفس أعطيت وإن لم تطب نفسى فلا عطاء على ، وقولهم ويجبرهم الحاكم على ذلك إن أبوا هو عين الإجبار فكيف يتفقان !!؟ ومع ذلك فهذا إجبار غير قابل للتنفيذ ، لأن المكلف إذا رفع حفته من التراب فيها بعض حبات الحصيد من مال الميت وقال هذا ما طابت به نفسى فقد نفذ الأمر ولا سبيل للحاكم عليه وهو في الحقيقة ما أعطى شيئاً ، يستطيع المشوف للعطاء أن يجمع مما تنثر على أرض القسمة أكثر من ذلك دون سؤال أحد عطاء فالإجبار غير نافذ ، وحقيقة الأمر أنه لا إجبار على هذا الواجب ، من أعطى بسخاوة وطيب نفس فهذا هو المضعف عند الله ، ومن أمسك وبخل فإنما يبخل عن نفسه ، والله الغنى وأنتم الفقراء ولكن لا جبر في شيء من ذلك .

أفطنتم يامعشر الأخبار ١٩ ، الصدقة ليس فيها إجبار ، هي كلها خيار  
٤ - هل هي فيما قل أو كثر أم في الكثير فقط

واختلف الفقهاء أيضاً في تلك الصدقة ، هل تكون فقط عند كثرة المال أم تجب أيضاً في المال القليل ١٩

لو كانت زكاة واجبة جبرية لقلنا لا تجب فيما دون النصاب ولكنها صدقة تطوع اختيارية لا نصاب لها فهو واجب خيارى فيما قل وما كثر ، ولعل صدقة المقل أزكى عند الله من صدقة المكثراً ألم تسمعوا قول الله



عز وجل ﴿ الذين يلمزون المطوعين من المؤمنين في الصدقات والذين لا يجدون إلا جهدهم فيسخرون منهم سخر الله منهم ولهم عذاب أليم ﴾ (١) قبل الغنى الحميد صدقة المقلين وغضب على الذين سخروا منهم ، وقال ﷺ [ لا تسبوا أصحابي فلو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهباً ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه ] (٢) جعل نفقة المقل الطيبة الخالصة أعظم عند الله من صدقة المكث الذي هو دون ذلك في الأجر ، كان أصحاب رسول الله ﷺ إذا ندبوا للصدقات وهم مقلون يأتي أحدهم بحفنة شعير أو قبضة من تمر ربما كانت هي كل ما في داره من قوت وكان من لا يجد في داره شيئاً يذهب إلى السوق يتحامل ثم يأتي بأجر محاملته إلى رسول الله ﷺ ذلك هو الفضل الكبير فلينفق الوارثون مما قل أو أكثر ، إن الله عنده أجر عظيم ، موازين البر عند الله لا ترجح بكثرة الدراهم والدنانير ، ولكن بنوايا القلوب وخلجات الصدور

٥ - هل هي فقط على الحاضر أم أيضاً الغائب والقاصر :

واختلف الفقهاء في شخص المكلف بإخراج هذه الصدقة من هو ؟ فمنهم من قال يخرجها الوارث الحاضر البالغ دون الغائب والصغير ، ومنهم من قال يعتذر وكيل الغائب وولي القاصر ، يعتذر بأنه لا يملك شيئاً يعطى منه ، وقالوا إن هذا هو القول المعروف الذي في الآية ﴿ وقولوا لهم قولاً معروفاً ﴾

الفقهاء والعلماء هم أشد الناس اختلافاً وأكثرهم جدلاً ، قال تعالى ﴿ ذلك بأن الله نزل الكتاب بالحق وإن الذين اختلفوا في الكتاب لفي شقاق بعد ﴾ (٣) وقال تعالى ﴿ وما اختلف فيه إلا الذين أوتوه من بعدما جاءتهم البينات بغيا بينهم ﴾ (٤) وقال تعالى ﴿ وكان الإنسان أكثر شياً جدلاً ﴾ (٥)

ليس في هذه المسألة شيء يدعو للاختلاف ، إذا حضرت قسمة الميراث فأى إنسان يرتضيه الورثة يصلح للقسمة بينهم ، أى واحد من الورثة يصح ، أى جار أو صديق يصلح ، أى مؤمن رشيد يصلح ،

(٢) التوبة ٧٩ (٢) ٣٦٧٣ فح ، مسلم ١٨٨/٧ (٣) البقرة ١٧٦ (٤) البقرة

٢١٣ (٥) الكهف ٥٤

أى مبعوث للحاكم يصلح ان تخصموا ولم يصطلحوا على واحد من هؤلاء فيقسم بينهم بالعدل بفرائض الله وهم ينظرون ، يقسم للحاضر والغائب والبالغ والقاصر ، وهو يتولى رزق الحاضرين من أولى القرني واليتامى والمساكين يرضخ لهم من عامة التركة قبل أن يقسم الفرائض ، يفعل ذلك بالمعروف وبطيب نفس من الجميع وهم ينظرون ، فمن كره منهم ذلك قسم له فريضته كاملة دون مساس وجعل رزق المساكين ممن طابت نفوسهم بذلك لا يستكره أحدا على الصدقة

ولا حاجة بوكيل الغائب أو بولي القاصر إلى إذن مسبق من موكله أو يقيم به بإخراج تلك الصدقة ، هم مفوضون في ذلك ، فإن الله تعالى قد أذن للعاملين في أموال غيرهم بإذنهم ورضاهم أن يتصدقوا من هذا المال بالمعروف غير مفسدين ، المرأة تتصدق من مال زوجها بالمعروف ولها أجر ، والخادم يتصدق من مال سيده بالمعروف ولها أجر ، والخازن يتصدق من مال المالك بالمعروف ولها أجر ، قال ﷺ [ إذا أنفقت المرأة من طعام زوجها غير مفسدة كان لها أجرها بما أنفقت ولزوجها أجره بما كسب والخازن مثل ذلك لا ينقص بعضهم أجر بعض شيئا ]<sup>(١)</sup> .

وقال ﷺ [ المرأة في بيت زوجها راع وهي مسئولة عن رعيتها والخادم في مال سيده راع وهو مسئول عن رعيته ]<sup>(٢)</sup> .

فرزق من حضر القسمة يخرج من ولي القسمة ممن طابت نفوسهم بها ولا يستكره أحدا ممن رفض إخراجها ، يخرجها مما قل أو كثر بالمعروف غير مفسد .

## ٦ - هل تجب من عين التركة أم أى عطاء يجزى :

واختلف النقهاء في نوع ما يعطون من الصدقة ، هل هو من عين ما ترك الميت أم هو شيء آخر فقد خصص بعضهم الرزق المذكور في الآية بأنه الإطعام ، وهذا تخصيص بالرأى لادليل عليه وقد يكون ما ترك الميت خالياً من الطعام ، والآية تقول فارزقوهم منه ، فلو أعطيتهم طعاماً فقد

(٢) ٢٤٠٩ فح .

(١) ١٤٢٥ فح .

رزقناهم ( من غيره ) لا ( منه ) ، فتطبيق الآية يقتضى أن نرزقهم مما ترك الميت فعلاً ، لا من شيء آخر لأن هؤلاء القرابة واليتامى والمساكين الذين حضروا يلتبسون رزقاً ، إنما يتشوفون لما ينظرون ، فالمطلوب هو إعطاؤهم شيئاً مما يرونه يقسم على الورثة ، مما جرى العرف أن يتصدق به من طعام أو ثياب أو نقد أو ما شاكل ذلك وبالطبع لن يتصدق عليهم لا بالدور ولا بالأرضين ولا بآلات الصناعة فكل ما تيسر مما جرت العادة أن يتصدق به فهو المراد ، لا يخصص بطعام ولا غير طعام فلو أن الميت لم يترك طعاماً ولا ثياباً ولا نقداً مما جرت العادة أن يتصدق به ولكن ترك ضئلاً أو معزاً كثيراً وطابت نفس هؤلاء بواحدة منها أو أكثر فهو يعطيها لهم ليذبحوها ويقسموها فيما بينهم أو يبيعوها فيقتسموا ثمنها وقد أجزأ عنه ما أعطى ( ومن يتق الله يجعل له من أمره يسراً )<sup>(١)</sup> .

#### ٧ - هل المراد صنع طعام للحاضرين :

أغرب بعض الفقهاء إذ فسروا الآية بأن المراد هو أن يصنع هؤلاء القريب واليتامى والمساكين طعاماً !!! ففضلاً عن عدم ورود أى نص بذلك فإن لفظ الآية لا يحتمل هذا التفسير ، فإن الطعام المصنوع ليس هو مما ترك الميت عيناً والآية تقول فازرقوهم منه ثم السنة جرت على خلاف ذلك ، الناس هم الذين يصنعون لأهل الميت طعاماً ، لأن مصيبتهم قد شغلهم عن إعداد الطعام لأنفسهم فهم بحاجة إلى معونة الغير فى ذلك قال عليه السلام [ اصنعوا لآل جعفر طعاماً ] فالناس هم الذين يصنعون لأهل الميت ، وليس أهل الميت هم الذين يصنعون للناس .

#### ( تفنيد أقوال الفقهاء )

أصاب ابن عباس فى قوله إن الآية ( وإذا حضر القسمة ) ليست منسوخة وإنما هى مما تهاون به الناس ، إذ لانص بالنسخ فالقول به باطل .  
وأصاب عبد الرحمن ابن أبى بكر الصديق فى قوله إن الآية غير منسوخة ويعمل بها ، قال وقد أعطيت بها .

(١) الطلاق ٤ .

وأصاب عبد الله ابن عبد الرحمن ابن أبي بكر إذ قسم ميراث أبيه فلم يدع في الدار مسكيناً ولا ذا قرابة إلا أعطاهم لمطابقة النص .  
وأصاب مجاهد وابن حزم وطائفة إذ قالوا : هذه الآية على الوجوب لأن كل ما أمر الله به فهو واجب ، ولكن يجب ألا يفهم من ذلك أن تنفيذ هذا الأمر هو بطريق الإيجاب ، بل هو أمر واجب على الخیار ( راجع الرد المفصل ) .

وأصاب ابن سيرين وطائفة في قولهم إن هذه الصدقة هي على العموم في مال المحجور وغيره إذ لا نص باستثناء أحد هي واجبة على الجميع وهي خيار للجميع .

وأصاب ابن حزم في قوله إذا قسم الميراث فحضر قرابة للميت أو للورثة أو يتامى أو مساكين ففرض على الورثة البالغين وعلى وصي الصغار وعلى وكيل الغائب أن يعطوا كل من ذكرنا ما طابت به أنفسهم مما لا يجحف بالورثة وذلك لمطابقة النص ، هذا أمر واجب ولكن لا يكون تنفيذه قسراً ،  
وأصاب ابن عباس في قوله إذا ولي القسمة رضخ أى للمساكين لمطابقة النص .

وأصاب سعيد ابن جبير في قوله هذه الآية محكمة وليست منسوخة .  
وأخطأ ابن حزم في قوله أن الحاكم يجبر من أبى لإخراج هذه الصدقة على أدائها ، لأن نص في بهذا الجبر فهو حكم بالرأى خاطيء ( راجع الرد المفصل ) بل هو ناقض نفسه بقوله في نفس الكلام يخرج ما طابت به نفسه ، وهذا خيار محض لا جبر فيه ، لأن معناه ارتباط العطاء بطيب نفسه فإن لم تطب نفسه سقط المشروط بسقوط الشرط ، هذا من تشويش الفهم في هذه المسألة .

وأخطأ ابن عباس في قوله هما واليان ، واليرث ، وهذا الذي يرزق ووال لا يرث وذلك الذي يقول بالمعروف ، يقول لا أملك لك أن أعطيك ، بل الإعطاء واجب على الجميع ، على الورثة وعلى الوكيل أو الوصي ، ولكن لا جبر على أحد أن يعطى قسراً ، وقول المعروف واجب آخر غير

الإعطاء هو واجب على من أعطى وعلى من قبض يده ، هذا مفهوم ابن عباس .  
رحمه الله لا يستقيم مع النص ، لم يقل الله ارزقوهم أو قواوا لهم قولاً معروفاً  
بل هما معاً .

وأخطأ ابن عباس وسعيد ابن المسيب وأبو مالك وزيد ابن أسلم مالك  
وأبو حنيفة والشافعي في قولهم عن صدقة القسمة أنها ليست بواجبة ، ليس  
هناك أى أمر من أوامر الله تعالى أو أوامر رسوله إلا هو واجب إلا ما استثنى  
بدليل منفصل ، ولادليل هنا على الاستثناء فالأمر هنا على أصل الوجوب  
مما قل أو كثر .

لكن إن كانوا يقصدون بالوجوب الإجبار على أدائها فقد أصابوا في  
الحكم وإن كانوا قد أخطأوا في التعبير ، هذه صدقة واجبة يؤجر فاعلها  
ويحاسب تاركها لكن لا جبر عليه في الدنيا ( اقرأ البيان المفصل في الباب  
التالى ( باب أمر الله وسلطان الحاكم ) .

وأخطأ سعيد ابن المسيب والقاسم ابن محمد وعكرمة والأئمة الأربعة  
في قولهم هذه الآية منسوخة بآية الميراث ، هذا حكم بالرأى لا برهان عليه  
فهو باطل ، بل هو رأى فى منتهى الغفلة إذ الآية قد جمعت الميراث والرزق  
معاً وأمرت بهما أن يؤديا جميعاً فى آن واحد جنباً إلى جنب أمرت الآية  
بقسمة الميراث ورزق الحاضرين ، فأين النسخ هنا يا جهابذة المفكرين ؟!

وأخطأ مجاهد وابن حزم فيما رواه عنهما ابن حجر أن هذه الآية على  
الوجوب بمعنى الإجبار على تنفيذها كما صرح بذلك ابن حزم أن الحاكم  
يجبر من أبى ، هى واجبة بالتأكيد لكن اختياراً لإجباراً ( فى الدنيا ) ويوم  
الحساب يعرفون أنها من الأوامر الواجبة وأنهم فرطوا فيها .

وأخطأ آخرون فى قولهم فارزقوهم أى أطعموهم ، هذا تخصيص بالرأى  
وحصر الفهم فليس لازماً ، لو كان العطاء كساء لأجزأ ولو كان نقداً لأجزأ  
ولو كان نعماً لأجزأ ، لا تضيقوا ماوسع الله .

وأخطأ ابن سيرين وطائفة فى قولهم فارزقوهم أى اصنعوا لهم طعاماً الرد  
كسابقه ، راجع الرد المفصل .

### ( حكم الشرع )

رزق من حضر القسمة من أولى القربى واليتامى والمساكين أمر واجب  
قد أمر الله به ، يخرجها مما ترك الميت ، مما قل منه أو كثر طيبة بها نفسه ،  
ويقول لهم مع الإخراج قولاً معروفاً ، من فعلها فقد أطاع ورشد ،  
وأجره عند ربه ، ومن بخل فلأنما يبخل عن نفسه ، والله الغنى وأنتم الفقراء ،  
من أبي فلا جبر للحاكم عليه ، وحسابه على الله ، وولى اليتيم يعطى نيابة  
عن اليتيم ، ووكيل الغائب يعطى نيابة عن الغائب دون استكراه أو تريب ،  
والآية محكمة غير منسوخة ، وأى قدر من العطاء يجزىء لم يجعل الله لها  
نصباً ، من زاد زاده الله خيراً (من كان يريد حرث الآخرة نزد له في  
حرثه ومن كان يريد حرث الدنيا نؤته منها وما له في الآخرة من نصيب )

### ( سبب الخلاف )

الحكم في شرائع الدين بالرأى دون النص بل في معارضة النص وسوء  
التأويل والغلو في الدين بغير سلطان مبين .

## ٣٤- أمر الله و سلطان الحاكم

لما كان الخلاف في أوامر الله ورسوله شائعاً في جميع مسائل الفقه ،  
يقول قوم بالوجوب وآخرون بالنسب والاستحباب ويقول قوم بالإجبار  
على التنفيذ ، ويقول آخرون بالخيار ولم يأت أحد من هؤلاء ولا هؤلاء  
ببينة على ما يقول إلا محض الرأى والاستحسان ، فقد رأينا أن نوضح هذه  
المسألة للمسلمين ليجتمعوا على الحق وكلمة سواء والله المستعان .

### ( طاعة الله ورسوله )

لا شك أن طاعة الله ورسوله في الصغيرة والكبيرة تأتي بأعظم البركات ،  
وترفع إلى أعلى الدرجات ، قال تعالى (ولو أن أهل القري آمنوا و اتقوا  
لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض ولكن كذبوا فأخذناهم بما كانوا  
يكسبون) <sup>(١)</sup> وقال تعالى (ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزاً عظيماً) <sup>(٢)</sup> .

(١) الأعراف ٩٦ (٢) الأحزاب ٧١

ولاشك أن الطاعة المطلقة في كل الأمور مستحيلة في حق البشر لأنهم غير معصومين ، فالوقوع في بعض المعاصي ، بدرجة أو بأخرى ، هو قدر مقدور ، وقضاء محتوم على جميع البشر ، قال تعالى ﴿ واستغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات والله يعلم متقلبكم ومثواكم ﴾<sup>(١)</sup> .

ولاشك أن معصية الله تعالى ، وعدم طاعة بعض أوامره قد يقع في السر أو العلن ، وقد يقع خطأ وقد يقع سهواً أو قصداً وقد يقع في الصغائر الهيئات ، وقد يقع في الكبائر الموبقات وأن محو كل تلك الآثار ، والنجاة من كل هاتيك الأخطار ، لا تكون إلا بالتوبة والاستغفار ، والأنابة إلى الله العزيز الغفار .

ولاشك أن رحمة الله عز وجل هي فوق تصور كل إنسان ، قال تعالى ﴿ ورحمى وسعت كل شيء ﴾<sup>(٢)</sup> وقال تعالى ﴿ قل يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله إن الله يغفر الذنوب جميعاً إنه هو الغفور الرحيم ﴾<sup>(٣)</sup> وقال تعالى عن دعاء الملائكة ﴿ ربنا وسعت كل شيء رحمة وعلماً فاغفر للذين تابوا واتبعوا سبيلك وقهم عذاب الجحيم ﴾<sup>(٤)</sup> .

ولاشك أن الله تبارك وتعالى يتجاوز برحمته وعفوه عن السواد الأعظم من ذنوب العباد ، فلا يقابلها بالعقوبة سواء في الدنيا أو في الآخرة بل يقابل أكثرها بالحلم والصفح والغفران ، وأنه جل جلاله بإحسانه وغفرانه لا يعاقب إلا على نسبة قليلة جداً من تلك الذنوب تذكيراً وتخويفاً ، قال تعالى ﴿ وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم ويعفو عن كثير ﴾<sup>(٥)</sup> وقال تعالى ﴿ ولو يؤاخذ الله الناس بما كسبوا ما ترك على ظهرها من دابة ولكن يؤخرهم إلى أجل مسمى فإذا جاء أجلهم فإن الله كان بعباده بصيراً ﴾<sup>(٦)</sup> ووصف الله عباده الذين يجتنبون الكبائر ، ولا تزل أقدامهم إلا في الصغائر ، وصفهم بأنهم أحسنوا وكافأهم بالحسن ، قال تعالى ﴿ ويجزى الذين أحسنوا بالحسنى الذين يجتنبون كبائر الأثم والفواحش إلا اللمم إن ربك واسع المغفرة ﴾<sup>(٧)</sup> .

(١) محمد ٨٩ (٢) الأعراف ١٥٦ (٣) الزمر ٥٣ (٤) غافر ٧  
(٥) الشورى ٣٠ (٦) فاطر ٤٥ (٧) النجم ٣١ - ٣٢

كل ما ذكرنا من آثار رحمة ربنا جل جلاله إنما سقناه هنا تلييناً للقلوب وتمهيداً لما نريد أن نبينه من أنواع الذنوب التي يؤذن فيها للحاكم أن يتدخل لتقويمها جبراً وقسراً ، والذنوب الأخرى التي لا يؤذن له فيها بالتدخل بالجبر والقسر فنقول وبالله التوفيق .

### ( مصطلحات الفقهاء )

مصطلحات الفقهاء داء عضال ، هي من مدارج الشيطان إلى الضلال ، وإن لها في غير هذا الكتاب إن شاء الله مجال أوسع وبيان بالأمثلة مستفيض هذه المصطلحات تمثل ترجمة لمفاهيم الفقهاء لشتى النصوص والأحكام منها السقيم ومنها المستقيم . ولكنها في مجموعها تصرف الدارسين عن النصوص إذ يعرضون المسائل الفقهية على تلك المصطلحات يستخلصون منها الأحكام بدلاً من عرضها على النصوص القطعية الثبوت من كتاب الله وسنة رسوله والمصطلحات كثيرة الخطأ والنصوص معصومة من الخطأ .

فمثلاً في قضية رزق من حضر القسمة من كان اصطلاح مذهبه يقول إن أمر هذه الآية هو على الندب والاستحباب حكم بأن المكلف في حل من رزق من حضر القسمة أو عدم رزقهم ولا شيء عليه إن قبض يده وعصى الأمر وما جرهم إلى هذا الحكم الخاطيء إلا اصطلاحهم المبتكر أن هذه الآية على الندب والاستحباب لا على الوجوب ، وما قال الله ورسوله إن هذه الآية على الندب والاستحباب ولو انعدم هذا الاصطلاح المبتكر لما كان أمام أي مؤمن تضادفه قضية من هذا النوع إلا أن يرجع إلى الآية وحدها، إلى النص المعصوم من الخطأ فتحمله الآية والنصوص العامة الأخرى على طاعة الله ورسوله إذ لم يتشوش عقله باصطلاح الندب والاستحباب فصدر حكمه مستقيماً صافياً من الأكدار ، أمر الله ورسوله لا بد أن يطاع .

ومن كان اصطلاح مذهبه يقول بالوجوب غلا في فهم الوجوب وحسبه إجباراً على رزق من حضر القسمة بسلطان الحاكم ، احتمله اصطلاح الوجوب إلى الغلو والشطط ، فقال يجبره الحاكم إن أبي والله تعالى ما وصف بعض أوامره بالوجوب وبعضها بالندب والاستحباب ، ولو سلم الناس من تلك المصطلحات المبتكرة لما كان أمام أي مؤمن إلا أن يقول هذا أمر من الله



ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزاً عظيماً ومن يعص الله ورسوله فقد ضلّ ضلالاً مبيناً دون حاجة إلى إعلال المصطلحات، وطاعة الله ورسوله لا تستوجب الجبر على فعلها بسلطان الحاكم كما سيأتي بيان ذلك في الفقرات التالية إن شاء الله تعالى، فبدون تلك المصطلحات (الوجوب والندب والاستحباب) يستقيم الفهم والحكم، أمر الله ورسوله مطاع من فعله أفلح وفاز ومن تركه خاب وندم، ولا إجبار على فعله بسلطان الحاكم إلا فيما وردت فيه النصوص بذلك الإجماع، وإلا فهو في الدنيا مطلق الخيار.

قال تعالى ﴿اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾<sup>(١)</sup> فنحن بنعمة الله نحتكم إلى الآيات والأحاديث الصحيحة ولا نحتكم إلى مصطلحات الفقهاء بحال من الأحوال ﴿وَمَن يَعْتَصِم بِاللَّهِ فَقَدْ هَدَىٰ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾<sup>(٢)</sup>.

### (الخيار والإجماع)

عدم التمييز بين الأوامر والنواهي التي يحق للحاكم التدخل فيها لجبر المكلف على الفعل أو الترك، وبين الأوامر والنواهي التي لا يحل له فيها ذلك هو إشكال قديم، تعثر فيه جميع الفقهاء بلا استثناء.

يمنع المستحسون منهم إلى الصرامة والإجماع في جميع الأوامر والنواهي وحجبتهم وجوب الطاعة لأمر الله وأمر رسوله، فلا خيار عندهم للمكلف في الفعل أو الترك، بل يجب عليه فعل كل ما يؤمر به، وترك كل ما ينهى عنه، وإلا أجبره الحاكم على ذلك جبراً، ويقول قائلهم في فورة حماسه (لا يفهم أحد من قول إفعال، إن شئت لا تفعل)<sup>(٣)</sup>.

وبرفض الآخرون الإجماع، ويرون إطلاق الخيار، ويقولون للشرائع التي يفتنون فيها بذلك إنها ليست واجبة، وإنها للندب، وإن المكلف فيها بالخيار، إن شاء فعل، وإن شاء ترك، ولا حجة لهم على دعوى الندب إلا محض آرائهم.

وهكذا تجدهم فريقين، فريق صارم متحمس، وفريق ليسن مترخص،

(١) الأعراف ٣ (٢) آل عمران ١٠١ (٣) المثل ١٠/٤١٦

وليس لأحد من الفريقين دليل على فرض الإجماع أو إطلاق الخيار ، إلا مجرد رأى نفسه واستحسان طريقته ، لم يأتوا بسلطان مبین وليس الدين برأى أحد من الناس كائناً من كان ، إنما هو بنصوص التنزيل من رب العالمين ، أو بنصوص التفصيل من الرسول الأمين ،

لم نجد أبداً لأحد من الفقهاء علماً بنص قطعى الثبوت ، يؤيد هذا الرأى أو ذاك ، ولكن الله عز وجل بمنه وفضله وعظيم إحسانه ، قد ألقى على عبده النور ، وهداه إلى الحق ، وفتح عليه ما استغلقه على الآخرين ، فله الحمد والفضل والمنّة .

فنحن بإذن الله تعالى وتوفيقه ، تبين للناس هذا النور والهدى السدى حياناً الله به ، والذي هو من الفتوحات السنيّة التي فتح الله تعالى على عبده فى قبض عميم من فتوحاته وبركاته فى جميع قضايا الفقه ولم يفتحها قط على أحد من قبله ، فله الحجة البالغة ، والحكمة السابغة وهو أحكم الحاكمين فأقول وبالله التوفيق .

الأصل فى جميع الأوامر والنواهي الربانية هو الخيار ، لا الإجماع .  
أى أن تلك الأوامر والنواهي الربانية رغم قداستها ، ورغم كونها الذروة فى جلب المنافع ، ودفع المفاسد ، وإسعاد العباد فى الدنيا والآخرة ، ورغم أنه لا خير فيما عداها البتة إلا خيراً زائفاً كدراً مخلوطاً بالصعاب ، ومتاعاً وهمياً سطحياً ضائعاً كالسراب ، ومصيراً قائماً حالكاً مليئاً بالعذاب أقول على الرغم من كل ذلك ، فقد جعل الله تعالى تلك الأوامر والنواهي ، خياراً مطلقاً لعباده وتكليفاً رؤوفاً رحباً فى حدود طاقتهم .

قال رب العرش العظيم جل جلاله ﴿ فاتقوا الله ما استطعتم واسمعوا وأطيعوا وأنفقوا خيراً لأنفسكم ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون ﴾ (١)  
جعل التكليف بهذا الخير العميم ليس فقط خياراً مطلقاً للمكلف بل أيضاً وفى حدود استطاعته لا إلى أبعد غايته وأقصى مشقته وقال ﷺ [ إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما تطيقون ] (٢) وقال ﷺ [ عليكم ما تطيقون فوالله لا يعمل الله حتى تملوا ] (٣) .

والله تعالى قد قضى بعلمه وحكمته ورحمته ، أن يكون لعباده كامل الخيار في الفعل والترك ، في كل تلك الأوامر والنواهي الربانية المقدسة السابغة النعمة والرحمة ، الساطعة النور والبرهان ، وكفّ الله تعالى أيدي الحكام عن عباده في تلك الأوامر والنواهي ، لا يجبرونهم على فعل أي شيء من تلك المأمورات أو ترك أي شيء من تلك المنهيات ، وكان أول من كفّ الله يده من الحكام ، ورفع سلطانه عن الأنام ، هو سيّد الحكام جميعاً ، هو سيدنا رسول الله ﷺ سيد البشر أجمعين .

١ - قال تعالى ﴿ لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي ﴾ <sup>(١)</sup> أعظم الذنوب جميعاً هو الشرك ثم الكفر وكل ما سواهما فهو دونهما ، ومع ذلك فقد أمر الله الواحد القهار ، رسوله ونبيه المختار أن يترك المشرك على شرّ كفه والكافر على كفره لا يجبر أحداً منهم على الإيمان ، فليختر كل إمريء ما يحلّ له ، ثم مرجعهم جميعاً إلى الملك الديان فيجزى كل نفس بما كسبت .

٢ - وقال تعالى ﴿ ولو شاء ربك لآمن من في الأرض كلهم جميعاً أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين ﴾ <sup>(٢)</sup> .

٣ - وقال تعالى ﴿ وقل الحق من ربكم فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر إنا اعتدنا للظالمين ناراً أحاط بهم سرادقها ﴾ <sup>(٣)</sup> .

٤ - وقال تعالى ﴿ إنما أنت مذكّر لست عليهم بمسيطر إلا من تولى وكفر فيعذبه الله العذاب الأكبر إن إلينا إيابهم ثم إن علينا حسابهم ﴾ <sup>(٤)</sup> .

٥ - وقال تعالى ﴿ وما أنت عليهم بجبار فذكر بالقرآن من يخاف وعيد ﴾ <sup>(٥)</sup> .  
فهذه الآيات الكريمة ونظائرها كثير جداً في القرآن العظيم ، وكلها حاسمة في أن الأصل في جميع المأمورات والمنهيات هو خيار المكلف ، إن شاء فعل وإن شاء ترك ، لا يجبره الحاكم على شيء منها ثم حسابه على الله .  
هذا هو الأصل في جميع المأمورات والمنهيات كما هو ثابت ثبوتاً قاطعاً

(١) البقرة ٢٥٦ (٢) يونس ٩٩ (٣) الكهف ٢٩ (٤) الغاشية ٢١

بالنصوص الساطعة من القرآن الكريم إلا ما استثنى الله تعالى بنصوص أخرى من القرآن أيضاً .

### (الأوامر الجبرية)

والمواضع التي استثنىها الله تعالى من أصل الخيار العام ، وجعل للحاكم فيها سلطاناً يجبر المكلف على فعل ما أمر الله به وترك ما نهى الله عنه ، هذه المواضع تقع في قسمين عظيمين هما : -

١ - إقامة حدود الله كلها ، فأما مكلف أصاب حداً من حدود الله ، وقامت البينة على ذلك عند الحاكم أقام الحاكم الحد عليه جبراً لا خيار فيه ، لأن الحاكم هو المكلف بإقامة الحدود ، فلا خيار هنا لا للمكلف ولا للحاكم .

٢ - الفصل في جميع المنازعات ، كالمنازعات في البيوع والديون ، والنكاح والطلاق والدور والأرضين وجميع الخصومات ، فهذه يتحتم أن يحكم فيها الحاكم جبراً لمعاقبة المجرمين وردع المعتدين ورد الحقوق لأربابها ودفع المظالم وإقامة العدل والقسط بين الناس ، فلا خيار هنا للمكلف ولا للحاكم ، الحكم بأمر الله كالسيف الصارم ، يقطع كل ظلوم غاشم

قال تعالى ﴿ فاحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم عما جاءك من الحق ﴾<sup>(١)</sup>

أما كل ما عدا هذين القسمين من الأوامر والنواهي ، فللعبد الخيار المطلق في الفعل وترك ، وحسابه على الله لا على الحاكم ، وتلك الأوامر والنواهي المشمولة بالخيار المطلق ، هي الغالبية الكبرى من أوامر الله تعالى ونواهي ، ليس للحاكم أبداً أن يجبر المكلف على شيء منها . وسندكر طائفة منها على سبيل البيان ، لا على سبيل الحصر ، لكي تنجلي للقارئ تلك الآفاق الواسعة من الأوامر والنواهي التي أطلق فيها الخيار للمكلف ، يفعل ما يشاء ويترك ما يشاء ، له الخيار أن يقدم لنفسه ما يشاء من خير أو شر ، ثم يلتقي المصير المحتوم حيث الحساب والجزاء ، وكنا نود أن

نسوق ولو آية واحدة لكل نوع من تلك الأوامر لكي نزيل أى شك في نفوس الفقهاء والدارسين وعامة المسلمين في أن أمر الله وسنته في خلقه هي عدم جواز تسليط الحاكم على أى مكلف لجبره على تنفيذ تلك الأوامر. ولكي نغرس اليقين في قلوب جميع المؤمنين أنها كلها خيار مطلق لجميع المكلفين ، كنا نود ذلك لولا كثرتها الهائلة ، فهي تشكل الأغلبية الكبرى من الأوامر والنواهي الإلهية ، وحسبك أن تعلم أن ما أوردناه منها على سبيل المثال يربو على المائة والخمسين ، وكل واحد منها نذكره نشفعه بالآيات الآمرة به ، فلو استسلمنا للتفصيل لضاق هذا الديوان عن استيعاب أكثرها ، ولذلك فربما اكتفينا بذكر آية واحدة أو أكثر لنوع واحد من المجموعة المشتملة على العديد من الأنواع ، واكتفينا بذلك عن ذكر آيات الأنواع الأخرى .

( إن في ذلك لذكرى لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد )<sup>(١)</sup>

أصناف الأوامر الإلهية المشمولة بالخيار المطلق (

#### ١ - الأوامر العقيدية

كالأمر بالتوحيد وعدم الشرك ، والأمر بالإخلاص لله وحده وعدم التقرب إلى الله بالشفعاء زلق ، والأمر باتباع ما أنزل الله وعدم اتباع الأولياء وعدم اتخاذ الأنداد ، والأمر بعبادة الله وحده دون عبادة الأحرار والرؤساء والأمر باتباع الشرائع التي أذن بها الله دون شرائع الوضاعين والأفاكين التي لم يأذن بها الله

قال تعالى ﴿ واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً ﴾ النساء ٣٦

وقال تعالى ﴿ انا أنزلنا إليك الكتاب بالحق فاعبد الله مخلصاً له الدين ألا الله

الدين الخالص والذين اتخذوا من دونه أولياء ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى إن الله يحكم بينهم في ما هم فيه يختلفون ان الله لا يهدي من هو كاذب كفار ﴾ الزمر ٢ - ٣

هذا كله خيار مطلق للمكلف ، ومن المستحيل أن يجبر الحاكم أحداً

على أى شىء من ذلك

## ٢ - الأوامر التعبدية

كالأمر بالصلاة والأمر بالصيام والأمر بالحج والأمر بالسعى إلى الجمعة والأمر بأخذ الزينة عند كل مسجد ، والأمر بالكفارات ، والأمر بجميع المناسك ، والأمر بالتسمية على الذبيحة ، والأمر بالركوع والسجود لله ، والأمر بصلوات النوافل طرفى النهار وزلفا من الليل ، والأمر بقرآن الفجر والأمر بالصلاة لدلوك الشمس إلى غسق الليل

قال تعالى ﴿ فاقیموا الصلاة إن الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا ﴾

النساء ١٠٢

كل تلك الأوامر خيار مطلق ولا جبر للحاكم على أى شىء منها

## ٣ - الأوامر الروحية

كالأمر بذكر الله تسبيحا وتحميدا وتكبرا ، والأمر بالثناء على الله حق الثناء ، والأمر بدعاء الله تعالى بكل صفاته وهياته وبأسمائه الحسنی ، والأمر بالإيمان وأخذ الكتاب بقوة ، والأمر ببر الوالدين والاحسان إليهما وخفض الجناح لهما ، والأمر بتقوى الله ، والأمر بخشية الله ، والأمر برهبة الله ، والأمر بالاستغفار ، والأمر بالتوبة والإنابة إلى الله ، والأمر بالإخبارات إلى الله ، والأمر بإسلام الوجه إلى الله ، والأمر بترتيل القرآن ، والأمر بالاستماع والانصات للقرآن ، والأمر بشكر نعم الله ، والأمر بالاستجابة لله وللرسول إذا دعاكم لما يحییکم ، والأمر بطاعة الله ورسوله ، والأمر بالنظر فى السموات والأرض ، والأمر بالتفكر فى كلمات الله وفى صفاته ، والأمر بالاستعاذة بالله من الشيطان الرجيم عند قراءة القرآن

قال تعالى ﴿ واذکر ربک فى نفسك تضرعا وخيفة ودون الجهر من

القول بالغدو والأصاال ولا تكن من الغافلين ﴾ الأعراف ٢٠٥

وقال تعالى ﴿ قل انظروا ماذا فى السماوات والارض وما تغفى الآيات

والنذر عن قوم لا يؤمنون ﴾ يونس ١٠١

كل تلك الأوامر هى خيار مطلق للمكلف يستحيل على الحاكم أن

يجبر أحداً على أى شىء منها ، ما جعل الله لأحد من البشر سلطاناً على القلوب

٤ - الأوامر الاجتماعية التى توثق ترابط المسلمين وتصلحهم

كالأمر برد التحية أو بأحسن منها ، والأمر بالتفصح فى المجالس ،  
والأمر للعباد أن يقولوا التى هى أحسن ، والأمر بكظم الغيظ ، والأمر  
بالعفو عند المقدرة والأمر بإطعام الطعام ، والأمر بالقول السديد ، والأمر  
بالصفح وقول السلام والأعراض عن الجاهلين ، والأمر باصلاح ذات  
البين ، والأمر بدعوة الأعداء لآبائهم ، والأمر أن يمشوا على الأرض  
هوناً ، والأمر بعدم تصغير الخد للناس ، والأمر بغض الصوت والأمر  
بغض البصر ، والأمر بالبشاشة وإطلاق الوجه

قال تعالى ﴿ وإذا حييتم بتحية فحيوا بأحسن منها أو ردوها إن الله كان

على كل شىء حسيباً ﴾ النساء ٨٦

وقال تعالى ﴿ ولمن صبر وغفر إن ذلك لمن عزم الأمور ﴾ الشورى ٤٣

لاجبر للحاكم على شىء من تلك الأوامر بل هى خيار مطلق للمكلفين

٥ - الأوامر الأخلاقية التى تشد العزائم وتزيد المكارم

كالأمر بالصبر ، والأمر بالتوكل على الله والأمر بالتعفف ، والأمر  
بالتوسط بين السرف والقر ، والأمر بقول الحق ، والأمر بالاستئذان ،  
والأمر بالتسليم عند الدخول ، والأمر بالاستئناس ، والأمر بظن الخير  
بالمؤمنين والمؤمنات ، والأمر بالاستعفاف لمن لم يجد نكاحاً

قال تعالى ﴿ فإذا دخلتم بيوتا فسلموا على أنفسكم تحية من عند الله

مباركة طيبة كذلك بين الله لكم الآيات لعلكم تعقلون ﴾ النور ٦١

وقال تعالى ﴿ قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ويحفظوا فروجهم

ذلك أزكى لهم إن الله خبير بما يصنعون ﴾ النور ٣٠

فهذه الأوامر كلها خيار مطلق للمكلف ليس للحاكم جبر على أى

شىء منها

٦ - الأوامر التطوعية التى تحفز على التسابق فى الخيرات وعلو الدرجات

( م ٣٩ - ديوان المواريث )

كالأمر بنوافل الصلوات ، والأمر بنوافل الصدقات ، والأمر بنوافل الطواف والسعي بين الصفا والمروة ، والأمر بالصلاة على النبي ، والأمر بالمسارعة في الحجرات ، والأمر بفعل الخير بوجه عام ، والأمر بقيام الليل ، والأمر بآتيكاح الأيامي منكم والصالحين من عبادكم وإمائكم

قال تعالى ﴿ ان الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن يطوف بهما ومن تطوع خيراً فإن الله شاكراً عليم ﴾  
البقرة ١٥٨

وقال تعالى ﴿ وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين فمن تطوع خيراً فهو خير له وأن تصوموا خير لكم إن كنتم تعلمون ﴾ البقرة ١٨٤  
كل هذه الأوامر تطوعية وهي خيار محض ولا سلطان للحاكم أن يجبر المكلف عليها

#### ٧ - أوامر الإباحة والإحلال :

كأوامر الصيد بعد حل الإحرام ، وكأوامر الأكل والشرب في ليل رمضان حتى يتبين الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر ، وكالأمر بمباشرة النساء في ليل رمضان ، وإحلال الطيبات من الطعام وغيره ، وإحلال المحصنات من المؤمنات ومن أهل الكتاب ، والأمر بتعليم الجوارح للصيد قال تعالى ﴿ اليوم أحل لكم الطيبات وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم إذا آتيتموهن أجورهن محصنين غير مسافحين ولا متخذين أخدان ﴾  
المائدة ٥

فهذه كلها أوامر خيار مطلق للمكلف لا جبر للحاكم على شيء منها .

#### ٨ - الأوامر الإرشادية :

كالأمر بمعاداة الشيطان ، والأمر بالنفیر للتعق في الدين ، والأمر بالاعتصام بالله ، والأمر بالاستمسك بالعروة الوثقى ، والأمر باتباع صراط الله المستقيم ، والأمر بتجميع المسلمين أمة واحدة ، وأمر الأهل بالصلاة والأمر باتباع الصادقين ، والأمر بالصبر على صحبة المتقين .



قال تعالى ﴿واصبر نفسك مع الذين يدعون ربهم بالغداة والعشي يريدون وجهه ولا تعد عيناك عنهم تريد زينة الحياة الدنيا﴾ الكهف ٢٨ ،  
وقال تعالى ﴿يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين﴾ التوبة ١٤٩  
هل في شيء من تلك الأوامر إجبار على أحد أم هي خيار محض ؟  
٩ - الأوامر الجهادية :

كالأمر بالنفير خفافاً وثقلاً ، والأمر بالنفير ثبات أو جميعاً ، والأمر بإعداد ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ، والأمر بالصبر والمصابرة والمرايطة والأمر بالقتال صفّاً كأنهم بنيان مرصوص ، والأمر بالثبات عند الزحف والأمر بالتصدي للكثرة ولو بنصف أعدادهم ، والأمر بالدعوة إلى دين الله بالحكمة والموعظة الحسنة .

قال تعالى ﴿أدع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن إن ربك هو أعلم بمن ضل عن سبيله وهو أعلم بالمهتدين﴾ النحل ١٢٥ .

لا جبر للحاكم على أي شيء من ذلك ، بل يفعله المكلف تطوعاً واختياراً .  
١٠ - الأوامر الوعظية :

الأوامر الوعظية كالأمر بالسير في الأرض للنظر فيما حاق بالمكذابين والأمر بالنظر في ملكوت السماوات والأرض ، والأمر بالتفكير في صاحب الرسالة وأنه ليس به جنة ولا هو كاهن ولا ساحر والأمر بالتفكير في استحالة تعدد الآلهة واستحالة اتخاذ الله صاحبة ولا ولداً ، والتفكير في حتمية البعث والنشور ، والتفكير في استحالة العبث في حق الخالق جل جلاله .

قال تعالى ﴿قل لو كان معه آلهة كما يقولون لاذأ لا بتغوا إلى ذي العرش سيلا . سبحانه وتعالى عما يقولون علواً كبيراً﴾ الاسراء ٤٢  
وقال تعالى ﴿قل سيروا في الأرض ثم انظروا كيف كان عاقبة المكذبين﴾ الأنعام ١١ .

ما كان للحاكم أن يجبر المكلفين على شيء من تلك الأوامر .  
فتلك طائفة من الأوامر الإلهية الاختيارية وهي التي تتكون منها الغالبية

الكبرى لأوامر رب العالمين ، كلها اختيار محض للمكلف ، إن شاء فعل وله أجر وإن شاء ترك وعليه وزر ، هي كلها واجبة ولكنه وجوب اختياري . لا إيجاب لأحد أن يؤديه قهراً في الدنيا ولكن حسابه وجزاءه في الدار الآخرة من شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر .

ليس للحاكم أن يجبر أحداً من المكلفين على أداء شيء منها ، وفي كثير منها لا يستطيع الحاكم ذلك حتى ولو أرادته وجمع إليه متهوراً ، فإنه لاسلطان لأحد على القلوب ، وكثير من تلك الأوامر الربانية هي من عمل القلوب لامن الجوارح .

ومثل هذا القدر من الأوامر أو أكثر منه وارد في الأحاديث النبوية الصحيحة القطعية الثبوت ؛ وهي كلها من عند الله عز وجل ، وهي كلها واجبة وجوباً اختيارياً كما ذكرنا ولكننا لم نسق شيئاً من تلك الأحاديث ، اكتفاءً بما أوردنا من الآيات الكريمة لأن المراد من كل ذلك هو إثبات أن أكثر الأوامر الإلهية سواء بلغت المكلف عن طريق التنزيل من رب العالمين ، أو عن طريق التفصيل بأحاديث الرسول الأمين ، هو للوجوب الاختياري لا للوجوب الإجمالي .

ففي ثبت ذلك بالنسبة للأوامر الواردة في الآيات ، فهو ثابت أيضاً بالنسبة للأوامر الواردة في الأحاديث ، فأغنى في هذا الصدد ذكر الآيات عن ذكر الأحاديث ،

وقد سلطنا في النواهي الإلهية الآتي ذكرها نفس مسلكنا في الأوامر الإلهية ، اكتفينا بذكر آيات النواهي عن ذكر أحاديث النواهي ، لأن إثبات هذه هو إثبات الأخرى في نفس الوقت ، أكثر النواهي المبلغة بالآيات مثل أكثر النواهي المبلغة بالأحاديث هي للوجوب الاختياري لا للوجوب الإجمالي .

( أصناف النواهي الإلهية المشمولة بالخيار المطلق )

١ - النواهي العقيدية :

كالنهي عن الشرك بجميع أنواعه وكالنهي عن الكفر بجميع أنواعه

وكالهي عن جعل الأنداد لله ، وكالهي عن اتباع الأولياء من دون الله ،  
وكالهي عن اتخاذ الشفعاء ليقربوهم إلى الله زلفى ، والهي عن الاختلاف  
فى الكتاب ، والهي عن تفريق الدين شيعاً ومذاهب ، والهي عن تقطيع  
الامة الواحدة زبراً وأحزاباً والهي عن شرع ما لم يأذن به الله ، والهي  
عن عبادة الأحياء وعلماء الأديان ، والهي عن خشية الناس من دون الله .

قال تعالى ﴿ إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء  
ومن يشرك بالله فقد افترى إثماً عظيماً ﴾ النساء ٤٨ .

وقال تعالى ﴿ إن الذين يكفرون بالله ورسله ويريدون أن يفرقوا بين الله  
ورسله ويقولون نؤمن ببعض ونكفر ببعض ويريدون أن يتخذوا بين ذلك  
سبيلاً ، أولئك هم الكافرون حقا وأعتدنا للكافرين عذاباً مهيناً ﴾ النساء  
١٥٠ - ١٥١ .

وقال تعالى ﴿ فلا تجعلوا لله أنداداً وأنتم تعلمون ﴾ البقرة ٢٢ .

وقال تعالى ﴿ وجعل الله أنداداً ليضل عن سبيله قل تمتع بكفرك قليلاً إنك  
من أصحاب النار ﴾ الزمر ٨

وقال تعالى ﴿ أم اتخذوا من دونه أولياء فالله هو الولي وهو يحيى الموتى  
وهو على كل شيء قدير ﴾ الشورى ٩

وقال تعالى ﴿ والذين اتخذوا من دونه أولياء الله حفيظ عليهم ومأنت  
عليهم بوكيل ﴾ الشورى ٦ .

وقال تعالى ﴿ إن وليي الله الذى نزل الكتاب وهو يتولى الصالحين ﴾  
الأعراف ١٩٦ .

وقال تعالى لدعاء نبيه يوسف ﴿ أنت وليي فى الدنيا والآخرة توفى  
مسلماً وألحقنى بالصالحين ﴾ يوسف ١٠١ .

وقال تعالى ﴿ أم اتخذوا من دون الله شفعاء قل أولو كانوا لا يملكون  
شيئاً ولا يعقلون قل لله الشفاعة جميعاً له ملك السماوات والأرض ثم إليه  
ترجعون ﴾ الزمر ٤٣ - ٤٤ .

وقال تعالى : ﴿ ذلك بأن الله نزل الكتاب بالحق وإن الذين اختلفوا

في الكتاب لني شقاق بعيد ﴿ البقرة ١٧٦ .

وقال تعالى ﴿ ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم  
البيانات وأولئك لهم عذاب عظيم . يوم تبيض وجوه وتسود وجوه ﴾ آل  
عمران ١٠٥ - ١٠٦ .

وقال تعالى ﴿ إن الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا لست منهم في شيء  
إنما أمرهم إلى الله ثم ينبئهم بما كانوا يفعلون ﴾ الأنعام ١٥٩ .

وقال تعالى ﴿ أم لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله ولولا  
كلمة الفصل لقضى بينهم وإن الظالمين لهم عذاب أليم ﴾ الشورى ٢١ .  
وقال تعالى ﴿ ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب هذا حلال وهذا  
حرام لتفروا على الله الكذب إن الذين يفترون على الله الكذب لا يفلحون  
متاع قليل ولهم عذاب أليم ﴾ النحل ١١٦ .

وقال تعالى ﴿ إن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون . فتقطعوا  
أمرهم بينهم زبراً كل حزب بما لديهم فرحون . فذرهم في غمرتهم حتى  
حين ﴾ المؤمنون ٢٢ - ٥٤ .

وقال تعالى ﴿ قاتلهم الله أنى يؤفكون ، اتخذوا أحبارهم ورهبانهم  
أرباباً من دون الله ﴾ التوبة ٣٠ - ٣١ .

وقال تعالى ﴿ فلا تخشوا الناس واخشون ولا تشتروا بآياتي ثمناً قليلاً  
ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون ﴾ المائدة ٤٤ .

فالملكف مطلق الخيار في الدنيا في ترك تلك النواهي أو الوقوع فيها  
واجترأها وحسابه جزاؤه على الله وحده ، لا يملك أى حاكم أن يجبره  
على تركها ولا يستطيع ذلك إذ هي من أعمال القلوب ، وللقلوب لاسلطان  
عليها لأحد من الناس ،

٢ - النواهي التعبدية :

كالنهي عن الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ، والنهي  
عن مباشرة النساء وأنتم عاكفون في المساجد ، والنهي عن الرفث والجدال  
والفسوق في الحج ، والنهي عن أكل ما لم يذكر اسم الله عليه من الذبائح ،

والنهي عن جعل الله عرضة لأيمانكم ، والنهي عن الإنفاق من خبيث الكسب ، والنهي عن الاستغفار للمشركين ولو كانوا أولى قربي ، والنهي عن الركون إلى الذين ظلموا ، والنهي عن التحدث عن فعل في المستقبل إلا مقروناً بمشيئة الله تعالى .

قال تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ ﴾ النساء ٤٣ .

وقال تعالى ﴿ وَلَا تَقُولْ لِمَنْ شِئَ إِنْ فَعَلَ ذَلِكَ غَدًا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ﴾ الكهف ٢٤ .

وقال تعالى ﴿ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ ﴾ البقرة ١٩٧

هذه النواهي كلها هي خيار مطلق للمكلف لاسلطان للحاكم عليها .

### ٣ - النواهي الروحية:

كالنهي عن القنوط من رحمة الله ، والنهي عن اتباع خطوات الشيطان ، وعن الافتتان بوسوسة الشيطان ، والنهي عن الاغترار بالحياة الدنيا ، والنهي أن يغركم بالله الغرور ، والنهي أن تلهكم أموالكم وأولادكم عن ذكر الله ، والنهي عن اتخاذ أعداء الله أولياء ، والنهي عن موادة من حاد الله ورسوله ولو كانوا آباءهم أو أبناءهم أو إخوانهم أو عشيرتهم والنهي عن مد العين إلى ما متع الله به أزواجاً منهم زهرة الحياة الدنيا ليفتنهم فيه ، والنهي عن تمنى ما فضل الله به بعضكم على بعض

قال تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تَلْقَوْنَ إِلَهُم بِالْمُودَّةِ وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُمْ مِنَ الْحَقِّ ﴾ الممتحنة ١

وقال تعالى ﴿ قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ

رحمة الله إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ ﴾ الزمر ٥٣

وقال تعالى ﴿ يَا بَنِي آدَمَ لَا يَفْتِنَنَّكَ الشَّيْطَانُ كَمَا أَخْرَجَ أَبَوَيْكَ مِنَ الْجَنَّةِ

يَنْزِعَ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا لِيُرِيَهُمَا سَوْآتَهُمَا إِنَّهُ يَرَاهُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ

لَا تَرَوْنَهُمْ إِنَّا جَعَلْنَا الشَّيَاطِينَ أَوْلِيَاءَ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ الأعراف ٢٧

لايستطيع أحد أن يجبر إنساناً على ترك شيء من تلك المنهيات ، فهي

خيار مطلق للمكلف

#### ٤ - النواهي الاجتماعية

كالنهي عن كنز الذهب والفضة وعدم انفاقها في سبيل الله ، والنهي عن الترف ، والنهي عن الاسراف ، والنهي عن التقدير ، والنهي عن المراء والجدل بالباطل ، والنهي عن الحسد ، والنهي عن الغيبة والنميمة ، والنهي عن اللدد في الخصومة ، والنهي عن إيذاء الجار ، والنهي عن النجوى بالاثم والعدوان ومعصية الرسول ، والنهي عن التجسس

قال تعالى ﴿وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان واتقوا الله إن الله شديد العقاب﴾ المائدة ٢

وقال تعالى ﴿واتبع الذين ظلموا ما اتفوا فيه وكانوا مجرمين﴾ هو ١١٦  
وقال تعالى ﴿إن الذين يجادلون في آيات الله بغير سلطان أناهم إن في صدورهم إلا كبر ما هم ببالغيه فاسعذ بالله إنه هو السميع البصير﴾ غافر ٥٦

وقال تعالى ﴿ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوما محسورا﴾ الإسراء ٢٩

كل هذه النواهي خيار مطلق لا يستطيع الحاكم أن يجبر أحداً عليها

#### ٥ - النواهي الأخلاقية :

كالنهي عن قول ( أف ) للوالدين ، والنهي عن قهر اليتيم ، والنهي عن نهر السائل ، والنهي عن الجهر بالسوء من القول ، والنهي عن قول ، الإثم ، والنهي عن النداء من وراء الحجرات ، والنهي عن أن يقول ما لا يفعل ، والنهي عن أن تقفوما ليس لك به علم ، والنهي عن التقديم بين يدي الله ورسوله ، والنهي عن تزكية النفس ، والنهي عن ابتغاء العزة عند الكافرين ، والنهي عن القعود مع المستهزئين بآيات الله ، والنهي عن إبطال الصدقات بالمن والأذى ، والنهي عن السخرية واللمز والنهي عن اللغو ، والنهي عن الفخر والخيلاء ، والنهي عن الفرح بغير الحق وعن المرح ، والنهي عن البخل ، والنهي عن رثاء الناس ، والنهي عن النفاق والكذب والنهي عن الخيانة والغدر ، والنهي عن اللدد في الخصام والنهي عن نقض العهود والحنث في الأيمان .

قال تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْكُونَ أَنْفُسَهُمْ بَلِ اللَّهُ يُزَكِّي مَن يَشَاءُ وَلَا يَظْلِمُونَ فِتْيَلًا ، أَنْظِرْ كَيْفَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَكَفَى بِهِ إِثْمًا مُّبِينًا ﴾ النساء ٤٩ - ٥٠ .

وقال تعالى : ﴿ فَلَا تَزْكُوا أَنْفُسَكُمْ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اتَّقَى ﴾ النجم ٣٢ .  
وقال تعالى : ﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَّى مِنْكُمْ مِّنْ أَحَدٍ أَبَدًا وَلَكِنَّ اللَّهَ يُزَكِّي مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ النور ٢١ .

فتلك نواهي عن أشياء في طباع الناس أو في أخلاقهم يرثونها أو يكتسبونها قد نهوا عنها وأمروا بتركها والتطهر منها فمن شاء أطاع فسلم ومن شاء عصي فخاب وندم وحسابهم على الله ولا جبر للحاكم على أي شيء من ذلك بل هي خيار مطلق للمكلف في هذه الحياة الدنيا .

#### ٦ - النواهي الجهادية :

كالنهي عن الثاقل إلى الأرض يوم النفير ، والنهي عن الوهن في ابتغاء القوم ، والنهي عن الضعف والاستكانة والذلة ، والنهي عن التولي يوم الزحف والنهي عن الجزع والهلوع ، والنهي عن الاغترار بكثرة الأعوان ، والنهي عن خشية تجمعات العدو ، والنهي عن تولى الذين قاتلوكم في الدين وأخرجوكم من دياركم وظاهروا على إخراجكم ، والنهي عن الأسر حتى يشحن في الأرض ، والنهي عن ابتغاء عرض الحياة الدنيا عند المقاتلة ، والنهي عن موادة من حاد الله ورسوله ولو كانوا آباءكم أو إخوانكم أو عشيرتكم ، والنهي عن خيانة الله ورسوله وخيانة أماناتكم وأنتم تعلمون .

قال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمِ انْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ اتَّقَلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ ، إِلَّا تَنْفِرُوا يَعْذِبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا وَيَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ وَلَا تَضُرُّوهُ شَيْئًا وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ التوبة ٣٨ - ٣٩ .

وقال تعالى : ﴿ وَلَا تَهِنُوا فِي ابْتِغَاءِ الْقَوْمِ إِنْ تَكُونُوا تَأْلَمُونَ فَلَهُمْ يَأْلَمُونَ كَمَا تَأْلَمُونَ وَتَرْجُونَ مِنَ اللَّهِ مَا لَا يَرْجُونَ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾ النساء ١٠٤ .

فهذه النواهي كلها أحاسيس نفسية ومشاعر قلبية بين العبد وربّه يترتب عليها أعمال الجوارح من إقدام أو إحجام ومن جلد ومصابرة أو خور ووهن لا يستطيع الحاكم أن يتحكم في شيء منها فلا جبر له عليها .

#### ٧ - النواهي الوعظية :

كالنهي أن يشتروا بآيات الله ثمناً قليلاً ، والنهي عن كتمان ما أنزل الله من البينات والهدى ، والنهي أن يشتروا بعهد الله وأيمانهم ثمناً قليلاً ، والنهي أن تتخذوا أيمانكم دخلاً بينكم ، والنهي عن العدوان وعن الطغيان ، والنهي عن كبائر الإثم ، والنهي عن الفواحش ما ظهر منها وما بطن .

قال تعالى : ﴿ إن الذين يكتُمون ما أنزل الله من الكتاب ويشترون به ثمناً قليلاً أولئك ما يأكلون في بطونهم إلا النار ولا يكلمهم الله يوم القيامة ولا يذكهم وهم عذاب أليم ، أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى والعذاب بالمغفرة فما أصبرهم على النار ﴾ البقرة ١٧٤ - ١٧٥ .

الوعظ بتلك النواهي هو خيار مطلق للمكلف في الدنيا . إن شاء انتهى عما نهى عنه فكان من المفلحين وإن شاء عصى وحسابه على الله يوم الدين . فتلك أمثلة من الأوامر والنواهي الإلهية التي لا جبر فيها على المكلف في الدنيا ، بل هي له خيار مطلق إن شاء فعل وله أجر وإن شاء ترك وعليه وزر ولكن حسابه وجزاءه عليها عند الله في الآخرة ، وهذه الأوامر والنواهي تشكل كما أسلفنا السواد الأعظم من الأوامر والنواهي الربانية ، والقرآن الكريم مليء منها وما ذكرنا منها إلا طرفاً قليلاً .

ومثل تلك الأوامر والنواهي ومثل أعدادها موجود في الأحاديث النبوية المتيقنة الصحة ، وهي كذلك تشكل الغالبية الكبرى من الأوامر والنواهي الاختيارية المدونة في الأحاديث .

وقد بينّا أن الأوامر الإيجابية التي يتدخل فيها الحاكم ليجبر المكلف على فعلها أو تركها تشكل قلة قابلة في مجموع الأوامر والنواهي سواء في الآيات القرآنية أو في الأحاديث النبوية ، وأنها جميعاً تنحصر في قسمين هما (١) الحدود (٢) المخاصمات بين الناس ،



والأمر الذى اختلط على جميع الفقهاء بلا استثناء ولم يفتن له أى واحد منهم هو عدم التمييز بين الوجوب والإجبار وأن الله عز وجل بعظيم نعمته وفيض إحسانه قد ألقى على عبده النور فى هذه المسألة كما فى غيرها فبيّننا للفقهاء والدارسين وعامة المسلمين الفارق العظيم بين الوجوب والإجبار فله الحمد والفضل والمنة .

كل الفقهاء كانوا يتكلمون عن الوجوب يريدون به الإجبار وهذا خطأ وضلال ، وكانوا يتكلمون عن النذب والاستجباب باعتباره القسم الآخر المقابل للوجوب ، وأن النذب والاستجباب ليس واجباً ولكنه على الخيار وهذا أيضاً خطأ .

جميع أوامر الله عز وجل وأوامر رسوله هى للوجوب سواء منها ما كان اختيارياً وما كان إجبارياً وأن مانعته بالنذب والاستجباب هو أيضاً على الوجوب ولكنه وجوب اختيارى لا إجبارى .

### ( مقارنة )

وإذا قارنا بين الأوامر والنواهي التى هى خيار مطلق للمكلف وبين الأوامر والنواهي الإجبارية التى يجب أن يتدخل فيها الحاكم ليجبر المكلف على تنفيذها وجدنا أن النوع الأول ( الإختيارى ) يتكون كله من الأوامر والنواهي التى هى بين العبد وربّه ، لا يدخل فيها طرف ثالث ، ولذلك كان الفصل فيها حساباً وجزاء هو لله وحده لا شأن للحاكم بها ولا مدخل له فيها بينما نجد أن النوع الثانى ( الإجبارى ) يتكون من القضايا التى تقع بين العبد وغيره من العباد سواء فى الحدود أو عامة المنازعات ومن أجل ذلك وجب تدخل الحاكم لفض المنازعات ومنع العدوان ورد المظالم .

وبذلك تنقشع الغشاوة ويستبين الحق ويعلم المسلمون جميعاً أن أوامر الله تعالى ونواهيّه هى كلها للوجوب أكثرها للوجوب الإختيارى وهو كل ما كان بين العبد وربّه لا مدخل فيها لثالث وأقلها للوجوب الإجبارى وهو ما اشتمل على طرف ثالث وذلك فى الحدود والمنازعات والله الحمد فى الأولى والآخرة له الحكم وإليه ترجعون .

## فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصحيفة
مقدمة	٥
باب ١ - النصوص	١٦
متون النصوص	١٦
تحليل للنصوص	٢٠
حديث الفرائض	٢١
مقارنة	٢٣
أدلة بطلان الطرق الخاطئة	٢٥
حديث ميراث البواقي	٣٥
أدلة بطلان الطرق المعتلة	٣٦
باب ٢ - المواريث الحقة	
قواعد عامة	٣٨
من هم الوارثون	٤٢
قسمة الميراث	٤٦
باب ٣ - مواريث باطلة	٥٠
توريث الأجداد والأحفاد	٥٠
أقوال الفقهاء	٥١
الرد المفصل	٥٩
أدلة بطلان توريث الأجداد والأحفاد	٦١
ارتياب الصحابة وتناقضهم في الأجداد والأحفاد .	٧٢
تخاليط الفقهاء	٧٥
تفنيد أقوال الفقهاء	٨٠
حكم الشرع وسبب الخلاف	٨٨

الموضوع	رقم الصحيفة
باب ٤ - مواريث باطلة	
توريث التعصيب	٨٩
أقوال الفقهاء	٨٩
الرد المفصل	٩٢
من هم العصبية	٩٢
خرافة التعصيب	٩٤
جهالة التعصيب	٩٦
ضلالات التعصيب	٩٧
ليست العصبية سبباً في التوريث	٩٨
مصادر فرية العصبية والتعصيب	٩٩
تخاليط الفقهاء	١١٠
تفنيذ أقوال الفقهاء	١١٢
حكم الشرع وسبب الخلاف	١٢٠
باب ٥ - مواريث باطلة	
توريث أولى الأرحام	١٢١
أقوال الفقهاء	١٢١
الرد المفصل	١٢٣
تعريف أولى الأرحام	١٢٣
أدلة بطلان التعريف الخاطيء	١٢٧
تخاليط الفقهاء	١٣١
تفنيذ أقوال الفقهاء	١٣٢
حكم الشرع وسبب الخلاف	١٣٦
باب ٦ - مواريث باطلة	
ميراث الخرابة	١٣٦
أدلة البطلان	١٣٨

رقم الصحيفة الموضوع  
باب ٧ - الأولويات

أقوال الفقهاء	١٤٠
الرد المفصل	١٤٥
حيرة الصحابة في الأولويات	١٤٥
علامة ( مما ترك )	١٤٧
آية الأولويات	١٥١
مرتبة الأبناء	١٥٣
فرضية الأولويات وأدلتها	١٥٥
مؤهلات الأولوية	١٥٨
لأهل الفرائض	١٦٠
لأهل البواقي	١٦٣
ترتيب الأولويات	١٦٨
كيفية استخدام الخريطة	١٦٨
أمثلة للتطبيق	١٧٠
تخاليف الفقهاء	١٧١
تفنيد أقوال الفقهاء	١٧٥
حكم الشرع وسبب الخلاف	١٨٨
باب ٨ - بدعة العول	

أقوال الفقهاء	١٩٢
الرد المفصل	١٩٥
ماهية بدعة العول	١٩٥
اختلاف الصحابة	١٩٧
بطلان بدعة العول	٢٠٥
أدلة البطلان	٢٠٦
الحكم الصائب	٢٠٨
تفنيد أقوال الفقهاء	٢١٠
حكم الشرع وسبب الخلاف	٢١٤

الموضوع	رقم الصحيفة
باب ٩ - أخطاء الصحابة واختلافاتهم	
مقدمة	٢١٤
طائفة من الأخطاء ٤٢ قضية	٢١٩
اختلافات الصحابة ١٤ مسألة	٢٣٢
لا حجة في الدين في قول أو فعل أحد دون رسول الله ﷺ	٢٣٥
باب ١٠ - ضلالات في المواريث	
( المجموعة الأولى )	
ضلالات في الكلالة ( ٧ )	٢٤٥
أقوال الفقهاء	٢٤٥
الرد المفصل	٢٤٧
الضلالة الأولى - كلالة الذكور	٢٤٩
الضلالة الثانية - كلالة الآباء	٢٥٣
الضلالة الثالثة - كلالة الأحفاد	٢٥٥
الضلالة الرابعة - كلالة الأجداد	٢٥٦
الضلالة الخامسة - حجابة الأناث	٢٥٦
الضلالة السادسة : نوعا الكلالة	٢٥٧
الضلالة السابعة : الأعيان والعلات والأخفاف	٢٦١
تحاليل الفقهاء	٢٦٢
تفنيد أقوال الفقهاء	٢٦٦
حكم الشرع بسبب الخلاف	٢٧١
( المجموعة الثانية )	
ضلالات حطيطة الفرائض بالأحفاد	٢٧١
( المجموعة الثالثة )	
ضلالات فرائض الشقيق وغير الشقيق	٢٧٣
( المجموعة الرابعة )	

الموضوع	رقم الصحيفة
ضلالات خص آلام بالثلث دون الأب	٢٨٠
( المجموعة الخامسة )	
ضلالات توريث البواقي	٢٩٣
( المجموعة السادسة )	
ضلالات توريث الولاء	٣٠١
( المجموعة السابعة )	
ضلالات الاحظ والأضر	٣٠٦
( المجموعة الثامنة )	
ضلالات الاسترجاع	٣١٢
( المجموعة التاسعة )	
ضلالات الأخوة الثلاثة	٣١٤
باب ١١ - ميراث الأزواج	
أقوال الفقهاء	٣٢٢
الرد المفصل	٣٢٣
تفنيد أقوال الفقهاء	٣٢٨
حكم الشرع وسبب الخلاف	٣٢٩
باب ١٢ - ميراث الأبوين	
أقوال الفقهاء	٣٣٠
الرد المفصل	٣٣٢
بيان كيفية توريث الأبوين	٣٣٣
شبهات في التوريث	٣٣٤
تحاليل الفقهاء	٣٣٧
تفنيد أقوال الفقهاء	٣٣٩
حكم الشرع وسبب الخلاف	٣٤٣

رقم الصحيفة الموضوع باب ١٢ - ميراث الأبناء

٣٤٤	أقوال الفقهاء
٣٤٧	الرد المفصل
٣٤٧	من هم الأبناء الوارثون
٣٤٨	مرتبة الأبناء في الميراث
٣٥٠	الصور المختلفة لميراث الأولاد
٣٥٠	خصائص الأولاد
٣٥٤	تخاليط الفقهاء
٣٥٨	تفنيد أقوال الفقهاء
٣٦١	حكم الشرع وسبب الخلاف

باب ١٤ - ميراث الأخوة

٣٦٢	أقوال الفقهاء
٣٦٦	الرد المفصل
٣٦٦	ميراث الأخوة
٣٦٨	تعريف الكلالة
٣٦٩	أنواع الكلالة
٣٧٣	أنواع الأخوة
٣٧٥	تخاليط الفقهاء
٣٨١	تفنيد أقوال الفقهاء
٣٩٥	حكم الشرع وسبب الخلاف

باب ١٥ - ميراث البواقي

٣٩٦	أقوال الفقهاء
٣٩٨	الرد المفصل
٤٠٩	تخاليط الفقهاء
٤١٢	تفنيد أقوال الفقهاء
٤١٥	حكم الشرع وسبب الخلاف

رقم الصفحة الموضوع  
باب ١٦ - ميراث الكافر والمرد

أقوال الفقهاء	٤١٥
الرد المفصل	٤١٨
تخاليف الفقهاء	٤٢٢
تفنيد أقوال الفقهاء	٤٣٤
حكم الشرع وسبب الخلاف	٤٣٨

باب ١٧ - موارث المجوس

أقوال الفقهاء	٤٣٩
الرد المفصل	٤٤٠
تفنيد أقوال الفقهاء	٤٤٣
حكم الشرع وسبب الخلاف	٤٤٤

باب ١٨ - موارث الولاة

أقوال الفقهاء	٤٤٤
الرد المفصل	٤٤٦
تخاليف الفقهاء	٤٤٨
تفنيد أقوال الفقهاء	٤٤٩
حكم الشرع وسبب الخلاف	٤٥٣

باب ١٩ - ميراث الرقيق

أقوال الفقهاء	٤٥٣
الرد المفصل	٤٥٥
تخاليف الفقهاء	٤٥٩
تفنيد أقوال الفقهاء	٤٦٠
حكم الشرع وسبب الخلاف	٤٦٤

باب ٢٠ - ميراث المتلاعنين

أقوال الفقهاء	٤٦٥
---------------	-----



الموضوع	رقم الصفحة
الرد المفصل	٤٦٦
تفنيذ أقوال الفقهاء	٤٦٩
حكم الشرع وسبب الخلاف	٤٧٠
باب ٢١ - ميراث المقتول حدا	
باب ٢٢ - ميراث المجاهيل	
أقوال الفقهاء	٤٧٢
الرد المفصل	٤٧٢
تفنيذ أقوال الفقهاء	٤٧٣
حكم الشرع وسبب الخلاف	٤٧٤
باب ٢٣ - ميراث مجهول الأبوين	
أقوال الفقهاء	٤٧٤
الرد المفصل	٤٧٧
أ - اللقيط	٤٧٧
ب - ولد الزنا والملاعة	٤٧٧
ج - ولد الوطاء المشترك	٤٧٨
د - الحاق النسب	٤٧٩
تخليط الفقهاء	٤٨٢
تفنيذ أقوال الفقهاء	٤٨٤
حكم الشرع وسبب الخلاف	٤٨٧
باب ٢٤ - ميراث المطلقة	
أقوال الفقهاء	٤٨٧
الرد المفصل	٤٩٣
الضلالة القصوى	٤٩٣
أحاطت بهم خطيئتها	٤٩٤
مدارج الشيطان	٤٩٦
أدلة بطلان توريت المطلقة	٥٠١

تخاليط الفقهاء ١٥	٥٠٨
المطلقة المبهمة	٥٠٨
غير المدخول بها	٥٠٩
المدخول بها	٥٠٩
الرجعية	٥٠٩
المبتوتة	٥١٠
الكافرة	٥١١
الأمة	٥١١
الطلاق في المرض	٥١١
المماكة أمرها	٥١٢
المختلعة	٥١٢
الملاعنة	٥١٢
المولى منها	٥١٢
يمين الطلاق	٥١٢
المحصور	٥١٣
مسائل متنوعة	٥١٣
تفنيذ أقوال الفقهاء	٥١٥
حكم الشرع وسبب الخلاف	٥٢٦
باب ٢٥ - ميراث القتال	
أقوال الفقهاء	٥٢٧
الرد المفصل	٥٢٨
تخاليط الفقهاء	٥٣٠
تفنيذ أقوال الفقهاء	٥٣٠
حكم الشرع وسبب الخلاف	٥٣١
باب ٢٦ - ميراث الخنثى	
تعريف الخنثى	٥٣١
البيان المفصل	٥٣٢

الموضوع	رقم الصحيفة
حكم الشرع	٥٣٥

باب ٢٧ - ميراث المولود

أقوال الفقهاء	٥٣٥
الرد المفصل	٥٣٧
علامة الحياة الشرعية	٥٣٧
أوهام وخرافات	٥٣٩
تفنيد أقوال الفقهاء	٥٤٢
حكم الشرع وسبب الخلاف	٥٤٤

باب ٢٨ - ميراث الحمل

أقوال الفقهاء	٥٤٥
الرد المفصل	٥٤٦
أنواع الحوامل	٥٤٧
تمحيص الدعاوى	٥٤٧
آثار الحمل على الميراث	٥٤٩
أقصى أمد الحمل	٥٥٠
قسمة الميراث مع الحمل	٥٥٢
تفنيد أقوال الفقهاء	٥٥٥
حكم الشرع وسبب الخلاف	٥٥٧

باب ٢٩ - ميراث المفقود

أقوال الفقهاء	٥٥٨
الرد المفصل	٥٦٠
تخليط الفقهاء	٥٦٣
تفنيد أقوال الفقهاء	٥٦٤
حكم الشرع وسبب الخلاف	٥٦٧

الموضوع	رقم الصفحة
باب ٣٠ - ميراث الأسير	
أقوال الفقهاء	٥٦٨
الرد المفصل	٥٦٨
تفنيده أقوال الفقهاء	٥٧٠
حكم الشرع وسبب الخلاف	٥٧١
باب ٣١ - ميراث الديات	
أقوال الفقهاء	٥٧١
الرد المفصل	٥٧٢
تفنيده أقوال الفقهاء	٥٧٤
حكم الشرع وسبب الخلاف	٥٧٦
باب ٣٢ - ميراث النكاح الفاسد	
أقوال الفقهاء	٥٧٦
الرد المفصل	٥٧٧
قواعد الحق	٥٧٨
لا تشريع إلا بنص	٥٧٩
لا دعوى بغير برهان	٥٨٠
لا حكم إلا بيقين	٥٨١
لا مساومة في الحق	٥٨١
لا قرعة بين حرام وحلال	٥٨٢
فصل الخطاب	٥٨٣
تفنيده أقوال الفقهاء	٥٨٧
حكم الشرع وسبب الخلاف	٥٨٩
باب ٣٣ - رزق من حضر القسمة	
أقوال الفقهاء	٥٩٠
الرد المفصل	٥٩١

رقم الصفحة	الموضوع
٥٩١	أوجه الخلاف
٥٩١	هل الآية منسوخة أم محكمة
٥٩٢	هل هي على الوجوب أم على الندب والامتناع
٥٩٣	هل هي خيار أم إيجاب
٥٩٤	هل هي فيما قل أو أكثر أم في الكثير فقط
٥٩٥	هل هي فقط على البالغ الحاضر أم هي أيضاً على الغائب والقاصر
٥٩٦	هل تجب من عين التركة أم أي عطائه يجوز
٥٩٧	هل المراد صانع طعام للمحاضرين
٥٩٧	تفنيذ أقوال الفقهاء
٦٠٠	حكم الشرع وسبب الخلاف
باب ٣٤ - أمر الله وسلطان الحاكم	
٦٠٠	طاعة الله ورسوله
٦٠٢	مصطلحات الفقهاء
٦٠٣	الخيار والإيجاب
٦٠٦	الأوامر الجبرية
٦٠٧	الأوامر الاختيارية
٦١٢	النواهي الاختيارية
٦١٣	مقارنة

### فهرس المراجع

- ١ - القرآن الكريم
- ٢ - صحيح البخارى طبعة مطبعة الشعب ١٢٧٨ هـ
- ٣ - صحيح مسلم طبعة مكتبة ومطبعة محمد على صبيح وأولاده بميدان الأزهر
- ٤ - فتح البارى بشرح البخارى : المطبعة السلفية ومكتبتها ٢١ شارع الفتح بالروضة
- ٥ - الأم للشافعى : كتاب الشعب رمضان ١٣٨٨ هـ ديسمبر ١٩٦٨ م
- ٦ - الموطأ للمالك : كتاب الشعب

- ٧ - المفتي لابن قدامة : مكتبة الجمهورية العربية لصاحبها عيد الفتاح  
عبد الحميد مراد بشارع الصنادقية بجوار الأزهر
- ٨ - حاشية ابن عابدين (رد المختار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار)  
الطبعة الثانية ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م : شركة مكتبة ومطبعة البابي الحلبي  
وأولاده بمصر
- ٩ - المحلى لابن حزم : مكتبة الجمهورية العربية لصاحبها عبد الفتاح  
عبد الحميد مراد بشارع الصنادقية بجوار الأزهر
- ١٠ - التفسير الكبير للفخر الرازي الطبعة الأولى ١٣٥٢ هـ - ١٩٣٣ م
- ١١ - المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي مطبعة بزييل (مدينة ليدن)  
هولنده (١٩٥٥)

### مفتاح الرموز

- ق قرآن كريم  
خ صحيح البخاري  
م صحيح مسلم  
ف فتح الباري  
طاً موطأ مالك  
أم الأم للشافعي  
مع المفتي للحنبلة  
در الدر المختار الحنفية  
حل المحلى لابن حزم  
زى التفسير الكبير للفخر الرازي

↑ صواب

↓ خطأ

رقم الإيداع بدار الكتب ١٨٢١ / ٨٨

مطابع الدجوى بعابدين



Bibliotheca Alexandrina



0588818